

# كِتَاب

البرهان لأفضل المتأخرين \* علامة العصر \* وفريد الدهر الشيخ اسماعيل  
ابن مصطفى المعروف بشيخ زاده الكانبوي المتوفى سنة ١٢٠٥

ويليه حواشيه عليه ( يعني منهواته ) ويليه أيضا حاشية العلامة  
المحقق ملا عبد الرحمن الپنجيوني . وحاشية الفاضل المدقق المشهور  
بابن القره داغي \* كلاهما من مشاهير محققى علماء الاكراد

## ﴿ تنبيه ﴾

وضعنا البرهان فى صدر الصلب \* وبعده حواشى المصنف \* وبعد  
حاشية الپنجيوني \* وبعدها أيضا حاشية ابن القره داغي \* وفصلنا  
الكل بمداول مع مراعات موافقة المباحث فى الجميع فليعلم

قد وقف على تصحيح هذه المجموعه حضرة العلامة المحقق الشيخ محمود  
الامام المنصورى من كبار العلماء المدرسين بالازهر الشريف

حقوق الطبع محفوظة لناشره ومباشر طبعه وتصحيحه ( فرج الله زكى الكردي )

يطلب هذا الكتاب مع شروح التلخيص \* وشرح المسايير لابن الهمام  
وحواشى العقائد النسفيه وفرائد الآلى من رسائل الغزالى وشرح  
المضنون به على غير أهله وآفات الاجتماع وغيرها

من ملزم طبعها ببوستة الازهر بمصر

فرج الله زكى  
الكردي

ويطلب ايضا مع الكتب المذكورة فى العراق العربى من الفاضل

﴿ ملا عبد الرحيم المروانى ﴾ بجامع همزه اغا بسليمانى

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

## ﴿ ترجمة المصنف ﴾

هو علامة العصر \* وفريد الدهر الشيخ اسماعيل بن مصطفى بن محمود المعروف بشيخ زاده الكلبوي نسبة الى مسقط رأسه بلدة ( كلبه ) التابعة لولاية آيدين بالاناطول \* توفي ببلدة ينكيشهر التابعة لولاية تساليا سنة ١٢٠٥ ومكتوب على قبره الشريف هذه العبارة باللغة التركية ( سابقا ينكيشهر قاضيى افضل المتأخرين عمدة المصنفين \* مرحوم ومغفور له كلبوي اسماعيل أفندى روحيجون فاتحه ) ﴿ وترجمتها الفاتحه على روح المغفور له افضل المتأخرين \* وعمدة المصنفين \* قاضى ينكيشهر سابقا المرحوم اسماعيل أفندى الكلبوي ﴾ وهو من كبار محققى علماء الأتراك المتأخرين والتصانيف العظيمة والمؤلفات المفيدة \* أكثرها مطبوعة ومتداولة بين الطلاب \* منها حاشيته على حاشية مير أبى الفتح على شرح ملا حنفى على آداب البحث للعضد \* ومنها حاشيته العظيمة على مير أبى الفتح على شرح تهذيب المنطق \* ومنها حواشيه على شرح العقائد النسفيه \* ومنها حاشيته على قاضيمير على الهداية \* ومنها حاشيته العظيمة على العقائد العضديه \* يظهر أنها آخر مؤلفاته حيث قال فى خطبتها ( بعد المقدمة ) وانى كنت صرفت جل همى فى عنفوان الشباب فى الفنون العقلية والنقلية لحسن المآب \* وحررت مايتعلق بفنى المنطق والآداب \* وانتهى العمر الى أواسط الشيب بلا ارتياب \* فكرهت أن تكون الآلات المهيأة مجردة عن الأثر \* بحيث تكون خلافا بلا ثمر \* ودار فى خلدى أن أكتب بعض مايتعلق بعلم الكلام \* حسب ما تساعد الطاقة فى تحقيق المرام \* الى قوله فلما اتفق لى الشروع فى تعليم شرح العقائد العضديه قصدت أن أجمع مايتعلق به من كلام الاكابر \* وما سنع فى أثنائه للفكر الفاتر الخ \* وله أيضا بعض الكتب فى الفلك والرياضة مطبوع بالمطبعة العثمانية لم اطلع عليها \* واذا اطاعت عليها أدرج أسماءها فى آخر الكتاب \* وأما رسائله التى اطلمت عليها فكثيرة منها رسالته المشهورة فى الآداب المعروفه باسمه \* ومنها رسالة فى علم المعانى ومنها رسالة فى دخول الباء المتعلقة بمادة الخصوص الداخلة على المقصور عليه أو المقصور \* ومنها رسالة فى الواسطة فى الاثبات والشبوت \* ومنها رسالة فى مدلولات الأبواب ودوال المقصود \* ومنها رسالة فى أحوال الاسناد الخبرى \* ومنها رسالة فى تقديم الفن الثانى ( علم البيان ) على البديع \* ومنها رسالة فى الألفاظ المخصوصة المعينة بالشخص على المشهور وبالتنوع فى التحقيق \* ومنها رسالة فى قول صاحب التلخيص ( ولا شك

أن قصد الخبر بخبره افادة المخاطب ) \* ومنها رسالة في انكار المتكلمين الوجود الذهني وحصره في الوجود الخارجى \* ومنها رسالة في التغليب \* ومنها رسالة في الخلاف بين الحكماء والمتكلمين في أن هذا العالم قديم أو حادث \* ومنها رسالة في تحقيق معنى التقسيم والمقسم \* ومنها رسالة في تحقيق علم الله تعالى بالمعدومات \* ومنها رسالة في تحقيق ماهية الممتنع \* وهذه الرسائل كلها مطبوعة ضمن مجموعة \* ومنها رسالة في الربع الجيب أولها له الحمد في الارض والسموات رتبها على مقدمة وسبعة

عشر مرصدا \* رأيتها في المكتبة الملكية بمصر

مكتوبة سنة ١١٩٠ وأما ما لم تطبع

ولم أره فكثيرة أيضا

﴿ فرج الله زكى الكردى ﴾



### ﴿ ترجمة المحشى الاول المشهور بالبنجيونى رحمه الله ﴾

هو العلامة المحقق \* الفهامة المدقق \* الذى انتشر فتاواه وتأليفه وحواشيه شرقا وغربا وعربا وعجمًا سيدنا الامام العالم العلامة الخبر البحر الحجة الفهامة صدر المدرسين \* بركة بلاد الله الأمين \* ملا عبد الرحمن الشهير بالبنجيونى رحمه الله رحمة واسعة بجاه محمد صاحب المعجزات الباهرة \* اكتسب العلوم عند أفاضل الاكراد فنأق أكثر أهل عصره \* واشتهر بمزيد الفضل بين مصره \* وانتفع بعلمه كثير من الافاضل \* ووصلوا الى أوج الكمال \* وأدرجوا في مسالك الابطال \* وصرف عمره النفيس فى التحرير والتدريس وألف حواشى مفيدة \* منها حاشيته على هذا الكتاب المشتهر المرغوب فيه بين أولى الالباب \* ومنها حاشيته على تريب المرام شرح تهذيب الكلام \* ومنها حاشيته على رسالة الآداب للكلنبوى \* ومنها حاشيته على الخيالى \* ومنها حاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع وغير ذلك \* وتوفى فى حدود الف وثلثمائة وتسعة عشر \* وعمره اذ ذاك بين السبعين والثمانين \* رحمه الله رحمة الابرار \* وأسكنه الجنة دار القرار \* بحرمة النبي المختار \* وآله الاخيار \* صلى الله عليه وعليهم وسلم كنبه الفقير الى عفوره ذى الجلال محمد الشهير بابن الخال حفيد الحاج شيخ محمد أمين الخال وفقه الله لما يحبه سنة ١٣٤٧

## ﴿ ترجمة المحشى الثانى الشهير بابن القره داغى ﴾

هو شيخنا العالم الفريد \* والكامل الوحيد . الشيخ عمر ابن العالم ذى المفاخر \* جامع علمى الباطن والظاهر \* الشيخ محمد أمين القره داغى الغفارى المردوخى قدس الله أسرارہ \* ولد لا زال محط رحال الافاضل . وفتح معضلات المسائل . سنة الف وثلثمائة واثنين من الهجرة النبوية على صاحبها آلاف صلاة ونحية \* ثم تربى فى حجر والده فى بلدة السليمانية فلما بلغ سن التمييز قرأ القرآن المجيد ثم اشتغل بقراءة العلوم . واجتناء فوائد الرسوم . عند أفاضل علماء الاكراد . المشتهرين بجلالة القدر بين العباد . ودام على ذلك الى سنة الف وثلثمائة وستة وعشرين . وفاق على جل أهل زمانه . وسما على أقرانه . فجازاه والده المرحوم . وسائر مشايخه بتدريس العلوم . فانتشر صيته فى الآفاق . ووقع على سعة علمه وصحة استنباطه الاتفاق . فقصده الافاضل من كل فج عميق . وافادهم العلوم العقلية والنقلية بكمال التدقيق . وصعدوا بملازمته فى مدة يسيرة سماء التحقيق . فهو تارة يشنف المسامع بدرر الفوائد . وأخرى يزين الطروس بسطور الفرائد . وبالجملة له فى كل علم تأليف أو تأليفات لم ينسج على منوالها ولم يسمح بنوالها . منها هذه الحاشية اللطيفة المشحونة بالفرائد . ومنها حاشيته على قريب المرام شرح تهذيب الكلام للشيخ المهاجر قدس سره . وحاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع . وحاشيته على رسالة الآداب للكلينوى . وحواشى مدونة على تشریح الافلاك . وخلاصة الحساب . ورسالة الاسطرلاب كلها لبهاء الدين العاملى . وحاشيته على تحفة الرئيس شرح أشكال التأسيس . وله شروح وحواشى آخر عد ها بورث التطويل \* يعكف عليها الأفاضل بالقراءة والتدريس الجليل \* متع الله الاكراد بل العباد بطول حياته بجاه سيد المرسلين . وآله

وصحبه الطيبين . صلى الله عليه وعليهم أجمعين . الى يوم

الدين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

حرره فى نصف شوال سنة ١٣٤٧ هـ

المفتقر الى عفو ربه ذى الجلال

محمد الشهير بابن الخال



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنواع محامد عالية بسطت مقدمة لمفتاح الابواب \* واجناس مدائح  
تالية ركبت موجهة لذلك الجناب \*



حاشية ابن القره داغى \*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من خصص نوع الانسان بدوام افاضة الاقوال الشارحة حمداً ينجينا عن غياهب الاوهام \* ونصلى ونسلم على سيدنا محمد المؤيد بالبراهين الواضحة لجميع الانام \* وعلى آله وأصحابه الملازمين لنشر ضروريات الدين وكليات الاحكام . مشروطة بالانصال وعدم الانفصال الى قيام الساعة وساعة القيام \*  
\* وبعد \* فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد أمين الشهير بابن القره داغى عفا عنهما الملك الهادى هذه فوائد لطيفة . وفرائد شريفة . مشتملة على دقائق منيفة . كتبها على كتاب البرهان وحواشيه للعلامة المحقق والفهامة المدقق المعنوى . الشيخ اسماعيل السكندري . أفاض الله عليه شأيب الرضوان كاشفاً عن وجوه خرائده اللثام . واضعاً كنوز فرائده على طرف الثمام . دافعاً لظلمات الاوهام . معتمداً في جل ذلك على ما سنع بالبال . وان خالف أقوال كثير من الرجال . وأشرت الى قوله في المتن بقال وفي الحاشية بقوله ليسهل التمييز للطلاب . والله الهادى الى طريق الصواب ( قال أنواع ) فيه براعة الاستهلال وكذا في أكثر الالفاظ الآتية وعبر هنا بالنوع وفيما يأتي بالجنس تنبيهها على أن المدح أعم من الحمد لأنه خاص بالاختيارى بخلاف المدح كما رجحه الدواني . وقيل الحمد يعمها أيضاً . وقيل المدح خاص بالاختيارى ففي اختلاف التعبير تقن ( قال عالية ) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله تالية . وقوله بسطت خبر أو صفة لأحدهما والمراد بالجملة إيجاد الحمد لا الاخبار به واللام يمثل بها حديث الجملة وكذا قوله ركبت ( قال مقدمة ) بكسر الدال أى متقدمة أو بفتحها مفعول بسطت أو خبر المبتدأ فقوله لمفتح متعلق به . ويمكن جعله خبراً وكذا قوله موجهة ( قال لذلك الجناب ) يتجه عليه أن

المتنزه كنه ذاته عن حدود مدارك الالباب \* المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض  
والنقص بلا ارتياب \* على أن عمم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب \* وخص  
الانسان بنعماء منتشرة سيما المنطق الفصيح في كل باب \* فسبحان من ردت الافكار  
والمخابر عن غرائب ملكه وملكوته \* وارتدت الابصار والبصائر الى بدئهما في عجائب  
عظمته وجبروته \* واصناف صلوات مرتبة بيد التبجيل والانتخاب \* محتوية على

أسماء تعالى توقيفية على الاصح وهذا اللفظ غير وارد من الشارع الا أن يقال اختار مذهب المعتزلة من  
جواز اطلاق ما اتصف به عليه تعالى ان لم يوهم نقصا اسما أو صفة أو مذهب الغزالي من جوازه في الصفة  
( هذا ) ومثلها اسم النبي ﷺ ( قال المتنزه ) تلميح الى حديث سبحانك ما عرفناك حق معرفتك ( قال  
عن حدود ) بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحي وعلى الثاني اضافته الى المدارك جمع مدرك بمعنى ادراك الى  
المتعلق بالكسر . والاختصاص الشخصي في قوله ذاته غير مراد فلا ينتجه أن التنزه موجود في غيره  
تعالى لأن الشخص لا يحد فلا مدح في نعته تعالى به ( قال جل ) جملة معترضة أو الجمل مصدر فاعل  
للمتقدس والاضافة الى الموصوف أى صفاته الجليلة ( قال رسوم ) أى علاماتها او المراد بالرسم مقابل  
الحد أى رسم دال على النقص وهو الرسم التام المتوقف على وجود الجنس العالى ( قال بلا ارتياب )  
متعلق بالمتقدس أو جل . والمراد نفي الارتياب الواقع أو هو من تنزيل الموجود منزلة المعدوم كما في قوله  
تعالى ( لا ريب فيه ) ( قال على أن ) على للتعليل متعلق بمجملتى الحمد والمدح ( قال فى مداد ) متعلق  
بالخبر أى الكتاب المحدود أو المداد الخبر يعنى أن نعمه تعالى لا يمكن احصاؤها بالكتابة فضلا عن  
غيرها وفيه تلميح الى قوله تعالى ( وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ) ( قال بنعماء ) لم يصفها بالجليلة لأنها  
لا تكون غيرها بخلاف الآلاء ( قال المنطق ) أى النطق العرب عما فى الضمير فى كل مقصود .  
وفيه تنبيه على وجه احداث الموضوعات اللغوية وترجيحها على الاشارة والمثال بأنها تعم الموجود وغيره  
بمخلافهما . ويمكن حمل المنطق على علم الميزان ( قال فسبحان ) نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتباعد  
من السوء أى اسبح سبحانا حذف الفعل لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو  
مصدر مجرد استعمل بمعنى المزيد كما فى أنبت الله نباتا . ولا يجوز كونه من سبىح كمنع أو سبىح تسبيحا  
بمعنى قال سبحان الله للزوم الدور كما قاله عبد الحكيم . أو التسلسل كما تقول ( قال ردت ) أى رجعتا الى  
مبدئهما لعجزهما عن الخ \* والاحبار جمع حبر على غير القياس بمعنى العالم أو محبرة وهى محل المداد . ومراده  
بالملاك ومقابلته عالم السفلى والعلوى ( قال جبروته ) فعلوت بالفتح المبالغة فى الجبر أى القوة والسلطنة ( قال  
مرتبة ) خبر أو صفة المضاف أو المضاف اليه فالخبر حينئذ قوله على من الخ هذا وفى المرتبة استعارة

كليات الاخلاص وافراد الآداب \* على من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب \* وميز حدود حقائقها بخواص البيان وفصل الخطاب \* لما أنه المتوسط بيننا وبين نتائج أم الكتاب \* بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب \* وبراهين قاصمة لظهور مغالطات مصاقع الخطباء وواصمة لمشاغبات الشعراء ومجادلات الخيلاء وعلى آله وأصحابه الذين عرفوا كليات أحكامه الخمسة (١) الموصلة الى رب الارباب \* وشرحوا أقواله بينات

(١) قوله أحكامه الخمسة \* هي الوجوب والندب والاباحة والكرهية والحكمة \* منه \*

مصرحة تبعية والاسناد الى ضمير الصلوات قرينة أو في التبجيل استعارة مكنية واليد تخيل ويمكن غير ذلك ( قال كليات ) أى وافراده وقوله وأفراد أى وكلياتها ففيه احتباك ( قال عرف ) من المعرفة أو التعريف ( قال الحق ) أى الامور الثابتة فى الواقع أو المراد به ذاته تعالى فاضافة الحقائق مبطله للجمعية وفى استعمالها له تعالى تسامح . ومعرقتها اضافية فلا ينافيها حديث ما عرفناك المار ( قال حقائقها ) جمع حقيقة وهى بستان له حائط كما فى الصحاح ففيها استعارة مصرجه أصلية والاضافة الى الضمير قرينتها أو فيه استعارة مكنية والحدائق تخيل ( قال بخواص ) أى البيان المختص به والخطاب الفاصل أو المفصول به بين الحق والباطل وهو القرآن ( قال لما انه ) تعليل لاستحقاقه ﷺ لهذه الصلاة ( قال نتائج ) أى ثمرات اتباع القرآن من معرفته تعالى وسعادة الدارين ( قال بقوانين ) الباء للسببية متعلق بالمتوسط والمراد بها القرآن أو البراهين الكلامية والمسائل اصولية المستفادة منه وكذا قوله ببراهين ( قال قاصمة ) القسم السكسر مع بينونة والوصم السكسر بدونها ففيه تنبيه على أن البرهان المذكور فى مقابلة الخطابة ينبغى كونه أقوى مما ذكر فى مقابلة ما بعده ( هذا ) و بينهما جناس ناقص ( قال مصاقع ) جمع مصقع وهو البليغ أى مغالطة الخطباء البلغاء وغيرهم فالاضافة كجرد قطيفة وفى الكلام اكتفاء بذكر الأقوى عن الاضعف ( قال لمشاغبات ) أى منازعات الشعراء والخيلاء التى تخيل الى الناظر القاصر أنها على الحق وفيما ذكره ايماء الى الصناعات الخمس ( قال الذين ) صفة الاصحاب أو والآل ايضا لكن ثبوت تلك المعرفة لسكل منهم ادعائى ( قوله هى الوجوب ) الانسب بقوله أحكامه الايجاب وان كان التغاير بينهما اعتباريا لأنه يعبر بالايجاب مثلا اذا نسب الى الحكم والوجوب مثلا اذا نسب الى ما فيه الحكم وهو الفعل ( قوله والكرهية ) أدخل فيها خلاف الاولى خلافا لمتأخرى الفقهاء كما أدخل الفرض فى الواجب خلافا للحنفية رعاية لبراءة الاستهلال ( قال الموصلة ) أى العمل بها امتثالا الى زيادة معرفة رب الخ

تتمثل لها صور الصواب من وراء حجاب \* حيث قضاوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات (١) المحمولات \* المشروطة بمداومة الانفصال عن أهل العناد وملازمة الاتصال بأشرف الممكنات \* فتحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب \* وقدحوا في جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب \* اذ بينوا لوازمها الخفية بمصاييح مقدمات دائمة بانوار اليقين \* وعدلوا في تحصيل نظرياتها الموجهة الى ضروريات الدين \* فبدهم مسلمات الهدى

(١) قوله الامانات المحمولات وهي الامانات التي عرضت على السموات والارض والجبال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف \* منه \*

( قال تتمثل ) أى تظهر بسبب التأمل فيها صور الصواب الذى كان من وراء حجاب هو ظلمة الكفر فقوله من وراء مرتبط بالصواب ويمكن جعله متعلقا بتتمثل ( قال حيث ) تعليل أو تقييد ( قال مقاساة ) أى تحملها ( قال فى الامانات ) أى فى تبليغها أو العمل بها متعلق به أو بقوله قضاوا ( قوله وهى الامانات ) أى الفرائض وحدود الدين ( ومعنى ) عرضها عليهم أنه تعالى خلق فيهم العقل والفهم وقال لهم ان أدبتموها أثبتكم وان ضيعتموها عذبكم فامتنعوا من قبولها اشفاقا وخوفا من تضيعها لا استكبارا وبهذا فارق إياه ابليس عن السجود ( قوله فاشفقن ) أى ولم يحملها ( وقوله وحملها الانسان ) أى ولم يشفق منها ففيه احتباك ( قال المشروطة ) صفة المقاساة أو الامانات ( وفيه ) اشارة الى وجوب تقدم التخلية عن الرذائل على التحاية بالفضائل ( قال بأشرف ) هو سيدنا محمد ﷺ ( وفيه ) أنه مشعر بأنه أشرف من صفاته تعالى على القول بوجودها وزيادتها على الذات الا أن يراد بالممكن ما هو غير تعالى وصفاته تعالى ليست غيره ( قال فى الصراط ) أى دين الاسلام ففيه استعارة مصرحة ( قال مسورات المقاصد ) كالجين الماء أى أزالوا الأمور المانعة عن نيل المقاصد ويمكن حملها على الاستعارة ( قال وقدحوا ) أى طعنوا فى الظنون السقيمة التى هى كالجنود مثل قدح الشهاب الثاقب فى جنود الشياطين المبين بقوله تعالى ( وجعلناها رجوما للشياطين ) ( قال من خلفهم ) اشارة الى أن الطعن فيها بعد انهزامها ( قال اذ بينوا ) علة قوله فتحوا وضمير لوازمها المقاصد وكذا فى نظرياتها \* والاضافة فى قوله بمصاييح الخ كما فى لجين الماء ( قال الموجهة ) أى المقبولة أو المراد بها الآيات التى وجهها الخلف مثل يد الله فوق أيديهم أى أنهم ما وجهوها وفوضوا علمها اليه تعالى وما لوازمها الى ما هو معلوم من الدين ضرورة ( قال مسلمات الهدى ) اضافة الى السبب أى استقبلهم القضايا المسئلة التى هى سبب الهداية بان فاضت عليهم من

متحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب وشاهدهم المشهورات من وهميات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب \* وقد أطلقوا في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق وحملوا في بوادي المبادئ القريبة والبعيدة على جياذ التوفيق ما طلع على جنان الجنان طوابع العرفان من افق الاكتساب \* وما سطم إذعان الاذهان بمطالع ايقان يوجب حسن ما ب \*

﴿وبعد﴾ فلما كان المنطق نطاق الافكار وبه يرتفع طباق الانظار وميزان عدول يشخص المصداق عن المكذاب ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجباب ويهتدى بهداه كل

المبدأ الفياض (قال متحدسة) من الحدس أى سريعة فقيه تجريد (قال بمقبولات) الباء بمعنى مع أو للسببية فهو متعلق ببدنه أو بمتحدسة (قال وشاهدهم) أى أدركوا المشهورات متميزة عن وهميات هى سبب الضلال فالمعنى على القلب وشاهد متضمنة لمعنى التميز (قال منعكسة) أى رادة لهم من الضلال الى دين الاسلام (قال المطالب) فيه استعارة مكنية والرياض جمع روضة بمعنى البستان تخييل وكذا قوله في بوادي الخ (قال عن قيود) متعلق باطلقوا وهو بصيغة المجهول كقوله الآتى حملوا ضمن معنى التوجه والانتقال ولذا عدى بالى (قال بوادي) جمع بادية (قال جياذ) بالكسر جمع جواد وهو الفرس والاضافة هنا كما في لجين الماء وكذا قوله المار عن قيود الخ ويمكن حملهما على الاستعارة (قال ماطلع) قيد لكل من جمل الحمد والمدح والصلاة (قال الجنان) بفتح الجيم القلب وفيه استعارة مكنية واثبات جنان بكسره جمع جنة بفتحها تخييل أو الكلام كالجين الماء كقوله طوابع العرفان وافق الاكتساب وبينهما جناس تام (قال سطم الخ) أى ظهر تصديق الاذهان (قال بمطالع) كأنه أشار بها وبالطوابع الى الكتابين المشهورين أو الى القوسين المعروفين عند أهل الهيئة والاول أنسب بالفن والثانى أوفق بالطلع والافق (قال نطاق) هو ما تشدبه المرأة وسطها شبه المنطق به لانه يعصم عن الزلل كالنطاق لها (قال طباق) أى الانظار التى هى طباق أى بعضها فوق بعض فالطباق هنا مثله في قوله تعالى خلق سبع سموات طباقاً أو جمع طبق وهو الغطاء فالمعنى ترتفع الاغطية عن الانظار (قال وميزان) عطف على نطاق أى ميزان لاشخاص ذوى عدل (قال المصداق) المبالغة غير مرادة والالم يفدان المنطق يميز الصادق عن الكاذب (قال العقم) كحذر أو المراد ذى العقم وهى من لا تلد والمنجباب المرأة التى تلد النجباء ومراده أن المنطق يميز الاقيسة المنتجة عن العقيدة



نظار \* كأنه علم في رأسه نار \* فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب \* وسيد القوم خادمهم  
بالأثر المستطاب \* وكان بعض المشتغلين عندي مشتغلا ذكاء وفي توقد ذهنه الذكي يحكي  
ذكاء قابلا للتجلي بجواهر الانهار الخدسية من بين الاتراب \* مائلا الى تجلي زواهر الانوار  
الخدسية حين أناب \* جمعت له ولا مثاله موائد عوائد \* ونظمت في سلك البيان فرائد  
فوائد \* ورتبتها على مقدمة وخمسة ابواب \* نفعهم الله تعالى في كل ما يسئل ويحاج  
وما توفيق الا بالله الجليل وهو حسبي ونعم الوكيل .

ففيه استعارة ( قال نظار ) بفتح النون صيغة مبالغة وبضمه جمع ناظر ( قال علم ) بفتح العين أى جبل  
وهذا مثل يضرب به في الظهور كما في قول الخنساء

وان صخرًا لتاتم الهداة به \* كأنه علم في رأسه نار

( قال فهذا ) أشار به الى صغرى الشكل الاول بدليلها وهى المنطق سيد العلوم وبقوله وسيد الخ  
الى كبراه وبقوله كان الى النتيجة فتأمل وغرضه بهذا أن من سماه خادم العلوم أراد به المدح لا الذم  
( قال سيد الخ ) قال السيوطي في الدرر المنتثرة رواه ابن ماجة عن أبي قتادة ( قال ذكاء ) بالفتح أى  
فطنة والاشتغال فيها كناية عن سرعة الفهم ( قال يحكى ) أى يشبه الشمس وذكاء بالضم ( قال  
بجواهر ) شبه بها المسائل ففيه استعارة مصرحة والتجلي ترشيح والخدسية تجريد أو قرينة ( قال من  
بين ) تنازع فيه مشتغلا ويحكى وقابلا والاتراب الأقران ( قال الانوار ) أى الانوار المطهرة عن شائبة  
الظنون التى هى كالازهار ( قال أناب ) أى رجع ذلك البعض الى مطلوبه مرة بعد أخرى فقوله حين  
ظرف مائلا ( قال موائد ) بالاضافة أو التوصيف وكذا ( قوله فرائد ) أى مسائل كالموائد عائدة من  
الغير الى أو منى الى الطلبة والثاني أولى ( قال ونظمت ) فيه استعارة مصرحة تبعية أو فى البيان استعارة  
مكنية وازدادة السلك اليه تخييل أو الازدادة كما فى لجين الماء أو فى الفرائد وهى الدرر السكار استعارة  
مصرحة أصلية والبيان قرينة والسلك ترشيح هذا وبين الفرائد والفوائد جناس ناقص كقوله المار  
موائد الخ ( قال ورتبتها ) الترتيب لغة جعل الشئ متصفا بالرتوب أى الثبوت فتعلق كلمة على به بلا  
تكلف ولو حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها على بعض لم يصح ايقاعه على الرسالة  
لاقتضائه التعدد الا أن تعتبر أجزاؤها ولا تعلق على به لازوم التكرار الا أن يضمن معنى نحو الاشتغال  
أو يحمل على التجريد ( قال ونعم الوكيل ) اعترض بأنه من عطف الانشاء على الخبر سواء عطف  
على حسبي بتأويل يحسبني أو على وهو حسبي وهو ممتنع وأجيب بجواز عطف الجملة التى لها محل من  
الاعراب على المفرد وبالعكس فهو عطف على حسبي بلا تأويل وكذا عطف الانشاء على الخبر

## ﴿ مقدمة وفيها بحثان البحث الأول ﴾

﴿ أن العلم وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ﴾

﴿ حاشية العلامة ملا عبد الرحمن الطنجيوني ﴾



الحمد لله الذي منّ علينا بالمنطق المفصح عما في الجنان \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد  
بسواطع الحجج وأقوم البرهان \* وعلى آله وصحبه الواصلين بمتابعته إلى أعلى مراتب التصديق والإيمان  
(وبعد) \* فهذه فوائد شريفة وموائد لطيفة كتبها الفاضل المحقق والعلامة المدقق المولى عبد الرحمن الطنجيوني  
على كتاب البرهان وحواشيه للشيخ اسماعيل الكلنبوي تفعدهما الله بغفرانه \* وأسكنهما فراDIS  
جنانه \* وأردت تدوينها تسهيلا للطلاب مشيرا إلى قوله في المتن بلفظ قال وقوله في الحاشية بقوله \*  
وربما كتب على كلمة حاشيتين فأوردت بينهما لفظ وكتب أيضاً تميزاً بينهما \* نفع الله بها جميع  
الطلاب بجرمة من أوتى الحكمة وفصل الخطاب (قال ان العلم) مقدمة أولى من مقدمات الاحتياج إلى

بالشرط المذكور وقد يجاب بان وهو حسبي لانشاء التوكل فيصح العطف بقى أن القول يكون فعل  
المدح انشاء مشكل لانه محتمل للصدق والكذب فيكون خبرا الا ان يراد أنه خبر استعمل مجازا في  
انشاء المدح (قال وفيها بحثان) التثنية لاقتصار العطف والربط مقدم عليه فالكلام من ظرفية الكل  
للجزء ولا يبعد جعله من ظرفية المدلول للدال وكذا العكس الا أنه يلزم حذف المضاف من الموضوع  
أو المحمول في (قوله البحث الأول) أي دال البحث الخ أو البحث الأول مدلول أن العلم الخ فلا يلزم  
ظرفية الشيء لنفسه (قال وهو الصورة) كأن في الضمير استخداما ويمكن ارتكابه في ضمير كان (قال  
الصورة الحاصلة) خارجية أو ذهنية لا ما يقابل الاعيان الخارجية والا لم يشمل العلم الحضورى والحاصلة  
بمعنى الثابتة لا بمعناه الحقيقي لثلاثا ينتقض به ولا الحاضرة والا لتوهم الانتقاض بالحصولي \* ثم انه لم يقل  
حصول صورة الشيء \* للتخصيص على أنه من مقولة الكيف كما هو الراجح لان المتبادر من حصولها  
قبول الذهن لها فما قيل ان كونه نفس الحصول لم يقل به أحد وهم وثلاثا يخرج عنه الجهل المركب  
لان المتبادر منه الصورة المطابقة (قال عند العقل) المراد بالمجاورة المستفادة منه ما يعم الظرفية ولوحكية  
لثلاثا ينتقض جمعا بعلم الشيء بنفسه والعقل بمعنى مطلق المدرك فلا يرد أنه ان أريد به الجوهر المجرد

إن كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والا فتصور سواء كان إدراكا لغير النسبة أو للنسبة الناقصة أو التامة الأنشائية أو الخبرية بدون الاذعان وكل منهما إما بديهي أو نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة

المتنطق بقسميه ( قال على سبيل ) أى على سبيل كونه إذعانا علما كما يعلم من كلامه أوائل القضايا وهو ادراك تلك النسبة من حيث مطابقتها للواقع وأما الاذعان الفعلي فيعبر عنه تارة بتسليم القلب ورضائه وقبوله لها وتارة بنسبة الصدق الى الخبر أو الخبر وهذا القيد احتراز عن ادراكها السابق عن الاذعان المجامع له الفارق عنه في صورة التخيل وأخويه فانه كما يعلم من كلامه هناك يتعلق بها ادراكا كان أحدهما اذعان ويسمى تصديقا وحكما وثانيهما تصور فالتصديق على ما ذكره مشروط بادراكات ثلاثة ان لم يعتبر النسبة بين بين أو أربعة ان اعتبرت وكتب أيضا أى لاعلى سبيل التوهم والتخيل والشك ( قال بدون الاذعان ) أى بدون كونه إذعانا ( قال وكل منهما ) مقدمة ثانية من مقدمات الاحتياج ( قال مكتسب ) مقدمة ثالثة قال مكتسب اندفع بهذا ما يقال ان انقسام كل من التصور والتصديق الى البديهي والنظري لا يستلزم الاحتياج الى المتنطق وان سلم باقى المقدمات لجواز أن لا يناسب البديهي النظري حتى يكتسب منه أولا يكون النظر مفيدا \* وحاصل الدفع أن تحقق المناسبة بين البديهي والنظري وافادة النظر العلم بالمطلوب بديهي ( قال بالنظر ) فيه تجريد اذ الكسب تحصيل النظر بالفكر ( قال ملاحظة ) ان كان بمعنى توجه النفس من المطلوب الى المعقول فتعريف بالحركة الأولى أو من المعقول الى المطلوب فبالحركة الثانية أو توجه اليه ومنه فبالحركتين معا

الغير المتعلق بالبدن انتقض بعلم الواجب والانسان أو النفس انتقض بعلم الواجب والعقل ( قال ادراكا للنسبة هـ ) أى ادراكا متحققا فى ضمن الاذعان العلمى تحقق العام فى ضمن الخاص لافى ضمن الشك والوهم والتخيل ولو قال ان كان اذعانا فتصديق لكان أخصر الا أنه راعى تسهيل أخذ الأقسام الآتية للتصور من قوله والا ( قال سواء كان ) اشارة الى توجه النفي الى كل من القيود لا المقيد ( قال بدون الاذعان ) أى بدون كونه اذعانا لا بدون مصاحبته للاذعان فلا يلزم كون التصديق تصورا لامتناع مصاحبة الشيء لنفسه ( قال إما بديهي ) نية باداة الحصر على أن البديهي والنظري تقيضان وهما بمعنى العدول والتحصيل ( قال مكتسب ) مقدمة ثالثة من مقدمات الاحتياج الى المتنطق ذكرها لانه لا يلزم من الانقسام الى البديهي والنظري امكان تحصيل النظري بالفكر لجواز كون البديهي غير مناسب للنظري أو تصورات وتصديقات جزئية فلا يكتسب منها أو عدم كون النظر مفيدا وهذه المقدمة

## المعقول (١) لتحصيل المجهول وقيل ترتيب أمور معلومة للتأدي

(١) قوله وهو ملاحظة المعقول الخ المراد من الملاحظة والترتيب ما هو الاختياري كما هو المتبادر من الأفعال الاختيارية المستندة إلى ذوى الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرارية في الحدسيات وغيرها مما كان الحكم فيها بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات \* منه \*

(قال المعقول) جنس فيشمل الواحد والمتعدد (قوله من الملاحظة) أى فى التعريف الأول (قوله والترتيب) أى فى التعريف الثانى (قوله المستندة) إشارة إلى أن المراد بالأفعال الاختيارية ما صدرت عن المختار وإن صدرت بالاضطرار لا ما صدرت بالاختيار فإنه حينئذ لا معنى لقولهم المتبادر من الأفعال الصادرة بالاختيار هو الاختياري (قوله وغيرها) من التجريبات والمتواترات وقضايا قياساتها معها (قوله الخفى) أى بمادته وصورته

بدئية لا مكتسبة بالنظر والا لتوهم الدور وكذا المقدمة الثانية أعنى قوله وكل منهما اه عند كثير فلو قال بعد قوله بالنظر ضرورة ليرجع إلى كليهما كان أولى (قال وقيل ترتيب اه) أشار بصيغة التبرئة إلى أنه منتقض جمعا بالتعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها ودفعه بأنه لا بد معهما من قرينة عقلية مصححة للانتقال منهما إلى المعرف يكون بينهما ترتيب لعمومهما مفهومًا منه غير نافع لأنه يجوز كفاية المساواة صدقا للانتقال وكذا كفاية ذكر المحدود له على أن انضمامها معه لا يستلزم وقوع الترتيب بينهما لجواز كفاية مجرد الانضمام وأنها مع الفصل تخرجه عن الحدية أن لم يجوز الحد الناقص بالركب من الداخل والخارج \* وكذا دفعه بأنهما مشتقان \* ومعنى المشتق شئ له المشتق منه لاستلزامه دخول العرض فى فصل الماهيات الحقيقية على أن التعريف بالمفرد غير منحصر فى المشتقات نعم يمكن الجواب بأن التعريف بالمعاني المفردة غير معتبر لقلته (قال ترتيب أمور) لم يقل ترتيب علوم لأن العلم مرتب تبعا والمعلوم مرتب أصلا ثم قد يقال إن العلم مشترك فلا يصح ذكره فى التعريف ويجاب بأن القرينة وهى عدم اختصاص النظر بالتصديقات قائمة وما ذكر عند عدمها (قال للتأدي) لم يقل مؤدية إلى اه ليشمل التعريف النظر بالفاسد صورة أو مادة وليصح قوله الآتى وقد يقع الخطأ اه (قوله ما هو الاختياري) الأولى ما هو بالاختيار لئلا يتوهم عدم الفرق بين المتبادر والمتبادر منه (قوله فيخرج الملاحظات) أى على التعريف الأول والترتيبات الاضطرارية على الثانى وتركه إما لعدم الاعتماد به أو ليكون المسار قرينة عليه (قوله فى الحدسيات) أى فى الأقيسة الخفية الملحوظة باعتبار الحدسيات



الى المجهول فالموصل الى التصور النظري يسمى معرفاً وقولاً شارحاً واجزأؤه (١) الكليات الخمس المعلومة بداهة واكتساباً والموصل الى التصديق النظري يسمى دليلاً وحجة واجزأؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل من الاكتسابين

(١) قوله واجزأؤه الكليات الخمس الخ هذا مبني على التغليب والا فالنوع الحقيقي ليس بجزء منه اصلاً

(قال فالموصل) القريب (قال الى التصور) بناء على أن الموصل الى التصور هو التصور وكذا قوله الآتي يسمى دليلاً مبني على أن الموصل الى التصديق هو التصديق (قال واكتساباً) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة (قوله ليس بجزء) وأما كون النوع الحقيقي جزءاً من تعريف المصنف كقولنا الرومي انسان أبيض فلان الصنف ماهية نوعية اعتبارية والنوع جنس اعتباري لها فامسيأتي (قال كذلك) أي بداهة واكتساباً (قال وقد يقع) مقدمة رابعة (قال الخطأ) إما باعتبار المادة أو الصورة (قال من الاكتسابين) ههنا مقدمتان مطويتان احدهما عدم وفاة بداهة العقل بتمييز الصحيح عن الفاسد

فكلمة في لا اعتبار الدخول فلا يرد أن المنقوض به مافي الاقيسة الخفية لانها منظور فيها الا الحدسيات فاخراجها تحصيل الحاصل ويمكن دفعه بان المنع في اقيسة الحدسيات ثم أقول تلك الارادة لاجراجها أولاً فلا يتجه أنها خارجة بقوله لتحصيل المجهول فتلك الارادة مستغنى عنها (قال فالموصل) أي الموصل ادراكه أو المراد بالتصور المتصور فلا يلزم ايصال المعلوم الى العلم والمراد بالموصل القريب والاجزاء موصل بعيد فلا يلزم تسميتها معرفاً وكذا في ما يأتي (قال يسمى معرفاً) صريح في عدم اكتساب التصور من التصديق وقوله الآتي يسمى دليلاً صريح في عكسه (قال واجزأؤه) أي أجزاء الموصل أو المعروف أي أجزاء أفراده معروضات الكليات المنطقية لا أنفسها اذ هي نظرية لا تكون أجزاء الموصل بخلاف معروضاتها اذ بعضها نظري وبعضها بديهي ولك أن تريد بالمعرف والكلّي الطبيعيين وقس عليه قوله واجزأؤه القضايا (قال بداهة واكتساباً) أي بعضها بداهة وبعضها اكتساباً ففيه توزيع وليست الواو بمعنى أو (قوله على التغليب) أو حذف المضاف أي بعض الكليات (قال واجزأؤه) أي الاولية فيخرج الموضوع والمحمول (قال وقد يقع الخطأ) أقول يلزم من وقوع الخطأ شائعاً مستمراً عدم كفاية الفطرة في العصمة اذ لو كفت لما وقع كذلك وعدم امكان عد الجزئيات بسهولة لان عدم اختيار الطريق السهل الدافع للخطأ من العقلاء ممتنع فلا يتجه منع ملازمة الشرطية المطوية. وهي كلما كان العلم منقسماً الى التصور والتصديق المنقسم كل منهما الى البديهي

فاحتيج الى قانون باحث عن أحوال المعلومات من حيث الاتصال عاصم عن الخطأ وهو المنطق فوضوعه المعلومات وغايته العصمة عن الخطأ في الافكار \*

والاخرى عدم امكان عد الجزئيات ( قال الى قانون ) متعلق بالمادة والصورة وكتب أيضا أطلق اسم الجزء على الكل ولم يقل الى قوانين باحثه اه اشارة الى اتحادها في جهة الوحدة الذاتية أو العرضية ( قال من حيث ) الحثية للتقييد ان كانت حالا من المعلومات وللتعليل ان كانت صلة باحث أو العروض المستفاد من اضافة الاحوال الى المعلومات ويستفاد منه تقييد الموضوع أيضا وعلى كل فالمراد من حيث استعداد الاتصال فظهر مغايرة القيد للمحمول ( قال الاتصال ) القريب أو البعيد أو الابعد ( قال عاصم ) لم يقل مراعاته اشارة الى أن العاصم حقيقة هو ذلك القانون أما المراعاة فشرط ( قال المعلومات ) لام العهد مستغنى عنه بذكر الحثية المارة ( قال في الافكار ) الجزئية

والنظري المكتسب بالنظر الواقع فيه الخطأ احتيج الخ مستنداً بجواز الكفاية والعد المارين ولا القول بان هاهنا مقدمتين هما عدم كفاية الفطرة في العصمة وعدم امكان عد الجزئيات طريقاً لبعدهما ثم ان الفاء في قوله احتيج اه داخلة على النتيجة والمقدمات الاربع اشارة الى الواضحة وجعلها أقيسة اقترانية تعصف ( قال فاحتيج اه ) أى لاوساط الناس ( قال من حيث ) الحثية قيد الموضوع في نظر الباحث لافي نفس الامر أو علة للبحث بمعنى ملاحظتها في جميع المباحث ولو يجعلها محمولة في المسئلة أو المراد بها حجة الاتصال أو مطلق الاتصال وبالمحمولات الاتصالات المخصوصة فلا يرد أن الحثية ان كانت للتقييد يلزم اثبات الشيء بعد تسليم نبوته في ما كان المحمول فيه الاتصال لان الموضوع وقيدته يجب تسليمه قبل الحكم أو للتعليل يلزم مع ذلك تقدم الشيء على نفسه لانها لما كانت علة لعروض الأحوال عليها كانت من تنمة العلة الفاعلية أو للاطلاق يلزم مخالفة ماقرر من وجوب اتحاد الحثية معها فيه ( قال الاتصال ) أى تحققا أو اقتضاء فقولهم التعريف بالاخفى غير موصل مثلا من

مسائل المنطق بلا تسكف والمراد بالاتصال القريب لا مايعم البعيد

والابعد لنزول تعدد الموضوع بقدر الامكان فقولهم الجنس

حكمه كذا في قوة الحد التام جزؤه الأعم حكمه كذا ( قال

عاصم ) أى اذا روعى ولم يقل عاصم مراعاته لثلا يوم

أنها العاصمة حقيقة ( قال عن الخطأ ) لو زاد

هنا في الافكار وتركه في مايتأتى استغناء

عنه بلام العهد لكان أولى \*

﴿ البحث الثاني ﴾ ان الدلالة كون الشيء بحيث يحصل (١) من فهمه فهم شيء آخر

(١) قوله بحيث يحصل الخ صيغة المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول في بعض الاوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمين كناية عن اللزوم بينهما بقرينة أنهم عرفوا الدلالة باللزوم بين العلمين فينطبق على ما ذكرنا تأمل

( قال بحيث ) أى بحالة من الموضوعية في الدال بالوضع وكونه مقتضى الطبع في الدال بالطبع والأثرية والمؤثرية في الدال بالعقل الصادق بالرسم والحد والبرهان الانى واللى وغيرها كدبر والدخان ( قال يحصل ) أى بالضرورة فكأنه قال يلزم ( قال فهمه ) المراد بالفهمين أعم من التصور الصادق بالاحساس ومن التصديق ( قال فهم ) أى بعد فهم تلك الحالة ( قال كناية ) بطريق ذكر اللازم أعنى الدوام المستفاد من المضارع وإرادة المزوم أعنى اللزوم فان الدوام لازم للزوم ( قوله تأمل ) كان وجه التأمل عدم الاحتياج الى القول بان الدوام كناية عن اللزوم فان الحصول في وقت دون وقت يخرج باعتبار الدوام وخفاء القرينة فان العدول عن عبارتهم مشعر بحصول نكتة في المعدول اليه دون المعدول عنه فكيف يكون

﴿ البحث الثاني ﴾ ( قال يحصل ) أى بالضرورة كما نبه عليه في الحاشية وقد يقال ينفيه ما قاله عبد الحكيم من أن المراد باللزوم في تعريفهم اللزوم في الجملة ويتجه عليه أن مراد المصنف ضرورة في الحصول بعد العلم بالحيثية التى هى أعم من وجه الدلالة أعنى الوضع واقتضاء الطبع والعلمية والمعلولية ومن القرينة ان قيل بدخول دلالة اللفظ على المعنى المجازى في التعريف وهو مراد عبد الحكيم بقوله في الجملة هذا وان المراد بالشئيين أعم من الوجوديين والمدميين والمختلفين وبالفهمين مجرد الالتفات تصوريين أو تصديقين والا لاتجه أنه يلزم أن لا يكون للفظ دلالة عند التكرار لاستحالة فهم المفهوم ( قوله فلا يكون اه ) فعلى هذا يخرج الدلالة على المعنى المجازى الذى ليس بجزئى ولا لازم وجعل الدال المجاز مع القرينة وان أفاد اللزوم الكلى الا انه يخرج عن الدلالة الوضعية اذ لا وضع للمركب منه ومن القرينة الا ان يبنى على مذهب القائلين بانه معها موضوع بالوضع النوعى وعن اللفظية أيضا في ما كانت القرينة عقلية ثم إن هذا التاويل انما يلزم اذا اعتبر اللزوم العقلى فقط وأما اذا اعتبر مطلقا ولو عرفيا فلا ( قوله عن اللزوم ) الذى هو مزوم الدوام ( قوله تأمل ) وجهه دفع ما يقال من عدم الاحتياج الى جعل الدوام كناية عن اللزوم بان الغرض اخراج امكان الحصول في وقت دون آخر لا الحصول بالفعل كذلك فقط نعم لا وجه حينئذ للعدول عن عبارتهم والقول بانه عدل لان الكناية أبلغ من التصريح معارض بلزوم الاجتناب عن الاكتفاء بالدلالة الاتزامية في التعريفات

فالشئ الاول يسمى دالا والثانى مدلولاً فان كان الدال لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة الوضع فوضعية أو بواسطة الطبع فطبيعية والا ف عقلية ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط في ضمن دلالته على

قرينة ( قال يسمى دالا ) الاحتياج الى التعرض للدال والمدلول بعد تعريف الدلالة لان الدلالة بهذا المعنى أمر قار الذات والمأخذ لابد أن يكون غير قار فهما مأخوذان من الدلالة بالمعنى اللغوي الغير القار لا بالمعنى الاصطلاحي المارفاطلاقهما استئناف اصطلاح على أن الدلالة بهذا المعنى لا يحتمل اشتقاق المدلول ( قال أو الطبع ) أى بواسطة اقتضاء الطبع حدوث الدال فالنسبة من نسبة الصفة الى سبب الموصوف ولك أن تقول من نسبة الشئ الى السبب البعيد فان الطبع سبب الدال والدال سبب الدلالة تأمل ( قال فطبيعية ) نسبة الصفة الى مقتضى موصوفها وهو اللفظ ( قال ف عقلية ) نسبة المدرك بالفتح الى

( قال والثانى اه ) عطف على نائب فاعل يسمى لمكان الفصل والرابط محذوف أى الثانى له أو الكلام من تقديم العطف على الربط فلا يلزم خلو الخبر عن الرابط بالنسبة الى المعطوف ولا العطف على معمولى عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور ( قال يسمى دالا ) التعرض لتسمية الشئين بالدال والمدلول لان صدق أمر على آخر لا يستلزم التسمية به لانه لا يلزم التسمية من وجهها وما قيل أن التعرض للدال والمدلول بعد تعريف الدلالة لأن الدلالة بهذا المعنى أمر قار الذات والمأخذ لابد أن يكون غير قار ولأنه بهذا المعنى لا يحتمل اشتقاق المدلول فنيه أما أولاً فلا أنه ليس التعرض لهما والا لقال الشئ الأول دال والثانى مدلول وأما ثانياً فلا أنه لا يلزم كون المأخوذ منه غير قار لما قالوا ان استحجر مأخوذ من الحجر وأما ثالثاً فلجواز أن يكون اشتقاق المدلول بطريق الحذف والايصال ( قال وكل منهما اه ) رد على من زعم عدم تحقق الدلالة الطبيعية الغير اللفظية ( قال أو بواسطة الطبع ) الاخصر الأولى أو الطبع ( قال والا ف عقلية اه ) لم يقل أو العقل ف عقلية للتنصيص على انحصار الدلالة فى الأقسام الثلاثة ولئلا ينتقض التعريف الضمنى للدلالة العقلية بالباقيين ويحتاج الى حمل كون العقل واسطة على كونه علة تامة لاعلى العلية الناقصة كما فى الوضع والطبع ( قال بالوضع ) بالمعنى الاعم فتدخل الدلالة على المعنى المجازى ( قال وعلى جزئه ) أى ولو حكماً كما فى دلالة العام على بعض أفرادها فلا ينتقض بها تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة وأخويها ( قال تضمن اه ) تسمية صفة الدال باسم صفة المدلول المطابقة أو جزئه ان كانت الدلالة مصدر المعلوم وتسمية أحد وضع الشئ باسم وصفه الاخران كانت مصدر المجهول لكن انما يتم لو جعل المتضمن بالكسر الكل والمتضمن الجزء ( قال فى ضمن اه ) نبه به على

المجموع وعلى خارج يلزمه في الذهن التزام كدلالة الضرب (١) على الضارب والمضروب

(١) قوله كدلالة الضرب الخ عدل عن المثاليين المشهورين من قابل العلم للانسان والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل له على مذهب أهل المعقول من اشتراط اللزوم البين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب فان الضرب من مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع الاعراض النسبية من المقولات السبعة المفصلة في الحكمة يتوقف تصورهما على تصور طرفيها

المدرک بالسکر ( قال وعلى خارج ) محمولا أولا ( قال يلزمه ) سواء لزم في الخارج أيضا كمثل المصنف أولا كالبحر للعمرى ( قوله البين بالمعنى الاخص ) قد يقال ان قابل العلم يشبه أن يكون مدلولاً تضمنياً للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصوره فان من تصور الانسان بانه حيوان له القوة العاقلة أى المدرک للمعانی السکلیة تصور قبوله واستعداده للعلم تأمل ( قوله فان الضرب ) الخ صغرى ( قال وهي الخ ) کبرى ( قوله وجميع ) کبرى ثانية

وجه التسمية وعلى أن الدلالة على الجزء لافى ضمن الكل ليس يتضمن بل مطابقة لكونه تمام الموضوع له بالوضع النوعى حينئذ ( قال وعلى خارج اه ) ولو غير محمول كمثل المصنف والاولى على خارج يلزمه ليشعر بان الشرط أشرف أنواع اللزوم ( قوله عدل ) فيه التفات ( قوله من قابل العلم الخ ) مثالان للمدلول الالتزامى لا للدلالة الالتزامية فلو قال من دلالة الانسان على قابل العلم والاربعة على الزوج لكان أنسب ( قوله ليسا بمطابقين اه ) لكون اللزوم فيهما بينا بالمعنى الاعم ( قوله من اشتراط اللزوم البين ) أما الثانى فظاهر وأما الأول فلأن تصور الانسان بالحيوان الناطق لا يستلزم تصور قبوله للعلم لان الناطق مشتق من النطق الطبيعى الظاهرى لامن الباطنى الذى هو ادراك المعانى السکلیة والا لم يكن مساويا للانسان لوجوده فى الجن والملك والافلاك فينا فى عده فصلا قريبا له فما قيل أنه يشبه أن يكون مدلولاً تضمنياً للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصوره فان من تصوره بانه حيوان له القوة المدرک للمعانی السکلیة تصور قبوله للعلم ليس كما ينبغي ( قوله بخلاف الضارب ) أى بخلاف دلالة الضرب عليهما ( قوله وجميع ) بمعنى السکل الافرادى لا المجموعى ثم قوله وجميع الخ کبرى ثانية اقياس مفصول النتائج من السکل الاول غير متعارف باعتبار كل من النتيجة الاولى والثانية ( قوله على تصور طرفيها اه ) أى ان كانا فلا ينتقض بالافعال اللازمة

## ويلزمها المطابقة يقينا بخلاف العكس (١)

(١) قوله بخلاف العكس أى ليس لزومهما للمطابقة متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما فى التضمن فان المطابقة متحققة بدونها فى الماهيات البسيطة أو لم يكن شئ من اللزوم وعدمه متيقنا كما فى لزوم الالتزام

(قال ويلزمها) أى يلزم نوعهما كاشخاصهما (قوله لزومهما) أى التضمن والالتزام (قوله للمطابقة) أى لنوعها وان كان لزومهما لبعض أفرادها متيقنا (قوله كان عدم الخ) هذا مبنى على أن ليس فى تفسيره متوجه الى المقيد (قوله كما فى التضمن) أى فى لزوم التضمن للمطابقة (قوله أو لم يكن الخ) بناء على أن ليس متوجه الى القيد (قوله فى لزوم الالتزام) للمطابقة

(قال ويلزمها المطابقة) استدلل عليه بأنهما تابعان للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع واعترض بمنع الصغرى ان أراد بالتبعية التأخر فى الوجود ومنع الكبرى ان أراد بها التبعية فى العقد لوجود المقصود بالتبع بدون المقصود بالذات كما فى قطع المسافة للحج \* والجواب انا نختار الشق الأول ونقول فهم الجزء واللازم من اللفظ متأخر عن فهم الكل والمزوم وان كان فهمهما من حيث الذات متقدما عليه \* ثم المراد أنهما تابعان دائما فلا يرد أنه لو صح هذا لاستلزمهما المطابقة اذ لا يصح أن يقال انها متبوعة لها دائما (قال بخلاف العكس) المراد بالعكس هنا جعل قيد المحمول موضوعاً والموضوع قيد المحمول بان يقال ويلزمها التضمن والالتزام فالقول بان المراد العكس اللغوى أو الكلى فاسد (قوله أى ليس) صدق هذه السالبة لانتفاء الموضوع أو المحمول كما أشار اليه بقوله سواء الخ (قوله فان المطابقة اه) حاصله ان الاحتمالات المتصورة ست اللزوم فى اثنين منها وعدمه فى واحد متيقنان وليس اللزوم ولا عدمه فى الثلاثة الباقية متيقنا (قوله فى الماهيات) فيه ان وجود البسائط وان كان محققا عند الحكماء كالنقطة الا أن وضع الافاظ لها مشكوك فيه وتحقق المطابقة بدون التضمن يتوقف على الوضع الا أن يقال اذا تحقق البسيط نضع له لفظا فيتحقق بدونها (قوله أو لم يكن شئ) الاخصر الاولى ترك قوله شئ من اللزوم وعدمه والاقتصار على أو لم يكن متيقنا بل الاولى أولا (قوله من اللزوم وعدمه) رد على الامام حيث حكم بأن المطابقة تستلزم الالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غيرها \* وما ذكره انما يتم لو اعتبر فى الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الاعم \* وكذا على من زعم أنها لا تستلزمه واستدل عليه تارة باننا نتصور كثيرا من المعانى مع الذهول عن جميع ماعدها ويتجه عليه أنه يجوز أن يكون الذهول عن

## كلزوم أحديهما للآخرى (١) واللفظ الدال بالوضع

إذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهني وأن لا يكون لبعضها (١) قوله كلزوم أحديهما للآخرى من قبيل الثاني أما لزوم الالتزام للتضمن فلما صر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة لازم ذهني وأن لا يوجد لبعضها وأما لزوم

(قال للآخرى) أى لنوع الآخرى (قوله لازم ذهني) أى فحينئذ يكون الالتزام لانها المطابقة فيمتنع أن يوجد بدونه (قوله وأن لا يكون لبعضها) أى فحينئذ يتحقق المطابقة بدون الالتزام فلا يكون لازما لها (قوله من قبيل الثاني) المراد بالثاني الثاني في الحاشية لا الثاني في المتن يدل عليه البيان وهو أن لا يكون شئ من اللزوم وعدمه متيقنا وفيه رد على غيره نظرا الى لزوم التضمن للالتزام حيث قالوا لنا علم بعدم استلزام الالتزام للتضمن (قوله أمام لزوم الالتزام) أى أما عدم تيقن لزوم الالتزام وعدم لزومه للتضمن. (قوله وأما لزوم التضمن) أى أما عدم تيقن لزوم اه (قوله يجوز أن يختص) أى فحينئذ يكون التضمن لازما للالتزام فلا يتحقق بدون التضمن

العلم وهو لا يوجب عدم العلم وأخرى باتا اذا أخذنا جميع المفهومات بحيث لا يخرج منها شئ ووضعنا له لفظا تحققت المطابقة بدونه ورده عبس الحكيم بان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وهو خارج عن مفهومها لاتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافى دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم من المفهومات وأقول هذا انما يتم لو كان عدم التناهي لازما بينا بالمعنى الاخص لها وكان المعنى الذى له جهتا الدخول والخروج مدلولاً التزاميا لاتضمنيا وكل منهما ممنوع (قوله اذ يجوز اه) هذا ناظر الى المعطوف أعين قوله وعدمه (وقوله وان لا يكون) ناظر الى المعطوف عليه فى المتعاطفين نشر معكوس (قال كلزوم) الكاف للقران (قال أحديهما اه) الاضافة للاستغراق أى كل منهما والالم يكن كلام للصنف وافيا بالاحتمالات الست (قوله من قبيل الثاني) أى من قبيل الشق الثاني من متعلق التسوية وهو أن لا يكون شئ من اللزوم وعدمه متيقنا وفي هذا مخالفة لما قاله فى شرح الاثيرية حيث قال هناك بعدم استلزام الالتزام للتضمن وبان الحق عدم استلزام التضمن اياه (قوله وان لم يوجد لبعضها اه) رد على من قال ان التضمن يستلزمه لان مفهوم التركيب لازم ذهني للماهية المركبة وفيه أنه بين بالمعنى الاعم

ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء معناه المطابق لفرد

التضمن للالتزام فلانه يجوز أن يختص الالتزام بالماهيات المركبة وأن لا يختص

( قوله بالماهيات ) انما يتم هذا لو لم يعلم كون لازم الماهية المركبة لازما لاجزائها البسيطة من الجنس والفصل البسيطين أصلا ولم يعلم أن للاجناس العالية كالفصول البسيطة لازما ذهنيا مع أن المقولات النسبية تستلزم الطرفين فان مطلق الفعل منها تستلزم مطلق الفاعل والمفعول واللفظ الدال عليها مطابقة دال على كل من الطرفين التزاما ولا تضمن هناك ( قوله وان لا يختص ) أى فيتحقق الالتزام حينئذ في الماهيات البسيطة بدون التضمن ( قال ان لم يقصد ) اعتبار قصد الدلالة وعدم قصدها في تعريف المركب والمفرد يغنى عن تقييد المعنى فيهما بالمقصود نعم ان قال لم يدل جزء لفظه اه لا يحتاج الى ذلك التقييد لاخراج عبد الله علما عن تعريف المركب وادخاله في تعريف المفرد ( قال بجزئه ) الغير المحمول ( قال دلالة ) مطابقة ( قال على جزء معناه ) محمولا كما في حيوان ناطق أولا كما في غلام زيد

( قوله فلانه يجوز أن يختص ) يرد عليه ان اللفظ الموضوع للنقطة دال على عدم الانقسام التزاما لانه خارج عن ماهيتها والا كانت معدومة ولازم بين بالمعنى الاخص والا لم يؤخذ في تعريفها فيتحقق الالتزام بدون التضمن \* وقد يستدل على تحققه بدون التضمن بان الناطق دال على الفصل البسيط بالمطابقة وعلى قابل العلم بالالتزام وبان اللفظ الدال بالمطابقة على مطلق الفعل الذى هو جنس عال دال على مطلق الفاعل والمفعول بالالتزام ولا تضمن هناك وأقول يتجه على الاول أنه لا يدل على الفصل مطابقة لما سيأتى أنه أقرب العوارض أقيم مقام الفصل ولو سلم فقابل العلم لازم بين بالمعنى الأعم وعلى الثانى انه انما يتم لو لم يكن العرض جنسا فوق الفصل وهو ممنوع كيف وأدلة كونه عرضا عاما غير تامة كما ذكرناه في شرح المقولات على أنه لو استلزم مطلق المفعول لكان لازما للفعل اللازم وليس كذلك ( قال ان لم يقصد اه ) في نسبة القصد الى الدلالة تجوز لان المقصودية صفة المعنى فلو قال ان لم يقصد بجزئه جزء الخ لكفى ( قال بجزئه ) أى الغير المحمول اذ لو أريد الجزء المحمول من الجنس والفصل كالكيف والصوت انتقض تعريف المركب منعا بجميع أفراد المفرد وتعريفه جمعا بها ثم المراد بقوله بجزئه الخ بشئ من أجزائه أو جزئه الاولى والا انتقض الثانى منعا بنحو زيد قائم ( قال على جزء معناه ) أعم من المحمول وهو الجزء الذهني كما في الانسان الموضوع للحيوان الناطق ومن غيره وهو الجزء الخارجى كما في زيد الموضوع لشخص انساني وقصد المعنى بالمطابق تنبيه على أن الافراد والتركيب باعتبار المدلول المطابق لا التضمنى والالتزامى وهذا التقييد مغن عن قولهم اللفظ الدال بالمطابقة بخلاف

والا فتركب والمفرد ان لم يستقل في الدلالة على معناه فاداة والا فان دل بهيئته على أحد  
الازمنة الثلاثة فكلمة والا فاسم والركب ان صح سكوت المتكلم عليه فتام اما خبري

(قال على معناه) لا المطابق ولا التضمني فيدخل فيه الافعال الناقصة لعدم استقلال شيء من معنيها  
المطابق والتضمني أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن الزمان ظرف النسبة التي هي غير مستقلة وظرف  
غير المستقل غير مستقل والحدث على تقدير عدم انسلاخ تلك الافعال عنه غير مقصود بالذات بل  
المقصود بالذات هو الاسم والخبر وهو ملحوظ بتبعيتهما لا يقال ان الابتداء المطلق مثلاً مدلول تضمني  
لمن وهو مستقل لانا نقول مدار الحرفية وعدمها على الملحوظية بالذات وعدمها لاعلى الخصوص  
والاطلاق صرح به عبد الحكيم في تتمته (قال والا فان دل) بان استقل في الدلالة على المعنى المطابق  
أو التضمني (قال بهيئته) المناسب بترك الباء لان الهيئة مستقلة في تلك الدلالة وكتب أيضاً أي

العكس لانه غير صريح في ذلك التنبيه وان أفاده نظرا الى قاعدة ان تعليق الحكم بالمشق يدل على  
علية مأخذ الاشتقاق خلافا لما قاله عبد الحكيم من أنه صريح فيه (قال والا فتركب اه) فيه بحثان  
الأول ان التعريف الضمني للمركب منقوض منعا بأمر \* أحدها زيد اذا أريد مجزؤه الدلالة على  
جزء معناه على قانون الحساب \* ثانيها الانسان اذا ضم اليه مهمل \* ثالثها نحو ضرب مما يدل بالهيئة  
على الزمان وبالمادة على الحدث \* والجواب عن الأول ان المراد بالقصد ما يكون على قانون الوضع  
اللفوي أو الاصلاحى له وعن الثاني أنه خارج عن القسم لأن المجموع غير موضوع \* وعن الثالث ان  
المراد بالجزء المرتب في السمع \* وقد يجاب عنه بان الهيئة ليست بلفظ \* وفيه أنه يستلزم خروج الفعل  
عن الكلمة لان المركب من اللفظ وغيره غير لفظ نعم يمكن الجواب بما قاله عبد الحكيم بان المراد  
منه دلالة مجموع المادة والصورة على مجموع المعنى لادلالة الجزء على الجزء والثاني منهما أنه منقوض جمعا  
لعدم شموله نحو (ق) مما لا جزئه له وهو مركب انشائي الا أن يراد بالجزء أعم من الملفوظ والمحدوف والمفوى  
(قال ان لم يستقل) أي بان لم يفد المعنى لا بنفسه ولا بمرادفه بدون ذكر المتعلق فلا يرد أن تعريف  
الاداة منقوض منعا لدخول أسماء الاشارة والموصولات والاسماء اللازمة الاضافة فيه \* وكذا الضمير  
المتصل كألف التثنية لان الثلاث الاول تحتاج الى المتعلق لازالة الابهام ومرادف الاخير مستقل  
(قال على معناه) أي مطابقاً أو تضمنياً (قال فان دل) قال عبد الحكيم أي بشرط تحققها في  
مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد جسق وحجر \* وللتنبيه على ذلك لم يقل وهيئته فاندفع القول بان  
المناسب ترك الباء لاستقلال الهيئة في الدلالة (قال على أحد الازمنة) لو قال على الزمان لكفى  
(قال إن صح) الاحسن ان حسن (قال اما خبري) ومنه خبر الشاك والنائم فانه يحتمل المطابقة

ان احتمل الصدق والكذب او انشائي ان لم يحتمل والافناقص وكل من المفرد والمركب (١)

(١) قوله وكل من المفرد والمركب الى آخره انما تعرضنا لتفصيل ابحاث (١) الحقيقة والمجاز مع أن كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة

النوعية لا الشخصية ولا الصنفية ولا الجنسية ( قال وكل من المفرد والمركب ) لا يقال أن نحو هزم الأمير الجيش مما اشتمل على المجاز العقلي داخل في القسم مع أنه خارج عن الاقسام لانا نقول انه من الحقيقة المركبة فان الدال على النسبة لم يستعمل الا في الموضوع له ( قال في اصطلاح به التخاطب ) لا يبعد أن يكون صلة استعمل وفي الاعتبار الدخول بل كونه صلة وضع يقتضي أن يكون الصلاة المستعملة عرفا في الدعاء من الحقيقة لان الدعاء موضوع له باعتبار اصطلاح به التخاطب وان لم يكن الاستعمال فيه باعتبار ذلك الاصطلاح ( قوله لتوقف الافادة ) قد يقال كثرة توقف الافادة والاستفادة على بحث من ابحاث اللفظ انما تقتضي التعرض له هنا لو لم يذكر فيما انفرد بالتدوين ولذا اهملوا هنا

وعدمها وان كان بدون الاذعان فلا ينتقض تعريف الخبري به فعلى هذا المركب التام الخبري أعم من القضية خلافا لما يفهمه ظاهر كلامه أوائل القضايا ( قال ان احتمل الصدق ) أى بنفسه فلا ينتقض تعريف الخبري بالانشائي لان احتمال قولنا اضرب لهما بالنظر الى ما يلزمه وهو ضربك مطلوب الى ويمكن دفعه أيضا باعتبار قيد أولا وبالذات ( قال وكل من المفرد اه ) لم يقل واللفظ الموضوع للتخصيص على جريان الاقسام الآتية في كل من قسميه ( قال ان استعمل اه ) فيه تجريد فان الاستعمال اطلاق اللفظ وإرادة المعنى ( قال في اصطلاح اه ) الاقرب كونه صلة وضع وما يقال ان هذا يقتضي كون الصلاة المستعملة عرفا في الدعاء عن الحقيقة لكون الدعاء موضوعا له باعتبار اصطلاح به التخاطب مندفع بان المراد تخاطب ذلك المستعمل وهو هنا الشرع والدعاء ليس موضوعا له باعتباره ويمكن جعله صلة استعمل وفي الاعتبار الدخول كي لا يلزم تعلق جارين بمعنى واحد بمتعلق واحد وجعل مدخوله معنى اللفظ المستعمل ثم الاخصر الاولى في وضع به الخ لعدم اطلاق الاصطلاح اصطلاحا على اللغة والشرع والعرف العام ( قوله أقسام الحقيقة ) الاضافه بيانية والعطف مقدم على الربط أو لامية وإيراد الجمع بالنسبة الى المعطوف أو الى أن تقسيم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز مستلزم لتقسيمها اليهما فلا يرد أن التعرض لاقسام الحقيقة ممنوع فضلا عن تفصيلها كيف ولم يبينها الا بجعلها قسميهما ( قوله لتوقف الافادة الخ )

(١) كذا بالاصلين المخطوط والمطبوع الذين بأيدينا ونسخة المحشى الفاضل ابن القره داغى بلفظ أقسام بدل الابحاث ولعلها الانسب ( محمود الامام )

ان استعمل فيما وضع له في اصطلاح به التخاطب حقيقة أو في لازمه مع جواز (١) ارادته  
فكناية والا فمع العلاقة المعبرة

عليها كثيرا وعم انما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما  
عدها دونها كما لا يخفى (١) قوله أو في لازمه مع جواز الخ ينبغي أن يعلم أن المراد

ايضا مباحث الوضع والعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمفصل الى غير ذلك مع عدم اختصاصها  
بعدم علم أيضا تأمل ( قال فحقيقة ) لغوية أو شرعية أو عرفية ( قوله لمباحث الالفاظ ) أى التى  
لا اختصاص لها بلغة دون لغة الا نادرا كالدلالة بالهيئة على الزمان ( قال أو في لازمه ) من اللزوم بالمعنى  
الذى هو احدى العلاقات المعبرة فى المجاز لا بمعنى مطلق المناسبة الصادق بكل منها فلاسد المستعمل  
فى الرجل الشجاع ليس بكناية وان لم يكن مع القرينة المسانعة ( قال فكناية ) كذلك ( قال والا فمع  
العلاقة ) عديل ان استعمل وكتب أيضا كان المراد فمع اعتبارها لا فمع وجودها فانهم وكتب أيضا بان لم  
يستعمل فيما وضع له ولا فى اللازم أصلا كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع أو استعمل فيما وضع له لكن  
لا فى اصطلاح به التخاطب كاستعمال الشرعى الصلاة فى الدعاء أو فى اللازم لكن مع امتناع ارادة

ممنوع لجواز حصولها بلا معرفتها ولو أجيب بحملها على كمالها أو كونها بسهولة لزم عليه تفصيل  
كثير من مصطلحات النحاة والاصوليين وغيرهم لجريان الدليل فيه ولو علل بتوقف مباحث المعرف  
عليها لكان أولى ( قال فحقيقة اه ) ومنها نحو هزم الأمير الجيش فلا ينتقض حصر المقسم فى  
الاقسام به ( قوله عليها كثيرا ) بخلاف التوقف على مباحث العام والخاص وامثالها فانه نادر ( قوله  
لتعرضهم لما عدها ) يوم تعرضهم لمباحث الوضع والمطلق والمقيد وامثالها فلو قال لها دونها لكان  
أولى ( قال أو فى لازمه الخ ) من اللزوم بمعنى العلاقة المصححة للانتقال كما قاله عبيد الحكيم وهو  
صادق بكل من العلاقة المعبرة فى المجاز فلاسد المستعمل فى الرجل الشجاع يكون كناية ومجازاً  
وكذا الصلاة المستعملة شرعا فى الدعاء والقول بامتناع كونها كناية مخالف لحصر البيانين جهة  
الفرق بينهما فى جواز ارادة الموضوع له فيها دون المجاز ( قال مع جوازا اه ) أى ولو فى محل آخر  
وبالنظر الى كونه كناية فلا يرد نحو قوله تعالى ( الرحمن على العرش استوى ) لان الامتناع فيه  
لخصوص المادة ( قال والا فمع الخ ) عديل قوله مع جواز وما يقال ان قوله وبدونها يقتضى حينئذ  
حصر الغلط فى اللفظ المستعمل فى اللازم عند عدم اعتبار القرينة فمنوع كيف ومفاده حصر ذلك  
اللفظ فى الغلط ( قال المعبرة الخ ) ان أريد بها المعبرة عند المتكلم فالمراد فمع وجود العلاقة واللام

بينه وبين المراد مجاز (١) وبدونها غلط ولا بد للكناية والمجاز من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول والاستعداد والسببية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها فمجاز مرسل كاستعمال اليد (٢) في النعمة والجملة الخبرية في معنى الانشاء وبالعكس والا فاستعارة إما في المركب وتسمى استعارة تمثيلية

باللزوم ههنا هو اللزوم المعتبر عند أهل العربية وهو اللزوم في الجملة كلياً كان أو جزئياً عقلياً كان أو عرفياً وهو ظاهر (١) قوله مجاز قد يطلق المجاز على ما يعم الكناية والمجاز (٢) قوله كاستعمال اليد الى آخره مثال المجاز المرسل المفرد وقوله والجملة الخبرية في معنى الانشاء الى آخره مثال المركب

ماوضع له فالا احتمالات ثلاثة ولا يتحقق الكناية الا في الاخير فالمجاز أعم منها بحسب المادة هذا ما تفردنا به فيما رأينا من تقرير الناظرين (قال مجاز) كذلك (قال وبدونها) عدل مع العلاقة (قال فمجاز مرسل) سكت عن تقسيمه الى الاصل والتبعي كاستعمال اذا قرأت القرآن في أردت قراءتها بتبعية استعمال القراءة في الارادة التي هي سبب لها وكاستعمال نطقت في دلت بتبعية استعمال المنطق في الدلالة اللازمة له على ما قاله بعضهم في نطقت الحال بكذا (قوله مثال المجاز) أى بعلاقة المظهرية (قال في معنى الانشاء) بارادة الأعم أعنى مطلق النسبة من الأخص أعنى الخبرية مثلاً ثم ارادة الأخص الآخر أعنى الانشائية من ذلك المطلق أو بارادة أحد الضدين من الآخر بناء على أن النسبتين ضدان هذا غاية ما يمكن أن يوجه به كلام المصنف وأما من جعل تلك الجمل من الاستعارة فالعلاقة بين النسبتين حينئذ عنده هي المشابهة فتأمل (قوله مثال المركب) جعلهم الاستعارة باعتبار النسبة من الاستعارة المفردة يقتضى جعل المجاز المرسل باعتبارها من المجاز المفرد (قال إما في المركب)

فيها للعهد أو عند البيانين فالمراد فمع اعتبارها ويمكن كون المعتبرة معتبرة بالاعتبارين فافهم (قال بينه) قيد للعلاقة أو للمعتبرة (قال وبدونها) أى بدون اعتبارها فلا يرد أن هذا مخالف لعد الغلط من اللفظ المستعمل في اللازم بالمعنى المار (قال بغير علاقة) الاولى بعلاقة غير المشابهة (قال مثل الحلول اه) هذه العلاقة تكون في المفرد والمركب كما هو الظاهر وما قيل إنها لا تكون في المركب ممنوع كيف وقد جوز ذلك القائل كون العلاقة في الجمل الخبرية المستعملة في معنى الانشاء العموم والخصوص (قال كاستعمال اليد) أى كاليد المستعملة (قال في المركب) وتكون مصرحة ومكنية كما قالوا في قوله تعالى (أفمن حق عليه كلمة العذاب أفانت تنقذ من في النار) ولا يلزم من السكوت عن التقسيم

كاستعمال الامثال المضروبة في اشباه معانيها واما في المفرد المصرح به في الكلام وتسمى استعارة مصرية اما اصلية ان كانت في الاسماء الجامدة والمصادر ولو في ضمن المشتقات كالاسد في الرجل الشجاع والقتل في الضرب الشديد أو تبعية ان كانت في المشتقات

ولا تكون الا مصرحة على ما يشعر به سكوتها عن التقسيم اليها والى المكنية وتمثيلية من الاولى فقط (قل في أشباه) جمع شبه بالكسر فالسكون مصدر بمعنى المشابهة لا جمع شبه بالتحريك (قل في الاسماء الجامدة) تشمل أسماء الإشارة والموصولات والاعلام المشتهرة بأوصافها كحاتم (قل والمصادر) أقول المصدر ان المستعار والمستعار له هنا وفي التبعية قد يكونان متغايرين بالذات كالقتل والضرب الشديد أو باعتبار التقييد كالنداء بين الماضي والمستقبل في نادى أصحاب الجبة وكالرحمتين للمأمور بها والخبر بها المشبه أولهما والثانية في تحقق الوقوع حرصا وتفؤلا في رحمه الله المستعمل في ارحمه وكالتبوين الخبر به والمأمور به المشبه أولهما بالثاني في اللزوم والوجوب في قوله عليه السلام فليتبوه مقعده من النار المستعمل في يتبوه فعلى هذا كما يكون التبعية في الافعال تبعية المصدر باعتبار الحدث والزمان كذاك يكون باعتبار النسبة \* وفي كلام بعضهم ان المشبه والمشبه به في المثالين الاخيرين هما النسبة الانشائية والخبرية والظاهر من كلامه السابق ان نحو هذين داخل في المجاز المركب المرسل وكتب ايضا لم لم يقل والمطلقات ولو في ضمن الحروف ايضا فتأمل (قل في المشتقات) وهى هنا وفيما

اليهما وتمثيلة من الاولى الانحصار فيها كما توهم والا لكان المجاز المرسل أصليا ليس الا مع أنه يكون تبعيا ايضا (قل كاستعمال الامثال) من اضافة مبدأ الصفة الى الموصوف \* والمراد بالامثال المضروبة المعنى العرفى أى كالألفاظ المشتهرة بالامثال المضروبة المستعملة في أشباهه فلا يرد أن الاستعارة من قبيل الألفاظ والاستعمال من المعانى فكيف يصح التمثيل ولا أن المضروبة بمعنى المستعملة فتكون هى أو الاستعمال لغواً أو يلزم تحصيل الحاصل (قل وإما في المفرد) ظرفية الخالص للعام أو كلمة في الاعتبار المدخول أو في ضمير متعلقها استخدام والا لزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاستعارة لكونها بمعنى اللفظ المستعار متحدة مع المفرد المصرح به في الكلام وقس عليه قوله المار في المركب (قل المصرح) بالمعنى اللغوى فلا دور ولم يقل المذكور في الخ مع أخصريته وعدم توهم الدور إشارة الى وجه التسمية (قل في الاسماء الجامدة) أى حقيقة وحكما إن قيل بجران الاستعارة التبعية في نحو أسماء الإشارة والاعلام المشتهرة بأوصافها وحقيقة فقط ان لم يقل به (قل والمصادر ولو في ضمن المشتقات) لم يقل والمطلقات ولو في ضمن الحروف لان الاستعارة فيها من استعارة المصادر ان لم يكن في ضمنها والا امتنع استعارتها أصالة لعدم استقلالها (قل في المشتقات) المراد بالمشتق ما يعم اسم الزمان والمكان والآلة

والحروف كنادى فى معنى ينادى والقاتل فى الضارب الشديد بتبعية استعمال أحد المصدرين (١) فى الآخر وكلام الغرض فى الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض فى

(٥) قوله بتبعية استعمال أحد المصدرين الى آخره لان المشتقات وضعين وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون بتبعية الاستعارة فى المادة كما فى القاتل بمعنى

يأتى تشمل الفعل وأسماء الزمان والمكان والآلة كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفضل التفضيل ( قل كنادى فى معنى الخ ) وكرحه الله فى معنى ارحمه وكنية بوء فى معنى يتبوء ( قال أحد المصدرين ) أى مصدر نادى والقاتل ( قل فى الآخر ) أى فى مصدر ينادى والضارب الشديد ( قال وكلام الغرض ) الجزئى ( قال استعمال مطلق الخ ) أى استعمال مادل عليه فان الاستعمال لفظ لا المفهوم تضمننا وهو اللام لا مطابقة كلفظ الغرض فانه لا وجه لاستعارته فى استعارة اللام والحاصل انه استعمال اللام أولا باعتبار المعنى التضمنى ثم اعتبر الاستعارة فيها باعتبار المعنى المطابق بقى ان ذلك التضمنى ان كان مستقلا اختل تعريف الاداة حيث اعتبر فيه عدم الاستقلال باعتبار شئ من معنيه كما مر أو غير مستقل فلا وجه للعدول عن الاستعارة فى المقيد الى الاستعارة فى المطلق ( قوله ووضع الهيئة ) ان أراد بوضع الهيئة

ووجه كون الاستعارة تبعية فى غير الفعل منه أن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الا هم الحرى بان يعتبر فيه التشبيه دون الذات لابهامها وتعين الحدث وفى الحرف والفعل عدم استقلال معناه ( قال كنادى ) قد يقال ان عد نحو نادى المستعمل فى معنى ينادى من الاستعارة المصروفة التبعية درن الجمل الخبرية المستعملة فى معنى الانشاء تحكم ولا يبعد القول بجواز كون كل منهما منها ومن الجاز المرسل المركب وان لم يقل وحمل كلام المصنف على الاحتباك ( قل والقاتل ) اشارة الى تعميم المشتق من الافعال والصفات ( قل وكلام الغرض ) كما فى قوله تعالى فاتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ( قال استعمال مطلق اه ) أى استعمال دال مطلق الغرض فلا يلزم التجوز فى استعمال الاستعمال والمراد داله مطابقة كلفظ الغرض لاتضمننا كاللام فلا يرد ان مطلق الغرض ان كان مستقلا انتقض تعريف الاداة جمعا لاعتبار عدم استقلال المعنى المطابق والتضمنى فيه والا فلا وجه للعدول عن الاستعارة فى المقيد اصالة الى الاستعارة فى المطلق لان الدليل على عدم جواز الاستعارة فى المقيد اصالة أعنى عدم الاستقلال جار فى المطلق حينئذ والقول بانه لاوجه لاستعارة لفظ الغرض فى استعارة اللام ممنوع لم لايجوز أن يكون اشتراكه مع اللام فى المعنى وجها لها وان كان مدلولها مطابقا ومستقله دون اللام ( قوله لان المشتقات ) علة لكون الاستعارة فى المثلين بتبعية المصدر ( قوله بتبعية ) هذا جار فى

## مطلق الغاية

الضارب الشديد بان يشبه الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر المذكور في ضمن القاتل في ذلك المعنى المشبه استعارة أصلية \* ثم يعتبر استعمال القاتل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى الاصلية فيكون الاستعارة في القاتل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة في الهيئة كما في نادى بمعنى ينادى بان يشبه النداء المستقبل بالنداء الماضي الذي هو المصدر الضمى لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن ذكر نادى في النداء المستقبل استعارة أصلية \* ثم يعتبر الاستعارة في

وضعها لأحد الأزمنة التي هي الماضي والحال والمستقبل فلا يصح ذلك الا في الافعال أو أعم من وضعها لذلك ولما أطلق الزمان في اسم الزمان ولما أطلق المكان في اسم المكان ولما أطلق الآلة في اسم الآلة ولذا تالمهـم في البواقي فيصح في الجميع تأمل ( قوله ثم يعتبر ) الأوفق لما يأتى ثم يعتبر استعارة القاتل ( قوله كما يستتبعه ) السكاف بمعنى اللام والاستنباع بمعنى الاستلزام والضمير عائد الى الاستعارة ( قوله في الهيئة ) أى في المادة المقيد مدلولها بدلول الهيئة وكذلك الكلام في قوله آخر

الصفات كمثال المصنف وفي الفعل نحو نطق الحال بخلاف الاستعارة بتبعية الهيئة فلا يجرى الا في الفعل ( قوله فيستعمل ) لم لا يجوز الا كنفاء بمجرد تشبيه المصدر في استعارة المشتقات ( قوله المذكور ) أى باعتبار حروفه أو هو من الذكر بضم الذال ( قوله ثم يعتبر ) هذا مشعر بان القاتل المستعمل في الضارب ضربا شديدا استعارة عند اشتقاقه من القتل المستعار وهذا إنما يتم لو قيل بوجوب اتحاد المشتق والمشتق منه في الحقيقة وغيرها وبسرطان المجاز فيه الى المشتقات والا فلا لانه لفظ لم يسبق له موضوع له فيكون حقيقة ( قوله كما يستتبعه ) أى لاستلزام الاستعارة الاولى اياه ولو قال بتبعية الاستعارة الخ لكان أخص وأولى ( قوله وقد تكون ) كانه لم يبين الاستعارة بتبعية النسبة لان ما يمكن أن تتحقق فيه من المجاز المرسل عند المصنف كما هو ظاهر كلامه ( قوله في الهيئة ) أى في المادة المقيدة بالهيئة وقد يقال إن النداء حقيقة في كل من النداء في المستقبل والنداء في الماضي فكيف تتحقق استعارة أحدهما للآخر ليكون الاستعارة في الفعل تبعية ويدفع بان استعمال أحد المقيدتين في الآخر مجاز كاستعمال الخبر في معنى الانشاء وبالعكس ( قوله الماضي ) الذي في تحقق الوقوع ( قوله هو المصدر الضمى لنادى ) فيه مسامحة لان مصدر نادى هو النداء المطلق لا النداء الماضي والا لم يكن الزمان الماضي مدلول الهيئة في نادى ( قوله في ضمن ذكر نادى ) أى في ضمن نادى المذكور ولو ترك لفظ الذكر لكان أولى ( قوله ثم يعتبر ) مشعر بأنه يكفي تشبيه المصدر بالمصدر لكل من الاستعارتين

وإما في المفرد المرموز اليه (١) في الكلام باثبات لازمه المشبه وتسمى استعارة مكنية كلفظ المتكلم المستعمل في الحال في قولهم نطق الحال حيث شبه الحال بالمتكلم بقرينة اثبات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة تخيلية

الفعل لاستتباع الاستعارة الاولى الاصلية ايها فتكون الاستعارة في الفعل بتبعية الاستعارة في الهيئة فتأمل (١) قوله وإما في المفرد المرموز اليه الى آخره هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي من أن المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا ولا يخفى أن لفظ الحال حقيقة لا مجاز فضلا عن

الحاشية بتبعية الاستعارة في الهيئة يدل على ذلك قوله بأن يشبه النداء اه مع قوله ثم يستعمل اه ( قال المشبه ) المستعار له ( قال كلفظ المتكلم ) والناطق المستعمل في النفس ( قال بقرينة اثبات الخ ) صلة المقدر أي بالمتكلم المستعار لها بقرينة اه ( قوله ولا يخفى أن لفظ الخ ) في قوة العلة لقوله بخلاف ما ذهب اليه السكاكي كما ان قوله الآتي ولا يخفى اه أيضا في قوة العلة لقوله بخلاف ما ذهب اليه الخطيب

( قوله فتأمل ) وجهه دفع ما يتوهم من أن بين المتن والحاشية منافاة حيث يستفاد منه أن الاستعارة في المشتقات بتبعية الاستعارة في المصدر دائما ومنها أنها قد تكون بتبعية في الهيئة بأن المراد أنها تكون بتبعية المصدر اما باعتبار نفسه أو الهيئة ( قال المرموز اليه ) يجري فيه الاصلية كما في مثال المصنف والتبعية نحو أعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولم يلتفت الى التبعية لعدم وقوعها في كلام الفصحاء ( قال باثبات ) متعلق بالرموز ( قال نطق ) يجوز أن يكون في نطق استعارة مصرحة بتبعية ولفظ الحال قرينتها وأن يكون نطق مجازا مرسلًا تبعيا عن ذات بعلاقة اللزوم أو السببية فتقسيم الجاز الى المجاز المرسل والاستعارة اعتباري ( قال بالمتكلم ) أي بالانسان المتكلم في الدلالة على المقصود ( قال وهذه القرينة ) اشارة الى الخبر أو التسمية بمعنى الاطلاق ( قوله ما ذهب اليه السكاكي ) يجوز حينئذ كون الاستعارة بالكناية استعارة مقولة مبنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة في التشبيه فهي أبغ من المصرحة كما قاله عصام كان يقال استعيرت الحال بعد تشبيه المتكلم بها ادعاء للمتكلم وأريد بها معناها بعد جعلها متكلمًا تنبيهًا على أنها بلغت في الافصاح عن المراد مرتبة ينبغي أن يستعير المتكلم عنها اسمها ( قوله ولا يخفى ) علة لعدم كونه مختارا المستفاد من قوله بخلاف وقس عليه الآتي ( قوله حقيقة ) أي وكل ما يكون حقيقة الخ لا يكون استعارة مكنية ( قوله فضلا ) انما يتم لو كانت الاستعارة أخص مطلقا من المجاز وهو ممنوع \* كيف وقد قال عصام المنقسم الى الاستعارة

ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد فاشترك بينهما أو في الاستعارة وبخلاف ما ذهب اليه الخطيب من أنها التشبيه المضمحل في النفس وهو في المثال تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى أن التشبيه معنى قائم بالذهن لا لفظ والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وان لم يكن مصرحاً به في الكلام كما لا يخفى

(قوله قائم بالذهن) أي ان كان مصدر المبني للفاعل والا فهو إما قائم بالمشبه أو بالمشبه به (قوله من قبيل اللفظ) أي ان كان بمعنى المستعار والا فان كان مصدر المبني للفاعل فهو معنى قائم بالذهن وان كان مصدر المبني للمفعول فصفة لفظ المشبه أو المشبه به والتسمية على أي تقدير باعتبار المجاورة (قل ثم اللفظ) في جعل اللفظ المفرد مقسماً رد على من جعل الاسم مقسماً ووجه الرد انه كما يكون الاسم أحد الاقسام الثلاثة كذلك الفعل يكون مشتركاً كـ سمع بمعنى أقبل وأدبر ومنقولاً كـ صلى بمعنى دعا وفعل العبادة الخصوصية ومختصاً وهو ظاهر وكذلك الحرف يكون مشتركاً كـ من للتبيين والتبعية ومختصاً وهو ظاهر ويمكن أن يكون منقولاً (قل معناه الموضوع) بالوضع الحقيقي (قل في اصطلاح) بالمعنى اللغوي وكذا قوله المار في اصطلاح به التخاطب (قل فاشترك بينهما) لفظي لغوي أو شرعي أو عرفي

بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليه الاستعارة فلنكن الاستعارة بالكناية حقيقة (قوله التشبيه المضمحل) قد يقال لوجه حينئذ لا اعتبار بالاستعارة في اسمها ويمكن الجواب بأنه شبه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (قوله والاستعارة) كبرى الشكل الثاني ينتج التشبيه ليس باستعارة (قوله من قبيل اللفظ) أي باعتبار الاختلاف ينفيه قول التلخيص كثيراً ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه (قوله بخلاف لفظ) مرتبط بقوله ان لفظ الحال الخ وقوله ان التشبيه الخ (قل ثم اللفظ) في العدول عن جعل الاسم مقسماً الى جعله اللفظ المفرد إشارة الى ما قاله الشيخ في الشفاء وهو اننا نعي بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يختص باسم الاسم أو الكلمة انتهى أي لا المعنى المشهور حتى يتجه أن الكلمة والاداة يكونان منقولين ومشاركين ومختصين فلا معنى لتخصيص التقسيم بالاسم على أن لنا أن نقول المراد المشترك والمنقول بالذات ووجودهما في الفعل بقية المصدر فما قيل إنه رد على من جعل الاسم مقسماً ليس بذلك لانه بيان لمزاده فتأمل (قل ان تعدد اه) أي بحسب تعدد الوضع فلا ينتقض مانعية تعريف المشترك باسم الإشارة (قال فاشترك اه) قد يقال ينتقض تعريفه الضمني جماً بالمشارك اللفظي اللغوي لان الاصطلاح عرفاً هو العرف الخاص كما مر ومنعاً بالمجاز لتعدد معناه ويجاب عن الأول بحمل الاصطلاح على معناه اللغوي أعني مطلق الاتفاق وعن الثاني بحمل الوضع على الحقيقي أو بناء الكلام على مذهب من لا يقول بوضع المجاز (قال بينهما) ناظر الى أقل مراتب التعدد والاولى تركه

اصطلاحين بان ينقل من أحدهما الى الآخر لمناسبة بينهما فنقول ينسب الى الناقل من العرف العام أو الخاص والا فمختص وكل من هذه الثلاثة بالقياس الى المعنى المعين إن تشخص ذلك المعنى يسمى جزئياً حقيقياً إما علماً كزيد أو غيره كاسماء الاشارة والا فان تفاوت في

( قال من العرف العام ) كاستعمال الدابة في الانسان ( قال أو الخاص ) ومنه عرف الشرع ( قال والا فمختص ) لغوى ليس الا ( قال وكل من هذه الثلاثة ) فيه رد على من جعل القسم الثالث مقسماً لأنه كما يكون المختص كلا من الاقسام الآتية كذلك يكون المشترك كلا منها والمنقول كلا من الأخيرين وان لم يكن جزئياً حقيقياً ( قال بالقياس ) الاحتياج الى هذا القيد بالنسبة الى القسمين الاولين دون الثالث ( قال الى المعنى المعين ) بالتعيين النوعي أو الشخصي ( قال جزئياً حقيقياً ) تسمية للدال باسم المدلول ( قال كاسماء الاشارة ) التمثيل باسماء الاشارة مبنى على القول بوضعها للجزئيات ثم انها من المختص لعدم تعدد المرآة وقد يتوهم انها من المشترك نظراً الى تعدد الموضوع له في نفسها وفيه انه لا بد في المشترك من تعدد الوضع المستلزم لتعدد الواضع أو الزمان ( قال والا فان تفاوت ) أى والا فكلياً فان تفاوتت ( قال فان تفاوتت الخ ) والمعنى على القلب أى فان تفاوتت افراده فيه لان فاعل التفاوت يجب

( قال من العرف العام اه ) وهو مالا يكون ناقله معلوما لا ما يكون ناقله جميع الناس ليلزم المحال ولا ما يكون بعضاً معيناً يشبهه بالعرف الخاص هذا \* والمراد به أهل العرف العام أو المراد بالناقل ما يمد ناقله عرفاً والا لاتبه أن العرف محل النقل فيمتنع بيان الناقل به \* ثم ان كلامه يقتضى امتناع النقل من اللغة الى اللغة وهو ممنوع كيف والحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليس مجازاً ولا مشتركاً للملاحظة المعنى الاول فيه فيكون منقولاً ولا يمكن الا بان يكون من اللغة اليها كما قاله عبد الحكيم لكن لا يوافق رأى المصنف من اعتبار تعدد الاصطلاح في المنقول الا أن يعمم من الاعتبارى ( قال والا فمختص ) قضيته ان ماله معنيين من المرجح داخل في المختص ان كانا باعتبار اصطلاحين ولم يقل به أحد ولو ترك في تعريف المنقول قوله لمناسبة بينهما ليندرج فيه لكان أولى ( قال بالقياس الى المعنى ) اشارة الى أن من جعل المختص مقسماً أراد به المختص في الملاحظة وان كان مشتركاً أو منقولاً في نفس الامر ومن جعل الكل مقسماً اعتبره بالقياس الى المعنى المعين فلا نزاع بينهما معنى ولذا جعل المصنف المقسم في شرح الاثرية واحد المعنى ( قال يسمى ) أى ان كان كل من الثلاثة اسماً بناء على المختار من عدم اقسام الكلمة والاداة الى السكلى والجزئى ( قال كاسماء الاشارة ) بناء على وضعها للجزئيات ( قال والا ) أى والا فكلياً فان الخ فقيه اقامة الاقسام مقام المقسم للاختصار ( قال تفاوتت ) أى تفاوتت حصص افراده فيها فلا حاجة الى جعل المعنى على القلب لتخصيل التعدد في فاعل التفاوت

افراده بأولية أو أولوية يسمى مشككا كالابيض والاحمر والافتواطي كالانسان الغير المتفاوت في افراده وإنما التفاوت في العوارض والافوصاف ولذا اشتهر أن لا تشكيك

أن يكون متعدداً وكتب أيضاً أى في حمله عليها (قال بأولية) أى ذاتية لازمانية فقط (قل أو أولوية) والمراد من الأولوية ما يشمل الالقيمية والازيدية والاشدية فالاول كالوجود فانه في الواجب البق منه في الممكن لا انتفاء العدم السابق واللاحق في الواجب والثاني كالطول والثالث كمثال المصنف (قل كالابيض والاحمر) انما يكون الابيض والاحمر من عوارض الافراد اذا كان المراد بهما الامور المعروضة للونين الخصوصيين وأما اذا كان المراد بهما مجموع المعروضات والعارضين فهما ذاتيان لها لانهما حينئذ من الماهيات الاعتبارية وقس عليهما نحو الماشي والضاحك (قال في افراده) أى في حمله على أفراد (قل وإنما التفاوت) في التعبير بالتفاوت هنا وبالتشكيك فيما يأتي تنين (قل في العوارض) بعض وكتب أيضاً بمعنى الخوارج المحمولة (قل والافوصاف) كأنه أشار بزيادة والافوصاف الى أن التفاوت كما يقع في العوارض كذلك يقع فيها كالبياض والحرارة وان كانت ذاتية لجزئياتها خلاف ما اشتهر من انه لا يقع الا في الاولى (قال ولذا اشتهر) اشارة الى الجزء السلبي من الحصر فافهم\*

فافهم (قال بأولية) أى ذاتية اذ لا اعتبار للتقدم الزماني في التشكيك قاله عبد الحكيم (قال مشككا) بكسر الكاف من تسمية الدال باسم صفة جزئيات المدلول فان تفاوت الافراد مشكك الناظر في أنه متواطى أو مشترك لفظي وبفتح أى المشكك فيه من تسمية الدال باسم المدلول وقس عليه قوله فتواطى (قال كالابيض) مثال الأولوية المتحققة في ضمن الاشدية ولو بدل الاحمر بالاطول تنبيهها على الازيدية لكان أولى (قال والا) قضيته دخول السكليات الفرضية في المتواطى لان عدم التفاوت في الافراد صادق بعدم الافراد ولذا لم يقل وان تساوت فتواطى (قال وإنما) دفع لما يتوهم من أن عدم تفاوته في الافراد يستلزم انحصاره في فرد (قال في العوارض) أى الخوارج المحمولة اذ غيرها كالسواد لا يتصور فيه التشكيك أما بالنسبة الى حصصه فلاستلزامه التشكيك في الذاتيات لانه ذاتي لها وأما بالنظر الى معروضه فلان المشكك يحمل على أفراد مواطاة والسواد لا يحمل عليه كذلك فقوله والافوصاف عطف تفسير للعوارض لا بمعنى الخوارج الغير المحمولة كما قيل \* فان قيل ينافي ما ذكره المصنف ما قالوا من أنه لا تشكيك في الماهيات ولا العوارض بل في اتصاف الافراد بالعوارض فلا تشكيك في البياض والجسم بل في حمل الابيض على أفراد الجسم قلت أرادوا بالعوارض مبدء المحمول مواطاة كالبياض لا الخوارج المحمولة على أنه يمكن أن يكون معنى قوله في العوارض في اتصاف الافراد بالعوارض فلا يتنافيان وهذا هو التحقيق وان كان مخالفا لما في الحاشية

فى الذوات (١) والذاتيات \* واعلم أن المعنى أيضا اما مفرد أو مركب هما معنى اللفظ المفرد والمركب \*

(١) قوله لا تشكيك فى الذوات الخ الذوات ههنا بمعنى الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه أن للعوارض أيضا ماهيات واجزاء ماهيات فاذا لم يكن تشكيك فى شئ من الماهيات واجزائها يلزم أن لا يوجد فى العرضيات والافصاف أيضا مع أنكم اعترفتم بوجوده فيهما وحاصل الدفع أن ماهيات العرضيات كالضاحك والماشى حاصلة باعتبارنا الضحك والماشى مثلا مع الماهية الانسانية التى لا مدخل فيها لا اعتبارنا أصلا فهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته

(قال فى الذوات) أى الماهيات النوعية (قال والذاتيات) أى الاجناس والفصول (قوله بمعنى الماهيات) أى النوعية (قوله الحقيقية) لا الاعتبارية (قوله بمعنى اجزائها) من الاجناس والفصول الحقيقية (قوله حتى يتوجه) غاية للمعنى لا النفى (قوله مطلق الماهيات) أى سواء كانت حقيقية أو اعتبارية وسيأتى الفرق بينهما (قوله من الماهيات) حقيقة أو اعتبارية (قوله والماشى) وسائر مفهومات المشتقات سواء

(قال هما) قضيته أن الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة والمعانى تبعا فيلزم كون الكل والجزئى القسمين للمفرد كذلك وهو مخالف لقولهم اطلاق الكل والجزئى على الالفاظ من اطلاق اسم المدلول على الدال الا أن يقال بعدم وجوب موافقة الاقسام للعقسم (قال اللفظ المفرد الخ) يفيد أن مدلول الانسان يكون مفردا من حيث أنه مدلوله ومركبا من حيث كونه مدلول الحيوان الناطق فيتغيران بالاعتبار (قوله يتوجه) أى على تقدير ارادة مطلق الماهيات وأجزائها (قوله للعوارض) الاولى ترك اللام ويمكن حملها على أشخاص العوارض أو على التجريد كما فى قوله تعالى لهم فيها دار الخلد (قوله فاذا) أى كلما وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائى وقوله ان للعوارض دليل الملازمة (وقوله مع أنكم اه) دليل المقدمة الرافعة المطوية (قوله اعترفتم) قد يقال المعترف به وجود التشكيك فيها من حيث إنها عوارض لامن حيث أنها ذوات لكن يمكن القول بعدم الفرق بين الحثيتين هذا وان قوله فيهما مشعر بان المراد بالافصاف غير العرضيات (قوله وحاصل) جواب بتحرير المراد أو منع الملازمة مستندا بان اه (قوله الضحك والماشى) أى الذين لا مدخل فيهما لا اعتبارنا فلو زاد هذا القيد لكان أوفق (قوله مثلا) لو أخر مثلا عن قوله مع الماهية الانسانية لكان أشمل ثم كلامه مشعر بتعيين الذات المأخوذة فى المشتقات تعيينا نوعيا وهو ممنوع (قوله فهما الخ) وان كان كل من المنضم والمنضم اليه من الماهية

## ﴿ الباب الأول في المعاني المفردة ( فصل ) في السكلى والجزئى ﴾

إذا علمت شيئاً يحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها بخصوصية ذهنك علم  
حاصلة بلا اعتبارنا فلا يتصور فيها التشكيك وكلامنا في الماهيات الحقيقية وأجزائها وفيه  
نظر لان الحمرة والبياض مع كونهما من الماهيات الحقيقية كليان مشككان كالأحمر  
والأبيض ولذا قيل إن هذا المشهور غير بين ولا مبين

كان مأخذها من الماهيات الحقيقية أولاً وكذا المفهومات الاصطلاحية ( قوله من الماهيات الحقيقية )  
قد يقال أن من قال بأن التشكيك لا يقع في الماهيات الحقيقية وأجزائها لا يسلم كون الحمرة والبياض  
منها بل يقول أن مطلق البياض مثلاً عرض عام لماهية بياض العاج وماهية بياض الثلج وهما من  
الماهيات الحقيقية ( قوله والبياض ) والنور والضوء ( قوله مع كونهما ) أى فإن القول بأنهما من الاعراض  
العامة لجزئياتها مجرد دعوى ( قوله والأبيض ) من الماهيات الاعتبارية بل مشككتهما باعتبار  
مشككية الحمرة والبياض ( قوله أن هذا المشهور ) من عدم التشكيك في الذوات والذاتيات ( قل إذا  
علمت ) علماً حصولياً ( قال يحصل في ذهنك ) إما كلمة في بمعنى عند والمراد بالذهن ما يشمل الحواس  
أو هذا مبنى على أن الجزئيات المادية مرتسمة في النفس كالكليات ( قل علم ) وموجود خارجى أصلى

الحقيقية لاندراجها تحت مقولة من الأقولات العشرة دون المجموع لانه غير موجود ( قوله وفيه نظر )  
معارضة تقديرية أو منع لقولهم لا تشكيك في الخ أو نقض شبيهى له باستلزام الفساد ( قوله مع كونهما )  
إشارة الى صغرى الشكل الثالث وقوله كليان إشارة الى كبراه فينتج بعض الماهية الحقيقية كلى مشكك  
( قوله كليان ) فيه أما أولاً فلا أنه أن أراد أنهما مشككان بالنسبة الى أفرادهما مع قطع النظر عن معروضتهما  
فممنوع أو مع ملاحظتهما فغير مفيد لانهما بالنسبة اليهما عرضيان \* وأما ثانياً فاجواز كون البياض عرضاً  
عاماً لبياض الثلج وبياض العاج وهما من الماهيات الحقيقية وكذا الحمرة ويؤيده ما قاله بعض الافاضل  
إن حملهما على مراتبهما عرضى وأما ثالثاً فلم يخالفته لما صرحوا به من أن التشكيك لا يجرى الا في المشتقات  
( قوله ولا مبين ) أى بدليل خال عن النظر ( قال في المعانى ) الاولى في المفاهيم وان اتحدتا ذاتاً لما  
سيظهر ( قل في السكلى ) النسبة في السكلى نسبة الجزء الى الكل أعنى الجزئى وفي الجزئى بالعكس  
لكن إذا كان الاول ذاتياً للثانى فتسمية أفراد السكلى به من تسمية الكل بوصف البعض وكذا  
الجزئى ( قال إذا علمت ) مهمة أو كلية حكماً ومراده علمت علماً حصولياً فلا تمنع الملازمة بسند أن المقدم  
أعم من التالى ( قال شيئاً ) بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه لا الموجود فلا يرد الاعتراض بالكليات  
الفرضية ( قال في ذهنك ) الظرفية المستفادة من كلمة فى أعم من المجاورة فيشمل ادراك الجزئيات المادية  
على القول بارتسامها في الحواس ( قل هي من ) من تمام التالى فلا يتجه أنه متحد مع المقدم ( قال ذهنك )

مع قطع النظر عن هذه الحيثية معلوم ومفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر الى ذاته (١) ان لم يجوز العقل اتحاده مع كثيرين في الخارج فهو جزئى حقيقى كزيد المرئى والا فكللى سواء امتنع فرده في الخارج

### (١) قوله بمجرد النظر الى ذاته الخ أى

من مقولة السكيف ( قال مع قطع النظر الخ ) أى وملاحظة اتحادهما مع مافى الخارج ( قال ومفهوم ) وموجود ذهنى وعلمى وظلى ليس بمندرج تحت مقولة من المقولات \* وكتب أيضاً أفاد هنا ان العلم والمعلوم متحدان ذاتا ومتغايران اعتباراً وان الصورة تطلق على كل منهما وان الكلية والجزئية من صفات المعلوم والموجود الذهنى لا العلوم ولا الماهية ولا الأمر الخارجى وسيأتى الكلام فيه ( قال فذلك المفهوم ) بشرط التعبير باللفظ المفرد كما يقتضيه العنوان ( قال بمجرد النظر ) كجورد قطيفة ( قال ان لم يجوز العقل ) أى ان لم يمكن وامتنع تجويز العقل الاتحاد \* قوله والا أى وان أمكن ولم يمتنع تجويز العقل إياه ويعلم من ذلك ان الممتنع فى الجزئى الحقيقى تجويز الاتحاد كالاتحاد وفى الكللى الفرضى الاتحاد فقط ( قال كزيد المرئى ) حال الرؤية وبعده وأما قبله فكللى ويعلم من ذلك ان ما لا دخل للحس الظاهر أو الباطن فيه كالمجردات لا يدرك الا بوجه كللى ( قال والا فكللى ) حقيقى \* وكتب أيضاً سألبة كلية ( قال امتنع فرده ) المراد بامتناع الفرد وامكانه امتناع وجوده المحمولى وامكانه سواء كان له

الاولى بذهنك ( قال المفهوم ) جعل الكلية والجزئية من صفات المعلوم لامتناع كون الصورة العلمية كلياً لاعتبارها من حيث القيام بذهن مخصوص ( قال لم يجوز ) أى امتنع تجويز العقل ( قال اتحاده ) أى مطابقته لكثيرين هو ظل لها فلا تنقض مانعية تعريف الكللى بصورة زيد المتصور لجامعة وان لم يذكر قوله فى الخارج لانها ظل للأمر الخارجى لا لسائر الصور ( قال المرئى ) قيده به لان غير المحسوس لا يدرك الا بوجه كللى ( قال والا ) مشعر بان الكللى يقابل الجزئى تقابل الايجاب والسلب ( قال فكللى ) ترك قيد الحقيقى إما لان لكللى مفهوماً واحداً يسمى بالقياس الى الجزئى الحقيقى حقيقياً والاضافى اضافياً وإما لجورد الا كنفاء بالسابق عن اللاحق لكن كلامه فيما يأتى مشعر بان له مفهومين ( قال فرده ) عدل عن ايراد الجمع لئلا ينتقض الحصر بواجب الوجود ويحتاج الى الدفع بان اللام الداخلة على الجمع اذا لم يحتمل الاستغراق والعهد يجعل للجنس على ما قاله عبد الحكيم وان الاضافة مثله أو بان المراد بالامكان سلب الامتناع والنفى الضمنى كالصرحى فيندرج فى الشق الثانى ( قال فى الخارج ) أى فقط كما فى المثال الاول وفى الأمور العامة من الوجود والحدوث والامكان وغيرها أولاً

كشريك البارى تعالى واللاشى ويسمى كلياً فرضياً أو أمكن ولم يوجد كالعنقاء أو وجد واحد فقط مع امتناع غيره كواجب الوجود أو مع امكانه كالشمس أو وجد متعدد محصور كالكوكب السيارة أو غير محصور

وجود رابطى أيضاً كالبياض الخصوص أولاً كزيد فافهم ( قال واللاشى ) كون اللاشى من السكليات الفرضية ظاهر كاللا ممكن بالامكان العام وكاللا موجود المطلق والمعدوم المطلق بخلاف شريك البارى فان كونه منها مبنى على امتناع تعدد الواجب خارجاً وذهناً على ما قالوا وتبعهم عبد الحكيم وأما إذا قيل بانه لم يقيم برهان على امتناع تعدده الذهنى كما يميل اليه كلام عصام الدين فلا يكون شريك البارى منها\* وكتب أيضاً وكلامور العامة من الوجود والوجوب والامكان والامتناع والقدم والحدث الى غير ذلك على ما يقتضيه كلامه لكن فى كون ذلك كلياً فرضياً بعد ( قال أو أمكن ) من الامكان العام المقيّد بجانب الوجود فلا يرد انه يلزم جعل القسم أعنى الممتنع قسماً أو جعل القسم أعنى الواجب قسماً وكتب أيضاً مهمل ( قال ولم يوجد ) سالبة كلية ( قال أو وجد ) موجبة جزئية ( قال محصور ) متناه ( قال كالكوكب ) مثال الافراد المحصورة دون الكلّى وكتب أيضاً وكذا المطلقة ( قال أو غير محصور ) أى غير متناه حقيقة بالنسبة الى الماضى وبمعنى لا يقف عند حد بالنسبة الى المستقبل فى المثال المذكور

كما فى المثال الثانى وما توهم من أنه يلزم من كلامه كونها كليات فرضية ضعيف لما سيأتى أن ضمير يسمى راجع الى اللاشى ( قال كشريك ) اذا عبر عنه بمفرد فلا يرد أن التمثيل به فاسد لان الكلام فى المعانى المفردة أو تقول إن المضاف اليه خارج عن المضاف وما يقال ان التقييد داخل فيعود المحذور مدفوع بان المفهوم المركب مدلول اللفظ المركب وهو لا يصدق على الشريك المقيّد بالبارى ( قال ويسمى ) التسمية بمعنى الاطلاق والضمير لللاشى لا لامتناع الفرد فى الخارج مطلقاً فلا يتجه أن التعريف المستفاد للكلّى الفرضى أعم منه لانه ما يمتنع فردة فى الخارج والذهن ولا لللاشى وشريك البارى باعتبار كل واحد فليس فى كلامه تصريح بان شريك البارى من السكليات الفرضية فلا يرد أن عدده منها لا يتم على رأى عصام الدين من أنه لم يقيم برهان على امتناع التعدد الذهنى\* ثم أقول القول بامتناع التعدد الذهنى باطل لانه ان اريد به امتناع تصوره بهذا المفهوم فينتجه أنه يمكن تصوره بوجوه منحصرة فيه كالبارى تعالى أو أنه لا يتصف فى الذهن بصفات البارى فمع بعده ينتقض بالبارى اذ الاوصاف من آثار الوجود الاصيلى أو عدم تصوره بالكنه فمع انتقاضه بالبارى لا يفيد كونه كلياً فرضياً ( قال أو وجد ) أى بالوجود المحمول فقط أو مع الرابطى ( قال كالكوكب ) لو قال كالكوكب

كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل الكل على جزئياته مواطاة وصدقه عليها إما في الواقع ان كانت الجزئيات موجودة فيه أو في الفرض ان لم توجد الا في مجرد الفرض

مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكل مفهوم واجب الوجود لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل من يتصوره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولا يخرج أيضاً مفهوم الاشياء لان امتناع صدقه على شئ من الاشياء عند

( قال كالانسان ) وكانفس الناطقة على رأى المشائين النافين للتناسخ لا الاشراقين القائلين به \* وكتب أيضاً على رأى الفلاسفة القائلين بقدوم النوع وحدوث الاشخاص إما مع التناسخ أولاً ( قال وذلك الاتحاد ) أى الاتحاد مع كثيرين بدون ملاحظة التقييد بالخارج بقرينة التعميم الآتى ( قال على جزئياته ) المحققة للكلية ( قال إما في الواقع ) أى في نفس الامر الشامل للوجود الاصيل والظلي المحققين بالفعل أو الامكان هذا في الكل الاضافى والكل النفس الامرى ( قال أوفى الفرض ) كلمة في لاعتبار المدخول كما يأتى وكتب أيضاً هذا في الكل الفرضى فهو ما لا يمكن لفرد من أفراد وجود أصلى أو ظلى الا بحسب التقدير ( قال ان لم توجد ) أى لا في الخارج ولا في الذهن لا بالفعل ولا بالامكان ( قوله لان امتناع ) أى امتناع اتحاده مع السكثرة الخارجية ( قوله والا لاستغنى ) يعنى ان ثبوت امتناع التكثر لمفهوم واجب الوجود نظرى لا بديهى والا لاستغنى كل أحد عن ذلك البرهان

السيار لكان أوفى بسابقه ولاحقه ( قال كالانسان ) أى على رأى الكل ان أريد غير المحصور عادة وعلى رأى الفلاسفة القائلين بقدوم نوع الانسان ان أريد غير المحصور حقيقة ( قال إما في الواقع ) أى نفس الأمر أعم من الخارج والذهن ( قال موجودة ) بان لم تكن أفراداً للكل الفرضى ( قال ان لم توجد ) بان كانت جزئيات للكلية الفرضية ( قال في مجرد ) تأكيد للحصر ولو قال الا فيه لكان أوفى وأخصر ( قوله مع قطع الخ ) تفسير لجرد وفيه تنبيه على أن اضافته الى الموصوف ومتعلقه محذوف لقصد التعميم مع الاختصار كما في قوله تعالى ( والله يدعو الى دار السلام ) ( قوله فلا يخرج ) الاخصر الاوفق بقوله لان امتناع الخ فيخرج عن الجزئى مفهوم الخ ( قوله تكثره ) فى الضمير استخدام أو الكلام على حذف المضاف أى تكثر مصادقه وتعدد ( قوله من ) أى من ذوى العقول السليمة فلا يرد نحو الصبي والمجنون ( قوله بملاحظة ) أى حمل الشئ مواطاة على كل مفهوم متصور ولو

ثم الكلى ان ثبت لافراده فى الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء  
ثبت لها فى الخارج

العقل بملاحظة كون كل شئ شيئا فى الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم الاشئ  
فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يجوز العقل صدقه على جميع الاشياء وأما قوله فى الخارج  
فى قوله مع كثيرين فى الخارج فلئلا يلزم أن يكون زيد كليا اذا تصوره جماعة لان  
ما فى ذهن كل منهم مطابق لكثيرين موجودين فى سائر الازدهان لا فى الخارج والمراد  
هو الثانى فلا يلزم شئ

( قوله بملاحظة ) أى بملاحظة حمل الشئ الذى هو نقيض الاشئ على كل شئ ( قوله زيد كليا ) أى  
فلئلا يلزم أن يدخل زيد فى تعريف الكلى فلا يكون مانعا ويخرج عن تعريف الجزئى فلا يكون جامعاً  
( قوله مطابق لكثيرين ) معنى المطابقة لكثيرين أن لا يحصل من تعقل كل منها أثر جديد ( قوله  
فلا يلزم شئ ) من عدم المنع فى تعريف الكلى وعدم الجمع فى تعريف الجزئى ( قال ثم الكلى )  
تقسيم للكلى الى المعقول الأول والمعقول الثانى والمعقول الأول الى العوارض الخارجية وذاتيات  
الاعيان ولوازم الذاتيات تأمل ( قال معقول أول ) فالجزئى الحقيقى كزيد وعمر ولا يسمى معقولا أول  
ان كان المعقول الأول قسما لا قيد قسم ( قال ثبت لها ) أى لتلك الافراد المحققة الوجود أو المقدرة  
الوجود مثال الثانى الطائر للعنقاء ( قال فى الخارج ) أى يكون افراده متصفة به أصليا فى الوجود الاصيل  
لها ولا تكون متصفة به كذلك فى الوجود الظلى لها ثم ان هذا القسم لا يتصور الا فى العرضيات الخارجية

كان لاشيئا ( قوله وأما قوله ) أى ادخال واجب الوجود ونحو الاشئ فى تعريف الكلى فائدة لفظ  
المجرد وأما فائدة قوله اه ( قوله فلئلا يلزم ) أى فائدة فى الخارج عدم انتقاض تعريف الكلى منعا  
كما ان فائدة قوله بمجرد عدم انتقاضه جمعا ( قوله أن يكون ) أى الصورة الحاصلة من زيد المرئى  
والمراد بضميره فى قوله اذا تصوره الفرد الموجود فى الخارج بطريق الاستخدام فلا يلزم منافاته لما  
مر من أن الكلى والجزئى قسما المعلوم الذى هو الصورة مع قطع النظر عن قيامها بالذهن ولا أن  
يكون للصورة صورة ( قوله مطابق ) قد يقال هذه المطابقة مشروطة بان يتصوره جماعة والمعتبر فى  
الكلى المطابقة بمجرد النظر الى ذاته فلو لم يزد قوله فى الخارج لم ينتقض تعريفه بصورة زيد  
( قال ثم الكلى ) تقسيم للكلى الى المعقول الاول والثانى وتعميم للاول مما ثبت فى الخارج فقط وما  
ثبت فيه وفى الذهن ( قال ثبت ) سواء كان عرضا لازما كالمثال الاول أو مفارقا كالثانى

فقط كالخار للنار والبارد للماء أو في كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة مثل الانسان والحيوان أو المقدرة مثل العنقاء وكلوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة (١)

(١) قوله مثل الزوج للاربعة الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج كاربعة من الناس أو في الذهن فقط كاربعة شمس

لازمة أو مفارقة (قال كالخار للنار) وكالاسود والأبيض للجبشي والرومي (قال أوفى كل من الخارج) أى يكون الافراد متصفة بذلك السكلى فى كل من الوجود الاصيلى والظلى لها الاصيلى الاصيلى والظلى للظلى اتصاف الكل بالجزء كما فى المثال الاول أو يكون متصفا به أصيلاً فى كل من الوجودين كما فى المثال الثانى ولا يكون الشق الثانى الا فى الامور الاعتبارية لامتناع استلزام الظلى للاصيلى فى الامور الحقيقية (قال كذاتيات الاعيان) أى الافراد الموجودة فى الخارج سواء كانت قائمة بنفسها أو بغيرها (قال والحيوان) والنار والماء والحرارة والبرودة والسود والبياض (قال مثل العنقاء) والاربعة والثلاثة (قال وكلوازم) أى وكلوازم نفسها مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين فلا يشمل الحار لانه عارض للنار باعتبار الوجود الاصيلى ولا المعقولات الثانية لانها لوازم باعتبار الوجود الظلى للزوماتها \* وكتب أيضاً كأنه لم يقل كعوارض الذاتيات حتى يشمل الاعراض المفارق لها لعدم تحقق وجودها بخلاف الاعراض اللازمة (قوله فى الخارج) أى اصالة (قوله أوفى الذهن) أى ظلاً

(قال أوفى) الاخصر أوفى فيه وفى الذهن (قال أوفى كل) يؤخذ منه بمعونة ما فى الحاشية أن المعتبر فى ثبوت السكلى لافراده فى الوجود الاصيلى والظلى اتصافها به فيهما اصالة والا لكان الحار من الشق الثانى لا الاول فما قيل ان اتصاف الاعيان بذاتياتها فى الاصلى أصيلى والظلى ظلى لا يوافق مذاق المصنف على أن ذاتياتها اجزاؤها والجزء لازم الكل ووجود اللازم فى أى ظرف كان أصيلى كما قرر فيلزم القول اما بعد كونه لازماً فى الذهن والخارج المنافى لجزئيته فيهما أو بخلاف المقرر \* ثم أقول كلامه ظاهر فى استلزامه الوجود الظلى للاصيلى خلافاً لما قاله عبد الحكيم من عدم الاستلزام مستدلاً بان الامر الظلى لا يترتب عنه أثر خارجي ويتجه عليه أن العنقاء والكفر الموجودين فى الذهن ظلاً متصفان بعدم الخارجى والوجود الذهني اصالة الا أن يقال مراده بالاثر الخارجى مالا يكون من الامور الاعتبارية فتأمل (قال كذاتيات) السكاف هنا وفيما يأتى استقصائية أو الربط مقدم على النطف (قال وكلوازم) أى من حيث هى فلا يتجه أن هذا يشمل الحار للنار والبصر للعمى فلا يصح مثلاً نقوله أوفى كل اه نم الاولى وكلوازم المساهية لجران الاصطلاح على تسمية الزوج بالنسبة الى الاربعة مثلاً به لا بلوازم الذاتيات (قوله كاربعة) لو قال من العنقاء بدل الشمس لكان أولى كيلاً يوجد فرد منه فى الخارج

والفرد للثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان

يثبت لها الزوجية حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج لا في الذهن والا لكان الذهن حارا عند تصورها لا يقال هذا الدليل جار في الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن زوجا واللازم باطل لانا نقول ليست الزوجية سارية الى محل معروضها بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة لكن الحرارة حينئذ موجودة في الذهن بصورتها لا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها والاربعة الموجودة في الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن زوجيتها ولم نتصور

(قوله يثبت لها) أى نبوتاً أصيلاً (قوله حيث وجدت) تأكيدهم للتعميم الاول (قوله جار في الزوجية) أى منقوض نقضاً اجمالياً بثبوت الزوجية للاربعة في الذهن (قوله نعم) دفع لتوهم ان لا وجود للحرارة ظلاً مع النار الذهني كما لا نبوت لها اصالة لتلك النار (قال في الذهن) أى ولو على تقدير لا وجودها فيه كالجزئ لذاته تعالى وكتب أيضاً أى يكون الافراد في وجودها الظلي متصفة بذلك الكللي أصيلاً ولا تكون في وجودها الاصيلي متصفة به أصيلاً (قال فهو معقول ثان) فكل معقول ثان عنده عارض ذهني وبالعكس خلافاً لما في عبد الحكيم من انه عارض ماهي

ثم هذا التعميم مبنى على مذهب الحكيم القائل بان العدد كم منفصل موجود بالوجود المحمول والرابط لا المتكلم القائل بانه أمر اعتباري موجود بالثاني فقط الذي هو أعم من وجه من الاول المفترق عن الثاني في الجواهر الا أن يقال المراد الوجود الخارجى باعتبار معروض العدد (قوله لا يقال) نقض مكسور بجران خلاصة الدليل في الزوجية (قوله سارية) أقول عدم السريان ممنوع اذ محل معروضها المحدود وهو يوصف بالزوجية نعم هي لا تسرى الى محله فله اشتبه عليه محل المحل به على أن الدليل لا يتمشى في السواد للجبشي فيكون كالزوجية لا كالحرارة مع أنهم قالوا إنه لازم الوجود الخارجى (قوله وان) اشارة الى الفرق بين الثبوت الاصيلي والظلي في الذهن (قال في الذهن) كلة في الاعتبار المدخول كما في قوله في الخارج والا انتقض تعريف المعقول الاول منعا اذ يصدق على الكللي مثلاً أنه يثبت لافراد في الخارج على تقدير وجودها فيه كالانسان والحيوان قال عبد الحكيم كون المعقولات الثانية عوارض ذهنية بمعنى أن عروضها ليس الا باعتبار الوجود الذهني لا ينافي أن يكون امتناع انفكاك معروضها عنها نظرا الى ذاتها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم

منه ما يبحث عنه في المنطق (١) كـ مفهوم السكلى العارض

(١) قوله منه ما يبحث عنه في المنطق الى آخره لا يقال مفهوم الجزئى جزئى منطقى مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد وعمر وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على أنفسهم باعتبار الخارج فان زيدا مثلاً باعتبار وجوده الخارجى ليس بكلى ولا جزئى بل باعتبار وجوده الذهنى لما عرفت أنهما قسمان الموجود الذهنى من حيث إنه الموجود الذهنى فافرادهما فى الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشيراً الى زيد الجزئى ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لا مطلق

(قوله لا يقال) نقض لجماعية تعريف المعقول الثانى كما نعية تعريف المعقول للأول بمفهوم الجزئى بقياس من الشكل الثالث تقريره مفهوم الجزئى فرد من أفراد المعقول الثانى ومفهوم الجزئى ليس فرداً لتعريفه ينتج بعض ما هو فرد المعقول الثانى ليس فرداً لتعريفه أشار الى الصغرى بقوله مفهوم الجزئى اهـ والى الكبرى بقوله مع صدقه وقوله لانا نقول منع الكبرى (قوله جزئى منطقى) ومعقول ثان (قوله لا على أنفسهم) وكذا لا على أنفسهم مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين (قوله باعتبار وجوده) وكذا باعتبار نفسه مع قطع النظر عن الخصوص المذكور (قوله بل باعتبار وجوده) أى بل هو جزئى باعتبار الخ (قوله الذهنى) فقط (قوله الذهنية الاعتبارية) احتراز عن الصور العلمية فاتها موجودة فى الذهن اصالة \* والمعلومات موجودة فيه تبعاً (قوله مثل) مفهوم هذا الخ (قوله مشيراً الى زيد) أى مشاراً به أى بداله تأمل (قوله ومرادنا) أى بالافراد فى تعريف المعقول الثانى

خلافاً لما توهم تدبر (قوله منطقى) أى من المفاهيم المبحوث عنها فى المنطق فيكون معقولا ثانياً مع اهـ (قوله انما يصدق) ينتج عليه أنه ان كان فرد الانسان مثلاً هو الموجود الخارجى لم يكن فرداً جزئياً أو الصورة الذهنية كان الانسان معقولا ثانياً كالجزئى (قوله بل باعتبار) قضيته ان زيدا باعتبار وجوده الذهنى جزئى وكلى \* وقد يظن أنه تناقض وليس كذلك فانه قبل الرؤية كلى وبعدها جزئى ولو قل ليس بجزئى بل باعتبار الخ لكان أخصر وأولى (قوله من حيث) الاولى تركه ليناسب مامر من جعل المنقسم الى السكلى والجزئى هو المعلوم (قوله فافرادهما) أى السكلى والجزئى المنطقى (قوله هذا المانع) المراد به الصورة العقلية وبضميره فى قوله مشيراً دالها بالاستخدام واثبات الاشارة له باعتبار أنه علة ناقصة لها لكونه آتياً فلا حاجة الى تأويل المشير بالمشار به ولا الى حذف المضاف على الضمير أو على هذا المانع لدفع الاعتراض بأنه يلزم اما جعل اللفظ جزئياً أو الصورة اسم اشارة (قال ما يبحث) مشعر بان موضوع المنطق هو المعقولات الثانية فيخالفه ما فى المقدمة والخاتمة من أنه المعلوم التصورى

للماهيات ويسمى كلياً منطقياً وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعرضه مثل الانسان والحيوان يسمى كلياً طبيعياً منقسماً الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكلئ الطبيعى والمنطقى يسمى كلياً عقلياً منقسماً الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا

### الافراد فلا اشكال

( قال منقسماً الى الكليات الخ ) حال من ضمير يسمى أى حال كون مفهوم المعرض للكلئ المعارض المسمى بهذا الاسم منقسماً الى الكليات الخمس أى الى الانواع الخمسة لذلك المفهوم وهى النوع والجنس

والتصديق ويمكن جعل كل اشارة الى مذهب ( قال للماهيات ) أى وغيرها فلا يرد أن هذا يدافع جمل الخاصة والعرض العام من أقسام الكلئ المنطقى ويمكن اعتبارهما ماهية بناء على أن كل كلئ فهو نوع لخصه ( قال منطقياً ) الكلئ المنطقى عند عصام مفهوم مالا يمتنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة والطبيعى مفهوم معرض السكلية فافراد كل منهما عين أفراد الآخر مثل الانسان والحيوان وواقفه أبو الفتح فى الثانى دون الاول حيث زعم أنه عبارة عن مفهوم كلئ صادق على مفهوم مالا يمتنع الخ وهو مفهوم ما وضع له لفظ الكلئ وفيه أما أولاً فلا أنه مناف لتعريف المناطقة له بمفهوم مالا يمتنع الخ وما يقال إن اعتبار معرفته بالكسر غير اعتبار خصوصيته فبعد تسليمه تكاف من غير حاجة وأما ثانياً فلا أن ماوضع له لفظ الكلئ أعم من المنطقى وأخوية فلا معنى لتخصيصه به نعم لو قيد بالمعارض الماهيات قيداً احترازياً لكان له وجه ثم إنه يمكن حمل كلامه على مذهب عصام بأن يراد بقوله مفهوم الكلئ مالا يمتنع ويكون قوله المعارض قيداً واقعياً وقوله مثل الانسان مثلاً بالفرد ويراد بقوله الآتى جنس طبيعى أنه فرد من أفرادهِ وعلى مذهب أبى الفتح بأن يراد بقوله مفهوم الكلئ ماوضع له لفظ الكلئ فيكون البواقى كما مر وعندى الظاهر الذى يلتزم به أطراف الكلام من غير تكاف فى تطبيقه بالمرام أنه ابداع لمذهب ثالث موافق لمذهب المحقق عصام فى الكلئ المنطقى مخالف له فى الطبيعى بأن يراد به نحو الانسان والحيوان مما يعرض عليه مفهوم مالا يمتنع بطريق الاشتراك أو الوضع العام للموضوع له الخاص فلا يتحدان فى الافراد ولا يلزم من القول بوجود فرد الثانى القول بوجود فرد الاول فما قيل إن التحقيق مذهب اليه أبو الفتح وإن المصنف تبعه فاسد ( قال المنطقية ) أى المنسوبة الى المنطق لانه يبحث فيه عنها أو المنطقى كالثافعى ( قال طبيعياً ) إن أريد من الطبيعة الخارج يكون من نسبة المظروف الى ظرفه ان قيل بوجود الكلئ الطبيعى فيه الى ظرف أفرادهِ ان لم يقل أو الحقيقة يكون من نسبة الشئ الى وصف بعض أفرادهِ ( قال الطبيعى ) قدم الطبيعى مع أن الموافق

الحيوان جنس مفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وكذا البواقي ومفهوم القضية والقياس وغيرهما من المفاهيم المبحوث عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كمفهوم الواجب والممكن (١) والمتنع ولا شيء (من هذه الكليات)

(١) (قوله كمفهوم الواجب والممكن الخ) أما كون مفهوم المتنع والمعدوم وغيرهما لا وجود لموضوعه في الخارج كذلك فظاهر اذ لا يمكن عروضهما له في الخارج لما تقرر عندهم من ان ثبوت الشيء للشيء في ظرف من الخارج والذهن فرع وجود (المثبت له)

والفصل والخاصة والعرض العام الطبيعيات أي معروض النوع العارض ومعروض الجنس العارض وهكذا فالمقسم مفهوم الكلّي الطبيعي والانواع هذه المفاهيم وكذا الكلام في قوله الآتي منقسم الخ أي حال كون المجموع المركب من الكلّي الطبيعي والمنطقي المسمى بذلك الاسم منقسم الى أنواعه الخمسة وهي النوع والجنس وأمثالهما العقليات أي المجموع المركب من النوع الطبيعي والمنطقي وهكذا فالمقسم مفهوم الكلّي العقلي والانواع تلك المفاهيم وكل من القسمين وأنواعهما من المعقولات الثانية كالكلّي المنطقي وأنواعه (قال مفهوم الحيوان) ببيان أولامية وكتب أيضاً حمل الجنس الطبيعي على مفهوم الحيوان وحمل الجنس العقلي من بعد على مجموع المفهومين حمل الكلّي على الجزئي المندرج تحته بخلاف حمل الجنس المنطقي على مفهوم الجنس فانه حمل المساوي على المساوي (قل جنس طبيعي) أي يصدق عليه الجنس ويعرضه . وكتب أيضاً أي وفرد من أفراد ما صدق من صدقاته وكذا في الايتين (قال الجنس) المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أي معقولا ثانياً بقرينة ما يأتي (قوله اذ لا يمكن) تنبيهه (قوله فرع وجود الخ) كما انه فرع وجود الثابت فيه

لما مر تأخير لانه معروض وهو مقدم رتبة (قال ومفهوم القضية) الظاهر أنه يجري فيها بل في سائر مصطلحات العلوم نظير اعتبارات الكلّي من المنطقي وأخويه فيقال في زيد اسم زيد اسم طبيعي ومفهوم الاسم اسم نحوي والمجموع اسم عقلي (قل وغيرهما) العطف مؤخر على الربط أو الكاف استقصائية والاولى ترك قوله وغيرهما الخ (قوله والمعدوم) أي الممكن ليحسن التقابل (قوله اذ لا يمكن) علة لكون الحكم بديهيا لا للحكم البديهي ولا يلزم من كون الشيء بديهيا كون بدايته بديهية فلا حاجة الى جعله تنبيها (قوله فرع) ان أراد أنه فرع وجوده تحقيقا يتجه أنه يستلزم كون العنقاء معقولا ثانيا فينافي ماسبق في تعريف المعقول الاول أو فرع وجوده ولو تقديراً يرد عليه أن

المثبت له في ذلك الظرف فثبت أمثاله للموضوع في الذهن فقط فيكون معقولا ثانيا  
واما كون مفهوم الواجب والممكن وأمثالهما معقولات ثانية فلان الوجوب والامكان  
سابقان على الوجود الخارجى والثابت في الخارج يجب أن يتأخر عن وجوده الخارجى  
لما تقرر ولذا جعلوا الوجود معقولا ثانيا اذ الشئ لا يتأخر عن نفسه

( قوله فثبت أمثاله ) في هذا التفرع بحث لانه لا يلزم من عدم عروضها لما في الخارج عروضها  
لما في الذهن وفي ضمن العلم لجواز عروضها لما في نفس الأمر ولا في ضمن العلم فانها أعم منهما الا يرى  
ان السكينة مثلا اذا لم يشعر بها حين تصور الانسان ليست متحققة في الظرفين مع انها ثابتة له  
باعتبار نفس الامر وكأنه للاشارة الى ضعف هذا الدليل ذكر الامتناع بعد قول الآتى والصواب أن  
يقال اه ( قوله فلان الوجوب ) صغرى الشكل الثانى . وقوله والثابت في الخارج اه اشارة الى كبراه  
تقرير القياس الوجوب والا مكان سابقان على الوجود الخارجى لموصوفهما والثابت لشيء في الخارج  
ليس سابقا على وجود ذلك الشئ ينتج انهما ليسا بثابتين لشيء في الخارج وقوله وفيه نظر حاصله منع  
الدليل لايجرى في شيء من الممتنع والمعدوم ان أريد مطلق التقدير وفي الثانى فقط ان أريد تقدير  
الممكن الا أن يقال وجود فرد المعدوم لاخذ المعدوم فيه تقتضى جمع الضدين فهو محال ( قوله المثبت له )  
قيل كما أنه فرع وجود الثابت فيه وفيه أن انصاف الشئ بالشيء في ظرف لا يقتضى تحقق الثابت فيه  
مثلا يقال زيد أعمى في الخارج مع عدم وجود العمى فيه الا أن يقال المراد وجوده ولو باعتبار منشأ  
انزاعه ( قوله فثبت ) أى اثبات وكذا ما قبله تأمل ( قوله والممكن ) أى الممكن الموجود بقرينة  
ما مر ويمكن حمله على الاحتباك ( قوله فلان الوجوب ) أشار به الى الصغرى وبقوله والثابت في  
الخارج اه الى كبرى الشكل الثانى والمراد بالسابقة عدم التأخر ولو مقارنة لامعناه الحقيقى والا لم  
يجزى في الواجب لاستلزامه سبق المعدوم فلا يكون الواجب واجبا وما يقال إن التاويل عند الحاجة  
والحاجة لتحصيل الحد الاوسط واختلاف المقدمتين فى الكيف فى الكبرى فينبغى تأويل قوله يجب  
أن يتأخر بليس بسابق ففيه نظر اذ ليس الغرض بمجرد ذلك بقى أن هذا الدليل انما يدل على عدم  
ثبوتها فى الخارج لا على ثبوتها فى الذهن كما هو المعتبر فى المعقول الثانى فلا يتم التقريب ( قوله  
سابقان ) أى ليسا بمتأخرين والا لزم الانقلاب ( قوله على الوجود ) أى لموصوفهما وكذا فيما يأتى  
( قوله جعلوا الوجود ) الخارجى على القول بزيادته على الماهية ( قوله معقولا ) ولا يتجه عليه قولنا  
زيد موجود فى الخارج لان هذه قضية ذهنية لا خارجية وفى الخارج قيد المحمول لا ظرف النسبة أى  
الوجود فى الخارج ثابت لزيد فى الذهن ( قوله اذ الشئ ) أى اذ لو كان معقولا أول لزم تأخر الشئ

وفيه نظر لان مايجب ان يتأخر عن الوجود الخارجى هو ثبوت المفهوم فى الخارج  
لا نفس ذلك المفهوم الثابت ألا يرى ان الذاتيات ولوازمها سابقة على الوجود الخارجى  
حيث تثبت لافرادها فى الذهن قبل وجودها الخارجى مع أنها ثابتة لها فى كلا الوجودين  
والصواب أن يقال ان الوجوب والامتناع والامكن لما كان عبارة عن اقتضاء الذات  
الوجود والعدم وعدم الاقتضاء كن كل منها نسبة بين الماهية والوجود والعدم والنسب

الصغرى ان أريد بالسابقة فيها والتأخر فى الكبرى سابقة الثبوت وتأخره للافراد باعتبار الخارج كما  
يقضيه قوله لما تقرر ومنع الكبرى ان أريد بهما السابقة والتأخر بحسب النفس مع قطع النظر عن  
اعتبار الخارج كما هو الظاهر المتبادر من عبارة القياس (قوله هو ثبوت المفهوم) أى ثبوت المفهوم  
للالفراد باعتبار الخارج لا ثبوت نفس ذلك المفهوم لها باعتبار الوجود الخارجى وقبله هذا ما يقضيه  
التنويه الآتى (قوله سابقة) أى ثبوتها للافراد (قوله ثابتة لها) يعنى ان سابقة الثبوت للافراد قبل  
الوجود الخارجى لا تنافى تأخر الثبوت لها باعتبار الوجود الخارجى (قوله ان الوجوب) حاصله أن كلاً  
من تلك الأمور نسبة وكل نسبة أمر انتزاعى وكل أمر انتزاعى يجب أن يكون المنتزع عنه أمراً ذهنياً  
وفيه أما أولاً فلأنه منقوض بلوازم الماهية كالزوجية فاتها أمر انتزاعى وأما ثانياً فلأنه إنما يجب ذلك  
إذا كان الانتزاع من حيث كون المنتزع عنه أمراً ظاهراً لم لا يجوز أن يكون من حيث هو هو ولذلك  
عدوها فى الحكمة والكلام من لوازم الماهية (قوله نسبة) بل جهة نسبة

عن نفسه والا لزم كون الشئ موجوداً بوجودين (قوله وفيه نظر) الظاهر أنه منع للكبرى وقوله لان  
ما الخ سنده الا أنه أورد فى صورة الدليل تنبيهها على قوته (قوله ألا يرى) إشارة الى نقض الدليل  
بالذاتيات ولوازمها (قوله والامتناع) حاصله أن كلا من تلك الأمور نسبة وكل نسبة أمر انتزاعى عما  
وجد فى الذهن فقط وليس حاصله ان كلا منها نسبة وكل نسبة أمر انتزاعى وكل أمر انتزاعى يجب  
أن يكون المنتزع منه أمراً ذهنياً فلا يرد ما قيل فيه أما أولاً فلأنه منقوض بلوازم الماهية كالزوجية وأما  
ثانياً فلأنه إنما يتم اذا كان الانتزاع من حيث كون المنتزع عنه أمراً كلياً لم لا يجوز أن يكون من حيث  
هو هو (قوله لما كان) أى مجموعهما فى قوله عن اقتضاء تقديم العطف على الربط (قوله كان كل)  
ولا ينافى هذا ما قالوا من أن هذه الثلاثة غير الثلاثة التى هى جهات القضايا والا لكانت لوازم الماهيات  
واجبة لذواتها لجواز الزوجية واجبة للاربعة مثلاً لان الوجوب الذى هو جهة القضية وجوب رابطى  
بين الموضوع والمحمول أى شئ كان والذى هنا رابطى بين الموضوع والمحمول الذى هو الوجود فينهما  
عموم وخصوص مطلقاً وقس عليه الاخيرين (قوله نسبة) أى جهة النسبة بين الماهية والوجود المحمول

من هذه الكليات بوجود في الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخيص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير الى وجود الطبيعي بناء على انه جزء الموجود

أمور انتزاعية ينتزعا من ذهن عما وجد فيه فقط

(قال من هذه الكليات) أي المفاهيم الثلاثة المسماة بلفظ الكل المنطقي وأخويه وكذا الكلام في قوله الآتي الى وجود الكل أي كل من تلك المفاهيم فالحكم في الموضوعين على نفس المفاهيم لآعلى افرادها ولا على نفس مفهوم الكل المنطقي وافراد مفهوم الاخرين حتى يلزم الاستدراك أو السماجة في كلام المصنف وأما الحكم في قوله الى وجود الطبيعي فعلى الافراد بقرينة المبني عليه \* ثم أن جمع الكليات من قبيل جمع المشترك اللفظي على رأى عصام الدين والمشارك المعنوي على رأى عبد الحكيم بقي أن ذكر أن التأكيدي لم يقع موقعه بالنسبة الى المعطوف وان وقع موقعه نظراً الى المعطوف عليه (قال لاستحالة) اشارة الى الكبرى والصغرى مطوبة تقرير القياس هكذا لأنه لاشئ من تلك الكليات بتشخيص وكل موجود متشخص بالضرورة ينتج من الشكل الثاني لاشئ منها بوجود بالضرورة (قال الوجود) الخارجى (قال البعض) أي القليل (قال والكثير) أي البعض الكثير في الكلام احتباك (قال الى وجود الطبيعي) أي في ضمن الافراد وكتب أيضاً أي وجود بعض افراد الطبيعي دون بعضها الآخر كالأموال العامة وسائر الامور الاعتبارية فالتضية مهمة (قال انه جزء الخ) صغرى

وكذا عدم (قوله أمور انتزاعية) أي فيكون ثابتاً للوجود الذهني فقط ومعقولاً ثانياً (قال من هذه الكليات) أي المفاهيم الثمانية عشر من الكل المنطقي وأقسامه الخمسة والكل الطبيعي والعقلي وأقسامهما العشرة والقصر على المقسم منها قاصر لأفراد تلك الثمانية عشر لانه يستلزم استدراك قوله الآتي لا وجود لافرادهما أو بتبديله بقولنا فكما لا وجود لافرادهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه أو جعل الكاف فيه للقران أو للتشبيه المقلوب مع أنه لا يخلو عن شئ وكذا الحكم في قوله الى وجود الكل وكذا قوله الى وجود الطبيعي لانه عند المصنف عبارة عن الانسان والحيوان وأمثالهما لآعن مروض الكلية على ما هو ظاهر كلامه فما قبل إن الحكم فيه على الافراد بقرينة المبني عليه وان ذكر أن التأكيدي لم يقع موقعه بالنظر الى المعطوف وان وقع موقعه نظراً الى المعطوف عليه ليس بظاهر ومنه يظهر أنه لا حاجة الى تفسيره بوجود افراد الطبيعي خلافاً لما توهم (قال لاستحالة) هذا انما يصح لو كان الموجود الخارجى هو المحسوس وكان وجوده مالا يناله الحس بجوهره في الخارج محالاً وهو ممنوع كيف وقد صرح الشيخ بانه حكم وهمي (قال جزء) يؤخذ منه أن النزاع في الطبيعي المحقق الاشخاص دون مقدرها كالعقلاء وفي

في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن الشخصيات كزيد المركب من الانسان  
والشخصيات لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود  
افراد لا أن نفسه مع كونه معروضا لقابلية التكاثر موجود فيه ولذا جعلوا الكلية (١)

(١) (قوله ولذا جعلوا الكلية الخ) بأن أخذوا

(قال في الخارج) وجزء الموجود موجود (قال لكنه جزء الخ) منع للصغرى (قال ان وجوده) أي  
وجود ما يصدق عليه مفهوم الكل الطبيعي (قال عن وجود افراده) أي أفراد ما يصدق عليه ذلك  
المفهوم \* وكتب أيضاً أي وان الطبايع مفهومات انتزاعية من الافراد (قال لا إن نفسه) مقتضى  
هذا ان من قال بوجود الطبيعي في الخارج قائل بكونه فيه معروضا للكلية وقابلية التكاثر مع أنه لم يقل  
بذلك بل هو قائل بتشخصه فيه ووجوده في ضمن الافراد كما سبق (قال الكلية) أي المنطقية

ماسوى الخاصة والعرض العام لانها ليست جزء الموجود في الخارج وهو كذلك (قال في الخارج)  
صغرى الشكل الاول وكبراه مطوية (قال لكنه) منع للصغرى ان أريد بالجزء في المقدمتين الخارجى  
وتسلم لها ومنع للكبرى ان اريد به العقلي فهما (قال في التحقيق) يتجه أن الجزء مابه يتقوم الشيء  
ولا بد من وجوده أين ما وجد ذلك الشيء فهو جزء خارجي أيضا ولذا قال عبد الحكيم ان بعض  
الاشخاص يشارك بعضاً دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود والعوارض التابعة له وذلك الامر  
مقوم لتلك الاشخاص في حد ذاتها ويوجد حينما وجدت والا لم تكن متقومة به (قال أن وجوده)  
أي لان له وجوداً آخر حتى يرد أنه حينئذ لا يصح حمله على الشخص فالموجود اثنان والوجود واحد  
تعلقه بالشخص ذاتي وأصيلي وبالمهية الكلية الغير المحسوسة تبعي وظلي لتعلق الحمرة بالسطح والجسم  
فلا يرد أن هذا يستلزم قيام العرض الواحد بمحملين وهو ممتنع فعلى هذا يكون الموجود الخارجى وجود  
ظلي كما يكون الموجود الذهني وجود أصلي كلازم الموجودات الذهنية فما توهم من مساواة الاصيلي  
للخارجي والظلي للذهني فاسد (قال افراده) قد عرفت أن الكل الطبيعي عند المصنف عبارة عن  
الانسان والحيوان وأمثالهما فتفسيره بافراد ما يصدق عليه هذا المفهوم ليس في محله (قال أن نفسه)  
قال عبد الحكيم ناقلا عن الشرح الجديد للتجريد ان من قال بوجود الكل الطبيعي في الخارج قال  
باتصافه فيه بالكلية كسائر المعقولات الثانية فما قيل معترضا على المصنف بأنه قائل بتشخصه ووجوده  
في ضمن الافراد لا بكونه معروضا للكلية وقابلية التكاثر من دفع (قال ولذا) أي لعدم عروض  
قابلية التكاثر لما في الخارج جعلوا الخ (قال الكلية) الاولى السكلى وأقسامه

واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني وأما الكلّي المنطقي والعقلي فكما لا وجود لأنفسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه لكونها أموراً اعتبارية كسائر العقولات

في مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية للتكثير عارضة لما في الخارج أيضاً لما قيدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعم الموجود الخارجى والذهنى جميعاً

(قال وأقسامها) أى المنطقيات (قوله ليعم الموجود) ويكون من عوارض الماهية (قال فكما لا وجود) في جعل نفي وجودهما أنفسهما مشبهاً به إشارة إلى أنه معلوم مما سبق أعنى من قوله ولا شئ من هذه الكلّيات (قال لا وجود لافرادهما) الاحتياج إلى نفي افرادهما بعد نفي وجود افراد الطبيعى ونفي وجود مفهوم المنطقي مبنى على ما حققه أبو الفتح من أن افراد الطبيعى ليست افراد المنطقي لا كما زعمه عصام وغيره حتى يكون نفي افراد الاول نفي افراد الثانى ولا ان تلك الافراد مع مفهوم المنطقي افراد العقلى حتى يكون نفي تلك الافراد ونفي مفهوم المنطقي نفيّاً لافراد العقلى بل الكلّي المنطقي اسم لمفهوم الكلّي العارض الصادق على مفهوم مالا يمتنع اه لا لمفهوم مالا يمتنع اه بل هذا فرد المفهوم الاول وكذلك الكلّي العقلى اسم لمفهوم المعروف مع الكلّي العارض الصادق على افراد الطبيعى مع مفهوم مالا يمتنع لامع مفهوم الكلّي العارض (قال لكونها الخ) كون افراد العقلى أموراً اعتبارية مطلقاً مبنى على أن

(قوله في مفهومها) ظاهره مشعر بان الكلّي المنطقي مفهوم مالا يمتنع الخ لا ما وضع له لنظ الكلّي العارض وهذا المفهوم فرد (قوله حيث هو) ظاهرها الاطلاق لانها عين الحيث ومعناها على التقييد (قوله ولو) مقدمة شرطية لقياس استثنائى غير مستقيم ومقدمته الرافعة مطوية وقوله المار بان أخذوا اه إشارة إلى دليلها (قال لا وجود) الغرض من نفي أفرادهما استيفاء الاقسام صريحاً اذا كان الحكم فى قوله المار إلى وجوده الطبيعى على الافراد والا فلا حاجة اليه بعد نفي وجود الطبيعى وأفراده ومفهوم المنطقي أما على تقدير اتحاد افراد الطبيعى والمنطقي فظاهر وأما على تقدير اختلافها فلأن فرد الطبيعى يكون فرد للفرد للمنطقي اذا كان المنطقي مفهوم الكلّي العارض والطبيعى مفهوم معروف الكلّي ونفى فرد الفرد يستلزم نفي الفرد ضرورة انه لا تحقق للكلّى الا فى ضمن الجزئى والطبيعى نفسه يكون فرد المنطقي اذا كان مفهوم مالا يمتنع الخ وكان الطبيعى نحو الانسان والحيوان فيكون نفي الطبيعى نفيّاً لفرد (قوله وظاهر أن فرد العقلى مركب من فردهما فنفيه لازم مما ذكر) أما على التقديرين الاولين فظاهر وأما على الثالث المختار كما سبق فلأن المركب من الموجود وغير الموجود غير موجود (قال فيه) إشارة إلى صغرى الشكل الاول وكبراه مطوية (قال كسائر) مرتبط بقوله أموراً الخ أو بقوله كما لا وجود الخ

الثانية والجزئى اما مادی ان كان جسماً كزید أو جسمانيا كعوارضه المحسوسة وإما مجرد كالواجب تعالى عند الكل (١) وكالقول العشرة والنفوس الانسانية

(١) ( قوله عند الكل الخ ) أى عند المتكلمين والحكماء ولا يتجه عليه أن الواجب تعالى لا يتصوره أحد دائماً عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والسككية فرعان للتصور لانا نقول غير المتصور كنهه الواجب تعالى لاهويته الخارجية

المركب من الحقيقى والاعتبارى اعتبارى ( قل والجزئى ) أى الطبيعى ( قل اما مادی ) أى منسوب الى المادة نسبة الجزئى الى السكى كالمبولى المخصوصة فانها فرد من مطلق المادة أو السكى الى الجزء أو الحال الى المحل كمالى المصنف ( قل أو جسمانياً ) أى منسوب الى الجسم نسبة الجزء الى السكى كالمبولى والصورة أو العارض الى المعروض كمثل المصنف ( قل المحسوسة ) أى بالحواس الظاهرة أو الباطنة ( قال وأما مجرد ) أى من حيث الذات وان كان مادياً من حيث الافعال كالمثالين الأخيرين ( قل كالواجب ) وصفاته ذاتية أو سلبية أو فعلية ( قوله أى عند المتكلمين ) أى كلمهم ان لم يكن الجسم منهم أو جمهورهم ان كانوا منهم ( قوله ان الواجب ) صغرى الشكل الثانى ( قوله والجزئية والسككية ) كبرى ( قوله لانا نقول ) منع للصغرى ان أريد بالواجب تعالى هويته الخارجية وتسليم لها كالكبرى مع التزام النتيجة ان

( قل والجزئى ) استطرادى والمراد بالجزئى الجزئى المجازى الذى هو منشأ انتزاع الجزئى الحقيقى أو الحقيقى وحينئذ فالمراد بضميره فى قوله كان المعنى الاول بطريق الاستخدام أو الكلام من حذف المضاف فلا يرد أن هذا التقسيم ينافى جعل الجزئى من أقسام المعلوم ان أريد به الموجود الخارجى المتشخص ويستلزم جعل بعض الصور الذهنية جسماً إن أريد به المعنى المار ( قل المحسوسة ) قيدها بالمحسوسة تنبيهها على أن الشئ قبل احساسه باحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة لا يكون جزئياً ولم يقيد زيدا للاستغناء عنه هنا بما مر فى تقسيم المفهوم ( قوله ولا يتجه ) مبنى الاتجاه على كون السكاف للتمثيل كما فى سابقه ولاحقه ولو كانت للتنظير لم يتجه ( قوله ان الواجب ) صغرى الشكل الأول فهى معدولة المحمول وكبراه مطوية وقوله ( والجزئية الخ ) اشارة الى دليل الكبرى وذكر السككية فيه استطرادى ( قوله دائماً ) جهة النسبة لا قيد المنفى والا لاتجه ان الدليل جار فى نحو زيد لان تصويره لا يكون الا فى أحد الأزمنة وليس ضرورياً ( قوله للتصور ) أى بالفعل عند البعض الاول وبالإمكان عند الثانى ( قوله كنهه ) يعنى ان أراد بموضوع المطلوب كنهه تعالى فالكبرى ممنوع بمنع المقدمة المذكورة من دليله مستنداً بأنه لم لا يجوز أن يتصوره الخ اه أو هويته تعالى فالصغرى ممنوعة ( قوله لاهويته )

## والفلسكية عند الحكماء (١)

فيجوز أن يتصوره أحد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهه كما إذا رأينا شبحاً من بعيد لا نعرف كنهه ولو سلم فهما فرعان للتصور المفروض لا للتصور المحقق ولا شك أن هويته تعالى لو تصورت لكانت مانعة عن وقوع الشراكة فيها وإن لم تتصور أبداً أو بالضرورة (١) (قوله عند الحكماء) إنما قيده بذلك لأن هذه الأشياء اجسام لطيفة عند المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم

أريد به كنهه تعالى بناء على أن التمثيل بهويته (قوله فيجوز) أي جوازاً وقوعياً فلا ينتج أن الجواز لا يستلزم الوقوع فيجوز الدليل في الهوية أيضاً تأمل (قوله أن يتصوره) أي باحدى الحواس الظاهرة كما هو رأى الاشاعرة من جواز رؤيته تعالى حتى لا ينافيه قوله ولا ترسم صورة جزئية اهـ (قوله ولو سلم) أي ان غير المتصور هويته الخارجية أيضاً بناء على امتناع روايته تعالى كما هو رأى غير الاشاعرة وقوله فهما فرعان اهـ منع للصغرى أيضاً ان أريد بنفى التصور فيها نفى فرض التصور وبالتصور فى الكبرى التصور المفروض وتسليم لها ومنع الكبرى ان أريد بالأول نفى محققة التصور وبالثانى التصور المحقق (قال والفلسكية) وصفاتها (قوله الأشياء) فيه تغليب فان المتكلمين لم يقولوا بالنفوس الفلسكية وان

الاخصر الأوضح لا وجهه (قوله فيجوز الخ) ان أراد أنه يجوز عند الكل فممنوع كيف وقالت الفلاسفة بعدم امكان ارتسام صورة مالا دخل للحس فيه جزئيته كما سينبه عليه \* وعند الاشاعرة القائلين بجواز رؤيته تعالى فمسلم لكنه لا يناسب قوله عند الكل ومنه يظهر ان تشبيهه بالشبح المرئى انما هو على رأيهم \* بقى ان المراد به الامكان الوقوعى الأخص من الذاتى والا لانتج ان امكان التصور لا ينافى عدم التصور بالدوام فلا يصح بالنسبة الى البعض الأول ولا يجوز ارادة ذلك بالنسبة اليه والذاتى بالنسبة الى الآخر امثلاً يلزم استعمال المشترك فى معنييه (قوله يعرضه) أى يعرض صورته فلا ينافى كون الجزئى قسم المعلوم بالمعنى المار (قوله فهما) انما يناسب هذا الجواب التسليمى لو قال بدل اذا فى قوله المار اذا علمت شيئاً لولان إذا لتحقق الوقوع (قوله للتصور) أى مطلقاً سواء كان محققاً أو مفروضاً فتقوله المفروض فى قوة ولو مفروضاً ولا يبعد تعميم المفروض من المحقق وغيره (قوله المتكلمين) فى التهذيب وزعموا أى الحكماء ان الملائكة هم العقول العشرة والنفوس الفلسكية وان الملائكة عندنا أجسام لطيفة شأنهم الخير والطاعة . ومنه يظهر أن المتكلمين لم يقولوا بشئ منهما وان الحكماء زعموا أن الذى نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلسكية لا الأولى فقط فما قيل فيه تغليب فان المتكلمين

ولا يرسم صورة جزئية من الشيء في الذهن ما لم يدرك باحدى الحواس الظاهرة أو بالوجدان كالعطش المحسوس وجدانا ثم الكيان ان كان بينهما تصادق في الواقع (١) بالنسبة

ولا عند الكل كما لا يخفى (١) (قوله ان كان بينهما تصادق في الواقع الخ) أشار بقوله

قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تأمل (قوله ولا عند الكل) رفع للإيجاب الكلى وعطف المسبب على السبب (قال ولا يرسم) أى لا يمكن أن يرسم (قال من الشيء) أى عند الفلاسفة ولذلك نفوا عنه تعالى بالجزئيات على الوجه الجزئى تعالى عن ذلك علواً كبيراً وأما عندنا فيجوز ارتسامها بدون الآلات الجسمانية (قال من الشيء) ماديا كان أو مجرداً (قال في الذهن) أى عنده تدبر (قال ما لم يدرك) مبنى على أن الوجوه الكلية لا تكون مرآة لمشاهدة الجزئى على الوجه الجزئى وسيأتى من المصنف أن انضمام الكلى الى الكلى لا يفيد الجزئية فصورة المحسوسات قبل احساسها كالجزئات كلية على ما ذكر (قال أو بالوجدان) أى بالواهمة (قال تصادق) مع اتحاد الزمان أو مع اختلافه (قال في الواقع) أى في الخارج والذهن (قال بالفعل) المحقق والمفروض فرض ممكن أو محال

لم يقولوا بالنفوس الفلكية وإن قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تقول بهم (قال في الذهن) أى عنده فقوله يدرك مضارع مجهول أو الكلام مبنى على جواز ارتسام المادى في المجرد فهو معلوم وعليه ما سنده ولو ترك قوله في الذهن لكان أولى (قال ما لم يدرك) أى الذهن ذلك الشيء بسبب إحدى الحواس وليس الباء داخلية على الفاعل الحقيقي والفعل مجهولاً فلا يرد انه يفيد انه لو كان المدرك هو الحواس لكانت الصورة مرتسمة في الذهن فينافى القول بان الارتسام يكون في المدرك لانها على ما ذكرنا طريق الادراك لا مدرك على أن القول بان الحس مدرك يستلزم اطلاق ذوى الادراك على البهائم مع جريان العرف بخلافه (قال المحسوس) الاولى الحس (قال ثم الكيان) أى كل كليات لا يخلو عن احدى هذه الانواع الاربعة للنسبة فالمراد حصر الأنواع فيها والمراد بها أعم من الحكمية فلا يرد ابطال الحصر بالمباينة الجزئية لانها جنس كما سيظهر ولا بالعموم والخصوص مطلقاً حتى يستلزم جعل أقسام ستة لانها نوع حكى حيث عد النسبة واحدة لامتناع انفكاك أحدهما عن الآخر عندهم ولا اعتبارهما من حيث الرابطة بين الطرفين من غير اعتبار اختصاص أحدهما بأحدهما عند عبد الحكم (قال تصادق) أى صدق كما أشار اليه في الحاشية ففيه تجريد فلا يتجه أن قوله من الجانبين مستدرك وعطف قوله من جانب فاسد لمناقضته لمذلول التصادق

## كلياً من الجانبين فتساويان كالانسان والناطق

في الواقع الى أن مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق في الواقع سواء كان في الخارج كما بين الانسان والحيوان أو في الذهن كما بين الممتنع والمعدوم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل لا مطلقاً والا لانهصر النسبة في المساواة اذ كل كلي بحسب ذلك التجويز صادق على كل شيء ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي وبقوله بالفعل ههنا وبالدوام في

( قال فتساويان ) سواء لم يكن لهما فرد لافي الخارج ولا في الذهن كالاشي واللاممكن العام أو كان لهما فرد في الذهن فقط كالممتنع والمستحيل أو كانا منحصرين في فرد كالواجب بالذات أو القديم بالذات أولاً وللفظة كل في المرجع لا يقتضى التعدد الخارجى بل يكفيه التعدد الذهني ولو فرضاً ( قال والناطق ) والنائم والمستيقظ ( قوله لا مطلقاً ) أى لا بشرط شيء من الواقع وتجويز العقل ( قوله والا لانهصر ) أى وان كان المار الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل أو مطلقاً لانهصر النسبة اه وقوله اذ كل كلي اه دلائل الملازمة على التقديرين اما على التقدير الأول فظاهر واما على التقدير الثاني فلأن المطلق منصرف الى المقيد ولا ينصرف الى المقيد الأول لانه المطلوب بل ينصرف الى الثاني فيؤول الى التقييد بتجويز العقل ( قوله بحسب ذلك الخ ) المناسب بحسب ذلك القصر

( قال والناطق ) ان كان من النطق الظاهري ينبغي حمل النطق على ماهو طبيعى وبالقوة والا افترق الناطق عن الانسان في الطوطى وبالعكس في الانسان الأ بكم فتكون النسبة بينهما عمومياً وجهياً ( قوله سواء كان ) ذلك المدار ( قوله الصدق ) أى الكلى والجزئى من الجانبين أو من جانب وقد يقال اللائق حينئذ أن يقول في المتن ثم السكليان ان كان بينهما في الواقع تصادق بالفعل ليتوجه قيد في الواقع الى التفارق أيضاً ( قوله بحسب تجويز العقل ) عند تصور مفهوم أحد السكليين لا كليهما ( قوله اذ كل ) دلائل الملازمة بالنظر الى المتعاطفين لكنه انما يتم بالنظر الى المعطوف اذ انصرف المطلق الى النسبة بحسب تجويز العقل وهو ممنوع لجواز أخذه لا بشرط شيء ( قوله بحسب ) أقول ان أراد التجويز المطابق للواقع فممنوع وان أراد غيره يتجه عليه أن العقل كما يجوز ذلك يجوز الافتراق الكلى والعموم والخصوص مطلقاً أو من وجه فالملازمة ممنوعة فالصواب أن يقول والام تنضبط اذ للعقل فرض صدق أحد المتساويين دائماً بدون الآخر وصدق أحد المتباينين كلياً مع الآخر مثلاً فليتأمل

وكذا تقيضاهما كاللا انسان واللا ناطق

الانتراق الى ما قالوا من أن مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين عامتين من الجانبين ومرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كلية مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من جانب آخر ومرجع التباين الكلى

( قوله مطلقتين ) أقول تخصيص الموجبة في المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام يقتضى كون النسبة بين نحو النائم والمستيقظ المساواة وبين نحو ساكن الاصابع والكاتب العموم والخصوص المطلق فينتقض حينئذ بهما قاعدة مباينة عين أحد المتساويين مع تقيض الآخر ومباينة عين الأخص المطلق مع تقيض الآخر لعدم صدق السالبتين الدائميتين فيهما حيث يكذب قولنا لا شئ من اللا مستيقظ بنائم دائماً وبالعكس ولا شئ من الكاتب بلا ساكن الاصابع دائماً وبالعكس ولو عكس

( قوله الى ما قالوا ) أى الى المطلقة العامة والدائمة فيما قالوا من أن الخ والمراد انه أشار بهما مع سابقهما ولا حقهما الى ما قالوا ( قوله مرجع ) أى رجوع بقرينة الى ( قوله مطلقتين ) قيل تخصيص الموجبة في المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام يقتضى كون النسبة بين النائم والمستيقظ المساواة وبين نحو ساكن الاصابع والكاتب العموم أو الخصوص فينتقض بهما قاعدة مباينة عين أحد المتساويين مع تقيض الآخر ومباينة عين الأخص المطلق مع تقيض الآخر ولو عكس في التخصيص لكانت النسبة في المثالين هي المباينة ولا يتجه شئ وأقول اقتضاء ذلك في المثال الأول ممنوع كيف والاستيقاظ على ما قاله عبد الحكيم ( بيدار شدن از خواب ) فيكذب كل نائم مستيقظ لجواز أن يتولد شخص فينام ويموت فيه ولو سلم فانتقاض القاعدتين بهما فاسد لان المتساويين هي النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة ضرورة انهما مقيدان بقيد الضرورة أو الدوام أو الامكان ليسا بمتساويين وتقيضاهما ما ليس بمستيقظ أصلاً وما ليس بنائم أصلاً إذ لا بد في أخذ تقيض المفردات بناء رعاية شرائط التناقض مهما أمكنه على ما صرح به العلامة التفتازانى قدس سره فيصدق ولا شئ مما ليس بنائم أصلاً بمستيقظ وبالعكس والأعم من الكاتب ساكن الاصابع في الجملة لما مر فيصدق لا شئ مما ليس بساكن الاصابع أصلاً بكاتب دائماً وبالعكس ثم ان العكس في التخصيص فاسد لانه يقتضى كون اللامتنفس أخص مطلقاً من الانسان فينتقض به قاعدة كون تقيض الأعم أخص لكذب كل انسان متنفس دائماً سواء أريد الدوام الذاتى أو الوصفى مع عدم كون الثاء عكساً ( قوله من جانب ) هو جانب الأعم ( قوله التباين ) ومرجع التباين الجزئى سالبتان جزئيتان دائماً قط لانه وان صدقت فيه الموجبتان

أو من أحد الجانبين فقط فاعم واخص

الى صدق سالتين كليتين دائمتين من الجانبين ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين مطلقتين عامتين وسالتين جزئيتين دائمتين من الجانبين ( قوله بالفعل الخ ) هذا الفعل هو الفعل المحقق في الواقع فيما وجد الافراد فيه والفعل المفروض فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضاً فرض ممكن ولذا كان الطائر اعم مطلقاً من الغنقاء أو فرض محال ولذا كان الاشئ مساوياً للاممكن العام لانهما متصادقان في الواقع كلياً حكماً ذهنياً فرضياً لانه كلما كان امر متصفاً بالاشئ يلزم أن يكون متصفاً باللا ممكن العام \* لا يقال كل ما اتصف بمفهوم فهو شئ وممكن عام فلا نسلم أن المتصف بالاشئ

في التخصيص كانت النسبة في المثالين المذكورين المبينة ولا يتجه شئ ( قوله في الواقع ) أى في الخارج تدبر ( قوله فيما وجد ) أى في كليين وجد افرادهما في الواقع ( قوله المفروض ) في الواقع ( قوله لانهما ) علة العلية والكبرى أعني وكل متصادقين كذلك فاحدهما مساو للآخر مطوية والمشار اليه بقوله ولذا دليلها حقيقة ( قوله حكماً ذهنياً ) مفعول مطلق على غير لفظ العامل ( قوله لأنه ) وهو مع معطوفه المحذوف أعني وبالعكس اشارة الى الصغرى أعني انهما مفهومان اتصف افراد كل منهما بالآخر اتصافاً ذهنياً فرضياً والكبرى أعني وكل مفهومين كذلك متصادقان في الواقع الى آخر ما ذكره مطوية أيضاً والقياس دليل للصغرى المذكورة ( قوله بالاممكن ) أى وبالعكس ( قوله فلا نسلم ) منع لما أشير به الى الصغرى من قوله لانه كلما كان امر متصفاً به وقوله السابق كل ما اتصف بمفهوم اه سند قدم عليه وهو حقيقة قياس مركب حذف صغراه أعني أن المتصف بالاشئ متصف بمفهوم مع الكبرى

الجزئيتان المطلقتان حين تحققة في ضمن العموم من وجه لكنهما ليستا بصادقتين حين تحققة في ضمن التباين الكلى ( قوله سالتين ) لوقال سالبة كلية دائمة الكفى ( قوله الى صدق اه ) لوقال الى صدق موجبة جزئية مطلقة عامة وسالتين اه الكفى ( قوله وسالتين ) لم يكتف باحدى السالتين لثلاثا يلتبس بالعموم المطلق ( قوله هذا ) اشارة الى جريان النسب الاربع في جميع الكليات ولو فرضية ( قوله للاممكن العام ) أى الغير المقيد بخصوص أحد جانبي الوجود والعدم لا المقيد باحدهما والا لم يكن مساوياً للاشئ ( قوله بالاشئ ) لوقال متصفاً باحدهما لزم أن يتصف بالآخر لكان أخصر ولم يتجه منع التقريب مستنداً بأن قوله لانه كلما الخ انما يثبت الصدق الكلى من جانب لامن الجانبين فلا تثبت المساواة ( قوله لانه ) يعنى أن استلزام المحال ليس بمحال واستلزام الممكن المحال

مطلقا كالحيوان والانسان وتقيضاهما بالعكس كاللاحيوان واللا انسان أو تفارق دائم  
 متصفا باللاممكن بل متصفا بنقيضه لانا نقول اتصافه بالممكن لا يتفاسح اتصافه  
 بنقيضه أيضا لانه لا كان محالا فعلى تقدير وجوده واتصافه باللاشئ يلزم اتصافه بالنقيضين  
 فى الواقع فتأمل فيه ( قوله كالانسان والناطق الخ ) كون الناطق مساويا للانسان مبنى  
 على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين لا يمكن صدور النطق والضحك  
 منهما والا فعلى مذهب المتكاملين القائلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم  
 من الانسان

الثانية أعنى وكل شئ ويمكن لا يتصفا باللاممكن وإيراد السند فى صورة الدليل تنبيهها على قوته جائزا  
 ( قوله لانا نقول ) اثبات المقدمة الممنوعة بإبطال الكبرى الثانية من القياس المركب ولك أن تقول لما  
 أورد السند فى صورة الدليل جاز القول بان الجواب منع الكبرى الثانية من السند وان قالوا انه لا يمنع  
 السند وحاصل الجواب ان ذلك المتصفا لكونه محالا يستلزم المحال الذى هو الاتصاف بالنقيضين على  
 تقدير الوجود والاتصاف باللاشئ ( قوله كون الناطق ) أى اذا كان من النطق الظاهرى وأما اذا كان  
 من النطق الباطنى أعنى ادراك المعانى السكينة فوجوده فى الملك والجن أيضا لا فائدة فى البناء على  
 رأيهم المذكور على أن الفلك مع كونه جسما ناطقا بالمعنى الثانى على رأيهم ( قال كالحيوان ) أو الشئ ( قال  
 والانسان ) وكسا كن الأصابع والكاتب ( قال كاللاحيوان ) أو اللاشئ ( قال أو تفارق دائم ) به

محال واللازم هنا هو الاول ( قوله واتصافه ) أى اتصاف المتصفا باللاشئ بالممكن محالا الخ والواضح  
 أن يقول لما كان محالا جاز استلزامه لمحال آخر هو اتصافه بنقيضه فيلزم اتصافه الخ ( قوله فتأمل ) وجهه  
 أن قولهم المحال يجوز أن يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ما قال عبدالحكيم  
 ولا يتصور للشئ علاقة للاتصاف بالنقيضين ضرورة فالحق فى الجواب منع التناقض مستنداً بان  
 الاتصاف باللاشئ واللاممكن من حيث الذات وبالشئ والممكن من حيث انه صورة حاصلة فى العقل  
 فتتغير جهتها الايجاب والسبب ( قوله مبنى ) أى اذا كان من النطق بمعنى القوة العاقلة الموجودة فى  
 الجنان أو بمعنى النطق الظاهرى الطبيعى وأما اذا كان بمعنى القوة الادراكية الكائنة فى قلب الانسان  
 فلا يحتاج الى البناء على مذهبهم لكونه لم يحمله عليه لاهتمام الدور ( قوله أجسام ) الاوفق جسمان  
 لطيفان ( قوله أعم من الانسان اه ) أى أعم مطلقا من الانسان ومن وجه من الحيوان ( قال بالعكس )  
 ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة كما بين الانسان واللاشئ

كلياً من الجانبين فتباينان كلياً كالإنسان والفرس وكعين أحد المتساويين مع تقيض الآخر وعين الاخص المطلق مع تقيض الاعم وبين تقيضيهما مباينة جزئية هي اعم من المباينة السككية كما في تقيض المتناقضين كالإنسان واللاإنسان ومن العموم من وجه كما في تقيض المتضادين وأمثالهما وان لم يكن بينهما تصادق ولا تفارق كليان

خرج نحو النائم والمستيقظ ( قال من الجانبين ) لا حاجة الى هذا التقييد لان التفارق المذكور لا يكون الا من الجانبين ( قال كالإنسان ) والسواد والبياض ( قال وكعين ) كالإنسان واللائناطق والنائم واللامستيقظ لكن في كون مرجع الأخيرين سالبتين كليتين دائمتين نظر كما سبق ( قال أحد المتساويين ) كل من الاضافة واللام للاستفراق ( قال وعين الاخص ) كالإنسان واللاحويان والسكاتب واللاسككن الاصابع وفي مرجع هذين مامر ( قال مع تقيض الاعم ) ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة كالاشياء ( قال كما في تقيض ) هذان التقيضان من حيث انهما عينان النسبة بينهما تباين كلي ومرجعهما سالبتان كليتان دائمتان ومن حيث انهما تقيضان النسبة بينهما تباين جزئي والمرجع سالبتان جزئيتان دائمتان ( قال كالإنسان ) اما مثال المضاف أو المضاف اليه ( قل المتضادين ) المتضادان كالسواد والبياض وتقيضهما كالاسواد والالبياض مادة الاجتماع الحرة ومادة الافتراق الاول بياض مخصوص ومادة الافتراق الثاني سواد مخصوص وهما من حيث انهما عينان بينهما عموم وخصوص من وجه ومرجعهما سالبتان جزئيتان دائمتان وموجبة جزئية ومطلقة عامة ومن حيث انهما تقيضان بينهما تباين جزئي ومرجعهما الاوليان فقط ( قال وأمثالهما ) من المتضايقين كالأبوة والبنوة والعدم والملسكة

( قال من الجانبين ) مستندرك ان لم يرتكب التجريد أو التأكيذ ويرى ان قيد الكل مستغنى عنه لان التفارق الدائم لا يكون الا كلياً وليس بصحيح اذ يتحقق بدون السككية في قولنا بعض الإنسان ليس ببيض دائماً ( قال فتباينان ) وعين أحدهما وتقيض الآخر اما متحدان كما في المتناقضين أو متساويان كما في الإنسان واللائناطق أو عموم وخصوص مطلقاً كما في الإنسان واللاحويان ( قال وكعين ) أي وكلتناقضين وقوله الآتي كما في تقيض المتناقضين أي وتقيض أحد المتساويين الخ ففيه احتباك قال وعين الاخص اللام للاستفراق وكذا الاضافة ( قال ومن العموم ) أشار باعادة من الى ان الكلام من تقديم الربط على العطف وان اعمية المباينة الجزئية بالنسبة الى كل من المتعاطفين لا المجموع ( قال في تقيض ) أي وفي عين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وقوله وكعين الاعم الخ أي وتقيض المتضادين ففي كلامه احتباك ( قال وأمثالهما ) معطوف على المضاف اليه أو المضاف والمراد بامثال المتضادين المتقابلان تقابل التضاييف أو العدم والملسكة لا الايجاب والسلب أيضاً لان المفردين اللذين بينهما ذلك

بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه كالانسان والايض وكعين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وبين تقيضيهما مباينة جزئية هي اعم أيضا اذ بين تقيضى مثل الحيوان واللا انسان مباينة كلية وبين تقيضى مثل الانسان والايض عموم من وجه والجزئى الحقيقى أخص مطلقا من الكلى الصادق عليه ومباين

وأما نحو الانسان والفرس فيحتمل كونه مما أشار اليه بالكاف ( قل وكعين الاعم ) كالحيوان واللا انسان وساكن الاصابع والا كاتب وكتب أيضاً بشرط أن لا يكون الاعم من المفومات الشاملة كالشئ والافينه وبين تقيض الاخص كالانسان عموم وخصوص مطلق كما بينه وبين عين الاخص ( قال تقيضى ) كاللاحيوان والانسان وهما من حيث عينيهما بينهما تباين كلى كما مر ورجعهما سالتان كليتان ومن حيث تقيضيهما بينهما تباين جزئى والمرجع سالتان جزئيتان ( قال مثل الحيوان ) والمراد به كل كليتين كان أحدهما عين الأعم والآخر تقيض الاخص بالشروط المذكور حتى يكون بين العيتين عموم من وجه ( قال الحقيقى أخص ) مرجعها موجبة مطلقة عامة شخصية من الجزئى وسالبة جزئية دائمة من الكلى ( قال من الكلى ) ذاتياً وعرضياً ( قال الصادق ) أى ولو كان منحصراً فيه كالواجب والشمس ولفظة البعض كالكل لا تقتضى التعدد الخارجى ( قال ومباين ) مرجعها سالتان دأمتان

بين تقيضيهما تباين كلى كما أشار اليه بقوله كما فى تقيضى المتناقضين وأما نحو الانسان والفرس فمن المتضادين ان فسرا بالامر من الوجوديين الغير المجتمعين فى محل من جهة كما هو ظاهر رأى الفلاسفة ومما أشير اليه بالكاف ان فسرا بالمعنيين الغير الخ كما هو رأى المتكلمين ( قال بل جزئيان ) اشارة الى أن توجه النفى الى القيد لا المقيد ( قال فاعم وأخص الخ ) وبين عين أحدهما وتقيض الآخر عموم من وجه كما فى الانسان والايض أو عموم وخصوص مطلق كما فى اللا انسان والحيوان وترك المصنف بيان النسبة بينهما هنا وفى المتباينين لعدم انضباطها واندراجها تحت جنس ( قال الاعم ) أى ولو كان من المفومات الشاملة فان بين الشئ واللا انسان عموماً وجهياً . مادة الاجتماع الفرس ومادة الافتراق الأول الانسان والثانى اللاشئ \* وما قيل إن هذا مشروط بعدم كونه من المفومات الشاملة والافينه وبين تقيض الاخص عموم وخصوص مطلقا انما يتم لو اعتبر فيه التصادق بالفعل المحقق أو المفروض فرض ممكن وأما اذا اعتبر فيه أعم منهما ومن المفروض فرض محال كما هو رأى المصنف فلا لان اعتبار الاطلاق العام كذلك يستلزم اعتبار تقيضه الذى هو الدوام فى السوالب كذلك ( قال وبين تقيضى ) أى بين عين الاخص وتقيض الاعم ولو كان من المفاهيم الشاملة كالشئ ( قال ومباين ) لم يقل لغيره لئلا يتوهم توجه النفى الى

لسائر الكليات وأما الجزئيان فهما إما متباينان (١) كزيد وعمر و إما متساويان كما إذا

(١) (قوله وأما الجزئيان فهما إما متباينان الخ) فإن قلت كيف تجري بينهما المباينة الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين الجزئيين قلت سيأتي أن الشخصيتين الموجبتين أو السالبتين الصادقتين من الجانبين في حكم القضيتين السكيتين فلا اشكال

شخصية من الجزئي وكلية من الكلي (قال إما متباينان) ان كان بينهما تباين بالذات (قوله فإن قلت) نقض للتقسيم باستلزامه تقسيم الشيء الى الغير المباين . توجيهه ان كلا من القسمين خارج عن المقسم وكلا منهما داخل في الاقسام ينتج من الشكل الثالث بعض الخارج عن المقسم داخل في الاقسام بيان الصغرى انهما لو لم يخرججا عن المقسم لكان الجزئيان متصادقين أو متفارقين كليا لكن الثاني باطل فالقدم مثله والجواب منع الصغرى يمنع ملازمة الدليل ان أريد بالكلي الكلي حقيقة وبمنع بطلان التالي إن أريد به ما هو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فقوله كيف تجري اه اشارة الى صغرى الشكل الثالث وقوله مع امتناع اه الى المقدمة الرافعة دليلها (قال وإما متساويان) ان كان بينهما تغاير بالاعتبار ولما لم يعتد السيد قدس سره بهذا التغاير لم يعتبر التساوى بين الجزئيين (قال متساويان) النسبة بين قيسى كل قسم من قسمي الجزئي والكلي وقسمي الجزئيين وبين المختلفين

المقيد فينافي ما يأتي من أن الجزئيين قد يكونان متساويين (قال وأما الجزئيان) التعرض لهما استطرادى (قال إما متباينان) وبين قيسىهما عموم من وجه مطلقا فلا حاجة الى اعتبار التباين الجزئي بينهما فقوله الآتي والنسبة بين قيسى كل قسم منها الخ إمامبنى على التغليب أو مخصوص بالنسب بحسب التحقق فلا ينافي ما ذكرنا (قوله كيف) وكذا كيف يجري بين الكلي والجزئي العموم والخصوص المطلق والمباينة مع الخ (قوله الجزئيين) وكذا بين الكلي والجزئي (قوله قلت) أقول كون المساواة بين الكليين موقوفة على التصادق الكلي من الجانبين لا يقتضى كون مطلق المساواة كذلك وقس عليه التباين ويؤيده ما قاله عبد الحكم من أن رجوع التباين الكلي في الكليين الى سالتين كليتين لا يقتضى أن لا يتحقق التباين بدونهما فلا حاجة الى تعميم الكلية في المرجع من الحقيقية والحكمة لدفع نقض التقسيم المذكور بقوله فإن قلت الخ (قوله أن الشخصيتين) لو قال أن الشخصية الموجبة أو السالبة في حكم الكلية لكان أسلم وأخصر وأوفق (قال وإما متساويان) النزاع بين من اعتبر المساواة بين الجزئيين ومن لم يعتبرها لفظي مبنى على اعتبار المغايرة بالاعتبار وعدمه (قال كما إذا اه) الاولى كهذا الضاحك وهذا الكاتب المشار بهما الى زيد \*

أشرفنا الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان وهذه هي النسب الاربع بحسب الصدق والحل وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق والتحقق باعتبار الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه (١) لا باعتبار الافراد بان يقال المفهوم ان كان بينهما

(١) قوله باعتبار الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه لم يقل باعتبار الازمان والاوزاع المحققة لانه لا ينطبق على نسب الزوميات بل

عيناً وتقيضاً كما سبق كما سيصرح به المصنف \* ثم إن تقيضي الجزئيين كزيد وعمر و كليان كتقيضي الجزئي والكلّي الغير المتناقضين وأما المتناقضان كزيد ولا زيد فتقيض الجزئي كلّي أيضاً وتقيض الكلّي جزئي ( قال هي النسب ) وهي حقيقة ستة أنواع المساواة والمباينة والعموم والخصوص المطلق ومن وجه الا انه على التقديرين عد العموم والخصوص نسبة واحدة وان كانا واحدين بالجنس وعبر بلفظين كالابوة والبنوة فعند عصام الدين لا امتناع انفكاك أحدهما عن الآخر وعند عبد الحكيم لا اعتبارهما من حيث انهما رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحق أحدهما بطرف والآخر بالآخر يقال النسبة بين هذين الامرين عموم وخصوص ( قال بحسب الصدق ) أي وجوداً وعدمياً ( قال والحل ) تفسير . وكتب أيضاً ولذا كان المرجع حمليات ( قال بحسب الصدق ) أي وجوداً وعدمياً ( قال والتحقق ) تفسير قال والمرجع حينئذ شرطيات ( قوله نسب الزوميات ) سواء كان مقدماً مفروضاً أو محققاً لأن الاتصال اذا كان مقصوراً على الاوزاع المحققة لم يكن لازماً وكذا لا ينطبق على العناديات مطلقاً ويجوز أن

( قال فالهذيتان ) أي الحقيقة المنسوبتان الى هذا نسبة المعبر عنه الى جزء المعبر به ( قال متصادقتان ) مستدرك ( قال بحسب ) أي المعتبرة بحسب اه ( قال تلك النسب ) اشارة الى جنس النسب المارة بلا ملاحظة التقييد بقوله بحسب الصدق والحل ففيها استخدام ( قال بحسب الصدق ) أي وعنده فقيه اكتفاء وكذا مامر ( قوله الممكنة ) أضافها الى الاجتماع ايشمل وضعاً متمنعاً في نفسه ممكن اجتماعه مع المقدم كصاهلية زيد في كلما كان زيد فرساً كان حيواناً ولم يعمم الأوضاع من ممتعة الاجتماع لثلا يلزم عدم تحقق التساوي والتباين الكلّي في اللزومية والعنادية لعدم الاتصال على تقدير عدم صدق التالى وعدم الانفصال على تقدير صدقه مع المقدم ( قوله لا ينطبق ) لانه اعتبر فيها اللزوم بين القضيتين بحسب الاوزاع سواء كانت محققة أو ممكنة فاذا اقتصر على الأولى يلزم منه عدم تحققة باعتبار الثانية دون العكس فيخرج بعض اللزوميات عن كونها لزومية ( قوله اللزوميات ) أي القضايا المنسوبة الى اللزوم فيشمل العناديات لانها حكم فيها يلزم انفصال التالى عن المقدم لعلاقة كما سيصرح به فلا يكون

اتصال كل من الجانبين بأن يتحقق كل منهما مع الآخر في جميع الأزمان والأوضاع  
الممكنة الاجتماع معه فتساويان

على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الأوضاع الممكنة الأعم من المحققة فالمراد من الأوضاع  
في نسب الاتفاقيات الخاصة هو الأوضاع المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة  
أعم منها ومن المفروضة الممكنة الاجتماع

براد باللزوميات ما يشملها لأن الافتراق فيها لازم أيضاً (قوله الاتفاقيات) أي الاتفاقيات الخاصة  
بقرينة ما يأتي فيفيد عدم انطباقها على الاتفاقيات من المنفصلة إذا كان مقدمها أو كل من جزئيه  
مفروضاً ممكناً لأن المقدم إذا كان مفروضاً كيف يكون أوضاعه محققاً (قوله فالمراد من الأوضاع) أشار  
بترك الأزمان إلى أن الأزمان محققة مطلقاً ليس إلا (قوله والاتفاقيات العامة) والاتفاقيات العامة قد  
يكون مقدمها محققاً فيكون مادة اجتماعها مع الخاصة وممكناً صرفاً أو ممتنعاً كقولنا إذا كان العنقاء موجوداً  
أو كان الفرس كاتباً كان الإنسان ناطقاً (قوله من المفروضة) فرض ممكن أو محال (قوله الاجتماع) مع  
المقدم (قال اتصال كل) لزومى أو اتفاقى (قال بأن يتحقق) هذا معنى الاتصال (قال جميع الأزمان)  
معنى الكل (قال الممكنة الاجتماع) أي في الاتصال اللزومى أو الأوضاع المحققة في الاتصال الاتفاقى  
(قال فتساويان) ومرجعها متصلتان موجبتان كليتان مطلقتان

كلامه قاصراً (قوله على نسب) أي نسب أطرافها وقس عليه السابق واللاحق (قوله الاتفاقيات)  
وكذا الاتفاقيات المنفصلة إذا كان مقدمها محققاً (قوله هو الأوضاع) أي الممكنة المتحققة في ضمن  
المحققة (قوله وفي نسب) الأخصر الأولى وفيها عداها أعم منها اه يشمل الاتفاقيات المنفصلة فإن  
الأوضاع فيها محققة إذا كان مقدمها محققاً ومفروضة أن كان مفروضاً فهي في حكم الاتفاقيات العامة  
(قوله الاجتماع) أي مع المقدم وإن كانت ممتنعة في نفسها (قال بأن يتحقق) هذا معنى الاتصال  
الكل من الجانبين (قال كل منهما مع الآخر) مدخول مع مقدم وما قبله تال فالضمير في قوله معه  
للآخر ويمكن عكسه (قال والأوضاع) سواء كانت محققة أيضاً كما في الاتصال الاتفاقى أولاً كما في  
الاتصال اللزومى فلا حاجة إلى تقدير قولنا أو الأوضاع المحققة (قال فتساويان) مرجعها سالبتان  
منفصلتان كليتان مانعتا الجمع ويمكن جعله متصلتين موجبتين كليتين ومرجع العموم والخصوص المطلق  
سالبة كلية منفصلة كذلك من جانب الأخص وموجبة جزئية متصلة من جانب الأعم أو متصلة  
موجبة كلية من جانب الأخص وسالبة جزئية من جانب الأعم \*

كطلوع الشمس ووجود النهار أو من أحد الجانبين فقط فأعم وأخص مطلقاً كإضاءة المسجد وطلوع الشمس وإن كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بأن لا يتحقق شيء منهما مع الآخر في شيء من الأزمان والأوضاع فتباينان كلياً كطلوع الشمس ووجود الليل والأفاعم وأخص من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا (١)

### (١) قوله وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا الخ

(قال كطلوع) وكانسانية زيد وناطقينه (قال وأخص) ومرجعهما متصلتان أحدهما موجبة كلية من جانب الأخص والأخرى سالبة جزئية من جانب الأعم (قال كإضاءة المسجد) وكنسانية الشيء وإنسانيته (قال بينهما افتراق) حقيقى أوجمى عنادى أو اتفاقى (قال من الجانبين) مستغنى عنه (قال بأن لا يتحقق) معنى الافتراق (قال فى شيء) معنى الكلّى (قال فتباينان) والمرجع متصلتان سالبتان كليتان مطلقتان \* ثم الظاهر عندى أن كون الشيء نائماً وكونه مستيقظاً متباينان وإن كان النائم والمستيقظ متساويين كما مر (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وفرضيته (قال وإلا فأعم) أى وإن لم يكن بينهما اتصال كلى أصلاً ولا افتراق كلّى (قال وأخص من وجه) ومنه مادة منع الخلو ككون الشيء لاشجراً ولا حجراً (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وأبيضيته (قال بين القضايا) سواء كانت قضايا بالقوة أو بالفعل والمراد بالجمع مافوق الواحد واللام للاستغراق أى بين كل قضيتين

(قال كإضاءة المسجد) أى بالشمس لا مطلقاً ولا إسكان أعم من وجه من طلوع الشمس وعلى هذا أخص مطلقاً فى المثالين معكوس (قال من الجانبين) مستدرك وقد يقال هذا محتاج إليه لأن الافتراق بينهما أعم من أن يكون من الجانبين أو من أحدهما كالانصال فيما مر. نعم لو جعل الافتراق بمعنى التفارق لاستغنى عنه لكنه مع عدم موافقته لقوله المار اتصال والتعبير عنه بالانفصال يتجه عليه أنه تكلف \* ويحاج بان الافتراق وإن لم يغنى عنه إلا أن تقييده بالكلّى يغنى عنه (قال فى شيء) لم يقل فى جميع الأزمان كما فى مامر لانه يكون رفعاً للإيجاب الكلّى ويكون (قال بأن لا الخ) تصوير الافتراق الجزئى (قال فتباينان) مرجعهما موجبتان كليتان منفصلتان كما مر أو متصلتان سالبتان كليتان (هذا) والأحسن جعل مرجع ماحكم فيه بالانصال متصلة والافتراق منفصلة وإن لم يكونا على وتيرة (قال بين القضايا) أى بالقوة أو بالفعل فلا يرد الاعتراض بأجزاء الشرطية وهو ظاهر وبالدلالات الثلاث المطابقة وأختيها لأن قولهم المطابقة أعم من التضمن فى قوة تحققها أعم من تحققه كما يشعر به تعليلهم

فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق أو المفروض  
واذا تحقق مضمون القضية يلزم أن تكون تلك القضية صادقة لا كاذبة (هذا) وانما اعتبر  
في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لصدقها بالمعنى المقابل للكذب  
اذ لو اعتبر الثاني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي

وقد تعتبر تلك النسبة بين غير القضايا أيضاً كما في الدلالات الثلاثة المطابقة واخניה (قوله فالتحقق)  
يعنى أن التحقق والانصال بين كل قضيتين فرع تحقق مضمون كل منهما في الواقع تحقفاً أو مفروضاً  
فقوله المحقق أو المفروض صفة لتحقيق المضمون أو صفة الواقع باعتبار ما فيه وأما عدم التحقق والافتراق  
فهو فرع انتفاء أحدهما أو كل منهما كلياً أو جزئياً تأمل (قوله في ضمن) قد يقال لا معنى لتحقيق  
المضمون الذى هو أمر ذهني وفي ضمن العلم في الواقع إلا مطابقتها للواقع وهل هذا إلا معنى الصدق  
المقابل للكذب كما لا معنى لعدم تحققه في الواقع إلا عدم مطابقته له وهذا هو معنى الكذب (قوله  
صادقة) من غير عكس كلى (قوله صدقها) وكذبها بمعنى عدم التحقق (قوله لصدقها) ولا كذبها

بأنه كلما تحقق التضمن تحققت المطابقة بدون العكس (قوله الى القضايا) يعنى ان التحقق بين القضيتين  
فرع تحقق مضمونها معاً في الواقع مطلقاً ويلزمه كونهما صادقتين لمطابقتها للواقع بدون العكس لجواز  
تحقق مضمون كل فيه لامع الآخر فالتحقق بهذا المعنى أخص مطلقاً من الصدق كما أن عدمه الذى  
هو فرع الانتفاء لهما أو لأحدهما أعم مطلقاً من الكذب فظهر من هذا الفرق بين الصدق والتحقق  
والكذب وعدمه خلافاً لما وهم تأمل (قوله مضمونها) أى لافى ضمن تحقق مضمون كل منهما بدون  
الآخر والا لزم عدم الفرق بين هذا التحقق وبين الصدق المقابل للكذب (قوله تحقق مضمون) أى  
مع الأخرى والا لم يبق الفرق بين الصديقين \* ثم انه إن أراد بالتحقق التحقق المحقق فالملازمة مسالمة  
لكن يأنى عنه قوله أو المفروض أو ما يعم المفروض فهي ممنوعة . كيف وصاهلية زيد متحققة بهذا  
المعنى مع فرسيته مع انها كاذبة وتعميم المطابقة للواقع في الصدق المقابل للكذب من الفرضية يستلزم كون  
التغاير بينه وبين الكذب اعتبارياً وحشوية قوله لا كاذبة وقوله الآتى الصادقة فالذى يتجه أن النسبة  
بين الصديقين العموم الوجهى . مادة اجتماعهما طلوع الشمس ووجود النهار وافتراق بأنها صاهلية زيد  
وفرسيته والآخر طوفان نوح وبعث محمد صلى الله عليه وسلم لا العموم المطلق كما هو ظاهر كلامه (قوله  
القضايا الصادقة) وجميع القضايا الكاذبة متباينة كالصادقة والكاذبة

الا أنها قد تعتبر بحسب تحققها وعدم تحققها في مادة واحدة كما بين المحصورات والموجهات  
ككون الكلية أخص من الجزئية والضرورة من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققها  
وعدم تحققها مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم

صادقة ازلا وأبدا بخلاف تحقق مضمونها الا يرى أن قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع  
صادق في كل وقت مع أن تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض  
الافاضل فتأمل فيه فإنه دقيق

بمعنى عدم المطابقة ( قال إلا أنها ) . بيان للفرق بين النسب في القضايا وبين النسب في المفردات بأن  
الاولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف الثانية حيث لم تعتبر إلا في مواد مختلفة ( قال  
بحسب تحققها ) وفي التعبير بالاتصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدمه أخرى فتن وكتب أيضا  
الكلّي من الجانبين أو من جانب واحد ( قال وعدم تحققها ) الكلّي أو الجزئي من الجانبين ( قال  
ككون الكلية ) موجبة أو سالبة وكتب أيضا وككون الموجبة الكلية مباينة للسالبتين وكون  
الموجبة الجزئية أخص من وجه من السالبة الجزئية وكون المهمة والجزئية متساويتين ( قال أخص )  
مطلقا ( قال من الجزئية ) موجبة أو سالبة ( قال والضرورة ) عطف على معمولي عاملين مع تقديم  
المجرور ( قال ولو في مواد ) عطف تفسير ( قال كما بين ) فانهما قد تتحد ان مادة كقولنا كلما تحقق كل

( قوله في كل وقت ) ومقارن لجميع القضايا الصادقة في كل وقت في الصدق ( قوله لا في كل ) فلا يكون  
بينه وبين جميع القضايا الصادقة اتصال كلّي فلا يصح مثلا كلما كان آدم مثلا كلما كان الطوفان واقعا كان  
موسى منذرا لفرعون ( قوله فتأمل ) وجهه دفع ما قاله عبد الحكيم من انه لا فرق بين اعتبار الصدق  
بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقق بأنه يلزم حينئذ انحصار النسب بين القضايا في التباين  
والتساوي الخالف لما قرره على أن القضايا الخارجة الى الفعل مرة مثلا يقال انها مطابقة للواقع دائما  
لامتحققه فيه دائما وانه يستلزم تركيب المتصلة الكلية من كل مطلقتين عامتين صادقتين ( قال إلا أنها )  
أى بخلاف نسب المفردات فانها معتبرة في مواد مختلفة بالذات ( قال بحسب ) الاولى تركه لثلا يحتاج  
الى التكلف في دفع اعتبار الشئ في نفسه ( قال ككون الكلية ) فيه اشعار بان المراد بالقضايا أعم من  
المنطقية والطبيعية ( قال من الجزئية ) أى الموافقة لها في الكيف وأما النسبة بينها وبين الجزئية المخالفة  
لها فيه فمباينة كلية وقس عليه قوله والضرورة من الدائمة اذ الدائمة المخالفة لها كيفا أخص من نقيضها  
التي هي الممكنة العامة وبين الشئ وأخص من نقيضه عناد كلّي جمعي ( قال مواد مختلفة ) كأنه مستغنى

التحقق المعتبرين في نسب الاتفاقيات الخاصة ما هو بحسب الواقع المحقق اذ المعتبر فيها الاتصال والافتراق اتفاقا وفي نسب غيرها من الاتفاقيات العامة واللزوميات والعناديات ما هو أعم منه ومما بحسب

انسان حيوان تحقق بعض الانسان حيوان وقد تختلفان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة الخ ( قال في نسب ) أى نسب أطرافها ( قال الخاصة ) والاتفاقيات المنفصلة ( قال المحقق ) أما صفة الموصول الذى هو عبارة عن التحقق وعدم التحقق أو صفة الواقع أى الواقع المحقق مافيه من التحقق وعدمه ( قال الاتصال ) ناظر الى التحقق فى المدعى وكتب أيضا الاتصال فى موجبات المتصلة وسواء المنفصلة والافتراق بالعكس ( قال والافتراق ) أى الانفصال ناظر الى عدم التحقق فى المدعى ( قال اتفاقا ) ناظر الى قوله ما هو بحسب الواقع المحقق ( قال ومما بحسب ) مثال التحقق المحقق فى كل من الأولى والثانية ظاهر ومثال التحقق المفروض فى الأولى كلما كان الفرس ضاحكا كان الانسان ناطقا وفى الثانية كلما كان زيد حمارا كان ناهقا أو حيوانا فمحقة التحقق والاتصال وفرضيته بمحقة المقدم وفرضيته وأما محقة عدم التحقق والافتراق وفرضيته ففيهما إشكال لأن فرضيته إن كان بفرضية أحد الطرفين لا بخصوصه لزم أن لا يكون الانفصال فى الحقيقة وممانعة الجمع مطلقا محققا أصلا أو بفرضية المقدم بخصوصه لزم أن لا يكون ذلك فيهما اذا كانتا اتفاقيتين محققا لكن اذا كان المفروض فى الأولى مقدما

عنه والمراد من المواد ما فوق الواحد ومن الاختلاف الحقيقي لا الاعتبارى فلا يتحد مع القسم الأول ( قال المعتبرين ) الأولى تركه لئلا يتوهم المصادرة فى قوله الآتى اذ المعتبر الخ ( قال المحقق ) صفة الواقع كما يشعر به قوله الآتى مما بحسب الفرض اذ لو أراد توصيف الموصول اقال بدله من المفروض مع انه أخصر وتوصيفه بالمحقق من توصيف الطرف بصفة المظروف ( قال الاتصال ) أى فى الصدق المحقق فلا يرد ان هذا الدليل جار فى الاتفاقيات العامة لان المعتبر فيها اتفاق الاتصال فى الصدق المفروض ( قال وفى نسب ) الأولى ونسب ليكون العطف على معمولى عاملين مختلفين على شرطه ( قال من الاتفاقيات ) والاتفاقيات المنفصلة وما يقال انها فى حكم الاتفاقيات الخاصة ففيه أن مقدمها قد يكون مفروضا فلا يكون انفصالها بحسب الواقع المحقق ( قال والافتراق ) لا يخفى أن محقة التحقق وفرضيته بمحقة وفرضية المقدم ولا يبعد أن يحمل محقة عدمه وفرضيته بمحقة المقدم وفرضيته بمعنى أن عدم التحقق فى كل قسم من المتصلة السالبة والمنفصلة الموجبة إما بحسب الواقع المحقق او بحسب الفرض على سبيل منع الخلول بمعنى انه فى كل قسم منهما بحسبها معا فلا يتجه أن فرضية عدم التحقق والافتراق ان كان بفرضية أحد الطرفين لا بخصوصه لزم أن لا يكون الانفصال فى الحقيقة وممانعة الجمع محققا أصلا

الفرض اذ المعتبر فيها الاتصال والافتراق لزوماً أو فرضاً وقد يكون طرفاهما أو أحدهما (١) محالاً والنسبة بين تقيضى كل قسم منها وبين المختلفين (١) كما سبق من غير فرق

(١) ( قوله وقد يكون طرفاهما أو أحدهما الخ ) كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات

كقولنا للزنجى الأسمى إما كاتب أو أسود أو بفرضية كل منهما لزم عدم محققية الانفصال في مانعة الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجى المذكور إما لا أسود أو كاتب إلا أن يختار الشق الثانى ويراد بالحقق ماهو بالفعل أو بالا مكان وبالفرض ماهو مفروض فرض محال كما أشار الى ذلك بقوله وقد يكون طرفاهما اه فتأمل ( قال الفرض ) فرض ممكن أو محال ( قال الاتصال ) ناظر الى التحقق فى المدعى ( قال لزوماً ) كأن أو لمنع الخلو أى لزوماً بدون الفرضية أو فرضاً بدون اللزوم أو لزوماً وفرضاً فاللزم فقط فى اللزوميات والعناديات المحققة والفرض فقط فى الاتفاقيات العامة واللزوم والفرض فى اللزوميات والعناديات المفروضة فقوله لزوماً أو فرضاً كل منهما قيد لكل من الاتصال والافتراق وكتب أيضاً ناظر الى عدم التحقق فى المدعى ( قال وقد يكون ) أى اذ ( قال كل قسم ) أى من الاقسام الأربعة أعنى المتساويين والأعم والأخص مطلقاً وهكذا ( قوله اللزوميات ) نحو كلما كان زيد حمراً كان ناهقاً

لصدق الاولى عن صادق وكاذب والثانية عن غير الصادقتين فلا بد أن يكون أحدهما كاذباً فقط أو مع الآخر أو بفرضية المقدم لزم أن لا يكون ذلك فيهما اذا كانتا اتفاقيتين والمفروض فى الأولى مقدماً محققاً كقولنا للزنجى الأسمى هذا إما كاتب أو أسود أو بفرضية التالى لزم ذلك اذا كان المفروض فيهما تالياً كقولنا للرومى : الرومى إما أبيض أو كاتب أو بفرضيتهما معاً لزم عدم كونه محققاً في مانعة الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجى المذكور\* إما لا أسود أو كاتب\* والجواب باختيار الشق الثانى أو الثالث وإرادة المحقق بالفعل أو بالامكان من المحقق والمفروض فرض محال من المفروض تعسف اذ المتبادر من المحقق المحقق بالفعل ومن المفروض أعم من المفروض فرض ممكن أو محال كما سبق نظيره من المصنف فى الحاشية\* على أنه يرد على اختيار الثالث أنه لا يكون التحقق وعدمه على نهج واحد هكذا ينبغي تحقيق المقام ( قال لزوماً ) قد يقال الفرض ليس مقابلاً للزوم واستعمال اللزوم لعدم التحقق فى العناديات خلاف المتبادر فلو قال بتحقيقاً أو فرضاً لكان أولى وأنسب بقوله أعم منه وما الخ ( قال وقد يكون ) علة لقوله المعتبر ( قال طرفاهما ) أى الاتصال والانفصال ( قال من غير ) تأكيد والاخصر تركه ( قوله فى نسب الخ ) الاخصر الأولى أن يقول فى اللزوميات والعناديات وكون أحدهما محالاً فيهما وفى الاتفاقيات الخ

واعلم ان بين المفهومين مفردين كذا أو مركبين أو مختلفين نسباً أخرى بحسب تجويز العقل بمجرد النظر الى ذاتهما (٢) مع قطع النظر عن الخارج عنهما

والعناديات وكون أحدهما محالاً في نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة (١) (قوله وبين المختلفين الى آخره) من عين أحدهما ونقيض الآخر (٢) (قوله بحسب تجويز العقل الى آخره) هذا غير ما اعتبر في كلية كل كلى من قطع النظر عما سوى ذلك الكلى ولذا جوز العقل صدقه على كل شئ ولم يجوز صدقهما على كل شئ في المتناقضين كالانسان واللاانسان بل قطع النظر

(قوله والعناديات) كقولنا دائماً إما أن يكون زيد شجراً أو حجراً ولا يتصور ذلك في الحقيقة وممانعة الخلو لامتناع صدقهما على المحالين (قوله اللزوميات) كقولنا كلما كان زيد حماراً كان جسماً (قوله والعناديات) كقولنا في الحقيقة إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً ولا مندوحة للحقيقة عن ذلك وفي مانعة الجمع إما أن يكون الخلاف شجراً أو حجراً وفي مانعة الخلو إما أن يكون الرخام لاحجراً أو لاشجراً (قوله والاتفاقيات) كقولنا كلما كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً وظاهر أن الواحد المذكور مختص في كل من طرفي غير العناديات بالمقدم وفيها أعم من كل من طرفيها فافهم (قوله فلا بد) تفرعه بالنسبة الى كون أحدهما محالاً إنما يحسن اذا كان ذلك الاحد هو المقدم تأمل (قال أو مركبين) تصورين أو تصديقين (قال نسباً أخرى) إما بحسب الصدق والحمل أو بحسب الصدق والتحقق وان كان بيانه مقصوراً على الاول (قال مع قطع النظر) تفسير (قوله هذا) أى تجويز العقل (قوله كل كلى) أى حقيقى (قوله ولذا جوز العقل) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بل قطع النظر) لما لم يفد قوله هذا غير ما اعتبر الخ المباشرة بين التجويزين لاحتمال أن يكون الغيرية بالعموم والخصوص مطلقاً أو من وجه أو بحسب المفهوم فقط قال بل قطع النظر الخ قبل هذه انتقالية

(قوله فلا بد) ويلزمه عموم الاتصال والافتراق من المحقق والمفروض في كلامه اقامة الملزوم مقام اللازم (قال أو مركبين الخ) نامين أو ناقصين أو مختلفين (قوله هذا) أى قطع النظر المعتبر في تجويز العقل هنا غير قطع النظر المعتبر في تجويز العقل المذكور في الحاشية المنوطة على قوله المسار في الواقع وهو المعتبر في كون المفهوم كلياً فلا يرد أن النسبة حينئذ منحصرة في المساواة عند المصنف فلا يجوز التقسيم الى هذه الاقسام لئلا يلزم جعل القسم قسماً (هذا) ولو قال بدل قوله غير ما الخ غير ما اعتبر في تجويز العقل في الحاشية المارة من قطع الخ لكان أوضح (قوله على كل الخ) الاخصر الاولى على كل

وتسمى نسباً بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقاً بحسب ذلك التجويز كلياً من الجانبين  
فمتساويان كالحـد التام مع المحدود او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقاً كالحـد  
الناقص مع المحدود (١) وان تفارقاً كلياً

عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل  
واحد اصلاً كما لا يخفى (١) (قوله كالحـد الناقص مع المحدود الى آخره) كالجسم الناطق  
مع الانسان

( قال فمتساويان ) والمتساويان بهذا المعنى اخص منهما بالمعنى المارّ مطلقاً وهذا ظاهر ولا يتحقق هذا  
القسم إلا في مفهومين متغايرين بالاجمال والتفصيل فقط فليس منه النائم والمستيقظ ( قال فاعم )  
ولا يتحقق هذا القسم إلا في مفهومين احدهما جزء الاخر سواء كان مساوياً له كالناطق للانسان  
أو أعم كالحيوان والجسم والجوهر له ( قال وأخص مطلقاً ) وبين الأعم والأخص المطلق بهذا الاعتبار  
وبالاعتبار السابق عموم من وجه لتصادقهما في الحيوان والانسان واقتراق الثاني في الماشي والانسان  
والاول في الناطق والانسان وبين الأعم والأخص من وجه بالاعتبارين عموم مطلق من هذا الاعتبار  
مادة الاجتماع الانسان والابيض والافتراق الانسان والضاحك ( قال كالحـد الناقص ) المساوي أو الأعم

شئ ( قوله متباينان ) اذ في الثاني يلزم عدم ملاحظة الآخر وفي الاول يلزم ملاحظته فيلزم اجتماع  
المتناقضين على شئ واحد ( قال بان يقال ) أقول معرفة هذه النسب مما ذكره المصنف صعب ولو وضع  
لها ضابطة لكان أولى بان يقول كل مفهوم اذا نسب الى آخر فاما أن لا يشتركا في شئ أصلاً فمتباينان  
كالمتناقضين أو يشتركا فيه فاما أن يكون كل واحد ذاتي لاحدهما ذاتياً الاخر وبالعكس فمتساويان  
كالحـد التام والمحدود أو بدون العكس فبينهما عموم وخصوص مطلق كالحيوان والانسان والا فبينهما  
عموم وخصوص من وجه كالانسان والماشي ( قال فمتساويان ) والمتساويان بهذا المعنى أعم منهما بالمعنى  
المارّ عموماً وجهياً. مادة اجتماعهما الانسان والبشر واقتراق ما هنا مثال المصنف لان المعتبر فيما مر كونهما  
كايين والحـد التام ليس بكلي وما سبق الانسان والناطق هذا اذا اعتبر التغير الاعتباري ولو بغير  
الاجمال والتفصيل والا فالنسبة بينهما مباينة كلية . وعلى التقديرين القول بظهور كونهما بهذا المعنى  
اخص منهما بالمعنى المار غير ظاهر ( قل كالحـد الخ ) كأن الكاف اشارة الى الرسم التام الاكمل مع  
الرسوم لا للأفراد الذهنية

من الجانبين فتباينان كلياً كالمتناقضين نحو الانسان واللا انسان والا فاعم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك أو مع الماشي ( تنبيه ) قد يطلق الكلى على الاعم والجزئى على الاخص

اذ لا اعتبر فى مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخر هو الحساس المأخوذ فى الحيوان المأخوذ فى الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما أن كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل أن يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسماً ناطقاً ولا يكون انساناً فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالاً فى نفسه بخلاف الحد التام معه اذ كل ما اعتبر فى ( أحدهما )

( قوله هو الحساس ) والنامى المأخوذ من الجسم النامى المأخوذ فى الحيوان ( قوله هناك ) أى افراد الجسم ( قوله غير حساس ) أو غير نام ( قال من الجانبين ) مستغنى عنه كما مر غير مرة ( قال فتباينان ) وبين المتباينين بالاعتبارين عموم من وجه مادة الاجتماع مثال المصنف والافتراق لما مر الانسان والضاحك فان بينهما مبانىة بالاعتبار الاول وعموماً من وجه بهذا الاعتبار ولما هنا النام والمستيقظ وممانعة الجمع بالمعنى الأعم والاخص فان بينهما مبانىة بحسب المفهوم صرح به عصام ( قال وأخص ) ومن هذا القسم المرسوم مع كل من الرسمين التام والناقص ( قال قد يطلق ) بالاشتراك اللفظى

( قال من الجانبين ) مستدرك ان لم يرتكب التجريد أو التأكيد كما مر غير مرة ( قال كالمتناقضين ) أشار بالكاف الى العدم والمسلكة وأمثالها ( قال من وجه ) ومنه المرسوم بالنسبة الى الرسم الناقص كما نبه عليه وكذا الرسم التام ان لم يكن أكمل من الحد التام والا فهو أخص مطلقاً من الرسوم ( قوله اذ لما اعتبر ) أى علم انه معتبر بحسب نفس الأمر فلا يرد أن الاعتبار مناف لكون الانسان ماهية حقيقية ( قوله وقيد آخر ) أى مثلاً ( قوله صدق ) أى حكم العقل بصدق هذه القضية ومطابقتها للواقع بمجرد الخ ولم يحكم بصدق عكسه اذ يجوز الخ ( قوله وان كان ) الاخص الاول أن يقول بعد قوله غير حساس وان كان محالاً فى نفسه ويترك قوله وان الخ ( قوله ما اعتبر الخ ) أى اعتبار الجزء فى الكل فالمراد بما الجزء فلا يتجه لزوم اعتبار الشئ فى نفسه بالنسبة الى الحد ( قال على الاعم ) أى اطلق لامن وجه ولا مطلق الاعم الشامل للعموم المطلق ومن وجه وكذا قوله على الاخص أى المطلق لا مطلقاً ( قال على الاخص ) لم يقل على أخص تحت الاعم كما هو المشهور لئلا يتجه عليه أنه أخذ

ويسميان كلياً وجزئياً إضافيين فكل جزئى حقيقى جزئى اضافى بدون العكس كما فى كلى  
اخص من كلى آخر واما النسبة بين السكلى الحقيقى والاضافى فبالعكس لان السكلى  
الاضافى اخص مطلقاً من الحقيقى

### ﴿ فصل فى الذاتى والعرضى ﴾

السكلى المحمول على شئ آخر كلى أو جزئى ان لم يكن خارجاً عن ذاته

( قال إضافيين ) النسبة فيهما من نسبة الشئ الى سبب صفة له لأن كلية الانسان مثلاً بهذا المعنى حصلت  
بالإضافة الى ماتحته من الاصناف والاشخاص وجزئيته بهذا المعنى حصلت بالإضافة الى ما فوقه من  
الاجناس والفصول البعيدة أو الاعراض العامة وأما النسبة فى الجزئى والسكلى الحقيقين فمن نسبة  
الشئ الى المنظور اليه لصفته لأن جزئية زيد وكلية الانسان بالمعنيين السابقين حصلت بالنظر الى  
حقيقتيهما لا غير ( قال بدون العكس ) وأما بين الجزئى الحقيقى مع كل من السكليين فالمباينة وهو ظاهر  
وبين الجزئى الاضافى مع كل منهما فعموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع الانسان والحيوان والجسم  
ومادة افتراق الجزئى عنهما الاشخاص ومادة افتراق السكليين عنه المفهومات الشاملة للاشياء والسكلى  
الحقيقى بخصوصه تقائضها ( قال لان السكلى ) الاولى أى فالسكلى ( قال من الحقيقى ) حيث يصدق  
الحقيقى على السكليات الفرضية دون الاضافى ( قال المحمول ) أى حملاً ايجابياً ولو جزئياً كما فى القسم

أحد المتضايين فى تعريف الآخر . ويتكلف لدفعه \* ثم إنه تعريف لفظى فلا يرد أنه فاسد لكونه تعريفاً  
بالمترادف ( قال ويسميان ) فيه مساحجة أو قوله اضافيين مبنى على التوزيع فى العطف السكلى ( قال  
فكل جزئى الخ ) لا ينتقض بذات الواجب تعالى لما مر من أن كل جزئى اخص مطلقاً من السكلى  
الصادق عليه فهو اخص من مفهوم واجب الوجود . على أنه اخص من المفهومات الشاملة ( قال كما فى الخ )  
أى لصفة هى افتراق الثانى عن الاول فى الخ فالسكاف بمعنى اللام \* ولو قال ولا عكس لوجود الاضافى  
دونه فى كلى اخص من آخر لكان أوضح ( قال لان السكلى الخ ) أقام حرف التعليل مقام اداة التفسير  
تنبيهاً على أن هذه الدعوى لا تحتاج الى دليل ( قال اخص مطلقاً ) أى بدرجة إن قيد تفسيره بالاعم  
من شئ بالامكان وبدرجتين إن قيد بالفعل ( قال المحمول الخ ) الحمل فى الذاتيات الاتحاد وفى العرضيات  
الاتصاف على ما فى شرح التجريد فلا حاجة الى تقييد الحمل بالإيجاب \* ويمكن القول بأنه تركه  
لان المتبادر من الحمل الايجابى اذ المحمول سلباً مبان ليس بذاتى ولا عرضى \* ثم ان فى التوصيف  
بالمحمول ايماء الى أن المنقسم الى الذاتى بالمعنى الاعم والعرضى ما يحمل فى نفس الأمر ( هذا ) وأن المراد

وحقيقته فذاقي له سواء كان عين حقيقته كالحیوان الناطق الانسان او جزأها المساوی لها  
مميزا لها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزأها الاعم مميزا لها في الجملة كالحساس والناسی

الثانی للعرضی وفيه اشارة الى أن الذاتية والعرضية لا يوصف بهما السكلى إلا بالنسبة الى أمر آخر محمول  
عليه فلا يكون الفرس مثلاً عرضياً بالنسبة الى الانسان كما لا يكون ذاتياً (قال وحقيقته) أقول ان ارید  
بالحقيقة ما به الشئ هو هو فعلى تقدير كون الشئ المحمول عليه جزئياً لا يتصور العين والجزء المساوی  
من أقسام الذاتى ولا الأمر المساوی أو الاخص من أقسام العرضی أو ما به يجاب عن السؤال بما هو  
نوعية أو جنسية فعلى تقدير كون الشئ المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالنسبة الى الفصول  
ولا بعض الفصول بالنسبة الى بعضها ولا بعض العرضی بالنسبة الى بعض آخر في شئ من الاقسام وكذا  
مفهوم الواجب وصانع العالم والقديم الذاتى فتأمل \* وكتب أيضاً النوعية أو الجنسية تأمل (قل فذاقي له)  
بالمعنى الاعم وهو ثلاثة أقسام (قال الحيوان الناطق) في التمثيل السكلى المحمول بالحيوان الناطق مساحة  
لاعتبار الافراد في السكلى (قال مميزاً لها) أى بالذات لا بواسطة الجزء \* وكتب أيضاً حال كاشفة  
(قال ماعداها) من المشاركات الجنسية (قال مميزاً لها) أى بالذات لا بواسطة الجزء من المشارك  
الجنسى فبالقييد الاول خرج الاجناس المتوسطة والسافلة وبالقييد الاخير خرج الاجناس العالية

بالسكلى أعم من أن يكون موجوداً بالوجود المحمول أو الرابطة (قال وحقيقته الخ) المراد بها ما يجاب عن  
السؤال بما هو \* وما يقال انه على هذا اذا كان المحمول عليه كلياً لا يندرج النوع والجنس بالقياس الى  
الفصول ولا بعض الفصول بالقياس الى بعضها ولا بعض العرضی بالقياس الى بعض آخر في شئ من  
الاقسام ففيه أن كل كلى بالقياس الى حصصه نوع فكل فصل وعرضى حقيقة لوقوعه في جواب السؤال  
بما هو عن الحصص فكل من المنسوبات الاربع بالقياس الى المنسوب اليه الأعم منها خاصة كما يساويها  
المتحقق فيما عدا الثالث وبالقياس الى المنسوب اليه الاخص عرض عام (قال فذاقي) قيد قسم إن  
أطلق الذاتى على الحد التام والا فقسم (قال كالحیوان) المراد بالحيوان الناطق ممة برة أعنى الانسان  
فقوله للانسان أى لافراده في العبارة تساهل فلا يرد انه لا يصح التمثيل للسكلى المحمول بالحيوان الناطق  
لانه ليس بكلى لتركيبه ولا محمول الا على مذهب من يقول ان المغابرة الذهنية بالاجمال والتفصيل كافية  
في الحمل \* ولا يبعد القول بان جعل موضوع البحث السكلى باعتبار الاغلب وبان المراد به ما ليس بجزئى  
تجوزاً أو ان السكاف للتنظير (قال كالناطق له) لو حذف له هنا ا كتماء بقوله الاتى جميع ذلك الخ  
سكان أولى

أو غير مميز أصلاً (١) كالجوهر والحيوان والأفعرضى له سواء كان

أحدهما اعتبر في الآخر فيبينهما بحسب ذلك التجويز مساواة (١) (قوله أو غير مميز أصلاً إلى آخره) هذا مبني على أن المعتبر في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عن جميع ما يشاركه في الجنس فوقه تمييزاً بالذات فلا يكون الحيوان مميزاً ذاتياً في اصطلاحهم وإن ميز الإنسان عما عدا الحيوان لأن تمييزه للإنسان بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والناسي والقابل للابعاد بالذات إذ قد أخد فيه الجنس العالي الذي لا يتصور أن يكون مميزاً للإنسان عما يشاركه في جنس فوقه إذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتملاً على المميز في الجملة وعلى غير المميز أصلاً فلا يكون مميزاً بالذات بل بواسطة بعض أجزائه \* ولك أن تقول

( قل كالجوهر والحيوان ) كل من الجوهر والحيوان مميز الإنسان عن المشارك الوجودي بالذات إلا أن الأول لا يميزه عن المشارك الجنسي أصلاً والثاني لا يميزه عنه بالذات مع أن المراد ذلك ( قوله في المميز الذاتي ) وكتب أيضاً معرف أي بخلاف المميز العرضي فإنه أعم من أن يكون مميزاً عن المشارك الجنسي أو الوجودي كما في خواص الاجناس العالية ( قوله هو المميز ) تعريف ( قوله في اصطلاحهم ) أي إذا اعتبر في المميز الذاتي ما ذكر لا يكون الحيوان من أفراد المعرفة أعني المميز الذاتي كما لا يكون من أفراد التعريف ( قوله عما عدا الحيوان ) من المشاركات الجنسية ( قوله لأن تمييزه ) علة لتفرع فلا يكون عما قبله \* وكتب أيضاً أي عن المشاركات الجنسية بواسطة الفصول وإن كان تمييزه عن المشاركات الوجودية بالذات ( قوله غير المميز ) وهو كل من الفصول البعيدة \* وكتب أيضاً أي مميز الإنسان ( قوله في الجملة ) أي ناقصاً ( قوله غير المميز ) وهو الجنس العالي ( قوله بعض أجزائه ) أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي

( قوله أن المعتبر ) أي المعتبر فيه اعتبار المعرفة بالكسر في المعرفة فلا يرد أن المميز الذاتي عين المميز عما يشاركه الخ فيلزم اعتبار الشيء في نفسه . ولو قال هو التمييز الذاتي بالذات عن المشارك الجنسي فلا الخ لكان أخصر وأولى ( قوله لأن تمييزه ) علة لتفرع لا يكون الخ عما قبله أشار به إلى صغرى الشكل الثاني وبقوله المعتبر . إلى كبراه الخ تقريره أن الحيوان ليس مميزاً للإنسان بالذات والمميز الذاتي له يميزه بالذات ( قوله كالحساس ) الكاف استقصائية إن كان العطف مقدماً على الربط ( قوله فوقه ) الأولى تركه ( قوله إذ لا الخ ) إشارة إلى أن صدق السالبة هنا بانتفاء القيد الأخير وتمييز الجنس العالي للإنسان عما يشاركه في الوجود ( قوله ولك أن الخ ) فعلى هذا لا يحتاج إلى اعتبار تقييد التمييز بقوله بالذات

مساويا لها أو أخص مميزا عن جميع ماعداها كالضاحك بالقوة أو بالفعل أو أعم مميزا لها في الجملة أو غير مميز أصلا كالشيء جميع ذلك للانسان (١) (ثم الذاتى المشترك

المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولا في جواب أى شئ هو وذلك الجواب مشروط بان لا يكون مشتركا تاما كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله مميزا أصلا (١) قوله كالشيء فانه بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى

مميزة بالذات بناء على عدم تركيبها من الجنس والفصل قال عرضي وهو ثلاثة أقسام أيضاً (قل مساويا) ومنه الانواع والاجناس بالنسبة الى فصولها المساوية (قل أخص) ومنه الاصناف بالنسبة الى الانواع وفصولها المساوية لها والانواع وتلك الفصول بالنسبة الى الاجناس وفصولها المساوية أو الاعم (قل مميزاً) صفة كاشفة لكل من الشقين \* وكتب أيضاً والمراد بالمميز هاهنا وفي ما يأتي أعم من المميز بالذات أو بواسطة الجزء كما لا يخفى (قال ماعداها) من المشاركات الجنسية أو الوجودية (قال في الجملة) ومنه الاجناس والفصول المقومة بالنسبة الى الفصول المقسمة \* وكتب أيضاً كالمشئ والمتحيز (قال ذلك) من الامثلة السبعة (قوله أن يعلم) من العلم بمعنى مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق والتصور أعم من أن يكون بالسكنه أو بالوجه فيشمل ذاته تعالى وإن قلنا بامتناع تعقله بالسكنه على المذهب المرجوح من أن العلم بالشيء من الوجه علم به من ذلك الوجه لا على المذهب المنصور من انه علم بذلك الوجه (قوله ويخبر عنه) أى ولو في غير قالب اللفظ الموضوع بازائه فيشمل المعاني الحرفية لكن الأولى تركه

(قوله أى شئ هو) أى في ذاته أو في عرضه كما يفيد عدم تقييد المميز بالذاتى في قوله ولك (قوله مشتركاً) أى بالنسبة الى مجموع أفراد نفسه فلا يرد أن في التفرع نظراً لان الحيوان ليس بمشترك تام بالنسبة الى افراد الانسان فيلزم كونه مميزاً ذاتياً في اصطلاحهم (قال أو أخص) ومنه الاصناف بالنسبة الى الانواع وفصولها مساوية أو أعم. وتخصيصها بالمساوية تحكّم وكذا الاصناف والانواع وفصولها المساوية بالنسبة الى الاجناس وفصولها مطلقاً (قال مميزاً) المراد بالمميز هنا وفيما يأتي المميز بالذات كما فيما سبق وتعميمه من المميز بالذات وبواسطة الجزء مع عدم كونه على نهج ماصر حشولان التميز هنا أعم من أن يكون عن المشاركات الجنسية أو الوجودية وما عدا القسم الرابع من أقسام العرضى مميز من المشاركات الوجودية بالذات نعم لو اعتبر التميز عن الأولى فقط لاحتسب اليه لادخال الانواع والاجناس مثلاً بالنسبة الى فصولها فى أقسام العرضى (قوله فانه بمعنى) الاحسن معنى ترك بمعنى (قوله ويخبر عنه الخ) أفاد بذلك ان المراد بالعلم به تصوره بالوجه المصحح للحكم عليه سواء كان بالسكنه أو الوجه فلا ينتقض جامعة التعريف بذاته تعالى لا مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق ولا التصور بالسكنه فلا يرد

بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص  
بينها كالحیوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق أيضا وكالناطق  
حيث اشتركت في الحيوان أيضا والا فمشارك تام كالانسان بالنسبة الى افراده

عارض لكل شيء واجبا كان أو ممكنا أو ممتنعا فلا يتصور أن يكون مميزا لشيء عن شيء  
فضلا عن المشاركات الجنسية فتأمل

اذ لافائدة في ذكره مع أنه لا يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعنى الحرفي والقضية (قوله عارض لكل شيء)  
بل لنفسه أيضاً (قوله فتأمل) كأنه اشارة الى ما قاله عبد الحكيم انه يميز الماهية عن تقيضه الاشياء وان  
كان ذلك التقيض فرداً له باعتبار (قال بين الجزئيات) قسمان مشترك تام ومشارك ناقص لانها ان الخ  
(قال ان اشتركت) لو قال ثم الذاتي ان اشتركت جزئياته في ذاتي الخ لكفى ثم المراد بالجزئيات كلها  
ان كان الذاتي الآخر اعم وبعضها ان كان اخص (قال في ذاتي آخر) اخص كما في المثال الاول أو اعم  
كما في المثال الثاني \* وكتب أيضاً لتلك الجزئيات (قال خارج الخ) سواء كان ذلك الذاتي الخارج  
خاصة غير شاملة للذاتي الاول كما في المثال الاول أو عرضاً عاماً له كما في المثال الثاني (قال والا) بان لم  
يشترك تلك الجزئيات في ذاتي آخر أصلاً كالجوهر بالنسبة الى مجموع أفراده أو اشتركت في ذاتي آخر  
داخل في الاول كالجسم بالنسبة الى مجموع أفراده وكالانسان

أن الاولى تركه اذ لافائدة في ذكره نعم يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعاني الحرفية والضمائر المستترة  
والمتمصلة والقضايا والاقيسة بان المراد الاخبار عنه ولو في غير قالب اللفظ الموضوع له أو عن مرادفه أو  
باعتبار تأويله بهذا اللفظ أو القضية أو القياس مثلاً الا أن شيوع هذه التأويلات يسهل أمره (قوله  
لكل شيء) الاولى لكل مفهوم (قال بين الجزئيات) حقيقة أو اضافية (قال ذاتي آخر الخ) خاصة  
للذاتي الاول ان كان اخص وعرض عام له ان كان اعم والاول بالنسبة الى هذا الذاتي بالعكس (قال فهو  
مشارك الخ) التعريف الضمني له لفظي أو اشتركت فيه بالمعنى اللغوي والمعروف بالمعنى الاصطلاحي وتعلق  
بينها به بحسب المعنى الاصلي فلا يلزم توقف الشيء على نفسه هذا والاولى ترك قوله بينها (قال والا الخ)  
النفى متوجه الى كل من المقيد والمقيد فيحصل قسمان (قال فمشارك تام) ومنه النوع الحقيقي فانه  
مشارك تام دائماً كالأجناس سافلة أو عالية أو متوسطة بالنظر الى مجموع افراد نفسها وأما الفصل  
فمشارك ناقص دائماً قريباً أو بعيداً كالأجناس بالنسبة الى افراد ذاتي اخص منها (قال الى افراده)  
أى أو فردين منه

وكالحيوان بالنسبة الى مجموع افراده (١) فكل ذاتي مميز للماهية في الجملة فهو مشترك ناقص مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه \* وكل ذاتي سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتي أخص منه ان وجد الاخص كالحیوان \* واعلم أن المطلوب السائل بكامة ما عن الواحد تمام حقيقته

(١) (قوله بالنسبة الى مجموع افراده) زاد المجموع لما سبق أنه بالنسبة الى بعض افراده

(قال مجموع أفراد) أو مجموع فردين أحدهما من نوع والآخر من آخر (قال فكل ذاتي) هذا مفرع عن الشرطية الأولى \* وقوله الآتي وكل ذاتي سواء \* بالنسبة الى المعطوف عليه أعني مشترك تام مفرع عن الشرطية الثانية وبالنسبة الى المعطوف مفرع عن الشرطية الأولى (قال مميز) أي بالذات أو بالواسطة (قال في الجملة) أي تاماً أو ناقصاً (قال ولو بالنسبة) تفسيره مطلقاً (قال الى افراد نفسه) كالحساس والناطق (قال سواء) أي لم يكن مميزاً بالذات أصلاً لا تاماً ولا ناقصاً (قال بالنسبة) أي مجموعها فردين لم يكن بينهما ذاتي مشترك خارج عن ذلك الذاتي على التقدير الآتي (قال الى أفراد نفسه) مجموعها (قال ذاتي) نوعاً أو جنساً (قال عن الواحد) جزئياً أو كلياً (قال تمام) أي بحسب العرف وأما بحسب اللغة فقد يسأل بها والمطلوب الوصف فيقال ما زيد ويجاب بأنه عالم وقد يسأل بها والمطلوب الحقيقة ولذا قال فرعون أولاً لمن حوله (ألا تستمعون) الجواب الذي لا يطابق السؤال حين سأل موسى بقوله (ومارب العالمين) وأجاب موسى بأنه (رب السموات والارض) وقال ثانياً (ان رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون) حين كرر موسى الجواب وقال (ربكم ورب آبائكم الأولين) تقنيطاً لفرعون وتنبيهاً له على انه تعالى لا يُعرف كمنه (قال تمام حقيقته) أي الجملة ان كان الواحد شخصاً أو صنفاً أو المفصلة ان كان نوعاً أو جنساً سافلاً أو متوسطاً

(قال كالحیوان بالنسبة الخ) الاولى كالجوهر بالنسبة الخ ليكون في كلامه اشارة الى أن المشترك التام قسماً مالا يشترك جزئياته في ذاتي آخر أصلاً وما تشترك هي في ذاتي آخر داخل فيه (قال فكل ذاتي مميز) أي بالذات فلا يدخل في هذه الضابطة الحيوان بالنسبة الى مجموع أفراد (قال الى أفراد نفسه الخ) أي مجموعها والا لم يتحقق تقيض قوله ولو الخ لان كل ماهو فرد الاخص فرد الاعم (قال فهو مشترك الخ) سواء لم يميزها أصلاً كالجوهر لمجموع أفراد أو ميزه عن المشارك الجنس بواسطة الجزء كمشال المصنف (قال تمام حقيقته) محملة أو مفصلة بخلاف تمام الذاتي فيما يأتي فانه مجمل فقط

### المختصة به بمعنى المختصة بنوعه (١)

الذى هو افراد الانسان كان مشتركا ناقصا (١) (قوله حقيقة المختصة به بمعنى المختصة بنوعه الخ) أى ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يرد أن الانسان ليس حقيقة مختصة بزید وقد قلتم إنه مقول فى جواب السؤال بما هو عن زید وحده وأن السائل عن الواحد طالب لتام حقيقة المختصة به \* ثم اعلم أن المقول فى جواب ما هو على ثلاثة أقسام \*

(قال المختصة) قال عبد الحكيم الاختصاص بالنظر الى السؤال انتهى فلا حاجة الى ما ارتكبه المصنف (قال به) أى بحذف المضاف على الضمير المجرور فى به على تقدير أن يكون الواحد شخصياً أو صنفياً. وأما على تقدير كونه نوعياً أو جنسياً فلا حاجة الى القول بحذف المضاف كما لا يخفى (قوله أى ليست) هذه الحاشية لبيان فائدة تفسير المختصة بقوله بمعنى المختصة بنوعه والحاشية التالية اعترض على ذلك التفسير مع جوابه \* وما قيل إن قوله أى ليست مشتركة الخ دفع للزوم اختصاص الشئ بنفسه بان الاختصاص هنا بمعنى الجزء السلبى على سبيل التجريد يكذبه تفريع قوله فلا يرد الخ والاعتراض الآتى فى الحاشية التالية فانه بعد دفع لزوم ذلك أولاً لا وجه للاعتراض ثانياً \* على أن الجزء السلبى هو عدم الوجود فى الغير لا عدم الاشتراك فيه وبينهما فرق كما لا يخفى

(قال المختصة به) قد يقال إن الباء داخلة على المقصور أو السببية أى حقيقة التى اختصت بسببه أو لاعتبار المدخول فلا حاجة الى حذف المضاف تأمل (قال المختصة بنوعه) قد يقال يلزم على هذا جعل الاضافة بالنسبة الى المسئول عنه الشخص أو الصنف لامية وبالنظر الى المسئول عنه النوع أو الجنس بيانية (قوله أى ليست) أقول هذا التفسير دفع للزوم اختصاص الشئ بنفسه بحمل الاختصاص على لازم الجزء السلبى وهو عدم الوجود فى الغير كما قيل \* وما يقال إنه يكذبه تفريع قوله فلا يرد والاعتراض الآتى فى الحاشية التالية إذ لا معنى لذكره بعد دفعه أولاً ففيه انه يجوز كون التفريع من المفسر بالفتح وأنه ذكر الاعتراض توطئة للجوابين الآتين \* لكن يرد عليه انه لا معنى للعدول عن حمله على الجزء السلبى الى حمله على لازمه لاندفاع ما ذكره بكل منهما هذا. وعلى ما ذكرنا يكون قوله فلا يرد بيانا لفائدة تفسير المختصة به بالمختصة بنوعه \* وقد يقال انه مع التفسير لتلك الفائدة \* وفيه انها تحصل به فيلغو ما قبله مع أن فى التفسير دفع اليراد الآتى فليحمل عليه لئلا يخلو العدول عن المعنى الحقيقى عن نكتة (قوله الانسان الخ) كبرى الشكل الثانى \* وقوله الآتى وان السائل الخ اشارة الى

قسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقي كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو الجنس كالحیوان وقسم بالعكس أى يكون مقولا في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى محدود كالحیوان الناطق للانسان كما قالوا ( قوله بمعنى المختصة بنوعه ) أى بنوع ذلك الواحد \* ولقائل أن يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشئ بنفسه وهو فاسد \* وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان \* ويمكن أن يجاب عنه بان تمام الحقيقة المختصة أعم من النوع الحقيقي والحد

( قوله بحسب الشركة ) أى فى السؤال تارة ( قوله والخصوصية ) أى فى السؤال تارة أخرى ان لم يتعدد السائل ( قوله أى بنوع ذلك الواحد ) تفسير لقوله المختصة بنوعه على تقدير أن يزداد الواحد ما هو شخصى أو صنفى لا مطلقا يدل عليه قوله هذا المعنى يستلزم الخ فانه انما يلزم ذلك اذا كان المراد بالحقيقة الحقيقة المجملة بان يكون المسئول عنه واحداً شخصياً أو صنفياً لا المفصلة أيضاً للفرق بين المختص والمختص به بالتفصيل والاجمال \* وكذا قوله بعد ذلك وهو النوع كالانسان حيث لم يقل أو الحد التام كالحیوان الناطق ( قوله الواحد ) الشخصى ( قوله أن يقول ) أى بخلاف ما اذا كان قوله المختصة به على ظاهره فانه حينئذ لا يلزم اختصاص الشئ بنفسه فأما على تقدير كون الواحد شخصياً فظاهر وأما على تقدير كونه نوعا فلان المختص الحد التام وتمام الحقيقة المفصلة . والمختص به النوع وتمام الحقيقة المجملة ( قوله ويمكن ) اشار بقوله ويمكن وبذكر ويجاب بصيغة الجہول والاستقبال الى ضعف كل من الجوابين أما الأول فلأن الأعم مفهوم تمام الحقيقة لا ما يصدق عليه . ومطلوب السائل ما يصدق عليه ذلك

صغراه وهى ومطلوب السائل بكلمة ما عن زيد حقيقة مختصة به وقوله وقد قلتم اشارة الى أن هذا الایراد معارضة لهذا القول صريحا ولضابطة المصنف التزاماً ( قوله الشركة الخ ) أى فى وقتين أو فى وقت لكن بالنظر الى سائلين ( قوله مقولا ) أى بحسب الاصطلاح اذ لا مانع من حمله بحسب الشركة عقلا ( قوله يستلزم ) أى اذا كان المسئول عنه شخصا أو صنفيا ( قوله أعم من النوع ) ان أراد أنه أعم من حيث الذات فمسلم وغير مفيد أو من حيث وقوعه فى الجواب فممنوع اذ المسئول عنه اذا كان واحدا شخصيا أو صنفيا كان الجواب بالحقيقة المجملة وان كان نوعا أو جنساً كان الجواب بالحد

وعن المتعدد تمام الذاتى المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان طالب للحيوان الناطق وبما هما أو بما هم عن زيد وعمرو أو مع بكر طالب للانسان أيضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر \* ومطلوب

التام فحينئذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص أو بأن يقال إن المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على أن الاختصاص اضافى كما لا يخفى

لامفهومه وأما الثانى فلان ارادة بنوعه من قوله به هرب من كون الاختصاص اضافياً الى كونه حقيقياً ثم ارادة بفرد نوعه من قوله بنوعه عود الى ما هرب منه وكر على ما فر منه (قال وعن المتعدد) أشخاصاً أو أصنافاً أو أنواعاً أو أجناساً أو مختلفة (قال عن زيد) أو عن الرومى (قال للانسان) الذى هو تمام الذاتى المشترك وهكذا فيما يأتى \* وكتب أيضاً الذى هو تمام حقيقته المجملة المختصة بنوعه (قال وعن الانسان) وعن الحيوان أو الجسم طالب لحيدهما التامين (قال للحيوان الناطق) الذى هو تمام حقيقته المفصلة المختصة (قال عن زيد وعمرو) أى فيما هما (قال أو مع بكر) أى فيما هم (قال وعن الانسان النخ) أو عن فرديهما (قال وعنهما) وكذا عن أحدهما مع الشجر وكذا الكلام فى الآتين

التام (قوله أو بان يقال) ويمكن الجواب بان المراد المختصة بمفصل نوعه لكن يعود الاعتراض بالنسبة الى المسؤل عنه النوعى أو الجنس (قوله بفرد نوعه) لو قال بافراد نوعه لم يحتج الى قوله بناء على الخ لانه حينئذ يكون الحصر حقيقياً ولم يتجه أن ارادة بنوعه من قوله به هرب عن كون الاختصاص اضافياً الى كونه حقيقياً فلا معنى للعود اليه مع ارتكاب حذف مضافين (قوله بناء على أن) لو قال بناء على ان اضافة الفرد للاستغراق المجموعى لم يلزم السكر على ما فر منه (قال الذاتى) فى التعبير بالذاتى هنا والحقيقة فيما سبق تفنن والمراد من المشترك أعم من التام والناقص ولا يخفى ان المطلوب بالسؤال عن الاشخاص أو الاصناف أو عنهما عند اتحاد النوع أو عن كل مع النوع المندرج تحته أو عن الثلاثة هو المشترك التام كالسؤال عن الواحد وعن الاجناس وعن كل وعن الثلاثة مع الجنس هو المشترك التام بالنسبة اليه والناقص بالنسبة الى كل منها والجنس المندرج تحته ان كان فبين المطلوبين العموم والخصوص المطلق بحسب التحقق (قال بينهما) التثنية باعتبار أقل مراتب التعدد (قال وعن الانسان) أو عن صنفيهما أو فرديهما (قال للجسم) أى لمجمله اذ المطلوب هنا هو الحقيقة المجملة الا أنه أقام المفصل مقامه لعدم وجود لفظ مفرد بآرائه (قال العقل العاشر) وكذا باقى العقول ومطلق العقل فلو ترك قيد

السائل باى شئ ما يميز الذاتى المطلوب بكلمة ما هناك تميزاً فى الجملة

(قوله الذاتى المطلوب بكلمة ما) وهو تمام الحقيقة المختصة للواحد وتمام الذاتى المشترك للمتعدي وقوله تميزاً فى الجملة لابد منه ههنا اذ كما يجوز أن يكون مطلوبه ما يميز عن جميع الاغيار كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميز عن بعض الاغيار كالحساس للانسان وإن لم يصح فى جوابه الحد الناقص بمجرد الفصل البعيد وسيأتى جواز التعريف بالاعم

(قال باى شئ) أى بلفظ أى المضاف الى ما يصدق عليه مفهوم الشئ سواء كان عنوان الشئ أو الجوهر أو الجسم أو الحيوان مثلاً \* ثم انه لا يضاف الى النوع أو ما يساويه ان قيد بقيد فى ذاته (قال ما يميز الذاتى) يتوهم انه اذا سئل باى شئ هو لابد أن يكون المميز (بالفتح) هو المطلوب بكلمة ما وليس كذلك لجواز أن يسأل عن الفصل أو الخاصة بذلك ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى مثلاً وكذلك يجوز أن يسأل عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة مثلاً ولذا قال فالسائل عن زيد الخ فلو قال ما يميز الشئ تميزاً فى الجملة لكفى ولكن أحسن واخصر (قال هناك) احتراز عن الفصول وبقي الانواع والاجناس داخلة (قال فى الجملة) أى تاماً أو ناقصاً (قوله بمجرد الفصل) لكن يصح (قوله وسيأتى الخ) دليل المقدمة الرافعة المطوية \* وكتب أيضاً إشارة الى الصغرى وهى أن الفصل البعيد

العاشر - كان أولى (قال السائل) عن الواحد والمتعدد ثم انه لو ترك قوله ومطلوب السائل وقال وبأى الخ لكفى (قال ما يميز) فكل ما يقع فى جواب السؤال بما عن شئ يقع مميزه بالكسر فى جواب السؤال باى عنه (قال الذاتى المطلوب) هذا مشعر بان جواب أى شئ يميز الذاتى المطلوب بكلمة ما لأن مميزه بالفتح لا يكون الا الذاتى المطلوب بها كما هو ظاهر فلا يرد انه يأتى مقتضى كلامه جواز أن يسأل عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة وأن يسأل عن أحدهما ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى \* نعم لو قال لا يميز الا الذاتى الخ لانه ولانها منافية لقوله فالسائل عن زيد الخ (قال بكلمة ما) أى عن السؤال بكلمة ما عن الواحد أو المتعدد (قوله لابد منه) لان المتبادر من قوله ما يميز هو التميز التام (قوله بمجرد الفصل) أى المتحقق به أو الباء متعلق بالحد باعتبار معناه الاصل (قوله جواز الخ) إشارة الى الصغرى \* والكبرى مطوية تقرير القياس الفصل البعيد يقع به التعريف فى الحد الناقص وكل ما يقع التعريف به فيه يصح فى جواب أى شئ هو فالمراد بالجواز الوقوعى \* وليس تقريره انه يجوز التعريف به فى الحدود أو الرسوم وكل ما يجوز الخ لانه ينتجه المنع على الصغرى مستنداً بعدم جواز الرسم به وكلية الكبرى بأنه لا يلزم من الجواز صحة الوقوع فى الجواب لانه متفرع عن الوقوع

إما يميزه الذاتي ان قيده بقيد في ذاته أو يميزه العرضي ان قيده بقيد في عرضه أو المميز المطلق ان لم يقيده بشئ فالسائل عن زيد وحده أو مع عمرو وبأى شئ هو في ذاته طالب للناطق أو الحساس أو النامي أو القابل للابعاد الثلاثة وبأى شئ في عرضه طالب لمثل الضاحك أو الماشي والسائل عن زيد وهذا الفرس بأى شئ هما في ذاتهما طالب للحساس أو النامي أو القابل وبأى شئ في عرضهما طالب لمثل المتنفس أو المتحيز وقس عليه \* اعلم

### في الحدود والرسوم الناقصة فتأمل

يجوز التعريف به في الحدود والرسوم الناقصة \* والكبرى وهي كل ما يجوز التعريف به فيهما يصح في جواب أى شئ مطوية ( قوله فتأمل ) إشارة الى منع المقدمة الرافعة بمنع كبرى دليلها بسند أن الجنس كالحیوان يجوز التعريف به في الحد الناقص مع أنه لا يصح في جواب أى شئ هو كما مر في الحاشية المنوطة على قوله أو غير مميز ( قال ما يميزه الذاتي ) بدل الموصول ( قال قيده بقيد ) أى المميز بالفتح ( قل أو القابل للابعاد ) هذا اذا كان المضاف اليه لكلمة أى عنوان الشئ أو الموجود أو الجوهر وأما اذا كان عنوان الجسم فالسائل طالب للثلاثة الاول أو الجسم النامي فلأولين أو الحيوان فلأول لجواب كون المطلوب كالجواب أخص مما اضيفت هي اليه ( قال أو الماشي ) خالف غيره في تجويز الماشي من الاعراض العامة في جواب أى شئ في عرضه ( قل وهذا الفرس ) ولا يجوز ذكر العقل العاشر بدل هذا الفرس ان قيل في ذاتهما بخلاف هذا الشجر فالمطلوب النامي أو القابل وهذا الحجر فالمطلوب هذا

تأمل ( قوله فتأمل ) إشارة الى أن المراد بالجواز الوقوعي فلا يتجه ما يقال ان الحيوان يجوز التعريف به في الحد الناقص مع انه لا يصح في جواب أى شئ هو اذ لا يقع به بخلاف الفصل فتدبر ( قال أو المميز المطلق ) يوهم عدم جواز الجواب بالمميز الذاتي أو العرضي وليس كذلك ولو قال أو مطلق المميز لكان أولى ويشهد بما ذكرنا التأمل في قول النحاة المفعول المطلق ومطلق المفعول ( قال بأى شئ هو ) لا يخفى ان العادة جارية بذكر أى شئ هو في السؤال عن الواحد وعن المتعدد ايماء الى اتحاد الجواب كما أن ذكر ضمير الواحد موضع المتن في قوله تعالى ( والله ورسوله أحق أن يرضوه ) إشارة الى أن رضا كل عين رضا الآخر فلا حاجة الى التقييد بان كان السائل عن زيد وحده ( قال للناطق الخ أو ) أى لمميز ذاتي يكون أخص مما اضيف اليه أى ( قال بأى شئ هما ) كان فيه مع ذكر أى شئ هو بالنظر الى المتعدد تفننا أو احتيا كاعلى ما قررنا فافهم

أن ذاتي الماهية الحقيقية وعرضها ما لم يكن خارجاً عنها أو كان خارجاً عنها في الواقع من غير مدخل لأعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما \* وأما ذاتي الماهية الاعتبارية وعرضها فيمتاز بمجرد عدم خروجه وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما \*

### ﴿ فصل في الكليات الخمس ﴾

القابل ( قال ان ذاتي ) الاضافة بالنسبة الى قسم من الذاتى أعنى ما كان عين الماهية بيانية وبالنسبة الى غيره لامية ( قال الماهية ) الجنسية أو النوعية ( قال الحقيقية ) كأن المراد من الماهية الحقيقية ماهية محصلة بنفسها اندرجت تحت مقولة من المقولات العشرة ومن الاعتبارية ما ليست كذلك بان انتزعها العقل من تلك الموجودات وانصف بها الشئ لغة أو اصطلاحاً أو انتزعها من عند نفسه فيدخل في الاعتبارية الوجوب والامكان والقدم والحدث ومفهوم المشتقات فانه من الماهية الاعتبارية صرح به في شرح المواقف ومصطلحات النحات والمناطق مثلاً والانسان ذو رأسين وناب الغول ولا يشكل بالامتناع فانه منتزع من بارى تعالى فتأمل ( قال في الواقع ) لاعتبار المدخول ( قل من غير مدخل ) تفسير في الواقع ( قال ولذا عسر ) فيلزم عسر التمييز بين حدها ورسمها الحقيقيين أيضاً ( قل بمجرد عدم ) كلام السيد قدس سره صريح في أن مادخل في الماهية الاعتبارية اما جنس أو فصل قريب ( قال الموضوع له ) اللغوى أو العرفى ( قال بينهما ) أى بين حدها ورسمها الاسميين ( قال في الكليات الخمس ) أى في تقسيم الذاتى والعرضى اليها وتعرفها \* وكتب أيضاً أى طوائف قل الامام أبو حيان اذا لم يلفظ بالميز اطرده التاء لهؤنث وعدمها للمذكر وأجاز العكس ومنه ستاً من الشوال \* وكتب أيضاً كأنه نزل

( قال الحقيقية ) وهى ماهية اندرجت تحت احدى المقولات العشر أفرادها موجودة بوجود أصلى ( قال ما لم يكن ) نشر على وفق اللف ( قال الماهية ) هى ما ينتزعها العقل من أمور موجودة في الخارج كالوجوب والامتناع والامكان وسائر الامور الاصطلاحية أو يخرعها من عند نفسه كإنسان ذى رأسين صرح به عبيد الحكيم بالبسط والمراد بالامور الموجودة افراد الماهية فى نفس الامر لا الموجودة بوجود أصلى \* وقيل ان الامتناع منتزع من البارى تعالى وفيه أن انتزاعه منه ليس أولى من انتزاعه من افراد الممكن فتدبر ( قال بمجرد ) قضيته ان ذاتي الماهية الاعتبارية يكون نوعاً وجنساً وفصلاً وهذا انما يتم اذا حملت تلك الماهية على ما يعم الحقيقة الشخصية وغيرها \* وجعل اضافة الذاتى الى الماهية بالنسبة الى الاول بيانية وإلى الاخيرين لامية تعسف ويمكن أن يراد الدخول من عدم الخرج فيكون الذاتى بالمعنى الاخص وقس عليه قوله المار ما لم يكن خارجاً ( قال الموضوع له ) متنازع فيه كقوله المار في الواقع ( قال ولذا سهل ) انما يتم بعد العلم بما وضع له المصطلح أو الواضع

قد سبق أن الكلى إما ذاتى وإما عرضى فالذاتى أن كان عين الحقيقة (١) المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بما هو عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقى كالإنسان والشمس ويعرف

(١) (قوله ان كان عين الحقيقة الخ) لا يخفى أن التعرض لكونه عين الحقيقة أو جزأها مما لا حاجة اليه فى هذا التقسيم بل يكفيه الحثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبيه على أن كل نوع حقيقى عين حقيقة ما تحته من الجزئيات . وكل جنس هو جزء اعم . وكل فصل

المذكر الاعاقل فى اطلاق اسم العدد كما فى الجمع بالالف والتاء منزلة الاناث ( قل عين الحقيقة ) احتراز عن الحقيقة الجنسية ( قل بحيث الخ ) احتراز عن الحد ( قال بما هو ) أى بما فيها هو \* وكتب أيضاً الأولى ترك هو ( قوله عين الحقيقة ) يعنى أن كون الذاتى عين الحقيقة أو جزءها قد علم فى صدر الفصل السابق فلا حاجة الى التعرض له بخلاف كونه متلبساً بالحثيات المذكورة فيحتاج الى التعرض لها إلا أنه لما لم يعلم هناك أن العين وكذا الجزء ماذا نبهنا عليه هنا مع التعرض لتلك الحثيات المذكورة ( قل ويعرف ) لم يقل ويرسم أى رسماً اسمياً لعدم الجزم بكون هذا التعريف غير ما اعتبره المصطلح الأول \* وكتب أيضاً اعترض على هذا التعريف وتعريف الجنس باستلزامهما الدور فانه ما لم يعرف أن نوع زيد وجنسه ماذا لم يعرف أن أى شئ مقول فى جواب السؤال عنه أو عنه وعن هذا الفرس بما فالمعرفة الثانية متوقفة على المعرفة الأولى فلو عرف النوع والجنس بالمقول فى جواب ما هو لزم الدور \* وأجاب عنه عبد الحكيم بمنع التوقف المذكور لجواز حصول المعرفة الثانية بمعرفة كون الكلى تمام الماهية المختصة أو المشتركة \* وأقول على تقدير تسليم التوقف لافساد فى نفس التعريف أيضاً لأن كلا من المعرفتين السابقتين تصديق كما لا يخفى فاذا عرفنا بما ذكر يتوقف تصورهما على تصور المقول

( قل عين الحقيقة ) بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو ( قال بحيث يكون الخ ) احتراز عن الحد التام ان قيل باطلاق الذاتى عليه وبيان للواقع ان لم يحكم به ( قال عن المتعدد الخ ) لو قال بدل قوله عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد عنها لكان أخصر وكفى اذ المقصود بالحثية اخراج الحد التام وهو لا يقال على الجزئيات فى جواب ما هو \* الا أن يقال أراد بيانها بنحو يخرج الجنس ان لم يعتبر اخراجه بقوله عين الحقيقة ( قوله على أن كل نوع ) الاوفق بالمتن على أن كل ما هو عين حقيقة ما تحته من الجزئيات فهو نوع حقيقى \* الا انه نبه على أن المتعارف حمل المعرف بالكسر على المعرف ( قال ويعرف الخ ) تنبيه على ان المصنف لم يجزم بكون تعريف الكليات حدوداً أو رسوماً لجواز أن يكون

بأنه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة في جواب ما هو

ولا يتوقف تصور المقول على تصورهما وإن توقف التصديق بكون الشيء مقولاً على التصديق بكونه نوعاً أو جنساً \* نعم يلزم الفساد بالنسبة إلى الغرض من التعريف لكونه تعريفاً بالحكم على طبق الفساد في تعريف المعرب بما اختلف آخره على ما ذكر في الفوائد الضيائية \* ثم إن هذا الاعتراض غير مختص بالتعريفين كما لا يخفى ( قال بأنه ) اعترض بأن مدخول البناء يلزم أن يكون من التعريف مع أن اسم إن عبارة عن المعرفة \* وأجيب بأنه إنما يلزم ذلك لو كان المراد ويعرف بهذا التعريف وأما إذا كان المراد ويعرف بهذا الطريق فلا تأمل ( قال على كثيرين ) الجنس يحمل على هؤلاء الكثيرين أما في غير جواب ما فظاهر وأما في جوابها فبأن يقال ما زيد وعمرو وبكرو هذا الفرس فيجاب بأنهم حيوان فاسند خروجه بعضهم إلى اعتبار فقط قيماً للمقول \* واعترض بخروج مثل الحيوان بالنسبة إلى الحصص مع أنه نوع وبعضهم إلى اشعار تعليق المقول بالمشتق بعملية المأخذ وبعضهم إلى قوله في جواب ما هو وقال إن حمله على المتفقين ضمنى \* وكتب أيضاً حصصاً أو أشخاصاً أو أصنافاً ( قال بالعوارض ) أى لا مختلفين بالحقيقة \* وقيل أى لا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة حتى يفيد ما يفيد قيد فقط من الاحتراز عن نحو الجنس ( قال في جواب ) قد يقال في كلامه احتمال حيث حذف هنا ( وماهم ) بقرينة قوله المار على كثيرين وهناك على واحد بقرينة قوله ما هو وقوله الخصوصية . وبهذا يندفع عدم ملائمة هذا القول لقوله على كثيرين \* وقد يندفع بأن المراد أنه مقول كثيرين دفعة أو دفعات ( قال ما هو ) أى السؤال

التعريف المذكور هنا عين ما اعتبره المصطلح الأول أو غيره ( قال بأنه كلى الخ ) أى بهذا الطريق لا بهذا التعريف فلا يلزم أخذ المعرفة في التعريف وقس عليه ما يأتي ( قال كلى مقول الخ ) أى دفعة أو دفعات فلا ينافيه قوله والخصوصية ( هذا ) ولا يتوقف معرفة مقولية الشيء في جواب ما هو على معرفة كونه نوعاً لأنها معلومة من كونه تمام الحقيقة المختصة بجزئياته بالحيثية المارة كما نبه عليه المصنف بتقديم وجه الحصر على التعريف فتوقف معرفة النوع على المقولية غير مستلزم للدور ( قال على كثيرين ) خارجية أو ذهنية بناء على أن الحقيقة هي الماهية الثابتة في نفس الامر فلا ينتقض بالنوع المنحصر في فرد والذي لا فرد له \* وفيه تغليب للمذكر على المؤنث \* ولو قال على الكثرة المتفقة الحقيقة لكان أخصر وأولى \* والمراد الحمل عليها للاتفاق فيها واختلاف العوارض كما يفيد تعليق الحكم بالمشتق فلا ينتقض ما نعية التعريف بالجنس حيث يقال الحيوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس ( قال لا بالحقيقة الخ ) مرتبط بقوله بالعوارض لا بقوله مقول والا انتقض التعريف جمعاً بالجناس بالنسبة إلى حصصها \* وأما إخراجها بالنسبة إلى أنواعها وأشخاصها فهو إما بما مر منا وإما بحمل القول على الصريح فافهم ( قال في جواب ما هو )

بحسب الشراكة والخصوصية والا فان كان جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق (١) بحيث يكون محمولاً في جواب السؤال بما هو عن المتعدد من جزئياته لا عن الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة كالحیوان للانسان والجوهر للحيوان ويعرف بأنه كلى مقول

مساو او اعم (١) (قوله فان كان جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لا يخفى ان الظاهر ان نقول من اجزائها لکننا عدلنا عنه الى ما ترى لثلاثتهم اختصاص الجنس والفصل بالحقيقة المختصة التي هي النوع الحقيقي اذ كما للأأنواع أجناس وفصول كذلك للأجناس

( قال والخصوصية ) أى فى السؤال ( قال والا ) بان لم يكن عين الحقيقة أصلاً أو كان عين الحقيقة المشتركة فان كان الثانى بان كان جزءاً الخ أو ان كان الأول بان لم يكن جزءاً اعم كذلك الخ ( قال من أجزاء ) ما فوق الواحد ( قال الحقائق ) النوعية أو الجنسية ( قال بحيث يكون ) احتراز عن الفصل البعيد ( قال بما هو ) فيما ( قال من جزئياته ) الاضافية ( قال الحقيقة ) النوعية أو الجنسية ( قوله اذ كما ) دليل لعدم الاختصاص المستفاد من الكلام ( قوله كذلك ) وسيأتى منا آخر الفصل التالى بيان امتناع تركيب الفصول من الاجناس والفصول \* على أن توهم الاختصاص بما عدا الفصول من الأنواع والاجناس باق لاختصاص الحقيقة بالجنسية والنوعية اللهم الا أن يحمل الحقيقة على ما به الشئ هو هو \* أو يقال إن الفصول حقيقة نوعية بالنسبة الى الحصص وإن لم تكن كذلك بالنسبة الى أفراد الماهية التي هي فصول بالنسبة اليها ( قوله وفصول ) لم يتعرض لتركيب الخاصة

أى فى جواب السؤال بما فى ما هو وهو يستعمل فى الواحد والمتعدد كما مر فلا يرد انه لا يلائم قوله على كثيرين ( قال من اجزاء ) أى كائناً من الخ فكلمة من متعلق بمقدر وصلة قوله اعم وهي من الحقيقة المختصة محذوفة ( قال عن المتعدد ) الاولى تركه لان ما قبله كاف فى اخراج سائر الكلليات ( قال للانسان ) اشارة الى تعميم الحقيقة من النوعية والجنسية ( قوله لکننا عدلنا ) يعنى ان المقام مقام الاضمار لکننا وضعنا الظاهر موضع المضمرة لکنمة هي الاشارة الى اختلاف الحقيقتين ( قوله اختصاص الخ ) مندفع بارتكاب الاستخدام ولذا قال يتوهم ( قوله اذ كما ) أى وذلك الاختصاص فاسد اذ الخ فقوله اذ علة لمقدر أشار اليه بقوله يتوهم ( قوله للاجناس الخ ) ربما يقال توهم الاختصاص بما عدا الفصل باق اذ المراد بالحقيقة ما به يجاب عن السؤال بما هو \* ودفعه بان الفصل حقيقة نوعية بالنظر الى حصصه لا ينفع اذ المراد ان الفصول من حيث هي فصول لها أجناس وفصول . وكذا

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو بحسب الشراكة فقط وان لم يكن جزءاً اعم كذلك بل جزء مميز لها في الجملة (١)

والفصول أجناس وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان (١) (قوله بل جزء مميز لها في الجملة الخ) اى سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب او عن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده او مع عمرو باى شئ هو في ذاته كان

والعرض العام من الاجناس والفصول كالانسان والحيوان بالنسبة الى الناطق وحصصه (قال ماهو) فيما (قال بحسب الشراكة) بيان للواقع (قال وان لم يكن) بان لا يكون اعم أو يكون اعم ولكن لا يكون بالحيثية المارة (قال بل جزء) أشار باعادة الجزء الى أن النفي غير متوجه اليه \* وكتب أيضاً كان الاولى أن يقول بان كان جزء مميزاً لها (قال مميز لها) أى لتلك الحقيقة الجنسية أو النوعية (قوله كالفصل) الكاف هنا كالاتية استقصائية (قوله باى شئ هو الخ) أو باى شئ هما في ذاتهما

دفعه بان المراد بها ما به الشئ هو هو لخروج الجنس أيضاً الا أن يقال بان ما اعم من العلة الناقصة والناتمة المتأني لما قاله عبد الحكيم من أن الحقيقة بهذا المعنى لا تكون الانتماء الماهية (قوله والحساس للحيوان) كأنه لم يتعرض لتركيب الخاصة والعرض العام لان تركيبهما من حيث النوعية والجنسية لامن حيث كونه خاصة أو عرضاً عاماً (قال مقول على كثيرين) لا يقال ان كلا من الجنس والنوع والفصل جزء الجزئيات والجزء لا يحمل على الكل لانا نقول حملها عليها باعتبار كليتها لا كونها أجزاء أو نقول انها أجزاء عقلية لا خارجية والمتأني له الثاني \* فان قلت الاتحاد في الحمل شرط فلا يجوز فيها \* قلت ان أردت بالاتحاد الذهني فممنوع لان الحمل هو اتحاد المتغيرين في الذهن خارجاً أو الخارجى فسلم وغير مفيد لعدم منافاته للجزئية فتأمل (قال بالحقائق) الجملة أو المفصلة (قال ماهو) أى المسئول عنه ولذا عبر بضمير المفرد المذكور وقد يقال عبر به لان المفرد أصل الثنائية والجمع والمذكر أصل المؤنث (قال بل جزء) اشارة الى توجه النفي الى قيد العموم والحيثية المارة المعبر عنها بقوله كذلك فعلى الاول يكون الفصل قريباً وعلى الثاني بعيداً (قوله من المشاركات الخ) اشارة الى أن الكلام في فصل يميز الماهية عن مشاركتها في الجنس لان وجود فصل يميز الماهية عن مشاركتها في الوجود فقط لبنائه على تركيب الماهية من أمور متساوية ممتنع كما يشير اليه المصنف (قوله كالفصل القريب الخ) الكاف استقصائية ان كان مثالا للدائى المميز عن جميع الأغيار واشارة الى الخاصة ان كان مثالا لمطلق المميز عن جميعها ولو قال وهو الفصل لكان أولى . وقس عليه قوله كالفصل البعيد (قوله فانه) علة لتعميم التفسير

بحيث لا يكون محمولا في جواب ماهو بل في جواب أى شئ هو في ذاته فهو فصل لها مساويا كان أو اعم كالناطق والحساس (١) للانسان ويعرف بأنه كلى مقول على الشئ في جواب أى شئ هو في ذاته \* والعرضى

الجواب الناطق او الحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس او ما فوقه من الفصول البعيدة (١) (قوله كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لمكنهما اقرب العوارض اليهما \* ولما جزموا ان في الانسان جزءاً جوهرياً يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفي الحيوان جزءاً جوهرياً يميزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وأرادوا بهما الامرين الجوهريين اللذين هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامى والقابل للابعاد

(قال بحيث) الحثية هنا كالحثيات الآتية بيان للواقع لا للاحتراز عن شئ \* وكذا قوله يميز لها هنا وفيما يأتى (قال فهو فصل) أى قريب أو بعيد (قوله ولو بالقوة) ولو كان المراد بالنطق النطق الباطنى (قوله وأرادوا بهما) أى مجازاً بطريق ذكر الشئ وإرادة مبدئه (قال على الشئ) شخصاً كان أو صنفاً أو نوعاً أو جنساً واحداً أو متعدداً \* ولم يقل على كثيرين وعلى واحد للثقتين

(قال بحيث لا يكون الخ) الحثية هنا كالاتيتين بيان للواقع \* لا يقال الحثية هنا للاحتراز عن الجنس لانه يميز الماهية في الجملة لانا نقول الجنس من حيث هو جنس لا يميز أصلاً . وقس عليه العرض العام (قوله ولو بالقوة) كما في حال النوم وهذا تعميم للمتعاطفين (قوله وضعوا اقرب الخ) هذا مشعر بان الحساس اقرب العوارض الى الحيوان وأنه أقيم مقام الفصل . وفيه أنه ينافى ما يأتى من انهم أخذوا الحساس والمتحرك بالارادة في تعريف الحيوان لترددهم في أن فصله أيهما \* وقد يجاب عن اليراد الاول بحمل الاقربية على الاضافية (قوله وأرادوا) أى مجازاً كما أشار اليه بقوله اللذين الخ (قوله كما حققه الخ) قالت الحكماء الحياة مبدأ قوة الحس والحركة الارادية مع أنها من الكيفيات النفسانية القسم من الكيف القسم من العرض القسم للجوهر (قال على الشئ) واحداً أو متعدداً . ولم يقل على كثيرين وعلى واحد للاختصار (قال في ذاته) حال من هو بتأويل أولاً والظرفية مجازية حيث شبه تمكن الشئ في حد ذاته بتمكن المظروف في الظرف أى ملحوظا في ذاته مع قطع النظر عن العوارض \* وكذا قولهم

ان اختص بحقيقة واحدة من الحقائق ميزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون محمولا  
في جواب اى شىء في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان او اخص كالضاحك بالقوة أو بالفعل  
للانسان والمتنفس للحيوان وتعرف بانها كلية مختصة

(قال ان اختص) قد يقال يخرج عن هذا البيان الانسان بالنسبة الى الناطق والناطق بالنسبة الى  
الضاحك والضاحك بالنسبة الى المتعجب وبالعكس فيما عدا الأولين وكذا يخرج ذلك كله بالنسبة  
الى الحساس والماشى وان لم يخرج بالنسبة الى الحيوان \* ولو قال ان اختص بكلى من السكليات لم يتجه  
ذلك \* لا يقال ان الكلام فى الخاصة الحقيقية كما قال فهو الخاصة لها لأننا نقول لو كان كذلك لقال فى التعريف  
الآتى كلية مختصة بالحقيقة وللازم خروج ماذكر من السكليات الخمس تدبر (قال من الحقائق) النوعية  
والجنسية (قال فهو الخاصة لها) الانسب بالسابق واللاحق ترك اللام (قال أو أخص) ومنه الصنف  
كالرومى للانسان (قال والمتنفس) المتنفس ولو بالقوة خاصة أخص من الحيوان لان الحيوان إما برى  
وإما بحرى فالمتنفس هو البرى وأما البحرى فستنشق (قال بانها كلية) أقول لا يجوز ارجاع ضمائر  
التعاريف الى المعرف والا يلزم أخذه فى التعريف فالصواب أن يقول بانها كلية مختص الخ أى

فى عرضه (قال اختص) بصيغة المجهول يقال خصه بكذا واختصه به . والأخصر اختص بالشىء ميمزاً  
له عن الخ وعمل عنه تنبيها على أنه لاخاصة لماهية المعدومة لان المعدوم مسلوب فى نفسه فلا يتصف  
بشىء لاختصاص الحقيقة بالموجود قاله عبد الحكيم (قال بحقيقة واحدة الخ) ولو باعتبار حصصه فلا  
يرد أن الانسان بالنظر الى الناطق وهذا بالنسبة الى الضاحك وهذا بالنسبة الى المتعجب وبالعكس فى  
الاخيرين خواص مع عدم دخولها فى التعريف الضمنى للخاصة وخروجها عن سائر السكليات حينئذ  
ولك القول بانه لاخير فى الخروج من تلك الجهة لأن المضر بقاء الواسطة من كل جهة (قال كالضاحك  
بالقوة) أشار بالمثالين الى أن الحقيقة أعم من الجنسية والنوعية (قال بانها كلية) أى ماهية كلية فلا يلزم  
أخذ المعرف فى التعريف . أو ذكر الكلية هنا مبنى على لغة هند انسانية وفى القاموس انه مولد فالأولى  
أن يقول بانها كلية مختص \* والقول بانه لا يصح الا بتقدير الموصوف كالأمر مندفع بان المراد بالكلية  
معناه الاصطلاحي لا اللغوى فلا يلزم مطابقتها مع الموضوع (قال مختصة الخ) احتراز عن الجنس والنوع  
بالنظر الى ما تحتكما ان لم يعتبر مجموعهما والا فهما خارجان بقوله أى شىء . وكذا عن الفصل البعيد بالنسبة  
الى ماهو بعيد له لا إلى ماهو قريب له وعن العرض العام من حيث انه عرض عام \* وقوله فى عرضه  
احتراز عن الفصل القريب \* فان قلت يخرج بقيد الكلية جميعها فلا حاجة الى باقى القيود \* قلت أريد

بالشيء يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه وان عم حقائق مختلفة (١) بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض عام لها كالمتنفس للانسان والمتحيز للحيوان ويعرف بأنه كلي يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً

وغيرهما من العوارض التي وضعوها مقام الفصول (١) (قوله وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون الخ) سواء كان مميزاً في الجملة أولاً

أمر كلي الخ تأمل (قال بالشيء) احتراز عن الجنس أما بالنسبة إلى الأنواع فظاهر وأما بالنسبة إلى نفسه فلاقتضاء الاختصاص التباين بين الطرفين \* وكذا عن الأنواع بالنسبة إلى نفسه أو الأصناف وعن الفصل البعيد بالنسبة إلى ماهو بعيد عنه لا إلى ماهو قريب عنه وعن العرض العام بالنسبة إلى ماهو عرض عام له \* وقوله في جواب أي شيء هو في عرضه احتراز عن الفصل القريب فحسب (قال يكون محمولا) قد يقال ينتقض هذا البيان بمفهوم الجزئي لأنه ليس محمولا على نفس الحقائق بل على ماتحتها من الأشخاص (قال منها) أي من الحقائق سواء كان مع ذلك محمولا على ماتحتها من الأصناف والأشخاص كما بالشيء أو من الأصناف فقط كالكلي المحمول على الإنسان وعلى ماتحته من الروى والحشى دون زيد وعمر أولاً يكون محمولا على ماتحتها أصلاً كالنوع فانه محمول على الإنسان والفرس دون ماتحته من الأصناف والأشخاص \* وبهذا يعلم ان التعريف الآتي تعريف بالأخص تأمل \* وجهه أن النوع وان لم يكن محمولا على ماتحت حقائق نوعية لكنه محمول على ماتحت حقائق جنسية من الأنواع (قوله أولاً) كالشيء

بها المعنى الاصطلاحي كما مر ومعنى التأنيث غير ملحوظ هنا وتوصيفه بالختصة باعتبار اللفظ فعلى هذا لا حاجة إلى تقدير الموصوف لها كالحقيقة (قال بالشيء) أي جنساً كان أو نوعاً عالياً كان أو سافلاً . ولم يقل بالنوع لأنه ان أراد النوع الحقيقي لم يشمل بعض الإضافي والجنس أو الإضافي لم يشمل بعض الحقيقي والجنس العالى أو الأعم بطريق عموم الاشتراك أو التأويل بالمسمى بالنوع لم يشمل الأخير ويلزم القول بان التعريف لخاصة النوع اذ خاصة الجنس العالى عرض عام واختيار الشق الأخير (قال على كل منها) أي أو على ماتحتها (قال على ماتحت حقائق) أي أو على أنفسها ففي كلامه احتباك فلا يرد انتقاض الحيثية بمفهوم الجزئي لعدم حمله على نفس الحقائق ولا التعريف بالأخص لعدم شموله لما لا يحمل على الأفراد كالنوع ولا المناقاة بين كلامي المصنف \* إلا أن هذا إنما يتم لو سمع حذف العاطف مع المعطوف بأوه ويمكن الجواب عن الأول بان المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثاني بحمل

فعلى هذا يلزم أن يكون العرض العام مقولا في جواب أى شئ في عرضه لما عرفت أنه سؤال عن المميز في الجملة وقد قالوا إنه غير مقول في جواب ما هو ولا في جواب أى شئ هو \* لا يقال ليس مقولا في جوابه الا من حيث كونه مميزا في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس بعرض عام بل خاصة لأننا نقول قد حقق في محله أن الخاصة قسمان خاصة مطلقة وهى الخاصة المميزة عن جميع الاغيار وخاصة مضافة هى المميزة عن بعضها وأن الخاصة التى هى قسيمة للكليات الاربعة هى الخاصة المطلقة فلما اعتبر في مفهوم الخاصة ههنا التميز عن

والممكن بالامكان العام ( قوله العرض العام ) أى بعض منه ( قوله أنه سؤال ) اشارة الى الكبرى الاولى فالقياس مركب تقريره بعض أفراد العرض العام عرضي مميز في الجملة وكل عرضي مميز في الجملة يستل عنه بأى شئ في عرضه بالامكان وكل ما كان كذلك يكون مقولا في جواب أى شئ في عرضه فبعض أفراد العرض العام يكون مقولا الخ ( قوله من حيث الخ ) أى لا من حيث كونه محمولا على الحقائق ( قوله ليس بعرض عام ) لان شأن العرض العام هو الادخال لا الاخراج ( قوله أن الخاصة ) أى ما يسمى بالخاصة لان اطلاق الخاصة على الخاصة الاضافية بالاشتراك اللفظي صرح به عبد الحكيم نقلا عن الشفاء ( قوله خاصة مطلقة ) أى عن الاضافة \* وكتب أيضاً وحقيقة

الحقائق التى لها الما صدق على الاعم من النوعية والجنسية \* بقى أنه ينتقض التعريف بالشئ ونحوه بالقياس الى الجوهر لعدم اندراجها تحت حقيقة \* وبجواب بان المحذور هو بقاء الواسطة من جميع الجهات كما مر ( قوله سواء ) توطئة لمعارضة قول المناطقة بعدم حمل العرض العام أصلا ( قوله فعلى هذا الخ ) فيه ان المفرع عن التعميم انما هو صحة كونه مقولا في جوابه لا لزومه فلو قال فعلى هذا يصح كون العرض الخ لكان أولى ( قوله وقد قالوا الخ ) أى فيكون التعميم مخالفا لذلك القول ( قوله لا يقال ) جواب المعارضة بتحرير المراد ( قوله بل خاصة ) أى ومرادهم بقولهم انه غير مقول في الجواب انه من حيث هو عرض عام غير مقول في الجواب لان شأنه الادخال وان كان مقولا من حيث انه خاصة اضافية فقوله لا ينافى التعميم ( قوله لانا نقول ) نقض للتحرير باستلزام فساد هو بقاء الواسطة بين الكليات ( قوله أن الخاصة الخ ) أى ما يطلق عليه لفظ الخاصة فلا يرد أن لفظها مشترك لفظي وتقسيمه خارج عن أقسام التقسيم اذ ليس تقسيم السكل الى الاجزاء ولا السكلى الى جزئياته الاضافية \* ثم ظاهر قوله الآتى خرج عنها أن النسبة بين الخاصتين هى التباين وهو ممنوع اذ لم يعتبر في الاضافية الا التميز عن بعض الاغيار سواء ميز عن البعض الآخر أولا \* نعم لو اعتبر قيد فقط لانجبه ( قوله وهى الخاصة الخ ) لو قل الخارج

جميع الاغيار خرج عنها الخاصة الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام أو تبقى واسطة بين الكليات الخمس \* والثاني باطل فتعين الاول \* ولا مخلص الا بان يقال السؤال باى شئ في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار \* وان كان السؤال باى شئ هو في ذاته سؤالاً عن المميز في الجملة ولا يخفى ما فيه من التحكم \* أو بان يقال عدم كون العرض العام مقولاً في جواب أى شئ في عرضه مبنى على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لا على مذهب القدماء المجوزين لذلك \*

( قوله أو تبقى واسطة ) بان يكون العرض العام منحصراً في المفهومات الشاملة ( قوله والثاني باطل ) قد يقال إنها داخلة في العرض العام من حيث حملها على الحقائق وواسطة من حيث كونها مميزة في الجملة ولا بأس في بقاء الواسطة من بعض الحثيات وانما البأس في بقاء ماهو واسطة من جميعها \* وبهذا يندفع ما أوردنا على المصنف سابقاً ( قوله بالاعم ) قد يقال إن عدم جواز التعريف بالاعم لا يوجب عدم كونه مقولاً في جواب أى شئ كما أن الفصل البعيد لا يجوز التعريف به على رأى الاخراء مع انه مقول في جواب أى شئ وكما أن النوع والجنس لا يجوز التعريف بهما . الاول وفقاً والثاني على رأى الاخراء مع أن كلامهما مقول في جواب ماهو . ويمكن أن يكون هذا وجه الأمر بالتأمل ( قوله لذلك ) أى لبناء عدم المقولية على مذهب المتأخرين والمقولية على مذهب القدماء . أى لعدم اتفاق الفريقين على أحد الأمرين

المميز عن الخ لكان أولى ولم يتوهم الدور ( قوله باطل ) لاستلزامه عدم حصر تقسيم الكلى الى أقسامه ( قوله فتعين الاول الخ ) أى فيكون المميز في الجملة عرضاً عاماً من حيث كونه مميزاً ( قوله ولا مخلص الخ ) الحصر ممنوع لجواز أن يكون مقولية العرض العام من حيث انه خاصة مطلقة لجنس المسؤول عنه لا من حيث انه خاصة اضافية للمسؤل عنه حتى يرد قوله لانا نقول الخ كما يمكن أن يقال ان وقوع الحساس في جواب الانسان أى جسم نام من حيث انه فصل قريب للحيوان لا فصل بعيد للانسان ( قوله من التحكم ) قد يقال في دفعه إن الفصل البعيد لكونه ذاتياً أهم من العرض العام فيطلب باى لأن في الخاصة الاضافية نقصين الخروج وعدم تمامية التميز بخلافه ( قوله الغير المجوزين ) مشعر بانهم لو جوزوه لصح وقوعه في الجواب فمدار صحته جواز التعريف به بخلاف الذاتى فان الاطلاع به على كنهه الشئ علة لصحة وقوعه في الجواب فلا يرد انه لو كان المدار ذلك لم يقع النوع والفصل البعيد

(واعلم انه قد تتصادق هذه السكليات فى مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالمشى فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان السكليات الخمسة متصادقة فى مفهوم الملون \*  
 \* فصل فى اقسام الذاتيات \*

ولذا تركنا فى مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا فى جواب ما هو ولا فى جواب أى شىء هو فتأمل فيه

تركناه رعاية للمذهبين \* على انه لو تعرض لكونه مقولا فى جواب أى شىء لم يتناول المفهومات الشاملة للأشياء (قال السكليات) المنطقية (قال فى مفهوم واحد) من السكلى الطبيعى (قال كالمشى) وللحاساس فانه نوع لخصه وخاصة لما فوقه من الجنس والفصل وفصل للحيوان والانسان وعرض عام للناطق وللحيوان فانه نوع لخصه وخاصة لما فوقه كذلك وجنس للانسان وعرض عام للناطق . والمنفى فى الاول الجنسية وفى الثانى الفصلية (قال للانسان) ونوع لخصه بل لكل فرد من أفراد الانسان مع عارض المشى ان كان المشى طبيعة نوعية لاجنسية (قال الملون) قالوا انه خاصة للجسم وعرض عام للحيوان والانسان وجنس للأسود والأبيض وفصل للسكيات ونوع للسكيات. وكانه أشار بقوله كما قالوا الى انه ليس نوعاً حقيقياً للسكيات بل نوعاً اضافياً وانما كان نوعاً حقيقياً باعتبار حصه (قال فى أقسام الذاتيات) أى فى أقسام الانواع الثلاثة للذاتى أعنى النوع والجنس والفصل

والجنس فى الجواب لعدم جواز التعريف بالأول وفقاً وبالاخيرين عند الأخرى \* بقى أن الأولى أن يقول بدل قوله بالاعم بالعرض العام ليبدل على أن الأخرى بمنع كونه تمام التعريف وجزأه (قوله ولذا تركنا الخ) \* قد يقال مقتضى ما بأتى فى القول الشارح حيث الحق الجواز إذ المختار عنده مذهب المتقدمين لا الأخرى ومقتضى هذا هو التسوية بينهما ولعل هذا وجه التأمل (قوله عدم) أى وكونه مقولا \* ولو قال يبدل قوله عدم الخ المقولية وعدمها فى جواب أى شىء هو لكان أولى (قال واعلم أنه الخ) وانه اذا كان السكلى غير النوع لابد من تصادق نوعين فيه لأن كل كلى نوع بالقياس الى حصه واذا كان نوعاً حقيقياً غير اضافى لم يتصادق فيه جميع الاقسام (قال السكليات) مافوق الواحد (قال وكما قالوا الخ) فيه مساححة والاولى والملون لتصادق السكليات الخمس فيه كما قالوا \* وأشار بصيغة التبرئة الى أن نوعيته على ما قالوا من أنه نوع للسكيات اضافية والمعدود من الخمسة الحقيقى فلا بد من اعتبار نوعيته باعتبار الحصص (قال فى أقسام الذاتيات الخ) أى أنواع الذاتى فالجمعية باعتبار الانواع والاشخاص والا لفسد التعميم \* والمراد الذاتى بالمعنى الاعم \*

النوع إما بسيط لاجزاء له كاتواع المجردات \* او مركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا الأجناس والفصول \* فالماهيات بسيطة ومركبة \* ثم النوع قد يطلق على النوع الحقيقي كما تقدم والكلى الأخص منه يسمى صنفا كالرومي والزنجي \* وقد يطلق على ذاتي يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماها

(قال النوع) الحقيقي (قال لاجزاء له) المراد بالجزء المنفي الجزء المحمول الذهني قيل ان انتفاء الجزء المحمول الذهني مستلزم لانتهاء الجزء التقديري الخارجى (قال كاتواع المجردات) بناء على أن الجوهر عرض عام لها (قال من الجنس) اشارة الى بطلان التركيب من أمرين متساويين فصاعداً (قال فالماهيات) كأن المراد بالماهيات هنا ما به الشئ هو ولا ما يكون جواباً عن السؤال بما هو حتى يشمل الفصول تأمل (قال ثم النوع) قد يقال ان هذا ليس تقسيماً لشيء من الاتواع الثلاثة للذاتى ولا لشيء آخر بل هو بيان لمعنى النوع فذكره في هذا الفصل استطرادى (قال الاخص منه) كاست بالأكثر منهم حصى \* ثم لا بد من زيادة المشتمل على مفهومه والافلم يقل أحد إن السكاتب والضاحك بالفعل صنف من الانسان (قال وقد يطلق) بالاشتراك اللفظي (قال على ذاتي) لم يقل كلى والا لدخل الصنف في تعريف النوع الاضافى حيث يقال في جواب ما الرومي والبختى انهما حيوان ولم يقل أيضاً ماهية لئلا يكون قوله في جواب ماها مستدركا وبياناً للواقع (قال وعلى غيره) احتراز عن الجنس العالى والاتواع البسيطة والجنس المفرد (قال ماها) احتراز عن الفصل البسيط وأما المركب فداخل فينتقض به التعريف تدبر

(قال لاجزاء له اه الخ) نبه به على أن المراد بالبسيط هو الحقيقي لا الاضافى أعنى المركب من الاجزاء المتشابهة (قال كاتواع المجردات) فيه إشعار بان الجوهر عرض عام لها وهو مناف لما سبق في بحث ما هو لا شعاره بانه جنس عال ولما سبأى لكونه نصاً في ذلك . الا أن يحمل كل على مذهب (قال ثم النوع الخ) تقسيم اعتبارى للنوع الى الحقيقي والاضافى فلا ينافيه تصادقهما \* ولم يقل أيضاً النوع إما حقيقى للتفنن وللإشارة الى مغايرة التقسيمين لان الاول حقيقى (قال الاخص منه الخ) لم يقل المشتمل عليه اشارة الى أن في عدد نحو الرومي من الصنف دون الضاحك بالفعل تحسكاً \* واعتباراً الانسان في الاول دون الثانى لا ينفع لدفعه لانه اعتبر لتحصيل الكللى الاخص لكون الابيض الذى هو جزؤه أعم من وجه واعتباره في الثانى لذلك غير محتاج اليه فتأمل (قال على ذاتي) لو قل كللى لاحتاج الى اعتبار قيد كونه مقولاً في جواب ما هو لاخراج الصنف لا الاولى لانها وان استلزمت المانعية لسن تبطل الجامعة لاخراج النوع السافل بالنسبة الى الجنس العالى \* ولو قال ماهية لم يحتج الى قيد إن كانت بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو ويكون قوله في جواب ماها مستدركا (قال في جواب ماها)

كالحيوان والجسم (١) ويسمى نوعاً اضافياً \* وبين المعنيين عموم من وجه لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالإنسان . وصدق الحقيقي بدون الإضافي في النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس في الجنس

(١) (قوله كالحيوان والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما يحمل عليهما في الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامي \* واذا سئل عن الجسم والعقل العاشر بما يحمل عليهما الجنس العالى وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعاً اضافياً كالإنسان

(قوله للحيوان) والشجر (قوله والعقل العاشر) أو مطلق العقل (قال والجسم) والشجر والعقل العاشر (قال اضافياً) النسبة في الحقيقي والاضافى هنا كالنسبة فيهما في الجزئى والكلى الحقيقي والاضافى وقد مر بيان ذلك فتذكر (قال المعنيين) المنطقيين (قال الحقيقي) الطبيعى (قال الحقيقي) المنطقى (قال الحقيقي) الطبيعى (قال كالنقطة) أى على انها غير مندرجة تحت الكيف كسائر المقولات أو أن الكيف عرض عام لها وعلى أنها طبيعة نوعية تحتها أصناف هي النقطة المركزية والمخروطية وغيرها لاجنسية تحتها أنواع هي تلك النقاط

احتراز عن الفصل ولو مركباً \* وما يقال إنه داخل فينتقض به التعريف ممنوع لجواز كون حمل الجنس عليه من حيث انه نوع اضافى والحيثية معتبرة في التعريفات على أن قض ما عدا الحد التام انما يكون بالمحقق وهو ليس كذلك لجريان الدليل الآتى لبساطة الفصل السافل في الجميع . وكونه حدّاً غير معلوم فضلاً عن تماميته (قوله اذا سئل الخ) ولو قيل الحيوان والحجر ما هما أجيب بالجسم وهو جنس قريب للحجر وبعيد الإنسان (قوله للحيوان) لم يقل لها اشارة الى وجوب كون الجواب جنساً قريباً لاحد المتشاركين سواء كان قريباً للآخر كما في هذا المثال أولاً (قال بدون الاضافى) الاولى بدونه (قال الحقيقي) مستدرك بخلافه في قوله الحقيقي المركب الخ وكأنه ذكره هنا لموافقته (قال كالنقطة الخ) على القول بوجودها . وأما على القول بانها من الامور الاعتبارية فلا تكون نوعاً \* ثم ان هذا مبنى على تعريف الكيف بأنه عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة ولا لا قسمة والاّ بأن فسر بعرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة فلا إن لم يقل بكون الكيف عرضاً عاماً . وعلى القول بكون العرض عاماً لا جنساً وأشار بالكاف الى النفس والعقل ان لم يكن الجوهر جنساً لها وكانت العقول العشرة أشخاصاً لا أنواعاً منحصرة في أفرادها . والاّ فالعقل جنس بسيط هذا \* ثم إن المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عمومًا وخصوصًا

المندرج تحت جنس آخر كالحيوان \* وجنس الماهية ان كان مقولا عليها مع كل واحد من مشاركتها في ذلك الجنس في جواب ما هما فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم النامي للحيوان \* وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون بعض فجنس بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان \* وفصلها ايضا اما فصل قريب لها ان ميزها عن جميع ما يشاركها في الجنس القريب كالناطق للانسان والحساس للحيوان وإما فصل بعيد لها ان ميزها عن مشاركتها في الجنس البعيد فقط كالنامى للانسان والحيوان \*

(قال الماهية) النوعية أو الجنسية (قال مع كل) لفظة كل لا تقتضى التعدد الخارجى بل ولا الوجود الخارجى فيشمل التعريف الجنس المنحصر في نوعين أو نوع \* وكتب أيضا احتراز عن الجنس البعيد (قال من مشاركتها) أى الماهيات المشاركة لها فلاولى مع كل واحدة (قال وان لم يكن) رفع للإيجاب الكلى (قال مع الكل) أى الكل الافرادى لا المجموعى والا فالجنس البعيد مقول على المجموعى (قال دون بعض) اشارة الى أن رفع الإيجاب الكلى متحقق في ضمن السبب الجزئى بال معنى الاخص (قال عن جميع) اما بمعنى الكل الافرادى أو المجموعى \* وكتب أيضا ومعلوم ان كل ما يشارك الماهية في الجنس القريب يشاركها أيضا في الجنس البعيد من غير عكس (قال في الجنس القريب) أى كما يميزها عن جميع ما يشاركها في الجنس البعيد فان كل ما يميز عن المشاركات في الجنس القريب يميز عن المشاركات في الجنس البعيد من غير عكس (قال البعيد) أقول ان الحساس مثلا لا يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في

مطلقاً ويعلم مما ذكرنا متمسك كل من الفريقين فافهمه (قال المندرج الخ) احتراز عن الجنس البسيط ولو قال في الجنس المركب السكفى (قال من مشاركتها الخ) ولا ينتقض بالجنس المنحصر في نوعين أو نوع لانه ليس بمحقق الوجود على أنه يكفى لصحة إبراد الكل التعدد الذهنى ولو فرضاً (قال قريب) سواء كان قريباً لكل من المشاركات كما في المثال الأول أولاً كما في المثال الثانى ولذا قال لها (قال مع الكل الخ) اللام للعهد والكل السابق افرادى بقرينة اضافته الى النكرة فلا يتوهم كونه مجموعياً (قال بل مع الخ) اشارة الى أن النفى في قوله لم يكن الخ متوجه الى قوله مع الكل وأنه رفع للإيجاب الكلى (قال بعيد لها) وان كان قريباً لبعض مشاركتها (قال الجنس القريب) والبعيد (قال عن مشاركتها) أى عن بعض مشاركتها في بعض الاجناس البعيدة لافى كلها والا لم يكن النامى مثلاً بالنسبة الى الانسان فصلاً بعيداً (قال في الجنس البعيد فقط الخ) أقول فقط قيد التميز فعنى التعريف ما يحصل به التميز عن المشاركات في الجنس البعيد لا التميز عنها في الجنس القريب وبه يخرج عنه الفصل القريب لانه يميز الشيء

والفصل أيضا مقوم للماهية التي كان جزأ منها ومقسم لما فوقها من الاجناس كالحساس مقوم للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامي والجسم والجوهر \* فكل مقوم للعالي مقوم

الجسم والجوهر اذ منها المشاركات في الحيوان لما مر أن كل ما يشارك في الجنس القريب يشارك في الجنس البعيد فتعريف الفصل البعيد غير شامل لشيء من افراده فلا بد من اعتبار فقط قيده لقوله في الجنس البعيد أى عن المشاركات في الجنس البعيد من غير أن يكون مشاركة في الجنس القريب أيضا . وأن الناطق مثلا يميز الانسان عن مشاركاته في الجسم والجوهر لما مر أيضا أن ما يميز الشيء عن المشاركات في الجنس القريب يميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فالتعريف غير مانع فلا بد من اعتبار فقط مرة أخرى قيده لميزها أى ان يميزها عن المشاركات في الجنس البعيد من غير أن يميزها عن المشاركات في الجنس القريب (قال والفصل) اللام للاستغراق \* وكتب أيضا ليس تقسما ثانياً لفصل الماهية كما يوهمه قوله أيضا لان كل مقوم لها مقسم لما فوقها وبالعكس فلا تقابل بينهما ولذا ترك أداة التقسيم (قال للماهية) النوعية أو الجنسية (قال ومقسم الخ) فيه اشارة الى أنه لا يتصور المقسم للانواع (قال من الاجناس) البسيطة أو المركبة (قال للحيوان) بلا واسطة (قال والانسان) بالواسطة (قال للجسم النامي) بلا واسطة (قال للجسم) بالواسطة (قال فكل) بواسطة أو بلا واسطة (قال للعالي) أى لكل عال نوعاً أو جنساً على سبيل منع الخلو \*

عما يشاؤك في الجنس القريب أيضا \* وقيل لا بد من اعتباره مرة أخرى قيده لقوله في الجنس البعيد والا لا تنتقض التعريف جمعاً بجميع افراده اذ الحساس مثلاً لا يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجسم اذ منها المشاركات في الحيوان \* وفيه أن كلام المصنف ظاهر في أن المعتبر في القريب التميز عن جميع المشاركات والبعيد عن بعضها لعدم ذكر الجميع الا في الأول وعدم اشمال التعريف للضمي للثاني على قيد فقط الامر \* وجعل اضافة المشاركات للاستغراق وقطع متنازعا فيه خلاف الظاهر في كفى لكون الحساس فصلاً بعيداً تميزه عن بعضها فلا حاجة الى اعتبار قيد فقط مرتين \* على أنه ان اعتبر التميز عن الجميع انتقض التعريف جمعاً بالنامي والتقابل للابعد مثلاً بالنسبة الى الانسان حيث لا يميزه عنه اذ منه الشجر والخجر (قال والفصل أيضا الخ) الاولى وأيضا للفصل \* ثم ان هذا تقسيم للفصل الى المقوم والمقسم تقسيماً اعتبارياً لتصادقهما باعتبارين كتقسيمه الى القريب والبعيد حيث يصدقان في الحساس فانه قريب للحيوان بعيد للانسان \* وترك إما للتفتن فاندفع ما قيل إن هذا ليس تقسيماً للفصل اليهما كما يوهمه قوله أيضا لتصادقهما ولذا ترك إما (قال ومقسم الخ) قد يقال إن النامي مقوم للانسان وليس مقوماً للحيوان

للسافل بدون العكس \* وكل مقسم للسافل مقسم للعالي بدون العكس \* ثم الانواع تترتب (١)  
نزولاً من النوع العالى كالجسم الى النوع الحقيقى السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع وما

(١) قوله ثم الانواع تترتب الخ ( اعلم أنهم وضعوا للتمثيل

( قال للسافل ) أى لكل سافل نوعاً أو جنساً \* وكتب أيضاً بالواسطة ( قال بدون العكس ) القوى  
( قال وكل مقسم ) أى بلا واسطة أو بالواسطة كالناطق والحساس المقسمين للجسم النامى الأول  
بالواسطة والثانى بلا واسطة \* وكتب أيضاً من التقسيم بمعنى تحصيل القسم لا بمعنى ضم القيود . الا أن  
يراد بالمقسم ماله دخل فى التقسيم ( قال للسافل ) أى لكل سافل ( قال مقسم للعالي ) أى بالواسطة ( قال  
بدون العكس ) القوى ( قال الانواع ) الاضافية \* وكتب أيضاً كأن اللام لاستغراق طائفة طائفة  
من الانواع الاضافية المترتبة وجماعة جماعة منها بمعونة المقام فالمعنى ان كل جماعة جماعة منها تترتب  
نزولاً فالنوع المفرد خارج ومحط الفائدة قوله نزولاً . لا لاستغراق فرد فرد منها حتى يكون المعنى أن كل  
فرد فرد منها تترتب الخ فانه باطل لاقتضاء الترتب أموراً متعددة ولا بمعنى الكل المجهوعى حتى يكون  
المعنى مجموع الانواع مترتبة لعدم كون القضية حينئذ كلية شاملة لجميع الجماعات كالجماعة المندرجة تحت  
الجوهر والمندرجة تحت الكيف الى غير ذلك ( قال تترتب ) بان يقال الجسم نوع الجوهر والجسم النامى  
نوع نوعه والحيوان نوع نوع نوعه والانسان نوع نوع نوع نوعه \* وكتب أيضاً المراد بالترتب أن يكون  
الفوقانى جزءاً من التحتانى . وعدم صحة ذلك فى الفصول لم يتعرض للترتب فيها مع تعرضه للترتب فى الانواع  
والاجناس ( قال ويسمى ) التسمية باعتبار الأغلب أو اللام مبطل للجمعية فيشمل نوعاً سافلاً تحت نوع  
فقط كالعقل العاشر تحت العقل . أو الكلام فى أنواع مترتبة فوق اثنين وأما النوعان المترتبان فترتبا كالبيان

فينتقض التعريف \* ويمكن الجواب بان المراد بما ماهية ليس هو جزءاً منها ( قال بدون العكس ) بللمعنى  
القوى الاعم من الاصطلاحى . أو المراد من العكس هو الكلى بطريق ذكر المطلق وارادة المقيد فلا  
يرد أن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية وهى صحيحة هنا هذا \* ثم المراد من السافل والعالي  
الفوقانى والتحتانى فيشمل المتوسط جنساً أو نوعاً ( قال وكل مقسم ) الأحسن الاخصر والمقسم بالعكس \*  
ثم ان المقسم للنوع الحقيقى والمقوم للجنس العالى غير معقولين كما نبه عليه بقوله المار من الاجناس  
وبقوله كان جزءاً ( قال ثم الانواع ) أى جنس النوع الاضافى يقبل الترتيب للنزولى باعتبار بعض  
جزئياته الاضافية كالطائفة المندرجة تحت الجوهر ونحوه \* ثم مدار الترتيب على كون الفوقانى جزءاً التحتانى  
ولذا لم يحكم بجزئياته فى الفصول ( قال من النوع ) أى من النوع الاضافى العالى كالجسم الى النوع الحقيقى

## بينهما أنواع متوسطة

والتوضيح كليات مرتبة صعودا ونزولا وهى الانسان المحدود عندهم باحيوان الناطق  
ثم الحيوان المحدود بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة أخذوا كلا من الحساس  
والمتحرك بالارادة مع تساويهما لترددهم فى أن فصله القريب أهو الحساس أو المتحرك \*  
ثم الجسم النامي وضعوه مركبا لعدم وجدانهم فى كلام العرب مفردا موضوعا لمجموع  
الجسم النامي \* ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعد الثلاثة أى الطول والعرض والعمق \*  
ثم الجوهر المرسوم بماهية لو وجدت فى الخارج كانت لا فى موضوع ولم يحدوه لانه جس  
غال ليس فوقه جنس آخر فلا يمكن تحديده تاما ولا ناقصا ولا رسمه تاما لتوقف الكل

للقلة ويؤيده اقتضاء النزول مامنه وما فيه وما اليه \* وقس عليه قوله جنس الاجناس ( قال وما بينهما )  
أى ان كان ( قال أنواعا ) جنس ( قوله كليات ) طبيعية ( قوله أن فصله ) أى أقرب العوارض اليه  
حتى لا ينافى مامر فى الحاشية من الجزم بان الحس أقرب العوارض الى الحيوان لا ذاتى له ( قوله  
بماهية ) بمعنى مابه الشئ هو هو لا بمعنى مابه يجاب عن السؤال بماهو حتى لا يخرج الاشخاص والفصول  
الجوهرية من التعريف \* ثم انه لا بد من تقييد الماهية بالممكنة حتى يخرج الواجب تعالى . أو من القول بان

السافل كالانسان فى كلامه احتباك ( قال أنواع ) الاخصر الاولى نوع متوسط وكذا قوله أجناس ( قوله  
والتوضيح الخ ) أى لتوضيح الجنس والنوع المنطقي أجناسا وأنواعا طبيعية مترتبة ( قوله ثم الحيوان )  
العطف مقدم على الربط والالم يصح الحمل \* وفى جوازه فى العطف ثم تأمل ( قوله المتحرك بالارادة ) أى  
بالقوة فلا يرد أن هذا ينافى مامر من عبد الماشى خاصة للحيوان لان معنى الماشى المتحرك بالارادة \* وقد  
يدفع بان المرادف للمشى الحركة بمعنى الانتقال والتردد فيه الحركة بمعنى مبدئه ( قوله مع تساويهما ) أى  
ولا يتصور فصلان فى مرتبة لماهية واحدة ( قوله فى أن فصله الخ ) أى ما يقوم مقام فصله لكونه أقرب  
العوارض فلا ينافى القول بانهما من العوارض ( قوله مركبا ) اشارة الى أنه من اقامة الحد مقام المحدود  
لعدم العلم بداله الاجمالى ( قوله المرسوم الخ ) رسما ناقصا ( قوله ولم يحدوه الخ ) الاولى أن يزيد ولم يرسموه  
رسما تاما لثلاث تكون الدعوى ذات شقين والدليل ذا ثلاثة شقوق وجعل قوله فلا يمكن خارجا عنه  
خلاف الظاهر ( قوله جنس آخر ) الأولى ترك آخر \* وهنا مقدمة هى أن مالا جنس فوقه لافصل له طويت  
لوضوحها فلا يرد أن فى التفريع نظرا لعدم توقف الحد الناقص على الجنس لما سيأتى من أن تعريف

على جنس فوق الجواهر \* وانما يمكن الرسم الناقص كما سيجي الإشارة اليه \* وانما اعتبر النزول في الانواع والصعود في الاجناس لان النوعية الاضافية المترتبة باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم . حتى لو قيل نوع الحيوان يفهم منه المفهوم الاخص منه \* ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم الاعم منه \* فالترتب في الانواع لا يكون الا بطريق النزول \* وفي الاجناس لا يكون الا بطريق الصعود \* وعبرة الصعود والنزول مبنية على أن ماتحت الشئ لا يكون شاملا له ولغيره في الاغلب بخلاف ما فوقه

وجدت مشعر بزيادة الوجود الخاص على الماهية وهو ليس بزائد عليه تعالى ( قوله الخصوص ) وكونه محمولا عليه وعلى غيره الجنس ( قوله العموم ) وكونه محمولا على ماهية مع غيرها ( قوله النزول ) أى الخصوص التدرجى ( قوله الصعود ) أى العموم التدرجى ( قوله مبنية ) أى موقع العموم والخصوص المذكورين مبنية الخ يعنى أن وجه الشبه بين الصعود والعموم هو الشمول وبين النزول والخصوص هو عدم الشمول فاستعير الأول من كل للثانى منه ( قوله ماتحت ) نشر معكوس ( قوله بخلاف ما فوقه ) فانه شامل له

الانسان بالناطق حد ناقص ( قوله لان النوعية الخ ) أى فلا يرد أنه إن أريد الترتب من العلة الى المعلول لزم أن يعتبر النزول فقط في الانواع والاجناس ضرورة أن الجزء علة الكل دون العكس \* أو بالعكس لم يعتبر الا الصعود فيهما \* أو الاعم لم يكونا على طريقة واحدة \* وحاصل الدفع أنا نختار الشق الاول لشرافة العلة لـكنها ملحوظة باعتبار الوصف لا الذات والنوعية الاضافية لـكونها بكون النوع محمولا عليه وعلى غيره الجنس معلولة لما فوقه والجنسية باعتبار ماتحتـه لتوقفها على الكثرة المختلفة الحقائق ( قوله الاضافية ) مشعر بامتناع الترتيب في الأنواع الحقيقية وهو كذلك لأن الحقيقى تمام الماهية المختصة فلو كان فوق آخر لكان جنساً وجزأها ( قوله المفهوم ) الاولى مفهوم أخص وكذا فيما يأتى ( قوله لا يكون الخ ) ليكون الانتقال من الأدنى فى وصفى النوعية والجنسية الى الأعلى فيهما ( قوله مبنية على أن ماتحت ) أى مبنية على استعارتهما للعموم والخصوص لمشابهتهما فى الشمول وعدمه لان ما الخ وإلا فلا يوصف شئ من الانواع والاجناس بهما حقيقة ( قوله فى الأغلب الخ ) لا يظهر فائدة التقييد به \* نعم لو حمل الماتحت على العرفى والشمول على الاحاطة الناقصة لظهرت فائدته لـكنه خلاف المتبادر \* وأما القول بأنه احتراز عن مادة الأعم والاخص من وجه ففيه أن شمول الاخص لغيره من حيث إنه أعم فهو ما فوق حينئذ

وكذا الاجناس تترتب صعودا من الجنس القريب السافل كالحیوان الى الجنس العالى كالجوهر ويسمى جنس الاجناس . وما بينهما أجناسا متوسطة فبين الجنس والنوع الاضافى عموم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعينه (١) فيها ولا تتركب

كما فى طبقات العناصر والافلاك (١) ( قوله بعينه الخ ) اشارة الى أن اعتبار الجزء مرتين بالحيثيتين جائز كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حيث إنه مفهوم عام وعارض لانواع الجوهر فى

ولغيره ( قال وكذا الاجناس ) والكلام فيه كالـكلام فى قوله ثم الأنواع ( قال الجنس العالى ) فيقال الحيوان جنس والجسم النامى جنس جنس \* والجسم جنس جنس جنس والجوهر جنس جنس جنس جنس ( قال أجناساً ) أى جنساً ( قال من وجه ) كما بين الجنس والنوع المتوسطين ( قال من الماهية ) أى المركبة النوعية والجنسية ( قوله كاعتبار الجوهر ) كان الواضح أن يقول كاعتبار الجوهر مرة فى ماهية الانسان من حيث إنه جنس عال وذاتى عام لا أنواعه ومرة فى الناطق من حيث إنه عرض عام للناطق

( قوله كما فى طبقات العناصر الخ ) مشعر باطلاق الفوقية على الفلك التاسع . وهو كذلك . ولا ينافيه كونه محدود الجهات لأن تحديده باعتبار سطحه المحدب \* نعم فى اطلاق الفوق على ذلك السطح مساحة ( قال وكذا الاجناس الخ ) اللام هنا كاللام فى قوله ثم الأنواع الخ مبطل لمعنى الجمعية . أو المراد بالجمع ما فوق الواحد \* فاندفع ما قيل إن هذا غير شامل لما له جنسان فقط كما لا يشمل ماله نوعان ولائح أن وجود المتوسطين مختص بغير هذه الصورة . هذا \* ولو قال قد تترتب فى الموضوعين لم يحتج الى التأويل ( قال وما بينهما ) أى ان وجد ( قال فبين الجنس الخ ) أى مطلقهما \* وأما النسبة بين أقسامهما وهى العالى والسافل والمتوسط والمفرد منهما فالمباينة أو العموم الوجهى \* وتفصيله أن الجنس العالى والمفرد مباينان للنوع مطلقا لوجود الجنس له دونهما \* والنوع السافل والمفرد مباينان للجنس السافل والمفرد لوجود النوع تحت الجنس دون هذين النوعين وأن كلاما من الجنس السافل والمتوسط أعم من وجه من كل من النوع العالى والمتوسط \* والأمثلة واضحة ( قال ولا يتكرر الخ ) يعنى لا يمكن اعتبار جزء الماهية فيها من حيث إنه جزء مرتين ويمكن اعتباره مرة من حيث إنه جزء وأخرى من حيث إنه خارج وليس المراد أنه يجوز اعتباره جزأ مرتين من حيثيتين كما سيظهر \* فالاعتراض على ما فى الحاشية بان اعتبار الجوهر فى ماهية الانسان من حيث إنه عرض عام للناطق لا من حيث إنه جزء ليس فى محله ( قوله وعارض ) أى لاحق لها فالمراد به المعنى اللغوى الأعم من الذاتى والعرضى ومن المحمول وغيره لا الاصلاحى أعنى الخارج المحمول \* فلا يرد أن الصواب ذاتى بدل عارض \* ودفعه بان الجوهر عرض عام

من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها بل تنتهى الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (١)

ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا متلافيها من حيث إنه فرد خاص ومعرض للجوهر (١) (قوله بسيطين) وقد قالوا ببساطة الجنس العالى وسكتوا عن بساطة الفصل

والناطق فرد ومعرض له \* بقى ان الاعتبار الثانى من حيث إنه جزء (قال غير متناهية) امتناع التركيب من تلك الاجناس والفصول ليس لجريان برهاني التطبيق والتضاييف أما على القول بوجود الطبائع فاعدم تمايزها بحسب الخارج \* وأما على القول بأنها أمور انتزاعية من الهوية البسيطة فلانتهائها باعتبار العقل \* على أن عدم تناهيها بمعنى لا يقف عند حد ولا يجرى ذلك البرهانان فى ذلك بل لاستلزام امتناع تعقل الماهيات بالكنه . والكلام على مقاله شارح المطالع فى الماهيات المعقولة ولو بالا مكان (قال لامتناعها) لا يبعد عود الضمير الى التكرار والتركيبين أعنى التركب من المتساويين والتركب من الأجناس والفصول الغير المتناهية (قال بسيطين) تقييد الفصل هنا بالسافل وتقسيمه فى صدر

للجواهر مع أنه يأبى عنه سابق كلامه ولا حقه ينافى جملة جنساً عالياً للانسان (قوله واعتبار الناطق) أى وكاعتبار الجوهر فى ضمن اعتبار الناطق الخ \* والاخصر الأوضح بدل قوله واعتبار الخ أن يقول ومن حيث إنه عرض عام للناطق (قوله ومعرض للجوهر) إذ كونه عين الجوهر باطل للتمايز بالعموم والخصوص . وتركيبه منه ومن أمر آخر باطل لما يأتى (قال من امرين متساويين) لان الشئ إما جوهر أو عرض فان كان الاول يكون الاول جنساً له وان كان الثانى يكون إحدى المقولات التسع جنساً له فلا يكون مركباً من متساويين \* وكان هذا أولى من الاستدلال عليه بأنه لو كان مركباً منهما فلما أن لا يحتاج أحدهما الى الآخر \* أو يحتاج كل الى الآخر \* أو أحدهما الى الآخر والكل باطل \* أما الاول فلوجوب الاحتياج لتحصيل كمال الاتصال \* وأما الثانى فللزوم الدور \* وأما الثالث فلالترجيح بلا مرجح لانه يمكن الجواب باعتبار الشق الثانى ومنع الدور مستنداً بتغاير جهتي الاحتياج كما فى احتياج الهيولى الى الصورة فى البقاء والصورة اليها فى التشكل \* وباختيار الثالث ومنع الترجيح بلا مرجع لجواز أن يستلزم مفهوم أحدهما الآخر لجواز التغاير مفهومهما مع التساوى فى الصدق (قال ولا من أجناس الخ) لانه يستلزم امتناع تعقلها بالكنه لان الذهن لا يحيط باجزائها تفصيلاً (قال لامتناعها) أى الأجناس والفصول الغير المتناهية \* وعود الضمير الى التكرار والتركيبين بعيد لعدم ملائمة لقوله بل تنتهى الخ (قال بسيطين) هذا مشعر ببساطة الفصل السافل بخلاف ما فى الحاشية المنوطة على قوله المار فان كان

السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطاً ايضاً لانه لو تركب فلما ان يتركب من امرين متساويين وهو باطل . وإما من جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز

هذا الفصل الى البسيط والمركب وما في الحاشية المنوطة على قوله المارّ عقب تعريف النوع وإلا فان كان جزءاً أعم الخ يدل على وجوب بساطة الفصل السافل دون ماعده مع أن ما ذكره هنا في الحاشية من وجوب بساطة الناطق يدل على بساطة الحساس وقابل الابعاد أيضاً كما لا يخفى قال عبد الحكيم ما حاصله أنه لو تركب الفصل مطلقاً من الجنس والفصل للزم أن يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة أو تكرار الذاتى لان الفصل حينئذ يكون نوعاً محصلاً وجنسه مشتركاً بين الماهية ونوع مباين لها ولذلك تماماً أو بعضاً فيلزم الأول ان كان كل جنس الماهية وجنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني إن لم يكن انتهى أقول يحتمل أن يكون اللازم للتركيب كون فصلين بعينين لماهية واحدة أحدهما أعنى جنس الفصل خارج عن جنسها كما اذا فرض الماشى جنس الناطق وتام المشترك بينه وبين الصاهل مع خروجه عن الحيوان حيث لا يلزم من اشتراكه بين الانسان والفرس ان يكون جنساً لها أو بعضاً منه لجواز كونه خارجاً خاصة له فالانفصال في قوله تماماً أو بعضاً غير تام واللازم حينئذ كون الحساس الداخلى والماشى الخارج فصلين بعينين للانسان وهو أيضاً ممتنع لامتيازهم أن لا يكون الحيوان تمام المشترك (قوله لأنه لو تركب) هذا الدليل جار في الفصل العالى والمتوسط فلا وجه لتخصيص البساطة

جزءاً أعم وتقسيمه في صدر الفصل - فان الاول يدل على وجود الفصل المركب \* والثاني يدل على انه منقسم اليهما كما هو ظاهر \* ونقل عن عبد الحكيم انه استدلى على بساطة الفصل مطلقاً بانه لو تركب من الجنس والفصل لازم إما أن يكون للماهية جنسان في مرتبة أو تكرار الذاتى لان الفصل حينئذ يكون نوعاً محصلاً وجنسه مشتركاً بين الماهية ونوع مباين لها ولذلك الفصل تماماً أو بعضاً فيلزم الاول ان كان كل من جنس الماهية وجنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني إن لم يكن انتهى وأقول لم يقل أو فصلان بعينان في مرتبة لعدم احتماله لان ذلك المشترك الذى هو جنس الفصل لا بد أن يكون ذاتياً للماهية النوعية التى اعتبر الفصل له لئلا يلزم تقوم الجوهر بالعرض مثلاً واحتماله مبنى على كونه خاصة الجنس وخاصة الغير المختصة بنوع منه عرض عام للذاتى الاخص الموجودة هي فيه كما يشهد به التبع (قوله فلما أن يتركب الخ) لا يخفى أن هذا الدليل جار فيما سوى الفصل القريب من الفصول أيضاً ولواستدل بان الفصل السافل لو تركب لكان نوعاً محصلاً وكان فصله مميزاً عما يشاركه في الجنس فلا يكون الفصل السافل

ان يكون عرضاً لثلاث يلزم تقوم الانسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو إما من الاجناس البعيدة للانسان \* وإما من فصوله البعيدة \* وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس الواحد والفصل الواحد في الماهية وهو ايضا باطل \* فان قلت فالفصل القريب للانسان فرد من افراد الجوهر لا من افراد العرض لثلاث يلزم تقوم المذكور فيعود محذور التكرار لتحقيق مطلق الجوهر في ضمن فرده \* قلت العود ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركباً من جوهر ومفهوم آخرها جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فرداً لمطلق الجوهر ان يكون مركباً منه والالم يكن الجواهر المجردة من الماهيات البسيطة

بالسافل (قوله ان يكون) يقال في الفصل السابق لنوع تحت مقولة السكيف مثلاً لا يجوز أن يكون جنسه من مقولة أخرى كالسكيم لثلاث يلزم تقوم ماهو من السكيف بما هو من السكيم مثلاً (قوله تقوم) أى تحصله (قوله فهو) أقول في التفريع نظر إذ لا يلزم من انتفاء كونه عرضاً كونه من أحد الأمرين المذكورين لجواز كونه من الجوهر بان يكون الجوهر عرضاً عاماله ومع ذلك كان خارجاً عن كل من الأمرين بان يكون عرضاً عاماً لبعض وخاصة لبعض آخر ان كان أعم من الجنس السافل وخاصة للكل ان كان مساوياً له (قوله للانسان) أو جنسه القريب بان يكون الحيوان جنساً للناطق كما كان جنساً للانسان (قوله وانما يعود) حاصله منع كون الجوهر ذاتياً للناطق بل هو عرض عام فلا يعود المحذور (قوله مركباً منه)

سافلاً لانه المميز عن كل المشاركات وهو حينئذ فصل الفصل لانفسه لكان أولى لعدم جريانه في الكل (قوله أن يكون عرضاً) مخصوص بفعل سافل ونوع يندرجان تحت الجوهر \* فلو قال أن يكون عرضياً له لثلاث يلزم كون عرض الشيء جزءاً فهو الخ جرى في جميع المقولات \* ويمكن حمله على هذا بتكلف (قوله الاجناس البعيدة) لترك قيد البعيدة لكان أخصراً وأشمل ولم يحتاج الى التأويل لعدم التعرض للاجناس القريب بان عدم كونه إياه ظاهر لوضوح لزوم التكرار (قوله تكرار الجنس) مقتضى هذا أن اعتبار الجنس الواحد كالجسم النامي في ماهية الانسان تارة من حيث إنه جنس الحيوان وأخرى من حيث انه جنس الناطق متمنع \* وفيه تأييد لما أسأفته في معنى قوله ولا يتكرر الخ (قوله قلت العود الخ) هذا منافي لمذهب القائلين بان الجوهر جنس لجميع افراده \* والقول بأن المراد أنه جنس لجميع الجواهر الموجودة اصالة لا ظلاً كفصول الانواع بعيد \* على أنا لانسلم ان فصولها كذلك \* وكون كلامه مبني على كون الجوهر عرضاً عاماً ياباه تخصيص هذا الحكم ببعض (قوله والالم الخ) اشارة الى النقض الاجمالي

## ﴿ فصل في اقسام العرضيات ﴾

كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن الماهية في أحد وجوديهما الخارجى  
والذهنى او فى كليهما فهو عرض لازم لها \* ويسمى الاول لازم الوجود الخارجى كالخار  
للنار \* والثانى لازم الوجود الذهنى

مع ان العقول والنفوس منها عند الحكماء فتأمل

أى ومن غيره (قوله مع أن العقول) اشارة الى المقدمة الرافعة (قوله فتأمل) وجهه منع الملازمة ان أريد  
بالبساطة البساطة الخارجية \* وتسليمها مع منع الرافعة ان أريد بها الذهنية لان التركيب الذهنى لا يستلزم  
تركيب الخارجى بان يقال لانسلم انها من البسائط الذهنية بل هى من المركبات الذهنية والبسائط  
الخارجية (قال العرضيات) كأن الجمع لمشكلة قوله المار فى أقسام الذاتيات (قال انفكاكه) انفكاك  
الشيء عن الشيء عبارة عن وجود الشيء الاول بدون الثانى فلا يشمل التعريف المستفاد هنا شيئا من  
افراد العرض العام اللازم ضرورة وجودها بدون الماهية الملزومة فلا بد من القول إما بان المعنى على  
القلب أى امتنع انفكاك الماهية عنه أو بان الانفكاك هنا بمعنى السلب والانتفاء (قال عن الماهية)  
نوعية أو جنسية (قل فى أحد) فى هنا وفى الآتى لاعتبار المدخول

(قوله مع أن العقول الخ) فيه أن العقول والنفوس بسائط خارجية لذهنية \* على أنا نقول لو لم يكن  
حقيقة الفصل القريب جرهما لكان عرضاً فيلزم تقوم الجوهر بالعرض لئلا يلزم وجود الشيء بدون  
الحقيقة . وكان فى كلامه السابق اشارة الى هذا حيث فرّع من عدم جواز كون جنس الفصل عرضاً  
كونه من الاجناس البعيدة أو من فصوله البعيدة فقط مع قيام احتمال كونه من الجوهر بمعنى كون الجوهر  
عرضاً عاماً له \* والى هذا أشار بقوله فتأمل (قال العرضيات) أى أنواع العرضى \* والمراد بالجمع ما فوق  
الواحد وإيثاره على التثنية لمشكلة قوله المار فى أقسام الذاتيات (قال إن امتنع انفكاكه) أى لا يجوز  
أن يفارقها وإن وجد فى غيرها قاله عبد الحكيم \* فلا يرد أن انفكاك الشيء عن الشيء عبارة عن وجود  
الأول بدون الثانى فلا يشمل التعريف الضمنى للأزم شيئاً من افراد العرض العام اللازم ولا حاجة  
الى جعل المعنى على القلب أو جعل الانفكاك بمعنى السلب والانتفاء (قال لها) الأولى تركه لئلا  
يتوهم الدور لكون التعريف الضمنى للأزم الماهية حينئذ (قال لازم الوجود الخارجى الخ) أى لازم  
الموجود الخارجى فلا يرد أن بين هذا وقوله كالخار الخ تنافياً لأن هذا يدل على أن الملزوم الوجود

كالكلية للعنقاء (١) والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة والا فعرض مفارق سواء فارق

(١) (قوله كالكلية للعنقاء) لم يقل للانسان والحيوان وغيرها من الماهيات الموجودة لانها قد ترسم في الازهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها الكلية فلا تكون الكلية لازمة لها بخلاف العنقاء وغيرها من الماهيات

(قال كالكلية للعنقاء) كون الكل وأنواعه من هذا القسم مبنى على ما مر من كونها من اواحق الصور الذهنية كالجزئي فداته تعالى بناء على امتناع تعقله كما لا يكون كلياً لا يكون جزئياً \* وأما على القول بكونها من عوارض الماهية وتفسير الكل والجزئي بما كان بحيث لو حصل في العقل لجوز اتحاده مع كثيرين أو لم يجوز فمن القسم الأخير ولا يتوقف التفسير المذكور على الحصول بالفعل ولا على الحصول بالامكان كما في ذاته تعالى على القول بامتناع تعقله وهذا هو الذي اختاره السيد قدس سره وارتضاه عبد الحكيم (قوله من الماهيات) أى التى يتعلق الاحساس بوجودها (قوله عند الاحساس) احساساً ظاهرياً أو باطنياً (قوله لازمة لها) فتمثيلهم اللازم الذهني بالكلية الانسان والحيوان غير صحيح \* وفيه أن المرسم عند الاحساس بشخص الانسان كما اعترف به بقوله جزئية أمر جزئي لا ماهية بمعنى مابه يجب عن السؤال بما هو والملزوم هو الثانى لا الأول والمفارق عنه الكلية هو الأول لا الثانى فتمثيلهم صحيح لا غير عليه \* ان قيل إن الماهية بهذا المعنى متحقق في ذلك الامر الجزئي قلنا لو سلم فلا نسلم عدم اتصافها بالكلية (قوله بخلاف العنقاء) حاصله ان الكل من الاعراض المفارقة بالنسبة الى الماهيات الموجودة ومن الاعراض اللازمة بالنظر الى الماهيات المعدومة \* لكن لقائل أن يقول إن العنقاء يمكن وجود أفرادها والاحساس بها فالكلية لها عرض مفارق كالمالح للبحر \*

وذاك على أنه النار وقس عليه الآتى (قال كالكلية للعنقاء) الاولى كالكلية لشريك البارى ليكون الملزوم ممتنع الفرد في الخارج (قوله من الماهيات الموجودة الخ) أى بمعنى وجود افرادها فلا ينافى هذا ما سبق من أن الحق ان وجودها عبارة عن وجود افرادها ولا يرد أنه لو كانت موجودة في الخارج يكون الكل لازم الماهية لا لازم الوجود الذهني (قوله لانها قد ترسم) أى قد يتوهم ارتسامها في الازهان جزئية عند الاحساس بجزئياتها فتتوهم مفارقة الكلية عنها فكل من المفارقة والارتسام توهمي فلا يرد أن المرسم عند الاحساس بشخص الانسان أمر جزئي والكلام في الماهية بمعنى مابه يجب عن السؤال بما هو (قوله عند الاحساس) متعلق بمقدر بيان لوقت الارتسام جزئية لا بقوله ترسم وإلا لانتج ان كلامه يفيد كثرة عدم الارتسام جزئية عند الاحساس بها وليس كذلك \* ويمكن الجواب

بالفعل كالضاحك بالفعل الانسان اولا كالمالح للبحر (١) ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد  
الماهية كالضاحك بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل (١)

التي لم يوجد لها فرد في شئ من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم في ذهن  
من الاذهان على وجه الجزئية في شئ من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت  
موجودة في الاذهان فتكون لازمة لها في الذهن (١) (قوله للبحر) اذ يمكن ازالة  
الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها لا تفارق عن مجموع البحر اصلا فلي تأمل (١) (قوله  
كالضاحك بالفعل) ولقائل ان يقول تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح

(قوله لم يوجد الخ) أو وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية المجردات من العقول والنفوس  
(قوله ولم يتعلق) عطف على السبب (قوله فلي تأمل) كأن وجهه أن التمثيل للعرض اللامفارق بالفعل بالمالح  
انما يتم لو لم تصدق ماهية البحر على القطرات التي زالت عنها الملوحة فانه لو صدقت عليها لكانت المالح  
من العرض المفارق عن الماهية بالفعل وهو ممنوع لجواز خروج البحرية وكونه مياها كثيرة جداً مجتمعة  
من الحقيقة خروج الحوضية عن حقيقة مافي الحوض الا أن يقال إن البحر ماهية اعتبارية لا تصدق  
على القطرات (قال ثم الخاصة) وكذا العرض العام اما شاملة كالماشي بالقوة والمتحيز للانسان وإما غير  
شامل كالماشي بالفعل والايض له لعدم صدق الاول على الزمن ومن يموت قبل المشي والثاني على الزنجي

بان كلمة قد للتحقيق (قوله ولم يتعلق بها الخ) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة لمنع الخلوفلا يتجه ان كلامه  
قاصر لبقاء شق آخر وهو ما وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية المجردات من العقول  
والنفوس ولا أن قوله ولم يتعلق مستغنى عنه بقوله التي لم يوجد الخ (قوله موجودة في الأذهان) أي في  
الأذهان فقط بدون تحققها في ضمن الافراد الموجودة في الخارج ففيه تنبيه على أن قولنا كل ماهية  
معدومة كلي بالضرورة انما يصح اذا أخذت مشروطة عامة (قال كالضاحك) مثل للشق الاول بالخاصة  
والثاني بالعرض العام تفنناً أو للاحتباك (قوله عن مجموع البحر الخ) الاضافة بيانية أي عن مجموع أجزاء  
هي البحر في زيادة المجموع اشارة الى أن الكثرة داخلية في مفهوم البحر فلا يصدق ماهيته على القطرات  
صدق السكلي على جزئياته وان صدقت عليها صدق الكل على أجزائه حتى يقال إنه اذا زالت عنها  
الملوحة يكون المالح من العرض المفارق بالفعل \* ولا يقاس على النهر فضلا عن الحوض ويؤيده مافي  
القاموس من أن البحر الماء الكثير والنهر مجرى الماء وانه يقال استحوض الماء اتخذ لنفسه حوضاً  
(قال ثم الخاصة الخ) الأتمثل وكل منهما اما شامل لجميع افراد الماهية كالضاحك والماشي بالقوة للانسان

وهي ايضا اما خاصة النوع (١) كما تقدم \*

اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي للانسان مساو له وشامل لان الصبيان بل الاطفال في المهد يدركون الامور الغريبة وهو معنى التعجب . فالمثال الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير شامل لجميع افراده \* اللهم الا ان يراد بالضحك بالفعل معنى آخر وهو الآثار الظاهرة المحسوسة تأمل (١) (قوله اما خاصة النوع الى آخره) ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لان المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات أو بواسطة جزئه المساوي . وكذا خاصة

( قوله المساوي للانسان ) قد يقال يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يعرضه التعجب ومعلوله وما ذكره مجرد دعوى ( قال وهي أيضاً ) أى الخاصة شاملة أولاً ( قال كما تقدم ) أى من المثالبين ( قوله فيه ) أى فى هذا القسم ( قوله خاصة ) أى بعضها وإلا فالنوع خاصة الفصل القريب لا خاصة لنفسه . وقس عليه قوله وكذا خاصة الفصل البعيد ( قوله خاصة للنوع ) أى بواسطة ما هو خاصة بالذات كالضحك الخاصة بواسطة المتعجب الخاصة بالذات ( قوله جزئه المساوي ) أو بواسطة ما هو بواسطة

أو غير شامل كالضحك بالفعل والمأشى كذلك الا أن توصيف الخاصة بالشاملة وغير الشاملة لما كان أشهر من توصيف العرض العام بهما اقتصر على تقسيمها اليهما ( قوله اذ الضحك بالفعل الخ ) اشارة الى صغرى الشكل الثانى المطوية كبراهما \* تقرير القياس الضاحك بالفعل مساو للانسان والخاصة الغير الشاملة للانسان ليست بمساوية له للزوم كونها أخص ( قوله مساو له الخ ) فى جعل الضحك مساوياً له مساححة لأن المعتبر فى المساواة حمل كل من المتساويين على جميع افراد الآخر مواطاة فالمساوي له حقيقة هو الضاحك ( قوله هو الكاتب ) الحصر اضافى والاصناف خواص غير شاملة للانواع ( قوله تأمل ) وجهه دفع ما يقال فى منع المساواة من انه يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يعرضه التعجب \* وما ذكره مجرد دعوى بان المراد المساواة بحسب الصدق ومجرد جواز الافتراق للانسان لا يقدح فيه نعم لو اعتبرت بحسب المفهوم لانتج على انه قد يستدل على دعواه بالاستهلال فتدبر ( قال إما خاصة ) تقسيم اعتبارى لاجتماع القسمين فى نحو الضاحك ( قوله ويندرج فيه ) ان أراد اندراج جميع أفراد خاصة الفصل لزم كون النوع خاصة لنفسه أو بعضها لم يندفع النقص بالنوع الذى هو خاصة بالذات للفصل وجعله مندرجاً فى خاصة الجنس بعيد ( قوله أو بواسطة جزئه الخ ) الاخصر الاولى أو بواسطة ليندرج

واما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والمتحيز للجسم \* وخاصة الجنس عرض عام للذاتي  
الاخص منه \* وخاصة الذاتي الاخص

الفصل البعيد تدرج في خاصة الجنس فلا تقض بهما كما لا يخفى \*

أو بواسطة الخارج الاخص ( قل وإما خاصة ) اداة الانفصال هنا لمنع الخلول الجمع لاجتماعهما في الخاصة  
الغير الشاملة للجنس ( قال كالمتنفس ) أى المتنفس غير شاملة لاختصاصه بالبرى كما مر والمتحيز شاملة  
الا أن التمثيل به على مذهب الحكميم والا فهو عرض عام للجسم لشموله للجواهر الفردة أيضا ( قال وإما  
وخاصة الجنس ) أى الشاملة والا فلا انسان والناطق والضاحك مثلا كل منها خاصة الحيوان مع انه ليس  
بعرض عام لما ذكره . وكذا الحساس خاصة لما فوقه من الاجناس والفصول مع انه ذاتي لما تحته من  
الانواع وان كان عرضاً عاماً لفصولها القريب فحكم الحساس مثلاً بالنسبة الى الفصل الذى تحته متروك  
البيان بالمقايسة \* وكتب أيضا أى كل خاصة كل جنس عرض عام لسكل ذاتي أخص وكذا الكلام  
في الآتين ( قال للذاتي الاخص ) جنساً أو نوعاً أو فصلاً ( قل وخاصة الذاتي ) شاملة أو غير شاملة

فيه ماهو خاصة بواسطة الخاصة المساوية بالذات كالضاحك الخاصة للانسان بواسطة المتعجب وكذا ماهو  
بواسطة الخارج الاخص ( قوله فلا تقض بهما ) تقرير النقض أن يقال خاصة الفصل داخلة في المقسم  
وهي خارجة عن الاقسام ينتج من الشكل الثالث أن بعض افراد المقسم خارج عن الأقسام. والجواب  
بتحيزير الاقسام وقد يجاب بان الفصل نوع لأن كل كلى بالنظر الى حصصه نوع ويتجه عليه انه حينئذ  
لاوجه لهذا التقسيم لانحصار الخاصة في خاصة النوع حينئذ ( قل وإما خاصة ) انفصال خلوى لاجمى لأن  
خاصة النوع خاصة الجنس والقول باجتماعهما في الخاصة الغير الشاملة للجنس لايجرى في نحو المتنفس  
للحيوان ( قال والمتحيز للجسم ) الحيز أعم من المسكان عند المتكلمين لشموله للجواهر الفرد دون المكان  
ومساولة عند بعض الحكماء فان أريد به السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من  
الحوى فالمتحيز خاصة غير شاملة لعدم شموله للفلك الاطلس أو البعد الذى ينفذ فيه بعد الجسم فشاملة  
ويؤيد الاخير اشتغال الكلام حينئذ على مثال القسمين ( قال وخاصة الذاتي ) أى خاصة الغير المختصة  
بافراد نوع منه عرض عام للذاتي الاخص إن تحققت هي فيه فلا يرد أن الانسان والناطق والضاحك  
خواص للحيوان مع انها ليست اعراضاً عامة لما ذكره ودفعه بحمل الخاصة على الشاملة يستلزم أن يكون  
حكم نحو المتنفس الذى ليس شاملاً للحيوانات لاختصاصه بالبرى متروكاً ( قال للذاتي ) الاولى لذاتي  
أخص منه

خاصة الذاتى الاعم بدون العكس \* وقد تطلق الخاصة على قسم من العرض العام وهو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها كالتحيز للانسان والحيوان. وتسمى خاصة مضافة. وما تقدم خاصة مطلقة \* فالعرض العام قسمان \* مميز للماهية في الجملة. وغير مميز اصلا كالشيء والممكن العام الشاملين للواجب والممكن والمتنع (تنبيه) اللزوم الخارجى هو امتناع انفكاك اللزوم عن وجود الملزوم

( قال خاصة ) غير شاملة ( قال بدون العكس ) اللزوم \* وكتب أيضاً أى فى الممثلين أما فى الأولى فلأن بعضاً من العرض العام للذاتى الأخص كالشيء والممكن العام بالنسبة الى الانسان عرض عام للجنس أيضاً. وبعض آخر كالحيوان والحساس بالنسبة الى الناطق عين الجنس أو ذاتى له \* وأما فى الثانية فللمسئلة الأولى ولأن الحيوان خاصة للذاتى الأعم كالحساس مع انه ذاتى للانسان وعرض عام للناطق ( قال وقد تطلق ) أى بلاشتراك اللفظى على ما نقله عبد الحكيم عن الشفاء ( قال الماهية ) النوعية أو الجنسية ( قال مضافة ) أى بالنسبة الى الجوهر ( قال والممكن العام ) الغير المقيّد بخصوص أحد جانبي الوجود والعدم ( قال اللازم ) أصلياً ( قال وجود الملزوم ) الوجود فى كل من اللازم والملزوم أعم من أن يكون محمولاً

( قال خاصة الذاتى الاعم الخ ) أى غير شاملة له ولو كانت شاملة للذاتى الأخص ( قال بدون العكس ) أى العكس الكلى فى الممثلين ( قال عن بعض ما عداها ) أى فقط فالبعض هنا مأخوذ بشرط عدم التحقق مع البعض الآخر ( قال فالعرض العام ) فهو أعم مطلقاً من الخاصة المضافة ومن وجه من مطلق الخاصة ومباين للخاصة المطلق ( قال والممكن ) أى الخصاص بقرينة المقابلة فلا يلزم شمول الشيء لنفسه وبغيره ( قال هو امتناع ) هذا مختار المصنف وفسره الجمهور بامتناع انفكاك تصور شيء عن شيء ومرادهم بامتناع الانفكاك أعم من أن يكون تصوراها فى زمان واحد أو فى زمانين بدون تداخل زمان بينهما وما يقال انه مخصوص بالشق الثانى لان تصور اللازم تابع لتصور الملزوم ولأنه يمنع توجه النفس نحو شيئين فى زمان واحد ففيه أنه يكفى للتبعية التأخر الذاتى وان التوجه المذكور لو سلم امتناعه قائما يكون اذا كان بطريق الاخطار. وأما اذا كان أحدهما ملحوظا بالذات والآخر بالتبع فلا على أن الدليل منقوض بالمتضايين لتعقلمهما معا ( قال انفكاك اللازم الخ ) الأولى انفكاك شيء عن وجود آخر نحاميا عن توهم الدور وقس عليه ما يأتى ( قال عن وجود الملزوم الخ ) بأن يتحققا زمان واحد ( قال فى الخارج ) المراد بالوجود فى الخارج الوجود الاصلي لا ما هو خارج الذهن أعم من أن يكون محمولاً أو رابطياً فيشمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحياة للعالم ولزوم الجوهر للجوهر كالزوم الهيولى للصورة والعرض

في الخارج تحقيقاً كلزوم الحرارة للنار أو تقديرها كلزوم التحيز للعنفاء على تقدير وجودها في الخارج واللزوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود

أو رابطياً فيشمل التعريف لزوم الجوهر والعرض والأمر الاعتباري كل لمشله ولخالفه كلزوم الهيولى للصورة والحياة للعلم والبنوة للابوة والمروض للعرض والحرارة للنار والقيام بالذات للجسم. وظاهر أن لزوم المدم للعدم كعدم العلة لعدم المعلول أو للوجود لعدم الفرسية الانسان مندرج في اللزوم للأمر الاعتباري (قال في الخارج) المراد بالوجود في الخارج التحقق المبين للتحقق العلمي والذهني سواء كان الخارج ظرفاً للوجود المحقق أو المقدر للزوم أو ظرفاً لمنشأ انتزاعه. فظهر فمحول التعريف للزوم بين النسبتين سواء كان أحد طرفيها وجوداً أو عدماً أو أمراً اعتبارياً آخر أولاً. وقد سبق في بيان النسبة بين القضايا ان التحقق في اللزوميات أعم من التحقق بحسب الواقع المحقق أو بحسب الفرض (قال أو تقدير) تقدير ممكن كئثال المصنف أو تقدير ممتنع كلزوم القيام بالذات لشريك الباري على تقدير وجوده في الخارج (قال انفكاك اللازم) بحسب النفس وأصيلياً عن الوجود الذهني والعلمي للزوم سواء امتنع في العلم أيضاً أولاً. ولذا صح انقسامه الى البين وغيره فعلى ما ذكره ليست الملكات لازمة لاعدامها بشئ من اللزومين أما بالزوم الخارجى فظاهر وأما بالذهني فلأنها ليست لازمة الا بحسب العلم نعم لو بين اللزوم الذهني بامتناع انفكاك تصور شئ عن شئ كما فسروه بذلك في بحث الدلالة الالتزامية وفسره به السيد هنا وتبعه عبد الحكيم حتى أبطل المعنى الأول بأن الوجود الظلي لا يترتب منه أثر خارجى وكانت تلك الملكات لازماً لها لزوماً ذهنيّاً بهذا المعنى وبما ذكرنا ظهر أنه قد يتحقق

للجوهر كلزوم التحيز للجسم وبالعكس والعرض للعرض كما مر ولزوم الامور الاعتبارية لها ولحالها كلزوم الابوة للبنوة والقيام بالذات للجسم ولزوم السلبية كلزوم عدم الفرسية للانسان قاله عبد الحكيم. ولا يخفى أن بعض هذه الامثلة انما يتم على القول بعدم وجود المقولات النسبية وانه لا يندرج في الأمر الاعتباري لزوم العدم للعدم كعدم العلة لعدم المعلول لانه لا وجود في الخارج لشئ من الملزوم واللازم ولو باعتبار منشأ انتزاعه محمولاً ولا رابطياً وهو ظاهر ولهذا قال عبد الحكيم ههنا قسم ثالث وهو لزوم الشئ الآخر في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الاتصاف الذهن كلزوم عدم المعلول لعدم العلة. نعم يمكن اندراجها في اللزوم الذهني على رأى المصنف (قال كلزوم الحرارة الخ) فيه إيماء الى أن اللازم أعم من العرض اللازم (قال انفكاك اللازم الخ) أى نفس اللازم لا العلم به والا لم يصح ما ذكره من المثالين ومن تقسيم اللزوم الذهني الى البين وغيره (قال كلزوم السلبية للعنفاء الخ) يمكن جعله مثلاً لمادة افتراق اللزوم الذهني عن الخارجى لان عروضها للعنفاء ليس الا باعتبار الوجود الذهني ومادة اجتماعها

الملزوم في الذهن تحقيقا كلزوم الكلية للعنفاء او تقديرًا كلزوم الجزئية لكنّه الواجب تعالى على تقدير وجوده في اذهاننا وان لم يمكن \* وبين اللزومين عموم من وجه لتصادقهما في لوازم الماهيات. واقتراق الخارجى في لوازم الوجود الخارجى. والذهنى في لوازم الوجود الذهنى \* وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو المعتبر في العرض اللازم. وقد يكون بين غير متصادقين

اللزوم بين أمرين بحسب العلم بهما لا بحسب النفس كالعكس \* وما ذكره عبد الحكيم في وجه إبطال التفسير الأول فمدفوع بأنه لا امتناع اذا كان الأثر أمراً اعتبارياً. ألا يرى أن الاربعة في وجودها العلمى يترتب عنها الزوجية اللازمة للماهية كما اعترف به تدبر ( قال اللازم ) أصلياً ( قال في الذهن ) والعلم ظلياً ( قال في اذهاننا ) وأما على وجوده في علمه تعالى بناءً على أن علمه بذاته فتحقيقى ( قال وإن لم يمكن ) لم يتعرض لتعريف اللزوم الماهى للعلم به من التعريفين المذكورين ( قال وبين اللزومين ) وأما بين كل واللزوم الماهى فعموم مطلق من جانبها كما يظهر من الدليل المذكور ( قال عموم من وجه ) أى اذا لم يعتبر فى شئ من التعريفين قيد فقط وأما اذا اعتبر فيهما فبينهما مباينة كما بين كل وبين اللزوم الماهى ( قال في لوازم ) لزوم ( قال متصادقين ) مواطاة \* وكتب أيضاً واللزوم حينئذ حقيقة جهة لنسبة الايجابية الحلية بينهما المسماة بالضرورة ( قال في العرض اللازم ) خاصة أو عرضاً عاماً ( قال وقد يكون ) واللزوم حينئذ حقيقة جهة النسبة الايجابية الاتصالية خلافاً لما فى عبد الحكيم من أنه نوعها

لأنه لو وجد في الخارج لا تصف بها أيضاً ومر منا عن عبد الحكيم انه لا تنافى بين الاعتبارين ( قال في اذهاننا ) متنازع فيه للزوم والوجود وفيه اشارة الى أن لزوم الجزئية له باعتبار علمه تعالى تحقيقى ( قال لتصادقهما استدلال بصدق الحد على صدق المحدود فلا تلزم المصادرة ) ( قال في لوازم الماهيات الخ ) اشارة الى أن اللازم الماهى أخص مطلقاً من كل من اللازم الجارجى والذهنى ( قال الوجود الخارجى ) أى فقط فلا يرد أن افتراق الخارجى فيه يستلزم كون الشئ أخص من نفسه ضرورة ان مادة الافتراق للاعم من وجه أخص منه وقس عليه قوله في لوازم الوجود الذهنى ( قال متصادقين الخ ) أى يجعل أحدهما على الآخر مواطاة فتحصل قضية حملية ضرورية ويكون اللزوم جهة النسبة الايجابية الحلية المسماة بالضرورة عرفاً ( قال وهو المعتبر ) اشارة الى أن اللازم أعم من العرض اللازم فتقسم غير المصنف العرض الى اللازم والمفارق من تقسيم الشئ الى أعم منه من وجه فيلزم اما اختيار مذهب مجوزيه أو القول بأنهما قيماً قسم لا قسمان له ( قوله غير متصادقين ) وحينئذ يمكن جعل اللزوم جهة النسبة الايجابية

مفردين كانا (١) كلزوم الحرارة للنار. او مركبين كلزوم احدى القضيتين للآخرى والنتيجة لذلك، أو مختلفين كلزوم المعارف لتعريفاتها \* (٢) وعلى التقادير فكل منهما ان احتاج

(١) (قوله مفردين كانا الى آخره) تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين ولغير المتصادقين لا تعميم لغير المتصادقين فقط والا لم يصح التمثيل بلزوم المعارف لتعريفاتها لان المعارف والتعريف متصادقان قطعاً (وايضاً) هذا التعميم غير مختص بغير المتصادقين بل يجرى في المتصادقين ايضاً كما لا يخفى (٢) (قوله وعلى التقادير الى آخره) اى على تقدير كون كل

لا جهتها فلا تكون الشرطية موجهة وذلك لأن القول بان اللزوم فيها بمعنى الاتصال الممتنع الانفكاك دون نفس امتناع الانفكاك. واللزوم والضرورة في الحملات بمعنى نفس امتناع انفكاك نسبتها تحكم ثم طرفاً للزوم حقيقة هنا سواء جهة أو نوعاً ليس الا نسبتي المقدم والتالى. الا أنهم لما أطلقوا اللزوم والملزوم على موضوعها مساححة فيما كان محمولها الوجود كقولنا كلما كان النار موجودة كانت الحرارة موجودة لزوماً كما أطلقوها على أنفسهما حقيقة صح القول بان غير المتصادقين قد يكونان مفردين وإن لم يطلقوها على موضوعى المقدم والتالى فيما كان محمولها العدم كقولنا كلما كان المعلول معدوماً كان العلة معدومة لزوماً (قال كلزوم) أى وكلزوم نفس إحداها لنفس الأخرى لزوماً خارجياً وكذا في المثالين الآتين التالين سواء كان بينهما لزوم بحسب العلم ايضاً أولاً (قال ان احتاج

الاتصالية في المفردين والمركبين والمختلفين وجهة النسبة الايجابية الحلية في ما أمكن فيه الحل بالاشتقاق أو بنذى هو كأن يقال في مثال المفردين النار حارة أو ذات حرارة باللزوم وكما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة هذا على رأى عصام من أن اللزوم في كل من الحلية والشرطية جهة النسبة ويؤيده أنهم عرفوه بامتناع انفكاك شئ عن آخر ولم يفرقوا في التعريف بين اللزوم في الحلية والشرطية \* وقال عبد الحكيم اللزوم في الشرطية نوع النسبة الاتصالية (قال كلزوم المعارف) مبنى على الغالب والا فأنما يتم التمثيل لو انحصر به انحصر التعريف في المفاهيم المركبة (قوله والا لم يصح التمثيل) حمل الكاف على التمثيل لموافقة السابق والا فيمتجه انه لم لا يجوز كون الكاف للتنظير ويكون التعميم لغير المتصادقين فقط (قوله غير مختص) أى بحسب نفس الامر فلا يرد أن قوله والا لم يصح مفعول عن قوله وأيضاً « هذا التعميم » لأنه ناظر الى صنيع المصنف (قوله بل يجرى في المتصادقين الخ) انما يتم الجريان لو عم المركب من التام وغيره وأما اذا خص بالتام فلا (قال ان احتاج الخ)

الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوى الزوايا الثلاث للقائمتين للمثلث وكلزوم النتائج  
للدالة الغير البينة الانتاج كالشكل الثانى والثالث كما سيجىء والا فبين كلزوم الزوجية  
للاربعة خارجا وذهنا

(الجزم) بعد تصور الطرفين والنسبة والازوم (قال فغير بين) ونظرى \* وكتب أيضاً ولا لزوم بين العلم  
باللازم والعلم بالملزوم هنا لا بيننا ولا غير بين بل بين نفس المعلومين . بخلاف القسم الآتى فقد يتحقق الازوم  
بين العلمين كما اذا لم يحتج الجزم الى شىء بعد التصورات ولزم من تصور الملزوم تصور اللازم . وقد لا يتحقق  
كما اذا احتاج أو لم يلزم ذلك (قل تساوى) الظاهر لفظ المساواة بدل التساوى اذ ليس المقصود مساواة  
كل من الزوايا الأخرى كما هو مقتضى التفاعل بل مساواة مجموعها لمجموع القائمتين فكل من لامي الزوايا  
والقائمتين بمعنى السكل المجموعى (قل للقائمتين) متعلق بالتساوى . والمثلث متعلق بالزوايا حال  
عنها (قال والا) بان لم يحتج بعد التصورات المذكورة الى شىء بان كانت القضية المنعقدة من اللازم  
والملزوم من الاوليات أو احتاج الى حس أو حدس أو تجربة أو تواتر أو وسط لازم للطرفين فتندرج  
فى اليقينيات الست . ومثال المصنف من الأخير (قال فبين) وبديهى بالمعنى المقابل للنظرى (قال  
الزوجية) لزوماً ماهياً

أى بعد تصور الطرفين من حيث أنهما لازم وملزوم فلا حاجة الى تصور النسبة والازوم ومن قال بها  
بعد تصورهما أراد بعد تصورهما من حيث الذات فلا نزاع معنى لكن يتجه أنهما اذا اعتبرا حيث  
أنهما لازم وملزوم يصدق تعريف البين على غير البين لان تصورهما فيه من تلك الحثية يستلزم الجزم  
باللازم فالخلق اعتبار تصور النسبة بخصوصها (قال الجزم) فيه تجوز والأولى احتياج فى الجزم (قال  
للقائمتين الخ) اللام هنا متعلق بالتساوى وفى قوله للمثلث مرتبط باللازم وبالزوايا على سبيل التنازع  
والتساوى بمعنى المساواة واللام الداخلة على الزوايا وعلى القائمتين بمعنى السكل المجموعى يعنى ان مجموع  
الزوايا الثلاث للمثلث مساو لمجموع القائمتين وتلك المساواة لازمة للمثلث ثم المراد بالقائمتين المستقيم  
الخطيين وبالمثلث . الا يكون فى السكرة اذ قد يكون الزوايا الثلاث السكرى أكبر من قائمتين لجواز وقوع  
ثلاث قوائم فيه بالفعل ولا يمكن أن يقع فى المثلث السطحي الا قائمة (قال الأدلة الخ) متنازع فيه لسكل  
من الازوم والنتائج (قل والا فبين) أى وان لم يحتج الجزم به الى دليل فبين وقضيته ان ما احتاج الى  
حس أو حدس أو تجربة أو نحوها من البين وهو مناف لما قاله فى شرح الاثيرة من اقسام غير البين  
الى النظرى المفتقر الى الدليل والبديهى المحتاج الى أحد هذه الامور الا أن يقال أراد بالدليل هنا

وقد يطلق اللزوم على اللزم البين بالمعنى الاخص مما سبق وهو ما يكون العلم بالملزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم باللزوم بينهما كلزوم المعارف لتعريفاتها والنتائج للدلالة البينة الانتاج والطرفين للاعراض النسبية

من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين او غير بين

( قال وقد يطلق ) بالاشتراك اللفظي بناء على الاصل في الاطلاق الحقيقة \* وكتب ايضا اقول المعنيان ليسا بمجرد لفظ اللزوم بل هما اللزوم الذهني كما مر أو اللبين فللمناسب تقييد اللزوم بالذهني أو البين . ويلآثم الأول قوله الآتي فلمعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة ( قال العلم ) تصورا أو تصديقا وكذا العلم الثاني ( قال موجبا ) أي مستلزما استلزاما خارجيا استعقابيا أولا . ( قال وكافيا ) أي غير محتاج الى حس أو حدس أو وسط برهاني أو تصور اللزوم قصدا \* فالبين بهذا المعنى اخص من البديهي الأول ( قال كلزوم ) اللزوم بين نفسى اللزوم والملزوم وكذا بين علميهما في كل من الثلاثة الأول خارجي كاللزوم بين العلمين في المثال الاخير وان قال شمس الدين في رسالته المنفردة في بحث اللزوم إن اللزوم الخارجى البين بالمعنى الاخص وان امتنع عقلا لسن ليس له مثال واقعى على ما بلغ اليه ذهني القاصر انتهى ( قال والطرفين ) كالمضارب والمضروب للضرب

ما يشمل الحس ونحوه لسن لا يوافق مثال البين ( قوله من اللزومين الخ ) أي اللزوم بين مفهومين متصادقين أولا أو اللزوم الخارجى والذهني ( قال وقد يطلق الخ ) قيل المعنيان ليسا بمجرد لفظ اللزوم بل هما اللزوم الذهني أو اللبين فللمناسب تقييد اللزوم بالذهني أو البين \* وأقول في كونهما قسمين للزوم الذهني نظر لأن المصنف مثل فيما يأتي للزوم البين بالمعنى الاخص بلزوم المعارف لتعريفاتها وهو لزوم خارجي كما صرح به ذلك القائل لأنه يلزم من تحقق الحيوان الناطق اصالة تحقق الانسان كذلك لا من تحقق الاول ظلا تحقق الثاني اصالة ويلزم من العلم به العلم بالانسان وكذا في كونهما قسمين للزوم البين لما قاله الفاضل البزدي في حاشية التهذيب من أن لغير البين في مقابلة كل واحد من معنى البين معنى مخصوصا ويلزم منه أن يكون غير البين بالمعنى الاخص أعم من غير البين بالمعنى الاعم ( قال وهو ما يكون العلم بالملزوم الخ ) تصورا أو تصديقا وكذا قوله للعلم الخ كما يشعر به الامثلة ( قال وكافيا الخ ) زاده على تعريف الجمهور لثلايته عليه ما أورد عليهم في دعوى كون هذا المعنى اخص من أن المعتبر في المعنى المار كون التصورين كافيين في الجزم باللزوم وهو غير معتبر هنا فيجوز أن يكون تصور الملزوم موجبا لتصور اللزوم ولا يكفيان في الجزم باللزوم لسن يمكن الجواب عنهم بان المراد العموم والخصوص بحسب التحقق

والمسلكات للاعدام المضافة اليها مثل الجهل والعمى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل المعقول . واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها لزوم الذهني في الجملة ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة في المدلولات الالتزامية \*

( قال والمسلكات ) اطلاق اللازم والمزوم على نفس المسلكات والاعدام كما يقتضيه التمثيل بها للبين بالمعنى الأخص المعروف بما ذكر من اطلاق اسم العلم على المعلوم والا فقد سبق انه لا لزوم بين أنفسهما بل بين علميهما وأن اللازم بين الادراكين لا يستلزم اللزوم بين النفسين ( هذا ) ولا تلتفت الى ما في الرسالة المذكورة من جعل لزوم البصر للعلمي مثلاً للبين بالمعنى الأخص من اللازم الذهني بالمعنى الذي ذكره المصنف واعترافه بمجاوز اللازم بين الادراكين بدون اللازم بين نفس المدركين وقال إنه لم يطلع على مثال واقعي له ( قال وهو ) أي اللزوم البين بهذا المعنى \* وكتب أيضاً أي اللزوم الذهني بهذا المعنى ( قال الخارجة ) التقييد بالخارجة يشعر أن المعنى التضمني الذي استعمل فيه اللفظ مجازاً مندرج عندهم في المدلول المطابق وفقاً للمناطق والالتزامي الذي استعمل عندهم كذلك مندرج عندهم في المدلولات الالتزامية خلافاً للمناطق ( قال في المدلولات ) مخالف لما في عبد الحكيم حيث قل دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوعة للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به \* وأما عند المنطقيين فإن كان اللفظ مستعملاً مجازاً في المدلول التضمني أو الالتزامي

والمادة المذكورة لا تحقق لها فلا تقدر في أخصيته ( قال والمسلكات الخ ) مثل بهذا تنبيهها على أن البين بهذا المعنى يتحقق فيما كان بينهما لزوم ذهني فقط كما يتحقق في ما عداه لكنه انما يتم لو قيل بأن وجود اللازم في الذهني ظلي لا أصيلي بناء على ما قاله عبد الحكيم من أن الوجود الظلي لا يترتب عليه أثر خارجي أي أصيلي \* وأما اذا قيل بان وجود اللازم في أي ظرف كان أصيلي فلا لأنه لا يلزم من تحقق العمى في الذهن ظلاً تحقق البصر اصاله فتأمل ( قال المضافة ) أي معنى وفيه إشارة الى أن الاعدام انما تكون ملزومة للمسلكات اذا تصورت بالكنه ( قال وهو المعتبر الخ ) أي اللزوم الذهني البين بالمعنى الأخص وليس الضمير عائداً الى البين بالمعنى الأخص وان أوهمته العبارة ( قال عند أهل المعقول الخ ) أي الحكماء فالمعقول مقابل المنقول وليس المراد الباحثين عن المعقول أعني المنطقة بناء على أن موضوع المنطق المعقولات الثانية لعدم ملاءمته لما سبق من أن موضوعه المعلوم التصوري والتصديقي ( قال الخارجة في المدلولات الخ ) أي باعتبار الوضع الأصلي \* وأما بحسب الوضع المجازي فندرجة في المطابقة فلا يرد أن هذا مناف لما قاله عبد الحكيم من أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل

### ﴿ الباب الثاني في القول الشارح ﴾

ومعنى قول يكتسب (١) من تصوره تصور شئ آخر إما بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه

(٣) (قوله قول يكتسب الى آخره) القول بمعنى المقول مفردا كان أو مركبا لا بمعنى المركب  
لئلا يخرج التعريف بالمفرد كما يجب والاكتساب في عرفهم هو التحصيل بطريق النظر  
لا مطلق التحصيل فلا يصدق التعريف على الملزومات بالنسبة

فالدلالة مطابقة والا فلا دلالة انتهى (قال من تصوره) ولا يخفى أن هذا التعريف من قبيل التعريف بالاحكام  
وهو وإن لم يستلزم فساداً بالنسبة الى نفس التعريف إلا أنه مستلزم لفساد الدور بالنظر الى الغرض من

العربية لان اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازى بالوضع النوعى \* ثم إن تقييد المعاني بالخارجة لكون  
الكلام فيها مفهوماً مخالفة هنا ليس بمعتبر فلا يرد انه مشعر بان المعنى التضمنى الذى استعمل فيه اللفظ  
مجازاً مندرج عندهم فى المدلول المطابق . ولا انه ينافيه قولنا أى باعتبار الخ \* على انه لو سلم اعتباره فلا شعار  
ممنوع إذ لا يفيد الا عدم كونه مدلولاً التزامياً وهو أعم عقلاً من المطابقة تأمل ( قال فى القول الشارح )  
أى فى مسائل متعلقة به تعلق الكل بالجزء ( قال قول يكتسب ) الأولى ما يكتسب الخ لما فى الحاشية  
ولثلاثتهم الدور ( قال من تصوره الخ ) أى من تصور نفسه إن أريد القول بالمقول . أو تصور مدلوله ان  
أريد الملفوظ . أو المراد بالاكتساب أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن التعريف غير  
جامع لجميع أفراد المعرفة ان كان تعريفاً للقول الشارح الملفوظ ( قال أو بوجه يميزه الخ ) أى بوجه غير  
مشروط فيه الايصال الى الكنه فلا يرد أن الشق الأول مستدرك لان الوجه المميز عما عداه شامل لما  
يفيد الكنه لأن المعتبر فى الأول هو الايصال الى الكنه فكلمة أو للانفصال الخلوى ويجتمع طرقتا  
الترديد فى الرسم التام الاكمل \* وقد يتوهم ان المراد بالوجه هو الغير الموصل الى الكنه بقرينة المقابلة  
وان الانفصال حقيقى . وفيه أنه حينئذ يخرج الرسم التام الاكمل عن تعريف العرف مع أن المصنف  
أدخله فى الأقسام \* بقى أن كلمة أو للتقسيم لا للترديد فلا يرد انها منافية للتحديد ( قوله هو التحصيل )  
أى وذلك التحصيل يتوقف على اعتبار نسبة التعريف الى المعرفة فلا يتجه أن تصور الجسم الناطق  
مثلاً من غير أن ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يحصل منه تصور الانسان فى الذهن مع انه حد ناقص  
له لانه انما يكون حداً ناقصاً اذا نسب اليه ( قوله فلا يصدق ) ولذا عدل عن قولهم يلزم الى قوله يكتسب  
( قوله على الملزومات الخ ) لم يقل ولا على المحدود بالنسبة الى الحد التام لدخوله فى الملزومات ولذا قال

فالقول الكاسب يسمى معرفاً اسم فاعل وتعريفاً والمكتسب يسمى معرفاً اسم مفعول \*  
فإن كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب من الجنس والفصل القريبين فهو حد تام  
كالحيوان الناطق للإنسان والجوهر القابل للابعاد للجسم

إلى لوازمها البينة (قوله من تصوره) احتراز عن التصديقات بناءً على أن المراد بالتصور  
هو الصورة الحاصلة الغير المقارنة للحكم المقابلة للتصديق كما هو المتبادر

التعريف وقس عليه تعريف الدليل الآتى (قال الكاسب) أى الكاسب تصوره تأمل (قال فإن  
كان بجميع) الباء هنا وفيما يأتى كالباء فى قول ابن الحاجب بالواو رفعاً والالف نصباً (قال من الجنس)  
أو تفصيله وكذلك الفصل على القول بتركيبه (قال القريبين) الحاصلين بالكنه التفصيلي أو  
الاجمالى (قال أو ببعضها) فيه رد على الرازى حيث قال فى شرح المطالع إن الفصل وحده إذا أقاد التميز  
الحدى فهو مع شىء آخر أولى بذلك \* وتبعه السيد قدس سره حيث ذهب فى شرح المواقف إلى أن  
المركب من العرض العام والفصل القريب . وفى حواشى التجريد إلى أن المركب منهما أو من الخاصة  
والفصل القريب حد ناقص مع أنهم اطبقوا على أن المركب من جميع الذاتيات والخاصة رسم تام لكل

عبد الحكيم كما أن تصور الحد بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكنه كذلك العكس ضرورة اتحادهما  
بالذات (قوله إلى لوازمها) قد يقال من الملزوم بالنسبة إليها التعريفات بالنسبة إلى معرفتها تدبر (قوله  
البينة) أى بالمعنى الاخص لعدم الاحتياج فى اخراج البين بالمعنى الأعم إلى ارادة التحصيل بطريق  
النظر (قوله هو الصورة) لا مطلق الادراك والا انتقض التعريف بالحجة (قال فالقول الكاسب الخ)  
نسبة الكسب إلى القول كنسبته إلى التصور بالمجاز إذ الكاسب هو الإنسان فراده الكاسب قائله  
بجعل المجاز فى الاسناد أو الحذف أو بمعنى المكتسب بجعل المجاز فى المسند (قال والمكتسب) أى  
تصوره (قال والفصل القريبين الخ) أى حقيقة أو حكماً فيشمل التعريف قولنا فى تعريف الإنسان جسم  
نام حساس متحرك بالارادة ناطق \* قال عبد الحكيم المراد بهما الحاصلان بحقيقتيهما بالكنه الاجمالى  
أو التفصيلي اذ لو كانا حاصلين بالوجه لكان المعرف هو ذلك الوجه انتهى \* أقول تمامية ما ذكره  
متوقعة على أمرين الاول كون الفصل القريب مركباً مع أنه أقام البرهان على بساطة جميع الفصول  
الثانى كون العلم بالشىء بوجه نفس العلم بذلك الوجه \* وأما اذا كان علماً بذلك الشىء فلا (قال والجوهر  
القابل) إشارة إلى أن المراد بالقريب القريب بالنسبة إلى المحدود وإن كان بعيداً بالإضافة إلى شىء آخر

أو ببعضها المحض (١) كالفصل القريب وحده أو مع الجنس البعيد فحد ناقص كالناطق  
للإنسان والجوهر الحساس للحيوان \*

(١) ( قوله أو ببعضها المحض الخ ) يرد عليه أنه يستلزم أن يكون المركب من الفصلين  
البعيد والقريب أو البعيدين أن جوز التعريف بالأعم وأن يكون مجرد الجنس أن جوز  
مع ذلك التعريف بالمفرد حدا ناقصا وليس كذلك \* والجواب أن ذلك مجرد احتمال عقلي  
غير محقق فلا ينتقض به التعريف \* ولو سلم فلا بأس في كونه حدا ناقصا عندهم \* وكذا  
الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب من الفصل البعيد مع الخاصة  
أو مع العرض العام بل من الفصل القريب مع أحدهما رسما ناقصا

( قوله يرد ) حاصل الإيراد أن كلا من الأمور الثلاثة مما يصدق عليه التعريف وأنه ليس مما يصدق عليه  
المعرف ينتج من الشكل السادس أن بعضا مما صدقات التعريف لا يصدق عليه المعرف وهو فاسد على  
رأى المتأخرين المشترطين للمساواة \* وحاصل الجواب الأول منع الصغرى أن أريد أن كلا من تلك  
الأمور مما صدقاته المحققة . وتسليمها كالكبرى ومنع استلزام الدليل للفساد أن أريد أنه من مطلق  
المصادقات \* وحاصل الجواب الثاني منع الكبرى على تسليم كون تلك الأمور من المصادقات المحققة  
( قوله عليه ) أي على مانعية التعريف ( قوله الجنس ) والفصل البعيد وحده ( قوله فلا ينتقض )  
أي منعا ( قوله ولو سلم ) أي كون ذلك الاحتمال محققا ( قوله أو مع للعرض ) أن جوز التعريف

( قال أو ببعضها الخ ) الباء هنا وفي السابق واللاحق كالباء في قول ابن مالك فافهم بضم الخ في كونها  
للتصوير أو التحقق ولزوم جعل الشيء مصورا أو متحققا بنفسه مندفع بجعل ما قبل الباء أهم مطلقا مما  
بعدها ( قوله أو البعيدين ) أي والبعيد فقط أن جوز التعريف بالمفرد \* وقوله مجرد الجنس أي والجنسان  
القريب والبعيد أو البعيدين في كلامه احتباك والمراد بالجنس المجرد أعم من القريب والبعيد ومادة  
النقض غير منحصرة في ما ذكرنا لا انتقاضه بالمركب من الجنس مطلقا والفصل البعيد واحدا أو متعددا  
( قوله أن جوز مع ذلك التعريف ) يتجه أن البعيدين وكذا مجرد الجنس عند مجوز ما ذكر من أفراد المعرف  
فلا ينتقض به مانعية التعريف وإن انتقض به عند مشروط المساواة . إلا أن يقال أنه حينئذ يعتبر قيد  
المساواة فيه بقرينة اشتراطها ( قوله أن جوز مع الخ ) مشعر بالترديد في تجويزه خلافا لظاهر المتن ( قوله  
احتمال عقلي الخ ) إنما يتم لو كان المنطق عبارة عن القدر المعتد به ولم يرد بتلاحق الأفكار . وأما إذا كان  
عبارة عن مجموع قوانين الاكتساب وزاد به فلا ( قوله ولو سلم الخ ) أي ولو سلم انتقاض التعريف

وان لم يكن بالذاتي المحض فان كان بالخاصة مع الجنس القريب كالحیوان الضاحك  
للإنسان أو مع جميع الذاتيات كالحیوان الناطق الضاحك فرسم تام وليسى الثانى رسماً تاماً  
أكل من الحد التام والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها أو مع العرض العام وان منع  
المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان الغرض مما أخذ فى التعريف

بلاعم وكذا مجرد العرض العام ( قال وان لم يكن ) أى سواء لم يكن هناك ذاتى أو كان لكن لم يكن  
محضاً ( قال المتأخرون ) قال بعضهم إذا لم يكن مع عرض عام آخر يكون مجموعهما خاصة مركبة والا فلم  
يمنعوه كالطائر الولود للخفاش ( قال بان ) تقرير الاستدلال ان كل ما أخذ فى التعريف إما ما يفيد التميز  
أو الاطلاع على الذاتى ولا شئ من الغرض بما يفيد شيئاً منهما فلا شئ مما أخذ فى التعريف بعرض عام \*  
وقوله والحق الجواز الخ منع الحصر فى الصغرى \* وقوله وأيضاً الخ منع الكبرى على تسليم حصر

للحد الناقص بالفرد الغير المحقق بناء على انه حد تام وعدم الانتقاض به مخصوص بما عداه كما يأتى  
فلا نسلم انه ليس من افراد المعرف بالفتح ( قال وان لم يكن بالذاتي الخ ) النفى متوجه الى كل من  
المقيد والمقيد لا القيد فقط وان كان هو الاصل لاستلزامه عدم صحة قوله الا تى ولو بالخاصة ( قال فان  
كان بالخاصة ) أى الخاصة الشاملة لجميع الافراد شاملة لجميع الأوقات كالضاحك بالقوة للإنسان أولاً  
كالمتنفس بالفعل للحيوان البرى وهذا مراد من قال ينبغى تقييد الخاصة باللازمة لان المفارقة أخص  
من ذى الخاصة فيكون تعريفاً بالاختصاص والا لاتفى أن دليله انما يجرى فى المفارقة بالفعل ( قال رسماً تاماً  
أكل الخ ) هذا مشعر بان المركب من الذاتى والعرضى عرضى وفيه رد على ما قاله السيد قدس سره من  
أن المركب من الفصل القريب والعرض العام وكذا من الفصل والخاصة حد ناقص لان الفصل وحده  
إذا أفاد التميز الحدى فهو مع شئ آخر أولى بذلك ( قال والا فرسم ناقص الخ ) قضيته أن يسمى المركب  
من الفصل القريب والخاصة رسماً ناقصاً وهو أكل من الحد الناقص بناء على ان ضم العرضى الى الحد  
الناقص يجعله رسماً ناقصاً أكل كما أن ضم الخاصة الى الحد التام يجعله رسماً تاماً أكل وأن يكون المركب  
من تمام الذاتيات مع الخاصة والعرض العام رسماً ناقصاً أكل من الحد التام ( قال وان منع المتأخرون )  
انما يناسب هذه الغاية لو منعوا وقوع العرض العام فى التعريف مطلقاً اذ امنعوا التعريف به وحده فلا  
( قال بناء على زعمهم ) أقول كلامه مشعر بانهم منعوا وقوع العرض العام معروفاً وجزءاً له . وبه صرح السيد  
قدس سره وحينئذ فتقدير الدليل العرض العام غير مشتمل على الغرض من التعريف وكل أمر كذلك  
يتمنع كونه معروفاً أو جزءاً أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلان الغرض الخ \* فقوله أن الغرض

إما التميز أو الاطلاع على الذاتى \* والحق الجواز اذ الغرض الاصلى هو التوضيح ولذا جاز الرسم الاكمل وأيضا ربما يحصل به التميز كما فى قولهم فى تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بآدى البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع \* ومن قبيل الرسم الناقص التوضيح بالمثال والتقسيم \*

الصغرى ( قال إما التميز ) التام ( قال على الذاتى ) فيه مساححة والمراد الاطلاع على المعرفة بالفتح بالذاتى ( قال التوضيح ) التوضيح هو تحصيل الصورة بطريق السهولة فهو أعم من التميز فى الجملة فيجوز أخذ عرض عام لا يميز له أصلا فى التعريف ( قال ولذا ) إشارة الى النقض الاجمالى ( قال الرسم ) وفقا ( قال ماش ) قد يناقش فى التمثيل بأنه لم يحصل التميز التام المراد بقرينة السياق بشئ من الاعراض العامة فيه وهو ظاهر . ولا بمجموعها لصدقه على النسب . ولا بانضمامها الى الخاصة التى هى القيد الاخير لان التميز التام له \* فالاولى التمثيل بالطائر الولود للخفاش بناء على أن المراد حصول التميز التام بالعرض العام بواسطة انضمامه الى عرض عام آخر تأمل ( قال التوضيح بالمثال ) سواء كان جزئيا للمعرفة كقول ابن مالك الفاعل الذى كرفوعى آتى الخ أو أمرا مبينا له كقولك العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالمثال حقيقة تعريف بما به يحصل المماثلة والمشابهة . فتعريف الفاعل بما مر تعريف بكونه مسندا اليه للفعل أو شبهه . وتعريف العلم بالنور تعريف بكونه موجبا للانكشاف ( قال والتقسيم ) المراد به اما تقسيم أمر أعم من المعرفة ذاتى أو عرضى الى أمرين متفقين فى الذاتية والعرضية أو مختلفين \* ثم تقسيم أحدهما ان كان أعم أيضا الى أنه ينتهى الى المعرفة ومقابله \* فالخاصل من التقسيم قد يكون حدا وقد يكون رسا . وهذا المعنى هو الذى

إشارة الى جزء دليل الصغرى وتقريره العرض العام غير مشتمل على أحد الأمرين وأحدهما هو الغرض من التعريف وقوله اذ الغرض منع اكبرى دليل الصغرى وقوله ولذا جاز الخ نقض اجمالى بجرىان الدليل فى الرسم التام الاكمل لكنه انما يتم اذا كانت أو فى قوله أو الاطلاع للانفصال الحقيقى . وقوله وربما يحصل الخ منع لصغرى دليلها ( قال إما التميز ) المراد به التام وبالذاتى فى قوله على الذاتى ما يعم بعضه والا لكان الدليل جاريا فى الجنس بل فى الفصل البعيد مع وقوعهما جزء تعريف ( قال ماش على قدميه الخ ) أى شئ ماش على قدميه فلا يلزم الدور ولو قل الماشى على قدمين لكان أولى ( قال ومن قبيل الرسم الناقص الخ ) فلا يبطل حصر المعرفة فى الاقسام الاربعة بهذين الأمرين ( قال التوضيح بالمثال الخ ) أى ما يحصله فففيه مساححة ( قال والتقسيم ) عطف على المثال أو على قوله التوضيح \* ثم المراد بالتقسيم تقسيم المعرفة الى أقسامه كتقسيم الكلى الى الذاتى والعرضى فانه فى قوة الكلى أمر منقسم

ثم التعريف مطلقا إما حقيقى ان قصد به تحصيل صورة جديدة . وإما تنبيهى ان قصد به احضار صورة مخزونة \* ومنه التعريف اللفظى

أرادوه فى كتب الكلام فى قولهم طريق معرفة العلم عند الغزالى هو القسمة والمثال . مثلاً إذا قلنا الجسم إما نامى أولاً والنامى إما حساس أولاً فقد يحصل حد الحيوان . وإذا قلنا المنحيز اما ماش أولاً والماشى اما ضاحك فقد يحصل رسم الانسان \* وأما تقسيم المعرفة الى أقسامه كقولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف فانه فى قوة قولنا الكلمة أمر ينقسم الى هؤلاء الاقسام الثلاثة ولذا قال عبد الحكيم فى الحواشى الغفورية إن تقسيم الكلمة بعد تعريفها تصوير ثانوى فلا يستدل عليه ( قال التعريف مطلقاً ) حداً أو رسماً تاماً أو ناقصاً ( قال تحصيل صورة ) فى ذهن من له التعريف ( قال احضار صورة ) بعد تحصيلها الابتدائى فكل تنبيه مسبق بكونه حقيقياً ( قال ومنه التعريف اللفظى ) التعريف اللفظى عند المحقق التفتازانى من المطالب التصورية ومطالب ما الشارحة للاسم . وهو والاسمى عنده مترادفان ولذا عرف الاول فى شرح الشرح والثانى فى التلويح بتعريف واحد وهو ما يقصد به بيان ما تعقله الواضع ووضع الاسم بازائه سواء كان بلفظ مرادف أو بالوازم أو بالذاتيات \* وعند السيد قدس سره ما له الى التصديق بالوضع وأنه حقيقة من مطالب هل المركبة وان سئل عنه بما نظرا لاستلزام احضار المعنى بعد التصديق بالوضع وأنه طريقة أهل اللغة وخارج عن المعرفة واقسامه الاربعة \* وحقه أن يكون بالفاظ مفردة مرادفة ان كانت والافبرك يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله . وأنه مغاير للتعريف الاسمى الذى من مطالب ما الشارحة \* ثم الظاهر أن

اليهما وهو تعريف بالخاصة وليس المراد به تقسيم أمر أعم من المعرفة ذاتى أو عرضى الى أمرين متفقين فى الذاتية والعرضية أو مختلفين فيهما . ثم تقسيم أحدهما ان كان أعم كذلك الى أن ينتهى الى المعرفة ومقابله لان الحاصل به قد يكون رسماً تاماً وقد يكون حداً كما يقال فى تعريف الانسان الجسم اما نام أولاً والنامى إما حساس أولاً والحساس اما ناطق أولاً . فلا يجوز عده رسماً ناقصاً واعتبار بعض الافراد فى التسمية تحكم بل ترجيح المرجوح كما هو ظاهر ( قال احضار صورة مخزونة ) أى بعد حصولها الابتدائى ، إما بذلك التعريف أو بآخر أولاً ولا فائدة فى القول بان كل تنبيه مسبق بكونه حقيقياً ( قال ومنه التعريف اللفظى الخ ) أقول ذهب المحقق التفتازانى الى انه من المطالب التصورية \* وقد يؤيد بانه قد علل القوم وجوب تقدم مطلب ما الاسمية على سائر المطالب بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن التصديق بوجوده المتقدم على طلب حقيقته بما الحقيقة المتقدم على التصديق بهليته المركبة لان هذا انما يتم لو كان التعريف اللفظى داخلاً فى مطلب ما والالم يثبت وجوب التقدم له لجواز كون المتقدم على باقى المطالب هو التعريف اللفظى الخارج عنه وإلى أنه مرادف للاسمى \* ويتجه عليه أن البديهى

وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ أوضح منه في الدلالة. وأيضا التعريف مطلقا إما تحقيق  
ان كان تعريفا لما علم وجوده في الخارج كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسم

المصنف وافق التفتازاني في كون اللفظي من المطالب التصورية والسيد في مغابته للاسمي ( قال وهو  
تعيين معنى ) فيه مساححة والعبارة الخالية عنها وهو معنى لفظ واضح الدلالة من حيث أنه عين به معنى  
لفظ مبهم . وقولنا الغضنفر الاسد بمعنى ما وضع له الغضنفر هو ما وضع له الاسد ( قال لما علم وجوده )  
الموصول مختص بالماهيات أى المتحصل في نفسه من غير دخلنا فيه \* وبهذا يتضح خروج تعريف  
المصنف عن هذا القسم وان أشعر كلامه في الحاشية الآتية بخروجه عنه بقيد الوجود \* وكتب أيضا  
أى وجوده المحمولى سواء كان له وجود رابطى أيضا كالبياض أولا كالانسان ( قال في الخارج ) أى  
في أحد الأزمنة على سبيل منع الخلو ( قال كتعريف الانسان ) مع قطع النظر عن ملاحظة الواضع

يقبل التعريف اللفظي دون الاسمي \* والسيد قدس سره الى انه من المطالب التصديقية ومطلب هل  
المركة والسؤال عنه بما باعتبار استلزامه احضار المعنى بعد التصديق بالوضع \* واستدل عليه بأنه لو كان  
من المطالب التصورية لزم تحصيل الحاصل لحصول التصور سابقا \* والجواب أن الصورة قبل التعريف  
اللفظي حاصلة في الخزانة بعد الانتقال من المدركة اليها وبعده تعود الى المدركة والمقصود منه هذا الحصول  
الثاني لا الأول . والى انه مغاير للاسمي والفرق بينهما أن اللفظي خارج عن المعرف وأقسامه ويكون  
وجوبا بلفظ مفرد مرادف ان أمكن والا فركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وانه أنسب باللغة من  
الاصطلاح بخلاف الاسمي في الكل \* وكلام المصنف ظاهر في موافقته للعلامة في كون من المطالب  
التصورية والسيد في مغابته للاسمي ولا يخفى وجهه مما ذكرناه \* ويمكن تطبيقه على مذهب السيد بان يراد  
بالتنبيهى التنبيهى حقيقة وبضميره في قوله ومنه أعم من المجازى بالاستخدام فيكون اشارة إلى أن نزاعهما  
لفظي لأن مراد العلامة انه من المطالب التصورية مجازاً وان كان من التصديقية حقيقة وعلى مذهب  
العلامة بتخصيص المعنى في تعريف اللفظي بغير معلوم الوجود في الخارج وجعل الحقيقي في التقسيم الثاني  
أعم منه في الأول ( قال وهو تعيين معنى الخ ) فيه مساححة والأولى ما عين وأوضح به معنى لفظ مبهم  
والقول بان العبارة الخالية عنها معنى لفظ واضح الدلالة من حيث انه عين به معنى لفظ مبهم انما يتم  
لو كان المراد بيان التعريف اللفظي العقلى لا أعم منه ومن اللفظي ( قال وأيضا التعريف ) لو قال  
وكل منهما اما الخ لكان أخصر وأفيد ( قال في الخارج ) أى في نفس الأمر فتعريف نحو الوجوب  
والامكان مما له حقائق في نفس الأمر دون الخارج قد يكون حقيقياً \*

وإما إسمي ان كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده في الخارج . سواء كان موجوداً في نفسه كتعريف شيء من الأعيان قبل العلم بوجوده . أو لم يكن موجوداً فيه مع امكانه كتعريف العنقاء أو مع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين وسائر الامور

ووضعه الاسم بازائه وعدمها ( قال عما يفهم ) أي من حيث إنه مفهوم لوحظ ووضع الاسم بازائه في اللغة أو الاصطلاح ( قال من الاسم ) أي اللغوي أو الاصطلاحي ( قال من غير أن يعلم ) أقول ان كان مدار اسمية التعريف وحقيقته ملاحظة اعتبار الواقع للمفهوم ووضعه الاسم بازائه وعدم ملاحظة ذلك فالظاهر أن يقول سواء علم وجوده أو لا وعلى الثاني سواء كان موجوداً في نفسه الخ وان كان المدار العلم بوجوده المعروف وعدم العلم فالظاهر أن يترك ( قوله ان كان كاشفا عما يفهم الخ ) ويقول إما إسمي ان لم يعلم وجوده . وكأنه ادعى أن ما علم وجوده لا يكون تعريفه كاشفاً عن مفهوم الاسم أصلاً بل ما كان كاشفاً عنه مختص بما لا يعلم وجوده فيكون قوله من غير أن الخ بياناً للواقع لا قيداً احترازياً ( قال وجوده في الخارج ) أقول كل ما لا يعلم وجوده في الخارج ينبغي أن يكون تعريفه كاشفاً عما يفهم من الاسم من غير عكس كلي ( قال كتعريف شيء ) فان كان بعين ما وضع الاسم بازائه فخذ إسمي . أو بلازمه فرسم إسمي . وكذا الكلام فيما يأتي ( قال من الأعيان ) الجوهرية أو العرضية ( قال أو لم يكن موجوداً ) أي دائماً بان يكون من الماهيات الاعتبارية حقيقة وزعماً ( قال وسائر الامور ) قال بعض المحققين إن الأمور الاعتبارية التي

( قال وأما إسمي الخ ) لا ينبغي أن مدار اسمية التعريف على عدم العلم بوجوده المعروف كما يؤخذ من المقابلة ومن الحاشية المنوطة على قوله الآتي فيكون تعريف الرومي وبه يشعر قول شارح المقاصد بان تعريف العلم المذكور في مقدمة الشروع إسمي وبعد الاشارة بمسائله ينقلب حقيقةً . فالأولى أن يقول وأما إسمي ان كان تعريفاً لما لم يعلم وجوده . ودعوى ان الكاشف عن مفهوم الاسم مختص بما لا يعلم وجوده ليكون قوله من غير أن يعلم بيان الواقع ممنوعة لجواز أن يعلم وجوده ويكون كاشفاً عنه . نعم كل ما لم يعلم وجوده يكون تعريفه كاشفاً عن مفهوم الاسم بلا عكس كلي ( قال سواء كان موجوداً ) وحينئذ يمكن كون تعريف واحد حقيقةً واسمياً باعتبار شخصين أو شخص في وقتين ( قال من الأعيان ) جمع عين بمعنى ما يقوم بذاته وحمله على ما يعم العرض تعسف مع استلزامه جعل الكاف في قوله كتعريف شيء مخالفاً لتألييه ان جعل العطف في قوله وسائر الخ مؤخراً عن الربط ولا وليهما ان لم يجعل ( قال أو مع امتناعه الخ ) ويجرى في كل من هذه الاقسام الحد والرسم كما يكونان في الحقيقي لان التعريف ان كان بعين ما وضع الاسم بازائه لغة أو عرفاً فخذ إسمي أو بلازمه فرسم إسمي وكل منهما يكون تاماً وناقصاً ( قال وسائر الامور الخ )

الاعتبارية\* وماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة (١) مع الانواع فيكون تعريف الرومي بالانسان الابيض اسيميا

(١) قوله حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة الخ. وذلك لان ماهية الرومي مثلاً انما تكون ماهية مقابلة لماهية الزنجى باعتبارنا مع الانسان تارة عارض البياض وتارة عارض السواد. ثم وضعنا لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجى بازاء الثانى. والا فهما ليسا بماهيتين متباينتين

لها وجود فى نفس الامر كالوجود والامكان والوجوب لها قائق حدوداً أو ربما كالحقائق الخارجية . فالصواب عدم تخصيصها بالموجودات الخارجية . أو يراد بالوجود الخارجى الوجود فى نفس الامر ( قال اعتبارية ) أى ماهيات مركبة نوعية اعتبارية \* وقوله حاصلة الخ علة لاعتباريتها . والمعنى ان وحدتها النوعية حاصلة باعتبارنا العوارض المخصوصة متحدة مع تلك الانواع ومجموع المنضم والمنضم اليه نوعاً واحداً مع أنهما فى الحقيقة أمران ممتازان فى الوجود لم يحصل من مجموعهما أثر غير مجموع آثارهما بل ربما يكونان مقوليتين بخلاف الدائق مع الحيوان فانهما متحدان فى الوجود الخارجى وحصل من المجموع ذلك الأثر \* وكلا صنف مفهوم المشتقات وغيرها ( قال مع الانواع ) أى ووضع الاسماء بازائها ( قال اسيمياً ) أى حداً اسيمياً ان كان الداخل فيما وضع له الرومي مفهوم الابيض أو ربما اسيمياً ان كان الداخل فيه مفهوم المتولد ببلاد الروم ( قوله باعتبارنا ) أى باعتبارنا مجموع الانسان وعارض البياض تارة نوعاً واحداً مع انهما نوعان ممتازان فى الوجود الخارجى مندرج كل منهما تحت مقولة . ومجموع الانسان وعارض السواد تارة أخرى مع انهما أيضاً كذلك ( قوله والا فهما ) أى الانسان المعروض للبياض والانسان المعروض للسواد . وأما المعارضان فنوعان متباينان وان اندرجا تحت جنس واحد ( قوله ليسا ) كان الأولى والا فليس شئ من الرومي

المراد بها ما لا وجود له فى نفس الامر ( قال اعتبارية الخ ) وكون الجنس فى الماهية الاعتبارية أهم من وجه من الفصل جائز فلا يرد أن هذا تعريف بالركب من أمرين بينهما عموم وجهى وهو باطل لوجوب كون الفصل أخص مطلقاً من الجنس ( قال اسيمياً ) أى حداً اسيمياً على ما فى الحاشية أو ربما اسيمياً ان اعتبر مع الانسان المتولد ببلاد الروم ( قوله ماهية مقابلة الخ ) أى ماهية نوعية اعتبارية مقابلة الخ ( قوله ثم وضعنا الخ ) قد يقال لامدخل للوضع فى كونهما من الماهيات الاعتبارية بل بمجرد اعتبار مجموع الانسان وعارض البياض مثلاً شيئاً واحداً كافى فى كون الرومي مثلاً من الماهيات الاعتبارية وضع الاسم بازائه أولاً وقد مر من المصنف ما يشعر به ( قوله والا فهما الخ ) فيه استخدام حيث أريد بالمرجع مجموع المعارض والمعرض وبالضمير الثانى ( قوله ليسا بماهيتين الخ ) الاوفق ليسا بماهيتين متقابلتين

في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان . فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصاهل في الآخر في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه أولا . فلذا كانا من الماهيات الحقيقية الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وأمثالها فتأمل فيه

والزنجي نوعا واحداً بل كل منهما نوعان ممتازان بحسب الوجود الخارجى لم يترتب من مجموعهما أثر غير أثر مجموع الجزأين ( قوله فلا اعتبار ) أى فلا اعتبار انضمام البياض والسود الى الانسان واتحادهما معه بحيث يعد كل منهما مع الانسان نوعا واحداً مدخل الخ والا فكل من المنضم والمنضم اليه ممتاز في نفسه باعتبار الوجود عن الآخر كما مر ( قوله الى الحيوان ) بحيث اتحد المنضم مع المنضم اليه في الوجود الخارجى وترتب عن مجموعهما أثر هو غير مجموع أثر الجزأين ( قوله وأمثالها ) منها مفهومات المشتقات \* قال في شرح المواقف مفهومات المشتقات نحو الابيض والاسود خارجة عن المقولات لانها أجناس لماهيات لها وحدة نوعية مثل السواد والبياض والانسان والفرس وكون الشئ ذا بياض لا يتحصل به ماهية نوعية \* قال عبد الحكيم لان التركيب من الشئ والعرض العام القائم به اعتبارى لئلا يتركب كل منهما في الوجود ( قوله فتأمل ) أى حتى تعرف الفرق بين الانضمامين وتعرف ان كونهما اعتباريا ليس باعتبار عدم

في ذاتهما لدخولهما تحت نوع الخ . ثم النفي متوجه الى المقيد أى فهما حقيقة واحدة حقيقة فلا يرد أن كلامه يفيد انهما ماهيتان لكنهما ليستا متباينتين . وليس كذلك اذ على تقدير عدم الاعتبار المار تكونان متباينتين لا ماهيتين لبنائيه على توجه النفي الى القيد ( قوله انضمام الابيض ) أى البياض فهو من ذكر المشتق وارادة مبدئه فلا ينافى قوله المار عارض البياض وجعل البياض فيه بمعنى الابيض وان اندفعت به لكن اعتبار الذات مستغنى عنه بالانسان ( قوله فى أحد ) ظرفية الكل لمتعلق الجزء ( قوله سواء اعتبرنا الخ ) نبه به على أن الماهية الاعتبارية ما يحتاج تحققها الى الاعتبار لا ماتحقق فيها الاعتبار والا لكان الانسان حين اعتبار الانضمام فيه ماهية اعتبارية ( قوله بخلاف ) مستدرك ذكره توطئة لقوله وغيرها ( قوله وأمثالها ) مثل ماهيات العرضيات كالضاحك والمائى كما سبق ( قوله فتأمل ) اشارة الى ما يقال ان كان مداركون الماهية اعتبارية اعتبار انضمام بعض الاجزاء الى بعض ووضع

## فالنوع الحقيقي

( قوله فيكون تعريف الرومى الخ ) فان قلت بل هو تعريف حقيقى لكونه معلوم الوجود الخارجى قبل التعريف \* قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسه وجود خارجى عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلى الطبيعى فى الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الحقيقية . ووجود الفرد فى الخارج فى الجملة لا يقتضى كون الصادق عليه من الماهيات الحقيقية كما لم يقتض ذلك فى مفهوم الجزئى والواحد والكثير وغيرهما فانها أمور اعتبارية قطعاً \*

وجود الجزأين فى الخارج بل باعتبار عدم الاتحاد فى الخارج ونفس الامر ( قوله لم يكن لنفسه ) أى لم يكن لنفس الرومى بمعنى مجموع الانسان والبياض من حيث الاتحاد وجود خارجى حق يندرج تحت مقولة من المقولات بل الوجود والاندراج تحت المقولة انما هو للانسان والبياض بافترادهما ( قوله وجود خارجى ) فهو من الشق الاخير فى المتن . أعنى الممتنع الوجود فى الخارج كاجتماع الضدين ( قوله فى الجملة ) أى سواء كان وجوده بوجود كل من جزأيه العارض والمعرض كفى فرد الرومى . أو بوجود المعرض فقط كما فى فرد الجزئى والواحد ( قال فالنوع الحقيقى ) والعارض العام كالابيض فصل اعتبارى فى تلك الماهية

الاسم بازائه كما يؤخذ من الحاشية ينتقض بنحو الوجوب والامكان أو تميز الاجزاء فى الوجود انتقض بهما وبأكثر المصطلحات . ومفاهيم المشتقات والى جوابه بان المدار عدم الاندراج تحت احدى المقولات العشر مركباً أولاً وموجوداً خارجياً أولاً وما هنا ناظر الى خصوص ماهيات الاصناف ( قوله فان قلت ) معارضة لتحقيقه لان قوله فيكون تعريفاً الخ دعوى حقيقة وقوله وماهيات الاصناف اشارة الى دليلها ( قوله لكونه معلوم الوجود ) اشارة الى الصغرى والكبرى أعنى وكل ماهو معلوم الوجود الخارجى قبل التعريف تعريف حقيقى مطوية ( قوله قلت لما كان ) منع الصغرى ان أريد الوجود الخارجى لنفسه مستنداً بأنه لا وجود له فضلاً عن معلوميته وتسليمها مع منع الكبرى ان أريد لافتراده مستنداً بان وجود الفرد الخ ( قوله ووجود الفرد فى الخارج ) ان أراد به الموجود بوجود المعرض فقط فعديم الاقتضاء مسلم لكن فرد الصنف ليس موجوداً كذلك أو بوجوده ووجود العارض فهو ممنوع كيف ولا وجود للكل سوى وجود أجزائه الا أن يقال بجعل الهيئة اجتماعية جزء والقياس مع الفارق لان وجود الفرد الواحد مثلاً بوجود المعرض فقط ( قوله فى مفهوم الجزئى الخ ) مناف لما مر من أن الجزئى

## جنس اعتبارى فى الماهية الاعتبارية فلا اشكال بمحدودها على حدود الحدود (١)

(١) (قوله فلا اشكال الخ) وجه الاشكال أن الحدود المذكورة منقوضة بمحدود الاصناف ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقى كالانسان فى الانسان

ولا محذور فى كون كل من الفصل والجنس الاعتباريين اعم من وجه (قال على حدود الحدود) كأن المراد بلفظ الحدود المذكور أولا التعريفات الاسمية للاصناف سواء كانت حدوداً تامة أو رسوماً تامة لا غير وثانياً التعريفات المذكورة لمفهومى الحد التام والرسم التام فيها مر . وثالثاً هذان المفهومان المعرفان . والمراد بالجمع الاول معناه الحقيقى . وبالجمعين الاخيرين ما فوق الواحد . والتعبير بالحدية فى الاول والاخير للتغليب . وفى الثانى مبنى على كون ذينك التعريفين عين ما اعتبره المصطلح \* والمعنى أنه لا اشكال بالحدود والرسوم التامتين للاصناف على جامعية تعريفى مفهومى الحد التام والرسم التام بان يقال إنها من افراد ذينك المفهومين مع انها لا يصدق عليها تعريفهما المذكوران لا تنفاه الجنس القريب فيها كالفصل فى الحدود (قوله أن الحدود المذكورة) أى التعريفين المذكورين للحد التام والرسم التام (قوله التامة) صفة لكل من الحدود والرسوم \* ثم إنه أشار بقوله ورسومها الى أن المراد بالحدود فى المتن فى قوله فلا اشكال بمحدودها ما يشمل الرسوم التامة على سبيل التغليب (قوله فيها) أى فى كل من الحدود والرسوم التامتين للاصناف

قسم المعلوم وهو الصورة الذهنية مع قطع النظر عن قيامها به \* نعم لو جعل قسمًا للعلم أو جعل المعلوم مافى الخارج لم (قال جنس اعتبارى الخ) ويمكن جعله فصلاً اعتبارياً وجعل العرض العام كالأبيض جنساً اعتبارياً (قال بمحدودها) المراد بلفظ الحدود المذكور أولاً التعريفات الاسمية للاصناف وثانياً التعريفات المذكورة لمفهوم الحد التام والرممين . وثالثاً مفهوم الحد التام والرممين . فالمراد بالجموع الثلاث معناها الحقيقى . والتعبير بالحدود فيها مبنى على التغليب . أو حمل الحد على المعرف الجامع المانع وبناء التعبير بها فى الثانى على ان التعريفات المذكورة عين ما اعتبره المصطلح الأول متوقف على اثباته المتعسر \* والمعنى انه لا اشكال بالحدود والرسوم التامتين للاصناف على جامعية تعريف الحد التام والرسم التام وعلى مانعية تعريف الرسم الناقص اذ هى تعريفات لم تكن بالذاتى المحض ولم تشتمل على الجنس القريب (قوله أن الحدود المذكورة الخ) أى التعاريف الثلاثة للحد التام والرممين منقوضة الأولان جمعاً والاخير منعاً (قوله ورسومها التامة الخ) صفة لكل من الحدود والرسوم . والأوضح التامتين وفيه اشارة الى أن التعاريف الاسمية للاصناف لا تكون حدوداً ولا رسوماً ناقصتين وهو كذلك بناء على تعريفاتهم \* نعم لو عرف الرومى بالمتعجب المتولد ببلاد الروم لكان رسماً ناقصاً على الوضع الممار (قوله اذ ليس فيها)

\* واعلم ان المعرفة مطلقاً لا بد ان يكون معلوماً قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه  
لاستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علماً به بوجه آخر مطلوب

### ﴿ فصل ﴾

ويشترط في الشكل كونه اجلى من المعرفة ومعلوماً قبله

الابيض \* والجواب ان الانسان وان كان نوعاً حقيقياً بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه  
جنس اعتبارى بالنسبة الى الماهية الاعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز ان  
يكون جسداً ونوعاً باعتبارين مختلفين فلا اشكال

جنس وكذا ليس في الأول فصل وقد لا يكون في الثانية خاصة بل عرض عام كالابيض ( قوله  
الاعتبارية ) أى والمراد بالجنس المذكور في كل من تعريفى الحد التام والرسم التام أعم من الجنس  
الحقيقى والاعتبارى ( قال معلوماً ) أى متصوراً ( قال قبل ) قبلية زمانية ( قال التعريف ) أى قبل  
العلم بالتعريف ( قال ولو باعم الوجوه ) فيه ميل الى أن العلم بالشئ بالوجه علم بذلك الشئ من ذلك الوجه  
لا علم بنفس ذلك الوجه كما هو المذهب المنصور ( قال به ) الباء الأول مجرد الصلة والثانى للسببية  
( قال أجلى ) أى كونه أكثر ظهوراً منه عند السامع وان لم يكن كذلك عند آخر فان الشئ ذاتياً كان

اكتفى بنفى الجنس لانه كاف في نفي كونها حدوداً ورسوماً تامتين فلا يرد انه لا وجه للاقتصار على نفيه  
لا انتفاء الفصل القريب في حدودها والخاصة في بعض افراد رسوماها ( قوله والجواب ) بالرفع أو الجر ( قوله  
الى الماهيات الاعتبارية ) أى فتدخل في تعريف الحد التام أو الرسم التام لان الجنس المأخوذ فيه أعم  
من الاعتبارى وتخرج عن تعريف الرسم الناقص لاعتبار عدم اشتماله على الجنس القريب ( قال ولو  
باعم الوجوه ) أى ولو كان معلوميته باعتبار أعم الوجوه بان يكون المعلوم ذلك الوجه ففيه ميل الى أن  
العلم بالشئ بوجه علم بذلك الوجه كما هو المنصور لا بذلك الشئ كما هو المرجوح ( قال لاستحالة ) اشارة  
الى الرافعة والشرطية مطوية ( قال والتعريف يفيد الخ ) أى فلا يرد أن تعريفه بعد تصوره بوجه  
ماتخصيل الحاصل \* ثم الباء في قوله به للصلة وفي قوله بوجه آخر لاعتبار المدخول ويمكن جعله بدلاً من  
قوله به لكن انما يحسن بتقديره ( قال كونه أجلى من المعرفة ) قال عبد الحكيم المعرفة من حيث  
الوجه الذى هو معرف لا بد أن يكون أكثر ظهوراً من المعرفة بالنسبة الى السامع لوجوب تقدم  
معرفة السكون سبباً والسبقية في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل انتهى \* فظهر منه أن قوله

اذ الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ . ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما يشبه النفس في اللطافة . ولا بما يساويها في المعرفة والجمالة كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة

أو عرضياً قد يكون أجلى عند قوم بحسب علمهم وصنعتهم دون قوم . فظهر فتمول هذا الشرط للحد والرسم . وانما ذكره بصيغة التفضيل لان للمعرف ظهوراً ما بالوجه الذي هو آلة الطلب كذا قال عبد الحكيم عن افادة السيد قدس سره ( قال إذ الكاسب ) أى العلم الكاسب المتعلق بالمعرف بالكسر ( قل علة ) تامة ( قال على المعلول ) أى على العلم المعلول المتعلق بالمعرف بالفتح ( قال فلا يصح ) الظاهر أن عدم صحة التعريف بالثلاثة الأول أعنى نفس الماهية والأخفى والمساوى مفرع عن اشتراط كونه أجلى . وبالرابع أعنى بما لا يعلم قبل الماهية بشقوة الثلاثة مفرع عن اشتراط كونه معلوماً قبله على طريق اللف والنشر المرتب الا أن أحد الشرطين وما فرع عليه مغن عن الآخر وما فرع عليه ولذا اكتفى غيره بالأول وأدرج تعريف أحد المتضايين بما يشتمل على الآخر في التعريف بالمساوى معرفة وجهالة . وتعريف الملكات بعدم أعدامها في التعريف بالأخفى كما ان التعريف بما لا يعلم أصلاً مندرج فيه أيضاً بل في المساوى ( قال كتعريف الروح ) الحيوانى لا بمعنى النفس الناطقة

معلوماً قبله من عطف السبب على المسبب وقوله اذ الكاسب علة العلة فكأنه قال يشترط كونه أجلى لانه معلوم قبله وما هو كذلك يكون أجلى فقولوه فلا يصح بجميع متعلقاته متفرع عن اشتراط كونه أجلى الا أن عدم صحة التعريف بالثلاثة الأول متفرع عليه وبالرابع بشقوة الثلاثة متفرع عن اشتراط كونه معلوماً قبله فلا يتجه ان أحد الشرطين وما فرع عليه مغن عن الآخر وما فرع عليه ولم يكتف باندرج الشق الأول والثالث منها في التعريف بالمساوى والثانى في التعريف بالأخفى عن ذكرها اهتماماً بشأنها ( قال علة يجب الخ ) المراد بالعلة والمعلول العلمان المتعلقان بالتعريف والمعرف أو أنفسهما من حيث العلم بهما ( قال كتعريف اللفظ الخ ) أى كتعريف مدلول اللفظ بمدلوله المفاد بذلك اللفظ كان يقال الاسد أسد ويمكن أن يراد باللفظ نفسه وجعل الكاف للتنظير خلاف ما بعده ( قال بما يشبه ) عبارة عن الجسم فلا ينتقض مانعية التعريف بالعقول والمراد باللطافة عدم الادراك بالبصر أو سلب الكشف لاعدائها عما من شأنه فلا يرد أن وجه الشبه لا بد أن يكون مشتركاً واللطافة غير موجودة في النفس لأنها من خواص الجسم ( قال الروح ) ان أريد به النفس الناطقة فالمراد بالحس الحس الباطنى أو الروح الحيوانى فالمراد به الظاهرى وعلى التقديرين المراد بالحركة هو الارادية ولا يلزم التعريف بالاعم

ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل (١) على الابن أو بالعكس . أو بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل . أو لا يعلم أصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا تقديميا

(١) (قوله كتعريف الاب بما يشتمل الخ) فان الاب من له الابوة والابن من له البنوة

( قال قبلها ) أى قبل العلم بالماهية وكذا المراد بقوليه الاتيين معها أو بعدها مع العلم بها أو بعد العلم بها ( قال بما ) أى بمفهوم ( قال كتعريف العلم ) أقول كل ملكة اذا عرفت بما يشتمل على عدمها فتوقف العلم بها على العلم به جملى لا واقعى لجواز تعريفها بتعريف آخر وتوقف العكس واقعى وفى افادة ذلك التعريف معرفة السامع بتلك الملكة دور باطل وان أشعر كلامه فى الباب الرابع فى مواد الأدلة بان فساد هذا التعريف لا انتفاء الشرط أعنى كونه معلوما قبل المعرفة لا للدور الباطل \* وكتب أيضا وكذلك تعريف سائر الملكات بما يشتمل على اعدامها وتعريف سائر القيود بمفومات مقيدات بها ( قال أصلا ) أى لاعم العلم بالماهية ولا بعد العلم بها كما لا يعلم قبل العلم بها ( قل دورا تقديميا ) أقول توقف كل من المفهومين على الآخر قد يكون جمليا من الجانبين كما فى تعريف الجوهر بأنه ممكن ليس بعرض . والعرض بأنه ممكن قائم بالجوهر \* وقد يكون جمليا من احدهما وواقعيا من الآخر كما فى تعريف الملكات بما يشتمل على الاعداد كما مر وعلى التقديرين فالمفهومان أمران متحققان فى نفس الأمر وفى التعرض لاشتراط

( قال قبلها سواء ) اشارة الى توجه النفي الى المقيد والمقيد ( قال بما يدور ) أى يتوقف ( قال كتعريف الاب ) أى تعريف أحد المتضائفين بما يشتمل على الآخر ( قل أو بعدها ) أى بحسب نفس الأمر كما فى مثال المتن فان توقف كل عدم على ملكته واقعى وان كان العكس جمليا إذ لو علم بعد الماهية بحسب الجمل لم يمتنع تعريفها به اذا تصور التعريف بغيرها فتعريف العرض بما قام بالجوهر جائز ان تصور الجوهر بما قام بذاته وممتنع ان عرف بما ليس بعرض ( قال بعدم الخ ) هذا التعريف مما أخذ فيه المعرفة ولا يتوقف معرفته على معرفة التعريف فى الواقع لا يمكن معرفة العلم بالصورة الحاصلة من الشئ عند العقل فلا يلزم الدور الباطل لانه مشروط بكون التوقف فيه من الجانبين فاندفع القول بان فى افادته معرفة السامع بتلك الملكة دورا باطلا ( قال يعلم أصلا ) ذكره تكميلا للأقسام والا فلا فائدة فيه لامتناع وقوعه ( قال التى تدور ) بان كان كل من التعريف والماهية جزء الآخر أو قيده ( قوله فان الأب اشارة الى الصغرى والكبرى مطوية تقرير القياس الأب والابن مشتملان على المتضائفين تضائفا حقيقيا اشتغال الكل على الجزء وكل مشتملين عليهما كذلك متعلقان معاً فلا يتجه منع التقريب

## في نفس الامر وشرط المتأخرون في الكل

والأبوة والبنوة متضايقان لا يعقل أحدهما بدون الأخرى فإن الأبوة كون الحيوان بحيث خلق من ماء حيوان آخر والبنوة كون الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء الحيوان الأول. ولا يمكن تعقل أحد الكونين بدون الآخر ولا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر بل متعقلان معا بخلاف تعقل العلم بعدم الجهل فإن الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما وانما تعرف الاعدام المضافة بملكاتها كأن تعقل التعريف

الاحتراز عن مجموع التعريفين على الأول وتعريف الملكات بالاعدام على الثاني فائدة مهمة. وأما اذا كان واقعياً من الجانبين حينئذ لا يمكن تعريف شيء منهما إلا بالآخر ولا يتصور إلا أن يكون كل منهما جزءاً وقبلاً للآخر فلفهومان حينئذ لا تحقق لهما إلا بحسب التوهم فلا فائدة في اشتراط الاحتراز عن تعريف أحدهما بالآخر ( قال تقديمياً في نفس الأمر ) أى يتوقف العلم بتلك التعريفات على العلم بالماهية وبالعكس بحسب الواقع ونفس الأمر ( قوله متضايقان ) تضايفاً حقيقياً لا مشهورياً ( قوله لا يعقل أحدهما ) إشارة الى تعريف المتضايقين والاضافة في أحدهما للعهد الذهني حتى يفيد عموم السلب وكذا الكلام في الواحد في الموضعين الاتيين ( قوله متعقلان معا ) فالتعبير عن معية تعقل كل لتعقل الآخر بالدور الموضوع لتوقف كل من الأمرين على الآخر على سبيل الاستعارة والتشبيه في الاستلزام والا فلا دور ولا توقف ( قوله العلم ) أى المعرفة ( قوله وانما تعرف الاعدام ) إما من المعرفة

مستنداً بان المدعى الدور المعنى بين الأب والابن والدليل يثبتته بين الأبوة والبنوة ( قوله إحداها ) أى شيء منهما فلاضافة للاستغراق ليعم السلب لا للعهد الذهني كما هو ظاهر فلا ينتقض مانعية تعريف المتضايقين بالعدم والملكية وبالإيجاب والسلب ( قوله فإن الأبوة ) استدلال على صدق المتضايقين على الأبوة والبنوة وأشار الى الصغرى وقوله الآتى ولا يمكن الى الكبرى أعنى وهذان السكونان مما لا يعقل أحدهما بدون الآخر ( قوله كون الحيوان ) منقوض بالامومة بناء على أن الولد متولد من ماء الابوين. ويمكن أن يقال الأبوة مصدر الاب بمعنى الاصل لا بشرط المذكورة كما ان النبوة مصدر الابن لا بشرطها والا لا ينتقض تعريفها الآتى بالبنية ولا يندفعان بيراد ضمير المذكور في التعريفين لانه عائد الى الحيوان وهو مشترك بين الكل ( قوله تعقل أحدهما ) فلا يصدق تعريف الدور عليه الا بتجاوز لاخذ التوقف فيه ( قوله عما من شأنه ) عبر بما دون من تنبيهها على أن المتصف بالجهل في حكم غير العاقل ولئلا يلزم الثقل لفظاً والتكرار صورة ( قوله وانما تعرف ) من المعرفة ولا ينتقض الحصر بما اذا عرف الجهل بما

مساواته للمعرف صدقا فلا يصح بالمباين ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم في الحد  
الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل

بعدم الجهل متوقفا على تعقل العلم ومتأخرا عنه فهذا التوقف من جانب واحد فاذا كان  
التوقف الموجب للتأخر والتقدم من الجانبين يلزم الدور الباطل لاستلزام تقدم الشيء على  
نفسه بخلاف الدور المعنى اذ غاية ما يستلزم ان يكون الشيء مع نفسه وليس بباطل

أو من التعريف أى انما تعرف الاعدام بالملسكة والا فيمكن تعريف الجهل مثلابانه ما يشبه الظلمة في  
عدم الانكشاف ( قوله الدور الباطل ) أى التقدمى ( قوله بخلاف الدور المعنى ) حال من فاعل  
الباطل . وأما الحال من فاعل الظرف أو يلزم فمحذوف والمراد بخلاف ما اذا كان التوقف من جهة واحد  
فانه لا يلزم الدور بخلاف المعنى فانه ليس بباطل اذ غاية الخ ( قوله وليس بباطل ) أى اذا كان بين الشيء  
وغيره مغايرة اعتبارية كما فيما نحن فيه فان الابوة من حيث كونها مصاحبة بالكسر للبنوة مغايرة لنفسها  
من حيث كونها مصاحبة بالفتح لها والا فلمعية تقتضى طرفين متغايرين ( قل فلا يصح ) هذا التفريع  
مشعر بان التعريف بالمباين صحيح عند المتقدمين ( قوله هو الاول ) أى عدم علمها بحسب الواقع

يشبه الظلمة في عدم الانكشاف لان المعرفة حينئذ لوجوه الاعدام كما هو المذهب المنصور لا لانفسها  
والكلام في الثانى فلا حاجة الى التقييد بقولنا بالكسنة ( قوله من جانب واحد ) وهو جانب العدم  
بحسب نفس الأمر وان وجد التوقف من الجانب الآخر بحسب الجعل فلا يرد أن التوقف حين تعريف  
العلم بعدم الجهل من الجانبين لتوقف كل منهما على الآخر فيلزم توقف الشيء على نفسه ( قوله بخلاف )  
قد يقال الانسب بخلاف ما اذا كان التوقف من جانب واحد فانه لا يلزم الدور \* والجواب انه انما  
يكون كذلك اذا كان مرتبنا بجملة الشرط والجزاء . وأما اذا كان حالا من فاعل الباطل كما قيل أو  
من فاعل الاستلزام كما يقال فلا ( قوله وليس بباطل ) لان المغايرة الاعتبارية كافية مصاحبة الشيء  
لنفسه بخلاف تقدمه على نفسه ( قال مساواته ) التعريف المذكور للحد التام يعنى عن بيان هذا الشرط  
بالنظر اليه بخلاف الرسم التام لان المعتبر فيه الخاصة . وهى بظاهرها أعم من الشاملة وغيرها ويمكن  
القول بان ذكره بالنسبة الى الحد التام لبيان أن التعريف المشار على رأى المتأخرين ( قل بالمباين )  
استطردى ذكره ايفاء بالاحتمالات العقلية لا لأن المتقدمين جوزوا التعريف به ( قل والحق جواز  
الاعم ) أى الاعم المطلق لا مطلقا لان الاعم من وجه من الشيء لا يكون ذاتيا له كالاخص المطلق ولذا

به الغرض من التعريف وأن الحد التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد

( قوله في نفس الامر الخ ) أى لا فى مجرد الزعم فانه لا يقتضى أن يعاما فى الواقع بل فى الزعم والمراد هو الاول كما فى نظائره فاعلم ( قوله حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلى الخ ) فاذا أردنا تحديد الانسان حدا تاما وقلنا إنه الجسم الناطق يرد عليه أنه صادق على الجسم الناطق الغير النامى أو غير الحساس مع أنهما ليسا بانسان لان النامى والحساس معتبران فى

( قال به الغرض ) احتراز عما لا يفيد الغرض إما لكونه أخفى مثلاً أو لكونه الاعم من المفهومات الشاملة لجميع الاشياء كالشئ على رأى المصنف من أن من الاعراض العامة ما لا يفيد التميز أصلاً خلافاً للمحقق عبد الحكيم حيث قال إن تلك المفهومات توجب التميز عن تقيضها وإن كان ذلك التقيض فرداً باعتبار ( قال وأن الحد التام ) قد يقال لما علم أن الحد التام هو المركب من الجنس والفصل القرينين لا حاجة الى هذا الاشتراط ( قوله إنه الجسم الناطق ) قد يقال ان أريد بالجسم الناطق مجرد هذين المفهومين فليس ذلك بمحد تام لا انتفاء الجنس اتمرب فيه فبطلانه لكونه خلاف المفروض ومع ما يستلزمه

لم يزد هنا والاخص بخلاف ما يأتى ( قال الغرض من الخ ) ليس المراد به التميز التام أو معرفة تمام الماهية والا لم يصح الا بالمساوى بل ما أراده المتصدى للتعريف بحسب المقام من امتياز الماهية عما تشبه به عند المخاطب ونحوه ثم فى قوله فيما الخ اشارة الى أنه اذا كان الاخص أخفى والاعم مما لا يفيد التميز أصلاً كالشئ عند المصنف امتنع التعريف به ( قال وان الحد التام ) تعريض بالمأخرين من حيث أن المساواة بحسب الصدق والمفهوم مستفادة من التعريف المار للحد التام فتصريحهم باشتراطها فى الأول دون الثانى تحكم فلا يتجه أن هذا الاشتراط مستغنى عنه بالتعريف المار ( قال حتى يبطل ) بمعنى الفناء التفرعية ويبطل بالرفع أو بمعنى اللام فيبطل منصوب وهذا حقيقة اشارة الى الرافعة والشرطية وهى لو لم تعتبر المساوات مفهوماً لم يحكموا ببطلانه بمجرد ذلك مطوية وما فى الحاشية اشارة الى دليل الملازمة وعدم لزومها للمساواة فى الصدق ( قال بخلاف ) مرتبط بما بعد حتى أو بما قبله ( قوله حدا تاما ) جعلها ( قوله وقلنا ) يعنى لو لم تعتبر المساواة بحسب المفهوم لا صريحاً ولا ضمنياً بان لم يعرف الحد التام بالمركب من الجنس والفصل القرينين لجاز أن تقول فى تحديد الانسان حدا تاماً الجسم الناطق مثلاً فيرد الخ فلا يرد أنه ان أريد به مجرد هذين المفهومين فبطلانه لكونه خلاف المفروض حيث انتفى فيه الجنس القريب أو مع ما يستلزمه من النامى والحساس فع ان الدلالة الاتزامية مهجورة لا يصدق على غير الانسان ( قوله على الجسم الناطق ) أى وعلى الجسم الناطق الذى ليس بنام ولا حساس فافى قوله أو غير

الاحتمال العقلي بخلاف ما عداه \* وشرطوا فيه أيضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية لا الصحة . ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز أو المشترك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء

مفهوم الانسان مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون باطلا ولا يندفع هذا بأنه مجرد احتمال عقلي بل محال ولا يختل التعريف الا بالتحقق لانه انما يندفع بذلك عن غير الحد التام كما لا يخفى ( قوله ما يجب أخذه في الحدود ) يشير الى أن ذلك

أعني النامي والحساس فمع أن الدلالة الاستلزامية مهجورة كما سيصرح به لا يصدق على غير الانسان ( قال تقديم الجنس ) وقالوا إن تقديمه محصل الجزء الصوري حتى لو قدم الفصل لكان حداً ناقصاً ( قل الاولوية ) وجه الاولوية ان الجنس لكونه أعم وأظهر عند العقل تقديمه أولى ولان الفصل لكونه أخص وقيداً مخصصاً تأخيرها أنسب حتى يكون التخصيص بعد التعميم . ثم ان هذا الدليل جار في غير الحد التام ( قال لا الصحة ) بناء على انه ليس للحد التام جزء وراء أجزاء الماهية المنحصرة في الفصل والجنس ( قال في الكل ) الاولى تأخير قوله في الكل عن قوله من غير قرينة ظاهرة ( قل استعمال المجاز ) أشار بتقديم المجاز الى كونه أردء من المشترك لتبادر ذهن السامع في المجاز الى غير المقصود وتردده في المشترك بينه وبين المقصود وان كان المشترك أردأ نظراً الى كونه أقل استتمالا ثم إنه لم يتعرض للالفاظ الغريبة الوحشية لعدم اخلاها بافادة المراد وإن احوجت الى التغير للسامع وتطويل المسافة

لمنع الخلو ( قوله الا بالتحقق ) قال في رسالة الآدب واعلم ان التعريف والتقسيم الاستقرائي لا ينقضان الا بفرد محقق انتهى \* والتعريف أعم من الحد التام الا أن يقال بتخصيصه بما عداه ( قل تقديم الجنس ) لانه أعرف لكثرة أفراده والتخصيص بعد التعميم أوقع في النفس ( قال شرط الاولوية ) كان هذا مختار المصنف ولذا قدم الجنس وعطف الفصل عليه بالواو في تعريف الحد التام ( قل في الكل ) لو قال ويجب الاحتراز عن استعمال ألفاظ غير ظاهرة الدلالة لكان أولى لشموله الالفاظ الغريبة الوحشية والقول بأنه لم يتعرض لها لعدم اخلاها بافادة المراد ممنوع لان الفرض علم السامع بسهولة وهي مفوتة له ( قال المجاز ) بالمعنى الاعم الشامل للكنية ( قال من غير قرينة ) إشارة الى جواز مثل تعريف العالم ببحر يلاطف الناس لوجود القرينة ( قال ظاهرة ) أى معينة للمراد ولو معاني متعددة سواء كانت عين القرينة المانعة أولا فقوله من غير قيد المتعاطفين ولا يرد انه مستدرك بالنظر الى المجاز لازومها فيه \* ومنه يعلم انه لو جاز ارادة معانيهما جاز استعمالهما ( قال وعن الاكتفاء ) معطوف على قوله عن استعمال الخ

بالدلالة الالتزامية على ما يجب أخذه في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الا برسوم ناقصة ولا تعدد الحد التام لشيء واحد ولا تعريف الجزئى على وجه جزئى ولو بقيود

الا كتفاء ليس بمحذور فى الرسوم والى أن المحذور فى الحدود هو الدلالة الالتزامية على ما يجب أخذه فيها لا كل دلالة التزامية

(قال على ما) متنازع فيه لا كتفاء ويجب (قال فى الحدود) أى التامة أو الناقصة (قوله بمحذور) قد يناقش بان الفرق بين الرسم التام والحدين تحكم لتحقيق واجب الاخذ فيه أيضا كالجنس القريب (قوله الرسوم) أى التامة أو الناقصة (قوله فى الحدود) أى التامة أو الناقصة (قال لا يفيد الجزئية) قال عبد الحكيم فى بحث الجزئى الاضافى إن هذا ليس بكلى على ما بين فى محله فيجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه السككية وجه جزئى يكون مرآة لمشاهدة ذاته تعالى المخصوصة \* قال كيف وقد صرحوا بان لفظ الله علم لذاته تعالى والتعريف بالعلمية لاحضار شئ بعينه فى ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه جزئى لم يحصل

وفى العطف تأمل لا يهامه ان الاحتراز عن الا كتفاء شرط فى كل تعريف الا أن يقال بعدم ملاحظة قوله فى السكل بالنظر الى المعطوف ولو ذكره بعد الاحتراز وقال هنا وفى الحدود عن الا كتفاء لكان أحسن \* وما قيل الاولى تأخير قوله فى السكل عن قوله ظاهرة ففيه ان المتبادر حينئذ كونه قيد قوله من غير الخ ومعناه فى كل من المجاز والمشارك وانه يوم أن هذا الاحتراز أيضاً مخصوص بالحدود وليس كذلك (قال بالدلالة) أى بديها (قال على ما يجب) مرتبط بالدلالة وصلة الا كتفاء وهى عنه محذوفة (قال فى الحدود) متنازع فيه للاخذ والا كتفاء أو الاحتراز أو معمول ليجب فى الموضعين (قوله فى الرسوم) الفرق بين الحد والرسم ان الرسم لاشتماله على العرضى ادون منه فلم يبالوا باشتماله على الدلالة الالتزامية على ما ذكر \* ونظيره مقاله بعضهم من أن الجنس يعرف به دون العرض العام وان تساوى فى التمييز لشرفه بكونه ذاتياً فلا يرد أن الفرق بين الرسم التام والحدين تحكم لتحقيق واجب الاخذ فيه أيضاً كالجنس القريب (قال الا برسوم) لتوقف ما عداها على الجنس أو الفصل وهو منتف فى البسائط (قال ولا تعدد الخ) لانه لو دخل أحد الحدين فى الآخر لم يكن تمام ماهية الحدود والا تعدد تمامها فيكون كل منهما محتاجا اليه ومستغنى عنه وهو باطل (قال على وجه جزئى) الاشتمل تركه الى كثرة ويقول بدل قوله الآتى \* وان أمكن نعم يمكن الخ لدخول نفي التعريف على وجه كلى لا ينحصر فيه فى كلامه حينئذ الا أنه اكتفى عنه باشتراط المساواة فيما مر . بقى أن قوله لان انضمام الخ إنما يتم او سلم عدم جواز تعريف الجزئى بالجزئى فينبغى أن يقول ولا التعريف بالجزئى ولا تعريفه لان الخ

كثيرة لان انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وان أمكن تعريفه على وجه كأن ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود \*

( قوله لان انضمام الكل الى الكل الخ ) ههنا يتضح ما قالوا من أن التعريف انما يكون للماهية لا للفرد لكن يرد عليه أن مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم لا يجوز أن يكون الكل المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد \* فالحق أن الجزئي الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف

الغرض من وضع العلم انتهى ( قوله التحديد التام ) فان قيل ما الفرق بينه وبين الحد الناقص حتى يصح تعريف الجزئي الحقيقي بالثاني بناءً على جواز انحصاره في فرد على رأى القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولا يصح تعريفه بالأول بناءً على أحد الأمرين المذكورين قلنا الفرق إن المساواة صدقا ومفهوما شرط

( قال لان انضمام ) قال عبد الحكيم يجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه الكلية وجه جزئي \* وما قيل أن ضم الكل الى الكل لا يفيد الجزئية فليس بكل على ما بين في محله كيف وقد صرحوا بأن لفظ الله علم لذاته المخصوصة والتعريف بالعلمية لاحضار شئ بعينه في ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه جزئي لم يحصل الغرض من وضع العلم انتهى \* ويؤخذ منه أن جواز حصول الوجه الجزئي ينافي كلية ما قيل وهو ممنوع لجواز أن يكون معناه أن مجرد الانضمام لا يفيد فلا مانع من حصوله بواسطة العلم بالانحصار خارجا وكيف يتوهم عدم الكلية والاستدلال عليه بان الجزئية من جهة الاحساس والكلية من جهة العقل وضم معقول الى معقول لا يفيد محسوساً جار في كل وضع ( قال لا يفيد ) فلا يكون تعريفه مانعاً ( قوله لا للفرد ) أشار بتفسير الجزء السلي من الحصر الى أن المراد بالماهية ما عدا الفرد لانه لو أريد بها ما به الشئ هو ولدخل الشخص أو ما به يجاب عن السؤال بما هو لخرج الفصل ( قوله إن مدار التعريف ) أى ما عدا الحد التام أو المراد بالصدق أعم من أن يكون مع تساوى المفهومين أولا ( قوله على المساواة ) مقتضى هذا عدم انحصار النسبة بين الكل والجزئي في العموم والخصوص والتباين حيث اعتبر المساواة هنا فيناfi ما سبق في بحث النسب ( قوله في فرد ) كقوله تعالى « كلما رزقوا منها من ثمرة » أو الثاني لاعتبار المدخول ( قوله تعريفاً لذلك ) انما يتم لو قيل بان موضوع القضية الكلية لا يعم الافراد المدومة والا لم يصح لما قالوا ان مرجع المساواة موجبتان كليتان من الجانبين ولو حكما ( قوله لا يقبل التحديد ) أى على رأى المصنف من اشتراط المساواة مفهوما فيه فلا

## ﴿ الباب الثالث في القضايا وأحكامها ﴾

### ﴿ فصل ﴾

بالاعم ولذا قلنا وان أمكن تعريفه الخ اشارة الى أنه لا يمتنع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك

في الحد التام دون الناقص كما مر (قال وأحكامها) الاحكام عند عصام الدين هو مفهوم النقيض والعكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل واللازم وهي عنده موضوعات ذكورية صادقة على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى سميت تلك القضايا أحكاماً تشبيها لحصولها المذكور بحصول الحكم بالقياس الى المحكوم عليه وعند عبد الحكيم هي عبارة عن معانٍ مصدرية هي مأخذ محولات مسائل الاحكام من التناقض والعكس بالمعنى المصدري والتلازم والاول مبنى على أن مسائلها هكذا تقيض الموجبة السالبة سالبة جزئية وعكسها موجبة جزئية ولازم الحقيقية لزومية من عين أحد جزئياتها وتقيض الآخر والثاني مبنى على انها هكذا الموجبة السالبة متناقضة للسالبة الجزئية ومنعكسة الى الموجبة الجزئية . والحقيقية ملزومة للزومية كذا \* ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامها عند الأول انه في مسائل موضوعاتها

يرد أن اللائق قبوله بناء على إيراد المصنف لحصول المساواة بينهما صدقا ( قال في القضايا ) يشتر كلام المصنف في التناقض بأن الاحكام مفهوم التقيض والعكس اللذين كل منهما موضوع ذكرى صادق على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى كما دورأى عصام وفي العكس بأنها التناقض والعكس بالمعنى المصدري المأخذين لمحولات بعض المسائل كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال في الأول التناقض للموجبة الخصوصية هو السالبة الخصوصية مثلا وفي الثانى السالبة السالبة تنعكس كنفسها ونحوه وكأنه أشار في كل الى مذهب فمعنى قوله في القضايا الخ على الأول في مسائل موضوعاتها الذكورية أنواع القضية والحكم فالجمع فيهما باعتبار الانواع \* وليس المعنى في مسائل موضوعاتها الحقيقية أشخاص القضايا لانه إن أريد بالاحكام الماصدقات لزم مقابلة العام بالخاص أو المفهومات فعدم كونه في الاحكام على نهج قوله في القضايا وعلى الثانى في تعريف القضية وتقسيمها الى أنواعها مع تعريفاتها وفي بيان الاحكام \* ثم أقول المعنى الأول أنسب بجمل الباب قسماً من الرسالة التي مدلولها مسائل المنطق كما هو صنيع المصنف وما قاله عبد الحكيم من انه لا معنى لكون القضية موضوعاً ذكراً لانه مفهوم تصورى مندفع بأن العملية الواقعة موضوعاً مثلاً مفهوم تصورى وان كان ما صدقتها قضايا على انه يستلزم ان لا يصح نحو كل شكل أول منتج مع صحته وفقاً \*

القضية كالتعريف والدليل إما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع . وقد سبقت . وإما معقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي وقوع النسبة أولاً وقوعها فالقضية قول ملفوظ أو معقول يصح أن يقال لقائله إنه

الذكية أنواع القضايا ونفس الاحكام لا موضوعاتها الحقيقية القضايا الشخصية سواء أريد بالاحكام المصادقات أيضاً أو نفس المفهومات لئلا يلزم مقابلة الخاص بالعام فان هذه المصادقات بعض من تلك القضايا أو يلزم عدم كون قوله في الاحكام على نهج قوله في القضايا وعند الثاني انه في تعرف القضية وتقسيمها الى أنواعها مع تعريفها وفي بيان الاحكام ( قال القضية ) أى ما يسمى بهذا اللفظ والا فليس مشتركاً معنوياً بل هو إما مشترك لفظي أو حقيقة في المعقولة ومجاز في الملفوظة . والثاني هو المختار للسيد قدس سره وكذلك التعريف والدليل والقول الا أن المختار أن القول حقيقة في الملفوظ ومجاز في المعقول بعكس القضية ( قال كالتعريف ) والقول ( قال الخبرية ) منسوب الى الخبر الذى هو قسم اللفظ المركب كما مر فيخرج القضية المعقولة كالجلل الانشائية وقوله الحاكية عن الواقع بيان للواقع . ثم انه قد يناقش بأن هذا التعريف دورى تأمل ( قال المحكوم عليه ) موضوعاً أو مقدماً ( قال والمحكوم به ) محمولاً أو تالياً ( قال والنسبة ) الشبوتية أو الاتصالية أو الانفصالية ( قال يصح ) فائدة يصح ادخال قضية لم يقل لقائلها ذلك بالفعل ( قال لقائله ) أى في العرف كما هو المتبادر فيخرج قول النائم والمجنون ولذا لم يقل قول قائله صادق مع كونه أخصر \* وكتب أيضاً اللام بمعنى عن ولذا لم يقل انك صادق الخ .

( قال القضية ) أى المسمى بها فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره ( قال وهي الجملة الخ ) تعريف لفظي فالدور غير قادح \* وقوله الحاكية بيان للواقع ولو قال الجملة التامة الحاكية الخ لكان أولى ( قال هي معناها ) أى ما يمكن أن يكون معبراً بالفتح فلا يرد أن هذا يفيد أنه ما لم يعبر عما في العقل باللفظ لا يكون قضية وهو فاسد ( قال يصح أن يقال ) لم يقل قول يقال الخ لئلا يخرج عن التعريف قول لم يقل لقائله ذلك بالفعل ولا قول قائله الخ لئلا يخرج قول النائم والمجنون اذ لا يصح أن يقال لهما ذلك عرفاً قاله عبد الحكيم \* وزاد قوله فيه لخراج الانشائيات إذ لا يصح أن يقال قائله صادق فيه وإن صح القول بأنه صادق في قول آخر ( قال لقائله ) اللام بمعنى عن قله عصام الدين أو بمعنى في فلا يرد أن القول المسمى باللام بمعنى الخطاب فينبغي أن يقول وانك ولا يبعد ارجاع الضمائر الاربع في قوله انه الخ الى القول وجعل كلمة في لاعتبار المدخول فيخرج بقوله فيه الانشائيات ولا يلزم تفكيك الضمائر الا أنه يلزم استدراك قوله لقائله ويتوهم الدور لأخذ صدق الخبر في تعريفه

صادق فيه أو كاذب فإن حكم فيها بوقوع ثبوت شئ<sup>\*</sup> لشي<sup>\*</sup> أولاً وقوعه سميت حمليّة والمحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولاً كقولنا زيد قائم أو ليس بقائم والاسميت شرطية والمحكوم عليه مقدماً والمحكوم به تالياً والشرطية إن حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون قضية أخرى أولاً وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو ليس كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود أو بوقوع انفصال أحدهما عن الآخر أولاً وقوعه سميت منفصلة نحو إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً

قاله عصام . ثم القائل بمعنى اللافظ في المملوطة وبمعنى العاقل في المعقولة ( قال صادق ) الصدق والكذب هنا بمعنى الاخبار عن الشئ<sup>\*</sup> واعلامه على ما هو له أولاً على ما هو له الذي هو صفة الخبر لاسنادها الى ضمير القائل ولم يقل أن يقال إنه صادق الخ بترك لقائله حتى يكونا بمعنى المطابقة للواقع وعدمها لاسنادها الى ضمير القول لئلا يتوهم الدور وان ارتكب المصنف ذلك في تعريف الخبر سابقاً بأنه يحتمل الصدق والكذب ( قال سميت حمليّة ) نسبته الى الحمل بمعنى نسبته بين بين أو بمعنى وقوعها أولاً وقوعها أو بمعنى ادراك الوقوع أو اللا وقوع فالنسبة على الأول نسبة الشئ<sup>\*</sup> الى لازم جزئه وعلى الثاني الى جزئه وعلى الثالث الى متعلق جزئه بالكسر . هذا في المعقولة وقس عليه المملوطة فوجه التسمية جار في السالبة كالموجبة خلافاً وهم ( قال والمحكوم عليه ) أى فى الجملة فلا ينتقض بالمقدم وقس عليه ما يأتى ( قال متصلة ) أى ذات اتصال فوجه التسمية جار في السالبة كالموجبة . وكذا الكلام فى المنفصلة ( قال أو بوقوع انفصال ) أى سواء كان حقيقياً أو جمعياً أو خلوياً ( قال أن يكون ) تصلح مثلاً لكل من الاقسام

( قال أو كاذب ) ترديد فى القول لاجزؤه فلا يرد خبره تعالى وأمثاله ( قال ثبوت شئ<sup>\*</sup> الخ ) أى على وجه الاتحاد بين الشئيين كمثال المصنف أو قيام أحدهما بالآخر كضرب زيد ولم يضرب زيد ( قال سميت شرطية ) لأنها مشتملة على الشرط ولو ما لا فالنسبة الى المشتمل عليه . ولا يرد أن وجه التسمية لا يجرى فى المنفصلة \* وقد يقال فى اطلاق الشرطية عليها كاطلاقها على سالبة المتصلة تجوز ( قال والمحكوم عليه ) معطوف على نائب فاعل سميت ولم يؤكد لمكان الفصل \* وكذا قوله المار والمحكوم الخ ( قال مقدماً ) بكسر الدال من قدم اللزوم فى التعبير عن طرفى الشرطية باسم الفاعل والحمليّة باسم المفعول تنبيه على كل تغايرها ويجوز فتحها من قدم المتعمدى لكن لا يلائم التالى ( قال والمحكوم به ) أى فى الشرطية فلا يرد المحمول وقس عليه ما قبله ( قال والشرطية ان حكم ) أى صريحاً والا انتقض التعريف الضمنى لكل من المتصلة أو المنفصلة بأفراد الاخرى بناء على تلازم الشرطيات ( قال فيها )

أو ليس إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً \* وكل من الحلية والمتصلة والمنفصلة إما موجبة إن حكم فيها بوقوع النسبة وإما سالبة إن حكم فيها بلا وقوعها. فقد ظهر أن أجزاء كل قضية موجبة كانت أو سالبة ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخيرية التي هي الوقوع في الموجبات واللا وقوع في السوالب (١) وأما نفس الثبوت (٢) والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين فخارجة عن الأجزاء

الثلاثة للمنفصلة (قال وكل من الحلية) تقسيم لكل من الأمور الثلاثة بل لمطلق القضية باعتبار النسبة التامة الخيرية (قال النسبة) الثبوتية أو الاتصالية أو الانفصالية (قال والاتصال) في المتصلات (قال والانفصال) في المنفصلات (قال بالنسبة بين بين) أقول النسبة بين بين ثبوتاً كانت أو اتصالاً أو انفصالاً وإن كانت قيداً للتامة الخيرية ومنقدمة عليها تحقّقاً وتعقلاً إلا أنها مقيدة بكل من الطرفين ومتأخرة عنه كذلك فجعل كل من المقيد بها أعنى التامة وقيدتها أعنى الطرفين شرطاً من القضية ونفسها شرطاً لها مما لا يعقل له. وجه وخروجها عن المقيد بها لا يوجب خروجها عن القضية كما أن خروج قيدها عنها لا يوجب ذلك وكما أن خروج البصر عن العدم لا يوجب خروجه عن مسمى المركب الإضافي فالصواب ما أفاده بعض المحققين من أن القدماء أنكروها وقالوا بأن النسبة التامة الخيرية في الموجبة الثبوت وفي السالبة الانتفاء إلا أنهما قد يعتبران في نفسيهما باعتبار أنهما تعلقان بين الطرفين فلا يحصل

ظرفية الكل للجزء والباء للبيان أن كان قوله حكم من الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع ولتعلقه بالسكّر أن كان من الحكم بمعنى ادراكهما وحينئذ يكون الباء متعلقاً به بناء على التجريد (قال أو ليس أما) إشارة إلى أن المادة التي صلحت للمتصلة الموجبة صلحت للمنفصلة السالبة. وبالعكس. ولو قال بدل قوله أما أن يكون العدد الخ \* أما أن يكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً لكان اللفظ للإشارة إلى أن ما صلحت للمتصلة السالبة تصلح للمنفصلة الموجبة وبالعكس (قال وكل من الحلية) تقسيم للقضية باعتبار النسبة التامة الخيرية \* وقوله المار فان حكم الخ تقسيم لها باعتبار نسبتها بين بين فلو قال والقضية أما موجبة الخ لكان أخصر وكفى إلا أنه أراد التنبيه الثانوي على جريان القسمين الالتماسيين في كل من الأقسام الثلاثة المارة (قال أما موجبة) بكسر الجيم أي موجب قائلها ففيها تجوز أو ذات إيجاب وكذا قوله سالبة ويجوز فتحها لكن لا يلائم السالبة (قال عن الأجزاء) أي أجزاء القضية ولو قال عن القضية لكان أوضح وأنسب بقوله خروج الخ - هذا \* وأقول إن اعتبرت في النسبة التامة الإضافة إلى نسبة بين بين لزم ترسيم أجزاء القضية لأن التقييد بها داخل فيها كما في العمى وإن كانت هي خارجة فلا يصح

خروج البصر عن العمى عند أهل التحقيق من القدماء

(١) (قوله وأما نفس الثبوت والاتصال والانفصال الخ) إشارة إلى بطلان ما اشتهر من أن القدماء أنكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاقوع عبارتين في الجملة عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحاده معه . وفي المتصلة عن الاتصال واللاقوع وفي المنفصلة عن الانفصال واللاقوع لا عن وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولا وقوعه\* وإنما أثبتنا المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاقوع

بهما القضية . وقد يعتبر معهما الحصول فقط بحسب نفس الأمر إما على سبيل التردد كما في الشك أو على سبيل الاذعان كما في التصديق وقد يعتبر معهما الاحصول فقط حينئذ لا حصول الثبوت وحصول الانتفاء منلازمان كما أن لا حصول الانتفاء وحصول الثبوت كذلك . وقد يعتبر كل من الأمرين مع الثبوت وحال لا حصول الثبوت كما مر\* وتعريف بعض القدماء التصديق بأدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أى ادراك أن الثبوت حاصل أو لا حاصل مبنى على الاعتبار الأخير والتعبير باللازم والحصول واللاقوع عندهم خارج عن القضية وشرط تحققها ولا بأس في ذلك ( قل أهل التحقيق ) إشارة الى رجحان مذهب القدماء ( قوله بالكلية ) أى بالشرطية والشرطية ( قوله عن الانفصال ) فكل من الوقوع واللاقوع بناء على ما اشتهر من القدماء مشترك لفظي بين المعاني الثلاثة فالوقوع بين الاتحاد والاتصال والانفصال واللاقوع بين اعدامها بخلافهما على رأى الاخراء فان كلا منهما مشترك

قوله المار ثلاثة . وان لم تعتبر لم تكن لازمة فلا يصح قوله خروج الخ تدبر ( قال خروج البصر ) أى مثل خروجه في كونه لل لازم الذهني وان كان الملزوم في أحدهما تمام المدلول وفي الآخر جزأه ( قوله عن اتحاد الاتحاد اصطلاحاً يعنى القيام . أو يقال نحو قام زيد في تأويل زيد قائم في الماضي ) قوله وانما أثبتنا المتأخرون ( كان وجه عدولهم أنهم لما قالوا إن التمايز بين التصور والتصديق اذا كان علماً يكون بالمورد فتمتعلقهما متغايران زعموا أن أجزاء القضية أربعة يتعلق التخيل والتوهم والشك في صورها بالنسبة الناقصة والتصديق بالتامة\* ويرد عليهم أن التصور لا حصر فيه ويتعلق بكل شئ كما قاله المحقق الدواني فيتعلق بنفسه وبمورد التصديق وان التمايز بينهما ليس بالمورد\* ثم المراد بالتعلق ولو بوجه ما فلا يرد كنهه الواجب تعالى . وما توهم من انه يلزم على هذا إما عدم اتحاد العلم مع المعلوم أو كون أمر واحد نصوراً وتصديقاً على تقدير تعلقه بالتصديق مندفع بانه باعتبار الوجود الاصيل في الذهن علم والظلي فيه

عبارتين عن ذلك . فعنى زيد قائم أو ليس بقائم عند القدماء أن القائم متحد مع زيد أو ليس  
بمتحد \* وعند المتأخرين أن اتحاده معه واقع أو ليس بواقع . ولا يخفى أنه فاسد إذ من القدماء  
من عرف التصديق بأدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا شك أن النسبة التي  
حكم عليها بالوقوع واللاوقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة \* ولو سلم أنه تعبير  
باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلاً مستحيل

معنوى على رأيهم ( قوله ولو سلم ) قد يقال إن من قل بأن ما اشتهر باطل وفاسد مستدل وقوله إذ من  
القدماء الخ دليله ومن قال أن ذلك تعبير باللازم موجه ومانع بسند أنه تعبير باللازم ومنع السند كما تقرر  
غير مفيد فمنعه المشار إليه بقوله ولو سلم غير موجه ( قوله بعدم الاتحاد ) وعدم الاتصال وعدم الانفصال

معلوم ( قوله واقع ) أى مطابق لنفس الامر ولو بحسب دلالة اللفظ ( قوله ولا يخفى ) اعادة لما سبق  
لطول الفصل والافيكى أن يقول وذلك لأن من الخ ( قوله إذ من القدماء ) اشارة الى الواضحة والشرطية  
مطوية وقوله ولا شك دليل الملازمة ( قوله التصديق بأدراك الخ ) المتبادر عرفاً من هذه العبارة الاذعان  
فلا يتجه ان التعريف يصـدق على التصور المقابل للتصديق ( هذا ) ومقتضى كلام الدواني صدقه على  
التخييل وأخويه وكأن مراده صدقه مع قطع النظر عن العرف فلا ينافى ما ذكرنا . ثم قوله أن الخ مفصل  
الأمر الاجمالى المتعلق للتصديق وليس هذا متعلقاً له فلا يرد انه يلزم فى كل تصديق تصديقات غير  
متناهية فيتسلسل ( قوله ولا شك ) علة لعالية قوله إذ من القدماء لقوله انه فاسد ( قوله ولو سلم ) أى  
لو قرر اذ كثيراً ما يستعمل لو سلم من جانب المعلل بمعناه كما نقله حفيد التفهيمى عنه فلا يرد أن القائل  
ببطلان ما اشتهر مستدل بقوله إذ من الخ والقائل بأنه تعبير باللازم مانع مستنداً بذلك ومنع السند  
لا يفيد فمنعه المشار إليه بقوله ولو سلم غير موجه \* على انه يمكن تصوير المنع بالدعوى والسند بالدليل  
فيتوجه إليه المنع ( قوله تعبير باللازم ) بناء على أن المراد بالنسبة الثبوت وباللاوقوع اللا حصول  
ولا حصول الثبوت مع حصول الانتفاء متلازمان فكأنهم قالوا ادراك أن الثبوت أو الانتفاء حاصل  
( قوله فنقول الحكم ) أقول لو تم هذا الدليل لدل على أن فى السالبة نسبتين العدم المقيّد بالاتحاد  
والاتحاد اللازم له وفى الموجبة نسبة واحدة هي الاتحاد وهو مبين لما ادعاه من أن فى كل منهما نسبتين  
وأنهما فى السالبة عدم الوقوع والاتحاد وفى الموجبة الوقوع والاتحاد وعلى أن كل عدم مضاف جعل جزءاً  
لشئ كان ما أضيف إليه خارجاً لازماً لكل فيلزم أن يكون الوقوع فى السالبة زائداً على الاجزاء لازماً

بدون تصور الاتحاد إذ الاعدام إنما تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد متصوراً مشتركاً بين الموجبة والسالبة. فإذا أنكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هربوا. فكيف ينكرونها بل إنهم لم ينكروا ذاتها وإنما أنكروا كونها من أجزاء القضية كما زعمه المتأخرون. نعم يتوقف على تصور الحكم بالوقوع واللاوقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الأجزاء وإلا

( قوله بدون تصور الاتحاد ) والاتصال والانفصال ( قوله فيكون الاتحاد ) والاتصال والانفصال ( قوله فيما هربوا ) أقول كما لا يلزم المتأخرين من توقف الحكم باللاوقوع على تصور الوقوع بقوله وجود امر آخر غير النسبة بين مشترك بين الموجبة والسالبة هو الوقوع حتى يكون ذلك الأمر نسبة أخرى بين وبين أيضاً كذلك لا يلزم المتقدمين من توقف الحكم بعدم الاتحاد والاتصال والانفصال على تصور هذه الأمور الثلاثة القول بوجود النسبة بين على تقدير إنكارهم حتى يلزمهم الوقوع فيما هربوا والافترار بما أنكروا والسكر على ما فروا ( قوله نعم يتوقف ) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة بين بين شرطاً لا شرطاً ( قوله لا يستلزم ) أقول نعم لكن ذلك التوقف ليس منشأ لكونها من الأجزاء بل المنشأ هو أنه بعد القول بوجود النسبة بين بين لا يتصور القول بكون صفتها وما ورد عليها من الوقوع واللاوقوع جزأً صورياً للقضية دون نفسها فانه لا يجوز العقل كون الصفة جزأً صورياً للشيء دون الموصوف وإن جاز العكس كما على رأى القدماء قاتهم لما أنكروا النسبة بين بين وقالوا بان النسبة التامة في الموجبات الثبوت مثلاً وفي السوالب الانتفاء قالوا بكونها جزأً صورياً دون صفتها أعني

لها مع أنهم لم يقولوا به ( قوله اذ الاعدام ) فيه تساهل لاشعاره بان عدم الاتحاد عدم ملكة للاتحاد وليس كذلك والا لارتفع التقيضان فيما لم يكن الموضوع مستعداً لوجودى \* والحق أنه سلب الاتحاد ( قوله نعم يتوقف ) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة بين بين جزء القضية \* وأقول لهم أن يقولوا الموجب لذلك توقف تصور الحكم الذى هو جزء القضية عليها فى كل مادة فيندفع ما ذكره بقوله والا لكان الخ لان التوقف فيه فى بعض المواد كما أن لهم القول بان موجب انه بعد القول بنسبة بين بين تكون موصوفة بالوقوع أو اللاوقوع ومضافة الى الموضوع والمحمول مثلاً يقال فى معنى زيد قائم ثبوت القيام لزيد واقع فلا وجه لكون الصفة والمضاف اليه جزء القضية دون الموصوف والمضاف ( قوله لكن ذلك ) منع لكبرى الشكل الأول المطوية المشار الى صغرها بقوله يتوقف الخ وقوله

ولا تنعقد القضية ما لم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة ادراكات أربعة تصور المحكوم عليه  
بكنهه أو بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصور المحكوم به

لكان البصر من أجزاء القضية في قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه  
مع أنه خارج عن أجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين فافهم هذا المقام. إذ قد زل فيه أقدم  
الاعلام. والحمد لله على الانعام (١) (قوله المسماة بالنسبة بين بين الخ) إنما سميت بها لكونها  
مشتركة بين الموجبة والسالبة إما جزأ كما عند المتأخرين أو خارجا موقوفا عليه كما عند القدماء

الحصول واللاحصول فانه خارج عن القضية وشرط لها عندهم (قوله بين الفريقين) بدون الاختلاف  
بينهم (قال القضية) حملية أو شرطية (قال أربعة) ترك التعرض للدراك المتعلق بالنسبة بين بين مع  
كونه شرطا لانعقاد القضية وإن تعلق بما ليس بجزء منها (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدما والمراد  
على الأول تصور نفس المحكوم عليه وعلى الثاني تصور أجزائه وقس عليه تصور المحكوم به (قال  
بكنهه) ذاتي أو عرضي \* وكتب أيضا أى التحقيق أو الاعتبارى والاسمى وكذا الكلام فى المحكوم  
به وأما النسبة فليس لها إلا كنه اعتبارى واسمى على ما تقدم (قال صادق عليه) زعماً سواء طاق  
الواقع أولا (قال مصحح للحكم) صفة بعد صفة أى صالح للحكم وغير آب له بحسب الزعم المطابق أو  
اللاطابق. وأما الحكم على كونه خبر مبتدأ محذوف والمعنى هو أى تصور المحكوم عليه موقوف عليه  
لحكم عليه فيغنى عنه قوله الآتى وهذا الاذعان مشروط (قال المحكوم به) محمولا أو تابلياً

والا سند المنع أو نقض مكسور (قوله لكان البصر) أى والكان الضارب والمضروب من أجزاء  
القضية فى قولنا الضرب مؤلم ضرورة توقف تصوره على تصورهما (قوله كما عند المتأخرين) استقصائية  
وكذا الكاف الآتية (قال ولا تنعقد) فيه استعارة مصرحة تبعية أو فى القضية استعارة مكنية أصلية  
(قال ادراكات أربعة) لم يتعرض للدراك المتعلق بالنسبة بين بين مع كونه شرطا لانعقاد القضية للعالم  
به من قوله خروج البصر عن العمى بمعونة قوله الآتى وتصور النسبة (قال مصحح للحكم عليه) أى  
غير آب ذلك الوجه عن الحكم كأن لا يكون مبايأً للمحكوم به فى الجمل الإيجابى وسأويا فى السلبى فهو  
نعت لقوله وجهه إشارة الى عدم جواز تصور المحكوم عليه بوجه ينافى المحكوم به \* والقول بأنه خبر  
مبتدأ محذوف والمعنى هو أى تصور المحكوم عليه موقوف عليه للحكم عليه لا جدوى فيه \* وما يقال إنه  
يفنى عنه قوله الآتى وهذا الاذعان مشروط ففيه أن إغناء اللاحق عن السابق غير قادح

كذلك وتصور النسبة التامة الخبرية كذلك (١) ثم الاذعان بها جازماً أو غير جازم ثابتاً أو غير ثابت مطابقاً للواقع أو غير مطابق وهذا الاذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة

(١) (قوله ثم الاذعان بها الخ) أى الادراك الاذعانى وكلمة ثم ههنا للتراخى الرتبى بناء على أن رتبة المشروط متأخرة عن رتبة الشرط لا للتراخى الزمانى وإلا لم يطرد الكلام فى الاوليات لان تأخر الاذعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وإن كان تأخرها عنها فى النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك

(قال كذلك) أشار بذلك هنا أيضاً الى أن تصور النسبة كنهياً ووجهاً غير تابع لتصور الطرفين فى السكينة والوجه إذ لا شك أن لها حقيقة وراء حقيقتيها ووجوهاً صادقة عليها . وكونها آلة لارتباطها لا يقتضى التبعية كما زعم البعض ( قل بها ) فالنسبة التامة تعلق بها ادراك . أحدهما تصور والآخر تصديق ( قل أو غير جازم ) هو الظن ( قل أو غير ثابت ) هو تقليد المصيب كالخطئ\* ( قال أو غير مطابق ) هو الجهل المركب ( قوله أى الادراك الاذعانى ) نسبة العام الى الخاص ( قال الثلاثة ) بل الأربعة كما مر ( قال يسمى تصديقاً ) فى جعل التصديق نفس الاذعان والاذعان من الادراك اختياراً لمذهب الحكماء من وجهين بساطة التصديق وكون الاذعان علماً لا فعلاً وترك لمذهب الامام من كون التصديق مركباً من الاذعان الفعلى والتصورات الثلاثة وللمذهب المستحدث من كونه مركباً من التصورات وكون الاذعان

( قال وتصور النسبة ) أى من حيث اضافتها الى نسبة بين بين ( قال كذلك ) أى بكنهه أو بوجه صادق عليه\* وفيه شائبة الاستخدام لان السكينة بالنظر الى الأولين أعم من الحقيقى والاعتبارى وهما اعتبارى فقط\* ثم إن تصورهما غير تابع لتصور الطرفين فى السكينة والوجه كالبداهة والنظرية على ما قاله عبد الحكيم لان حقيقتيها ووجوهها مغايرة لحقيقتيها ووجوهها\* وقد يستدل على التبعية بانها رابطة بينهما وعلى بدايتها بانها فرد مطلق الوجود أو العدم البديهى\* ويتجه على الأول انها لو اقتضت ذلك لكانت المقولات النسبية كلها كذلك وعلى الثانى بعد تسليمه أن بداهة العام لا يستلزم بداهة الخاص لجواز كون القيد المخصص نظرياً ( قل ثابتاً أو غير ثابت ) تعميم للجازم وقوله مطابقاً الخ تعميم للثابت ومقابلته فيدخل فى المطابق اليقين وتقليد المصيب وفى غيره الجهل المركب وتقليد الخطئ\* ( قوله أى الادراك الاذعانى الخ ) اشارة الى عدم كون الاذعان فعلاً كما ذهب اليه بعض ( قوله للتراخى الرتبى ) وهو كون المتقدم أقرب الى مبدأ محدود وفى اندراج هذا التراخى فيه تكلف\* ولو قل للتراخى الطبعى الذى هو تأخر المحتاج من المحتاج اليه لكان أولى\* ويمكن أن يراد بالرتبى ما ليس بزمانى بقرينة قوله لا للتراخى الزمانى ( قوله فافهم )

وهو على إطلاقه يسمى تصديقا وحكما . وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وإيقاعا وبشرط تعلقه باللاقوع يسمى سلبا وانتزاعا \* وقد يطلق الإيجاب والإيقاع على الوقوع . والسلب والانتزاع على اللا وقوع كما يطلق الحكم على كل منهما . واللفظ الدال على الوقوع أو اللا وقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة

شرطا لا شرطاً ( قال وإيقاعاً ) واثباتاً ( قال والإيقاع ) والاثبات ( قال والانتزاع ) والنفي ( قال كما يطلق ) أى بالاشتراك اللفظي على مفهوم يصدق على كل من الوقوع واللاقوع فالحكم مشترك معنوي بينهما وإن كان مشتركا لفظياً بين الازدعان وذلك المفهوم ( قال ولو بالالتزام ) هذا التعميم بالنسبة الى الوقوع تأمل \* وكتب أيضاً وعلى نسبة بين بين بمجرد الالتزام لكن إذا كان النسبة التامة مدلولاً التزامياً لا تكون النسبة بين بين التزامية أيضاً لأن المدلول الالتزامي ليس إلا لما هو بطريق الاخطار كما في الحواشي الخيالية ( قال يسمى رابطة ) الضمير عند المصنف على ما أفصح به في الحاشية سواء كان ضمير الفصل أولاً اسم له معنى مطابق هو المرجع كزيد في زيد قائم أبوه أو هو جسم ومعنى التزامي هو الوقوع وباعتبار هذا المعنى الالتزامي صار رابطة فيلزم أن يكون الرابطة في نحو هو الله بل في أنت الله وأنا الله نفس الموضوع \* ويتجه أن المعنى الالتزامي ملازم المعنى المطابق لزوماً بيناً وظاهر

إشارة الى أنه لو حمل الكلام على التغليب اطرده في الأوليات وإرادة ذلك المعنى من ثم انما تكون أولى من التغليب إذا كانت موضوعة لمطابق التراخي . وأما إذا وضعت للتراخي الزماني وكان استعمالها في ذلك استعارة مصرحة تبعية فلا ( قال وهو على إطلاقه ) أى إذا لم يقيد بأحد الشرطين الآتين ( قال وبشرط تعلقه ) الأولى وشرط لثلا يلزم العطف على معمولي عاملين على غير شرطه . بل الأخصر الأولى واللاقوع يسمى الخ \* وقد يقال إن قوله بشرط الخ متعلق بيسمى فلا يلزم ذلك ( قال وقد يطلق ) هل هو بالاشتراك اللفظي أو بالمجاز من إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق . كل محتمل ( قال على كل منهما ) المتبادر منه أن إطلاق الحكم على كل من الوقوع واللاقوع بالاشتراك اللفظي بينه وبين مطلق التصديق أو بالمجاز لا أنه موضوع لمفهوم عام صادق على كل منهما . ولو كان الإطلاق كذلك لكان الأحسن عليهما ( قال ولو بالالتزام ) كأن المراد به هو الدلالة الالتزامية المعتبرة عقلاً أو عرفاً . فلا يتجه أن قضية كلامه في الحاشية كون الوقوع مدلولاً التزامياً للضمير \* وفيه أن المدلول الالتزامي ملازم المعنى المطابق لزوماً بيناً وهنا ليس كذلك . وأنه يلزم تخلف المدلول الالتزامي عنه في ضمائر الانشائيات لاختصاص الوقوع بالعمليات لأن الإرادين مخصوصان بما إذا خص بالضرورة بالعقلي \* في أن ظاهر كلامه في

(١) (قوله ولو بالالتزام) إشارة إلى دفع ما أوردوا من أن ضمير الفصل في نحو زيد هو القائم راجع إلى الموضوع ومطابق له افراداً وتثنية وجمعاً كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون. فيكون دالاً على الموضوع لأعلى النسبة فيكون اسماً لأداة \* وحاصل الدفع أنه إنما يتجه لو كان كل رابطة أداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم أن الدال على النسبة ولو بالتضمن أو بالالتزام يسمى رابطة سواء كان أداة

أن ذلك المرجع لا يستلزم الوقوع فضلاً عن أن يكون بيننا. كيف ولو كان مستلزماً له لكان ذلك المرجع أيضاً رابطة. غاية الأمر أن الجملة الواقعة خبراً أحوالاً مثلاً لما كانت مستقلة بالأفادة أوجب فيها النحاة ما يذكر صاحبها ضميراً كان أو لام عهد واسماً واقعاً. موقع الضمير وذلك لا يوجب كون الضمير دالاً على الوقوع التزاماً على أنه يلزم تخلف المدلول الالتزامي في ضمائر الانشائيات كقولك من في الدار أبوه لا اختصاص الوقوع بالحليات. نعم لو ادعى أن الوقوع مدلول تضمني لم يكن بتلك المثابة في الفساد. والله الهادي إلى سبيل الرشاد (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمائر الفصل في لغة العرب رابطة غير زمانية إيراداً على سبيل المعارضة الحقيقية (قوله على الموضوع) أي مطابقة (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون بين الرابطة والأداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر إلى المطابقة

الحاشية أن رابطة الإيجاب تدل على الوقوع تارة بالالتزام وأخرى بالمطابقة أو بالتضمن وإن رابطة السلب تدل على اللاوقوع بالمطابقة فقط فالتعميم بالنسبة إلى الوقوع \* وقد يقال يتحقق التضمن في السلب كما في ليس والفرق بينه وبين كان بأن دلالة الثاني على الوقوع بالتضمن والأول على اللاوقوع بالمطابقة تحكم (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمير الفصل رابطة (قوله راجع إلى الموضوع) أي عند أكثر النحويين والافغند بعض هو حرف وهو المرضي للرضى لأن الغرض منه عدم التباس الخبر بالصفة وهو معنى حرفي. والاعتراض بأنه إنما يصح حرفيته لو لم يتصرف فيه مع أنه يثنى ويجمع ويؤنث يرد بأن عدم التصرف أغلبي إذ قد يتصرف فيه كما في سوف. وعلى تسليمه بأنه إنما يتم ذلك لو كان خالصاً في الحرفية (قوله فيكون اسماً لأداة) إشارة إلى مضمون القياس وهو ضمير الفصل اسم وكل ما هو اسم ليس رابطة. وقوله أن ضمير الخ إشارة إلى دليل الصغرى. وقوله إنما الخ منع الكبرى (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون النسبة بينهما عموماً من وجه (قوله أو بالالتزام) قد يقال إنه حينئذ يلزم إمكان عدم تصور النسبة بين بين في القضية لما في الخيالي وعبد الحكيم من أن الملزوم إذا كان متصوراً بالتبع

كما في أدوات النفي أو كلمة كما في قام زيد أو إسما كما في ضمير الفصل وكروابط الجمل الواقعة خبراً أو حالاً أو صفة عند النجاة مع كونها أسماء . ولا منافاة بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل . ولوسلم أن كل رابطة أداة عندهم فليكن تقسيم اللفظ المفرد إلى الأقسام الثلاثة أعني الاسم والكلمة والأداة تقسيماً اعتبارياً وليكن ضمير الفصل اسماً باعتبار دلالة المطابقة وأداة باعتبار دلالة الالتزامية والكلمات كلمات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى مستقل وأدوات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية أعني النسبة إلى فاعل معين فلا حاجة إلى ما ذهب إليه

( قوله أو كلمة ) ناظر إلى التضمن ( قوله أو اسماً ) ناظر إلى الالتزام ( قوله وكروابط ) وظاهر أن منها ضمير المتكلمين نحو إنا أرسلنا وإني ليعزني وضمير المخاطب نحو أنت ضربتني ( قوله أسماء ) فيه تغليب

أمكن تصويره بدون اللزوم والالتزام أن ينتقل الذهن من ملزوم إلى لازمه ولازم لازمه وهكذا وهو محال وفيه تأمل ( قوله كما في أدوات النفي ) ومنها ليس كما يشعر به ظاهر كلامه الآتي ( قوله ولا منافاة ) ممنوع لأن غير المستقل لا يكون لازماً للمستقل إذا احتاج إلى غيره أيضاً كما هنا لأن المعبر في الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الخاص ولو لم يمتنع تصور الملزوم تصور اللزوم لم يكن معنى غير مستقل وقد يجاب بتعميم اللزوم من العرفي ( قوله تقسيماً اعتبارياً ) ويؤيده مجيء على اسماً وكلمة وأداة والقول بأن أفراد كل بخواصه يشعر بأن التقسيم حقيقى ممنوع لجواز أن يكون الأفراد بعد ملاحظة الحيثية فتدبره ( قوله وليكن ضمير الفصل ) قد يقال إنه يلزم حينئذ اجتماع قسمين باعتبار استعمال واحد وهو غير صحيح إذا المجوز في التقسيم الاعتباري استعماله مرتين مثلاً باعتبارين ( قوله باعتبار دلالة ) أقول يمكن كونه اسماً وأداة باعتبار داليتين مطابقتين كلفظة من اسماً وأداة فلا وجه لا يثار داليتين مختلفتين مع لزوم المناقاة بينهما كما ذكرنا . واستلزامه استعمال المشترك في معنييه في نحو زيد هو القائم غير قادح لجواز بناء استعماله فيهما على مذهب من جوزه ( قوله باعتبار دلالتها التضمنية ) يتجه أن هذا لا يجري في كان وأمثاله ( قوله إلى فاعل معين ) وفي بعض النسخ إلى فاعل ما وهو أولى إذ به ينحل ما أورد على قولهم الدلالة التضمنية تستلزم المطابقة لأن فهم فاعل ما لا يحتاج إلى ذكر الفاعل وكان هذا أولى من حله بأن دلالة الفعل على الحدث والزمان ليست بتضمنية لأنها الدلالة على الجزء في ضمن الكل وبأن النسبة إلى فاعل معين

وهي في الحملات (١) إما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد. أو جزؤه كما في (٢) زيد قائم أبوه أو خارج عنه كما في زيد هو جسم. وكادوات النفي في نحو لم يقم زيد وليس زيد قائماً

العلامة التفتازاني في التهذيب من أنهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة. ولا يخفى ما فيه لأنه يستلزم أن لا يكون ما في كلام العرب العرباء رابطة مع أنهم في صدد الأبحاث الشاملة لكل كما لا يخفى هذا (١) (قال إما نفس المحمول المرتبط بنفسه الخ)

إذ من تلك الروابط واو الحالية ولام العهد (قوله ما في) من ضمير الفصل وروابط الجمل (قوله مع أنهم) أي مع أن ما في كلام العرب رابطة وبجانبهم لا يشملهم وهم في صدد الخ (قال إما نفس المحمول) كون الرابطة نفس المحمول أو جزؤه إنما يصح إذا كان كل منهما لفظياً وأما إذا كان عقلياً فلا لوجوب مغايرة النسبة لكل من الطرفين كما لا يخفى (قال كما في قام زيد) أوقت أو قفنا \* وكتب أيضاً وأما زيد قام فداخل في قوله أو جزؤه لأن قام مرتبط بنفسه بالمستتر فيه والمجموع مرتبط بواسطة المستتر بزيد وقس عليه زيد قائم (قال كما في زيد الخ) وأنت قائم أبوك وأنا قائم أبي ونحن قائم أبونا (قال قائم أبوه) الخبر مجرد قائم عند عصام صرح به في حواشي الفوائد الضيائية في بحث الكلام وأما الفاعل فليس داخل فيه فضلاً عن الضمير المضاف إليه (قال أو خارج عنه) أي أو امر خارج تأمل (قال هو جسم) مبني على رأى من جوز خلو الاسم من الاعراب والا فينتجه أن ضمير الفصل اسم عند المصنف فيكون مبتدأ وما بعده خبره فيكون الرابطة هنا جزء المحمول (قال وكادوات النفي) خالف غيره حيث جعل

مفهوم اجمالاً لأن الأول يستلزم عدم كون الدلالة منحصرة في الأقسام الثلاثة ضرورة تحقق الدلالة هنا والثاني في حيز المنع فتأمل (قال وهي في الحملات) تقسيم للرابطة اللفظية كما نبه عليه بقوله المار واللفظ لا للعقاية والا لم يتصور الشقان الأولان لأن مغايرة النسبة للمحمول وجزئه واجبة (قال إما نفس المحمول) لم يتعرض لكونها نفس الموضوع كما في هو جسم إشارة إلى أن الضمير إذا كان جزءاً أو ما من القضية لا يكون رابطة كما نبه عليه في الحاشية بالتمثيل بضمير الفصل وروابط الجمل فإن كلا منهما إذا كان موضوعاً جزءً ثانوياً (قال أو جزؤه) ويجتمع الشقان في نحو زيد قائم (قال كما في زيد قائم أبوه) الخبر مجرد قائم على رأى عصام الدين فالمراد بالجزء أعم من الحكمي بأن يكون موقوفاً عليه لربط المحمول خلافاً لما في الحاشية (قال أو خارج) أي لفظ خارج (قال وكادوات النفي) لم يقل وكما هو وليس هو ليطرد فيما لم يذكر هو ولـ لا يرد انهما مركبان مع أن الأداة لا تكون مركبة وإن اندفع بان المجموع موضوع لوضع النسبة السلبية. ولا يرد على المصنف أن هذا يقتضى كون القضية ذات خمسة

وكذا كان زيد قائماً وأمثاله (٣) ومثل الأخير يسمى رابطة زمانية . وفي الشرطيات

ارتباط نحو قام بنفسه مما ذكره الشيخ في الشفاء ويدل عليه ما ذكره أئمة العربية من أن الأفعال موضوعة لمجموع الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين أو إلى فاعل ما على اختلاف بينهم فان قلنا إن كل رابطة أداة عندهم فلا بد أن يحمل تقسيم اللفظ المفرد إلى الأقسام الثلاثة على الاعتباري . وإن قلنا إن الاداة بعضها فلا حاجة اليه (٢) (قال زيد قائم أبوه) فان المحمول بمجموع قائم أبوه لا مجرد قائم . والضمير الرابط جزء من ذلك المجموع وكذا الضمير في قولك زيد أبوه قائم فانه دال على زيد بالمطابقة وعلى ارتباط الجملة به بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة (٣) (قال ومثل الأخير يسمى الخ) لا يخفى أن النحاة جعلوا مثل كان من الأفعال الناقصة الدالة على معنى مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة \* فيبينها تناف وأجيب عنه بأنه من باب تخالف الاصطلاحين . وفيه نظر لانه إما أن يدل على معنى مستقل فيبطل ماذهب اليه المنطقيون

الرابعة في نحو ما زيد أو ليس زيد هو القائم مجرد ما وليس ذين مجموع ما هو وليس هو فلزم كون أجزاء السالبة بل الموجبة أيضاً خمسة عند المتأخرين والخامس العدم المضاف الى الوقوع في السالبة والوجود المضاف اليه في الموجبة بازاء العدم . وأربعة عند المتقدمين . قال السيد قدس سره إن ليس هو بحسب التركيب الامتزاجي دال على رفع النسبة الإيجابية وبحسب وضع المجموع على وضع النسبة السلبية . والمجموع رابط لأحد الطرفين بالأخر انتهى \* وقس عليه الكلام في الشرطيات (قال ومثل الأخير) لا يجب

أجزاء عند المتأخرين وأربعة عند المتقدمين فيخالف ما مر لجواز كون هو موضوعاً أو تاركياً له حينئذ . ولك القول بأن مرادهم الأجزاء اللازمة (قال وكذا كان زيد قائماً) الأولى وكذا كان في نحو كان زيد لئلا يتوهم أن المشبه به المثال (قوله أو الى فاعل ما) النسبة على التقديرين غير مستقلة خلافا لعصام الدين على الثاني . وما يقال إنها حينئذ مفهوم كلي فتكون مستقلة ففيه ان مدار الاستقلال وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها لا كون المفهوم كلياً أو جزئياً (قوله فان قلنا) الأوفق الأولى فان قلنا إن بعض الرابطة أداة إذ المنصود بيان مادة افتراق الرابطة عنها (قوله جزء من ذلك المجموع) ممنوع إذ الخبر اما مجرد قائم كما قاله عصام الدين أو هو مع الفاعل وعلى التقديرين المضاف اليه خارج (قوله جعلوه رابطة)

أدوات الاتصال والانفصال وسلبهما . فالقضية مطلقاً إن اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدم والافتنائية نحو زيد جسم وأمثاله \* واعلم أن الموضوع

أو لا يدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب إليه النحاة . ولا مخلص إلا بما ذكرنا من أن ليس كل رابطة أداة عندهم . أو التقسيم الذي أورده أهل المعقول اعتبارى فتأمل

التسمية عند وجهها ولذا خص التسمية بالآخر ولم يجعلها لنحو قام من الأفعال التامة ( قال أدوات ) الأولى التعبير بالألفاظ لثلاثية خروج إذا ومتى وكذا مثلاً . وكون نحو متى داخلة باعتبار تضمن معنى لا ينافي كونه سوراً باعتبار معنى آخر تضمني ( قال فـالقضية ) أى المفوضة ( قال مطلقاً ) أى عملية أو شرطية موجبة أو سالبة . إلا أن السالبة مطلقاً كالموجبة المنفصلة لا تكون إلا ثلاثية . وأما الموجبة المتصلة فقد تكون ثنائية أما في اللغة العربية فكقولك أبرئني . أنت طالق على ما قاله بعض الفقهاء \* وأما في اللغة الفارسية فكقولهم توبروى . من ميروم ( قال والافتنائية ) بأن لم تشتمل على رابطة أصلاً أو اشتملت على رابطة هي نفس المحمول أو جزؤه . لكن يتجه أن مقتضى ما ذكره أن يكون هو جسم أو أنت إنسان أو أنا حيوان مما كان الرابطة نفس الموضوع ثلاثية إذ يصدق عليه أنه مشتمل على الرابطة الخارجة عن المحمول وليس لك أن تقول إن الضمير إنما تكون رابطة إذا لم يكن موضوعاً والا لزم القول بتخلف المدلول الاتزامي عن الدال ( قال زيد جسم ) والمراد بنحو زيد جسم مالم تشتمل على

دالة على معنى غير مستقل ( قوله من أن ليس كل رابطة أداة ) فلا يلزم كون معناها الموضوع له غير مستقل ( قوله فتأمل ) وجهه أن الجواب الأخير إنما يصح لو كان كان الناقصة مستقلاً باعتبار أحد معانيه التضمنية وليس كذلك إذ النسبة غير مستقلة وهو ظاهر وكذا الحدث لكونه غير مقصود بالذات بل هو ملحوظ بـذبية الاسم والخبر وكذا الزمان لأنه ظرف الحدث وظرف غير المستقل غير مستقل \* نعم هذا الجواب كالسؤال جارٍ في نحو قام في قام زيد ( قال أدوات الاتصال ) في التعبير بالأدوات دون الألفاظ تنبيه على أن نحو متى وإذا وكذا أداة من حيث الدلالة على النسبة نظير ما مر في ضمير الفصل \* ثم الاداة أعم من المفوض وغيره كما في زرنى أكرمك ( قال تسمى ثلاثية ) نقض بنحو هو جسم . وأقول هو ليس برابطة لأن محل رابطة الضمير إذا لم يكن جزءاً أولياً من القضية كما مر . وقد يجاب بأنه ثنائية أما لكون الموضوع نفس المحمول في الخارج . أو لأن المراد بالخارجة الخارجة عنهما في قوله وإلا الخ \* ويتجه على الأول أنه يستلزم جعل الرابطة في نحو زيد هو جسم نفس المحمول عند من يجعل هو موضوعاً وعلى الثاني أنه مخالف لقوله أو خارج عنه ( قال والافتنائية ) النفي متوجه إلى كل من المقيد والمقيد

إما ذكرى وهو ما يفهم من لفظ الموضوع كلياً كان أو جزئياً. ويسمى عنوان الموضوع ووصفه في الكل. والأفراد المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع \* وإما حقيق وهو ما يقصد بالحكم عليه أصالة فربما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان مرآة للملاحظة نحو كل إنسان أو بعضه حيوان \* وربما

الرابطة أصلاً والمراد بأمثاله ما كانت الرابطة فيه نفس المحمول أو جزؤه ( قال كلياً ) وذلك في القضايا المحصورة والمهمة والطبيعية ( قال أو جزئياً ) وذلك في القضايا الشخصية ( قال ووصفه ) الإضافتان بيانيتان أن أريد بالمضاف إليه الذكرى ولا يمتنان أن أريد به الحقيقي فكل من عنوان الموضوع ووصفه أخص مطلقاً من الموضوع الذكرى ( قال في الكل ) ظاهره وإن كان موضوع القضية الطبيعية ( قال والأفراد ) سواء كانت أشخاصاً كما في مسائل الحكمة أو طبائع كما في مسائل المنطق ( قال المندرجة ) بالفعل على مذهب الشيخ وبالإمكان على مذهب الفارابي ( قال ذات الموضوع ) إما بمعنى ذات هو الموضوع الحقيقي وإما بمعنى ذات يصدق عليه الموضوع الذكرى \* وكتب أيضاً بيانية أو لامية ( قال هو ما ) والموضوع الحقيقي أعم مطلقاً من ذات الموضوع لافتراق الأول في موضوع الشخصية والطبيعية واجتماعهما في أفراد موضوعي المحصورة والمهمة ( قل فيما ) أى في قضية \* وكتب أيضاً بدل من في القضية ( قال الحكم ) فيه ( قل ذات ) شخصاً كان أو طبيعة ( قال مرآة ) وذلك في كل قضية كانت محصورة

فيدخل في الثنائية نحو زيد قائم أبوه ( قال إما ذكرى ) نسبة المدلول إلى متعلق الدال ( قال وهو ما يفهم ) قضيته أن الذكرى بضم الذال وهو الأنسب لكن المشهور كمرها ( قال كلياً كان ) تعميم للفظ أو لما ( قال ويسمى عنوان الموضوع ) لا يخفى عدم حسن التسمية في الطبيعية . وجعل وجهها فيها كون اللفظ عنوان المعنى مع جريانه في الشخصية إنما يتم لو رجع ضمير يسمى إلى اللفظ ( قال والأفراد المندرجة ) ظاهره وإن كانت أفراد موضوع القضية الطبيعية وهو بعيد \* ويمكن التخصيص بما عداها بأن المراد بالمندرجة المعتبرة الاندراج عند الحكم أو بارتكاب الاستخدام في ضمير قوله تحته ( قل فربما يختلفان ) كلمة رب هنا للتكثير وفيما يأتي للتقليل فلا يرد أن منطوق كل منافع المفهوم الأخرى. ولو تركها لكان أولى ( قال في القضية ) الأخصر الأولى تركه . وقوله فيما ليس صلة يختلفان بل خبر مبتدأ محذوف أى الاختلاف فيما الخ والا لاتبه أن كلامه يقتضى انهما قد يتحدان في تلك القضية وليس كذلك وقس عليه قوله فيما عداه ( قال على ذات الموضوع ) أى ولو طبائع كما في كل جنس يتوقف عليه الاتصال ( قل وكان العنوان الخ ) قيد واقعي ذكره لبيان فائدة العنوان في صورة الاختلاف

يتحدان فيما عداه مما كان الموضوع جزئياً حقيقياً أو كلياً قصد الحكم عليه نحو زيد عالم  
والإنسان كلي . وذات الموضوع ما صدق عليه العنوان بالفعل ولو في أحد الأزمنة عند  
الشيخ . وهو الحق . وبالإمكان الذاتي عند الفارابي .

أو مهملة ( قال يتحدان ) فبينهما عموم وخصوص من وجه بحسب الحمل وتقسيم الموضوع إليها اعتبارياً  
( قال الموضوع ) الذكري ( قال حقيقياً ) بأن يكون موضوع الشخصية ( قال أو كلياً ) بأن يكون  
موضوع الطبيعة ( قال وذات الموضوع ) ليس تعريفاً لذات الموضوع كما يتبادر لأنه سبق تعريفه بل  
بيان لأحواله بل لأحوال العنوان حقيقة تأمل ( قال العنوان ) سواء كان في ضمن الضرورة أو الدوام  
أولاً ( قال بالفعل ) أى سواء لم يكن العنوان في زمان كما في غير الزمانيات أو كان في جميع الأزمنة أو كان  
في أحدها ( قال وبالإمكان ) أى العام المقيد بجانب الوجود سواء كان في ضمن الضرورة أولاً \* وكتب  
أيضاً زيف رأى الفارابي بكذب الوصفيات الأربع عليه حيث يكذب نحو كل كاتب أى بالإمكان  
متحرك الأصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً أى بالإمكان وبأن النطفة يمكن أن يكون إنساناً فلو  
دخل في كل إنسان لكذب كل إنسان حيوان \* ودفع بأن عقد الوضع عنده هو الاتصاف بالإمكان  
الذاتي العام المقيد بجانب الوجود الصادق بالفعل وبالضرورة والحكم على تلك الوصفيات مقيدة  
بالاتصاف بالفعل ولا نسلم اتصاف النطفة بالإنسانية بالإمكان المذكور لصدق قولنا لا شئ من النطفة

( قل مما كان الموضوع ) أى فيه فلا يلزم خلو الصلة أو الصفة التي هي جملة عن الرابط وكذا فيما مر ( قل  
جزئياً حقيقياً ) مشعر بأن المحكوم عليه أصالة في نحو زيد عالم هو الصورة الجزئية وهو ممنوع كيف  
والمتمصف بالعلم هو ذو الصورة فالحكم عليه أصالة . فلو قيل بأنه مادة اختلاف الموضوعين لكان أولى  
( قال قصد الحكم ) أى أصالة بأن يكون السكلي موضوع الطبيعة فلا ينتقض بنحو كل إنسان حيوان  
( قال وذات الموضوع ) الاخصر الأولى وصدق العنوان على ذات الموضوع بالفعل الخ ( قال العنوان )  
أى أن لم يقيد عقد الوضع بجهة والافهى المعتبرة اتفاقاً ( قال وبالإمكان الذاتي ) أى بالإمكان العام المقيد  
بجانب الوجود الصادق بالضرورة والدوام والفعل لكونه أعم منها فلا يرد أن مذهبه يستلزم كذب  
الوصفيات الأربع لكذب قولنا كل كاتب أى بالإمكان متحرك الأصابع بأحدى الجهات الأربع لأن  
الحكم فيها مقيد بالاتصاف بالفعل وهو مندرج تحته كذا قالوا \* وأقول جواز هذا التقييد ممنوع كيف  
ولو صح لزم صدق كل مركوب السلطان فرس عنيد الفارابي لجريانه فيه مع أنه كاذب عنده اتفاقاً \* ثم  
أنه اعترض عليه بأن النطفة يمكن أن يكون إنساناً فيلزم كذب كل إنسان حيوان لدخولها في موضوع تلك

فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار الاول دون الثانى لامكان ركوبه على الجار \* وصدق العنوان على ذاته يسمى عقد الوضع \* وصدق المحمول عليه ياحدى الجهات الآتية يسمى عقد الحمل ولا يراد بالمحمول الافراد فى القضايا المتعارفة بل فى المنحرفات نحو الانسان كل ناطق \*

بانسان بالضرورة وإن أمكن اتصافها به امكانا استعداديا ( قال فقولنا ) وكذا كل ساكن عنصري ولا شئ من مركوب السلطان بحمار ولا شئ من الساكن بفلاك ( قال على الجار ) وقولنا بعض مركوب السلطان حمار صادق بالاعتبار الثانى دون الاول ( قل وصدق العنوان ) المراد بالصدق والعقد فى الموضوعين الحمل بمعنى الوقوع والاتصاف وإن كان العقد فى الأصل بمعنى التركيب وبالوضع والحمل الوصف العنوانى والوصف المحمولى والاضافة اضافة ذى الطرف الى الطرف ( قال عقد الوضع ) هو تركيب تقييدى ( قال عقد الحمل ) هو تركيب تام ( قال المتعارفة ) فى التحرير ما حاصله

القضية \* والجواب أن الدخول فى موضوعها ممنوع كيف والممكن الذاتى كون هوى النطفة هوى الانسان لا كوا هوى لاها وصورتها النوعية انسانا بجميع أجزائه والمراد بالانسان هوى لاها وتلك الصورة \* وأما الجواب بأن هذا من اشتباه الامكان الذاتى المراد للفارابى بالاستعدادى والدخول على الثانى لا الأول فمدفع بأنه انما يصح لو حمل من شأنه فى تعريف الامكان الاستعدادى بكون الشئ من شأنه أن يكون وليس بكائن على ما من شأن نوعه أو جنسه قريبا أو بعيدا وهو فاسد لاستلزامه كون الفرس مستعدا للكتابة مثلا \* وأما لو حمل على ما من شأن شخصه أو نوعه فقط فلا يكون النطفة التى هى من الجمادات مستعدا للانسانية ( قال فقولنا ) بيان ثمة الخلاف ( قال صادق ) أى اذا انحصر مركوبه فى الفرس ( قال على ذاته ) فيه اشعار بعدم تحقق عقد الوضع فى الشخصية والطبيعية وهو كذلك وعقد الحمل فى السوالب وهو بعيد إلا أن يراد بالصدق الاول الاتصاف بالوقوع والثانى الاتصاف به أو باللاوقوع ولذا لم يقل والمحمول عليه \* ثم أقول المراد بهما المعنى الثانى لئلا يستلزم عدم تحقق عقد الوضع فى الموجبة السالبة الموضوع تأمل ( قال يسمى عقد الوضع ) هو تركيب توصيفى <sup>(١)</sup> ( قال وصدق المحمول ) ويجب كونه صدق الكلى على الجزئيات كما هو الشائع فعدم صحة عكس قولنا بعض الجنس حيوان ولا شئ من الحيوان بجنس لعدم صحة الاصل وعدم صحة النتيجة فى القياس المؤلف منهما من الشكل الأول لعدم صحة المادة ( قال عليه ) أى على الموضوع لا على ذاته فلا يرد أن هذا مشعر بعدم جريان عقد الحمل فى الشخصية ( قال ولا يراد بالمحمول الخ ) استدلى عليه بأن افراد الموضوع اما مقابلة لافراد

(١) (قوله صادق بالاعتبار الاول) أى على أن يكون قضية خارجية . وأما إذا كانت قضية حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتي (٢) (قوله ولا يراد بالمحمول الأفراد الخ) يشير إلى أن القضايا المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي يراد من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم وما سواها منحرفة عن الجادة غير متعارفة سواء أريد العكس كما في المثال المذكور في المتن أو أريد من كل من الجانبين الافراد مسورين بسور

انه لو أريد الافراد من كل من الطرفين لم تصدق ممكنة خاصة أصلاً بل لا توجد مادة الافتراق كما هو أعم من الضرورية . واعترض بأن الافراد من الطرفين معتبرة من حيث انها يصدق عليها المفهومان فتكون الجهات لعقد الحمل \* وأجاب عبد الحكيم بأن منشأ الاعتراض عدم الفرق بين كون الوصف المحمول آلة الملاحظة وكونه محمولا على الافراد فان الوصفين حينئذ آلة للملاحظة والحكم انما هو باتحاد أحد المتصادقين على الآخر \* وكتب أيضاً أى المحصورات والمهملات التي يراد من موضوعها الافراد ومن محمولها المفهوم (قوله حقيقة فهي كاذبة) أى أذهنية (قوله كما يأتي) من ان الحمار داخل في مركوب السلطان في الحقيقة في الذهنية على المذهبين \*

المحمول فيمتنع الحمل أو متحدة معها فتتضمن القضايا في الضرورية فلا يصح تقسيمها الى الجهات الآتية \* واعترض بأن الافراد من الطرفين ملحوظة من حيث صدق مفهومها عليها فلتتكن الجهات لعقد الحمل \* وأجاب عبد الحكيم بأن منشأ عدم الفرق بين كون المحمول آلة الملاحظة وبين كونه محمولا على ذات الموضوع والمتحقق منها هو الأول لان الحكم هنا باتحاد افراد أحدهما مع افراد الآخر \* أقول مراد المعترض المنع مستنداً بجواز كون عقد الحمل مركباً تقييداً كعقد الوضع وما هو المحمول عند الجمهور مرآة له لانفسه وكون التقسيم اليها باعتبار اتصاف ذات المحمول بوصفه لجواز تقييده بها كعقد الوضع اذ لا فرق بينهما حينئذ لكون كل مرآة فيتحقق جميع الجهات فيه فلبس منشؤه عدم الفرق المسار (قوله المستعملة في العلوم) تفسير المتعارفة (قوله الافراد) أى جنس الفرد فلا يرد أن كلامه يقتضى كون الشخصية غير معتبرة في العلوم لعدم إرادة الافراد فيها وليس كذلك (قوله سواء أريد العكس) هل ينقسم المحمول حينئذ الى الذكري والحقيقي الظاهر نعم (قوله كما في المثال المذكور) انما يتم اذا كانت اللام للجنس من حيث هو هو (قوله الافراد) أو المفهوم كما في القضية الطبيعية ولم يذكره هنا اكتفاء بقوله الآتى ولا استعمال للطبيعيات (قوله مسورين) اشارة الى جريان السككية والجزئية والمهملة في غير المتعارفة

## ﴿ فصل ﴾

الحملية مطلقا موجبة كانت أو سالبة ان كان موضوعها الذكري جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة نحو زيد أو هذا عالم أو ليس بعالم \* وإن كان كلياً فإن كان الحكم على العنوان من غير أن يقصد سرايته إلى ذات الموضوع سميت طبيعية \* وإن أمكن سرايته في نفسه نحو الانسان حيوان ناطق أو كلي أو ليس بجنس \* وإن كان الحكم عليه مع قصد

الكلي نحو كل انسان كل ناطق. أو بسور الجزئي نحو بعض الحيوان بعض الجسم. أو أحدهما بسور الكلي والآخر بسور الجزئي نحو كل انسان بعض الحيوان وعكسه \* أو غير مسورين وإذا اعتبر السلب كانت المنحرفات مرتقية إلى عدد كثير. وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بها

( قال موجبة كانت ) بيان مطلقاً ( قال أو هذا عالم ) أو أنت أو الذي في الدار ( قال أو ليس ) أو ليست ( قال على العنوان ) اقامة المظهر مقام المضمرة من غير نكتة ( قال أو كلي ) مثال لممتنع السراية بالنسبة إلى ذات الموضوع وإن أمكن سرايته بالنسبة إلى الاصناف . ولو قال أو نوع بدل قوله أو كلي لا ممتنع مطلقاً ( قال أو ليس بجنس ) ممكن السراية

( قوله أو غير مسورين ) سلب العموم لاعموم السلب فلا يرد أن التقسيم غير حاصر لعدم شموله لما كان أحدهما مسوراً دون الآخر \* ثم الظاهر أن الفرق بين مالم يكونا فيه مسورين وبين ما أريد فيه من الجانبين المفهوم بالاعتبار كالفرق بين المهمة المتعارفة والطبيعية عند إمكان سراية الحكم إلى ذات الموضوع ( قال مطلقاً موجبة الخ ) أي متعارفة أو منحرفة ففيه رد على من أخرج الطبيعية من الاقسام وقيد المقسم بالمتعارفة ( قال جزئياً حقيقياً ) سواء كان علماً أو غيره فيشمل هذا عالم ولذا لم يقل علماً مع أنه أخصر . أو لان الغرض يتعلق بالمعنى دون اللفظ ( قال سميت شخصية ) النسبة هنا وفي الطبيعية لكل إلى الجزء وفي الكلية والجزئية له إلى صفة ما صدق الجزء فالانسب حينئذ تسمية الجزئية ببعضية . والتسمية بالمخصوصة لكل بصفة الجزء وبالمحصورة والمهمة له بمتعلق أفراد الجزء ( قال على العنوان ) مشعر بوجود العنوان وذات الموضوع في الطبيعية والاشارة اليه أقام المظهر مقام المضمرة ( قال من غير أن يقصد ) الاخصر الأولى بدون قصد سرايته الخ ( قال أو كلي ) أشار بالمعطوف عليه إلى المعطوف أعني إن أمكن سرايته وبالعكس ففيه نشر غير مرتب \* ولو قال بعد قوله أو ليس بجنس أو ليس بجزئي ليكون اشارة إلى تحقق القسمين في السالبة كالموجبة لكان أولى ( قال وإن حكم عليه الخ ) قد يقال المفهوم هنا ان المقصود بالحكم أصالة العنوان وتبعاً لأفراد فينافي ما سبق من أن الموضوع الحقيقي ما يقصد بالحكم عليه أصالة

السراية إلى ماتحتته من الافراد الشخصية (١) أو النوعية فإن لم يبين فيها كمية الافراد كلا أو بعضاً سميت مبهمة نحو الانسان في خسر أو ليس في خسر وإلا سميت محصورة ومسورة

ولذا تركوها في المتون (١) (قوله من الافراد الشخصية) ناظر إلى مثل قولنا كل انسان حيوان وقوله (أو النوعية) ناظر إلى مثل قولهم كل نوع كلى فإن كلا من القولين محصورة كلية لكن يشكل بنحو كل جنس كلى . وإن أريد النوع الاضافى فإن الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصى ولا نوعى إلا أن يراد من النوع ههنا مطلق الكلى الاخص من العنوان وإن كان جنساً أو خاصة أو غيرها

(قال الى ماتحتته) تفنن حيث لم يقل الى ذات الموضوع من الافراد (قال من الافراد الشخصية) أى فيما عدا مسائل المنطق (قال أو النوعية) أى فى مسائل المنطق \* وكتب أيضاً كلمة أو لمنع الخلط لاجتماعهما فى نحو كل شئ يمكن تصوره (قوله كل نوع كلى) والمراد بمثل كل نوع كل جنس كلى وما أريد بقوله الآتى بنحو كل جنس الخ (قوله بنحو كل جنس) المراد بنحو كل جنس الخ كل فصل أو خاصة أو عرض عام كلى (قوله الكلى الاخص) وبعد بقى الاشكال بنحو كل حملية يتوقف عليها الايصال وكل شكل أول منتج مما أفاده قضايا أو أقيسة

والجواب انه مبنى على القول بان مدخول مع متبوع كما فى جئت مع الامير لا تابع (قوله ناظر الى مثل قولنا) أى مما لا يصلح المحمول فيه الا الاشخاص فيشمل كل حيوان جسم \* والقول بان الافراد الشخصية فيما كان العنوان النوع الحقيقى أو مساويه . والنوعية فيما اذا كان العنوان الجنس أو مساويه ضعيف \* على أن قوله الآتى كل نوع كلى يأبى عنه (قوله ولا نوعى) لا يخفى انه لو قيل بان الكليات المشمولة للموضوعات المذكورة فى مسائل المنطق وكذا كل ما اندرج تحتها اندراج الاخص تحت الاعم أشخاص لها من حيث الصدق وان كانت أنواعاً أو أجناساً أو غيرها من حيث هى لا تدفع الاشكال بما ذكره وبنحو كل شكل أول منتج مما لا يجرى فيه الدفع الذى ذكره بقوله الا أن الخ ولما احتسب الى التعميم (قوله الا أن يراد) أى أو يعتبر الجنس العالى نوعاً بالنظر الى حصصه (قال والدال على الكمية) لم يقل اللفظ الدال لئلا يحتاج الى تعميم اللفظ من الحقيقى والحكمى لادخال الاضافة المعنوية المفيدة للاستغراق أو العهد الذهبى \*

والدال على الكمية سورا . إما كلية إن حكم فيها على كل فرد . وإما جزئية إن حكم فيها على بعض الافراد فالمحصورات أربع أشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل ولا تصدق إلا فيما كان المحمول مساويا للموضوع الذكري أو أعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق أو حيوان ثم السالبة الكلية وسورها نحو لا شيء .

( قال والدال على الخ ) لم يقل واللفظ الدال الخ \* لأن السور كما يكون اسما ككل وبعض وأداة كلامي الاستغراق والعهد الذهني وكلا الداخلة على النكرة في نحو لا رجل في الدار ومركبا كلا شيء وليس بعض على ظاهر كلام المصنف فيما يأتي كذلك يكون أمراً معنوياً كالإضافة المعنوية المفيدة للاستغراق أو العهد الذهني ( قال أشرفها الموجبة ) من قبيل محمد ﷺ أفضل قریش لا من قبيل يوسف أحسن اخوته ( قال وسورها نحو كل ) وقد يدل لفظ واحد على مجموع السور وعنوان الموضوع كأي وما ومن الموصولات والذي والتي على القول بأنها صيغ العموم كما هو المرجح في كتب الاصول ( قال ولا تصدق إلا الخ ) أي اذا صدق فيها الاطلاق العام المعتبر في مرجع المساواة والعموم المطلق والا فقد تصدق الممكنتان في المتباينين أمكن اتصاف أحدهما بالآخر ولم يقع كالفلك والساكن فانهما متباينان لصدق قولنا لا شيء من الفلك بساكن دائماً وبالعكس مع انه يصدق أن يقال كل فلك ساكن بالامكان ( قال نحو لا شيء ) انما يكون لا شيء بمجموعه سوراً اذا دخل على عنوان الموضوع والا ( قال على بعض الافراد ) أي فقط والا انتقض تعريف الجزئية بالكلية ( قال نحو كل ) أي الافراد لا المجموع فان القضية المصدرة به مهمة عند عصام الدين وشخصية عند عبد الحكيم ومحتملة لهما ولاكلية والجزئية والطبيعية كما يؤخذ مما سيأتي من المصنف ( قال ولا تصدق ) أقول مقتضى ضابط المحصورات الاربع هنا انه لا حاجة الى تخصيص الموجبة في مرجع النسب المارة بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام لانه اذا لم تصدق الموجبة الكلية مطلقاً الا في هاتين الصورتين يلزم من الحمل للايجابى الكلى من الجانبين تساويهما لان حمل أحدهما على الآخر يثبت عدم كون ذلك الآخر مباحثاً أو أعم والعكس يثبت عدم كونه أخص فيكونان متساويين \* وقس عليه البواقي الا أن يخصص الموجبتان بما عدا الممكنتين والسالبتان بما صدق فيه الدوام \* وكون الكلام في مطلق المحصورات ياباه . فالاولى ترك هذا الضابط \* وقد يوجه بالنظر الى الموجبة بانه لما كان المتبادر من القضية عند الاطلاق هو المطلقة العامة اعتبر ضابطها لمطلق الموجبة \* وفيه مع انه عام مخصوص كما يأتي منا أنه جار في السالبة أيضاً ( قال كان المحمول ) أي فيه وكذا ما يأتي ( قال نحو لا شيء ) فيه مساححة لان السور هنا حقيقة وقوع النكرة في سياق النفي كما في نحو لا رجل في الدار لا كلمة لا مع اسمها والا

ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كلياً نحو لا شئ من الانسان بفرس \* ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض . وتصدق فيما عدا المتباينين كلياً نحو بعض الحيوان انسان . ثم السالبة الجزئية وسورها نحو بعض ليس وليس بعض

فالسور مجرد لا من حيث دخولها على النكرة نحو لا شئ في الكوز الا الماء كما في لا رجل في الدار وان كانت من حيث ذاتها رابطة كما مر من المصنف فيلزم أن يكون من الحيثية الاولى سوراً وخارجاً عن القضية ومن الحيثية الثانية رابطة داخلية فيها كما أن ليس من حيث ضمه الى البعض أو الكل سور خارج عنها أو من حيث ذاته رابطة داخلية فيها تأمل ( قل ولا تصدق ) أى اذا صدق فيها الدوام المعتبر في مرجع المباينة ولا تصدق في غير المتباينين اذا صدق فيها جهة أعم مطلقاً أو من وجه وكان محمولها مفارقاً بالفعل عن ذات الموضوع كقولنا لا شئ من النائم بمسقط باحدى الجهات الاعم من الدوام ولا شئ من الحيوان بمتنفس باحدى الجهتين ولا شئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع أو باحدى الجهتين ( قل وتصدق ) أى اذا لم يكن من الممكنتين كما مر ( قل فيما عدا المتباينين ) من المتساويين أو الاعم والاخص مطلقاً أو من وجه ( قل ثم السالبة ) فيه مسامحة اذ ليست السالبة الجزئية أشرف من بين المحصورات . والعبارة الخالية عن المسامحة وأخصها السالبة الجزئية ( قل وليس بعض ) هذا ان اعتبر في الأولين كون السلب مقدماً على السور حتى يكون السلب فيهما سلب المحمول عن الموضوع لافي حكم سلب القضية وفي الآخر عكس ذلك حتى يكون السلب فيه في حكم سلب القضية

لزم جملة خارجاً عن القضية من حيث انه جزء السور وداخلاً فيها من حيث انه موضوع وهو بعيد ( قل ولا تصدق الا فيما كانا متباينين ) ليس المقصود معرفة السالبة الكلية به لان معرفة التباين السكلى متوقفة على معرفتها لما ذكر في بيان مرجع النسب فلو توقفت عليها لدار وكذا البواقى ( قل نحو بعض ) ومثله واحد وسائر أسماء العدد وتنوين الوحدة في الاثبات والقليل والكثير وأمثالها ( قل فيما عدا المتباينين ) الأولى فيما لم يكونا متباينين ( قل نحو بعض ليس الخ ) انما تكون أسواراً للسلب الجزئى اذا أريد بليس في الأولين سلب المحمول عن الموضوع ليفيد السلب الجزئى مطابقة ورفع الايجاب السكلى التزاماً . وبه في الأخير سلب القضية الموجبة الكلية ليكون بعكسهما في الافادة لان كون الشئ سوراً له مشروط بعدم دلالة على السلب السكلى بالانزام أو المطابقة . ولو أريد به فيها عكس ماذ كرهناه لدلت عليه كذلك هذا . ومثل الأخير كل ليس ان اعتبر دخول السكلى على القضية قبل دخول ليس بان خالف الاعتبار العبارة ليتوجه السلب الى القضية فما في كلام بعضهم من حصر سور السلب الجزئى في

وليس كل (١) وتصديق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع أو أعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان وليس كل حيوان بانسان فكل من الكليتين أخص مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف أعني الايجاب والسلب . ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين الجزئيتين

(١) (قوله وليس كل الخ) يشير بزيادة هذا المثال إلى أن رفع الايجاب السكلى مندرج عندهم في السلب الجزئى ولذا جعلوا تقيض الايجاب السكلى هو السلب الجزئى مع أن تقيضه الحقيقى هو رفع ايجاب السكلى كما ستعرف

ففى الأولين يكون السلب الجزئى بالمعنى الاعم مدلولاً مطابقاً ورفع الايجاب السكلى التزامياً وفى الأخير يكونان بالعكس . وأما اذا كان بالعكس بأن اعتبر السور مقدماً فى الأولين حتى يكونان فى حكم سلب القضية وان بعد ذلك فى الأول منهما والسلب مقدماً فى الأخير حتى يكون السلب فيه سلب المحمول فالاولان يدلان على رفع الايجاب الجزئى مطابقة وعلى السلب السكلى التزاماً والاخير يدل عليهما بالعكس وحينئذ لا يكون شئ من تلك الاسوار سورا للسلب الجزئى لاشتراطه بعدم الدلالة على السلب السكلى لا مطابقة ولا التزاماً ( قل وليس كل ) وكذا كل ليس اذا خلف الاعتبار العبارة وان كان بعيداً ( قل وتصديق ) أى اذا لم تصدق فيها جهة أعم من الدوام كما سبق ( قل أو أعم منه مطلقاً ) كلمة أو فى سياق النفي أو النهى بمعنى الواو كما فى قوله تعالى « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً » لان المقصود هو النهى عن اطاعة كل منهما \* وكتب أيضاً بان كان المحمول أخص مطلقاً كمثل المصف إما من وجه نحو بعض الحيوان ليس ببايض أو مباينا نحو بعض الانسان ليس بحجر ( قوله مندرج عندهم ) اندراج أحد المتلازمين فى الآخر ( قوله الايجاب السكلى ) انما يتم لو لم يريدوا بالنقيض فى هذا القول النقيض المجازى ( قل فكل من الخ ) ذكر الفاء للإشارة الى أن نسبة كل من المحصورات الاربع مع الأخرى معلومة مما سبق من بيان صدق كل منهما فيما ذكره من المواد المخصوصة وهو كذلك ( قل من الكليتين ) الموجبة والسالبة ( قل الجزئيتين ) الموجبة والسالبة

الثلاثة مبنى على الغالب والى هذا أشار بقوله نحو بعض الخ ( قل وتصديق فيما ) لو قل وتصديق فيما لم تصدق فيه الموجبة الكلية لكان أخصر وأحسن ( قوله مندرج ) الأخصر الأولى مساو للسلب الخ ( قوله ولذا جعلوا ) يعنى لو لم يكن مندرجا فيه اندراج أحد المتساويين فى الآخر لم يصح هذا الجمل لان تقيضه الحقيقى رفعه والنقيض المجازى للشئ لا بد أن يساويه كما صرحوا به فلا يرد انه انما يتم لو لم

عموم من وجهه والمهمة في قوة الجزئية (١) والشخصية في حكم الكلية (٢) ولا استعمال للطبيعيات في العلوم الحكمية (٣) الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات ( فائدتان ) إحداهما

(١) ( قوله والمهمة في قوة الجزئية الخ ) يعنى أن المهمة الموجبة في قوة الموجبة الجزئية وأن المهمة السالبة في قوة الجزئية السالبة \* ومعنى كونها في قوتها أنهما متلازمان فتى صدقت المهمة صدقت هناك الجزئية وبالعكس ( قوله والشخصية في حكم الكلية ) (٢) في نقيض كبرى للشكل الاول وفي انعكاسها عكسا مستويا إلى الموجبة الجزئية وعكس وقوعها إلى الموجبة الكلية وغيرها (٣) ( قوله الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات )

( قل عموم من وجه ) مادة الاجتماع ما كان المحمول فيه أخص مطلقاً أو من وجه ومادة افتراق الموجبة ما كان المحمول فيه مساوياً والسالبة ما كان ذلك فيه مبيناً ( قل والمهمة في قوة الخ ) الواو استثنائية لا عاطفة لعدم العلم بمدخولها مما سبق ( قال الجزئية الخ ) فنسبة المهمة مع غير الجزئية من المحصورات كنسبة الجزئية مع ذلك الغير ( قال ولا استعمال ) لا صراحة كما في الموجبة الكلية ولا ضمناً كما في الشخصية ( في العلوم ) أى المسائل ( الحكمية ) أو دلالتها كما في الجزئية موجبة أو سالبة وكما في السالبة الكلية والمراد من العلوم ماعدا مسائل المنطق لان جزئياتها طبائع . هذا هو الاولى بحمل العبارة عليه وان لم يكن مراد المصنف كما يدل عليه قوله في الحاشية ( قوله وفي انعكاسها عكساً الخ ) ان كان مجموعها كلياً

يريدوا بالنقيض في هذا القول المجازى ( قال والشخصية ) استطرادى لان الكلام في بحث النسب لا الاحكام ( قال للطبيعيات ) ولذا لم يذكر حكمها ولا نسبتها مع بواقى القضايا ( قال الحكمية ) قد يقال خصها بالحكمية لئلا يرد أن الطبيعيات معتبرة في ضمن مسائل المنطق فان قولنا كل جنس يتوقف عليه الايصال موضوعاته الحقيقية طبائع \* وفيه ان الحكم فيه من حيث انها جزئيات الموضوع الذكرى وانه لو كان بمجرد ذلك طبيعية لعاد المحذور في نحو الكلئ الطبيعى موجود في الخارج مما هو من مسائل الحكمة وفاقاً ( قوله فتى صدقت ) الاولى كلا صدقت المهمة لزم صدق الجزئية الخ ( قوله صدقت هناك ) تنتقض بنحو الشمس مشرقة ان اعتبرت قضية خارجية لأن دخول البعض يقتضى تعدد الافراد \* وبجواب بان فرض التعدد كاف كما في كل قر منخفض في الخارج ( قوله في وقوعها الخ ) الاختصاص المفهوم من الاضافة غير ملحوظ ولو قال في الوقوع لكان أولى . وكذا قوله انعكاسها . ثم كلامه مشعر بجواز حمل الجزئى لان شخصية الكبرى يستلزم كون محمول الصغرى جزئياً الا ان تحمل على الشخصية صورة ( قوله عكسا مستويا ) أى اذا كانت موجبة ففي الضمير استخدام لان المراد بها في قوله وقوعها الخ أعم

أن لام التعريف في نحو قولك الإنسان كذا إن حملت على العهد الخارجي الشخصي (١) كانت قضية شخصية . وإن حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية أو من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا كانت مهملة أو في ضمن كل فرد كما هو الاستغراق

فيه اشارة إلى أن المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم وقوعها مطلقا ولو مبادئ أسئلتها فانه محل نظر ( قوله على العهد الخارجي الشخصي ) (١) كما إذا أريد بالإنسان زيد وأما النوعي كما إذا أريد به الرومي فالقضية إما طبيعية إن أريد جنس ذلك النوع من حيث هو هو . أو مهملة

لا جزئيا كهذا زيد ( قال أن لام التعريف ) وكذا الاضافة المعنوية الى المعرفة ( قوله كما إذا أريد بالإنسان ) أى في قولنا الإنسان جزئى أو عالم ( قوله زيد ) أى انسان متحقق في ضمن زيد ( قوله أريد به الرومي ) أى الجنس المتحقق في ضمنه كما يشعر به عبارته الآتية ( قوله إن أريد جنس ذلك ) أى بالإنسان جنس ذلك النوع أى الجنس المتحقق في ضمن ذلك النوع يعنى الرومي . والمراد بالجنس العام وبالنوع الخاص وهو ظاهر ( قوله من حيث هو هو ) أى بالإنسان هو أى الجنس المتحقق في ذلك النوع ( قوله أو مهملة ) كما في قولنا الإنسان حيوان ناطق أو أبيض أو صنف

من الموجبة والسالبة ( قوله الى الموجبة الجزئية ) كانه لم يقل ان كان محمولها كليا لئلا يتوهم انه قد يكون جزئيا مع انه فاسد لانه اما عين الموضوع بحيث لا يغير بينهما أصلا فلا يمكن تصور الحمل بينهما أو غيره ولو بالملاحظة والالتفات فالحكم في الحقيقة بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فلا يكون من حمل الجزئى على الجزئى قاله عبد الحكيم فعنى هذا زيد أن ماصداق عليه ذات واحدة ( قوله وعكس نقیض ) أى عند المتقدمين لأن عكس السالبة الشخصية عند المتأخرين موجبة جزئية وعكس الموجبة الشخصية عندهم سالبة كلية ( قوله فيه اشارة ) لانه توصيف في معنى التعليل ( قوله عدم وقوعها ) أى لا بتأويل ولا بدونه بخلاف الجزئيتين والسالبة السكلية فانها تقع مسائلها لكن تأويل كما يشعر بذلك قوله في الخاتمة بتأويلها بالموجبة السكلية دون تأويل الطبيعية . فاندفع ما قيل يتجه على كون المراد ذلك انها لا تقع مسائل الحكمة فواجه تخصيص عدم الاستعمال بالطبيعيات ( قل على العهد الخارجي ) ذكرى أو حضوريا أو علميا ( قوله جنس ذلك ) يؤخذ منه انه يكفى لكون القضية طبيعية الاشارة باللام الى قسم من مدخوله فينافي ما قلوا من ان لام القضية الطبيعية هى اللام التى أشير بها الى مفهوم مدخولها من حيث عدم التحقق في ضمن الفرد . الا أن يراد الفرد الحقيقي ويرتكب التجوز في المحيـث

كانت كلية أو في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهني كانت جزئية فهي

ان أريد هو من حيث تحققه في ضمن الأفراد فتأمل (١) (قوله أو من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا) أى من غير تعرض لبيان كيتها كلا أو بعضا. وهذا القسم من أقسام لام الجنس كالاستغراق والعهد الذهني إلا أن أهل العربية لم يتعرضوا له بل ادرجوه في لام الجنس ولذا مثلوا للام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع أن الخيرية لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد وليس المراد أن كل

(قال على الجنس) أى على تعيينه (قال من حيث هو) أى بشرط لا شئ من قصد تحققه في ضمن الافراد (قال في ضمن الافراد) هذا المعنى هو مفاد اللام العهد الذهني عند عصام الدين وعبد الحكيم لا خصوص التحقق في ضمن البعض الغير المعين فلام العهد الذهني عندهما للاهمال لا للجزئية (قوله أو مهملة) كما في قولنا الانسان حيوان ناطق أو أبيض أو صنف (قوله من حيث تحققه) أى تحقق ذلك الجنس أو النوع في ضمن الخ (قوله في ضمن الافراد) كما في قولنا الانسان في ضمن معنى أن النوع المعهود منه أعنى الرومى من حيث تحققه في ضمن الأفراد في ضمن (قوله فتأمل) كأنه اشارة إلى أنه لا يصح الكلية والجزئية هنا بأن أريد بالانسان الرومى من حيث تحققه في ضمن كل فرد أو بعض الافراد حيث لا تحقق لأداة سور يفيد ذلك \* وأما احتمال كونها طبيعية أو مهملة فلا حاجة له الى أداة (قوله من حيث هو هو) حتى يكون القضية طبيعية (قوله وليس المراد) حتى يكون اللامان للاستغراق

(قال على الجنس) أى على تعيين الجنس معتبرا من الخ لان ما حملت اللام عليه هو معناها لا معنى مدخولها (قال من حيث هو هو) أى بشرط لا شئ من التحقق في ضمن الافراد \* وأما الجنس المأخوذ لا بشرط شئ فاعم من الأقسام الآتية ولا يتحقق بنفسه (قال كما هو الاستغراق) الاخصر الاوضح وهو الاستغراق. وكذا في قوله كما هو العهد (قوله ان أريد هو) أى جنس الرومى من حيث تحقق الرومى في الخ (قوله من حيث) قيد النوع (قوله من أقسام لام الخ) المراد بالأقسام هى الأولية ولام الجنس هنا لام الحقيقة بالمعنى الأعم الشامل للاستغراق والعهد الذهني وفيما يأتى لام الحقيقة بالمعنى الأخص القسم لما فلا يرد ما يقال إن سوق أمثال هذا الكلام إنما يكون عند منافاة ما بعد إلا لما قبله وهنا ليس كذلك (قوله مع أن الخيرية) أى مع أن اللام فيها لا يحتمل الجنس من حيث هو ولا الاستغراق والعهد الذهني لأنه الخ

على الأخيرين سور \* وثانيتهما أن كلمة كل قد تستعمل أفراديا يراد به كل فرد من الأفراد الممكنة المحققة في الخارجيات أو المقدرة في الحقيقيات أو من الأفراد الذهنية في الذهنيات

رجل خير من كل امرأة لأنه ظاهر الفساد ولا أن بعضا غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء إذ لا فائدة يعتد بها فيه بل المراد أن جنس الرجل من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا خير من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الأفراد أيضا ليفيد بمعونة القرينة فائدة جيدة هي أنه ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل من هو خير منها ولا يخفى أن هذه الفائدة إنما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لا من الاستغراق ولا من العهد الذهني

ويكون القضية كلية (قوله غير معين من الرجال) حتى يكون اللامان للعهد الذهني ويكون القضية جزئية (قوله إذ لا فائدة) إذ يعرف كل عاقل أن بعضا ما منهم خير من بعض ما منهم وكذا بالعكس (قوله ولا من العهد الذهني) قد يقال إن تلك الفائدة تستفاد من العهد الذهني في اللام الأولى والاستغراق في الثانية بأن يكون المعنى جنس الرجل باعتبار بعض الأفراد خير من جنس المرأة باعتبار جميعها. على أن كلامه يميل إلى أن المهمة هنا ليست في قوة الجزئية تأمل (قال على الأخيرين سور) بخلاف الثلاثة الأولى (قل إن كلمة كل) وكذا كلمة بعض فانها قد تستعمل افرادية نارة واجزائية أخرى (قل قد تستعمل) أي لفظا أو أمرا أفراديا وكذا الكلام في قوله الا في مجموعيا تأمل (قال يراد بها) ومنه كل جزء من النار حارة (قال كل فرد من الأفراد) أقول المستفاد من معنى اللبيب وجمع

(قوله لأنه ظاهر الفساد) وإن أفاد الفائدة الآتية (قوله بمعونة القرينة) كأنها ملاحظة ورود المثال في مقام مدح الرجال وقد يقال إذا لوحظت عند كون اللام للعهد الذهني أفادت تلك الفائدة (قوله فائدة جيدة) وحصول هذه الفائدة في المهمة دون الجزئية لا ينافي كونها في قوتها لأن معناه أنه كلما صدقت المهمة صدقت الجزئية وبالعكس كما سبق لا أن كل فائدة توجد في إحداها توجد في الأخرى فليس في كلامه ميل إلى أن المهمة هنا ليست في قوتها (قوله إنما تستفاد) الحصر بالنسبة إلى الاستغراق في اللامين والعهد الذهني فيهما كما هو ظاهر كلامه أو بالنظر إلى الاحتمال العقلي المعتبر وهو ما اتحد نوع اللامين فيه. فلا يرد نقضه بأنها تستفاد من حمل اللام الأولى على العهد الذهني والثانية على الاستغراق (قوله من تفضيل الجنس) من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا (قال تستعمل أفراديا) تذكيره باعتبار لفظ الكل فلا حاجة إلى تقدير الموصوف وقس عليه قوله مجموعيا

## كما إذا أضيفت

الجموع وغيرهما من كتب النحو والأصول أن لفظ كل كما تستعمل بمعنى كل فرد فرد وذلك إذا دخل على النكرة وأريد بها المفهوم من حيث كونه مرآة للأفراد أو على الجمع المعرف كذلك يستعمل بمعنى كل جزء جزء وذلك إذا أضيف إلى المفرد المعرف سواء أريد به الفرد المشخص أو الجنس من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا أو جميعها أو فرد ما نحو كل زيد أو هذا أو العبد حسن أو اشتريته وكل الكتاب أو الرمان في هذه الحجة بمعنى الجنس من حيث التحقق بأحد التحققات المذكورة كتبته أو أكلته . وعلى الاستعمالين لفظ كل سور الموجبة الكلية لا عنوان وكون القضية شخصية أو إحدى المحصورات مثلا مع قطع النظر عن كل الأجزاء لا يوجب كونها كذلك مع ملاحظته . وأما استعمال كل بمعنى مجموع الأفراد أو مجموع الأجزاء وإن جاز عقلا كما إذا كان الحكم مخصوصا بالمجموع من حيث المجموع كقولنا كل إنسان في هذه القرية اليوم يحملون تلك الصخرة أو كل هذا الرمان عشرون مثاقيل بمعنى مجموع أفراد الإنسان ومجموع أجزاء هذا الرمان كذا فلم يتعرضوا له في النحو والأصول فيما رأينا \* ولعل المصنف كغيره من المنطقيين رأى استعماله بهذين المعنيين وبني كلامه على الاحتباك حيث ترك أولا استعماله بمعنى مجموع الأفراد . وثانیا استعماله بمعنى كل جزء جزء إلا أن المثال الذي ذكره للاستعمال الثاني ظاهر في كل جزء جزء \* وقد جاء كل بمعنى الأمر المتجزئ والمشمول على الأجزاء كما جاء بعض بمعنى الأمر المشتمل عليه وهو بهذا المعنى غير لازم للإضافة كما في قولهم السكل أعظم من الجزء . وكما في القصيدة الأمالية :

وما إن جوهر ربي وجسم \* ولا كل وبعض ذواشتمال

فحينئذ عنوان الموضوع لا سور \* وكتب أيضا المراد بالفرد ما يصدق عليه العنوان سواء كان جماعة جماعة ( كسكل حزب بما لديهم فرحون ) وكل طائفة أو فرقة أو جماعة كذا . أولا كسكل إنسان كذا ( قال كما إذا أضيفت ) كأنه لا يسلم كون كل في قولك كل شيء أعظم من جزئه مجموعيا لجواز أن يكون أفراديا ( قال كما إذا أضيفت ) أشار بقوله كما إذا أضيفت الخ في الموضعين إلى أن السكل لازم

( قال كما إذا أضيفت ) ولا يرد عليه قوله تعالى ( كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ) في قراءة من أضاف القلب بناء على أنه يستعمل لاستفراق الأجزاء مع إضافته إلى النكرة لأنه لا استفراق الأفراد ودخوله على المضاف باعتبار المضاف إليه لا نفسه أو المعنى على القلب كما في \* كل حنف أرى . يجرى بمقدار \* ثم أقول المراد بالاضافة إلى النكرة الإضافة بمعنى فلا ينتقض بكل شيء أعظم من جزئه لأن كلا باعتبار المعنى معتبر بعد إرجاع ضمير جزئه إلى الشيء فكأنه قيل الشيء أعظم من جزئه

الى النكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموعا يراد به مجموع الأجزاء كما إذا أضيفت إلى المعرفة نحو كل الرمان أكلته فحينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قولك مجموع أفراد الإنسان كذا فإن أريد المجموع المشخص كانت شخصية

الاضافة معنى سواء أضيف لفظا أيضا ككل انسان كذا أو لا ككل في فلك يسبحون ( قال الى المعرفة ) أى الفرد المعرفة لا الجمع المعروف أو ضمير الجمع \* والاعتراض على الاستعمال الاول بقوله تعالى ( كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ) باضافة قلب على قراءة أبى عمرو وابن ذكوان حيث استعمل فيه كل لاستغراق الاجزاء مع أنه مضاف إلى النكرة - وعلى الاستعمال الثانى بقوله تعالى ( كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل وبقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله . حيث كان الكل فيهما لاستغراق الافراد مع اضافته الى المعرفة مدفوع بان مراد المصنف أن ذلك هو الاصل فى الاستعمال وبأنه لا نسلم أن الكل فى الآية الاولى لاستغراق الاجزاء بل هو لاستغراق الافراد واليه ذهب القاضى فى حاشية جمع الجوامع وكأنه أشار الى الجواب الأول بقوله كما فى الموضوعين ويجوز أن يكون كما فى الاول للإشارة الى أن الكل إذا أضيف الى الجمع المعروف أو إلى ضمير الجمع يكون لاستغراق الافراد أيضا نحو كل العبيد جاء وكلهم آتية يوم القيامة فرداً ( قال الانسان ) اللام هنا لتعيين الجنس من حيث هو هو ( قل فإن أريد ) أى بكلمة كل فى نحو كل الرمان الخ ( قال المشخص ) ارادة الشخصية أو الكلية أو البعضية من الكل المجموعى تابعة لارادتها من مدخوله بناء على أن اضافة كل الى مدخوله ببيانىة البيانين فيتبعه فى ذلك . فمعنى كل الرمان على الاولى المجموع المشخص الذى هو هذا الشخص من الرمان . وعلى الثانية كل مجموع هو كل فرد من

أى شئ كان والا فإن رجع الضمير الى الكل يلزم كون الخردلة أعظم من كل جزء من أجزاء الجبل أو الى الشئ يلزم خلوا الكلام عن الفائدة . على أنه يمكن جعله افراديا ( قل الى النكرة ) أى أو الجمع المعروف أو ضميره ( قل فحينئذ تكون ) وكذا إذا أريد به كل جزء نحو كل زيد حسن ( قال الى المعرفة ) أى لفظا ومعنى فلا يرد نحو قوله تعالى ( كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل ) فإن الكل فيه مضاف الى المعروف بلام الجنس وهو فى المعنى كالنكرة ( قال كما فى قولك ) أى كلفظ المجموع فى الخ ( قل أفراد الانسان ) الاوفق أجزاء الانسان لكن نبه على أن الكل المراد به مجموع الاجزاء والمراد به مجموع الافراد متحدان حكما

أو كل مجموع أو بعضه كانت كلية أوجزئية على حسب الإرادة \*

### ﴿ فصل ﴾

الحملية مطلقا إن حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجى أولا وقوعه للموضوع باعتبار مكانه ووجوده فى الخارج تحقيقا ولو فى أحد الأزمنة سميت خارجية كما فى كل نار حارة أو تقديرًا سميت حقيقية كما فى هذا المثال وكما فى كل عنقاء طائر بمعنى أن كل ما لو وجد من الافراد الممكنة كان نارا

الزمان . وعلى الأخيرة بعض أفراد المجموع الذى هو بعض الافراد من الزمان ( قل كلية ) ليس غرضه استيفاء جميع الاحتمالات لصحة إرادة الطبيعية بأن أريد طبيعة المجموع من حيث هى وإن لم يصح فى المثال المذكور كما لا يصح الكلية فيه أيضا وإرادة المهمة بأن أريد طبيعة المجموع من حيث تحققها فى المجموعات مطلقا ( قل بوقوع ) أى بوقوع ثبوت أمر فى الخارج سواء كان ذلك الأمر من العوارض الخارجية أو من عوارض الماهية أو من الذاتيات ( قل للموضوع ) أى الحقيقى واجبا أو ممكننا خاصا ( قل باعتبار ) اما صلة حكم أو صفة الموضوع أى للموضوع المأخوذ باعتبار الخ ( قل مكانه ) المراد به الامكان العام المقيد بجانب الوجود ليشمل الله تعالى عالم خارجية أو حقيقية ( قل تحقيقا ) أى بالفعل \* وكتب أيضا تفصيل للوجود لا للامكان أيضا كما لا يخفى ( قل أو تقديرا ) تقدير ممكن ( قل ما لو وجد ) الجملة الشرطية صفة ما \* وكتب أيضا أى فى الخارج ( قل من الافراد الممكنة ) عقد الوضع ( قل كان نارا ) أشار بكان هناك ويكون فيما يأتى الى جواز الاختلاف بين عقدى الوضع والحل فى

( قل أو كل مجموع ) ترك الطبيعية والمهمة للعالم بهما مقايسة ( قل الحملية مطلقا ) أى محصورة أولا لا موجبة أو سالبة لا غناء الوقوع واللاوقوع عنه ( قل للموضوع ) أى الحقيقى فلا حاجة الى التعميم من نفسه فى الشخصية ومن فردة فى غيرها ( قل باعتبار ) صفة الموضوع \* ولو قال المعتبر لكان أوضح ( قل مكانه ) أى عدم امتناعه ( قل تحقيقا ) تعميم للوجود ( قل أو تقديرا ) لمنع الخلط ( قل كما فى هذا المثال ) يؤخذ منه أن القضية التى موضوعها موجود الفرد فى الخارج ومحمولها من آثار الوجود الاصيلى يصح جعلها حقيقية وخارجية . ونبه بكلمة لو فى التفسير على أن التقدير هنا هو الفرض المعتبر فى الشرطية المتصلة لا مجرد التقدير والاختراع . وبذكر وجد بعدها الى أنه مضاف الى وجود الذات لا الى انصافها بالعنوان فتنبه ( قل الممكنة ) أى اعتبارا فلا ينافى ما مر ( قل كان نارا ) أقول أفاد بكان هنا ويكون فيما يأتى أن عقد الوضع لا بد أن يكون متقدما فى التسليم

أو عنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حاراً

(٩) (قوله باعتبار امكانه ووجوده في الخارج) لم يقل للموضوع الممكن الوجود تحقيقاً بل زاد الاعتبار للإشارة إلى أن موضوع الخارجية والحقيقية لا يجب أن يكون ممكناً في نفسه وأن موضوع الخارجية لا يجب أن يكون موجوداً محققاً في الخارج وأن موضوع الحقيقة لا يجب أن يكون موجوداً تقديراً في الخارج كما يظهر من مثالنا بأن

الزمان كما يجوز اتفاقهما فيه بأن يكونا ماضيين أو حاضرين على سبيل منع الخلو (قل أو عنقاء) لم يقيد عقد الوضع أعني قوله كان ناراً أو عنقاء بقوله في الخارج كما قيد عقد الحمل به إشارة إلى أن عقد الوضع في الحقيقة كالخارجية قد يكون أمراً ذهنياً كما في قولنا بعض الممكن حار بخلاف عقد الحمل فإنه خارجي ليس إلا ولذا قل سابقاً بتوقع الثبوت الخارجي . وكذا عقد الوضع في الذهنية قد يكون أمراً خارجياً كما في قولنا كل حار ممكن بخلاف عقد الحمل فإنه ذهني فقط (قل بالفعل) على مذهب الشيخ وبالإمكان على مذهب الفارابي (قل وجوده) تفنن حيث لم يقل لو وجد في الخارج يكون الخ (قل يكون حاراً) عقد الحمل (قوله الموجود) في الخارج (قوله نقيضاً) في الخارجية أو تقديراً في الحقيقة (قوله الخارجية) كأن ذلك في الموجبات الكاذبة والسوالب الصادقة والإفني الموجبات الصادقة يجب

على عقد الحمل لأنه في المعنى قيد الموضوع الحقيقي وهو مع قيده يجب تسليمه قبل الحكم \* وقد يقال أشار به إلى جواز الاختلاف بينهما في الزمان كما يجوز اتفاقهما فيه \* وفيه أن هذه إنما تصلح نكتة لاختلاف الصيغتين لا لإثبات الماضى في الأول والمضارع في الثاني \* على أنه إن أراد جواز اتفاقهما فيه من حيث الذات فسلم لكن لا كلام فيه أو من حيث الوقوع في القضية فممنوع لما مر (قل هو على تقدير) إشارة إلى أن الانصاف بالمحمول على تقدير الوجود كالاتصاف بالعنوان (قوله للموضوع الممكن) أي حتى يوافق ما اشتهرت روايته عن الشيخ وكذا لم يقل للموضوع الممكن المفروض وجوده تحقيقاً كما هو الرواية الأخرى عنه وهذان هما المعنيان الأولان من المعاني الثلاثة التي ذكرها الدواني في حواشي التهذيب ولم يرض بهما فراجع (قوله لا يجب أن يكون) إذا لم تكونا موجبتين صادقتين والاوجب امكان موضوعهما وكذا فيما بعده (قوله تقديراً) تقدير ممكن (قوله كما يظهر) يعني لو وجب ما ذكر لم يصدق قولنا لا تأتي إن اجتماع النقيضين بصير يكذب موجبة خارجية أو حقيقية أو ذهنية ويصدق سالبة مطلقاً مثلاً يلزم ارتفاع النقيضين إذ لو وجب الكذب السالبة الخارجية والحقيقية في المثال المذكور

أوطأوا في الخارج وإن حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني أو لا وقوعه لما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقاً ولو في أحد الأزمنة أو تقديراً سميت ذهنية سواء كان موضوعها ممكناً وجد في الأذهان

### اجتماع النقيضين بصير

امكان الموضوع وكذا الكلام في الآتي يشهد بذلك قوله كما يظهر من مثالنا الخ ( قال بوقوع الثبوت الذهني ) أي بوقوع ثبوت امر في الذهن سواء كان ذلك الامر من العوارض الذهنية أو عوارض الماهية أو من الذاتيات ( قال لما اعتبر ) الاوضح الاوفق لما سيأتي في العدول والتحصيل أن يقول هنا لما اعتبر وجوده الذهني بلا فرض أو بواسطة الفرض فذهنية فإن كان بلا فرض بان كان موضوعها ممكناً فذهنية حقيقية وإن كان بواسطة الفرض بان كان الموضوع ممتنعاً فذهنية فرضية فافهم \* وكتب أيضاً أي لموضوع حقيقي اعتبر الخ سواء كان واجباً أو ممكناً بالامكان الخاص أو ممتنعاً ( قال بتحقيقاً ) كما في الممكنة الخاصة ( قال ولو في أحد الأزمنة ) قد يقال إن الوجود الذهني لكل شيء سواء كان غير زماني أو زمانياً زماني حادث في بعض الأزمنة وإن كان الوجود الخارجى منقسماً اليهما فلمناسب ترك قوله ولو فتأمل ( قال أو تقديراً ) كما في كنهه لواجب تعالى تقدير ممكن على القول بإمكان تعقله مع عدم صحة وقوعه دائماً أو ممتنع على القول بامتناع تعقله ( قال موضوعها ) الحقيقي ( قال ممكناً ) بالامكان العام وكتب أيضاً أي ممكن الوجود المحمول في الخارج سواء كان له وجود رابطي أيضاً كقولنا كل بياض ممكن أولاً كئنا المصنف ( قال يوجد ) ضنة كاشفة وكذا قوله الآتي يحتاج وجوده ( قال في الأذهان )

لأن الوجود المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته كما يأتي ( قوله بان اجتماع النقيضين ) الباء للتحقق أو المثال بمعنى التمثيل ولو ترك قوله بأن لكان أولى ( قال الثبوت الذهني ) يؤخذ منه أنه يجب أن يؤخذ فيها أن موضوعها ممكن الوجود في الذهن وممكن الاتصاف فيه بالعنوان واتصافه به فيه بالفعل بحسب نفس الامر في الذهنية الحقيقية المقابلة للخارجية وبحسب فرض العقل في الذهنية التقديرية المقابلة للحقيقية ( قال ولو في أحد الأزمنة ) اراد كلمة لو هنا لجرد مشكلة ما سبق والا فلا معنى لذكرها لأن الوجود الذهني لكل شيء ولو غير زماني حادث في بعض الأزمنة \* ويمكن جعل الذهن بمعنى مطلق المدرك الشامل لنحو العقل فيصح التعميم بها ( قال أو تقديراً ) أي فقط كما سيأتي ( قال موضوعها ) أي موضوعها الحقيقي غير ممتنع ( قال يوجد في الأذهان ) معناه أنه لو تصور لم يحتاج الى اختراع ماهيته له فلا يرد ان تفسير قوله موضوعها ممكناً به تفسير الاعم بالاخص لعدم تناوله ذات الواجب لأن الوجود الذهني أعم من الفرضي وهو ثابت له تعالى ( هذا ) ولكون تصور الموضوع في

بلا فرض كقولنا زيد ممكن وأربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية أو ممتنعا  
بحاج وجوده في الذهن إلى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة متصورة  
واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية

(١) (قوله سواء كان موضوعها ممكنا) هذا الامكان امكان عام مقيد بجانب الوجود بقرينة  
مقابله الممتنع

أى تحقيقا أو تقديراً ( قال بلا فرض ) أى بلا فرض وجوده في الخارج وكذا قوله الآتى الى الفرض  
أى الى فرض وجوده في الخارج كما يظهر من كلامه ( قال زيد ممكن ) والله تعالى واجب الوجود \*  
وكتب أيضا المحمول في المثال الأول من المعقولات الثانية والعوارض الذهنية وفي المثال الثانى من  
عوارض الماهية ( قال وجوده ) هذا الوجود هنا أعم من التحقيقى والتقديرى كما فيما مر حتى يكون  
مطلق الذهنية أربعة أقسام حقيقية وتقديرية باعتبار حقيقية وفرضية بآخر تأمل ( قال كالحكم ) الكاف  
استقصائية ( قال ذهنية ) أقول قولنا ما سوى الواجب تعالى ممكن العدم موضوعاته الحقيقية بعضها ممكنة  
وبعضها ممتنعة فينبغى أن يكون بالنسبة إلى البعض الأول ذهنية حقيقية والثانى ذهنية فرضية وكذا  
قول المناطق كل كلى موصل بعيد وكل معرف موصل فان موضوعاته وهى الطبائع بعضها ممكنة الوجود  
أما باعتبار نفسها أو باعتبار أفرادها على اختلاف الرايين وبعضها ممتنعة مطلقا كالأمر العامة ومفهوم  
هذا القسم غير متوقف على الفرض سمي حقيقية ( قال بلا فرض ) لوجوده الخارجى ( قال من الممكنات )  
إشارة الى أن امكان العدد وامتناعه تابعان للعدد \* فلو قيل أربعة من الممتنعات زوج كانت ذهنية  
فرضية ( قال أو ممتنعا ) صريح فى أن القضية التى عنوان موضوعها من المفاهيم الممكنة الفرد المعدومة  
كالعناء وجبل من الياقوت من الحقيقية لا الفرضية وهو الظاهر إذ المعتبر فى الثانية المفروض فرض محال  
وإدراجها فى الثانية يخالف له ( قال وجوده ) أى التحقيقى أو التقديرى فالذهنية الفرضية قسمان حقيقية  
وتقديرية كالذهنية الحقيقية ولا ينافيه القول بانحصارها فى القضايا التى موضوعاتها من المحالات لأن منها  
ما هو محال فى الخارج فقط كوضع مثال المصنف ومنها ما هو محال فى الذهن أيضا كاللاشئ واللاممكن  
بالامكان العام واللاموجود المطلق وأمثالها من السكليات الفرضية ( قال كالحكم ) أى كما حكم فيها على  
الح ففيه مسامحة ( قال محال ) أى محال خارجى والمحالية من عوارض الوجود الظلى إذ ليس لها وجود  
خارجى مطلقا ولا ذهنى الا حل الحكم ( قوله امكان عام ) لا امكان خاص والا لم يكن التقسيم حاصرا  
ولا عام مقيد بجانب العدم لذلك ولجعل القسم قسما ( قوله مقابله للممتنع ) أى ضمنا أو المراد مقابلة  
ما اشتق منه للممتنع فيشمل ذلك المشتق الواجب الخ ففيه تسامح

فيشمل الواجب تعالى والمراد بقوله يوجد في الازهان الخ ) أنه على تقدير وجوده في  
الذهن يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على أن ماهيات الممكنات حقيقية لا فرضية  
بخلاف المحالات للقطع بان زوجية الخمسة إذا خلّيت وطبعها ليس لها ماهية في الازهان  
الابان يقال لو كانت الخمسة زوجا فتحتاج في حصول ماهيتها في الذهن إلى فرض وجودها  
الخارجي بخلاف الممكنات فان ماهياتها تحصل في الازهان بلا احتياج إلى فرض وجودها.

اجتماع النقيضين ( قوله فيشمل ) لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود أو ممكن بالامكان العام قضية ذهنية  
حقيقية ( قوله أنه ) أي الموضوع الحقيقي ( قوله فرض ) أي فرض وجوده الخارجي ( قوله بناء على )  
تأمل في الفرق بين المبني والمبني عليه ( قوله أن ماهيات ) منها ماهيته تعالى \* وكتب أيضا بمعنى مابه  
الشيء هو هو ( قوله بان يقال ) قد يقال إن بصيرية العنقاء وإن كانت ممكنا إذا خلّيت وطبعها ليس  
لها ماهية في الازهان أيضا الابان يقال لو كان العنقاء بصيرا غاية الامر أن الفرض هنا فرض ممكن  
وفي زوجية الخمس فرض محال ( قوله الخمسة ) أي في نفس الأمر ( قوله فتحتاج ) تفريع

( قوله انه على تقدير ) أراد ذلك ليشمل الموضوع في نحو الله تعالى واجب ( قوله يحصل فيه ) الأولى  
يكون ذلك بلا الخ ( قوله بناء على ) كان هذا من بناء المعرف بالسكسر على المعرف وهو مفيد بالنظر إلى  
من تصور المعرف بغير هذا التعريف ( قوله حقيقية ) أي غير آبية عن التحقق في الخارج فيشمل  
ماهيات المدومات الممكنة وليس المراد بها المتحققة في الخارج فلا يرد عليه أنها إنما تكون للموجودات  
الخارجية بالفعل لا للمدومات في الخارج ولو ممكنة خاصة كالعنقاء ( قوله في الازهان ) خصها بالذكر  
لأن عدم الماهية لزوجيتها في الخارج غير محتاج إلى البيان لأن لها ماهية فيه فلا يرد أن الظاهر ترك  
قوله « في الازهان » نعم الاخصر تركه إلا أنه تركه لتلك الفائدة ( قوله فتحتاج ) قد يقال لا وجه  
لاحتياج تصور المحالات إلى فرض وجودها في الخارج \* وفيه أن ما في الذهن ظل ما في الخارج فاذا لم  
يفرض وجودها فيه لم تتحقق الصورة الذهنية ( قوله إلى فرض وجودها ) فرض محال لا مطلقا بقريئة  
ماسبق فلا يرد أن الكلام الجاري في زوجية الخمسة جار في بصيرية العنقاء مع أنه أمر ممكن لأن  
الفرض منها فرض ممكن ( قوله بخلاف الممكنات ) توطئة لقوله \* وإنما الخ فلا استدراك ( قوله تحصل  
في الازهان ) مسلم في الممكن الموجود \* وأما في الممكن المعلوم فلا كيف وما في الذهن ظل ما في الخارج

فرضية فقولك اجتماع النقيضين بصير مثلاً إن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة وإذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وإن كان بمعنى أن الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة . وإذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وإن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود في الذهن تحقيقاً أو فرضاً بصير في الذهن كان موجبة

الخارجي وإنما المحتاج إلى فرضه هو الحكم الإيجابي عليه خارجاً ولذا كان ماهيات الممكنات

( قوله الى فرضه ) أى فرض الوجود الخارجى لماهيات الممكنات ( قوله هو الحكم الإيجابي ) لا الحصول في الذهن ( قوله عليه ) أى على الممكن ( قال بصير مثلاً ) إما ناظر الى المحمول فيفيد أن نحو اجتماع النقيضين سميع أو حار كذلك أو الى الموضوع فيفيد أن نحو شريك البارى بصير كذلك أو الى المجموع فيفيد أن نحو شريك البارى سميع أو حار كذلك ( قال بمعنى أن الاجتماع ) أى الفرد المتصف بالفعل أو بالامكان باجتماع النقيضين الموجود المحقق اهـ ( قال في الخارج ) متعلق باتصاف ذات الموضوع ( قال في الخارج ) متعلق بعقد الحمل ( قال خارجية كاذبة ) بسبب انتفاء المحمول وقيد الموضوع ولو قال محال بدل قوله بصير لكان كذبه لانتهاء قيد الموضوع وخلاف عقد الحمل ( قال كاذبة ) لانتهاء قيد المحمول وقيد الموضوع ( قال بتحقيقاً ) أى بلا فرض وجوده الخارجى ( قال أو فرضاً ) أى بعد فرض

فاذا لم يوجد حقيقة أو فرضاً لم يوجد ظله والتفريق بينه وبين المحال تحكّم ( قوله وإنما المحتاج ) دفع لما يقال إن قوله فإن ماهيتها الخ مناقض لما مر من فرض الوجود الخارجى في القضية الحقيقية \* وحاصله توقف الحكم الإيجابي خارجاً كما في الحقيقية عليه بخلاف الذهني ( قال فقولك اجتماع الخ ) قضية كلية أو جزئية أو شخصية أو مهملّة ( قال خارجية كاذبة ) لعدم صدق عقد الحمل ولعدم انصاف الموضوع بالوجود الخارجى تحقيقاً ( قال لاستحالة ) إنما يتم إذا لم تؤخذ جزئيتين أو مهملتين ( قال وإن كان بمعنى أن الاجتماع الممكن الخ ) الاخصران الاجتماع المقدر الوجود في الخارج الخ لسكنه أراد الإشارة إلى أن التقدير المعبر في الحقيقية تقدير الممكن ( قال حقيقية كاذبة ) لأنه ليس ممكناً في ذاته ولا متصفاً بالبصر ( قال بتحقيقاً ) كلامه الآتى أعنى قوله « ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق أو المفروض » ظاهر في أن الفرض يستعمل بمعنى تقدير الوجود الذهني فالمراد بالتحقيق والفرض هنا ما تعلّق به

ذهنية كاذبة (١) وإذا سلبت به ذلك المعنى (٢) كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر

حقيقية وماهيات الحالات فرضية فاعلم ذلك (١) (قوله كان موجهة ذهنية كاذبة الخ) لان  
البدن من عوارض الوجود الخارجى فلا يعرض لشيء فى الذهن هذا إذا كان الحكم  
إيجاباً ذهنياً فرضياً وأما إذا كان إيجاباً ذهنياً حقيقياً فكما يكذب بهذا الاعتبار يكذب  
باعتبار قيد الوجود فى الذهن بلا فرض فتأمل \* (٢) (قوله وإذا سلبت به ذلك المعنى الخ)  
بان تقول ليس الاجتماع الموجود فى الخارج وجوداً محققاً يبصير فى الخارج كان سالبة خارجية  
صادقة وقس عليه أخواته

وجوده الخارجى كما مر والأول ناظر الى الذهنية الحقيقية والثانى الى الذهنية الفرضية هذا. إذا أريد  
بالتحقيق والفرض ما تعلق بالوجود الخارجى كما فى قوله المارين وتسمى ذهنية حقيقية وتسمى ذهنية  
فرضية \* وأما إذا أريد بهما ما تعلق بالوجود ذهنى كما فى قوله السابق تحقيقاً أو تقديرًا فلا يكون فى  
هذا القول إشارة الى النوعين ولا يبعد القول بالاحتباك حيث جعل التحقيق سابقاً فى مقابلة التقدير  
والحقيقية فى مقابلة الفرضية فنقول ترك هنا قوله أو تقديرًا بقرينة قوله أو تحقيقاً \* وقوله حقيقة بقرينة  
قوله أو فرضاً (قل ذهنية) حقيقية أو فرضية (قل كاذبة) لانتفاء المحمول فقط فى الشق الثانى وقيد  
الموضوع أيضاً فى الشق الأول (قوله فى الذهن) فكذبه بانتفاء المحمول فى نفس الأمر (قوله هذا)  
أى كون كذبه لانتفاء المحمول فقط (قوله بهذا الاعتبار) أى باعتبار المحمول أو انتفائه فى نفس  
الأمر (قوله قيد الوجود) وانتفائه فى نفس الأمر (قوله بلا فرض) أى بلا فرض الوجود الخارجى  
(قوله محققاً) فيه إشارة الى أن المحقق الى الاجتماع فى المتن مجازاً (قل فالوجود المعتبر) أى بحسب

فالأول ناظر الى الذهنية الحقيقية والثانى ناظر الى التقديرية \* وحملهما على ما تعلقا بالوجود الخارجى  
لا يوافق السابق واللاحق بالنسبة الى المعطوف عليه. وجعل المقابلة قرينة على أن المراد به عدم  
فرض وجوده الخارجى تأويل قبل الحاجة \* والقول بالاحتباك يجعل الأصل تحقيقاً أو تقديرًا حقيقة  
أو فرضاً مع عدم الاحتياج اليه مريض بدم سماع حذف العاطف مع المعطوف به (قوله هذا إذا كان)  
أى تعاميل كذب الموجبة الذهنية بانتفاء المحمول فقط إذا الخ (قوله فتأمل) وجهه أن كون كذبه لانتفاء  
المحمول فقط فى الصورة الأولى ولانتفائه وانتفاء قيد الوجود فى الذهن بلا فرض فقط فى الثانية كما هو  
مقتضى كلامه انما يتم إذا أخذت القضية فى الصورتين ذهنية حقيقية \* وأما إذا أخذت ذهنية تقديرية

في موجبة (١) كل نوع منها معتبر في سالبته أيضا ولذا وقع التناقض بينهما (٢)

(١) قوله فالوجود المعتبر في موجبة الخ) وكذا الإمكان المعتبر مع موضوع الحقيقة معتبر في سالبته أيضا والا لم يكن بينهما تناقض كما سبق (٢) قوله ولذا وقع التناقض بينهما الى آخره) اشارة الى دفع ما أوردوا على قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الايجاب \* وحاصل اليراد أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض لجواز صدق الايجاب على جميع الافراد الموجودة وصدق السلب عن بعض الافراد المعدومة (هذا) وحاصل الدفع أن الوجود المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته أيضا فيمتنع انصراف السلب

الحكم والصدق (قال منها) أي من الأنواع الثلاثة الخارجية والحقيقية والذهنية (قال في سالبته) أي بحسب الحكم (قوله وحاصل اليراد) اليراد معارضة تحقيقية إن كان قولهم المذكور مدالا في كتبهم وتقديرية إن لم يكن كذلك (قوله جميع الأفراد) صلة الايجاب والصدق (قوله عن بعض الأفراد) صلة السلب \* وكتب أيضا أي الأفراد الملحوظ معها العدم النفس الأمرى في الحكم (قوله وحاصل الدفع) منع للالزام بمنع مقدمة من دليلها أعنى وصدق السلب عن بعض الافراد المعدومة كما أشار اليه بقوله فيمتنع انصراف السلب الخ ولا يلزم من منع تلك المقدمة منع قولهم صدق السلب عند عدم الموضوع للفرق البين بين العبارتين ولذلك قال ولا يلزم توقف الخ (قوله في موجبة) أي بحسب الحكم والصدق (قوله نوع معتبر) أي بحسب الحكم (قوله في سالبته أيضا) لأن سلب كل نوع رفع لايجاب

فكذبه فيهما يكون أيضا باعتبار تقدير الوجود في الذهن (قال في موجبة كل نوع) العموم المستفاد من كلمة كل معتبر بعد ارجاع الضمير في قوله سالبته الى النوع (قوله الحقيقية) لم يقل والخارجية لان اتحاد الوجود فيها يغنى عن اعتبار اتحاد الامكان (قوله كما سبق) أي في قوله وإذا سلبته الخ فهذا مرتبط بما قبل قوله والا الخ وإلا فالظاهر كما يأتي (قوله ما أوردوا) الأولى أورد (قوله وحاصل اليراد) نقض شبيهى باستلزام الدعوى لفساد هو عدم التناقض بين الموجبة السلبية الجزئية أو منع مجازى وقوله «لو صدق» سنده أو معارضة (قوله لجواز صدق الايجاب) أي لجواز صدق الموجبة السلبية باعتبار الافراد الموجودة وصدق تقيضه وهو السالبة الجزئية باعتبار الافراد المعدومة فقوله على جميع متعلق بالايجاب. وقوله عن بعض متعلق بالسلب وليس متعلقين بالصدق (قوله فيمتنع) داخل في حاصل الدفع لا متفرع عليه والا لم يبق فرق بين الاشارة وحاصل ما أشير اليه فينتجه أن اللائق أن

والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجى المحقق ولو فى أحد الازمنة  
ومع موضوع الحقيقة هو الوجود الخارجى المقدر الاعم من المحقق ومن المفروض الغير  
المحقق أبداً ومع موضوع الذهنية هو الوجود ذهنى المحقق ولو فى أحد الازمنة

الى الفرد المعدوم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع  
لان الوجود الذى اعتبره الحالم مع موضوع السالبة واقع فى حيز النفي وصدق النفي  
لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة فى حيزه بخلاف صدق الايجاب فانك اذا قلت ضربت  
زيدا بالسوط يتوقف صدقه على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود  
السوط . واذا قلت ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن لك سوط أصلاً كما لا يخفى

ذلك النوع وإلا لم يكن السلب سلب ذلك النوع ( قوله الى الفرد ) بل لابد من انصرافه الى الفرد الملحوظ  
معه الوجود المعتبر فى ايجاب نوعه وان لم يوجد ذلك الفرد \* وكتب أيضاً أى الفرد الملحوظ معه العدم  
الذاتى الأمري ( قوله على وجود الموضوع ) وعلى وقوع الضرب بذلك السوط ( قال الخارجية ) موجبة  
أو سالبة ( قال مع موضوع الحقيقة ) موجبة أو سالبة وكذا فى الذهنية ( قال المقدر ) تقدير ممكن ( قال  
من المحقق ) الظاهر أن المراد بالتحقيق والفرض هنا ما أورده سابقاً بقوله تحقيقاً أو تقديرًا تأمل ( قال  
المفروض ) أى فرض ممكن ( قال المفروض ) أى المقدر الوجود الخارجى فى الحقيقة والذهنية

يقول أول الحاشية حاصله دفع الخ ( قوله ولا يلزم ) أى لا يلزم من امتناع الانصراف المذكور توقف  
الخ حتى لا يدفع الابراد لأن الوجود الخ ثم انه نفي لزوم هذا التوقف لأنه فى حكم عكس نقيض  
القدماء لما زعم المورد من أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لصدق السلب عن الفرد  
المعدوم فيكون لازماً له ونفى اللازم يستلزم نفي الملزوم ( قوله على تحقق القيود ) أى حقيقة أو حكماً  
ليشمل الوجود المعتبر هنا ( قوله فانك ) نشر معكوس ( قوله على صدور الضرب ) أى على صدور  
الضرب وعلى كونه منك وقوله الآتى وعلى وجود الخ أى وعلى كون ذلك الضرب بذلك السوط  
( قال والوجود ) مستغنى عنه فلو تركه الى قوله والمراد من الفرد لكان احسن ( قال المقدر الاعم )  
كاست بلا أكثر منهم حصى ( قال من المحقق ) الاخصر من المحقق وغيره ( قال هو الوجود ذهنى  
المحقق ) المراد بالمحقق والمفروض ما انصف معروضه بالعنوان فى الذهن تحقيقاً وفرضاً \* ولا ينافيه قوله  
والمراد الخ لأن معناه أن المراد من المفروض ما فرض وجوده من حيث الانصاف بالعنوان كما يشعر به

أو المفروض الغير المحقق فيه أبدا \* والمراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه فردا للعنوان فيدخل الحمار في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا في الخارجية إذ الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقد الوضع فعل محقق في الواقع

( قال فرض وجوده ) الخارجى أو الذهنى ( قال الحمار ) موجوداً أو معدوماً وكذا فرس له أربع أقران لم يركبه السلطان موجوداً أو معدوماً \* وكتب أيضاً فى كون الحمار مطلقاً فرداً فرضياً للمركوب فى الذهنية سواء كان الفرض هنا معنى تقدير الوجود الذهنى أو معنى تقدير الوجود الخارجى بأن يكون محالاً نظر ظاهر وكذا فى كون الحمار الموجود فرداً فرضياً له فى الحقيقة إلا أن يقال معنى قوله حال كونه الخ من حيث كونه فرداً للعنوان والحمار وإن كان موجوداً إلا من تلك الحيثية معدوم مقدر وجوده الخارجى ولو قال ما فرض وجوده أو انصافه لصح التفريع من غير كلفة به ولم ينتج شيء مما مر ( قل فى مركوب السلطان ) إذا كان عنوان الموضوع \* وكتب أيضاً وكذا الرومى فى الأسود والفلك فى الساكن والأسمى الدائمى فى العالم ( قال فى الحقيقة ) فيه أنه لو كان الحمار داخل فى المركوب فى هاتين القضيتين لما كان لعدول الشيخ فىهما عن مذهب الفارابى قائدة فإن مخالفة العرف واللغة باقية ولما اشترطوا على مذهب الشيخ فعلية صغرى الشكل الأول والثالث مطلقاً ولكانت الضرورية السالبة منعكسة الى نفسها فى تينك القضيتين على رأيه ولما أطلقوا القول بأن الممكنة لا عكس لها فتأمل ( قل والذهنية ) على مذهب الشيخ كالفارابى ( قال فى الخارجية ) أى خارجية الشيخ بخلاف خارجية الفارابى ( قال إذ الفعل ) علة لتفريع كل من دخول الحمار فى هاتين القضيتين وخروجه فى الأخيرة بطريق النشر الممكوس

توصيفه الفعل بالمحقق والفرضى فيما يأتى \* وليس المراد بهما ما اعتبر وجوده فى الذهن تحقيقاً أو تقديراً ولا ما اعتبر وجوده فيه حقيقة بأن كان ممكناً أو فرضاً لأن دخول الحمار فى الفرد المفروض لكون وجوده الذهنى محققاً ينافى الأول ولا مكانه ينافى الثانى ولا ما وجد فى الخارج تحقيقاً أو تقديراً ممكناً أو محالاً لأن كلامه صريح فى اعتبار الوجود الذهنى ولأن الحمار فى التفريع يعم الموجود والمعدوم \* والتخصيص بالمعدوم يستلزم استدراك قوله ما لكونه وعدم تمامية التقريب فى قوله إذ الفعل ( قال أو المفروض ) لم جمل التقدير فى الذهنية مبيناً للتحقيق وفى الحقيقة أعم منه مع أنه فىهما معطوف باو على التحقيق ( قال لا فى الخارجية ) أى الموجبة الصادقة منها أو هذا مبنى على عدم اعتبار الاعتبار فى تعريف الخارجية خلافاً للصنف ( قال محقق فى الواقع ) أقول الفعل المعتبر فى عقد الوضع عند الشيخ أعم من المحقق فى نفس الامر والمفروض فى القضايا الثلاث عند شارح المطالع فالذات الخالية

في الخارجية (١) وأعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقية والذهنية فالموجبات

(قوله فعل محقق في الواقع في الخارجية الخ) (١) لم يقل فعل محقق في الخارج في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان أو جسم أو جوهر أو حار أو بارد. وكذا الكلام في الحقيقية كما ان عقد الوضع في الذهنية لا يجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا نحو كل حار ممكن فاختير الواقع الاعم من الخارجى والذهنى كنفس الامر

(قل في الخارجية) فلما نعتبار الفعل فيها أعم من الفرضي كالقضيتين الاتيتين حتى يشمل المركوب فيها الحار الموجود (قوله كعقد الحمل) متعلق بالمتنفي لا بالنفي وكذا في الاتي

عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً به بالفعل فيدخل الرومى في مدخول كل إسود كذا أو الحار في مركوب السلطان والفعل النفس الامرى فقط عند عبد الحكيم وأيده بعبارة الشفا فلا يدخل الرومى والحار فيهما واعترض على الأول بوجوه منها ان مخالفة العرف واللغة باقية فانهما لا يمكن بدخول الرومى في الحكم المذكور وانه لاثمرة لهذا الخلاف في الأحكام أصلاً وانما هو خلاف لفظى فلا معنى للقول بعدم انعكاس الضرورية كنفسها وعدم انعكاس الممكنة واشترط فعالية الصغرى في الشكل الأول على مذهب الشيخ دون الغرابى ولما الجواب عن الاول بأنهما يمكن بالدخول بعد الفرض لا قبله فلا مخالفة لهما والثاني بانه إن أراد إنه لفظى وانه لاثمرة له بعد فرض الاتصاف فنير مفيد أو قبله فممنوع كيف والأحكام الثلاثة مختلفة قبله والمصنف وافق المذهب الاول بالنسبة الى الحقيقية والذهنية . والاعتراضان متجهان عليه والجواب كما مر والثاني بالنسبة الى الخارجية . ويمكن الجواب عنهما على رأى المصنف بان القضية الخارجية لكونها أشرف اعتنى بها الشيخ بجمعها غير مخالفة لهما وبني عليها الأحكام دونهما وبهذا يندفع القول بأن الفرق بينهما كما هو رأى الشيخ عند المصنف تحكم (قوله لا يجب أن يكون) أى اتصاف ذات الموضوع بوصفه لكن يلزم وجود ذات الموضوع حقيقية في الخارج في الموجبة واعتباراً في السالبة (قوله كعقد الحمل) متعلق بيجب (قوله كما أن) الكاف للقرآن مرتبط بقوله لأن عقد الوضع (قوله الأعم من الخارجى) أى عموماً مطلقاً من الخارجى لشموله المفاهيم الذهنية الصادقة بخلاف الخارجى وعموماً من وجه من الذهنى لوجود الذهنى بدونه في المفاهيم الذهنية السكاذبة وبالعكس في الأمور الغير المعقولة الثابتة بحجب نفس الامر واجتماعها في الأمور المعقولة الثابتة بحسبها هذا اذا لم يعم الذهن من المبادئ المالية وإلا كان

الكليات من الخارجية والحقيقية والذهنية كل منها أعم من وجه من الآخرين لصدق السكل فيما كان الموضوع موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا له في الوجودين نحو كل انسان حيوان وكل أربعة زوج وصدق الخارجية بدونهما فيما انحصر العنوان والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصر في الفرس وصدق الحقيقية بدونهما فيما كان الموضوع مقدرا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجى نحو كل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من المعقولات الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين تقائضها أغنى السوالب الجزئية الخارجية والحقيقية

( قال الموضوع ) الحقيقى ( قال فى الوجودين ) بان يكون ذاتيا أو لازما ماهيا ولذا أورد مثالين ( قال من الخارجية ) أى خارجية الشيخ كما يقتضيه السياق وإلا فنكذب خارجية الفارابى فى المثال المفروض كما يكذب فيه الحقيقية والذهنية مطلقا على ما فهمه المصنف فخارجية الفارابى أخص مطلقا من الحقيقية وإن كانت أعم من وجه من الذهنية لافتراقها عنها نحو كل نار حارة تأمل ( قال بدونهما ) أى بدون الآخرين ( قال فى الخارج ) لاعتبار المدخول « وكتب أيضا أى بخلاف ما اذا لم ينحصر الحكم نحو كل مركوب السلطان جسم فانه مادة الاجتماع للقضايا الثلاث أو ممكن فانه مادة افتراق الذهنية ( قال مقدراً ) فلا تصدق الخارجية ( قال من عوارض الوجود ) فلا تصدق الذهنية ( قال وكذا بين الخ ) عموم من وجه

الذهنى أعم مطلقا من الواقعى ( قال من الخارجية ) أى خارجية الشيخ لا الفارابى كما يشعر به المثال الآتى لافتراقها عن الحقيقية وكذا الكلام فى جميع النسب الآتية ( قال والذهنية ) أى الحقيقية لأن الذهنية الفرضية بمنع اجتماعها مع الخارجية والحقيقية لامتناع موضوعها ( قال نحو كل انسان ) أشار بالمثالين الى أن اجتماع الثلاثة إنما يتصور فيها كان المحمول من الذاتيات أو لوازمها ( قال فيما انحصر العنوان ) بخلاف ما إذا لم ينحصر العنوان فقط نحو كل فرس مركوب السلطان فانها تنكذب خارجية وحقيقية وذهنية أو لم ينحصر الحكم فقط ككل مركوب السلطان جسم أو لم ينحصر ككل انسان حيوان فان هذين المثالين مادتا الاجتماع لها ( قال والحكم ) أى انحصر كل من العنوان والحكم به باعتبار الخارج فى بعض الافراد الممكنة للعنوان ( قال مقدراً محضا ) أى فى الخارج فتكذب الخارجية ( قال الوجود ) أى فيكون الحكم بوقوع الثبوت الخارجى فلا تصدق الذهنية ( قال فيما كان المحمول من المعقولات الثانية ) أى من العوارض الوجود الذهنى ولم يقل فيما سبق بدل قوله من عوارض الوجود

والذهنية لصدق الكل في سلب بعض الأنواع عن بعض (٢) وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض الفرس ليس بانسان أو ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الأذهان وصدق الخارجية بدون الحقيقية في سلب عوارض الوجود الخارجى عن الموضوع

(١) قوله نحو كل انسان حيوان الخ لما قدمنا ان ثبوت الذاتيات ولوازمها بحسب الوجودين (٢) قوله وسلب العوارض الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة او ذهنية كالكلية والجزئية او مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبارات الثلاثة كما لا يخفى

( قوله لما قدمنا ) علة لصحة المثالين ( قال لصدق الكل ) من تلك النقائص ( قال بعض الأنواع ) أى الأجناس أو الفصول ( قال وسلب العوارض ) أى الخواارج المحمولة ( قال عن غير موضوعاتها ) الطبيعية ( قال في الخارج ) أى في الخارجية والحقيقية ( قال ولا في ذهن ) أى في الذهنية ( قوله أو مشتركة ) بان تكون عوارض ماهية ( قوله صادق ) لكذب نقائضها ( قال بدون الحقيقية ) أى فقط فان المثال المذكور لصدق الخارجية كما تصدق فيه الخارجية لعدم الموضوع كذلك تصدق فيه الذهنية لكون

الخارجى من المعقولات الأولى مع أخصريته وأنسبته بما هنا لانها شاملة للذاتيات ولوازمها ( قال في سلب ) أى في القضية التى سلب فيها بعض الخ ففيه تسامح وكذا فيما يأتى ( قال بعض الأنواع ) لم يقل أو الأجناس والفصول لأنه لا يصدق على الإطلاق لصدق كل حيوان جسم وكل ناطق حساس فلا بد من تقييدها بالمتباينة وبما يكون المحمول أخص من الموضوع بخلاف الأنواع الحقيقية لتباينها دائماً ( قال عن بعض ) أى عن بعض أفرادها لاعتنائه نفسه وإلا لكانت قضية طبيعية لاجزئية ( قال موضوعاتها ) الأولى معروضاتها ( قال بعض الفرس ) مشعر بان المراد بالانواع الأنواع الطبيعية الحقيقية ( قوله سواء كانت ) دفع لما يتوهم من المثال من تخصيص العوارض بالخارجية ( قوله خارجية كالحرارة ) فحينئذ صدق السالبة الخارجية والحقيقية بتوجه النفي الى عقد الحمل فقط إن وجد الموضوع. وفي الذهنية بتوجهه الى المحمول وعقد الحمل. وفيما اذا كانت عوارض ذهنية صدقها بالعكس . وأما اذا كانت عوارض ماهية فبانتفاء عقد الحمل فى الثلاث ( قال وسلب عوارض ) أى فى قضية حكم فيها بسلب الخ وهذا منقوض بنحو بعض العنقاء ليس بكاتب فانه تصدق حقيقية أيضاً إلا أن يحمل الموضوع على ماهو معروض لذلك العارض على تقدير وجوده فلو قال عن معروضها المعلوم الخ لكان أولى

المعدوم في الخارج نحو بعض العنقاء ليس بصيرا في الخارج وبدون الذهنية في سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها نحو بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج . وصدق الحقيقية بدون الخارجية في مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنية في مثل بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج ، وصدق الذهنية بدونها في سلب عوارض الوجود الخارجي عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن \* وأما الموجبات الجزئية فالخارجية أخص مطلقا من الحقيقية (١) وهو ظاهر (٢) ونقيضاهما بالعكس لما سبق

(١) (قوله وهو ظاهر الخ) لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المحقق ففي كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية الخارجية يصدق فيها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو

الحمول المسلوب من العوارض الخارجية (قال وبدون الذهنية) أى فقط فان المثال الذى ذكره كما تصدق فيه الخارجية كذلك تصدق فيه الحقيقية (قال بدون الخارجية) أى فقط فان المثال الآتى تصدق فيه الذهنية أيضاً. ثم المراد بالخارجية خارجية الشيخ وإلا فالحقيقية على ما ذكره المصنف لا تفارق خارجية الفارابى في نحو هذا المثال (قال وبدون الذهنية) لوقال سابقا وصدق الخارجية مع الذهنية بدون الحقيقية الخ ومع الحقيقية بدون الذهنية الخ وصدق الحقيقية مع الذهنية بدون الخارجية لاستغنى عن قوله هنا وبدون الذهنية الخ وعن قوله الآتى وصدق الذهنية بدونها الخ (قال من الحقيقية) مادة الاجتماع بعض مركوب السلطان فرس وبعض الانسان حيوان وبعض النار حارة ومادة افتراق الحقيقية بعض العنقاء طائر (قوله المقدر) كما في الحقيقية (قوله يصدق فيها) من غير عكس (قال بالعكس) مادة

(قال نحو بعض العنقاء) تصدق خارجية لعدم الموضوع وذهنية لعدم كون المحمول عارضا ذهنياً (قال عن موضوعاتها) وحينئذ تصدق الخارجية بانتفاء الموضوع وظرف عقد الحمل. وكذا الحقيقية كما يشعر به قوله الآتى وبدون الذهنية في مثل الخ لكن بانتفاء الثانى فقط فلو قال بدل قوله وبدون الذهنية ومعهما بدون الذهنية لم يحتج الى ذلك القول الآتى (قال في مثل بعض) أى في سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها (قال وصدق الذهنية) بانتفاء ظرف عقد الحمل (قال عن موضوعاتها) أى الموجودة في الخارج وإلا لصدقت الخارجية كالذهنية نحو ليس بعض العنقاء بطائر (قوله لأن الموضوع) أقول هذا الدليل جار في الموجبتين السكيتين فينبغى أن يكون النسبة بينهما عموما وخصوصا مطلقا لا من وجه كما سبق إلا أن يقال ههنا مقدمة مطوية هي إن انحصار العنوان والحكم في بعض الأفراد الممكنة لا يؤثر هنا بجعل العموم بينهما وجهيا بخلافه فيما مر كما يشير إليها قوله ولو انحصر \* ولا يبعد جعله

وكل من الخارجية والحقيقية أعم من وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدقهما بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة . وبالعكس في نحو بعض الانسان ممكن (١) وكذا بين تقيضيهما أعني السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين تقيضها أعني السالبة الكلية الذهنية (٢) ويظهر ذلك بالأمثلة السابقة في بيان العموم من وجه

انحصر العنوان والحكم في بعض أفراده الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس (١) قوله وتقيضاهما الخ) وهما السالبتان الكليتان الخارجية والحقيقية لما سيأتى أن تقيض كل نوع ما يماثله في النوع ويخالفه في الكيف والحكم (٢) قوله وكذا بين تقيضيهما إلى آخره) يعنى كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية اعم من وجه من

الاجتماع نحو لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من النار ببارد . ومادة افتراق الخارجية نحو لاشئ من العنقاء بطائر ( قال لصدق الكل ) من تلك القضايا الثلاثة ( قال وكذا بين تقيضيهما ) أى كما ان بين عيني الخارجية والحقيقية الموجبتين الجزئيتين مع عين الذهنية الموجبة الجزئية عموم من وجه كذلك بين تقيضى الأولين مع تقيض الأخيرة عموم من وجه ( قال ويظهر ذلك ) أى العموم من وجه بين ذينك التقيضين وهذا التقيض بالأمثلة السابقة . فمادة الاجتماع لا شئ من الفرس بانسان . ومادة افتراق الخارجية مع الذهنية عن الحقيقية لا شئ من العنقاء ببصير في الخارج . ومع الحقيقية عن الذهنية لاشئ

مرتبطا بالفرع عليه لا بالتفريع فلاحاجة الى طيها ( قوله في بعض أفراده الممكنة ) لأن صدق الجزئية لا يتوقف على ثبوت الحكم لجميع الأفراد الممكنة في الحقيقية بخلاف الكلية ( قوله نحو بعض مركوب الخ ) مادة الاجتماع \* ومادة افتراق الحقيقية بعض مركوب السلطان حمار ( قوله يماثله في النوع ) أقام المظهر مقام المضمر لأن الضمير ان كان راجعاً الى كل لازم موافقة كل نوع لكل نوع أو الى النوع لازم موافقته لنوع مبهم وكلاهما فاسد . وحمله على كل نوع اعتبر التقيض له تكلف ( قال وكل من الخارجية ) الأخصر وكل منهما ( قال في نحو بعض النار ) أى في ثبوت العارض الخارجى لموضوعه والمراد بنحو المثال الآتى ثبوت المعقولات الثانية لموضوعها ( قال في نحو بعض الانسان ) أى فيما كان الموضوع موجوداً في الخارج والذهن وكان المحمول من ذاتياته ( قوله يعنى كل من السالبة ) يعنى ان المراد النسبة بين كل منهما وبين السالبة الكلية الذهنية لا بين مجموعهما وبينها وإلا لم يفد الكلام عمومية كل منهما عموماً من وجه مع أنه المطلوب ( قوله أعم من وجه ) أى مبين للسالبة الكلية الذهنية مباينة جزئية متحققة في

بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات أيضا غير مثال المركوب \*

### ﴿ فصل ﴾

#### ﴿ في العدول والتحصيل ﴾

الحلمية مطلقا ان كان طرفاها وجوديين لفظا ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان

السالبة السكائية الذهنية وان كان بين الأولين عموم مطلق (٢) ( قوله ويظهر ذلك إلى آخره )  
أى يظهر كون كل من السالبة السكائية الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة السكائية  
الذهنية بتلك الأمثلة لصدق الكل في نحو لاشئ من الفرس بانسان أو ضاحك وصدق  
الخارجية والحقيقية بدون الذهنية في نحو لاشئ من الإنسان أو العنقاء بممكن في الخارج  
وبالعكس في نحو لاشئ من النار بحجارة في الذهن فانظر

من العنقاء بممكن. ومادة افتراق الحقيقية مع الذهنية عن الخارجية لاشئ من النار بحجارة ( قال غير  
مثال المركوب ) فانه لا يصدق سالبة كلية أصلا بل يصدق تقيضها فيه أعنى الموجبة الجزئية من كل من  
الانواع الثلاثة \* وكتب أيضاً إما مستثنى من الضمير المضاف اليه في قوله لصدقها أو من مرجعها ( قال  
والتحصيل ) بالمعنى الاعم الشامل للبساطة ( قال مطلقاً ) موجبة أولاً. محصورة أولاً. خارجية أولاً

ضمن العموم من وجه فلا يرد أن هذا مناف لما سبق من أن النسبة بين تقيضى العام والخاص من  
وجه تبين جزئى ( قال غير مثال الخ ) حال من الضمير في قوله لصدقها لكونه في معنى الفاعل يعنى أن  
مثال المركوب لا تصدق سالبة كلية أصلا لان قولنا بعض مركوب السلطان فرس صادق بكل من  
الانواع الثلاث وهو تقيض السالبة السكائية ( قوله في نحو لاشئ ) صدق المثال الأول بالخارجية  
والحقيقية لانتفاء ظرف عقد الحل كصدق المثال الثانى حقيقية . وصدق الثانى خارجية لذلك ولا انتفاء  
وجود الموضوع كما أن صدق المثال الاخير ذهنية بتوجه النفي الى ظرف عقد الحل فقط ( قال وجوديين )  
كأن المراد بالوجودى لفظا مقابل العدمى بمعنى العدم المضاف فزيد أعمى وجودى لفظا لا بمعنى ما يدخل  
فى مفهومه العدم للاستغناء حينئذ عن قوله معنى لأن وجودية اللفظ وعدميته تكونان حينئذ باعتبار  
المعنى فلا يرد أنه لا معنى لكون اللفظ من حيث هو وجوديا وعدمياً فينبغى ترك قوله لفظا \* ثم أقول الواو  
بمعنى أو . وقوله لفظا ناظر الى المحصلة الملفوظة وقوله معنى الى المحصلة المعقولة . والنسبة بين المحصلتين  
كالمعدولتين عموم من وجه لاجتماع الأولين فى كل انسان حيوان والاخيرتين فى العقب لا عالم . وافتراق

حيوان أو ليس بفرس والافعدولة الموضوع أو المحمول أو الطرفين نحو اللاحى جماد والعقرب لاعالم أو أعمى \* وقد تخص المحصلة بالموجبة منها . وتسمى السالبة بسيطة \* والفرق بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة لفظى ومعنوى . أما اللفظى فبأن الغالب فى العدول مثل لا وغير . وفى السلب مثل ليس (١) وبتقديم رابطة الايجاب على أداة السلب

(قال وإلا) بأن كانا عديمين لفظاً ومعنى جمعاً وتفريقاً نحو اللاحى لاعالم . والا أعمى لاجاهل . والا عمى لجاهل أو كان أحدهما عديماً كذلك والآخر وجودياً كأمثلة المتن ونحو زيد لا أعمى فالظاهر من كلامه أن ما اختلف فيه الطرفان أو اللفظ والمعنى فى العدول والتحصيل ليس من أفراد المحصلة بل من أفراد المعدولة (قال بالموجبة) أى بالموجبة التى هى قسم منها فالمحصلة اسم للقسم والقسم كالتصور \* وكتب أيضاً قسمى محصلة بالمعنى الاخص (قال وتسمى) أى حينئذ (قال بسيطة) لبساطة طرفيها بل محمولها بمعنى عدم جعل طرف السلب جزءاً منه (قال فبأن الغالب) أى فبأمرين أحدهما أن الغالب والثانى بتقديم رابطة الايجاب وتأخيرها (قال رابطة الايجاب) أى لفظاً أو تقديرًا

ملفوظة المحصلة عن معقولتها ومعقولة المعدولة عن ملفوظتها فى زيد أعمى والعكس فى زيد لا أعمى . والمراد بالوجودى لفظاً ما لم يجعل أداة السلب جزءاً من أحد طرفيها فيوافق تعريفهم للمعدولة لفظاً بما كانت الاداة جزءاً من أحد طرفيها (قال أوليس بفرس) أى ليس هو . لا هو ليس لانه حينئذ يكون معدولة المحمول كما يلوح مما يأتى لا سالبة لأن المصنف لا يعتبرها . نعم يمكن أن تكون سالبة على رأى المتأخرين والمحقق الدوانى (قال والافعدولة الخ) قد يقال إن قوله معدولة الموضوع علم وقوله المحمول عطف على الموضوع والعطف على جزء العلم غير صحيح \* ويمكن أن يجاب بانه معطوف على المضاف مع تقدير المضاف (هذا) ثم إنه لم يقل أو كليهما مع كونه أخصراً لئلا يرد أن العلم معدولة الطرفين لا معدولة كليهما (قال أو الطرفين) أى معدولة الطرفين لفظاً أو معنى على سبيل منع الخلو سواء توافقا فيهما أولاً . والتعميم الأول جار فى الشقين الأولين أيضاً بخلاف التعميم الثانى فأقسام كل منها ثلاثة وأقسامها تسعة والمجموع خمسة عشر (قال نحو اللاحى جماد) ترك مثال معدولة الطرفين نحو اللاحى لاعالم للعلم به مما ذكره (قال بسيطة) لبساطة الطرفين على ظاهر المتن أو أحدهما (قال المعدولة) أى محمولها أو طرفها (قال وبتقديم) مقتضى كلامه فى الشرطيات أن هذا الفرق أغلبى فلو ترك الباء ليكون مدخول الواو معطوفاً على ما فى حيز قوله بأن الغالب لكان أخصراً وأولى (قال على أداة السلب) اطلاق رابطة السلب على اداته هنا مجاز ولذا لم يقل على رابطة السلب كاطلاق رابطة الايجاب على هو فيما يأتى (قال وبتأخيرها) فى الضمير نوع استخدام لأن المراد به هنا ما كان رابطة الايجاب بخلاف ما سبق . ثم الباء داخلة على العلة الناقصة فلو

في المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وبتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس هو بقائم\* وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها. وأما المعنوى فبأن المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العدمي وهو ربط السلب. والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو سلب الربط\* وأيضا السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية أعم مطلقا من موجبة المعدولة المحمول لأن صدق موجبة كل نوع يتوقف على تحقق الوجود

(١) (قوله وبتقديم رابطة الايجاب). قيد الرابطة بقيد الايجاب مع أنهم أطلقوها هنا لأن الرابطة في السالبة أداة السلب فليس فيها تأخير رابطةا عن أداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كمالا يخفى

(قال وبهذا) التقديم للاهتمام لا للحصر والا فيمكن الفرق في الشرطيات بالأمر الأول من الفرق المعنوى أو اللفظي أيضاً فافهم (قال موجبة) أى التى أحد شرطها على سبيل منع الخلو بل التالى فقط سالبة وكأنه لم يقل بين الموجبة المعدولة التالى من الشرطيات لليل الى انه لا يجرى العدول والتحصيل فيها (قال الشرطيات) أى المتصلة والمنفصلة (قال وأما المعنوى) أى الفرق (قال فبأن المعدولة) أى فبأمرين أيضاً (قال العدمي) لفظا ومعنى أو لفظا فقط أو معنى فقط (قال والذهنية) أى بقسميها (قال موجبة) أى سواء كانت معدولة المحمول أو محصلة وإن كان الكلام فى الأولى

تركها لثلاث يتوهم استقلال كل من المتعاطفين بالفرق لكان أولى (قوله فليس فيها) أى ليس فى السالبة تأخير الخ والا لزم تأخير الشئ عن نفسه (قال وبهذا يفرق) ويلزم من هذا الفرق الفرق بالأمر الاول من الفرق المعنوى فان تقديم رابطة الايجاب فى الشرطيات المتصلة مثلا يفيد اتصال التالى العدمي وتأخيرها يفيد لا وقوع اتصال التالى الوجودي فظهر أن التقديم فى قوله وبهذا الاهتمام لا للحصر (قال الشرطيات) أى التى تالها سالبة (قال وسالبتها) أى التى تالها موجبة (قال حاكمة) أى ذات حكم أو محكوم فيها. وكذا ما يأتى (قال بلا وقوع) أى دالة على الحكم به فان كان الباء للتحقق بتحقيق العام فى ضمن الخاص فالمراد بالحكم اللا وقوع وبالادلة التضمنية. أو صلة الحكم فالمراد به العلم أو الفعل وبها الالتزامية. فالقول بأن الحكم هنا باحد المعنيين الاخيرين ليس على إطلاقه (قال من كل نوع من الخارجية) من تقديم العطف على الربط ان كانت كلمة من للتبعيض وبالعكس ان كانت للنبيين (قال على تحقق الوجود) يعنى ان وجود الموضوع فى الموجبة الصادقة يلزم أن يكون بحسب نفس الأمر

المعتبر (١) مع موضوعه في الواقع بخلاف

(١) ( قوله يتوقف على تحقق الوجود المعتبر إلى آخره ) لم يقل يتوقف على وجود الموضوع كما قالوا للإشارة إلى تحقيق المقام بما يدفع الأوهام من أن ههنا وجودين . أحدهما الوجود المعتبر الذي يعتبره الحاكم مع الموضوع . وثانيهما الوجود بمعنى التحقق في نفس الأمر وبينهما عموم من وجه إذ لا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده في الواقع ولا من وجوده في الواقع أن يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه . وقد يجتمعان فالوجود الأول مشترك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما عرفت وليمتاز السالبة الخارجية عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس

( قال مع موضوعه ) الحقيقي ( قوله وجودين ) ثانيهما صفة الأولى على ما يشهد به عبارة المتن أعني على تحقق الوجود المعتبر الخ وكلاهما صفتان الموضوع على ما في هذه الحاشية والا لم يكن بين الوجودين عموم من وجه لعدم صحة افتراق تحقق الوجود المعتبر في الواقع عن ذلك الوجود المعتبر فضمير وجوده في الموضوعين الآتين للموضوع لا لوجوده\* والحق أن التحقق في عبارة المتن ليس عبارة عن الوجود الثاني بل هو بمعنى مطابقة الوجود المعتبر للواقع فالوجود الثاني المشار إليه في المتن هو الوجود الاصيلي المطابق له كافي الحاشية ( قوله الوجود ) الاصيلي ( قوله عموم من وجه ) أى بحسب التحقق

ويعتبره الحاكم بخلافه في السالبة فانه وان كان مما يعتبره الحاكم الا انه لا يلزم أن يكون بحسب نفس الأمر فالمراد بالتحقق في قوله على تحقق الخ الوجود الواقعي المطابق بالفتح لما اعتبره الحاكم ( قوله وجودين ) يلزم اعتبارهما في الموجبة وهما متحدان بالذات متغايران بالحيثية حينئذ فلا يرد أن مقتضاه وجود الموضوع فيها بوجودين وهو باطل ( قوله بمعنى التحقق ) أى تحقق الموضوع لا الوجود والا لم يصح قوله وبينهما عموم الخ ولا ينافية قول الماتن تحقق الوجود لانه على حذف المضاف أى ذى الوجود وهو الموضوع أو من اضافة المطابق بالفتح الى المطابق كما أشرنا اليه ( قوله ولا من وجوده ) لو قال وبالعكس لكفى ( قوله وقد يجتمعان ) أى وقد يتحدان كما في موضوع القضية الموجبة فانه موجود بوجود واحد له حيثيتان\* أحدهما تحققه بحسب الواقع\* وثانيهما اعتبار الحاكم لذلك الوجود\* وليس المعنى أنهما أمران متغايران بالذات صادقان على شئ واحد وهو ظاهر ( قوله وليمتاز ) أى باعتبار الموضوع كما أنه ممتاز عن الذهنية باعتبار عقد الحمل ( قوله وبالعكس ) أى وليمتاز السالبة الحقيقية عن السالبة الذهنية وبالعكس

سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبها المدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما عداه سواء أمكن الموضوع

والوجود الذي يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود الثاني دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع الموجود أى المقدر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك إذ قد زل فيه أقدام كثير من الأعلام

(قوله أى المقدر) أى المعتبر (قال سالبته) فإن صدقها لم يتوقف على التحقق الواقع للوجود المعتبر مع موضوعه (قال فيصدق) شروع في بيان مواد الاجتماع للسالبة البسيطة والموجبة المدولة المحمول من كل من الانواع الثلاثة ومواد افتراق الأولى عن الثانية (قال فيما وجد) أى في كل موجبة خارجية محصلة كاذبة باعتبار انفكك المحمول في الخارج (قال في الخارج) أى بالفعل (قال نحو كل انسان) هذا المثال يصدق

ولو قال ولتتأخر سالبة كل من الخارجية والحقيقية والذهنية عن الآخرين لكان أخصر وشاملاً للامتيازات الستة المتصورة هنا (قوله والوجود الذى الخ) لم يقل والثاني مختص بالموجبة الصادقة مع أنه أخصر وأوفق لتحقيقه في بعض السوالب والموجبات الكاذبة (قال فيصدق السالبة البسيطة) أقول لو قال فيصدق السالبة البسيطة من الأولين والذهنية الحقيقية مع الموجبة المدولة المحمول فيما أمكن الموضوع ووجد في الخارج والذهن تحقيقاً وانفك عنه المحمول نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما لم يمكن وجوده في شئ منهما نحو لا شئ من المحالات ببصير لكفى في بيان النسبة واستغنى عن هذا الى قوله الآتى ومن الذهنية الفرضية الخ \* وما يقال أراد التصريح بجميع مواد الافتراق ففيه أن من مواد افتراق السالبة الحقيقية نحو لا شئ من شريك البارى بممتنع ولم يذكره وجعل الكاف في قوله الآتى كما في سلب العوارض الخارجية عن المحالات اشارة اليه غير كاف فيه (قال فيما وجد الموضوع في الخ) الأخصر الأولى موضوعه (قال وانفك) أى انتفى ففيه تجريد (قال عنه المحمول) سواء كان من العوارض الخارجية نحو لا شئ من النار ببارد أو العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع أو الذاتيات كمثل المصنف أو لوازمها نحو الاربعة ليست بفرد (قال فيما عداه) يوم أنه لو وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً ولم ينفك عنه المحمول فيه لصدق السالبة دون المدولة لصدق قوله ما عداه عليه وليس كذلك لصدقها ما حيث تصدق الموجبة المحصلة \* ولو قال وبدونها فيما أمكن الخ لكان أخصر وأتقن

ولم يوجد في الخارج تحقيقا نحو لا شيء من العنقاء بجسم في الخارج أو لم يمكن نحو ليس شريك الباري تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقية مع موجبها المعدولة فيما أمكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو العنقاء أو الفرس ليس بكتاب أو لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن كما في سلب العوارض

فيه سالبة كل نوع من الأنواع الثلاثة باعتبار المحمول (قل ولم يوجد) بقي ما وجد وسلب عنه العوارض الذهنية كقولنا كل انسان ليس بممتنع في الخارج فانه تصدق السالبة هنا وتكذب المعدولة (قل نحو لا شيء من العنقاء بجسم) في التمثيل به اشارة الى افتراق السالبة البسيطة من الخارجية في مادة الموجبة الحقيقية (قال أو لم يمكن) كان الأولى تقديم هذا الشق \* وكتب أيضا سواء سلب عنه العوارض الخارجية كمثال المصنف أو الذهنية كقولنا ليس شريك الباري بممتنع في الخارج ولو مثل بهذا حتى يكون فيه اشارة الى افتراق السالبة من مادة الموجبة الذهنية لكان أولى (قال نحو ليس شريك الباري) المثال الأول تصدق فيه السالبة الخارجية دون السالبة الحقيقية والذهنية والمثال الثاني تصدق فيه السوالب الا أن صدق الأخيرة في المثال الثاني باعتبار المحمول والأولين باعتبار قيد الموضوع أيضا (قال المعدولة) المحمول (قال فيما أمكن) هذا صادق على المثال المذكور لمادة الاجتماع في الخارجية كصدق قوله الآتي في الذهنية الحقيقية فيما وجد الموضوع عليه ولمادة الاجتماع فيها كصدق قوله المار في الخارجية فيما وجد الموضوع وكذا كل من القولين المار والآتي على المثال الثاني والقول الثاني بخصوصه على المثال الأول هنا (قل الموضوع) الحقيقي (قل أو الفرس) سوالب الأنواع الثلاثة تصدق في هذين المثالين كالمثال الآتي باعتبار المحمول إلا ان صدق السالبة الخارجية في الأول باعتبار قيد الموضوع أيضا كصدقها وصدق السالبة الحقيقية في المثال الأخير (قال كما في سلب) أشار بالكاف إلى سلب

(قال ولم يوجد في الخارج) قد يقال بقي من مواد الافتراق ما وجد الموضوع وسلب عنه العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع في الخارج فكلامه غير حاصر لمواد الافتراق \* أقول سيأتي من المصنف أن قولنا زيد لا يمكن تصدق خارجية والا لزم إرتفاع النقيضين لان الامكان لكونه معقولا ثانيا لا يثبت لشيء في الخارج فما ذكر من مواد الاجتماع (قال فيما أمكن الموضوع) سواء وجد في الخارج كما في المثال الثاني أو لم يوجد كما في الأول فظهر أن مادة اجتماع السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من الخارجية مادة لاجتماعهما من الحقيقية (قال وانفك عنه) فتصدقان باعتبار انتفاء المحمول (قال أولا كاتب) هذان المثالان يصدقان سالبة خارجية لانتفاء عقد الحمل فيهما وقيد الموضوع في

الخارجية عن المحالات نحو لا شئ من الشريك يبصر في الخارج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبها المعدولة فيما وجد الموضوع بذاته في الذهن تحقيقاً أو تقديرًا وانفك عنه المحمول فيه نحو الأربعة ليست بفرد أو لا فرد في الذهن وبدونها فيما لم يوجد في الذهن

(١) قوله فيما وجد الموضوع بذاته في الذهن إلى آخره) مما له ماهية حقيقية سواء وجد فيه محققاً كما في الأربعة الموجودة في الذهن في أحد الازمنة أو مقدراً كما في كنهه الواجب تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وإن لم يقع أبداً فالمراد من الذات الماهية

العوارض الذهنية نحو لا شئ من الشريك بمتنع في الخارج ولو مثل بهذا حتى يكون فيه إشارة إلى افتراق السالبة من الحقيقية في مادة الموجبة الذهنية لكان أولى (قال فيما وجد الموضوع) أى في كل موجبة محصلة ذهنية حقيقية كاذبة لانتفاء المحمول (قل بذاته) أى بما هيته بلا واسطة فرض وجوده الخارجى (قال نحو الأربعة) وكذا المثال المذكور لمادة اجتماعهما من الخارجية اعنى كل انسان ليس بفرس أو لا فرس في الذهن أو من الحقيقية اعنى العنقاء أو الفرس ليس بكاتب أو لا كاتب في الذهن (قوله مما له) بيان للموضوع لا للموصول فانه عبارة عن القضية (قوله ماهية) بمعنى مابه الشئ هو هو (قوله حقيقية) الحقيقية هنا في مقابلة الفرضية لا الاعتبارية فدخل في الحقيقية الماهية المعدومة الممكنة كالعنقاء وجبل الياقوت وبحر الزئبق وإن كانت ماهية اعتبارية (قوله بإمكان حصوله) هذا مبني على

أولهما ايضاً (قال الخارجية من المحالات) لو تركه وقال بعد قوله ببصير أو ممتنع لكان أولى للإشارة الى افتراق السالبة الحقيقية فيما كان المحمول من العوارض الذهنية ايضاً (قل وانفك عنه) أى فتصدقات لعدم جواز اتصاف الموضوع بالمحمول (قال المحمول فيه) سواء كان من العوارض الخارجية أو الذهنية أو الماهية وكذا المحمول في مادة الافتراق أعم من هذه الثلاثة \* وفي ذكر المثال مما يكون المحمول من المعارض الماهي هنا ومن العوارض الخارجية والذهنية في مادة الافتراق احتباك (قوله أو مقدراً) أى تقدير ممكن لا مطلقاً والا لم يحتج الى قوله على تقدير القول (قوله على تقدير القول) قضيته أن نحو الله تعالى واجب الوجود ليس ذهنية حقيقية على القول بامتناع حصوله في الذهن وهى مع منافاتها لتعريفها المار يستلزم بطلان حصر القضية فيها وفي الذهنية الفرضية والخارجية والحقيقية (قوله فالمراد من الذات) فعنى قوله بذاته باعتبار حقيقته التى الخ ويمكن أن يراد الذات التى هى الموضوع الحقيقى والأنسب حينئذ أن يقول هنا ماله ماهية حقيقية أو فيما سبق مما هو ماهية الخ وكأنه للتنبيه على أن المغايرة

بذاته بل بواسطة الفرض نحو لاشئ من المحالات ببصير في الذهن أو بوجود في نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا المثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن أصلاً نحو لاشئ الحقيقية التي على تقدير حصولها في الأذهان تحصل بلا احتياج إلى فرض وجودها الخارجى بخلاف ماهيات المحالات كما تقدم فالمراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده الخارجى المحال ولذا كانا متقابلين ههنا

أن المراد بالمقدر الوجود المقدر تقدير امكان \* ولو كان أهم من تقدير امتناع ليشمل كنهه تعالى على القول بامتناعه اكان أولى لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود قضية ذهنية حقيقية على كل من التقديرين تأمل ( قوله التي على ) تفسير للماهية الحقيقية المرادة هنا بوجوده أي الموضوع ( قوله الممكن ) أي بالامكان الخاص وان كان الموضوع هو الله تعالى فان وجوده الذهني ممكن خاص ( قال بذاته ) أي لا تحقيقاً ولا تدبيراً ( قال بواسطة الفرض ) أي فرض وجود الموضوع في الخارج ( قال ببصير ) المحمول في المثال الأول من العوارض الخارجية وفي الثاني من العوارض الذهنية ولذا أورد مثالين وقيد المحمول في الثاني بقوله في نفسه لأن بعض المحالات كالأمور العامة الممتعة الوجود في الخارج حينئذ موجود بالوجود الرابطي كقولنا شريك الباري ممتنع وزيد ممكن أو حادث ( قال فيها ) أي في كل موجبة محصلة ذهنية فرضية كاذبة باعتبار المحمول ( قال بواسطة الفرض ) مر تفسيره ( قال في الذهن أصلاً ) أي لاعم عدم

الاعتبارية هنا بين المختص والمختص به كافية أختار ما ذكره ( قال أو بوجود في نفسه ) أي بالوجود المحمول ( قال وانفك عنه المحمول ) أي محمول السالبة لأن محمول المعدولة ثابت لموضوعها وكذا فيما مر ( قال كما في هذا المثال ) أي في مادته ( قال في الذهن أصلاً ) أي لا حقيقية ولا فرضاً. وقد يقال يوم أنها لا تفترق عنى الموجبة المعدولة المحمول فيها وجد الموضوع في الذهن حقيقة كما في الأربعة ليست بفرد ولو قال بدل قوله أصلاً فرداً أي سواء وجد حقيقة أو لم يوجد أصلاً لكان أشمل وأولى ( قال نحو لاشئ ) يتجه أن عدم وجود المعدوم المطلق في الذهن فرضاً ممنوع كيف وهو يقتضى عدم صحة الحكم عليه وتوجيهه بما في الحاشية ونحوه تكلف فلو قال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن فرضاً نحو الأربعة ليست بفرد لكان أولى

من المعلوم المطلق بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد

(١) قوله لاشئ من المعلوم المطلق إلى آخره ( المعلوم المطلق ما ليس له وجود أصلاً لا في الخارج ولا في ذهن من الاذهان فلا يكون معلوماً بالضرورة لاشتراط العلم بالوجود الذهني \* ثم هذه القضية مشروطة عامة لان المراد أنه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوماً مطلقاً وهذا الحكم صادق وان كان معلوماً متصوراً في هذه القضية بعنوان المعلوم المطلق

فرض الوجود الخارجى الموضوع ولا مع فرضه ( قل المعلوم المطلق ) فانه يكذب فيه أن يقال كل فرد وجد في ذهن بواسطة فرض وجوده الخارجى وصدق عليه المعلوم المطلق لا معلوم لانتفاء قيد الموضوع ( قال بمعلوم ) أى بمتصور ( قوله ما ليس له ) أى ما لم يقع له شئ من الوجودين سواء امكن له وجود أولاً فالمعلوم المطلق اعم من الممتنع المطلق \* وكتب أيضاً أى فى شئ من الزمان أو بالنسبة إلى زمان مخصوص بناء على أن ليس المراد بالمعلوم المطلق المعلوم الدائم ( قوله وهذا ) أى الموضوع الحقيقى فى هذا الحكم ( قوله الحكم ) السلبى ( قوله وان كان ) أى فرد المعلوم المطلق ( قوله فى هذه القضية ) السالبة ( قوله بعنوان ) بيانية ( قوله المطلق ) أى لا تفصيلاً وبخصوصه

( قال بمعلوم ) ولا يصدق أن يقال كل معدوم مطلق لا معلوم لانتفاء قيد الموضوع أعنى وجوده فى ذهن ( قوله ما ليس له ) مقتضى قوله الآتى فلا يكون معلوماً بالضرورة أن المعنى ما امتنع له الوجود الخارجى والذهنى فيساوى المعلوم المطلق الممتنع المطلق وليس كذلك ( قوله بالضرورة ) قيد النفي لا المنفى لئلا يتوهم معلومية المعلوم المطلق بالدوام ( قوله بالوجود الذهني ) صلة الاشتراط لا العلم ( قوله ثم هذه القضية ) دفع لما يقال إن مثاله فاسد لان موضوعه إما متصور أولاً وعليهما يمتنع سلب المعلوم عنه لان كل متصور معلوم والحكم على الشئ يقتضى تصويره فيلزم من سلبه اجتماع النقيضين وانصاف ذات الموضوع بكل من وضع الموضوع والمحمول وبضده \* هذا ولو أجاب بأن المعلوم المطلق قد يتصور فيعرض له الوجود الذهني فهو من تلك الحيقية معلوم وموجود ومن حيث ذاته مجهول وقسيم للموجود والحكم عليه من الحيقية الأولى وصحته من الثانية لكان أولى ويجرى نظيره فى قولهم كل مجهول مطلق يمتنع الحكم عليه فتأمل ( قوله مشروطة عامة ) ليس المراد أنها مشروطة عامة دائماً لعدم فهمه منها بل المراد أنها مشروطة عامة بالاطلاق العام لما قالوا أن المتبادر من القضية المهمة الجهة الاطلاق العام الا فى قضية موجبة عقد وضعها مستلزم لعقد حملها ككل كاتب متحرك الاصابع وسالبة عقد وضعها مناف له كما فى لاشئ من القائم بقاعد المتبادر العرفية العامة فلا يرد أن

الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لاناطقا والانسان ناطق ( تنبيه ) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع النقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه منتصف

لأنها مشروطة وصفية هي حملية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في صدق الشرطية ههنا بأن يقال كلما كان الشيء معدوما مطلقا يلزم ان لا يكون معلوما وان امتنع طرفا هذه الشرطية في الواقع كما لا يخفى

بل بعنوان المعدوم المطلق ( قوله مشروطة ) صغرى ( قوله هي حملية ) كبرى ( قال والمعدولة المحمول ) أى فى كل نوع ( قال السالبة المعدولة ) أى فى كل نوع ( قال المحصلة ) أى من ذلك ( قال ومتلازمة ) الأولى ومتلازمة لها لأن التفاعل لا يسند إلا إلى متعدد ( قال فيما وجد ) أى بالوجود المعتبر فى موضوع ذلك النوع ( قال قد يحكم بثبوت ) أى بوقوع ( قال حكم السالبة ) بمعنى اللاوقوع فاضافته إلى السالبة اضافة الجزء إلى الكل ( قال ليس بصيرا ) هو

هذه القضية مهمة الجهة فلا معنى للحكم بأنها مشروطة عامة لكن يتجه عليه أن مقتضى الاستثناء الثانى من قولهم المار تبادر العرفية العامة من قولنا لاشئ من المعدوم المطلق بمعلوم لتنافى عقدى الوضع والحمل فيه ( قوله مشروطة وصفية ) يتجه بعد تسليم كونها فى حكم المشروطة دون العرفية وكونها شرطية فى المعنى أن الدليل إنما يتم لو كان ماهو فى حكم اللازومية مثلها فى الانقراض من طرفين كاذبين ( قوله يلزم أن لا يكون ) أقام جهة النسبة الاتصالية مقام المحمول فى التالى للتفصيل على أنها فى قوة المتصلة اللازومية لان الضرورة فى الحملات بمنزلة اللازوم فى الشرطيات ( قال ومتلازمة معها ) الاخصر الاولى الاوفق بما مر ومتلازمتان فيما الخ على أن فى نسبة اللازوم الى أحدهما صريحا والآخر ضمنا ترجيحاً بلا مرجح وكأنه لذلك عدل عن الملازمة الى التلازم فلم يف بمراده ( قال قد يحكم بثبوت ) وكذا بثبوت حكم الموجبة لموضوعها تقوية للحكم ( قال حكم السالبة ) أى حكم فيها والمراد به اللاوقوع فالظرفية ظرفية الشكل للجزء ولا منافاة بين كونه حكما محكما به لاختلاف الجهة والاخصر الخالى عن التجوز بثبوت السلب ( قال اجتماع النقيضين الخ ) معناه على ما قاله الدوانى أن اجتماعهما شئ سلب عنه البصر فالمحكم به حقيقة هو ما حكم عليه بالسلب لاحكم السالبة والا لم يصح الحمل لعدم اتحاد طرفيه فى قوله بثبوت حكم الخ تسامح ( قال هو ليس بصيرا ) أى هو ليس هو فليس بصيرا بمعنى سلب البصر لا عدم البصر فلا يرد أنه لا فرق بين الموجبة السالبة المحمول وبين الموجبة المعدولة المحمول لتقديم رابطة الايجاب على

بعدم البصر وسماها المتأخرون موجبة سالبة المحمول وحكموا بأنها مساوية للسالبة البسيطة واعم من الموجبة المعدولة المحمول حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون المعدولة المحمول (١) لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية

(١) (قوله لكنها في التحقيق الى آخره) لان محمولها حكم السالبة وهو من النسب وكل نسبة معقول ثان كما عرفت بخلاف المعدولة في نحو العقرب اعمى اولا كاتب خارجية أو حقيقة فان محمولها المفهوم العدمي المركب من المفهوم الوجودى ومفهوم اداة التنبى

(قال بعدم) وقوع البصر (قال للسالبة البسيطة) بل لاتفاير بينهما عندهم إلا باعتبار ثبوت اللا وقوع الموضوع فى الاولى وبعدم اعتبار ثبوته له فى الثانية (قال واعم) الأولى فتكون اعم الخ للعلم باعميتها من العلم بمساواتها للسالبة البسيطة (قال من الذهنية) أى الحقيقية ان كان الموضوع من الممكنات أو الفرضية ان كان من المحالات \* وكتب أيضاً لامن الخارجية ولا من الحقيقية (قوله حكم السالبة) بمعنى اللا وقوع فلاضافة إلى السلك (قوله وهو) كبرى (قوله من النسب) التامة (قوله وكل نسبة) كبرى ثانية وكتب أيضاً تامة أولاً. وقوعاً أولاً وقوعاً (قوله المعدولة) المحمول (قوله العقرب اعمى) كأنه احتراز عن شريك البارى لا بصير أولاً كاتب فانه ذهنية ليس إلا \* وكتب أيضاً أولاً بصير

اداة السلب فيهما والفرق بذ كريس فى الأولى دون الثانية أغلبي (قال بعدم البصر) هذا ملائم للمعدولة والأوضح بلا وقوع البصر (قال واعم) عطف اللازم على الملزوم ولم يقل فتكون أعم مع أنه اظهر فى اللزوم للاختصار (قال حيث تصدق) لأن الأتصاف بالسلب إعتبارى لا حقيقى فلا فرق بين انتفاء شئ عن آخر وثبوت ذلك الانتفاء له إلا بالاعتبار فلا يرد أن هذا يهدم قوله ثبوت الشئ للشئ فرع وجود المثبت له لانه مخصوص كما قاله عبد الحكيم بما كان الثبوت فيه حقيقة (قال لكنها فى التحقيق) رد على المتأخرين ورد المحقق الدوانى فى حاشية التهذيب قولهم وقل انها موجبة سالبة المحمول كما عليه المتأخرون ولكنها ذهنية وليست بمنزلة السالبة المحصلة المحمول فى عدم اقتضاؤه وجود الموضوع فالمصنف يخالف له وللمتأخرين (قوله لان محمولها) فيه اما أولاً فلانه لو تم قائما يتم على رأى الدوانى اذ المصنف يقول إنها معدولة المحمول فهو مفهوم عدمى وأما ثانياً فلانه بعد القول بأنها معدولة لا معنى للتخصيص بكونها ذهنية اذ يكون خارجية وحقيقية على حسب المحمول لأن المحمول حينئذ مفهوم عديمى \* نعم يصح التخصيص على رأى الدوانى فتأمل (قوله خارجيه) لم يقل أو ذهنيه لأن العمى عارض خارجى كما يأتى فلا يكون محمولها (قوله من المفهوم العدمى) صغرى الشكل الأول وكبراه أعنى وكل مفهوم كذلك يقع محمول

من غير اعتبار النسبة فيه ولاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت معدولة للعدول عن حقيقة أداة النفي الموضوعه لسلب النسبة \* فان قلت كيف ثبت المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت في الخارج يجب ان يكون موجودا فيه \* قلت قد تقرر في موضعه ان ثبوت الشئ للشيء في الخارج بمعنى الثبوت الرابطى المدلول عليه بالحمل انما يتوقف على وجود المثبت له فيه لاعلى وجود الثابت فيه \* ولا يندفع بان يقال قولنا في الخارج

( قوله النسبة فيه ) وكل مفهوم كذلك يصلح أن يكون محمول الخارجية والحقيقية ( قوله للعدول ) علة العلية ( قوله أداة النفي ) وجه التسمية لا يجب اطراده فلا يتجه أنا لا نسلم أن لا وغير مثلا موضوعان لسلب النسبة حتى اذا لم يستعمل فيه كانا معدولين عن معناهما الاصلى ( قوله فان قلت ) منع للمقدمة المطوية بسند أن الثابت لشيء في الخارج يجب أن يكون ثابتا فيه مع أن ذلك المفهوم عدمى إلا أنه أورد السند في صورة الدليل إشارة إلى قونه ( قوله المفهوم ) اللام للعهد أى المفهوم العدمى المذكور ( قوله في الخارج ) بان يصلح محمولا للخارجية والحقيقية ( قوله كون نفسه ) إشارة إلى صغرى الشكل الثانى ( قوله والثابت ) كبرى ( قوله قلت ) اثبات للمقدمة الممنوعة بإبطال السند بكونه منافيا لما تقرر في محله ( قوله ولا يندفع ) ذلك اليراد \* وكتب أيضا أى الايجاب عن الاعتراض المذكور باثبات المقدمة الممنوعة ببيان

الخارجية والحقيقية مطوية ( قوله من غير اعتبار ) مشعر بأن المحمول في سالبة المحمول أمر اعتبر فيه النسبة لانفسها وهو كذلك خلافا لظاهر قوله لان محمولها الخ ( قوله للعدول ) على تقدير تسليمه في نحو لا وغير يتجه عليه أنه لا يجرى في زيد أعمى إلا ان يؤول بز يد لا بصير والاصل في وجه التسمية الاطراد فاللائق أن يقول سمي معدولة لأن الاصل في طرفى القضية المعنى الثبوتى فلما جعلنا وجعل احدهما عدميا فقد عدل بها أو فيها فاطلاق المعدولة عليها اطلاق صفة الجزء على الكل أو حقيقة ( قوله كيف ثبت ) منع للكبرى المطوية أو نقض شبيهى لها باستلزامها فسادا وهو مخالفة ما تقرر من أن الثابت في الخارج الخ ( قوله مع كون نفسه ) إشارة الى صغرى الشكل الأول وكبراه مطوية تقريره مفهوم العمى معدوم في الخارج وكل معدوم في الخارج لا يثبت لغيره فيه \* فقوله كيف ثبت إشارة الى النتيجة وقوله الثابت كبرى دليل الكبرى ( قوله قلت قد تقرر ) منع للكبرى المطوية بمنع المقدمة المذكورة من دليلها ( قوله بمعنى الثبوت ) أى الوجود الرابطى لا المحمول ( قوله بالحمل ) أى حمل الشئ

قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون الخارج ظرفاً لنفسه لا لوجوده والموجود الخارجى ما كان الخارج ظرفاً لوجوده لا لنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود فى الخارج كون وجود زيد موجوداً فى الخارج بل اقتضى كون نفس زيد موجوداً فيه كما حققه الشريف فى حاشية المطول\* لانا نقول الكلام فى القضية الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجى فلا محالة يكون قيداً للثبوت لا للمحمول\* فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمى فى الخارج وما الدليل على انه قد يكون ثابتاً فى الخارج فى نحو زيد لا كاتب خارجية أو حقيقة\* قلت الدليل لزوم ارتفاع النقيضين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس كاتباً فيكون

المراد من قولنا فى الخارج فى بيان معنى قولنا العقرب اعمى أو لا كاتب مع تسليم السند المذكور والاعتراف به ( قوله قيد المحمول ) وهو اعمى أو لا كاتب فى المثال المذكور ( قوله لا قيد الثبوت ) بل قيد الثبوت وهو قولنا فى الذهن مراد ( قوله ظرفاً لوجوده ) فلا يلزم كون مفهوم العدمى موجوداً فى الخارج بل اللازم منه كون نفس الأعمى موجوداً فى الخارج وهو موافق الواقع ( قوله الخارجية ) أو الحقيقية ( قوله بالثبوت ) لافى القضية الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهنى وان لم يكن الثبوت مقيداً بالخارج بل كان مقيداً بالذهن يكون نحو العقرب اعمى أو لا كاتب ذهنية فقط ( قوله غاية ذلك ) الجواب المرضى ( قوله فان الفرس ) هذا حقيقة مقدمة واضحة\* وكتب أيضاً تقريره أن الفرس باعتبار الوجود الخارجى

الأول على الثانى ايجاباً فلا يرد أن الوجود المحمول أيضاً مدلول عليه أيضاً بالحمل لأنه يحمل فيه الوجود اشتقاقاً على الثابت فى نفسه ( قوله لا قيد الثبوت ) أى والثبوت مطلقاً مقيداً بقولنا فى الذهن إرادة فتكون القضية ذهنية ( قوله فيكون ) الاوضح أن يقول بدله فلا يثبت المحمول لغيره فى الخارج فلا يقع محمول الخارجية والحقيقية أو يزيده بعد قوله لا لنفسه ( قوله وجود زيد ) أى حتى يلزم التسلسل فى الوجودات بنقل الكلام الى وجود وجوده ( قوله الحاكمة بالثبوت ) نبه به على أن المراد بالخارجية مقابل الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهنى لا مقابل الحقيقية فتقدير أو الحقيقية مستغنى عنه ( قوله غاية ذلك ) أى غاية الجواب السابق بقوله قلت قد تقرر أنه جواز ثبوت الخ فلا يتم التقريب لأن المدعى الضمنى فى الكبرى وقوع ثبوت العدمى فى الخارج والجواب يثبت جوازه ( قوله فى نحو زيد ) مما يكون الموضوع موجوداً وقوله الإكسى فان الفرس الخ أى نحوه مما هو موجود خارجاً فارتبط الجواب بالسؤال\* ويمكن تحصيل الارتباط لحمل الكلام على الاحتباك ( قوله فان الفرس ) وكذا العقرب باعتبار

بهذا الاعتبار لا كاتباً والا لارتفع النقيضان عن أمر موجود وأيضا الموضوع ههنا أعني

لا كاتب لأنه إن لم يكن كاتباً بهذا الاعتبار كان لا كاتباً لئلا يلزم رفع النقيضين لكنه لم يكن كاتباً بداهة فكان لا كاتباً فالدليل استثنائي مستقيم فقله فان الفرس الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله فيكون بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية وقوله والا الخ دليلها \* وكتب أيضاً هذا بالنسبة الى اللا كاتب وأما بالنسبة الى الاعمى فهو ان يقال العقرب باعتبار الوجود الخارجى ليس لا اعمى والا لكان بصيراً فيكون بهذا الاعتبار اعمى والا لارتفع النقيضان \* ويتجه على قياس ما يأتى فى جواب النقض أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعمى فى الخارج بمعنى أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به فى الواقع فى الذهن ( قوله باعتبار وجوده الخارجى ) وكذا باعتبار وجوده الذهنى ( قوله فيكون ) قد يمنع الملازمة بان يقال لانسلم لزوم إتصاف الفرس بحسب الخارج باللا كتابة من عدم اتصافه فيه بالكتابة فانه لما لم يتصف بحسب شئ من الوجودين بالكتابة كفى لدفع رفع النقيضين اتصافه بحسب احدهما وهو الذهن هنا باللا كتابة وكذا الملازمة الاتية فى النقض بان يقال لانسلم اتصاف زيد فى الخارج بالامكان على تقدير عدم اتصافه فيه باللا امكان لم لا يجوز أن لا يتصف فى شئ من الوجودين باللا امكان حتى يكفى لدفع رفع النقيضين اتصافه بحسب احدهما اعني الذهن بالامكان والحق عندي أنه لا فرق بين نحو العمى وعدم الكتابة وبين نحو الامكان والوجوب فان جاز اتصاف الأمر الخارجى بالأمر الاعتبارى بحسب الخارج فكما جاز ذلك فى نحو الأولين جاز فى نحو الآخرين وان كان نحو الآخرين من المعقولات الثانية فكذلك نحو الأولين فانهم هذا المقام ( قوله بهذا الاعتبار ) أى كما باعتبار الوجود الذهنى ومن هذا يظهر أن اللا كاتب من عروض

وجوده الخارجى ليس لا اعمى والالكان بصيراً فيكون باعتباره اعمى والا لارتفع النقيضان \* وما يقال يتجه عليه أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعمى فى الخارج بمعنى أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به ذهناً انما يصح لو كان العمى من عوارض الوجود الذهنى كالامكان وسيصرح المصنف بخلافه ( قوله والا لارتفع ) قد يقال يكفى لدفع رفع النقيضين اتصافه ذهناً باللا كتابة فلا يلزم من عدم اتصافه خارجاً بالكتابة اتصافه فيه باللا كتابة \* وأقول نقيض الخارجية موافق لها فى الخارجية كما سيأتى فى التناقض فاذا لم يصح شئ من الموجبة والمعدولة خارجية ارتفع النقيضان وإن صدقت المعدولة ذهنية وكل من السؤال والجواب جاز فى قوله الآتى والا لارتفع النقيضان ( قوله النقيضان ) أى بمعنى المعدول ولذا قيده بقوله عن أمر موجود ( قوله وأيضا الموضوع ) يعنى

الفرس موجود فالسالب البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة الممدولة المحمول من الخارجية \* فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لاممكننا والا لم يكن ممكنا بل واجبا أو ممتنعا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع النقيضان عن أمر موجود

الماهية ( قوله هذا جار ) نقض اجمالى ( قوله الامكان ) لزيد مثلا ( قوله مع انه ليس كذلك ) لانه من المعقولات الثانية التى هى من العوارض الذهنية ( قوله اذ نقول ) مقدمة واضحة حقيقية \* وكتب أيضاً خلاصته أن زيدا باعتبار وجوده الخارجى متصف بالامكان لأنه ان لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان كان متصفا بالامكان لكنسه لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان فكان متصفا بالامكان أما الملازمة فلئلا يلزم رفع النقيضين . وأما وضع المقدم فلانه لو كان بذلك الاعتبار متصفا بالامكان لكان متصفا بالوجوب أو الامتناع فقوله زيد باعتبار الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله والا لم يكن الخ دليلها . وقوله فهو بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية . وقوله والا لارتفع الخ دليلها ( قوله باعتبار وجوده ) كما باعتبار وجوده ذهنى ( قوله والا لم يكن ) دليل المقدمة الواضحة ( قوله بهذا الاعتبار ) كما

أن إرتفاع النقيضين بمعنى العدول هنا يستلزم إرتفاعهما بمعنى السلب لأن هذه المادة مادة إجتماعها فهو إما من تنمة الدليل أو دليل ثان ( قوله هذا جار ) أى بلا تغيير فيما قبل \* قوله وايضا فيكون نقضا اجماليا وبغيره فيما بعده فيكون نقضا مكسورا ( قوله ثبوت مفهوم ) أى لموضوع ممكن موجود فى الخارج كلما يشوبه الدليل والا لم يكن إرتفاع النقيضين محالا لانهما بمعنى العدول وإرتفاعهما عن المعدوم جائز ( قوله وجوده الخارجى ) أى والذهنى لكن خص الخارجى بالذكر لكون الكلام فيه قوله لانسلم قد يقال هذا الجواب لايجزى فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجود مع كونه معقولا ثانيا وعارضا ذهنيا بان يقال زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لا موجودا والا لم يكن موجودا بل معدوما فيكون بهذا الاعتبار موجودا \* وكذا اذا نقض بالامكان العام المقيد بجانب الوجود وبالقدم والحدث والوحدة والكثرة \* وأقول جريان الجواب ظاهر بأن يقال لانسلم أنه باعتبار الوجود الخارجى ليس لا موجودا اذ غايته أن لا يتصف بالوجود فى الخارج لا أن لا يتصف به فى الذهن ليلزم كونه معدوما الى آخر نظير ما ذكره المصنف وكيف يتوهم الفرق بين الامكان والوجود مع أن كلا منهما معقول ثان مكابلهما من الوجوب والامتناع والعدم وقس عليه الجريان فى البواقى ( قوله ليس لاممكننا ) أى بل هو لاممكن فى

وأيضاً السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت) لانسلم أنه باعتبار وجوده الخارجى ليس لا ممكناً اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون ممكناً فى الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان فى الخارج لا أن لا يكون ممكناً بمعنى أن لا يتصف به فى الواقع ولوفى الذهن حتى يلزم كونه واجباً أو ممتنعاً كيف والامكان لما كان معقولاً ثانياً لم يكن ثابتاً لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت

باعتبار وجوده الذهنى (قوله وأيضاً) نقض مكسور الدليل الثانى باجراء الذبذة واسقاط مالا دخل له من البساطة والعدول والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع المقدمة الواضحة بسند أنه يجوز أن يتصف زيد بحسب الخارج بالامكان واللازم منه عدم اتصافه بحسبه بالامكان لعدم اتصافه بحسب شيء من الوجودين به حتى يلزم اتصافه بالوجوب والامتناع كما لزم اتصافه تعالى بالوجوب من عدم اتصافه بحسب شيء منهما بالامكان. ثم إن منع المقدمة الواضحة بعينه منع لصدق السالبة المعدولة المحمول فهذا الجواب جواب الاعتراض الثانى على الدليل الثانى أيضاً \* وكتب أيضاً أقول هذا جواب لا يحسم مادة النقض لعدم جريانه فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجوب أو الامكان العام المقيد بجانب الوجود أو بلا وقوع الكتابة مثلاً كما هو محمول الموجبة السالبة المحمول مع أن كلا منها من المعقولات الثانية والوارض الذهنية عند المصنف بان يقال إن الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس معدوماً أو ممتنعاً أو متصفاً بوقوع الكتابة وهو ظاهر فيكون بهذا الاعتبار موجوداً أو ممكن الوجود أو متصفاً بلا وقوع الكتابة والا لارتفع النقيضان وقس عليه النقض بالقدم والحدوث والوحدة والكثرة إلى غير ذلك (قوله ممكناً) اقول انما يتم اذا كان هذا معنى المعدولة المحمول التى كلامنا فيه وليس كذلك بل هو معنى السالبة البسيطة أو الموجبة السالبة المحمول اعنى زيد هو ليس هو بممكن والا فزيد لا يمكن معناه زيد متصف بالامكان لازيد لا يكون ممكناً أولاً يتصف بالامكان (قوله ممكناً) أى مطلقاً (قوله واجباً) دفعاً لرفع النقيضين

الخارج فلا يكون الامكان ثابتاً فيه لزيد ولا تصدق السالبة المعدولة المحمول فلا تصدق الموجبة المحصلة فقوله لانسلم الخ. جواب عن قوله وايضاً السالبة الخ. وعماقبله (قوله أن لا يكون ممكناً) تعبير باللازم لأن هذا معنى السالبة البسيطة لا المعدولة. فلو قال أن يكون لا ممكناً لكان أوفق (قوله حتى يلزم) فقوله والا لم يكن الخ ممنوع (قوله كيف والامكان) سند المنع \* وفيه إشارة الى جواب النقض

## فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن

مفهوم اللا ممكن بهذا الاعتبار والا لارتفع التقيضان فالمفهومات العدمية قسماً قسم معقول أول مختص بالوجود الخارجى كالاعمى أو مشترك بين الوجودين كاللا بصير والا ممكن وغيرهما من تقايض المفهومات المختصة باحد الوجودين أو المشتركة وقسم معقول ثان مختص بالوجود الذهني كالممكن والممتنع وغيرهما فافهم هذا المقام

( قوله كالاعمى ) كان منشأ جعل العمى من المختص بالوجود الخارجى هو أنه ليكون استعداد البصر مأخوذاً في مفهومه لا يتصف به الامور الممتنة والمعدومة بل انما يتصف به بعض الموجودات وذلك لا يوجب كون العمر منه لجواز اتصافه به باعتبار الحصول الذهني كاتصاف الواجب بالوجوب والقدم والامور الموجودة بالوجود والحدوث مع كون ذلك من المعقولات الثانية ( قوله كاللا بصير ) فان العقرب والا كنه متصف باللا بصير بحسب الوجودين وان اتصف الرجل البصير به بحسب الوجود الذهني فقط والواجب تعالى متصف باللا ممكن الخاص بحسبهما وان اتصف الانسان مثلاً به بحسب الخارج فقط ( قال الموضوع ) الحقيقي

بالمعارضة ( قوله كالاعمى ) أقول وجه جعله مختصاً بالوجود الخارجى أن استعداد البصر مأخوذ في مفهومه وذلك الاستعداد لا يتصف به الشئ باعتبار الحصول الذهني وإلا لا يمكن عروض البصر ذهناً لذلك الشئ لان معنى الاستعداد لشئ في ظرف إمكان عروضه للمستعد في ذلك الظرف وهو محال \* وليس نظير اتصاف الواجب بالوجوب لأن الاتصاف الخارجى به محال بخلاف العمى ( قوله فافهم ) إشارة الى أنه يتجه على جعل اللا ممكن في المشترك بين الوجودين أنه يستلزم إجتماع التقيضين لأن زياد متصف بالامكان ذهناً كما صرح به فاذا كان اللا ممكن مشتركاً بينهما كان متصفاً به ذهناً أيضاً \* وبجواب بانه مشترك بينهما بالنسبة الى غير ماهو معروض لتقيضه ( قال فيقتضى ) هذا وقوله الآتى وإن توقف يد لان على أن موضوع الموجبة الذهنية موجود في الذهن بوجودين أصيلى وظلى \* وقد يستشكل ذلك بما كان محمولاً منافياً للوجود فيه نحو كل مجهول مطلق يمتنع الحكم عليه ولذا ذهب التفنازاني الى أنه إن كان موجبة لا يقتضى إلا تصور الموضوع حال الحكم كالسالبة \* ورد بانه يهدم قولهم ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت المثبت له فلاولى أن يقال الوجود الظلى الذى هو مناط الحكم تصوره بعنوان الموضوع والاصيلى وهو مناط الصدق الوجود الفرضى الذى باعتباره يصدق على افرادة فعنى المثال كل

حال اعتبار الحكم إن آنا فآن وإن ساعة فساعة وإن دائماً فدائم وهكذا بخلاف السالبة  
الذهنية وإن توقف (١) انعقاد الكل على جود الموضوع في الذهن حال الحكم

### ﴿ فصل ﴾

الحلية مطلقاً لا بد لنسبتها الإيجابية أو السلبية من كيفية الضرورة واللا ضرورة  
والدوام واللا دوام والفعل والامكان في نفس الأمر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية

(١) (قوله انعقاد الكل) أي انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت أو خارجية أو حقيقية  
موجبة كانت أو سالبة إذ لا بد من تصور الموضوع وفي ذكر الانعقاد إشارة إلى أن المتوقف  
على تصور الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق والكلام في الثاني لافي الأول

(قال حال اعتبار الحكم) أي الوقوع (قال السالبة) البسيطة (قال انعقاد الكل) أي كل من الموجبة  
المعدولة المحمول من الذهنية والسالبة البسيطة منها كسائر الموجبات والسوالب (قال على وجود)  
أي بالسكنه أو بوجه صادق (قال الموضوع) الحقيقي (قال حال) أي حال مجرد اعتباره (قال الحكم)  
أي الاذعان (قوله إذ لا بد) أي لا انعقاد القضية مطلقاً كما مر أوائل القضايا من قول المصنف ولا تنعقد  
القضية (قوله الموضوع) الحقيقي بالسكنه أو الوجه كما مر (قوله الموضوع) الحقيقي في جميع القضايا (قوله  
في الثاني) أي في الفرق بين الموجبة والسالبة بحسب الموجبات (قال الحلية) في جعل الحلية مورد  
القسم إشارة إلى أن الشرطيات لا تكون موجبة (قال مطلقاً) موجبة أو سالبة حقيقية أو خارجية  
أو ذهنية (قال الضرورة) أي الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وكذا الدوام أعم من الذاتي والوصفي

ما تصور بعنوان المجهول المطلق وفرض صدقه عليه يمتنع الحكم عليه فهو كسائر الموجبات في هذين  
الوجودين (قال حال اعتبار الحكم) أي الاذعان والمراد بالحكم في قوله المار اعتبار الحكم هو الوقوع  
ولذا أتى بالظاهر (قوله من تصور) وهو وجود ظلي ومناطق للحكم في القضايا الثلاث (قال لنسبتها) أي  
الكائنة بحسب نفس الأمر ولا ينافي هذا توصيفها بالإيجابية والسلبية لانه باعتبار حصولها في العقل (قال  
والفعل) فيه أن الفعل متحد مع اللا دوام وكذا الامكان مع اللا ضرورة فينبغي تركهما إلا أن يقال  
ذكرهما تنبيهاً على الاختلاف في التعبير لأن الغالب في المركبات هو التعبير عن ثاني جزئها بالمفهومات  
العدمية وفي البسائط بالمفاهيم الوجودية (قال وتلك الكيفية) المادة مشتركة بين الطرفين والنسبة  
وكيفيتها لأن كلا منها جزء وعنصر للقضية قاله عبد الحكيم فلعله خص التسمية بالكيفية هنا إما لأن  
الكلام فيها أو لأن عنصريتها اكونها لبعض القضايا خفية ينبغي بيانها (قال في الحلية) مستدرك

فان لم يبين في الحلية كيفية النسبة تسمى مطلقة كالامثلة السابقة والا فوجهة ومابه البيان من اللفظ الدال على السكيفية أو حكم العقل بها مطابقين للمادة أو غير مطابقين جهة وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالموجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة التامة الخيرية مادام ذات الموضوع

(قال مادة القضية) وكذا عنصرها وكل من هذين الاسمين ليس مختصاً بالسكيفية بل يسمى به كل من الطرفين والنسبة الأصلية الواقعية أيضاً (قال من اللفظ) أى فى القضية المملوطة (قال الدال) أى بلا واسطة ان كان المراد على صورة السكيفية على حذف المضاف أو بالواسطة ان كان المراد على نفسها (قال على السكيفية) أى الواقعة الأصلية (قال أو حكم العقل) فيه مساححة والمراد السكيفية الظلية التى حكم العقل بثبوتها للنسبة إذ الحكم من قبيل العلم والجهة من قبيل المعلوم \* وكتب أيضاً أى فى القضية المعقولة (قال وكذب الموجهة) أى المملوطة أو المعقولة (قال للواقع) الذى هو مادة النسبة (قال مطابقة الجهة) أى اللفظية أو العقلية (قال النسبة) وقوعاً أو لا وقوعاً (قال مادام) مادام هنا للظرفية وفاقا للمحقق عبد الحكيم فيخرج عن التعريف ما محموله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى كزيد أو علمه

(قال كيفية النسبة) أقام المظهر مقام المضمّر تنبيهاً على أن المبين قد يخالف ما فى نفس الأمر (قال على السكيفية) أى السكيفة الظلية التى هى جزء القضية لا السكيفية بحسب نفس الأمر فلا يرد أن دلالتة عليها منافية لتجويز مخالفة الجهة للمادة \* وقال عبد الحكيم المراد السكيفية بحسب نفس الأمر \* ومعنى الدلالة أنه يفهم منه ثبوتها فيها سواء كانت ثابتة أولاً (قال أو حكم العقل) فيه مساححة لان الجهة هى السكيفية المعقولة التى حكم العقل بثبوتها قاله عصام \* ثم إنه إما بالجر عطف على اللفظ وكونها مبنية لكونها كالمرآة للملاحظة السكيفية الواقعية أو بالرفع عطف على ما \* هذا وتوصيف اللفظ بالمطابقة باعتبار المدلول فلا يرد أنه لا معنى لمطابقة اللفظ للمادة (قال مطابقين) ظاهر فى أن التصور يكون مطابقاً للواقع وغيره وهو مخالف لما تقرر من أن كل تصور مطابق للواقع والخطأ إنما يقع فى الحكم الضمنى بان ما فى الذهن مطابق لما فى الخارج (قال يكون بعدم مطابقة الجهة الخ) قد يقال كون الكذب بعدم مطابقة الجهة للمادة مناف لتعريفه بعدم مطابقة النسبة للواقع \* والجواب أن الجهة لكونها قيداً للنسبة يصدق عند عدم مطابقتها عدم مطابقة النسبة لان عدم مطابقة القيد قد يكون باعتبار القيد (قال إن حكم فيها) أى حكماً ضمناً أو المراد بقوله بضرورة الخ بالنسبة التامة الضرورية وكذا

موجودا أو معدوما (١) في الخارج تحقيقا في الخارجية أو تقديرا في الحقيقية أو في الذهن في الذهنية تسمى ضرورة مطلقة نحو كل انسان حيوان أو ليس بفرس بالضرورة مادام

(١) قوله مادام موجودا أو معدوما (١) زاد قوله أو معدوما لئلا يرد عليه ماورد على من تركه

تعالى موجود لأن الوجود حينئذ ليس ضروريا في وقت الوجود بالنظر الى ذات الموضوع وان كان ضروريا بشرط الوجود والنظر الى العلة والمقابل للضرورة حينئذ هو الامكان في جانب المخالف بمعنى سلب الضرورة في وقت الوجود عن الجانب الموافق وهو المسمى بالامكان العامي كما سيأتي فيكذب كل من ذينك المثالين ضرورة بهذا المعنى وان صدقا ضرورة بشرط المحمول لا للشرطية حتى يدخل فيه ذانك المثالان ويكون المقابل الامكان في جانب المخالف بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود عن الجانب الموافق ولا ينافي كونهما ضروريين صدق تقيضهما المقيد بالامكان العامي خلافا للدواني حيث اختار الشرطية متمسكا بانه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورة في الازلية لأن مالم يجب له الوجود لا يجب له المحمول في جميع أوقاته فانه يتجه عليه أن ثبوت الذاتيات ولوازمها ضروري للذات الاميري انهم قالوا ان المحمول في كل كاتب حيوان ضروري للذات في وقت الكتابة ( قال موجوداً ) هذا في مطلق الموجبات وفي السوالب التي موضوعاتها موجودة وصدقها لا تنفاه المحمول \* وقوله أو معدوما في السوالب التي صدقها لا تنفاه الموضوع ( قوله وما زاد ) أي المصنف على غيره من

فيما يأتي ( قال موجودا ) اعترض بان نحو زيد موجود مما محمله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى من مواد الامكان الخاص ويصدق عليه هذا التعريف فيلزم أن لا يكون بين الضرورة والممكنة العامة المخالفة لها كيفاً تناقض \* واجيب تارة بان المتبادر منه مغايرة المحمول للوجود وأخرى بأن مادام هنا للظرفية فيخرج عن التعريف لان الوجود في المثال ليس ضروريا في جميع أوقات وجود الموضوع وان كان ضروريا بشرطه \* واختار المحقق الدواني الشرطية . وأجاب بأن النقيض للضرورة بهذا المعنى الامكان بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود وهو كاذب لا الامكان الذاتي مستدلا بانه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورة الذاتية في الازلية لان مالم يجب وجوده لم يجب له شيء في أوقات وجوده \* ورده عبد الحكيم بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجودها نحو كل انسان حيوان بالضرورة مع أنه لا يجب وجودها ( قوله ماورد ) فيه أما أولا فلأن الاعتبار بوجود الموضوع لا وجوده بحسب نفس الأمر \* وأما ثانيا فلان من عرف الضرورية بذلك قصد الضرورية الواقعة في العلوم الحكيمة الباحثة عن أحوال الأعيان ولم يقيد بشأن القضايا الحاكمة على المدومات. وبحث الأمور العامة متطفل

أنه لا يصدق على ضرورة السلب عن المعلوم نحو لا شيء من المحال يصير خارجية أو حقيقية  
لأن قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء كان قيذا للنسبة أو لضرورتها اذ لم  
يقع ذلك القيد بالنسبة الى السالبة في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه  
نعم لو كان قيذا للنسبة بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حيز النفي حينئذ لكن كونه قيذا  
لتلك النسبة باطل كما حققه أبو الفتح في حاشية التهذيب وكذا الكلام في التعريفات

المنطقيين (قوله لا يصدق) أى تعريف الضرورية المطلقة (قوله أو حقيقية) ولا شيء من العناء  
ببصير خارجية ولا شيء من المعلوم المطلق بمعلوم ذهنية فإن كلا من الأمثلة كاذبة مع كذب تقيضها  
(قوله سواء) في عدم الصدق (قوله ذلك القيد) قال ذلك لأن الكلام في السالبة (قوله في حيزه) كون  
السلب واقعا في حيز ذلك القيد على الاحتمال الثانى ظاهر لكونه في حيز الضرورة المظروفة لذلك القيد  
وأما على الاول فمبنى على أن المظروف كالنسبة في حيز الظرف كقيد مادام (قوله للنسبة) وكذا الوقوع  
في ضمن اللا وقوع تأمل (قوله في حيز النفي) لكونه ظرفا لمدخل النفي (قوله لكن) استدراك لتوهم  
عدم الاحتياج الى زيادة قوله ومعدوماً بجعل مادام قيذا للنسبة بين بين (قوله كما حققه) حاصله ان مادام في  
كل من الضرورية والدائمة لو كان قيذا للثبوت فلا يخلو اما أن يكتفى في الممكنة والمطلقة العامتين  
النقيضيتين لهما على تقدير المخالفة كما وكيفاً بالثبوت في الجملة كما هو المعروف فلا يكون بين موجبهما

أو مؤول بقضايا باحثة عن أحوال الاعيان كما قال المصنف في بعض رسائله \* وأما ثالثا فلان تقييد ضرورة  
السلب لوقت الوجود يثبت ضرورة السلب مع عدم الموضوع بالطريق الاولى (قوله على ضرورة)  
أى على قضية حكم فيها بضرورة الخ (قوله يقتضى) أى ولو حكم بأن السالبة الضرورية تقتضيه كما قاله  
بعضهم لم يكن بينها وبين الموجبة الممكنة العامة تناقض لكونهما عند عدم الموضوع (قوله سواء كان)  
أى في الاقتضاء (قوله قيد النسبة) أى اللا وقوع لا الوقوع في ضمن اللا وقوع تأمل (قوله اذ لم يقع)  
علة لقوله يقتضى (قوله واقع في حيزه) المراد به عدم توجه النفي اليه وإلا لاتجه أن وقوع السلب في  
حيزه على الاحتمال الاول ممنوع سواء كان مادام ظرفية أو شرطية (قوله للنسبة بين بين) قيل لا يتمشى  
إلا على مذهب المتأخرين انتهى \* وفيه أنه جار على مذهب المتقدمين أيضا لأنها وان لم تكن شطرا  
لكنها شرط عندهم (قوله لوقوعه في حيز النفي) فيكون معنى المثال أن ثبوت البصر للمحال في وقت  
وجود الموضوع غير واقع بالضرورة (قوله كما حققه أبو الفتح) حاصله أن ما دام في الضرورية ان كان

موجوداً ولا شئ من المحالات ببصير في الخارج بالضرورة مادام معدوماً فيه أو بضرورتها

الآتية تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أى يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

وسالبقى الأولين تناقض لجواز اجتماع امكان وقوع الثبوت أو اطلاقه في الجملة مع ضرورة لا وقوع الثبوت أو دوامه في جميع أوقات الذات صدقاً كما في كل قر منخسف بالامكان أو بالاطلاق العام وبعض القمر ليس بمنخسف بالضرورة أو دائماً مادام الذات وأما أن يقيد الثبوت فيهما أيضاً بذلك القيد فلا تصدقان في نحو كل منخسف مظلم وكل قر منخسف مع صدق المشروطة والعرفية العامتين في المثال الاول والوقتيتين المطلقتين في المثال الثاني وتكون المطلقة مساوية للدائمة مع أنه قد تقرر أن أعم الجهات الممكنة العامة ثم المطلقة العامة (قال في الخارج) متنازع فيه لكل من الشقين وكذا قوله في الذهن \* وكتب أيضاً صلة موجوداً أو معدوماً بل وكذا في الذهن (قال تحقيقاً) تفصيل لقوله موجوداً فالمناسب ذكره عقبه (قال أوفى الذهن) أى تحقيقاً أو تقديرًا تحققاً أو فرضاً تأمل (قال في الذهنية) أى الحقيقية أو الفرضية (قال كل إنسان) كل من هذين المثالين مثال للضرورة المطلقة من الأنواع الثلاثة (قال ولا شئ) مثال للضرورة السالبة من الخارجية والحقيقية دون الذهنية لعدم صحة قوله مادام معدوماً في الذهن ولذا لم يقل ببصير في الخارج أوفى الذهن وأما مثالها من الذهنية بقسميها

قيدا للثبوت فاما أن يكتفى في الممكنة العامة بالثبوت في الجملة فلا يكون بينهما تناقض لجواز اجتماع امكان الثبوت في الجملة مع ضرورة لا وقوعه في جميع أوقات الذات فيما كان المحمول وصفاً مفارقاً ككل قر منخسف بالامكان وبعض القمر ليس بمنخسف بالضرورة مادام الذات \* وإما أن يقيد فيها الثبوت بقيد مادام الذات فلا تكون أعم من المشروطة والعرفية العامتين والوقتيتين المطلقتين لعدم صدقها في نحو كل منخسف مظلم وكل قر منخسف \* أقول إن هذا الدليل جارٍ في كون مادام موجوداً قيداً للوقوع في ضمن اللاوقوع فهو باطل . ولذا لم يتعرض له مع عدم الحاجة حينئذ إلى زيادة قوله أو معدوماً على أنه بمنزلة جزء العلم فتقييمه به ممتنع وأنه يمكن الجواب على الشق الأول بحمل جميع أوقات الذات على معنى السكل الافرادى فلا يصدق المثال المذكور ضرورة لاعلى معنى السكل المجموعى لكنه انما يتم اذا كانت كلمة ليس بالنسبة إلى قيد مادام لعموم السلب وأما اذا كان لسلب العموم كما هو المتبادر فلا (قوله تأمل) وجهه جواز أن يراد بقوله مادام ذات الموضوع موجوداً دوام وجودها تحققاً أو انتفاءً أعنى احد الامرين في السالبة والاول في الموجبة فلا حاجة إلى زيادة قوله أو معدوماً (قال أو بضرورتها) عطف على معمولى عاملين مختلفين من غير شرطه فلو ترك الباء لسكان أولى ولا يبعد كون قوله فشرطه مرفوعاً

مادام وصف الموضوع فشرطه عامة إما بمعنى أن النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته

الموضوع بوصفه \* ومعنى اشتراط الضرورة بالاتصاف أن يكون للاتصاف به مدخل في الضرورة وتتوقف هي عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال تحريك الأصابع أولا كما في

فكقولنا لشيء من المعلوم المطلق بمعلوم في الذهن مادام معدوما فيه (قال بمعنى) تفصيل لقوله أو بضرورتها مادام الخ لا لقوله فشرطه عامة يشعر به كلامه في الحاشية تأمل (قال ووقته) الذي يدل عليه كلامه في الحاشية هنا وقوله الآتي أي بشرط الكتابة في ذلك الوقت أن قوله ووقته عطف على مدخول الباء لأعلى الوصف وأن الباء بالنسبة إليه بمعنى في (قوله بالاتصاف) الذي هو عقد الوضع (قوله وتتوقف) أي تكون الضرورة معلولة للاتصاف (قوله تحريك الأصابع) قد يقال لا معنى لكون تحريك الأصابع علة للكتابة وضرورتها ومع ذلك تكون الكتابة المعلولة علة وموقفا عليها ضرورة التحريك بل ضرورة التحريك معلولة لعللة التحريك

(قال بمعنى أن النسبة) يعني أن مادام لتوقيت حكم بمدة ثبوت خبرها لاسمها وذلك التوقيت إما باعتبار المدخلية أو الظرفية الصرفة لها قاله عبد الحكيم فقوله أن النسبة الخ بيان الحكم الموقت بها وتفصيل لذين الاعتبارين لا لمعنى مادام فلا يتجه أنه فعل ناقص فوضعه لأحد الأمرين المذكورين ممنوع ولو سلم لزم استعمال المشترك في التعريف (قال ضرورية بشرط) بأن تنسب الضرورة إلى مجموع الذات والوصف وإن كان الحكم على الذات فقط وهذا مراد السيد قدس سره بأن الموضوع في الشرطية بشرط الوصف مجموعهما \* وقد يقال قضية قوله بشرط الخ كون الضرورة للذات والوصف خارجا لأن الشرط خارج عن المشروط فلا تنسب إلى مجموعهما \* وفيه أن المشروط هو الضرورة لا مانسبت هي إليه (قوله ويتوقف) فسر المدخلية به ليصح التعميم الآتي (قوله سواء كان مستقلا) أقول التعبير بالمدخلية لا يوافق هذا التعميم مع أن الملزوم مجموع الذات والوصف فلا يكون مستقلا فيها نعم لا تتوقف على غيرهما واللازم من هذا استقلال المجموع \* ويمكن الجواب بأن المراد باستقلال الوصف استلزامه للمحمول في كل مادة وهو لا ينافي التعبير بالمدخلية نظرا إلى عقد الوضع هذا \* ومعنى عملية الكتابة لتحريك الأصابع أنها علة للحكم بضرورته فلا يرد أن أمر المدخلية بالعكس لأن تحريكها علة للكتابة وضرورتها \* على أن الكتابة بالمعنى المصدري تحريك الأصابع على الوجه المخصوص فتحركها معلول وأثر لازم له (قوله أولا كما في الخ) مخصوص بالجزئية بخلاف المستقل

وان لم يكن نفس ذلك الوصف ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع  
أوليس بساكنها بالضرورة مادام كاتباً أى بشرط الكتابة في ذلك الوقت أو بمعنى

قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حاراً وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان  
بمجموع الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والا لكان الحجر الحار ذائباً ايضاً\* وقوله ووقته  
إشارة الى أن الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندهم كما اذا كان  
العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حى مائت بالضرورة بعد كونه حياً لا مادام حياً وهو

( قوله والمقتضى ) فى قوة العلة لصحة المثال ( قوله أن الضرورة ) أى الضرورة المشروطة بالوصف  
( قوله فى غير وقت ) سواء كانت بعد الوصف كما ذكره المصنف او قبله كما اذا كان المحمول علة معدة  
كعكس مثال المصنف وكقولنا كل لحية بيضاء سوداء بالضرورة قبل كونه بيضاء ( قوله اذا كان  
العنوان ) أى عقد الوضع ( قوله علة معدة ) أى لعقد الحمل وظاهر أنه اذا كان علة معدة لعقد الحمل  
كان علة معدة لضروريته ايضاً ( قوله كل حى ) وكل نائم مستيقظ بالضرورة بعد كونه نائماً ( قوله  
لا مادام ) فانه حينئذ لا يصدق إلا اذا كان سالبة ( قال وان لم يكن ) هذا ناظر الى مادة افتراق هذا  
المعنى والمعطوف عليه المقدر أعنى ان كان نفس ذلك الوصف ضروريا الخ ناظر الى مادة اجتماع  
المعنيين وقس عليه قوله الآتى وان لم يكن للوصف مدخل اه قال بشرط الكتابة فما دام فى المعنى  
الاول للشرطية لا للظرفية ( قال مادام كاتباً ) أى فى وقت الكتابة فما دام فى المعنى الثانى للظرفية

( قوله إشارة ) أقول المتبادر من قولهم بشرط الوصف وجود الوصف عند الحكم على الموضوع فلا حاجة  
الى قوله ووقته لاخراج نحو المثال الآتى ( قوله فى غير وقت ) نبيه على أن قوله ووقته فى المتن معطوف  
على مصب الباء وانها بالنظر اليه بمعنى فى ( قوله لا تسمى ) والا لبطل قولهم المشروطة بالمعنيين تنعكس  
مستويا حينية مطلقة لعدم صدق عكس المثال الآتى وهو بعض المائت حى بالفعل حين هو مائت  
هذا ولو قال ليست مشروطة لكان أولى ( قوله معدة ) ويلزم منه كونه معدة لضرورة المحمول ( قوله  
نحو كل حى ) أى حيوة مستفادة من الغير وإلا لانتقض بالبارى تعالى ( قال وإن لم يكن ) إشارة الى  
مادة افتراق المعنى الأول عن الثانى \* وما يقال الكتابة مثلاً لا بد لها من علة فتكون ضرورى  
الثبوت لذات الموضوع فى جميع أوقات ثبوتها فيكون أخص مطلقاً من المعنى الثانى فمن دفع بان النسب  
بين القضايا معتبرة بمجرد النظر الى مفهومها مع قطع النظر عن الأمور الخارجة ( قال أى بشرط  
الكتابة ) قد يقال تحرك الأصابع ربما يكون ضروريا لآخر كالارتعاش فلا تكون الكتابة

أنها ضرورية في وقت الوصف وإن لم يكن للوصف مدخل في الضرورة نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً فبين المعنيين عموم من وجه إذ يتفارقان في هذين المثالين ويصدقان (١) معاً فيما كان العنوان الذي له مدخل في الضرورة ضرورياً للذات في وقته نحو كل انسان حيوان

ظاهر (١) (قوله فيما كان العنوان الذي له مدخل الخ) فجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم أحد الوجودين مما له مدخل وضروري في وقته فلم يبق هناك

لا للشرطية فستتميته مشروطة على سبيل المشاكلة (قال العنوان الذي) احتراز عن مادة افتراق المعنى الثاني (قال ضرورياً) احتراز عن مادة افتراق المعنى الأول (قوله مما له مدخل) في مدخلية الناطق مثلاً وكونه موقوفاً عليه لضرورة نحو الجوهر أو الجسم في قولنا كل ناطق جوهر أو جسم مثلاً بالضرورة مادام ناطقاً خفاء \* ثم رايت عبد الحكيم صرح بأن الناطق في كل ناطق حيوان لا دخل له

شرطاً لها \* ويجب أن الاشتراط بالنظر إلى المثال أو إلى أفراد السكاتب من حيث أنه كاتب (قال إنها ضرورية) بأن كان المحمول ضرورياً في ذاته للذات الموضوع أولم يكن لكن كان العنوان ضرورياً لها ومستلزماً له (قال فبين المعنيين) قد يقال المعتبر في المشروطة بشرط الوصف بمجموع الشرطية والظرفية فهي أخص من المشروطة في وقته لانه كلما كفت إحداهما في ضرورة النسبة كفتا فيها ولا عكس \* وفيه أن معنى كفايتهما كون الوصف العنوانى في وقت الاتصاف به علة لها وهو غير لازم من كفاية الظرفية فيها كما في كل كاتب حيوان فاللازمة ممنوعة (قال في هذين المثالين) ولا يصدق في المثال الثاني أن الحيوان ضروري للذات السكاتب في وقت السكتابة بشرطها لعدم كونها شرطاً للحوانية (قال ويصدقان) وتسمى حينئذ ضرورة لأجل الوصف فهي أخص مطلقاً من المشروطة بكل من المعنيين (قال فيما كان العنوان) أشار به إلى تحقق المعنى الأول . وبقوله ضرورياً إلى تحقق الثاني ولا يخفى أن تركيب أحده القيد مع العنوان تركيباً توصيفياً والآخر إخبارياً تحكم إذ لم يعلم أحدهما قبل الآخر مع وجوب العلم بالقيد قبل الحكم فالأولى أن يقول فيما كان العنوان مما له مدخل في الضرورة وضروري للذات في وقته (قوله فجميع) الفاء للتفصيل أى جميع العنوانات اللواتى هي ذاتيات الموضوع الحقيقى ولوازمها الخ \* وقد يقال مقتضى هذا أن المراد بالمدخلية الاستلزام وإلا لاتجه أنه لا مدخل للحساس في ضرورة الجسم في قولنا كل حساس جسم والالم يتحقق ضرورة الجسم لشيء بدونه \* وكلامه المار صريح في أن المراد بها توقف الضرورة على الوصف وإن لم يستلزمها (قوله مما له مدخل) أى بشرط كون المادة مادة

الا العرض المفارق هو قسمان . قسم ضرورى فى وقته للموضوع كما اذا لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم ليس بضرورى فى وقته كما اذا كان من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان له مدخل فى الضرورة صدق هناك المعنيان معافى مثال اظلام المنخسف واذا كان من القسم الثانى فان كان له مدخل فى الضرورة صدق المعنى الاول دون الثانى كما فى كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية للكاتب فى وقتها فضلا عن ضرورة التحرك التابع لها والا فيصدق المعنى بالثانى دون الاول كما فى كل كاتب حيوان

فى ضرورة الحيوان بل قال أبو الفتح الظاهر أنه لا دخل للإنسان فى ضرورة الحيوان بل الأمر بالعكس (قوله العرض المفارق) خاصة أو عرضا عاما (قوله الاختيارية) الاختيار المنسوب اليه فى الموضعين أعم من اختيار موضوع العرض واختيار من أوجده فيه كالحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد إياه ولذا جعل فى الحاشية الثانية الانحساف العارض للقمر باختياره تعالى كما هو المذهب الحق أمرا اختياريا (قوله مدخل) أما اذا لم يكن له مدخل فيها كما فى قولنا كل منخسف جسم بالضرورة مادام منخسفا فالصادق هناك هو المعنى الثانى (قوله فى الضرورة) أى ضرورة ثبوت المحمول (قوله فان كان) ويلزم من كون العنوان من القسم الثانى بان لا يكون ضروريا مع مدخلية فى ضرورة المحمول أن لا يكون المحمول ضروريا فى نفسه كما أنه يلزم فيما سبق من كون العنوان من القسم الاول بان يكون ضروريا مع مدخلية فى ضرورة المحمول أن يكون المحمول كالعنوان ضروريا فى نفسه (قوله فى الضرورة) أى ضرورة عقد الحمل (قوله عن ضرورة) أى عن كون التحرك التابع لها ضروريا فالاولى عن ضرورة الخ (قوله وإلا فيصدق) أى وان لم يكن للعنوان الذى من القسم الثانى مدخل فى ضرورة

الضرورة فلا يرد نحو كل إنسان كاتب (قوله من أفعاله الاختيارية) نسبته الى ضمير الموضوع تدل على أن الاختيار المنسوب اليه إختيار موضوع العرض لا ما يعمه واختيار من أوجد العرض فيه كما فى الحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد إياه خلافا لما يدل عليه الحاشية التالية (قوله كما اذا كان) استقصائية والاختصار الأولى بان كان الخ وكذا فيما مر (قوله متحرك الاصابع) أى لذات الكاتب من حيث الكتابة فلا يرد منع اللىسية مستندا بضرورة ثبوته لبعض أفراد من حيث أنه مرتعش (قوله التابع لها) أى التابع ذلك التحرك للكتابة فى الضرورة فلا يتجه أن الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع فيلزم جعل المتبوع تابعا \* ولو قال التابعة لها لكان أولى تأمل (قوله وإلا فيصدق) أى وإلا يكن

وكل منخفض مظلم بالضرورة في وقت معين (١)

بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة في الحيوانية (١) ( قوله وكل منخفض مظلم بالضرورة الى آخره ) ضرورة الانخساف والاضلام وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس مبنى على ما زعمه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واما على ما ذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شئ منها لجواز خلق الاضاء حينئذ ولجواز ازالة الحيلولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه

عقد الحمل بان كان المحمول ضروريا مع قطع النظر عنه فيصدق الخ ( قوله مبنى ) تد كيره باعتبار كون الضرورة عبارة عن الوجوب ( قوله موجبا ) قد يقال أن كونه موجبا عندهم لا يوجب كون الانخساف والاضلام ضروريين لجواز ترتيبهما عن أمر اختياري هو الحركة فان الفلك عندهم مختار في حركته كما هو معلوم في محله تأمل ( قوله فلا ضرورة ) أى عقلية بخلاف العادية ( قال في وقت معين ) سواء كان ذلك الوقت وقت الوصف العنوانى أولا كأن يقال كل قمر منخفض وقت الانخساف خلافا لمن خص الوقت بالثاني وحكم بمباينة الوقتية للمشروطة ( قال أوقات الموضوع ) أى وجودا أو عدما تأمل

العنوان في قسمي العرض المفارق مما له مدخل في ضرورة ثبوت المحمول فيصدق الخ فالكاف في قوله كما في نحو الخ اشارة الى نحو قولنا كل منخفض جسم مما هو مثال القسم الاول والنفي متوجه الى قيد المدخلية لا الضرورة فلا يتجه منع الملازمة مستندا بجواز أن لا يكون المحمول ضروريا كما في كل كاتب ضاحك ( قوله مبنى على ) يعنى أن القمر في نفسه جرم كمد وكودته صادرة من الله تعالى بالايجاب بناء على تحقيق مذهبهم ونوره مستفاد من الشمس ففعل الحيلولة الحاصلة بحركة الفلك يزول نوره فيرى في ظلمته الاصلية فلا يردان كونه تعالى موجبا في افعاله لا يوجب كونهما ضروريين لجواز ترتيبهما عن أمر اختياري هو الحركة لأن المترتب منها زوال النور لا الاضلام والانخساف \* نعم لو قيل بانهما زواله لا يتجه فتأمل \* بقى أنه لو حمل الاختيار فيما مر على اختيار موضوع العرض فقط لم يحتج الى البناء على مذهبهم ( قوله لكونها فعلا ) جواب عما قيل السكتة ضرورة في وقتها لأن الشئ مالم يجب لم يوجد بان مجرد وجوب الشئ بالعلة التامة لا يقتضى كونه ضروريا في وقته لجواز اشتغالها على الاختيار فلا تكون واجبة فضلا عن معلوله \* نعم لو كانت واجبة الوجود بالذات أو بالغير لم وهو ممنوع ومر منا جواب آخر واليه أشار بالتأمل ( قوله يمكن تركه ) أى عدم فعله أصلا أو في بعض الاوقات ولو قال تركها في كل

عينه الحاكم من بين أوقات الموضوع فوقتية مطلقة أو في وقت مالم يعينه وان كان متعيناً في نفسه فمنتشرة مطلقة نحو كل قر منخفض او ليس بمضى بالضرورة وقت الحيلولة أو في وقت مامن أوقاته (١) أو بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة كمثال الضرورية أو مادام

كلاً أو جزأ في كل آن من زمانه فاندفع ما قيل إن الضرورة في وقت الوصف اعم مطلقاً من الضرورة بشرط الوصف فتأمل (١) (قوله أو بدوامها مادام الذات) أي مادام موجوداً أو معدوماً ولذا غير العنوان لئلا يرد عليه دوام السلب عن المعدوم على نحو ما سبق في الضرورية المطلقة لكن يشكل الامر فيما دام الوصف

(قوله ولذا غير) أي ولا راده التعميم المذكور غير المصنف العنوان ولم يقل كغيره مادام الذات موجوداً لكن الأولى أن يقول ولذا غير أسلوبهم تأمل (قوله لئلا يرد) علة للتعميم المذكور لاعلة للعلية ولا علة تغيير العنوان (قوله فيما دام الوصف) حيث لم يمكن تغيير الأسلوب اذ عبارتهم أيضاً كذلك (قوله فتأمل) كان وجهه ان مثل المثال الاول انما يقتضى وجود الموضوع لو لم تكن المشروطة في قوة الشرطية ويحتمل أن يكون اشارة الى أن المثال الثاني لا فرق فيه بين كونه دائماً وكونه مشروطة في المفهوم

وقت من أوقاتها لكان أوضح (قوله فاندفع) متفرع عن قوله كلاً ضرورة الخ (قل عينه الحاكم) أي تعيناً نوعياً وهو ما بسببه تكون أخص من المنتشرة المطلقة \* ثم المراد التعين بغير العنوان فلا يرد نقض التعريف بان بعض ما هو خارج عن التعريف كالمشروطة العامة بالمعنى الثاني داخل في التعريف فعلى هذا النسبة بينهما هي المباينة \* وقد يقال بتعميم التعين وعليه ماسياتي في بيان النسب (قال نحو كل قر) كلمة كل لا يقتضى التعدد الخارجى كما مر (قال أو بدوامها) لم يذكر الدوام الوقتى والمنتشرى لعدم اعتبارهما مع أن الدوام في وقت غير معين هو الاطلاق العام حقيقة (قال كمثال الضرورية) فيه مسامحة أي كمنظير مثالها (قوله ولذا غير العنوان أي عدل عن عنوان كلام غيره (قوله لئلا) علة العلة لا علة العلية وهو ظاهر (قوله يرد عليه) بان يقال تعريف الدائمة غير صادق على نحو لاشئ من المحال ببصير مما لا وجود لموضوعه خارجية أو حقيقية لاقتضاء قولهم مادام موجوداً وجوده فان صدق دأمة بأن تصدق عند عدم الموضوع كان تعريفها غير جامع والا ارتفع التناقض بينها وبين المطلقة العامة اذ تكذب بعض المحال ببصير بالفعل لعدم امكان وجود الموضوع وقس عليه ما في تعريف الضرورية (قوله لكن يشكل) لا انتفاء تغيير العنوان الدال على التعميم (قوله في مادام الوصف) لا يجابه وجود ذات الموضوع واتصافه

فليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً موقوفتين على وجود الموضوع كجميع سوابل المركبات ولا ضرر فيه بعد أن صدقتا عند عدم الموضوع في مثل قولنا لاشئ من المعلوم بطائر

( قوله في مثل قولنا ) من كل سالبة مشروطة أو عرفية كان وصفها العنوانى من العوارض الخارجية ( قوله موقوفتين ) لان تقييد اللا وقوع أو كفيته من الضرورة والدوام مثلاً باتصاف ذات الموضوع بالموصوف الخارجى يقتضى وجود ذلك الذات المتصف به فى الخارج ضرورة

بالعنوان ولو فى السالبة لانه لا يقبل التعميم مثل مادام الذات وان قبله بالتأويل بان المراد بعدم الوصف عدمه لعدم الذات فلا يرد أنه كما يجوز التعميم فيه يجوز التعميم فيما هنا بان معنى مادام الوصف مادام موجوداً أو معدوماً أى بعدم الذات فكيف يشكل الامر فيه ( قوله فليكن السالبة ) أقول خلاصة الاشكال أخذاً مما ذكرنا أنه لا يصدق تعريفهما على نحو لاشئ من المعلوم بطائر خارجية أو حقيقية لعدم وجود الموضوع وامكانه فان صدق مشروطة وعرفية بان صدقتا عند عدمه كان تعريفهما غير جامع والا ارتفع التناقض بينهما وبين الحينية المطلقة والحينية الممكنة لكذب بعض المعلوم طائر بالاطلاق الحينى أو بالامكان الحينى فقله فليكن الخ غير مرتبط بالاشكال ودفعه نعم لو كان الاشكال مجرد منافات اقتضاء صدقهما وجود الموضوع لقولهم صدق السالبة لا يقتضى وجوده لاندفع به هذا وانه لم يدفعه بجعلها شرطية فى المعنى كما أشار اليه سابقاً لتوقفه على كون العرفية فى قوة الاتفاقية العامة دون الخاصة ليصح كون مقدمها كاذباً وهو ممنوع ( قوله فى مثل قولنا ) أى مما كان الوصف العنوانى من عوارض الوجود الخارجى ( قوله موقوفتين ) مناف لما مر من أن المشروطة العامة متصلة لزومية بحسب المعنى لأنها لو كانت فى حكمها لم يقتض وجود الموضوع ( قوله ولا ضرر فيه ) أى ولا قدح فى هذا التوقف بعد صدقهما عند الخ لان قولهم السالبة لا يقتضى صدقها وجود الموضوع مهمة فيكفى لصدقه عدم اقتضائه له فى نحو المثال الأخير وقد يقال يكفى له عدمه فى السوابل الغير الموجهة فى تقييد عدم الضرر بقوله بعد ان الخ تأمل والأحسن جعل بعد بالضم وان بكسر الهمزة والمعنى لا ضرر فى مادام الوصف بعد القول بهذا التوقف اذا صدقتا الخ لأنه غير مقتضى لوجود الموضوع عند منافات العنوان له هذا والحق أنه يقتضيه مطلقاً لان معناه مادام ذات الموضوع متصفاً به والاتصاف يقتضى وجود المتصف فى الخارج كما فى المثال الاول أو فى الذهن تحقيقاً كما فى لاشئ من الكلّى بمشخص أو تقديراً كما فى المثال الأخير واليه أشار بقوله فتأمل ( قوله فى مثل قولنا ) مما كان الوصف العنوانى مانعاً عن وجود معروضه

الوصف فمعرفة عامة كمثل المشروطة أو بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل أزلا وأبداً  
أو كاتب مادام معدوما فتأمل (١) (قوله أزلا وأبداً الخ) إشارة إلى جهة الأحكام الغير  
الزمانية نحو الله تعالى حي أو عالم بالفعل كما أن قوله أو في أحد الأزمنة إشارة الى جهة  
الأحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم بالفعل أو قاعد فلا يرد أن في أحد الأزمنة  
مستغن عن قوله أزلا وأبداً تأمل

(قال بمعنى خروجها) أى من القوة (قوله الغير الزمانية) أى الغير الحادثة في الزمان (قوله الى جهة  
الاحكام) ومن هذه الاحكام نحو الله خالق ومحي ومميت بالفعل (قوله فتأمل) كأن وجه التأمل أن  
مراد المورد بالازمنة أعم من الازمنة الحقيقية أو التوهمية كما قالوا ان مادام في الدائميتين بمعنى جميع  
أوقات الذات مع ظهور شمولها لنحو قولنا الله عالم بالضرورة أو دائماً ما دام الذات وقولنا الزمان غير  
قار الذات وباحدها أحدها على سبيل منع الخلو فيشمل جميعها وأن المراد بالظرفية في قولهم في أحد  
الأزمنة أعم من أن يكون بطريق الحلول والمقارنة كيف ولولم تكن الازمنة أعم من الحقيقة أو  
التوهمية لكان تعريف المصنف غير جامع لعدم صدقه على نحو قولنا كل يوم من أيام هذا الشتاء

(قال فمعرفة عامة) لم يعتبر فيها اعتبارى المشروطة لأن الدوام لا يختلف باعتبار المدخلة والظرفية  
بخلاف الضرورة (قل أو بفعليتها) فيه مسامحة لأن الجهة هو الفعل لا الفعلية وفي قوله بمعنى الخ  
إيهام الدور فلو قال أو بفعلها بمعنى تحققها أزلا الخ لكان أولى (هذا) والحق كما قاله الرازي في شرح  
المطالع أن الفعل ليس كيفية النسبة لأن معناه وقوع النسبة ولل斯基فية لا بد أن تكون مغايرة له . وعد  
المطلقة من الموجهات لكونها في صورة الموجهة لاشتغالها على قيد بالفعل (قال أزلا) الأزل دوام الوجود  
في الماضي والأبد دوامه في المستقبل فينتج عليه أنه لا معنى للخروج من القوة إلى الفعل فيهما لاقتضاه  
سبق العدم إلا ان يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط \* وقوله خروجها ناظر إلى المعطوف  
أو بحمل الخروج على ما يعم النبوت (قوله نحو الله تعالى) نبه به على أن المراد بالغير الزمانية حكم  
غير الزمان لأن قدمه ليس وفاقيا وغير أجزاء وهو ظاهر فلا بد من اندراجهما تحت الأمور الحادثة  
في الزمان بتعميمه من الحقيقي والوهمي فالمراد بالأزمنة ما يعمه وإلا لا تقتض التعريف بنحو الزمان كم  
متصل وكل يوم من رمضان واجب الصوم (قوله كما أن) الكاف للقران (قوله إشارة إلى جهة) يعنى  
أن الغرض بيان القسمين صريحا لاضمننا وهو لا يحصل بقولنا في أحد الأزمنة فلا يرد ما يقال إن  
ما ذكره لا يوجب عدم الاستغناء لجواز أن يحمل الظرفية فيه على المقارنة بناء على أن ظرفية الزمان لشيء

أو في أحد الأزمنة ولو مرة فمطلقة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بإمكانها بمعنى سلب الضرورة الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة وأعم الجهات الامكان العام ثم الاطلاق العام ثم الدوام

(١) (قوله كل انسان كاتب بالامكان العام إلى آخره) ومما يجب أن يعلم أن قولهم بالامكان في أمثال هذه العبارة ان كان قيداً للنسبة كانت القضية ممكنة وان كان قيداً للمحمول كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية المطلقة لأن كون الانسان ممكن الكتابة ضروري له في جميع أوقات وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضروريا له كما لا يخفى

كذا بالفعل (قال أو في أحد الأزمنة) يخرج عن التعريف نحو هذا اليوم كذا الا أن يراد بالازمنة أعم من الحقيقية والوهمية تأمل (قال بمعنى سلب الضرورة) هذا على مذهب الجمهور من أن امكان الشيء سلب ضرورة خلافه وأما على مذهب البعض من أن امكان الشيء سلب امتناعه فعنى سلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق الذي قيد بالامكان (قال وأعم الجهات) أى عموماً مطلقاً (قال الدوام) أى

مصاحبتة لأجزاء الزمان والأزمنة على ما يعم الوهمية كما يشعر به كلام عصام الدين لعدم بيانها حينئذ صريحاً وإلى هذا أشار بالتأمل (قال سلب الضرورة) مشعر بأن الممكنة العامة ليست قضية بالفعل بالنظر إلى الجانب الموافق وهو الموافق لما في شرح المطالع من أنها لا تشتمل على الحكم فهي قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدتها من القضايا كعدم الخيلات منها مع أنه لاحكم فيها بالفعل لكن قال عبد الحكيم الذي يقتضيه النظر الصائب أن الثبوت بطريق الامكان إذا كان مغاير الامكان الثبوت فالممكنة قضية موجهة مشتملة على الحكم وان لم يكن مغايراً فلا حكم فيها (قوله أن قولهم) وما ذكره جار في الدوام والفعل في بعض الأمثلة (قوله يمكن تحققها) أى لم يمتنع تحققها أو المراد بالتحقق في ضمنها تقييدها بجبهتها فلا ينافى وجوب تحققها فيه بمعنى صدقهما معاً في تلك المادة \* ولا يرد أن امكانه جار في الشق الأول أيضاً فلا وجه للتخصيص (قوله في ضمن الضرورية) ويلزمه التحقق في ضمن البواقي لأن التحقق في الخاص يستلزم التحقق في العام (قوله في جميع) إشارة إلى أن مادام في تعريف الضرورية للظرفية للشرطية خلافاً للمحقق الدواني (قال وأعم الجهات) من قبيل محمد ﷺ خير خلق الله فيلزم التأويل لثلاثاً يلزم تفضيل الشيء على نفسه (قال ثم الدوام) اعترض بأن الدوام يستلزم الضرورة إذ لا بد له من علة واجبة بذاتها أو بواسطة

وأخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية بكل من المعنيين أعم من وجه من الدوام الذاتي وإن كان أخص مطلقاً من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقتيتين أعم من وجه من الدوامين . وأما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف أعم من وجه من سائر الضرورات وما في جميع أوقات الذات من الضرورة والدوام أخص

في الجملة ( قال وأخصها ) أى مطلقاً ( قال الضرورة ) أى في الجملة ( قال الدوام ) الذاتي ما دام اجتماع الأمور الثلاثة كيفية الحيوان للانسان ومادة افتراق المعنيين كيفية الاظلام للمنخسف ومادة افتراق الدوام الذاتي كيفية التحرك للفلك ( قال وإن كان ) أى كل من المعنيين ( قال الدوام الوصفي ) لاجتماع الأمور الثلاثة في حمل الحيوان على الانسان وافتراق الثالث في حمل المتحرك على الفلك ( قال وكل من الضرورتين ) عطف على محل اسم لكن وليست الواو استثنائية لكون هذا الكلام أيضاً لدفع الوهم الحاصل من قوله وأخصها الضرورة ( قال من الدوامين ) لاجتماع الأمور الأربعة في حمل الحيوان على الانسان وافتراق الأولين في حمل الانخساف على القمر والآخرين في حمل المتحرك على الفلك ( قال وأما النسبة ) غير الاسلوب بالنسبة الى هذه النسب لعدم سبق التوهم في الكلام السابق بخلافها ( قال بين الضرورتين ) أى كل نوع من أنواع الضرورة تأمل ( قال والدوامين ) الذاتي والوصفي ( قال من سائر الضرورات ) أى الضرورية الذاتية وفي وقت الوصف والضرورتين الوقتيتين مادة الاجتماع

انتهائها إلى الواجب بالذات ومع وجودها يجب وجود المعلول فيساوئها . ويدفع بأن النسبة بينهما وكذا بين سائر القضايا بمجرد النظر إلى مفهومهما . كيف ولو اعتبرت الأمور الخارجية فيها لانحصرت في الضرورية الموجبة والسالبة لأن الحكم بالنظر إلى العلة إما واجب أو ممتنع . على أن انحصار علته فيما ذكر ممنوع لجواز اشتغالها في بعض المواد على الاختيار ( قال وأخصها ) لم يقل ثم الضرورة لئلا يفيد أنه بقي جهة تكون أخص من الضرورة ( قال لكن الضرورة ) دفع لما يتوهم من قوله وأخصها الخ من أن الضرورة الوصفية سواء كان بشرط الوصف أو في وقته أخص مطلقاً من الدوام وتنبيهه على أن المراد بالضرورة هي الذاتية بخصوصها ويمكن أن يقال مراده أن الضرورة أخص من الدوام الذاتية من الذاتي والوصفية من الوصفي إلا أن هذا التوجيه لايجرى في الضرورتين الوقتيتين ( قال وكل من الضرورتين ) استئناف بياني لانهوى فلايرد أنه يأتي عنه كون هذا الكلام لدفع الوهم الناشئ من قوله وأخصها الضرورة ( قال بين الضرورتين ) أى النسبة بين كل ضرورة من الضرورات الأربع بل الخمس إذا اعتبرت مع أخرى منها وكذا بين الدوامين انفسهما فلا يتوهم الاستدراك ( قال من سائر ) هذا شامل للضرورة الذاتية فانها مع البواقي تصدق في نحو كل كاتب حيوان بخلاف الضرورة

مطلقاً مما في بعضها كما أن ما في وقت مخصوص أخص مطلقاً مما في مطلق الوقت . وقد  
تقيد باللا دوام الذاتي المشروطة والعرفية العامتان فتسميان مشروطة خاصة وعرفية  
خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً لا دائماً بحسب  
الذات والوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة فتسمى وقتية ومنتشرة ووجودية لادائمة نحو  
كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة أو في وقت ما أو بالفعل لادائماً وقد تقيد المطلقة

بما مر غير مرة ومادة الافتراق بشرط الوصف كيفية التحرك للكاتب وافتراق تلك الضرورة كيفية  
الحيوان للكاتب ( قال مما في بعضها ) من الضرورة في وقت الوصف والضروريتين الوقتيتين

بشرط الوصف \* وبهذا يعلم أن قولهم الضرورة الذاتية اخص مطلقاً من سائر الجهات ليس على إطلاقه  
( قال كما أن ما الخ ) يوم جريان مدخول الكافي في كل من الدوام والضرورة مع اختصاصه بالثانية فلا أولى  
أن يقول إن الضرورة في وقت الخ ( قال أخص مطلقاً ) أي فكل من المشروطة في وقت الوصف  
والوقتية المطلقة أخص مطلقاً من المنتشرة المطلقة . ويتجه أنه يمكن تعيين الوقت في الأخيرة فتتعمد  
الوقتية المطلقة في كل مادة صدقت منتشرة كأن يقال في تنفس الحيوان كل حيوان متنفس بالضرورة  
وقت الاسترواح التام بلا مانع . وحمل عموم الأخيرة على ما هو بحسب المفهوم لو صح بعيد \* بقي أن  
كلامه ساكت عن النسبة بين هذه المشروطة والوقتية المطلقة ومع أن الثانية أعم مطلقاً من الأولى ففيه  
قصور ( قال في مطلق الوقت ) ظاهره أن المنتشرة المطلقة مأخوذة لاشترط التعيين فتصدق فيما عين  
فيه الوقت وغيره وقوله المار أوفى وقت ما الخ مشعر بأخذها بشرط عدم التعيين فيتدافعان \* وقد يقال  
إنها مباينة للوقتية المطلقة مفهومها وأعم مطلقاً منها صدقاً لكل منهما وجهة ( قال بالادوام الذاتي ) ويشترط  
في هاتين القضيتين حينئذ مفارقة وصف الموضوع عنه بالفعل ( قال فتسميان ) نشر على وفق اللف  
وقضيته أن المشروطة الخاصة مثلاً اسم المقيد والقيد خارج وليس كذلك كما يشعر به قوله الآتي وهذه  
السبع مركبات الخ ففي كلامه مساحة وقس عليه البواقي ( قال لادائماً ) ان كان مادام لتوقيت ثبوت  
المحمول كما عليه عبد الحكيم فدائماً عطف عليه أو لتوقيت الضرورة فهو معطوف على بالضرورة لا على  
مادام حتى يكون اللا دوام نقياً لدوام الضرورة ويتجه أنه مناف لقولهم بأنه إشارة إلى مطلقة عامة ( قال  
المطلقتان ) لو ترك القيد لالتبس بمركبتهما وهما لا يقيدان لئلا يلزم تحصيل الحاصل . ولو ترك المقيد  
لالتبس بالضرورة والدائمة ولذا لم يكتف باحدهما ( قال بالضرورة ) نشر مرتب ( قال لادائماً ) كلمة لاهنا  
لسلب دوام الايجاب الذي هو الجانب الموافق فيلزم منه إطلاق السلب الذي هو الجانب المخالف

العامة والممكنة العامة باللا ضرورة الذاتية في الجانب الموافق فتسميان وجودية لا ضرورة  
وممكنة خاصة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية وكثيراً  
ما يكتفى في الممكنة الخاصة بعبارة أخرى بأن يقال كل حيوان متنفس بالامكان الخاص  
لأن الامكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة معاً وهذه السبع  
مركبات من حكيمين بسيطين متوافقين (١) في الموضوع الحقيقي والمحمول والكمية من  
الكلية والجزئية متخالفين في الكيفية من الإيجاب والسلب لأن الدوام إشارة إلى مطلقة  
عامة واللا ضرورة إلى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول

والدوام الوصفي ( قال لا بالضرورة ) كلمة لاهنا لسلب ضرورة الإيجاب الذي هو الجانب الموافق  
فتفيد إمكان السلب الذي هو الجانب المخالف ( قال يكتفى ) وقد يكتفى في الوجودية اللادائمة أيضاً  
بعبارة أخصر بأن يقال كل حيوان متنفس بالاطلاق الخاص بناء على أن الاطلاق الخاص هو سلب  
الدوام عن طرفي النسبة معاً ( قال بعبارة أخرى ) أخصر ( قال عن طرفي النسبة ) أى قسميها ( قال والكمية )  
أى أن كانت فلا يرد نحو زيد متنفس بالفعل لا دائماً ( قال واللا ضرورة ) اعترض بأنه عطف على  
معمولى عاملين مع عدم تقديم المجرور ودفعه عبد الحكيم بأن قوله إلى ممكنة معمول للإشارة المقدرة قبله

( قال في الجانب الموافق ) المراد الطرف المدلول عليه صريحاً بالقضية بلا ملاحظة الجهة وتوصيفه بالموافقة  
مبنى على اعتبار المغايرة الاعتبارية والالزم موافقة الشيء لنفسه \* ثم هذا القيد بالنسبة إلى الممكنة العامة  
مستغنى عنه لأن تقييدها بلا ضرورة الجانب المخالف مستحيل عقلاً ( قال وكثيراً ما ) لم يذكر التعبير  
بالاطلاق الخاص في الوجودية اللادائمة لأن الاطلاق العام ليس مدلولاً مطابقاً للدوام كما هو الراجع  
هذا \* وأن ما ذكره لا يتم على مذهب القائل بأن إمكان الشيء سلب إمتناعه ( قال طرفي النسبة ) إن  
أريد بها نسبة بين بين فالمراد عن متعلقها بالكسر أو النسبة التامة فالمراد عن نوعيها ( قال مركبات )  
أى مشهورة ففيه اكتفاء ( قال بسيطين ) من توصيف الجزء أو متعلقه بصفة الكل ( قال والكمية )  
أى إن كانت أو المراد بالتوافق عدم التخالف فلا ينتقض بنحو زيد كاتب بالامكان الخاص ( قال إلى  
ممكنة عامة ) الأولى حذف إلى لئلا يحتاج إلى تقدير الخبر أو جعل اللا ضرورة معطوفاً على فاعل  
الإشارة بمعنى المشير مع اعتبار تقديم العطف على الربط لئلا يلزم خلو الخبر من الرابط بالنظر إلى المعطوف  
دفعاً لما أورد من لزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين على غير شرطه ولا إلى جعل الإشارة بالنظر  
إلى المعطوف بمعنى المدلول المطابق والمعطوف عليه بمعنى غيره لأنه خلاف الظاهر وكأنه لقصد الاختصار

(١) (قوله في الموضوع الحقيقي والمحمول) قيد بهما مع أنهما متروكان في سائر الكتب للإشارة إلى أن مجرد اشتغال القضية على حكيمين مختلفين بالإيجاب والسلب لا يكفي في كونها مركبة في عرفهم والا لكانت جميع الأحكام الحصرية قضايا مركبات عندهم نحو ما جاءني إلا زيد وليس كذلك بل هي وأمثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالإيجاب والسلب في الموضوع

أي واللاضرورة إشارة إلى إمكانية الخ والاستاذ القرطبي رحمه الله بأن قوله اللاضرورة بالرفع عطف على فاعل إشارة لكونها بمعنى مشير بناء على أن المصدر المؤول متحمل للضمير. والاعتراض عليه بأنه يلزم خلوه الخبر بالنظر إلى المعطوف عن العائد مدفوع بأنه إذا كان الكلام مبنيًا على تقديم العطف على الربط لا يتجه شيء (قوله إلى أن مجرد) يعني أن ما ذكر في المتن إشارة إلى تعريف المركبة إذ حاصله أن المركبة قضية مشتملة على حكيمين متوافقين في الطرفين والكمية متخالفين في الكيفية ولو لم يذكر فيه التوافق في الطرفين لدخل فيه نحو ما جاءني إلا زيد وإن قيدت القضية في التعريف بالموجبة لجواز تقييد الحكم فيه بالجهة فلا يكون مانعًا (قوله ما جاءني) هذا بالنظر إلى التقييد بالموضوع وأما بالنظر إلى المحمول فنحو ما زيد إلا عالم إلا أن الأولى التمثيل بنحو ما يفهم هذا إلا كل إنسان لخروج ما ذكره عن التعريف بالتوافق في الكمية فافهم (قوله وليس كذلك) مقدمة رافعة

لم يقل واللاضرورة معنى الممكنة العامة وإن إندفع به كلا المحذورين \* ثم أقول إن الخبر المحذوف قبل قوله إلى ممكنة هو يشير لا إشارة كما قيل لأن المصدر المحذوف لا يعمل على الأصح وأنه عبر بالإشارة لأن معناها معنى إفرادي ناقص بخلاف المطابقة والممكنة العامتين ولعدم صراحتهما في الاتفاق كمية (قوله والا لكانت) وكذا يكون جميع البسائط السوالب مركبات عندهم لاشتمالها على حكيمين مختلفين إيجابا وسلبا (قوله قضايا مركبات) أي فينتقض التعريف المأخوذ من سائر الكتب للقضية المركبة بتلك القضايا الحصرية ويكون تعريفها بالاعم (قوله وأمثالها) فيه أن البسيطة قضية موجبة حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط وهذه القضية ليست كذلك \* ويمكن أن يقال أراد بالبسيطة ما ليست بمركبة ولو مطلقة \* ثم إنه يؤخذ من كلامه أنه لو قيد بالاتحاد فيهما لكان قولنا ما جاءني إلا زيد مركبة وليس كذلك لعدم الموافقة في الكمية لأن إحدى القضيتين شخصية والآخرى كلية لأن الاستثناء معيار العموم فالقييدان ليسا بلازمين بالنظر إليها. إلا أن يراد بالموافقة أعم من الحقيقية

اذ ما ثبت له الجبى هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان فى الموضوع فيكون القضية المشتملة عليهما بسيطة لامر كبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لادائما فان معنى لادائما لاشىء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان فيه فى الموضوع والحمول والكمية كان قضية مركبة فى عرفهم . وتقييد الموضوع ههنا بالحقيق للاحتراز عن الموضوع الذ كرى فان اتحادهما فى الموضوع الذ كرى غير كاف فى المركبة بل لا بد من اتحادهما فى الموضوع الحقيق والا لصدقت المركبة الجزئية فى قولنا بعض الجسم حيوان لادائما لأن معنى جزئيتها أن بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما مع أن هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم إذ الحكم فى الجزئين فيها على شىء

( قوله اذ ما ثبت ) بمعنى من ( قوله وحيث ) أى لانه ( قوله عن الموضوع ) أى عن الاكتفاء بالاتحاد فى الموضوع الذ كرى ( قوله فى الموضوع الخ ) أى فقط ( قوله الحقيقى ) أى ايضا ( قوله لان معنى ) علة الملازمة ( قوله مع ان هذه ) مقدمة رافعة

والحكمية فيكون ماذ كمر كبة ( قوله اذ ما ثبت ) كلمة ما تستعمل فى ذوى العقول وغيرها قاله السيوطى ومن الاول قوله تعالى ( والسماء وما بناها ) أى والذى بناها فلا حاجة الى تأويلها بمن ( قوله بسيطة ) أى بالامكان وقس عليه ماسبق ( قوله لادائما ) أى معناها الالتزامى التفصيلى والاشارة الى اطلاق المعنى عليه اختاره على الاشارة كما أن ذكرها فيما سبق إشارة الى اطلاقها على المعنى المطابق فلا يرد أن الأولى أن يقول فان لادائما إشارة الى الخ لانه ليس معناه المطابق ( قوله للاحتراز ) ولا يلزم من الاتحاد فى الكمية الاتحاد فى الموضوع الحقيقى كما توهم لما يظهر بالتأمل فى قولنا بعض الجسم حيوان لادائما \* نعم يلزم اذا كانت القضية كلية ( قوله ليس بحيوان ) كلمة ليس رفع لدوام الايجاب فيفيد فعلية السلب لاسور لدوام السلب فلا يرد ان الصواب وبعضه ليس بحيوان بالفعل لان اللادوام إشارة الى مطلقة عامة \* بقى أنه لا وجه لتقييد الجزء الأول بقوله دائما لاشعاره بان المقيد باللادوام هو الدائمة وهو فاسد فالاولى أن يقول فان معنى جزأها حينئذ بعض الجسم حيوان بالفعل وبعضه ليس بحيوان بالفعل وبهذا يشعر قوله الا تى لزم أن الخ ( قوله اذ الحكم ) قد يقال فيه شائبة المصادرة بالنسبة الى دعوى اتحاد القضيتين فى الموضوع الحقيقى فالاولى والاخصر أن يقول بدل قوله اذ الحكم الخ لان تقييدها وهو كل

والكمية ومخالفتين لها في الكيفية \* واعلم أن ههنا موجبات آخر ربما يحتاج اليها في ابواب التناقض والعكس والاختلاطات فان العملية ان حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين فتسمى مطلقة وقتية أو في وقت ما فمطلقة منتشرة أو في بعض أوقات وصف الموضوع خيضية مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف فتسمى حينية ممكنة

واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم أن يوجد جسم يتصف بالحيوانية في وقت ولا يتصف بها في وقت آخر وهو باطل كما سيتضح

( قال ربما يحتاج الخ ) أى كما يحتاج الى الموجبات المارة في تلك الابواب ( قال والعكس ) من تقديم العطف على الربط ( قال معين ) أى حقيقى لا وهمى فلا يشمل اليوم كذا سواء كان ذلك الوقت وقت الوصف أولا فتجتمع العامتين ( قال مطلقة ) سميت بذلك لانها مطلقة عامة مقيدة بوقت معين فلا يشمل غير الزمانيات وقس عليه التسمية بالمطلقة المنتشرة ( قال بسلب الخ ) من إقامة الحد مقام المحدود والتقدير وان حكم فيها بالامكان الوصفى وهو سلب الضرورة الخ ( قال الضرورة ) أى الضرورة بشرط الوصف أوفى وقت الوصف ( قال المخالف ) أى للنسبة التى قيدت بالامكان الوصفى ( قال حينية ممكنة ) وهى إما بمعنى الممكنة بشرط الوصف أو بمعنى الممكنة فى وقت الوصف وتسمية الاولى بالحينية الممكنة لمشكلة الثانية كما أن تسمية المشروطة بالمعنى الثانى مشروطة لمشكلة المشروطة بالمعنى الاول

جسم أما حيوان أو ليس بحيوان دائما صادق فلو صدقت تلك المركبة لزم إجتمع النقيضين ( قال والكمية ) أى حقيقة أو حكما فشملى نحو زيد متنفس بالامكان الخاص لان الشخصية فى حكم الكمية ( قال ربما يحتاج ) إشارة الى العلة المحوجة الى ذكرها ( قال فى ابواب ) كأن الاضافة مبطله للجمعية أو البحث عن التناقض مثلا فى كتب كثيرة كاف لكونه ذا ابواب أو العطف مقدم على الربط \* ثم الأوفق بما يأتى فى فصول ( قال بفعلية النسبة ) من إقامة الحد مقام المحدود أى حكم فيها بالاطلاق الوقتى وهو فعلية النسبة الخ وقس عليه البواقي \* هذا وأن المراد بالوقت أعم من الحقيقى والوهمى فيشملى نحو اليوم كذا ويكفى فى عمومية المطلقة العامة من المطلقة المنتشرة أفترافقها فى نحو الله عالم فتأمل ( قال أو فى وقت ما ) أى حكم فيها بالاطلاق الدوامى وهو فعلية النسبة فى وقت مالم يعينه الحاكم وأن تعين فى نفسه ( قال فتسمى حينية ) الأنسب بما يأتى من أن سلب الضرورة الوصفية امكان حينى أن يسمى ممكنة حينية كما أن الأنسب تسمية القضية التى حكم فيها بالاطلاق الحينى مطلقة حينية لاحينية مطلقة

أو بسلب الضرورة في وقت معين عنه فممكنة وقتية أو في وقت ما فممكنة دائمة وهذه الست بسائط غير مشهورة وقد تقييد الحينية المطلقة باللا دام الذاتي فتسمى حينية لادائمة وهذه مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات أخر إذ يمكن تقييد ماعدا الضرورية باللا ضرورة الذاتية وما عدا الدائميتين

( قال أو بسلب ) أى أو بالامكان الوقتى وهو سلب الضرورة الخ فهذا أيضا من أقامة الحد مقام الحدود ( قال عنه ) أى عن الجانب المخالف للنسبة التى قيدت بالامكان الوقتى ( قال غير مشهورة ) ثلاثها الاول أقسام ماحكم فيها بفعالية النسبة كالمطلقة العامة وثلاثها الباقية أقسام ماحكم فيها بالمكان النسبة كالممكنة العامة ( قال الذاتى ) فى الجانب الموافق المفيد للاطلاق العام فى الجانب المخالف ( قال مركبات أخر ) أى غير المركبات السابقة باعتبار الجزء الثانى ( قال ماعدا ) وهى سبع من البسائط السابقة ( قال ماعدا الضرورية ) أى مع أنه لم يذكروا ذلك فى المركبات السابقة الاتقييد المطلقة والممكنة العامتين بذلك القيد فتبقى خمس مركبات هى صحيحة غير معتبرة ( قال باللا ضرورة ) أى فى الجانب الموافق التى هى عين الامكان العام الذاتى للجانب المخالف أو مستلزم له على اختلاف الرايين ( قال وما عدا ) وهى ست من البسائط ( قال وما عدا الدائميتين ) أى مع أنه لم يعد ماعداها فى المركبات المشهورة

( قال معين عنه ) فيه شائبة الاستخدام لأن المراد بالجانب المخالف فيما مر المخالف للنسبة التى قيدت بالامكان الوصفى وهنا المخالف للنسبة المقيدة بالامكان الوقتى ( قال ويمكن ) أقول ضابط التقييد فى البسائط هو أن كل بسيطة يمكن تقييدها بسلب جهة هى أخص مطلقا أو من وجه من جهة تلك البسيطة لجواز إجتماع الأعم مع تقييد الأخص كذلك صدقا لكن يلزم كون التقييد فى مادة افتراق الأعم عن الأخص ويمتنع تقييدها بسلب جتها لامتناع جمع النقيضين وكذا بسلب جهة تكون أعم مطلقا من جتها لامتناع إجتماع الأخص مع تقييد الأعم \* ومن هذا يعلم حال صور تركها المصنف كتقييد البسائط الغير المشهورة بسلب جهاتها فليحفظ ( قال مركبات أخر ) أى غير المركبات السابقة إما باعتبار الجزء الأول كالدائمة المقيدة باللا ضرورة الذاتية أو الثانى كالمطلقة العامة المقيدة باللا ضرورة الوصفية أو كل منهما كالمطلقة المنتشرة المقيدة باللا ضرورة الوقتية المعينة أو الهيئة الاجتماعية كالمشروطة العامة المقيدة باللا ضرورة الذاتية ( قال ماعدا الضرورية ) وهى سبع من البسائط المشهورة والست الغير المشهورة والاقتصار على المشهورة يستلزم قاصرة الكلام ( قال باللا ضرورة ) مع أن المقيد بها فيما سبق المطلقة والممكنة العامتان فتبقى إحدى عشرة مركبات صحيحة غير معتبرة ( قال وما عدا الدائميتين )

باللادوام الذاتى كما امكن تقييد ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وما عدا العامتين باللادوام الوصفى وما عدا الوقتية (١) أو المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية

(١) (قوله وما عدا العامتين باللادوام الوصفى الخ) أى يمكن تقييد بعض ماعدا العامتين من البسائط باللادوام الوصفى وان لم يمكن تقييد بعض ماعداها الآخر به كالدائميتين لثلايرد

الممكنة العامة المقيدة باللادوام الذاتى وإن عد فيها غير ما قيد بذلك القيد (قال باللادوام) فى الجانب الموافق المفيد للاطلاق العام فى الجانب المخالف (قال المشروطة) أى والضرورة الذاتية أيضا وما عداها ست (قال باللاضرورة) أى فى الجانب الموافق التى هى الامكان الوصفى للجانب المخالف فالجزء الثانى من المركبة حينئذ هى الحينية الممكنة \* وكتب ايضا أى باللاضرورة بشرط الوصف أو فى وقت الوصف (قال العامتين) أى والدائميتين أيضا (قال باللادوام) المفيد للاطلاق العام فى بعض أوقات الوصف للجانب المخالف فيكون الجزء الثانى من المركبة هى الحينية المطلقة (قوله كالدائميتين) الكاف استقصائية (قوله لثلايرد) أى وانما فسرنا المتن بذلك لثلا الخ (قال باللاضرورة) التى هى الامكان

وهى ثنتا عشرة نصفها مشهورة ونصفها الآخر غيرها . والمذكور فيما مر تقييد ماعدا الممكنة العامة بها من البسائط المشهورة فبقيت منها واحدة وتقييد الحينية المطلقة من غير المشهورة فالباقية منها خمسة (قال كما أمكن) الاخصر الاولى وما عدا الخ (قال ماعدا المشروطة) أى والضرورة الذاتية والمصنف تركها لان عدم تقييد العام يستلزم عدم تقييد الخاص وكذا البواقى وفيه تأمل \* ولا يبعد أن يراد بالمشروطة العامة القضايا التى تتحقق هى فيها فلا يكون فى كلامه أكتفاء (هذا) وما عداها ثنتا عشرة (قال الوصفية) أى بشرط الوصف أو فى وقته (هذا) أو المشروطة العامة بالمعنى الاول يمكن تقييدها بجهة المشروطة العامة بالمعنى الثانى وبالعكس لان كل بسيطتين بين جهتهما عموم وجهى يمكن تقييد كل منهما بسلب جهة الاخرى . ومنه يظهر جواز تقييد الضرورية باللاضرورة بشرط الوصف (قوله العامتين) قد يقال ان كلامه على هذا لا يفيد انضباط التقييد إلا بعد تدقيق النظر لابهام البعض . وأنه لو أراد بالعامتين القضايا التى تتحققان فيها لشملتا الدائميتين وسهل الانضباط (قوله كالدائميتين) الاولى وهما الدائمتان لثلا يحتاج الى جعل الكاف استقصائية . ويمكن دفعه بان التثنية لاقتصار العطف والربط مقدم عليه (قال أو المنتشرة) كلمة أو بمعنى الواو (قال باللاضرورة) فى الكلام نشر مرتب فكانه قال وما عدا الوقتية المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة وما عدا المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية الغير المعنية

المعينة أو غير المعينة وإن لم يعتبروا جميعها ﴿ تنبيه ﴾ الضرورة تطلق عندهم على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي هو أن يكون ذات الموضوع وماهيته آية عن انفكاك

أن الضرورية والدائمة مما عداها لا يمكن تقييدهما به اذا الضرورة والدوام الذاتيان أخص من الدوام الوصفى وتقيض الأعم مابين لعين الاخص فليحمل على هذا أخوات هذا القول (١) (قوله أو المنتشرة الخ) المنع خلو فلا يردان الوقتية المطلقة مما عدا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها باللاضرورة الوقتية الغير المعينة . ويصح الحمل على منع الجمع واخلو فلا يلزم المحذور أيضا بناء على التوجيه السابق

الوقتى للجانب الخالف الذى هى جهة الممكنة الوقتية أو الممكنة الدائمة ( قوله لا يمكن تقييدهما ) لكذب قولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا بالضرورة فى وقت ما بخلاف المنتشرة المطلقة مما عدا الوقتية المطلقة فانه يمكن تقييدها باللاضرورة فى وقت معين كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتنا ما لا فى وقت معين ( قال تطلق ) أى بالاشتراك المعنوى تأمل ( قال الناشئة ) أى كما تطلق على الضرورات الاربع السابقة أعنى الضرورة الذاتية والوصفية والضروريتين الوقتيتين \*

( قال وان لم يعتبروا ) إن كان قيدا لقوله كما أمكن فقوله لم يعتبروا الخ سلب كلى أوله ولما قبله فرفع للايجاب الكلى ( قوله لمنع الخلو ) المتحقق فى ضمن إجماع المتعاطنين ( قوله فلا يرد ) لانه يؤل المعنى الى أن ما عدا هذين يقيد باللاضرورة الخ \* لكن هذا التوجيه يستلزم قاصرة الكلام حيث يكون جواز تقييد المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة متروكا ( قوله على منع الجمع ) أقول لا يتصور منع الجمع لان بعض ما عداها كالمطلقة العامة يمكن تقييدها بهما ولا وجه لتخصيص الايراد بالوقتية المطلقة لكون الضرورية والمشرودة كذلك مع أيهامه جواز تقييدهما بهما . على أنه يوجب تشويش الانضباط فالاولى التوجيه أولا بالتوجيه السابق بل بما مررنا ( قوله بناء على الخ ) الاولى تقديمه على قوله فلا يلزم الخ ( قوله على التوجيه السابق ) وهو قوله يمكن تقييد بعض ما عدا العامتين ( قال تنبيه ) فى ذكر التنبيه هنا مساححة بحسب المعنى وكأن كثرة البحث عما فيه جعلته كالمعلوم ( قال الضرورة تطلق ) مقتضى تعريفهم لها بامتناع الانفكاك ثم تقسيمها أنها مشترك معنوى لكن قوله الآتى فلهم ضرورات ست يعيل الى أنها مشترك لفظى ( قال على الضرورة ) هى على ما فى شرح المطالع أخص من الضرورة

النسبة بحيث لو فرض الانفكاك انقلبت الى ماهية أخرى فسلب الفردية واجب لذات الاربعة والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما يلزم أن لا تكون موجودة في شئ من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدهما مقتضى ماهيتها فالجواب بهذا

وكتب أيضا وهي أخص من الضرورة الذاتية المارة في الايجاب ومساوئها في السلب كذا في شرح المطالع ( قال النسبة ) الايجابية أو السلبية ( قال الفردية ) أى فى قولنا الاربعة ليست بفرد بالضرورة واجب الخ وكذا سلب الزوجية لذات الثلاثة مثلا وسلب الفردية لذات الانسان مثلا ( قال الاربعة ) وسائر الاعداد المنقسمة بمتساويين ( قال من الافراد ) وكذا لولم يجب سلب الزوجية لذات الثلاثة انقلبت الى ماهية واحد من الأزواج ( قال ثبوت الخ ) ودون ثبوت الفردية للثلاثة مثلا ( قال الزوجية ) أى فى قولنا الاربعة زوج بالضرورة مثلا ( قال انفكاك الزوجية ) أى عن الاربعة بأن فرض كون الاربعة معدومة فى الخارج والذهن ( قال الانقلاب ) أى انقلاب ذات الاربعة الى ماهية واحد من

الذاتية فى الايجاب ومساوئها فى السلب ( قال بحيث لو فرض ) أى فرض ممكن \* ثم اللازم منه إمكان الانقلاب فلو قال لو أمكن الانفكاك لا يمكن انقلابها الى الخ لكان أولى هذا \* وقد يقال إستحالة الانقلاب ممنوعة فضلا عن محالية أمكانه كيف والحكماء قالوا بجواز انقلاب الماء هواء وبالعكس إلا أن يراد بما هنا انقلاب مجموع أجزاء الماهية وبقولهم المذكور انقلاب صورة الماء بان تصير هيولاه محلا لصورة الهواء أو بالعكس لكن فى عدم كون انقلاب الاربعة فرداً والانسان فرسا كاتقلاب الماء هواء تأمل ( قال فسلب الفردية ) ومثله سلب كل ما هو تقيض أو مسا وتقيض لللازم ماهية أولذاتى ماهية عنها وكذا ما هو أخص من تقيضيهما عنها فيشمل سلب الزوجية أو زوج الزوج عن الثلاثة وسلب الاحيوان أو الانسان أو اللاناطق أو الفرس عن الانسان ( قال وإلا انقلبت ) أى لأنه لو لم يصدق الاربعة ليست بفرد بالضرورة لصدق تقيضه وهو الاربعة فرد بالامكان وهو يستلزم وجود الاربعة لكونها موضوع القضية الموجبة وكونها فردا للفرد بالامكان فيمكن الانقلاب وهو محال ( قال ثبوت الزوجية ) وكذا ثبوت الناطق والحيوان للانسان والفردية للثلاثة \* وبالجملة ثبوت ذاتيات الاعيان لها وثبوت سائر لوازم الماهية كذلك ( قال بل غاية ) أى بل غاية ما يلزم أن يصدق نقيض قولنا الاربعة زوج أعنى أنها ليست بزواج وهو لا يستلزم الانقلاب لجواز أن يكون صدق السالبة هنا لا انتفاء الموضوع ( قال والذهن ) أى اللازم غير باطل والباطل غير لازم ( قال مقتضى ماهيتها ) لأنها أمر ممكن وماهية

المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود (١) نحو الله تعالى عالم أوحى بالضرورة بخلاف السلب

(١) (قوله نحو الله تعالى عالم أوحى الخ) فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجى فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى

الافراد (قال في الايجاب) الخارجى أو الحقيقى كمثل المصنف أو الذهنى نحو الله تعالى لاجسم بناء على أن اللاجسم لازم لماهية (قال المتوقف) صفة كاشفة كقوله الآتى الغير المتوقف عليه (قال يكون الموضوع) ويكون المحمول من اللوازم الخارجية أو الماهية دون الذهنية كالوجود والامكان العام له تعالى (قال واجب) لا يقال إن الضرورة في قولنا شريك البادرى ممتنع بالضرورة ناشئة عن ذات الموضوع بحيث لو فرض الانفكاك انقلبت الى ماهية أخرى مع أن الموضوع ممتنع الوجود \* لا نأقول لا يلزم من فرض الانفكاك إلا انتفاء الوجود الذهنى لأن ثبوت الامتناع يقتضى الوجود الذهنى (قوله وجوده الخارجى) قد يقال إن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شئ بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية

الممكن لا يقتضى الوجود ولا العدم (قال انما يتحقق) أى لا يتحقق فيه إلا حيث الخ (قال في الايجاب) أى القضية الموجبة المتوقفة الخ سواء كانت خارجية أو حقيقية (قال يكون الموضوع) أى ويكون المحمول ثابتاً له في الخارج كما أشار اليه بالمثل (قال الغير المتوقف) هذه الصفة كالتوقف فيما سبق بيان للواقع يعنى أن السلب ليس كالإيجاب في الانحصار على الموضوع الواجب بل تصدق ضرورة السلب سواء كان الموضوع موجوداً واجباً أولاً لعدم اقتضائه وجود الموضوع (قال ولذا كان) ان كان إشارة الى قوله فالوجوب الخ فالعلمية بالنظر الى المعطوف فقط اذ لم يعلم منه كون سلب الفرسية عن الانسان ضرورياً بهذا المعنى وقوله اذ لا الخ علة قوله كان الخ أو اليه وإلى ما قبله فالعلمية بالنظر الى المتعاطفين وقوله اذ لا الخ علة العلمية (قال أو لم يوجد) إشارة الى أنه لا يلزم من صدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس بالضرورة بهذا المعنى صدق كل انسان لا فرس بها لجواز كون صدق السالبة لانتفاء الموضوع فلا يردان سلب الفرسية عنه يستلزم ثبوت عدم الفرسية له فيتحقق الوجوب بهذا المعنى في الايجاب مع أن موضوعه ليس بواجب الوجود (قوله وجوده الخارجى) نبه به على أن كون القضية ضرورية موجبة بهذا المعنى كما يتوقف على كون الموضوع واجب الوجود يتوقف على كون المحمول من لوازم الوجود الخارجى لازماً في الذهن أيضاً أولاً فلا يرد ان قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شئ بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية بهذا المعنى مع أنه لا يجرى فيها هذا الدليل لأن المحمول فيهما من العوارض الذهنية

الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب الفرسية عن الانسان مثلاً وجوباً ذاتياً  
اذ لا يكون فرساً بالضرورة سواء وجد في الخارج أو في الذهن أو لم يوجد في شيء  
منهما ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوباً ذاتياً وقد تطلق على الضرورة  
بشرط المحمول

يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لأن كل  
ماهية يمكن انفك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهي ممكنة فماهية الواجب تعالى آية  
عن انفك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجباً بالذات بخلاف ثبوت  
لوازم الممكنات لها كما عرفت في الاصل

بهذا المعنى مع أنه لا يجري فيها هذا الدليل حيث لا يلزم من فرض انتفاء تلك المحمولات التي هي  
عوارض ذهنية الانتفاء الوجود الذهني الملزوم ولا محذور فيه فتأمل ( قال الغير المتوقف ) لا يقال ان  
كان سلب الفردية والفرسية واجباً لذات الاربعة والانسان بهذا المعنى كان عدم الفردية والفرسية في  
قولنا الاربعة لافرد والانسان لافرس بالضرورة واجباً كذلك فقد تحقق الوجوب بهذا المعنى في  
الاجاب مع عدم كون الموضوع واجب الوجود \* لانا نقول ان ذات الاربعة والانسان إذا لم يكن  
موجوداً أصلاً لم يثبت لهما الالفردية والالفرسية لاقتضاء ثبوت شيء للموضوع وجوده بأحد الوجودين  
وان سلب عنهما الفردية والفرسية. وكالالفردية والالفرسية سائر لوازم الماهيات والذاتيات لكنه إنما يتم  
للمتسكن ثابتة للماهية من حيث هي بل باعتبار أحد الوجودين أي كان ( قال ولذا ) أي لانحصار  
الوجوب الايجابي في الموضوع الواجب الوجود دون الوجوب السلبى ( قال كان ) نشر على غير وفق  
الف ( قال بشرط المحمول ) أي بشرط وقوع أولاً وقوع المحمول الواقع كما أشار اليه في الحاشية وكذا  
في المتن بقوله بشرط كونه الخ وبشرط أن لا يكون الخ وإضافة الشرط إلى المحمول بيانية. والواقع إماسة

( قوله يلزم انتفاء ) أي يلزم عدم وجود الواجب تعالى لأن رفع اللازم يوجب رفع الملزوم ( قال على  
الضرورة بشرط ) أي بشرط هو ( وقوع المحمول ) في الموجبة وعدم وقوعه في السالبة ويكون ذلك  
الوقوع واللا وقوع متحققين في الماضي أو الحال فالكلام على حذف المضاف أو التمييز كما أشار اليه في  
الحاشية بقوله ( أي بشرط وجود الخ ) لأن الوجود بمعنى الوقوع والعدم بمعنى اللا وقوع وقوله الواقع  
صفة الشرط بمعنى الخارج من القوة إلى الفعل عند الحكم أو قبله فلا يصح قولنا للامى الدائم هذا  
كاتب بالضرورة بشرط وقوع كتابته وان أمكن تحقق الكتابة له في الاستقبال ( قال المحمول ) أي

الواقع (١) نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائماً بالفعل أو ليس بقاعد بالضرورة

(١) (قوله بشرط المحمول الواقع الخ) أى بشرط وجود المحمول في الموجبة وعدمه في السالبة والمراد من الوجود والعدم ماهو الواقع في وقته إذ لا ضرورة اليوم في قيام زيد غدا لافي وجوده لعدم وقوعه بعد ولا في عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذي هو الغد \* وبالجمله

المضاف أو المضاف اليه ( قال الواقع ) أى الخارج من القوة إلى الحصول حين الحكم أو قبله ( وكتب أيضاً ) أشار بالتوصيف بالواقع الى كذب نحو قولك للامى الدائمى هذا كاتب بالضرورة بشرط كونه كاتباً وقولك العنقاء موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً بل الى كذب قولك الاول للامى إلى حين الحكم وقولك محمد المهدي موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً لأن المراد بالواقع الواقع في الحال أو الماضى كما يظهر في الحاشية ( قوله وجود المحمول ) المراد بوجود المحمول الوقوع وبعدمه اللاوقوع وهذا ظاهر ( قوله في وقته ) الذى هو زمان الحال أو الماضى \* ثم المراد بالوقت أعم من الحقيقي أو التوهمى فيشمل غير الزمانيات ( قوله إذ لا ضرورة ) من الضرورات الست المذكورة ( قوله اليوم ) ينتقض بقيامه الماضوى بان يقال لا ضرورة اليوم في قيامه أمس لافي وقوعه لا انتفائه اليوم ولا في لاوقوعه لا انتفاء وقته الذى هو أمس \* والفرق بينه وبين الاستقبالى تحكّم بحت وكذا بفعلية قيامه غدا حيث لا فعل لوقوعه فيه لعدم تحققه بعد ولا للاوقوعه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد فيلزم كذب قولنا زيد قائم غدا بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم دائماً وبالعكس وذلك رفع النقيضين \* وحله أنه لا يلزم من انتفاء ضرورة القيام غداً في الحال انتفاؤها غداً كما لا يلزم من انتفاء ضرورة القيام أمس انتفاؤها أمس ولولزم الأول لزم الثانى \* نعم لا علم في الحال بخصوص ضرورة أحد الطرفين ولا يلزم من انتفاء العلم انتفاء المعلوم ( قوله في قيام زيد ) أى في نسبة القيام في الغد اليه إيجاباً أو سلباً ( قوله لافي وجوده ) أى لافي وقوع القيام على تقدير أن يقوم في الغد في نفس الامر ( قوله ولا في عدمه ) أى ولا في لاوقوعه على تقدير أن لا يقوم فيه في نفس الأمر فعلى ما ذكره يلزم على التقدير الأول كذب قولك زيد يقوم في الغد بالضرورة بشرط أن يقوم فيه وصدق قولك زيد لا يقوم فيه بالامكان الوقوعى وعلى التقدير الثانى كذب قولك زيد لا يقوم غدا بالضرورة بشرط أن لا يقوم فيه وصدق قولك زيد يقوم فيه بالامكان الوقوعى \* وليس كل من قوله لافي وجوده وقوله لافي عدمه مبني على تقدير واحد من التقديرين المذكورين بل الأول مبنى على التقدير الأول والثانى على الثانى فافهم ( قوله لعدم تحقق الخ ) تفنن حيث لم يقل نفسه أو ما يستلزمه فيدخل نحو زيد حيوان بشرط الانسانية في الضرورية بهذا المعنى ( قال الواقع ) أى

بشرط أن لا يكون قاعدا بالفعل اذ الممكن بعد تحققه بعلمته الموجبة في وقت لا يمكن أن لا يقع في ذلك الوقت وان كان فعلاً اختياريًا لا يجب على الفاعل ايقاعه في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل

لا ضرورة في شئ من طرفي القيام الغير الواقع بعد وان شرط أحدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضاً ولذا قيد بالواقع

لعدم تحققه أى العدم في الغد بعد ( قوله الغير الواقع ) أحد طرفيه بعد أى في الحال أو في الماضي ( قوله الشرط ) أى في الحال أو في الماضي ( قوله ولو كان ) تفسير لمطلق فهو في حيز النفي ( قوله قيد ) الشرط ( قال اذ الممكن ) المراد بالممكن ما أمكن بالامكان الخاص ولو باعتبار الوجود الرابطي فيشمل القيام في المثال الأول ولو على القول بعدم وجود مقولة الوضع وعدم القعود في المثال الثاني والعنى في قولك العقرب أعنى بالضرورة بشرط كونه أعنى والعدم في قولنا العنقاء أو شريك الباري معدوم بالضرورة بشرط كونه معدوماً فإن كلا من تلك الأمور ممكن الثبوت في نفسه وان كان واجباً باقتضاء الموضوع كما في المثال الأخير أو بعلة أخرى هي انتفاء علة الوجود أولاً فافهمه ( قال في وقت ) حقيقى أو وهمى ( قال على الفاعل ) كان الأولى عن بدل على لاستعمال الأول في الإيجاب والثاني في الاختيار ( قال بشرط المحمول ) أى مع انها لا تصدق بالنظر الى الاستقبال مساوية للفعل وأعم من الضرورات كما

في الماضي أو الحال ( قال إذ الممكن ) أى الممكن الخاص باعتبار الوجود المحمولى أو الرابطي فيندرج فيه القيام وكذا وقوعه ولا وقوعه والمراد بتحقيقه هو ذلك الوجود وبايقاعه إفادة وجوده ( قال أن لا يقع ) أى لا يتحقق فيه ففى قوله في ذلك الوقت هنا وكذا فيما يأتى إقامة المظهر مقام المضمرة ( قال فعلاً اختياريًا ) يعنى أن ذلك الممكن يجب وقوعه حينئذ وان اختيار مذهب الأشعرى من كون الواجب تعالى مختاراً في أفعاله خلافاً للفلاسفة وغير واجب عليه تعالى شئ خلافاً للمعتزلة فقوله لا يجب خبر بعد خبر إشارة إلى وجوب الوقوع عند المعتزلة بالأولى كما أن قوله اختياريًا إيماء اليه عند الفلاسفة فاندفع القول بأن الأولى عن بدل على وان قوله لا يجب صفة كاشفة ( قال فهو بشرط ) مشعر بأن الشرط هو الايقاع خلافاً لقوله بشرط المحمول الخ ففيه مساححة ( قال في ذلك الوقت ) مشعر بأن ضرورة القيام الماضوى لزيد في الماضي وان كان الحكم بها في الحال ( قال بشرط المحمول ) أقول هذا مشعر بأنه لا يصح زيد قائم غداً بالفعل وهو ظاهر ولا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة الآتية لأنه إذا لم يتحقق العام لم يتحقق الخاص وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العلم به لئلا يلزم الحكم

فلهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية أعنى  
الضرورة فى جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية والضرورة الوقتية المعينة والضرورة

يصرح به فى الحاشية . وفيه أن هذا يستلزم أن لا يصدق الاطلاق العام ولا ضرورة من الضرورات  
بالنظر إلى الاستقبال نحو زيد قائم غدا بالفعل وكل قرر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة الآتية وكل

بالمجهول ولجواز أن لا يتحقق فيه لعدم تحقق زيد أو قيامه فتكذب القضية . على أنه لو كفى إمكان تحقق  
الوقوع فى الاستقبال لكون القضية مطلقة عامة لم يصح تمثيل مادة افتراق الممكنة العامة عنها بنحو  
كل عنقاء طائر لا مكان تحققه فيه . لا يقال إذا كان الحكم بالوقوع مستلزماً للعلم به لم تصح ممكنة أصلاً  
لأننا نقول الحكم فيها يؤل إلى الحكم بإمكان الوقوع وهو معلوم حال الحكم بخلاف الحكم باطلاقه  
إن لم يتحقق فى الماضى والحال . وقس عليه المثال الثانى \* بقى أنه حينئذ يلزم تخصيص أحد الأزمنة  
والوقت فى تعاريف الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة بغير الاستقبال ( قوله وعدمه ) حقيقة أو حكماً  
فيدخل فيه القعود فى نحو زيد ليس بقائم بالضرورة بشرط قعود ( قوله فى وقته ) الاضافة للعهد  
والاوضح فى الماضى أو الحال ( قوله إذ لا ضرورة ) أى لا ضرورة معلومة لنا اليوم لافى قيامه غداً وإن  
وقع فلا يصح قولنا زيد قائم غدا بالضرورة بشرط أن يكون قائماً فيه لجواز سلبه عنه فيه ولا فى عدمه  
وان تحقق فلا يصح التصديق بقولنا زيد ليس بقائم غداً لجواز قيامه فيه فلا يرد أنه ينتقض بقيامه الماضى  
لأن قيامه أو عدمه الضرورى أمس معلوم لنا اليوم وان لم يكن ضرورياً فيه بخلافه فى الغد ( قوله لعدم  
وقوعه ) أى ولعدم تحقق وقته . وقوله الآتى لعدم تحقق الخ أى ولعدم تحققه بعد ففیه احتباك ( قوله هو  
الغد ) نقض بفعلية قيامه غداً حيث لا فعل لوجوده فيه لعدم وقوعه بعد الخ فيلزم كذب قولنا زيد قائم  
غداً بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم غدا دائماً فيرفع النقيضان \* وأقول لا ضرر فيه بعد حكم المصنف  
بتساويهما ولا يلزم رفع النقيضين لصدق الدائمة السالبة لأنه وان كان قائماً غداً لكنه ليس بقائم فيه  
مادام الذات موجوداً لأن القيام من الاوصاف المفارقة بالفعل دائماً ولذلك لم يلزم الحكم بالمجهول ( قوله  
وان شرط ) مشعر بأن الشرط هو الوقوع أو اللا وقوع وأن قوله الواقع صفة الشرط ( قال ضرورات  
ست ) بقيت ضرورة أخرى هى الأزلية وهى امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع أزلاً وأبداً كما فى  
ثبوت العلم للعقول العشرة عند الحكماء . وتركها المصنف إما لأن مراده بيان ضرورة ذكرت المناطق  
إمكاناً فى مقابلتها وهى ليست كذلك أو لميله إلى أنها الوجوب الذاتى كما يشعر به قول المحقق الدوانى  
الامكان الذاتى إنما ينافيه الضرورة الأزلية ( قال أوقات الذات ) أى حقيقة أو وهمية فلا تنتقض  
بالضرورة الآتية فى قولهم كل كون معقب للفساد بالضرورة بناء على قول الحكماء بأن الكون والفساد

الوقتية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كطلق الضرورة شامل للكل . والوجوب الذاتى مختص بالاولى والوجوب بالغير بما عداها . فان سلب عن الطرفين المخالف للضرورة بمعنى الوجوب الذاتى فالامكان ذاتى

منخسف مظلم غداً بالضرورة مادام منخسفاً ( قال للكل ) شمول المقسم للأقسام والكلى لجزئياته الاضافية فيما عدا الضرورة بشرط المحمول فانه لا فرق بين الضرورة بشرط المحمول ومطلق الضرورة بحسب الصدق وان كان الثانى أعم من الاول بحسب المفهوم ولذا كان مجرد الامكان الوقوعى مقابلاً لكل منهما ( قال والوجوب ) أى هذا الاسم فظهر الفرق بين المختص والمختص به ( قال بما عداها ) لا يقال يؤخذ منه أن الضرورية المطلقة مباينة للضرورة بمعنى الوجوب الذاتى مع أن التعريف المار للأولى يصدق على نحو الله عالم بالضرورة وعلى نحو كل انسان ليس بفرس ولا شئ من المحالات ببصير كما مثل بهما فيما سبق لانا نقول لا يلزم من اختصاص الوجوب بالغير بما عداها اختصاص ماعداها بالوجوب بالغير ( قال عن الطرف المخالف ) أى للطرف الذى حكم بإمكانه ( قال فالامكان ) أى فى الطرف الموافق وكذا فى البواقى ( قال فالامكان ذاتى ) الامكان الذاتى لكونه سلب الوجوب الذاتى وهى أخص الضرورات أعم من الامكانيات الباقية لا فتراقه عنها فى لاشئ من الانسان بحيوان بناء على أن الايجاب ليس واجباً بالذات كما مر مع اجتماع الكل فى كل انسان حيوان والامكان الوقوعى لكونه سلب مطلق الضرورة وهو أعم الضرورات أخص من تلك الامكانيات لا فتراقها عنه فى كل فلك ساكن مع اجتماع الكل فى المثال الثانى والامكان العامى لكونه سلب الضرورة الذاتية وهى أعم من الوجوب الذاتى وأخص من

آنيان ( قال والضرورة بشرط ) هذه أعم الضرورات كما أن الأولى أخصها ( قال ومطلق ) أى المأخوذ لا بشرط شئ من التقييد بالذاتى وغيره لا الوجوب المطلق المأخوذ بشرط لاشئ فبينهما فرق ( قال بماعداها ) متعلق بالمختص المحذوف بقرينة السياق كى لا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين على غير شرطه . والمراد بما عداها المواد التى لا يمكن تحقق الأولى فيها لا سائر الضرورات مطلقاً . فلا يرد أن هذا مشعر بمباينة سائر الضرورات للضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهو مناف للتعريف المارة لها إذ غاية ما لزم عدم اطلاق الوجوب بالغير على مواد الأولى لعدم تحقق الضرورات فيها . وأما الجواب بأنه لا يلزم من اختصاص الوجود بالغير بما عداها اختصاصه بالوجوب بالغير فانما يتم لو كانت الباء داخلة على المقصور عليه ( قال فان سلب الخ ) أى بتقييد الطرف الموافق بالامكان ( قال فالامكان ) لم يقل فامكان ذاتى تنبيهاً على أن محط الفائدة هو الذاتى إذ كون الامكان سلب الضرورة عن الطرف

أو مطلق الضرورة فالامكان وقوعى. ويسمى امكاناً بحسب نفس الامر. أو الضرورة الذاتية فالامكان عامى أو الضرورة الوصفية فالامكان حينى أو الضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقتى أو الضرورة فى وقت ما فالامكان دوائى. وكل منها اما امكان عام كما سبق وإما خاص إن سلبت الضرورة المأخوذة فى مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامى امكاناً خاصياً ومن الوقوعى امكاناً استقبالياً اذ لا يمكن سلب مطلق الضرورة

مطلق الضرورة أخص من الامكان الذاتى وأعم من الامكان الوقوعى لصدق الامكان الذاتى بدونه فى المثال الأول وصدقه بدون الامكان الوقوعى فى المثال الأخير. وقس على ذلك نسبة الامكانات الثلاثة الباقية (قال أو مطلق الضرورة) لوقال أو الضرورة بشرط المحمول لكنى (قال فالامكان عامى) لاستعمال الامكان بهذا المعنى عند جمهور العامة (قال الوصفية) أى الضرورة بشرط الوصف أو فى وقت الوصف (قال وكل منها) أى من الامكانات الستة (قال امكان عام) مجامع للضرورة فى الجانب الموافق ومناف للضرورة فى الجانب المخالف امكاناً خاصياً لاستعماله بهذا المعنى عند الخاصة من الحكماء

المخالف معلوم وكذا فى البواقى (قال أو مطلق) أقام أحد المتساويين بحسب الصدق مقام الآخر اعنى الضرورة بشرط المحمول اظهاراً لما خفى وإخفاء لما ظهر (قال أو الضرورة الذاتية) مستغنى عنه بما مر وكذا ما بعده إلا أنه ذكره ايفاء بذكر جميعها فى محل وتوطئة لقوله الآتى وكل منها الخ لكن قضية مامر اختصاص هذه الاسماء بالبسائط بخلاف ما هنا فى كلامه تدافع. ولا يبعد جعل كل منها اسماً للقسم وقسمه البسيط كالتصور (قال عامى) الياء للمبالغة كاحمرى. وقس عليه قوله الآتى خاصى ووجه التسمية لا يجب اطراذه ولا انعكاسه فلا يتجه أن الامكان الذاتى اعم الامكانات فيلزم أن يسمى هو بالعامى (قال فالامكان) يؤخذ من هذه التعريفات بمعونة ملاحظة النسب المارة بين الضروريات الست وقوله المار أن تقيض الاعم أخص وبالعكس النسبة بين الامكانات الست فأخصها الامكان الوقوعى ثم الدوائى ثم الوقتى ثم الحينى ثم العامى وأعمها الامكان الذاتى (قال وكل منها) أى مما يطلق عليه هذه الاسماء الست أما الخ فى الضمير استخدام فلا يتجه أن كلاماً من الامكانات الست المارة امكان عام فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (قال ان سلبت) قد يقال انها مسلوقة سابقاً عن الطرف المخالف ففيه اهمام تحصيل الحاصل. فلو قال بدل قوله عن الطرفين عن الطرف الموافق أيضاً لكان أولى (قال ويسمى الخاص) أى الخاص الذى هو قسم من الامكان العامى الخ هذا. وقضيته اطلاق العامى والخاص على هذا القسم ولا بعد فيه لاختلاف الجهتين (قال امكاناً خاصياً) لانه أخص مطلقاً من العامى فالنسبة

الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا (١) وهو الامكان الصرف الخالي عن جميع الضرورات

(١) (قوله وهو الامكان الصرف الخالي الخ) فان قيام زيد غدا مثلاً لا ضرورة اليوم في جانبه الايجاب وهو ظاهر والا لكان واقعا بعلته في اليوم أو في الماضي ولا في جانبه السلب لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق شيء من قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في شيء من طرفيه بخلاف الامور الواقعة في الحال أو في الماضي فانها متحققة في وقتها بالفعل بعللها الموجبة لها فهي ضرورية وأقلها الضرورة بشرط المحمول . هكذا حققه الشيخ الرئيس ونقله شارح المطالع . وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل إن الامكان الوقوعي

( قال الشاملة ) شمول المساوي المساوي نظراً إلى الصدق . والعام للخاص نظراً إلى المفهوم فتأمل ( قال عن جميع ) والتحقيق أنه خال عن العلم بخصوص ضرورة الايجاب أو السلب بشرط المحمول ( قوله فان قيام الخ ) أي القيام المنسوب إلى زيد ايجاباً أو سلباً ( قوله في جانبه الايجاب ) أي في زيد قائم غدا ( قوله في جانبه السلب ) أي في زيد ليس بقائم غدا ( قوله إذا جاء ) أي اذا جاء يصير قيامه حالياً

للموصوف إلى الصفة أو لانه مستعمل بهذا المعنى عند خاصة الحكماء فالنسبة للمستعمل بالفتح إلى صفة المستعمل وقس عليه العامى ( قال الشاملة ) أي بحسب المفهوم فلا يرد أن التعبير بالشمول يفيد كون مطلق الضرورة أعم مطلقاً منها وليس كذلك لانهما متساويان لأن التساوي بحسب الصدق فقط ( قوله لا ضرورة اليوم ) أي معلومة لنا كما قلنا أو موجودة بحسب نفس الأمر كما يشعر به مافى الشفاء من أن كل شيء يفرض فوجوده أو عدمه يكون متعيناً في الماضي أو الحال وان لم نعلمه بخلاف المستقبل فانه لا يتعين فيه أحدهما بحسب علمنا وكذا بحسب نفس الأمر لان تعيينه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك الزمان ( قوله وهو ظاهر ) الاولى تركه لان دعوى الظهور هنا دون جانب السلب تحكم مع احتياجها إلى جعل قوله والا الخ تنبيهاً أو علة لظهور الحكم ( قوله ممكن صرف ) مشعر بأنه لا يصح أن يقال زيد قائم غدا أو ليس بقائم غدا بالفعل ( قوله وبهذا التقرير ) من بيان عدم تحقق الضرورة بشرط المحمول بالقياس إلى المستقبل ظهر بطلان اطلاق ما قيل من أن الامكان الوقوعي الذي هو سلب الضرورة بشرط المحمول عن الجانب المخالف للطرف الذي حكم بإمكانه يستلزم الوقوع

بخلاف البواقى فان أحد طرفيها قد يشتمل على ضرورة ما. وأقلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتيّة عن الطرفين وان وجدت

يستلزم الوقوع وانما يستلزمه فى الامور الحالية والماضوية لا مطلقا (١) ( قوله وأقلها الى آخره) انما قال أقلها لأن الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت أعم من سائر الضرورات ووجدان فرد الأعم أسهل وأقل مؤنة من وجدان فرد الأخص لأن فرد الأعم أكثر وفرد الأخص أقل . وانما كانت أعم من الضرورة فى وقت ما لأنها

ثم ماضويا ( قوله يستلزم) وجه الاستلزام أن الضرورة بشرط المحمول عند ذلك كمطلق الضرورة تتحقق فى الاستقبال كما تتحقق فى الماضى والحال والامكان الوقوعى سلبها عن الجانب المخالف فيتوقف صدق الامكان بهذا المعنى على عدم تحقق ذلك الجانب فللدفع رفع النقيضين يلزمه تحقق الجانب الموافق فظهر استلزامه الوقوع فقولنا زيد قائم بالامكان الوقوعى إنما يصدق اذا لم يتحقق سلب القيام فيلزم وقوع القيام . ووجه البطلان أن الضرورة المذكورة عند المصنف انما تتحقق بالنظر الى الماضى أو الحال كما مر والامكان الوقوعى هو سلبها عن الجانب المخالف بالنظر اليهما فيصدق الامكان إذا لم يتحقق ذلك الجانب فيهما سواء لم يتحقق فى الاستقبال أيضاً فيتحقق الجانب الموافق فيه أو تحقق فيه فحينئذ لا يتحقق الموافق ( قل بخلاف البواقى ) أى الامكانات ( قال أحد طرفيها ) أى موافقا أو مخالفا ( قال وأقلها ) أى مشقة ( قوله الضرورات ) قد عرفت ما يتوجه على مساواته للفعل وكونها أعم أعم الضرورات ( قال يطلق الامكان ) الخاص ( قال والوقتيّة ) أى المعينة أوفى وقت ما

لهذا الطرف بناء على تحققها فى الاستقبال لان الحكم بذلك الامكان يستلزم عدم وقوع الجانب المخالف والا لكان ضروريا بشرط المحمول فلو لم يقع الجانب الموافق لزم ارتفاع النقيضين فعلى هذا لا يمكن سلب الضرورة بشرط المحمول عن الطرفين بالقياس إلى المستقبل ضرورة تحقق احدهما فيه ووجه ظهور بطلانه أن الحكم بقيام زيد مثلاً غدا صحيح بالامكان الوقوعى مع أنه لا يلزم منه قيامه غدا لعدم تحقق الضرورة بشرط المحمول فى الاستقبال وان تحقق نظرا إلى الماضى والحال فالامكان الوقوعى انما يستلزمه الخ ( قوله يستلزم ) فيمتنع الامكان الاستقبالى ( قوله كانت أعم ) قد عرفت منا توجيه مساواتها للفعل وعمومها من سائر الضرورات ( قوله وانما كانت ) دفع لتوهم مساواتها للضرورة فى وقت ما ولم يبين عمومها من البواقى لوضوحه ( قال وقد يطلق ) لم لم يذكر اطلاقه على سلب الثلاثة عن الجانب المخالف فقط ( قل وان وجدت ) اشارة الى أن اخصية هذا المعنى بالنسبة إلى الامكان الخاص

الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكاناً أخص

### ﴿ فصل ﴾

الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالى للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة  
توجيه كعملية المقدم للتالى فى المتصلة أو لتقيضه

كما تتحقق فى فعل الفاعل الموجب تتحقق فى فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة فى  
وقت ما فانها لا تتحقق فى فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال  
الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع فى وقتها كما لا يخفى

( قال اتصال التالى ) موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين كما سيأتى فى المتن ( قال أو انفصاله ) صدقا وكذبا  
جمعا وتفريقا ( قال كعملية المقدم ) اذا كان المقدم علة فان كانت الشرطية كلية يجب كونه علة تامة كقولنا  
فى المتصلة كلما كان الشئ حيوانا ناطقا كان انسانا وفى المنفصلة دائما إما أن يكون الشئ حيوانا ناطقا أولا  
انسانا أو جزأ أخيرا كالمثالين باسقاط الحيوان فى المقدم وان كانت جزئية جاز كونه ناقصة غير الجزء الأخير  
كالمثالين أيضا باسقاط الناطق و يذكر سور الجزئية وأما إذا كان التالى علة فى المنفصلة لزم كونه كالمقدم

ونحوه لا إلى جميع الاقسام المارة والالانجه أنه اعم من الاستقبالى والى أن ما قاله القطب الرازى من  
أنه أعم منه مفهوم ما وسأوله صدقا مندفع بان نحو قالم زيد أو يقوم الآن يصح تقييده بهذا الامكان  
دون الاستقبالى لتحقق الضرورة بشرط المحمول فيه ( قال بوجوب اتصال ) يؤخذ من جعل الوجوب  
الذى هو الضرورة صفة للنسبة التامة فى الشرطية من وقوع الاتصال والانفصال جريان الموجهة فيها  
كالحملية وبه يصرح فى فصل الاقترايات وهو الموافق لما ذهب اليه عصام الدين بخلاف ظاهر قوله  
الآتى أو بسلب ذلك الوجوب وكذا قوله الحكم بلزوم السلب ايجاب الخ لانها لو جرت فيها لكان  
المناسب أن يقول أو بوجوب لا وقوع ذلك ولـ كان الحكم بلزوم السلب سلبا كما فى الحملية ( قال لعلاقة )  
أى لاعتبار علاقة أو لوجودها وكذا قوله الآتى من غير علاقة فعلى الاول يمكن كون قضية واحدة  
لزومية واتفاقية باعتبارين ( قال توجيهه ) لاجابة اليه لأن العلاقة هنا أمر بسببه يستصحب المقدم  
التالى أو تقيضه وجوبا لـ كن ذكره لـ ادم سبق تعريفها ( قال فى المتصلة ) أى السكلية أو الجزئية وعلى  
الاول يلزم كون المقدم علة تامة للتالى كمثل المتن أو جزأ أخيراً منها نحو كلما كان زيد ناطقا كان انسانا  
وعلى الثانى يكون غير جزئها الأخير أيضا نحو قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان انسانا

في المنفصلة أو معلوليته لاحدها أو معلوليتها لعلّة واحدة

(١) ( قوله أو معلوليتها الى آخره ) ترك التضايف مع أنه مذكور في كتب أكثرهم لانه

وفي المتصلة جاز كونه مطلق العلة وعليك بأخذ الأمثلة من المثالين المذكورين ( قال في المنفصلة ) أى  
المنفصلة الحقيقية والافعلية المقدم في مانعة الجمع لأخص من تقيض التالى وفي مانعة الخلو لاعم من تقيضه  
كما أشار اليهما بالكاف . مثال الاول إما أن يكون الشئ حيوانا ناهقا أو انسانا . والثانى إما أن يكون  
لاحيوانا ناهقا أولا انسانا فان المقدم في الأول علة للحمار الاخص من تقيض الانسان وفي الثانى علة  
للاحمار الاعم من تقيض الا انسان بناء على أن انتفاء العلة علة لانتفاء المعلول . ومثل بعضهم لكون  
المقدم علة للتقيض في مانعة الخلو بقولنا اما أن يكون زيد في البحر أو لا يفرق . وفيه أن الكون في البحر  
واللا كون في البر الاعم من تقيض التالى معلولا علة واحدة كيف ولو كان الكون في البحر علة للفرق  
لزم أن يحصل الفرق من حصوله تأمل حقه ( قال لاحدهما ) اكتفى هنا بالكاف المذكور عن ذكر معلولية  
المقدم لأخص أو اعم من تقيض التالى وعن ذكر معلولية تقيض المقدم أو أخص أو اعم من تقيضه لعين  
التالى في المنفصلة . وقس عليه قوله أو معلوليتها ( قال أو معلوليتها ) أى معلولية المقدم وأحد الأمرين  
من التالى في المتصلة أو تقيضه في المنفصلة . مثال الاول كلما كان النهار موجودا كان العالم مضيئا . والثانى

( قال في المنفصلة ) أى في جميع أنواع المنفصلة فان المقدم علة تامة لتقيض التالى بالذات في الحقيقة الكلية  
وبواسطة عليته لأخص من التقيض في مانعة الجمع الكلية وعلة ناقصة لتقيضه في مانعة الخلو كلية أو  
جزئية وإن كان علة تامة لاعم من التقيض لأن العلة له سواء كانت تامة أو ناقصة علة ناقصة للتقيض  
ولعل هذا مراد من قال ان مثال كون المقدم علة لتقيض التالى فيها قولنا زيد اما أن يكون في البحر  
أو لا يفرق . فلا يرد عليه أنه لو كان الكون في البحر علة للفرق لزم أن يحصل الفرق من حصوله لأنه  
لم يرد كونه علة تامة . ثم أقول حمل العملية في كلام المصنف على التامة يوجب أن يحمل المتصلة على بعض  
أفراد الموجبة الكلية والمنفصلة على الحقيقية الكلية فيكون قاصرا \* وحملها على ما يعم التامة والناقصة  
بالنظر إلى المتصلة وعلى التامة بالنسبة إلى المنفصلة وتخصيصها بالحقيقة كما قيل مع استلزامه قصور الكلام  
تحكم . فالصواب التعميم بالنسبة إلى الكل ( قال أو معلوليتها ) أى المقدم واحد الأمرين من التالى أو  
تقيضه ( قال لعلّة واحدة ) أى موجبة لارتباط المقدم بالتالى بحيث يمتنع الانفكاك بينهما فلا يتجه أن  
هذا التعميم يقتضى انتقاض تعريف اللزومية بالاتفاقية على تقدير اعتبار وجود العلاقة فيها لأن جميع  
الموجودات معلولة للواجب تعالى

أو بسلب ذلك الوجوب سميت المتصلة لزوميه نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم أن يكون النهار موجودا أولا يلزم أن يكون الليل موجودا . والمنفصلة عنادية نحو لا محالة إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وليس إما أن يكون زوجا أو منفصلا بمتساويين . وإن حكم فيها باتفاق إلا اتصال أو إلا انفصال من غير علاقة مشعور بها أو بسلب

داخل فيما ذكر لأن المتضايين معلولا علة واحدة وهى اتخاذ الولد من نطفة معينة فى الأبوة والبنوة مثلا

إما أن يكون النهار موجودا أولا يكون العالم مضيقا ( قوله لأن المتضايين ) أى الحقيقين لا المشهورين ( قوله علة واحدة ) أى باعتبار الوجود الرابطة فقط على القول بعدم وجود الاضافة أو المحمول أيضا على القول بوجودها تأمل ( قوله اتخاذ الولد ) أو اتخاذ ولدين من نطفتين معينتين فى أخوة زيد لعمر و أخوته زيد فإن كلا من الأخوتين معلول لمجموع الاتخاذين لا لأحدهما ( قال ذلك الوجوب ) أى وجوب الاتصال فى المتصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلا كما فى مادة الانفصال الحقيقى أو الجمعى أو الخلوى أو كان لكن للعلاقة المذكورة كما فى مادة الاتصال الاتفاقى والانفصال فى المنفصلة سواء لم يكن هناك انفصال أصلا أو كان لكن لا من نوعه أو لا لعلاقة ( قال كلما كانت ) مثال عملية المقدم لعين التالى ( قال أولا يلزم ) عطف على يلزم إلا أن لا مقدم اعتبارا على كلمة كلما لأن هذا مثال السالبة

( قوله فى الأبوة ) أفاد بذلك أن المتضايين هنا حقيقيان لا مشهوريان . والا لقال فى الاب والابن ( قال أو بسلب ذلك ) النفي متوجه الى كل من المقيّد والمقيّد فىصدق السالبة المتصلة عند عدم الاتصال وعدم وجوبه بانتفاء العلاقة المذكورة وقس عليه السالبة المنفصلة ( قال المتصلة ) لم يقل متصلة لزومية إشارة الى أن المقصود بيان اقسام المتصلة والمنفصلة لا بيانها لتقدم ذكرهما ( قال وإن حكم فيها ) أى حكما صريحا أن كان الاتفاق نوع الاتصال والانفصال وضمينا أن كان جهته ( قال مشعورها ) أفاد به وبقوله معلومة فيما مر أن الاتفاقيات لا تخلو بحسب نفس الأمر عن علاقة موجبة للاتصال أو الانفصال لأن الممكن مالم يجب باقتضاء علمته التامة لم يوجد وإذا وجد امتنع عدمه لامتناع تخلف المعلول عن علمته التامة فمدار الفرق بينها وبين اللزوميات والعناديات على العلم بالعلاقة وعدمه كما فى شرح المطالع لكن أشرنا فيما مر الى أن وجود العلة بل اتحادها فيها لا يقتضى وجود العلاقة لجواز صدورهما عنها بجهتين بحيث لا يكون بينهما الا المصاحبة فى الوجود مع جواز الانفكاك فالفرق بينهما بوجود العلاقة

ذلك الاتفاق سميتا اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل . وإما أن يكون

(١) (قوله باتفاق الاتصال الى آخره ) أى يكون صدق التالى متصلا لصدق المقدم اتفاقا بلا علاقة موجبة لذلك الاتصال . والمراد بصدقهما تحقق مضمونهما فى الواقع ولو فى أحد الأزمنة فقولنا اذا طلعت الشمس غدا يحىء عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى

(قوله أى يكون ) اشار بالفسير الى أن الاتصال صفة صدق التالى فهو متصل والمتصل به صدق المقدم ( قوله لصدق المقدم ) كأن اللام بمعنى الباء ( قوله اتفاقا ) تميز عن نسبة حكم فى المتن إلى مدخول الباء فى قوله يكون والتقدير وان حكم فيها باتفاق كون صدق التالى الخ ( قوله تحقق مضمونهما ) أى لا مطابقة مضمونهما للواقع كما هو معنى الصدق المقابل للكذب وانما قال ذلك لما اسلفه فى الحاشية فى بيان النسب بين القضايا ان صدق كل قضية بالمعنى المقابل للكذب أزل وأبدى فلو كان الصدق هنا بهذا المعنى لزم ان يكون قولنا كلما كان آدم عليه السلام موجودا كان المهدي موجودا قضية اتفاقية صادقة كما أن قولنا كلما صدق أن آدم عليه السلام موجود صدق أن المهدي موجود اتفاقية صادقة إذا كان الصدق بالمعنى المذكور لا بمعنى تحقق المضمون فى الواقع ( قوله ولو فى أحد الأزمنة ) كأنه أشار به الى أنه ليس المراد بلواقع خصوص الواقع فى الماضى أو الحال كما فى الضرورة بشرط المحمول حتى يكذب المثال الذى ذكره (قال ذلك الاتفاق ) أى اتفاق الاتصال المذكور فى المتصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلا أو كان لكن

وعدمها ( قل اتفاقيتين ) النسبة هنا وفى اللزومية والعنادية لكل الى نوع الجزء ان قيل بأن اللزوم والعناد والاتفاق نوع النسبة الاتصالية والانفصالية كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال بأن الشرطية لا تكون موجبة . والى قيد الجزء ان قيل بأنها كيفياتها وحكم بأنها تكون موجبة ( قوله أى يكون ) تنبيه على أن صدق التالى متصل بالكسر وصدق المقدم متصل به فالانصال ان كان مصدرا لمعلوم كما هو المتبادر فصفة صدق التالى والا فصفة صدق المقدم وقس عليه الانفصال ( قوله اتفاقا ) كأنه اشارة الى أن الاتفاق فى الحقيقة جهة القضية ( قوله والمراد بصدقهما ) دفع لما يتوهم من أن المراد بصدقهما تحققهما معا فى الماضى أو الحال كما هو المعتبر فى الضرورة بشرط المحمول الواقع كما يدل عليه قوله فقولنا الخ لا دفع لمحل صدقهما على مطابقة مضمونهما للواقع فانه مع دفعه بما مر فى بحث النسب انما يناسب لو قال بدل قوله فقولنا الخ فقولنا كلما كان نوح عليه السلام موجودا كان المهدي موجودا ليست قضية اتفاقية ( قوله فقولنا ) فى التفريعى بالنظر الى القيد بحث اذ المعلوم كونها اتفاقية مطلقا لا اتفاقية خاصة . ولعله مبنى على أنه يكفى للتفريعى كون المفرع عليه علة ناقصة ( قوله واتفاقية ) أى على تقدير كونه شرطية أو المعنى يمكن أن

الانسان موجودا وإما أن يكون العنقاء موجودا فالتصلة الاتفاقية بهذا المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالى للمقدم فى الصدق المحقق بالفعل أو بسلب ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة . وقد يطابق على المعنى الأعم وهو ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم يصدق فى نفسه أو سلب ذلك الاتفاقي وتسمى اتفاقية عامة كما فى قولنا كلما كان الفرس كاتباً فالانسان ناطق \* ثم المنفصلة مطلقا ان كانت حاكمة بالانفصال فى الصدق

لا لعلاقة مشعورة أو الانفصال المذكور سواء لم يكن هناك انفصال أصلاً أو كان لكن لا من نوعه أو من نوعه لكن لعلاقة مشعورة ( قال العنقاء موجوداً ) هذا فى الحقيقية وأما فى مانعة الجمع فكقولنا الرومى الامى اما أن يكون هذا كاتباً أو أسود وفى مانعة الخلو فكقولنا له إما أن يكون هذا لا كاتباً أو لاسودا ( قال وقد يطلق ) أى بالاشتراك اللفظى ( قال فرضاً ) أى فرض ممتنع كمثل المصنف أو ممكن نحو كلما كان العنقاء موجودا كان الانسان ناطقاً أو واقع كمثل الاتفاقية الخاصة ( قال وان لم يصدق ) اشار بالمعطوف عليه المقدر إلى الاجتماع مع الاتفاقية الخاصة وبالمعطوف المذكور إلى الافتراق عنها ( قال المنفصلة مطلقاً ) لا بشرط شئ

يكون اتفاقية فلا يرد أنه يمكن جعل إذا ظرفية فلا تكون شرطية فضلاً عن كونها اتفاقية ( قال فالتصلة ) قد يقال المعلوم سابقاً كون المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها باتصال صدق التالى للمقدم اتفاقاً أو بسلبه وهو يعم الاتفاقية العامة والخاصة فلا وجه للتخصيص الا أن يقال اراد بهذا المعنى المستفاد من التعريف الضمنى والمثال ( قال على المعنى الاعم ) أى فى الايجاب إذ الاتفاقية العامة السالبة أخص مطلقاً من الاتفاقية الخاصة السالبة ( قال باتفاق صدق ) أى صدقه فى ذاته وان لم يصدق على تقدير صدق المقدم أو بشرط صدقه على ذلك التقدير كما هو المتبادر فقولنا لو لم يكن الحمار ناهقاً كان ناهقاً اتفاقية على الاول دون الثانى ( قال فرضاً ) لو قال ولو فرضاً لكان فى كلامه إشارة إلى مادة اجتماعها مع الاتفاقية الخاصة ومادة افتراقها عنها بلا حاجة إلى قوله وان لم يصدق فى نفسه ( قال اتفاقية عامة ) ومنها أما بعد فى ديباجات السكتب قاله عصام الدين ( قال ثم المنفصلة ) أى لا بشرط شئ لا بشرط لاشئ ولا لزم تقسيم الشئ إلى ما ينافيه واجتماع المتنافيين . ولا بشرط شئ ولا لزم تقسيم الشئ إلى نفسه وغيره المستلزم لجعل القسمين قسماً وقس عليها كل ما وقع مقسماً ( قال مطلقاً ) أى عنادية أو اتفاقية ( قال حاكمة ) أى محكوماً فيها ففيه تجوز كما فى قوله تعالى ( من ماء دافق ) ( قال فى الصدق ) ربما يقال ان هذا يستلزم كون المنفصلة الحقيقية الموجبة قضيتين لاشتمالها على ادراك وقوع الانفصال فى الصدق ووقوعه فى الكذب \* ويدفع

والكذب معا أو بسلب ذلك الانفصال سميت منفصلة حقيقية كما سبق أو في الصدق فقط أو بسلبه سميت مانعة الجمع نحو إما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً أو في الكذب

(١) (قوله فقط) قيد فقط قيد الانفصال في الصدق لا قيد الحكم والا لكان مساوياً للمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية إذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال بخلاف ما إذا كان قيداً للانفصال في الصدق إذ معنى الانفصال في الصدق فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى وإن حكم بالانفصال في الصدق

(قال ذلك الانفصال) سواء لم يكن هناك انفصال أصلاً كما في مادة الانفصال اللزومى أو الاتفاقى أو كان لـكن في الصدق فقط كما في مانعة الجمع أو الكذب فقط كما في مادة مانعة الخلو (قال أو بسلبه) أى بسلب الانفصال في الصدق فقط (قوله قيد الانفصال) أى فيكون التعريف مساوياً لمانعة الجمع بالمعنى الأخص (قوله لكان) أى التعريف (قوله للمعنى الأعم) أى لمانعة الجمع بالمعنى الأعم (قوله للمنفصلة) لمانعة الجمع بالمعنى الأخص (قوله إذ لا يلزم) علة الملازمة (قوله وإن حكم بالانفصال) أى فيكون كل من الحكم والمحكوم به أمرين كما في الحقيقة إلا أن المحكوم به فيها

بأنه ادراك أمر واحد وهو الانفصال متعلقاً بأمرين كما يشعر به صنيع المصنف فتكون قضية واحدة (قال أو بسلب) النفي متوجه إلى كل من التقييد والتقييد فتصدق هذه السالبة في مادة إيجاب الانفصال وإيجاب مانع الجمع والخلو (قال سميت منفصلة) الأوفق الأولى سميت حقيقية لأن محط الفائدة هو الصفة إلا أنه أشار إلى أنها قيد القسم (قال حقيقية) منسوب إلى الحقيقة المقابلة للمجاز مبالغة أو حقيقة الانفصال بناء على أن ماعداها في حكم العدم أو الحقيق بمعنى الجدير أما نسبة للخاص إلى العام أو للمبالغة (قوله الحقيقية) أقول لمانعة الجمع ثلاث معان (الأول) ما حكم فيها بالتناقض في الصدق وعدمه في الكذب (والثاني) ما حكم فيه بالتناقض في الصدق ولم يحكم في جانب الكذب بشئ من التناقض وعدمه (والثالث) ما حكم فيه بالتناقض في الصدق سواء حكم بالتناقض في الكذب أو بعدمه أو لم يحكم بشئ منهما فإن أراد بالمعنى الأعم المعنى الثانى فلا نسلم صدقه على المنفصلة الحقيقية للحكم فيها بالتناقض في الكذب أيضاً بخلاف المعنى الأعم إلا أن يحمل صدقه عليها على معنى تحققه في مادتها \* أو المعنى الثالث فمساواة تعريف المعنى الأخص له عند جعل فقط قيداً للحكم ممنوع كيف وهو مشعر بعدم الحكم في الكذب والمعتبر في هذا المعنى ما هو أعم منه ومن الحكم بالتناقض في الكذب \* وقس عليه مانعة الخلو (قوله وإن حكم بالانفصال) قد يقال لو كان كذلك لزم أن يكون منع الجمع بالمعنى الأخص

فقط أو بسلبه سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشئ لا حجرا او لا شجرا وقد يطلق الاخيرتان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بحذف قيد فقط عنهما . ويجرى جميع الاقسام الثلاثة في الحملية المرددة المحمول بل في مطلق الترديد اذ الترديد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون

وعدم الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى (١) (قوله والكل لا يخلو عن أحدها في الاغلب) وانما قال في الاغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول أهل المعاني تقديم المسند لكذا أو لكذا اذ ليس بين

الانفصال في الصدق والانفصال في الكذب وفي مانعة الجمع بالمعنى الاخص الانفصال في الصدق وعدم الانفصال في الكذب بخلاف مانعة الجمع بالمعنى الاعم فان كلا من الحكم والمحكوم به أمر واحد ومن هذا ظهر أن أعمية مانعة الجمع بالمعنى الاعم من كل من قسيميهما بحسب الصدق دون المفهوم (قال وقد يطلق) أى بالاشتراك اللفظي (قال قيد فقط) أو بجمعه قيداً للحكم (قال عنهما) أى عن تعريفهما (قال كما في المنفصلات) استقصائية

مشمئلا على تصديقين فتكون قضيتين الا أن يقال الحكم الثانى لاستفادته من تقييد الانفصال بقيد فقط لا بعد متعلقه قضية (قال سميت مانعة الخلو) مثل بعضهم لها بنحو زيد إما أن يكون في البحر أو لا يفرق \* وبرد عليه أنه يجوز ارتفاع الجزئين بأن يكون في البر ويغرق في ماء الحوض فلا تصدق موجبة مانعة الخلو الا أن يحمل البحر على الماء المغرق أو يراد بالغرق التوغل في ماء البحر أو يراد بالجزء الثانى أن لا يفرق فيه وكأنه لهذا عدل عنه المصنف (قال نحو اما أن يكون) إشارة الى أن كل مادة يصدق فيها منع الجمع يصدق بين تقيضى جزئها منع الخلو (قال الأخيرتان) أى الاسمان الأخيران فالتأنيث لمراعاة اللفظ . وفي قوله عنهما استخدام (قال على المعنى الاعم) وتكون كل منهما أعم من وجه من الأخرى وأعم مطلقا من الحقيقية ولذا لم يعتبر هذا المعنى في التقسيم (قال قيد فقط) أى عن تعريفهما وأما جمل فقط قيداً للحكم فهو لا يجعل التعريف للمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية الا أن يحمل الشمول على التحقق في مادتها (قال ويجرى جميع) أى جنس كل منها فلا يتجه أنها أقسام الشرطية فلا تجرى في غيرها (قال بل مطلق الترديد) أى ذى الترديد أو المراد بقوله في الحملية في ترديدها والا لزم اختلاف معنى الجريان بالنسبة إلى مدخول بل وما قبله (قال كما في المنفصلات) أشار بالكاف إلى تالى المتصلة المركبة من مقدم حملية وتال منفصلة بناء على أن المراد بالمنفصلة ماهى قضية بالفعل واللام

بين المفردات المحمولة على شئ<sup>\*</sup> كما في الحملات المرددة المحمول . وفي التقسيمات وغير  
المحمولة كما في سائر القيود والكل لا يخلو عن احدها في الاغلب \* وقد يكون كل من  
هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا

النكتتين منع جمع لما قالوا لا تراحم بين النكات فيجوز أن يكون التقديم لكليهما أو  
لثلاثة ولا منع خلو لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكروه بطريق التريد (١) (قوله كل

( قال وفي التقسيمات ) في مقابلة التقسيمات بالحملات ومقابلتهما بالمنفصلات إشارة إلى أن المفهومات  
المشتملة على التقسيمات ليست قضايا فالمراد بالمفردات المحمولة بالنسبة الى التقسيمات ماهى محمولة صورة  
(قوله منع جمع) أى حتى يكون ذلك القول مانعة الجمع (قوله ولا منع الخلو) أى حتى يكون مانعة الخلو  
ويعلم من انتفاهما انتفاء الحقيقة فيه (قوله والكذب معاً) أى لكن يجب أن بين كل من الجزئين  
الانفصال في الصدق والكذب بناء على أن الحقيقة إذا تركبت من أجزاء ثلاثة مثلاً لزم أن يكون كل  
جزء منها مساوياً لنقيض كل من الآخرين (هذا) وان الرد المذكور منع المقدمة الرافعة المطلوبة بمنع  
ما بنيت هي عليه بسند انه يجوز تركبها من أجزاء كل جزئين منها مساو لنقيض الآخر ( قال ذات  
أجزاء ) والحق أنه لا يتركب شئ منها حقيقة إلا من جزئين لكون الانفصال نسبة واحدة وهي

للعهد الذكرى فليست استقصائية ( قال بين المفردات ) أى بين المفرد والقضية المحمولين على شئ<sup>\*</sup> نحو  
زيد اما قائم أو ابنه قاعد ( قال في التقسيمات ) اما معطوف على قوله في الحملات عطف الخاص على العام  
أو أحد المتباينين على الآخر بناء على أن المراد بالحملات المرددة المحمول التي ليست لها اسم مخصوص  
ولم يكتف باندراجها تحت العام لثلاثتهم من انفرادها بهذا الاسم انفرادها بعدم تحقق التريد فيها وإما  
معطوف على قوله بين المفردات لكن يزيده لزوم الفصل بين قوله وغير المحمولة وما عطف عليه بالاجنبي  
فليس في كلامه إشارة الى أن المفهومات المشتملة على التقسيمات ليست قضايا حتى يتجه أنه يلزم أن يراد  
من الحمل الصوري بالنظر إلى المعطوف والحقيقي بالنظر إلى المعطوف عليه ( قال وغير المحمولة ) أى على  
شئ<sup>\*</sup> سواء حمل عليها شئ<sup>\*</sup> نحو زيد أو عمرو قائم أولاً كما في ضربت زيدا أو عمراً . ويمكن أن يعمم  
القيود من الموضوع أو يشار اليه بالكاف كما ( قال والكل ) وكل من هذه التريدات أو ماهى  
فيه يتحقق فيه أحد الاقسام الثلاثة غالباً (قوله أو لنكتة (١) مستغنى عنه فلو قال بعد قوله لكليهما ولا  
منع خلو لجواز أن يكون لثلاثة لكان أخصر وأولى (قوله ولا منع خلو) ويلزم منهما أن لا يكون بينهما  
انفصال حقيقي ( قال المنفصلات ) أقول الفرق بين المنفصلة والمتصلة نحكم لأنه ان أراد أن المنفصلة

(١) قوله (قوله أو لنكتة) كذا بأصل الحاشية ولم يوجد المكتوب عليه في النسخ التي بأيدينا

## نحو العدد اما زائد أو ناقص او مساو بخلاف المتصلات

من هذه المتصلات الخ) في تصريح كل اشارة الى رد ما قيل إن المنفصلة الحقيقية لا يجوز أن تتركب من أكثر من جزئين والا لم يكن بين كل جزئين منها انفصال في الصدق والكذب معا \* وحاصل الرد أنه لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين

لا تتصور إلا بين جزئين ولذا تعدد أداة الانفصال في المثال المذكور ونحوه فالمثال المذكور وان كان بحسب الظاهر مؤلفا من الحليات إلا أنه حقيقة منفصلتان كل منهما مؤلفة من حلتين ان اريد انفصال كل من الجزئين عن الآخر والتقدير اما أن يكون العدد زائداً أو لازائداً . والا زائد إما أن يكون ناقصاً أو مساوياً \* أو منفصلة مؤلفة من حلية هي مقدمها ومنفصلة هي تابعها ان اريد انفصال أحد الجزئين الاخيرين عن الأول . والمعنى اما أن يكون العدد زائداً أو يكون ناقصاً أو مساوياً كما يأتي في قوله وطرفا الشرطية في الاصل الخ \* وما أورده عبد الحكيم على الدليل المذكور بأنه ان اريد بموضوع الكبرى كل نسبة انفصالية أو ماعداها فصادرة أو كل نسبة ماعدا الانفصالية فلا ينفع فدفوع بأن ذلك اعتراض أورده الشيخ أبو السعيد أبو الخير على جميع جزئيات الشكل الاول \* والجواب عنه مشهور (قال بخلاف المتصلات ) ربما يطرق بالذهن أن هذا انما يتم لو لم يصح كما كان الشيء انسانا فهو حيوان فحسم فانه

تتركب بحسب الحقيقة من ثلاثة أجزاء مثلاً فينتجه عليه ما قالوا إن الانفصال نسبة واحدة وهي لا تتصور إلا بين شيئين لتعددده عند زيادة الاجزاء \* وما اعترض به عبد الحكيم من أن فيه مصادرة لأنه ان اريد بموضوع الكبرى كل نسبة اتصالية أو انفصالية أو حلية فهو محل النزاع أو الحلية والاتصالية فلا ينفع مندفع باختيار الشق الاول ومنع المصادرة مستنداً بأن موضوع الكبرى أعم منها والأعم ليس نفس الاخص وموضوعها مأخوذ لا بشرط شيء . أو أنها تتركب بحسب الظاهر منها وان كانت بحسب الحقيقة مركبة من منفصلتين مختلفتي النوع فيما عدا الحقيقة ومتحدتيه فيها أو مركبة من مقدم حلية وتال منفصلة كما قيل أو بالعكس كما يمكن أن يقال ففيه أن المتصلة كذلك حيث يقال كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالعالم مضيء وان كانت في الحقيقة مركبة من متصلتين أو من مقدم متصلة وتال حلية أو بالعكس ( قال نحو العدد ) أى اما أن يكون العدد زائداً الخ أو المراد بالمنفصلة ما يعم الحكمة فلا يتجه عدم مطابقة المثال للمثل له ( قوله في التصريح بكل الخ ) كما أن قوله قد يكون الخ رد لما قيل أنه لا يتركب شيء من المتصلات من أجزاء ثلاثة فأكثر ( قوله والا لم يكن ) النفي متوجه إلى قوله والكذب ولذا تعرض في الرد لنفي الخلو دون الجمع فلو قال بعد قوله منها انفصال في الكذب لكان أخصر وأوضح

## ثم الحكم في الشرطية مطلقا ان كان

بل يكفي وجوده بين مجموع أجزائه الثلاثة أو الأربعة كما في المثال المذكور فان العدد الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وإن خلا عن اثنين منها (٤) (قوله العدد إما الخ) لأن المجتمع من الكسور التسعة إما ناقص كالاربعة فان نصفها اثنان وربعا واحد ومجموعهما ثلاثة وهو ناقص عن الأربعة . أو زائد عليه كاثني عشر فان نصفها ستة وثلاثا أربعة وربعا ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائد على اثني عشر . أو مساو لها كالستة فان نصفها ثلاثة وثلاثا اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة أيضا \* وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة الى عدد آخر إما زائد عليه أو ناقص عنه أو مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح أهل الحساب والمثال مبني عليه

ان صح فقد تركبت المتصلة ظاهرا من أجزاء ثلاثة وان كان ذلك نظرا إلى الحقيقة من المتصلتين تأمل وأما نحو كلما كان طلوع الشمس علة لوجود النهار كان الشمس طالعة كان النهار موجودا فهو ظاهرا وحقيقة من جزئين وان كان الثاني منهما مؤلفا من آخرين (قال في الشرطية مطلقا) أي متصلة أو (قوله بل يكفي الخ) بأن يكون نقيض أحد الأجزاء مساويا لعين البواقي فتكون مركبة من الشيء ونقيضه (قوله فان العدد الواحد) منقوض باحدى عشر الا أن يحمل العدد على ماله كسر (قوله لأن المجتمع) إن كان في التعليل نشر مرتب فانما يتم على المذهب الغير المشهور من أن الناقص ما نقص عن كسوره والزائد ما زاد عليها أو نشر مشوش بالنسبة إلى الأولين فهو جار على المذهب المنصور من أن العدد الزائد على كسوره يسمى ناقصا والناقص زائدا تسمية لكل باسم الأجزاء (قوله من الكسور) كلمة من ابتدائية فيصدق العدد بما له مجموع الكسور التسعة كالفين وخمسمائة وعشرين وبما يكون له بعضها كمثل المصنف (قوله وثلاثا أربعة) يؤخذ منه أن كل كسرين مفردين إذا أخذنا من مخرج و كان عدد أحدهما مخرجا لنفس الآخر كان عدد الآخر مخرجا لعين الأول (قوله فانه غفلة) يعني أن هذا مما يستعمله أهل الحساب فحمله على ما أرادوه ليس لأن مساواة العدد للعدد المغاير غير موجودة ولنفسه ممتنعة لأنها تقتضي المغايرة بين المتساويين لانه ان أريد المغايرة الاعتبارية بينهما فسلم وغير مفيد لتحققها هنا . أو الذاتية فممنوع . كيف ولو كانت شرطا لم تتحقق المساواة بين العدد وكسوره المجتمع بل لثلا يكون المثال مصنوعا فاللام في قوله العدد للعهد أي العدد الصحيح المنطق اما الخ فلا يرد أن عدم كون الكتاب من علم الحساب وإطلاق العدد يعينان ارادة المعاني اللغوية (قال ثم الحكم) الاخصر

على جميع الازمان والاوزان الممكنة الاجتماع مع المقدم وإن كانت ممتنعة في نفسها فكلية . اما موجبة وسورها في المتصلات نحو كلما ومهما ومتى وفي المنفصلات نحو دائماً والبتة . واما سالبة وسورها فيهما نحو ليس البتة . ودائماً ليس \* او على بعضها المطلق فجزئية إماموجبة وسورها فيهما نحو قد يكون . واما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون \* او على بعضها المعين فشخصية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل في السنة الآتية كان كذا والا

منفصلة ( قال على جميع ) على هنا وفيما عطف عليه بنائية ( قال في نفسها ) كوضع ناهقية زيد في كلما كان زيد حمارا كان حيوانا فان هذا الوضع وان كان ممتنعا في نفسه لـكن ممكن الاجتماع مع المقدم ( قال نحو كلما ) مما يفيد عموم الازمان لـغة والاوزان اصطلاحا بخلاف نحو من وما وأين وحينما فان القضية المصدرة بها مهمة ( قال نحو قد يكون ) نحو قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو انسانا الاتصال في الاول على وضع الناطقية والانفصال في الثاني على وضع

الانساب بالجزاء ثم الشرطية ان حكم فيها على الخ ثم الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع فقوله في الشرطية من ظرفية الكل للجزء . ويمكن حمله على الأذعان أو نسبة بين بين ( قال والاوزان ) ذكرها لأن عموم الازمان أمر ثابت لـغة وعموم الاوزان معتبر عند المناطقة في كلية الشرطية وعموم الاوزان لا يستلزم عموم الازمان لأن الزمان معتبر بالفعل والوضع معتبر بالامكان فيجوز نبوت حكم الشرطية في جميع الأوضاع الممكنة دون الازمنة بأن يمتنع حصول المقدم في بعضها وبالعكس لأنه يجوز تحقق الحكم في جميع الازمان وعدم تحققها باعتبار بعض الأوضاع الممكنة فبين العمومين عموم من وجه بحسب التحقق . ثم المراد بكون الحكم في جميع الازمنة مقارنته اياها فلا ينتقض التعريف الضمني للموجبة الكلية بما يكون موضوع المقدم فيه غير زمانى نحو كلما كان الله موجودا كان عالما أو نفس الزمان نحو كلما كان الزمان موجودا كان الفلك متحركا ( قال نحو كلما ) المراد بنحوها كل اداة تفيد عموم الازمان لـغة والاوزان اصطلاحا فان لم تكن كذلك كمن وما وأين فالقضية المبسوطة بها مهمة نحو أين تكن أكن ( قال ومتى ) هذا ظاهر في العموم بخلاف كلما ودائماً ( قال نحو دائماً ) وقد يكون سور المتصلة ( قال نحو ليس البتة ) المتبادر منهما كونهما دالين على رفع الايجاب الكلى مطابقة والسلب الجزئى التزاما . نعم لو خالفت العبارة الاعتبار لصح التمثيل بهما فلو قال نحو البتة ليس ودائماً ليس لـكان أحسن ( قال أو على بعضها ) لم يقل أو على بعضها مطلقا مع أنه أخصر لثلاثتهم كون قيد الاطلاق للاطلاق بأن يؤخذ البعض لا بشرط شيء لا للتقييد بأن يؤخذ بشرط شيء هو عدم التعين ( قال نحو قد لا يكون ) وكذا نحو ليس كلما وليس

فهملة كالمصدره بلفظ ان واذا ولو بدون تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجربى فيها المحصورات الاربع وما فى حكمها أيضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه وفى الحملات باعتبار افراده \* وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالى مساويا

الناعقية مثلا . ومثال قد لا يكون أيضا هذان المثالان لكن بعكس الوضعين السابقين ( قال بلفظ ان واذا ) أى فى المتصلة ( قال بدون الخ ) حال من لفظ أو من ضمير المصدره ( قال فيجربى فيها ) أى الشرطية متصلة أو منفصلة ( قال وما فى حكمها ) من الشخصية والمهملة ( قال أيضا ) أى كما تجربى فى الحملات ( قال لكن ) الجريان فيها أى الشرطية ( قال من المتصلة ) لزومية أو اتفاقية ( قال التالى مساويا ) أى فى

مهما مما يكون أداة السلب داخله على سور الايجاب الكلى فيدل على السلب الجزئى بالالتزام ورفع الايجاب الكلى بالمطابقة ( قال أو على بعضها ) أقول ان كان ضمير بعضها هنا وفيما سبق راجعا إلى الازمان اتجه أن المعتبر فى الجزئية بعض الأزمان وبعض الأوضاع معالا إحداها إلا أن يقال اكتفى بأحدهما لأن بعضها لاعلى التعيين يستلزم بعضية الأخرى وأنه يستلزم أن لا يكون نحو قولنا إن جثنى راكباً أكرمتك مما حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للأزمان شخصية وقد صرح عبد الحكيم بأنها . شخصية أو اليها وإلى الأوضاع يتجه مع الإراد الثانى أنه مناف لتمثيلهم للشخصية بنحو إن جثنى اليوم أكرمتك مما حكم فيها فى زمان معين بلا تعرض للوضع . أو إلى الأوضاع فقط اتجه الإراد الاول والثالث ( هذا ) والاخصر أو المعين ( قال وإلا فهملة ) قضيته ان ما حكم فيها على جميع الأزمان بلا تعرض للأوضاع أو بالعكس والتى حكم فيها على وضع معين فى جميع الأزمان أو بالعكس من المهملة وليس كذلك إلا أن يقال التقسيم للشرطية الممكنة المعتبرة والأولان ليسا بمعتبرين لما قاله عبد الحكيم من اصطلاحهم على اعتبار الأوضاع فى مفهوم الشرطية مع الأزمان المعتبرة فيها بحسب اللغة والأخير ان ممتنعان لأن عموم الأوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان والوضع المعين ان بقى بشخصه كان جميع الأزمنة زمانا له فيتعين زمانه وان تجدد بحسب الأزمنة لم يتعين \* بقى أن كلامه صريح فى عدم وجود القضية الطبيعية فى الشرطيات وهو كذلك عند الجمهور ( قال ولو بدون تعيين ) أى كون القضية المصدره بأحدى هذه الثلاث مهملة إذا لم تكن مصاحبة لتعيين الخ ( قال لكن فيها ) تنبيه على أنه ليست كلية الشرطية باعتبار كلية المقدم والتالى والا لم يكن قولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا قضية كلية كما أن كلية الحملية ليست باعتبار كلية المحكوم عليه أو به وإلا لكان قولنا زيد انسان والانسان نوع كليتين ( قال من المتصلة ) لزومية أو اتفاقية ( قال مساويا ) أى بحسب التحقق

للمقدم أو أعم منه مطلقاً . ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما تباين كلي . ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما تباين كلي\* والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبته الكلية وإنما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما

التحقق وكذا في البواقى ( قال أو أعم منه ) مثالهما في لزومية ظاهر وأما في الاتفاقية فكقولنا كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً وكلما كان الشيء فلاناً أعظم كان متحركاً وان منع عبيد الحكيم كون تالى الاتفاقية أعم ( قال مطلقاً ) أى وتكذب فيما كان التالى أخص مطلقاً أو من وجهه أو مبايناً ( قال ومن مانعة الجمع ) أى العنادية وكذا مانعة الخلو ( قال تباين كلي ) كالشجر والحجر\* وكتب أيضاً أى بشرط أن لا يكون بين تقيضيهما تباين كلي إن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأخص أو لا بشرط شئ\* ان كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الاعم وقس عليه قوله الآتى بين تقيضيهما الخ ( قال ومن مانعة الخلو ) لم يتعرض للحقيقية لأنها لكونها مانعة الجمع والخلو معا يعلم أن موجبها الكلية لا تصدق إلا فيما كان بين عينيها وتقيضيهما تباين كلي كالزوج والفرد ( قال تباين كلي ) كاللا شجر واللا حجر والحيوان واللا انسان ( قال السالبة الكلية الخ ) والمراد من السالبة الكلية منها ما توجه السلب فيه إلى الاتصال لا إلى اللزوم

سواء تساوى محمولاهما بحسب الحمل أولاً ( قال تباين ) أى مطلقاً ان كانت مانعة الجمع بالمعنى الاعم وبشرط العموم من وجه بين تقيضيهما ان كانت بالمعنى الاخص وقس عليه مانعة الخلو ( قال تصدق في مادة ) أى لا تصدق إلا فيها ولو ترك قوله تصدق هنا لكان أخصراً وأفاد الحصر صريحاً واستغنى عن قوله الآتى وإنما تصدق . وقس عليه قوله والموجبة الجزئية ( قال وإنما تصدق ) أقول هذا الحصر بالنسبة الى قوله ومن مانعة الجمع الخ مخالف لما قالوا من أن كل شيئين يصدق بين عينيها منع الجمع يصدق بين تقيضيهما منع الخلو وبالعكس وهذا ان توافقا ايجاباً وسلباً وإلا فالصادقة السالبة المتفقة في النوع فان يقتضى صدق نحو ليس دائماً اما أن يكون هذا الشيء لا حجراً أو لا شجراً سالبة كلية مانعة الجمع مع أن بين جزئيهما عموم من وجه ونحو ليس دائماً اما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً مانعة الخلو مع أن بين تقيضيهما عموم من وجه إلا أن يخص قولهم والا فالصادقة الخ بما إذا اختلفا في الحكم أيضاً . بقى أن السالبة الكلية من مانعة الجمع صادقة فيما كان المقدم أخص مطلقاً فتصدق من مانعة الخلو بين تقيضيهما لما مر فى كلامه قصور فتأمل ( قال ومن مانعة الجمع ) أقول لم يقل ومن مانع الجمع والخلو فيما كان بينهما مساواة مع أنه أخصر إشارة إلى أن المعتبر فى الأولى المساواة بين المعينين بالذات وان استلزم المساواة بين التقيضين لأن تقيضى المتساويين متساويان وفى الثانية بالعكس ( قال ومن مانعة الخلو ) قد ينقض بالشيء\* والممكن العام . والجواب أنهما يرتفعان عن الاشئ\* من حيث أنه تقيض الشيء فتصدق

تباين كلي . ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في المواد التي كذب فيها سالبته السككية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان إما حيلتان كالامثلة المتقدمة أو متصلتان نحو كلما ثبت أنه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة او منفصلتان نحو كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا يلزم انه دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين او لا يكون او مختلفتان فهذه ستة اقسام

والاتفاق والافتصاد كل من الزومية والاتفاقية في مادة المساواة كالعموم المطلق لصدق الاولى في ناطقية الانسان وناطقية الحمار (والثانية) في انسانية الشيء وناطقيته وكذا المراد في مانعة الجمع والخلو ما توجه السلب إلى الانفصال لا إلى العناد والاتفاق والافتصادان في غير ما ذكره المصنف (قال تباين كلي) كالزوج والفرد والشجر والحجر (قال مساواة) كانسانية شيء وناطقيته فتكذب فيما كان بينهما عموم مطلق كالانسان والحيوان أو من وجهه كالحيوان أو الابيض أو تباين كلي كالشجر والحجر (قال ومن مانعة الخلو) يعلم من حال مانعة الجمع ومانعة الخلو أن السالبة الكلية من الحقيقية لا تصدق إلا فيما كان بين كل من العينين والتقيضين مساواة . ثم لا يخفى أن مساواة العينين يستلزم مساواة التقيضين فلو قال بدل ومن مانعة الجمع الخ ومن مانعة الخلو الخ ومن المنفصلات الثلاث فيما كان بينهما مساواة لكفى إلا أنه لما كان الانفصال والتنافي في مانعة الجمع بين العينين وفي مانعة الخلو بين التقيضين عدل عن ذلك (قال مساواة) كاللا انسان واللائطق فتكذب فيما كان بين تقيضيهما عموم مطلق أو من وجهه

سالبة مانعة الخلو كلية (قال مساواة) قد يقال هذا مناف لما قالوا إن سالبة كل من مانعتي الجمع والخلو تصدق في مادة موجبة الأخرى . ولما قالوا إن بين موجبيهما تباينا كلياً لأن التساوى بين شيئين يستلزم التساوى بين تقيضيهما إلا أن تخصص السالبة بالجزئية والموجبتان بالكائيتين (قال وطرفا الشرطية) مشعر بعدم تركبهما من أكثر من جزئين وقد يقال أنه مبني على الغالب (قال في الأصل) الأولى تأخير عن قوله قضيتان (قال إما حيلتان) ينتقض الحصر بنحو ان جاءك زيد فأكرمه فان التالى هنا مركب إنشائي . إلا أن يقول بنحو مقول في حقه اكرمه أو اكرامه مطلوب منك (قال كلما ثبت) فيه أن المتصلة هنا جزء الموضوع في المقدم والتالى وهما حيلتان في اطلاق المتصلة عليهما مساحة وقس عليه مثال المنفصلتين (قال فهذه ستة اقسام) أى أولية فلا يرد أن كلا من الحلية والمتصلة والمنفصلة يكون مقدما وتاليا فيكون اقسام المختلفين ستة والمجموع تسعة لأنها اقسام ثانوية \* على أنه يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه

الا ان ادوات الاتصال والانفصال اخرجتهما عن حد القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا او كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان بان يكون المقدم كاذبا والتالى صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا أو بالعكس كعكس الاخير مستويا (١) لكن الموجبة السككية من المتصلة الزومية لاتصدق (٢) فى الرابع بل مختصة بالثلاثة

(١) ( قوله لكن الموجبة السككية من المتصلة الزومية الخ ) أقول هذا ما قالوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة فى الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة السككية بالثلاثة الاول كلام ظاهرى والتحقيق أن مطلق الموجبة منها كلية كانت أو جزئية مختصة بالصادقتين

أو تبين كلى ( قال وهما أيضا ) أى طرفا المتصلة الزومية الموجبة \* وقد يقال إن هذا التقسيم مجرد بيان محتملات مطلق الشرطية فالضمير راجع إلى طرفى الشرطية مطلقا ( قال اما صادقتان ) أى قضيتان صادقتان بينهما علاقة موجبة وكذا فى الاقسام الثلاثة الآتية ( قال كعكس الأخير ) نحو قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا ( قال السككية ) بخلاف الجزئية ( قال من المتصلة ) أى بخلاف المنفصلة بأقسامها الثلاثة ( قال الزومية ) بخلاف الاتفاقية العامة \* وكتب أيضا وكذا الاتفاقية بالمعنيين ( قال فى الرابع ) فيلزم أن تصدق فيه السالبة الجزئية لثلا يلزم رفع النقيضين . ولما علم من قوله المار كعكس الاخير الخ صدق الموجبة الجزئية فيه يعلم أنه لا يصدق فيه السالبة السككية أيضا دفعا لجمع النقيضين ( قال بالثلاثة ) كما مر من الامثلة ( قوله هذا ما الخ ) أى الفرق بين السككية والجزئية من الموجبة المتصلة الزومية فى القول بأن الاولى مختصة بالثلاثة الاول والثانية تجرى فى الاحتمالات الاربعة ( قوله منها )

القضية المركبة من المختلفين سنة أقسام ( قال إلا أن ) بيان لفائدة قوله فى الأصل ( قال وهما أيضا ) أى طرفا مطلق الشرطية متصلة أو منفصلة \* وحمله على المتصلة الزومية الموجبة بقرينة المثال لا يلائمه قوله المار وطرفا الشرطية الخ وقوله الآتى وأيضا طرفا ( قال اما صادقتان ) أى فى الأصل أو بعد التحليل واعتبار الحكم فيهما فلا يرد أن هذا التقسيم مناف لقوله إلا أن الخ لأن الصدق والكذب انما يكونان للقضية بالفعل ( قال أو كاذبتان ) أى قضيتان كاذبتان بينهما علاقة ولو قال كاذبان لكان أولى وكذا الكلام فى عديله ( قال كعكس الأخير ) أى كالقضية الحاصلة من عكس الخ ( قال لكن الموجبة ) أى ولذا قيد العكس بالمستوى ( قوله لكن جريان ) من إقامة الظاهر مقام الضمير فان هذا هو المشار اليه بهذا ( قوله والتحقيق ) لا يذهب عليك أن هذا التحقيق مأخوذ من الشبهة التى أوردتها الشيخ أبو سعيد قدس سره

كما ستتطلع عليه من أن التالى فى قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه حيوانا فى ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية والا لم ينعكس هذه الموجبة الكلية الى الموجبة الجزئية القائلة بانه قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان

أى المتصلة ( قوله من أن التالى ) حاصله أن التالى فى هذا المثال حيوان بشرط شىء هو تحققه فى ضمن الفرسية لا حيوان لا بشرط شىء \* وقوله والا أى وان لم يكن التالى حيوانا بشرط الشىء بل كان حيوانا لا بشرط شىء لم ينعكس الخ \* ثم إن هذه الملازمة ممنوعة لجواز الانعكاس إذا كان المراد الحيوان لا بشرط شىء مع أنه لو صح ما ذكره لم يكن التالى أعم من المقدم ولا المحمول أعم من الموضوع ولا الموجبة الجزئية من الموجبة الكلية ولا ننعكس الموجبة الكلية بنفسها ولما احتاج إلى اشتراط كلية كبرى الشكل الاول ( قوله فى قولك ) وكذلك إذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا بمثل ما ذكره ( قوله لم ينعكس ) أى لم يصدق العكس \* وكتب أيضا أى عكسا مستويا ( قوله لأنه ) أى زيدا الذى هو حيوان وهذا دليل الملازمة ( قوله انما يكون ) هذا الحصر ممنوع ( قوله اذا كان ) أى زيد المذكور \* وكتب أيضا أى إذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ \* وقوله لا اذا كان حيوانا أى لا اذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ

على جزئيات الشكل الاول \* والجواب عنه أن الحيوان فى التالى ليس مأخوذاً بشرط شىء من التحقق فى ضمن الفرس حتى يتجه الاختصاص بالصادقين والكاذبين أو عدم التحقق فى ضمنه حتى يرد أنه حينئذ لا يصح عكسه بقوانا قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا بل هو مأخوذ لا بشرط شىء الأعم من المار لكون الماهية المطلقة أعم من الخلطة فباعتبار تحققه فى ضمن الشق الاول يصدق العكس وفى ضمن الثانى لا يتجه الاختصاص بهما وهذا ينحل كثير من الشبه ( قوله مقيد بكونه ) أى مقيد فى نفس الأمر بكون الحيوانية الثابتة له متحققة فى الخ ( قوله لا مطلق الحيوانية ) أى ولا الحيوان فى ضمن الانسانية وقوله لا إذا كان حيواناً فى ضمن الانسانية أى ولا إذا أريد مطلق الحيوان فى كلامه احتباك فلا يرد منع قريب قوله لأنه الخ مستنداً بأن المدعى نفي ارادة مطلق الحيوانية والدليل مثبت لعدم كونه حيوانا فى ضمن الانسانية \* بقى أنه ان أريد بمطلق الحيوانية الحيوان المأخوذ بشرط لاشىء فمع أن المستعمل له الحيوان المطلق يتجه أنه غير لازم من عدم التقييد بالحيوان فى ضمن الفرس لم لا يجوز إرادة المأخوذ لا بشرط شىء \* وان اريد به ذلك يتجه منع الملازمة بمنع الحصر فى دليلها اعنى قوله لأنه انما يكون الخ كيف ويكون فرسا اذا كان حيوانا لا بشرط شىء ( قوله والا لم ينعكس ) قد يعارض

حيوانا في ضمن الفرسية لا اذا كان حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن الفرسية من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلو لم يقيد التالى بل اطلق كان اللزوم على بعض الاوضاع الممتنعة لا الممكنة المعتبرة في الكلوية والجزئية وإن قيد يكون التالى كاذبا كالمقدم كما لا يخفى

( قوله في ضمن الانسانية ) قلنا نعم امكن يكون فرسا إذا كان حيوانا لا بشرط شيء فالحصر المذكور بقوله انما يكون فرسا الخ انما يصح بالنسبة الى الحيوان بشرط تحققه في ضمن الانسانية لا بالنسبة إلى الحيوان لا بشرط شيء مع أن المطلوب بالنفي في قوله المار لا مطلق الحيوانية هو هذا ( قوله وكون زيد ) أى الذى هو قيد لتالى الاصل ومقدم العكس «مع كونه» أى الذى هو مقدم العكس وتالى الاصل ( قوله حيوانا ) أى حيوانا مطلقا وهذا مبنى على عدم الفرق بين كونه حيوانا مطلقا وبين كونه حيوانا بشرط تحققه في ضمن الانسانية كما تقدم ( قوله لم يقيد التالى ) أى تالى الاصل بقيد كونه حيوانا في ضمن الفرسية ويلزم من عدم تقييده عدم تقييد مقدم العكس ( قوله كان اللزوم ) أى لزوم التالى للمقدم في العكس . وهذا أيضا مبنى على عدم الفرق المذكور ( قوله الممتنعة ) فيكون العكس في قوة أن يقال إذا كان زيد حيوانا في ضمن الانسانية على وضع كونه حيوانا في ضمن الفرسية كان فرسا هذا مراده \* واما إذا كان المراد بالحيوان في كل من تالى الاصل ومقدم العكس الحيوان لا بشرط شيء يكون في قوة قد يكون إذا كان زيد حيوانا لا بشرط شيء أى على وضع كونه صاهلا كان فرسا ( قوله يكون التالى ) الذى هو مقدم

بانه لو قيد بكونه في ضمن الفرس لانعكست موجبة كلية لأنها أخص القضايا اللازمة للأصل دون الجزئية ( قوله القائلة ) فيه مسامحة والاخصر وهى وقد الخ ( قوله فلو لم يقيد التالى ) يعنى ان لم يجعل قيد التحقق في ضمن الفرسية جزءا من تالى الاصل ومقدم العكس يكذب كل منهما لزومية وان كان أحد جزئيه صادقا والآخر كاذبا لأن المعتبر فيها اللزوم على الاوضاع الممكنة لا الممتنعة فلا تصدق مطلقا من المختلفين . وان جعل كذلك يكون المقدم والتالى فيهما كاذبين فلا يكونان مؤلفين من المختلفين ( قوله كان اللزوم ) أى في العكس على الخ لأن عدم تقييد تالى الاصل موجب لاطلاق مقدم العكس واذا كان اللزوم فيه مبنيًا عليه كان كاذبا فتكذب الأصل لان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم ( قوله وان قيد ) أى كلما . وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائى وقوله المار من أن التالى الخ إشارة الى الواضحة وقوله والا الخ دليلها ( قوله يكون التالى ) أى والمتصلة صادقة

الاول كما أن مطلق الموجبة الاتفاقية الكلية أو الجزئية منها مختصة بالصادقتين أو بتال صادق ومطلق المرجية كلية كانت أو جزئية عنادية كانت أو اتفاقية من المنفصلة الحقيقية مختصة بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة

(٢) (قوله لا تصدق) أى لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالى كاذبا لا متناع أن يستلزم الصادق الكاذب والالزم كذب الصادق وصدق الكاذب. أما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب المزوم. وأما صدق الكاذب فلان المزوم فيها صادق وصدق المزوم مستلزم لصدق اللازم (٣) (قوله مختصة بالصادقتين الخ)

العكس (قوله والا لازم) أى يلزم اجتماع الصدق والكذب فى المقدم والتالى إلا أن الاول فى الاول والثانى فى الثانى بحسب نفس الامر والعكس بحسب الجعل تدبر (قال الكلية) تفسير لمطلق (قال منها) أى من المتصلة (قال بالصادقتين) أى التين لاعلاقة موجبة بينهما (قوله سواء) ومن هذا التعميم ظهران أو لمنع الخلو (قال كلية) بيان لمطلق (قال من المنفصلة) مثالها عنادية ظاهر واتفاقية قولنا الزنجى الامى دائما أو قد يكون اما أن يكون هذا أسود أو كاتبا (قال بالمختلفتين) كون الجزئية العنادية مختصة بما ذكره فى المنفصلات الثلاث بالنظر إلى التحقيق وأما بالنظر إلى الظاهر تصدق حقيقة

(قوله الكاذب) قد يقال هذا الدليل جار فى الجزئية فان تألفت منهما كما قاله المصنف لزم تخلف الدليل والا لزم عدم انعكاس الموجبة الكلية للزومية المركبة من مقدم كاذب وتال صادق أو عدم تركبها منهما \* والجواب أن المراد بالاستلزام هو الكلى لا الجزئى بقرينة قوله والا الخ فان كذب اللازم فيه لجواز كونه أخص لا يوجب كذب المزوم. وصدقه لجواز كونه أعم لا يستلزم صدق اللازم فلا يجرى فيها (قوله وكذب اللازم) أى لانه مساو للمزوم أو أعم ورفع أحد المتساويين أو العام يستلزم رفع المساوى الاخر والخاص (قال الاتفاقية الكلية) بيان الاطلاق أو المراد به التعميم من الاتفاقية العامة والخاصة (قال مختصة بالصادقتين) فلا تصدق فى الثانى والرابع (قال بالمختلفتين) أى بالصادقة والكاذبة دائما فى الاتفاقية مطلقا وفى العنادية الكلية وعلى بعض الاوضاع فى العنادية الجزئية وان كانتا صادقتين على وضع آخر كأن تألف من عين الاعم وتقيض الاخص نحو قد يكون هذا الشئ حيوانا أو لانا أو كاذبتين عليه كأن تألفت من عين الاخص وتقيض الاعم وكذا الكلام فى مانع الجمع والخلو (قال ومن مانعة الجمع) أقول يؤخذ منه أن كلا من مانع الجمع والخلو تصدق فى مادة المنفصلة الحقيقية.

بغير الصادقتين ومن مانعة الخلو بغير الكاذبتين وأيضا طرفاها كطرفي المحصلة

ان كانت اتفاقية خاصة (١) (قوله أو بتال صادق) سواء كان المقدم صادقا أولا ان كانت اتفاقية عامة (٢) (قوله بغير الصادقتين) لان مالا يجتمعان في الصدق عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا كاذبتين أو تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة كما أن مالا يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا صادقتين أو تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة

من صادقتين كمانعة الجمع نحو قد يكون إما أن يكون زائد حيوانا أو لافرسا في الحقيقية أو انسانا في مانعة الجمع لتحقق العناد الحقيقي والجمعي في المثال الأول على وضع الصاهلية فقط والجمعي في الثاني على وضع الناهقية أيضا وعن كاذبتين أيضا كمانعة الخلو نحو قد يكون إما أن يكون زيد لاحيوانا أو فرسا في الحقيقية أو لا انسانا في مانعة الخلو لتحقق العناد الحقيقي في الأول والخلوى في الثاني على وضع تخصيص الحيوان بالصاهلية كالخلوى في الثاني على وضع التخصيص بالناهقية (قال بغير الصادقتين) سواء كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة والاخرى صادقة ولذا لم يقل بالكاذبتين. وعليه فقس قوله الاتي بغير الكاذبتين (قوله في الصدق) كما في مانعة الجمع (قوله أو اتفاقا) إلا أن مالا يجتمعان في الصدق اتفاقا مختص بالكاذبتين كقولنا للرمي الأسمى إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً كما أن مالا يجتمعان في الكذب اتفاقا مختص بالصادقتين كقولنا للرومي المذكور إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتباً. وأما الصادقة والكاذبة فاتفاقية حقيقية ليست إلا (قوله في الكذب) كمانعة الخلو (قال طرفاها) أي مطلق الشرطية لزومية أو عنادية

وهذا انما يتم فهما بالمعنى الاعم والمقصود بيان موادهما بالمعنى الاخص \* وجعل المعنى مختصة بقسم منه أعنى الكاذبتين في الاولى والصادقتين في الثانية بعيد فلو قال ومن مانعة الجمع بالكاذبتين ومانعة الخلو بالصادقتين لكان أخصر وأولى (قوله كاذبتين) هذا في كل من العنادية والاتفاقية كقوله الاتي اما أن يكونا صادقتين (قوله والاخرى كاذبة) التركيب من المختلفين هنا وفي مانعة الخلو انما يجري في العنادية (قال وأيضا طرفا الخ) تقسيم للشرطية باعتبار النسبة التامة الخبرية المأخوذة في طرفيها بالقوة وما سبق تقسيم لها باعتبار صفة تلك النسبة من المطابقة للواقع وعدمها. فالاولى تقديم هذا التقسيم (قال كطرفي الخ) فيه اشعار بأن طرفي المحصلة والمعدولة تكونان موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين وفيه تأمل لأن الايجاب والسلب لا يكونان إلا في القضية بل كون طرفي الشرطية لك ممنوع. ولوعم

والمعدولة إما موجبتان كما سبق أو سالبتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا \* أو مختلفتان نحو كلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا . ولا عبرة في ايجاب الشرطية وسلبها بايجاب الاطراف وسلبها أيضا بل بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم بلزوم السلب

كما أن ما لا يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن يكونا صادقتين أو يكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة

أو اتفاقية موجبة أو سالبة ( قال والمعدولة ) أى من الحلية ( قال في ايجاب الخ ) يعنى أن الايجاب والسلب بمعنى كون الشرطية واقعة أو لا واقعة ليسا من الاعراض الأولية لها بل هما من الاعراض اللاحقة لها بواسطة الجزء الذى هو النسبة بين بين لا الجزء الذى هو أحد الطرفين على سبيل منع الخلو ويجوز أن يكونا بمعنى إدراك الوقوع واللاوقوع على أن يكون قوله بل بوقوع الخ على حذف المضاف أى بل بدراك وقوع ( قال بلزوم السلب ) أى للسلب أو للايجاب كالحكم بلزوم الايجاب لأحدهما ايجاب وقوله وبسلب اللزوم أى لزوم السلب أو الايجاب لأحدهما سلب \* ثم ان كلا من السلبين المضاف اليه والمضاف إلى اللزوم بمعنى اللا وقوع وان الافيد الاوفق بالفرع عنه أن يقول فالحكم بوقوع اتصاف السلب أو انفصاله ايجاب وبسلب الاتصال سلب إلا أنه أراد أن يشير إلى أن السالبة اللزومية ماحكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب بخلاف السالبة الضرورية فانه ماحكم فيها بضرورة السلب لا بسلب الايجاب والسلب من الحالى والأولى أو الحقيقى والصورى وعمت المعدولة من الموجبة السالبة المحمول لكان له وجه ما \* بقى أن كلامه ظاهر فى عدم جريان العدول والنحصيل فى الشرطية وهو كذلك عند عبد الحكيم خلافا لعصام ( قال إما موجبتان ) قد يقال الحصر بالنسبة إلى المشبه به منقوض بنحو زيد قائم وزيد انسان ولو أريد من الايجاب الصورى ( قال ولا عبرة ) يعنى ليس الوقوع واللا وقوع عارضين للشرطية بواسطة عروضهما للمقدم والتالى بل عارضان لها بواسطة العروض للنسبة بين بين فالمراد بالايجاب والسلب الوقوع واللا وقوع ( قال فالحكم ) هذا فى اللزومية والحكم باتفاق السلب ايجاب وبسلب الاتفاق سلب . وكذا الحكم بوقوع عناد السلب ايجاب وبسلب العناد سلب \* هذا والاخصر الأشمل أن يقول فالحكم بوقوعهما ايجاب وبلا وقوعهما سلب ( قال بلزوم السلب ) أى بوقوع لزومه لمقدم ذى ايجاب أو سلب صورى فلا يرد أن قضيته عدم الفرق بين الموجبة اللزومية والموجبة السالبة المحمول الضرورية ولا نقض تعريف ايجابهما بالحكم بلزوم السلب فى السالبة الضرورية لأن اللزوم فى الآخر بين هو الموضوع على أن المراد بالحكم هو الصريحى والحكم بلزوم السلب فى الاخرية ضمنى

ايجاب وبسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي (١) بتقديم اداة السلب على اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ﴿ تنبيه ﴾ كل حكمين لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال . فيبينهما لزوم جزئى على بعض الاوضاع

(١) (قوله بتقديم اداة السلب الخ) لم يقل وتأخيرها في الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كلية دون دلالة التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع التأخير كما في قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم أن لا يكون الليل موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يحى عمرو يحتمل أن يكون موجبة إن كان بمعنى يلزم أن لا يحى عمرو. وأن

الضرورة كما مر ( قال ايجاب ) بمعنى إدراك الوقوع ( قال سلب ) بمعنى ادراك الالاقوع ( قوله لان دلالة ) أى دلالة تقديم اداة السلب على اداة الشرط على كون الشرطية سالبة ( قال لا يلزم ) بأن لم يكن أحدهما تقيض الآخر أو مساويا لنقيضه أو أخص من نقيضه \* والحاصل كل حكمين ليسا مادة الموجبة السككية الحقيقية وممانعة الجمع العناديتين ( قال من فرض ) فرض ممكن ( قال محال ) سواء لزم من فرض انفكاك أحدهما محال كانسانية زيد وناطقيته أولا كمثال المصنف ( قال فيبينهما ) سواء كان بينهما لزوم كلى أيضا على جميع الأوضاع كانسانية شئ وناطقيته أولا كمثال المصنف للكليتين ( قال لزوم جزئى )

( قوله لم يقل وتأخيرها ) أقول فيه ابحاث \* الاول أنه مناف لما مر في بحث العدول والتحصيل حيث قال بتقديم رابطة الايجاب على اداة السلب في المعدولة وتأخيرها في البسيطة وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها \* واعتبار غالبا فيما مر يأباه سوقه الثانى أن النفي في المثال الاول لتوجهه الى اللزوم الذى هو نوع الاتصال أو جهتها مقدم على اداة الشرط حكما ولا مانع من تعميم التقديم في الفرق . الثالث أنه يسقط احتمال المثال الثانى للمعنى \* الثانى عن الاعتبار أنه يستفاد منه عرفا وذوقا أنه لا يحى عمرو لا أنه لا يلزم أن يحى \* الرابع أنه قضية اتفاقية لازومية كما يشعر به ( قوله بمعنى يلزم ) وإلى هذه أشار بالتأمل ( قال كل حكمين لا يلزم ) بأن لا يستلزم اجتماعهما اجتماع النقيضين فهذا احتراز عن مادة الموجبة السككية الحقيقية وممانعة الجمع العناديتين ( قال من فرض اجتماعهما ) أى لم يمتنع اجتماعهما سواء كان واجبا كاجتماع انسانية زيد وناطقيته فيثبت يصدق الموجبة السككية والجزئية في اللزومية ولا يصدق سالبتهما منها أو غير واجب فيثبت يصدق الجزئية من الموجبة والسالبة دون السككية منهما ( قال فيبينهما لزوم جزئى ) أقول ان أراد اللزوم الجزئى مطلقا ولو فرضيا فسلم لكن يتجه أنه لا ينافى

الممكنة (١) هو وضع وجوده مع الآخر وان لم يجتمعا في الواقع أصلا كوجود الانسان ووجود العنقاء (٢) فلا تصدق هناك السالبة السالبة من اللزومية وإن صدقت من الاتفاقية

يكون سالبة ان كان هو بمعنى لا يلزم أن يجيىء عمرو فتأمل (١) ( قوله هو وضع وجوده مع الآخر ) إما بان تقتضيها علة واحدة أو بان يكون بين علمتيهما اقتضاء بوجه لان ذات

فيلزم أن لا يكون بينهما عناد كلى حقيقى أو جمعى ( قال وضع وجوده ) بيانية ( قال مع الآخر ) أى بطريق اللزوم لا الاتفاق ( قال وان لم ) إشارة إلى أنهما قد يجتمعان في الواقع بطريق اللزوم أو الاتفاق كليا أو جزئياً كإنسانية شئ وناطقية وناطقية الانسان وناهية الحمار ( قال يجتمعا ) أى بالفعل ( قال أصلا ) أى لا لزوما ولا اتفاقاً ولا كليا ولا جزئياً كمثل المصنف ( قال هناك ) أى في الحكمين المذكورين ( قال السالبة السالبة ) وإلا لزم جمع النقيضين ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض اجتماعهما محال فيبينهما سلب اللزوم الكلى فلا يصدق هناك اللزوم الجزئى وإلا لزم جمع النقيضين ( قال وان صدقت ) إشارة إلى أنه قد لا يصدق هناك السالبة السالبة الاتفاقية كناطقية الانسان وناهية الحمار ( قال من الاتفاقية ) كالمثال المذكور ( قوله بين علمتيهما ) كان يكونا معلولى علمتين متضايقتين لكن قال عبد الحكيم ان هنا مجرد مصاحبة كما في العقل الثانى والثالث الأول ( قوله لأن ذات ) لقائل أن يقول لو

صدق السالبة السالبة من اللزومية إلا بمعنى عدم صدق سلب اللزوم الفرضى كليا وهو خلاف معناها المتعارف ولا حاجة حينئذ في دفع الابراد الاكتفى إلى قوله في الحاشية إما بان تقتضيها الخ ويمكن تحقيقه بين النقيضين بتعميم الفرض من فرض المحال وغيره أو اللزوم الجزئى تحقيقا فيرد أنه يشترط فيه مدخلية المقدم في اقتضاء التالى كما صرح به وهو منتفية في الحكمين المذكورين على اطلاقه ولو جعل قوله بأن يقتضيها الخ قيداً لم يصح قوله وان لم يجتمعا الخ لأن المراد باقتضاء علة لهما ارتباط أحدهما بالآخر بحيث يمتنع الانفكاك بينهما \* نعم لو قل فليس بينهما عناد كلى لجواز الاجتماع على بعض الخ لصح ( قال وجوده ) أى أحد الحكمين ( قال السالبة السالبة ) أى لصدق الموجبة الجزئية من اللزومية سواء صدقت الموجبة السالبة منها وحينئذ لا تصدق سالبها الجزئية لئلا يلزم اجتماع النقيضين أولاً ( قوله إما بأن تقتضيها ) أى كان فشمّل ما كان المقدم والتالى علتي معلول واحد بأن تكون إحداها تامة والاخرى ناقصة أو علتي معلولين متضايقتين أو الشرط علة مضائف الجزاء أو بالعكس لكن قال عبد الحكيم ان في هذه الصور الأربع كالصورة الأخيرة المصورة بأن يكونا معلولى علمتين متضايقتين مجرد مصاحبة ( قوله علة واحدة ) أى بجهة واحدة إذ لو كانت مقتضية بجهتين اسكان وضع وجوده مع الآخر بطريق

وكل حكمين لا يلزم من فرض انفكك أحدهما عن الآخر محال فليس بينهما لزوم كل  
وإن لم يتفك أحدهما عن الآخر أبداً كمنطقية الانسان وناهية الحمار لجواز الانفكك  
على بعض الاوضاع الممكنة

كل منهما لا يأتي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما لا اللزوم  
بناء على أن مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكك (٢) (قوله فلا تصدق هناك

كفي للزوم الجزئي بين الحكمين المذكورين عدم إباء ذات كل منهما عما ذكره لكفي لا انتفاء اللزوم الكلي  
بين معلولى علة واحدة كوجود النهار واضاءة العالم عدم إباء ذات كل منهما عن وضع وجودهما بعلمتين  
ليس بينهما اقتضاء بوجه فلا يصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية مع أنه خلاف ماقرره فافهم  
(قال لا يلزم) بأن لم يكونا معلولى علة واحدة ولا ماجعل مقدمهما معلولا للآخر ولا علة تامة أو جزءاً  
أخيراً منها له فافهم (قال من فرض) فرض ممكن (قال أحدهما) أى كل منهما فلاضافة للاستغراق (قال  
محال) سواء لزم من فرض اجتماعهما محال كالزوجية والفردية والشجرية والحجرية أولاً كمثال المصنف  
(قال لزوم كلي) سواء كان بينهما لزوم جزئي كمثال المصنف أولاً كالزوجية والفردية (قال وإن لم يتفك)  
إشارة إلى أنه قد يتفك كل منهما كالزوج والفرد والشجر والحجر أو أحدهما كحيوانية الشئ عن انسانيته  
في قولنا قد يكون إذا كان الشئ حيواناً كان انساناً (قال أحدهما) أى شئ منهما

الاتفاق (قوله لا يأتي) أى يقتضى مثل الخ فهو من ذكر اللازم وإرادة اللزوم فلا يرد ما قيل إنه لو كفي  
عدم إباء كل منهما عنه للزوم الجزئي لكفي لا انتفاء اللزوم الكلي بين معلولى علة واحدة عدم إباء كل  
منهما عن وضع وجودهما بعلمتين لا اقتضاء بينهما فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية مع أنه  
خلاف المقرر . وما يقال إن عدم إباء كل لا يقتضى الاجتماع فضلاً عن اللزوم الذى هو المدعى لكن يتجه  
منع اقتضاء كل منهما لهذا الوضع ومنافاته لقوله وإن لم يجتمعا الخ (قوله بناء على الخ) قيد النفي لا المنفى  
(قوله بامتناع الخ) أي ولا امتناع له في هذين الحكمين (قال انفكك أحدهما) عموم السلب في لباس  
سلب العموم أى شئ منهما فلا يتجه أن حيوانية شئ وانسانيته مما لا يلزم من فرض انفكك أحدهما  
عن الآخر محال مع اللزوم الكلي بينهما (هذا) ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض انفكك  
أحدهما عن الآخر محال فيبينهما لزوم كلي فلا تصدق هناك السالبة الجزئية من اللزومية ولا الموجبة  
الحقيقية ومادة الجمع كلية أو جزئية وإن صدقت من مانعة الخلو (قال فليس بينهما) وبينهما عناد جزئي  
على رأى المصنف (قال لزوم كلي) سواء تحقق اللزوم الجزئي أولاً خلافاً للكاتبى حيث ادعى اللزوم

(١) وهو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية .  
وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية

السالبة الكلية الخ ) لان معنى تلك السالبة أن لا يوجد لزوم على شئ من الاوضاع  
الممكنة وقد وجد على بعضها (١) ( قوله هو وضع وجوده بدون الآخر ) مبنى أيضا على  
جواز أن لا يكون بينهما ولا بين علمتهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأتي عنه  
أيضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه أيضا ( قوله  
وكذا الكلام في العنادية الى آخره )

( قال وضع وجوده ) بيانية ( قال بدون ) أى بطريق العناد لا الاتفاق ( قوله اقتضاء بوجه ) أقول مجرد  
القول بجواز انتفاء الاقتضاء بين الحكيم وبين علمتهما غير كاف لدفع الابراد الآتى بل لابد من ضمنية  
وان يكون بين أحدهما ونقيض الآخر أو بين علمتهما أى الاحد والنقيض المذكورين اقتضاء فان حاصل  
الابراد هو أن غاية هذا الوضع هو المفارقة الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم السكلى المستلزم  
للعناد الجزئى ( قال فلا تصدق الخ ) بل تصدق السالبة الجزئية منها لئلا يلزم رفع النقيضين ( قال وكذا  
الكلام ) ولو قال فى الضابطة الاولى فبينهما لزوم جزئى وليس بينهما عناد كلى وفى الضابطة الثانية  
فليس بينهما لزوم كلى وبينهما عناد جزئى لاستغنى عن هذا الكلام ولـ كان اقرب إلى الضبط ( قال  
الكلية ) أى نفيا ( قال والجزئية ) أى اثباتا ( قوله يمكن الانفصال ) احتراز عن مادة الاتصال اللزومى  
السكلى وفيه تفنن مع قوله فى المتن كل حكيم لا يلزم من فرض انفكاك احدهما الخ ( قوله بدون الآخر )

الجزئى بين كل شيئين ( قوله مبنى أيضا الخ ) أقول لاحاجة إلى هذا البناء لأن حاصل الابراد هو أن  
غاية هذا الوضع هو المفارقة الجزئية الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم السكلى المستلزم للعناد  
الجزئى وهو فاسد هنا لأن سلب اللزوم السكلى أعم من أن يكون بينهما مقارنة اتفاقية أو مفارقة عنادية  
أو اتفاقية كلية أو جزئية أو يكون بينهما لزوم جزئى فكيف يستلزم العناد الجزئى \* على أنه لو سلم ورود  
لم يندفع بهذا البناء إذ غايته عدم وجود ما يقتضى اللزوم لا وجود ما يقتضى العناد من كون المقدم علة  
لنقيض التالى مثلا ومن هذا ظهر أن تقييد قوله وضع وجوده بدون الخ بكونه بطريق العناد لا الاتفاق  
قياسا على مافى الكلية الأولى وجريا على مذاق المصنف وهم ( قوله على جواز ) أى عدم امتناعه

وما قال السكاتبى من أن بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيا

يعنى كل حكمين يمكن انفصال احدهما عن الآخر فى الصدق فيبينهما عناد جزئى على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون الآخر وإن دام عدم الانفصال بينهما كمنطقية الانسان وصاهلية الفرس فلا تصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وإن صدقت من الاتفاقية وكل حكمين يمكن عدم انفصال احدهما عن الآخر فى الصدق فليس بينهما عناد كلى فى الصدق وإن دام الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا تصدق هناك الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وإن صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام فى الانفصال فى الكذب فى مانعة الخلو \* ويتضح من المجموع حال المنفصلة الحقيقية العنادية

أى لا بطريق الاتفاق بل بطريق العناد ( قوله وان دام ) أى سواء لم يدم الاتصال بينهما كالزواج والفرد والشجر والحجر والأكل والعقود أو دام كئثال المصنف ( قوله عدم الانفصال ) أى الاتصال ( قوله فلا يصدق ) والا لزم اجتماع النقيضين ( قوله يمكن عدم ) أى يمكن اتصال احدهما بالآخر \* وكتب أيضاً احتراز عن مادة الانفصال الكلى العنادى الحقيقى أو الجمعى وفيه تفنن مع قوله أول التنبيه كل حكمين لا يلزم من فرض اجتماعهما الخ ( قل لزوما جزئيا ) فعلى هذا لا تصدق السالبة الكلية الازومية فى شىء من المواد كما لا تصدق الموجبة الكلية العنادية حقيقية أو مانعة الجمع بخلافهما على ما قرره المصنف فانهما

فيمصدق بالوجوب فلو عبر به لكان أولى بل الأوفق الأخصر أن يقول بأن لا الخ ( قوله يعنى كل حكمين ) لا يخفى أن هذه الضابطة انما تتم إذا عمم العناد من الحقيقى والفرضى فرض ممكن وإلا لم يصح قوله وان دام عدم الانفصال بينهما لأن العناد الجزئى فى الصدق لا بد فيه من مدخلة المقدم لأخص من نقيض التالى فى الجملة فلا يدم الاتصال بينهما نظير ما بيننا فى الضابطة الأولى ( قوله من مانعة الجمع ) بوم صدق السالبة الكلية العنادية من الاتفاقية وهو فاسد \* ويدفع بارتكاب الاستخدام فى ضمير صدقت \* والأولى أن يقول فلا يصدق هناك السالبة الكلية المانعة الجمع من العنادية وان صدقت الخ وكذا الكلام فى قوله الا كى فلا يصدق الخ ( قوله وكذا الكلام ) بتبديل الصدق فى السكاتبين بالكذب فى مانعة الخلو وذكرهما معا فى الحقيقية ( قوله فى مانعة الخلو ) لكن الوضع فيها وضع تحقق أحدهما مع عدم تحقق الآخر ( قاق وما قاله السكاتبى ) بيان لوجه مخالفته للسكاتبى حيث أثبت اللزوم الجزئى للحكمين لم

ببرهان من الشكل الثالث بأن يقال كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما (١) وكلما تحقق النقيضان تحقق الآخر فقد يكون إذا تحقق أحد النقيضين تحقق النقيض الآخر (٢) ففسطة لأن

(١) (قوله وكلما تحقق النقيضان الى آخره) اعلم أن نتيجة هذا الدليل اما لازمة له أولا ان كان الاول يلزم الملازمة الجزئية بين النقيضين وهو يستلزم أن لا تصدق سالبة كلية لزومية اصلا وهو باطل وإن كان الثاني فلما أن لا ينتج الشكل الثالث واما أن لا يستلزم الشكل الجزء وكلاهما باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قال ففسطة (٢) (قوله ففسطة) لكن بما ذكره ثبت ما ادعيناه من الكلمتين المذكورتين قبل

تصدقان في نحو النقيضين وأخص منهما (قال ببرهان) ولو تم هذا لا يمكن أن يقال إن بين كل شيئين حتى المتلازمين كليا عنادا جزئيا ببرهان من ذلك الشكل بأن يقال كلما انفك المتلازمان كل عن الآخر انفك أحدهما وكلما انفك المتلازمان انفك الآخر فقد يكون إذا انفك أحد المتلازمين انفك الآخر فلا تصدق الموجبة الكلية اللازمة في شيء من المواد ولا السالبة الكلية العنادية الحقيقية أو الجمعية (قال تحقق أحدهما) لزوما (قال تحقق الآخر) لزوما (قال تحقق النقيض) لزوما (قوله الشكل الثالث) مع كون المقدمتين صادقتين (قوله الشكل) فيكون المقدمتان كاذبتين (قوله بما ذكره) أى السكاتبى

يمنع اجتماعهما في الواقع وسلب اللزوم الكلى لحكمين لم يمنع انفكك كل منهما عن الآخر واطلق السكاتبى اللزوم الجزئى بين كل حكمين (قال ببرهان) مرتبط بمدخول حتى أوقوله بأن بمعنى كأن والإلام يتم التقريب \* ثم إنه اقتصر على برهان النقيضين لأن اللزوم الجزئى بينهما أخفى وانه لو بدل النقيضين في المقدمتين بالشئيين لاستلزم مطلوبه صريحا (قال من الشكل الثالث) وقد يستدل ببرهان من الشكل الأول بأن يقال قد يكون إذ تحقق أحد النقيضين تحققا وكلما تحققا تحقق الآخر \* ورد بأن الصغرى حينئذ اتفاقية لعدم العلاقة فاللزام من الدليل المقارنة الجزئية لا اللزوم الجزئى \* وأقول هذه الصغرى بعينها عكس الصغرى الشكل الثالث وقد تقرر أن عكس الموجبة الكلية اللازمة هو الموجبة الجزئية اللازمة فلا وجه للقول بأنها لزومية دون عكسها (قال ففسطة) أى دليل باطل مموه ومبلس بالحق فان ظاهره صحيح وحقيقته فاسدة (قوله لا تصدق سالبة) أى ولا موجبة كلية عنادية حقيقية أو مانعة الجمع (قوله الكل الجزء) أى فلا تصدق القضيتان لزوميتين فلا يثبت بهما اللزوم الجزئى (قوله وكلاهما باطلان) لم لا يجوز أن يقال إن المؤلف من الموجبتين الكلميتين اللزوميتين من الشكل الثالث عقيم (قوله لكن بما ذكره) أى بدليل هو نظير ما ذكره السكاتبى في كونه قياسا من الشكل الثالث

الاصغر والأكبر ان قيذا بقيد وحده فسدت المقدمتان وان قيذا بقيد مع الآخر أو في ضمن المجموع صحتا وصحت النتيجة

من البرهان الذي أورده من الشكل الثالث ثبت الخ لكن بتبديل النقيضين في المقدمتين بالحكمين المذكورين والتحقق في السكالية الثانية بانفسك كل عن الآخر \* لا يقال انه انما يصدق المقدمتان كما ذكره المصنف إذا قيد تالهما بالقيد الثاني وحينئذ يتغير النتيجة وما ادعاه فلا يتم التقريب إذ المنبت بالقياس هو اللزوم أو العناد الجزئي بين الحكمين بمعنى أن أحدهما مع الآخر مستلزم للآخر معه مثلاً والمطلوب اثباته بينهما بمعنى أن أحدهما في بعض الأوضاع الممكنة مستلزم للآخر لانا نقول كل من النتيجة والمطلوب صادق ولا فرق بينهما الا بالاعتبار فيتم التقريب من هذا الوجه وان لم يتم من وجه آخر على طبق ما ذكره في جواب السؤال الآتي في الحاشية ( قال الأصغر ) الذي هو تالي الصغرى ( قال والاكبر ) الذي هو تالي الكبرى ( قال قيذا ) صراحة ( قال بقيد وحده ) بيانية ( قال فسدت ) وتكون كل من المقدمتين مؤلفا من مقدم كاذب وتال صادق واما النتيجة فمن الصادقتين تبصر ( قال المقدمتان ) أى استلزامهما لأنه كلما تحقق النقيضان يكذب أن يقال تحقق أحدهما فقط أو وحده \* وكتب أيضا وفست النتيجة ( قال قيذا ) صراحة ( قال بقيد مع الآخر ) بيانية ( قال أو في ضمن ) بأن يكون كل من المقيد والمقيد نفس تال المقدمتين كما أن الكل نفس المقدم والتالى في النتيجة لا أن المقيد فيها نفسها والمقيدين أوضاع مقدمها ( قال صحتا ) وكذا إذا كان القياس من الضرب الأول من الشكل الأول بأن يقال

مؤلفا من موجبتين كليتين لزوميتين ثبت ما الخ بأن يقال في بيان السكالية الأولى كلما تحقق حكمان لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال تحقق أحدهما وكلما تحققتا تحقق الآخر وفي بيان الثانية كلما تفارق حكمان لا يلزم من فرض انفكك كل منهما عن الآخر محال افتراق أحدهما وكلما تفارقتا افتراق الآخر \* وبما ذكرنا ظهر أنه يمكن الاستدلال بنظير ما ذكره على اثبات العناد الجزئي بين كل شيئين حتى المتلازمين بأن يقال كلما تفارق المتلازمان تفارق أحدهما وكلما تفارقتا افتراق الآخر لكن يتجه عليه بعض ما ذكره المصنف في بيان استدلال كون السكاتبى سفسطة ( قال ان قيذا ) قد يقال القيد هنا وفيما يأتى من أجزاء النتيجة فالأصغر والأكبر مجموع المقيد والقيد ففي قوله ان قيذا مساححة ( قال فسدت المقدمتان ) أى كذبت المقدمتان وكذا النتيجة وان كانت مؤلفة من صادقتين لأن صدق طرفى الشرطية لا يستلزم صدقها ( قال وان قيذا ) أى لفظا لا معنى فقط والا لا تحدد مع الشق الأخير ( قال أو في ضمن المجموع ) تخيير في التعبير ( قال صحتا الخ ) وان كانت كل من الثلاثة مركبة من كاذبتين

لكن اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق أحد النقيضين مع الآخر تحقق الآخر معه (١) وهو غير المطلوب .

(١) ( قوله وهو غير المطلوب الى آخره ) اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئى بين النقيضين بمعنى أن أحدهما فى بعض اوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث .

كلما تحقق أحد النقيضين تحققا وكلما تحققا تحقق الآخر فكلما تحقق أحدهما أى مع الآخر تحقق الآخر أى معه ( قال وصحت ) عطف على السبب ( قال لكن ) أى لكن لا يتم التقريب لأن اللازم من الشكل الثالث حين التقييد بالقيود الثانى قد يكون الخ ( قال اللازم ) أى النتيجة فهو من اقامة المظهر مقام المضمر ( قال قد يكون ) ولا يلزم من صدق هذه الشرطية المؤلفة من الكاذبتين جزئية أو كلية عدم صدق السالبة الكلية اللزومية من نحو النقيضين كطلوع الشمس ووجود الليل إلا بمعنى ليس البتة اذا كان الشمس طالعة مع وجود الليل كان الليل موجوداً مع طلوع الشمس حيث تصدق الموجبة هنا جزئية أو كلية ولا محذور فى ذلك ( قال اذا تحقق ) الا أن هذا اللازم بين نفسه فلا حاجة الى اثباته ببرهان ولا يصلح محلاً للنزاع ( قال وهو غير ) لأن المطلوب هو اللزوم الجزئى بين تحقق نفس النقيضين على بعض الأوضاع الممكنة واللازم من القياس هو اللزوم الجزئى بين مصاحبة أحد النقيضين للآخر ومصاحبة الآخر له الممتنعين على بعض الأوضاع ( قال المطلوب ) أى مطلوب الكاتبى فسفسطية الدليل على الشق الثانى من جهة انتفاء التقريب . وأما على الشق الأول فمن جهة كذب المقدمتين ( قوله اذ المطلوب ) أى مطلوب الكاتبى ( قوله بمعنى ان ) أى لا بمعنى ان أحدهما فى بعض الأوضاع الممتنعة يستلزم الآخر بل لا بمعنى ان تحقق أحدهما مع الآخر الذى هو نفس المقدم الممتنع يستلزم الآخر مع ذلك الآخر الذى هو نفس التالى الممتنع أيضاً ( قوله مقتضى الاستدلال ) أى ان لم يقيد الاصغر

لأن صدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها إلا إذا كانت اتفاقية خاصة ( قال مع الآخر ) أى أوفى ضمن المجموع ( قال وهو غير المطلوب ) فلا يتم التقريب ( قوله اذ المطلوب ) أى المطلوب الصريحى فى البرهان هو اثبات الخ ( قوله بمعنى أن أحدهما ) أى لا بمعنى أن تحقق أحدهما مع الآخر يستلزم تحقق الآخر معه كما هو اللازم من الدليل على الشق الثانى ( قوله بالشكل الثالث ) يعنى أن الاستدلال المذكور على اللزوم بين كل أمرين يقتضى كون هذا اللزوم نظرياً واللازم على الشق الثانى بديهى ليس بمحل النزاع ولا محتاج إلى الاستدلال فلا يكون مطلوب الكاتبى بخلاف كون أحدهما مستلزماً

ومن البين انه انما يستلزمه على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه  
الممكنة الاجتماع معه فلا تصدق هناك موجبة جزئية لزومية اذ الحكم فيها على بعض  
الاورضاع الممكنة كما أن الحكم في السلبية على جميع الاوضاع الممكنة والا لم يصدق حكم  
كلى لزومى موجبا كان أو سالبا بخلاف ما اذا قيدها بالقيد الثانى فان تحققه مع الآخر حينئذ

والأكبر في المقدمتين بالقيد الثانى. واما إذا قيدها به فمقتضى الشكل الثالث ان تحقق أحدهما مع الآخر  
يستلزم تحقق الآخر معه وإلى هذا أشار بقوله الاتى بخلاف ما اذا قيدها بالقيد الثانى الخ ( قوله ومن  
البين ) إلى قوله بخلاف ما اذا قيدها الخ بيان لكون مطلوب الكاتبى كاذبا وقوله . بخلاف الخ بيان  
لكون نتيجة الدليل صادقا فيظهر من المجموع انتفاء التقريب ( قوله ليس من اوضاعه ) قد يقال  
انما لم يكن ذلك الوضع من الاوضاع الممكنة اذا انصرف المطلق الى قيد فقط وأما اذا بقى على اطلاقه  
وكونه لا بشرط شئ فيكون ذلك الوضع مع كونه ممتنعا فى نفسه ممكن الاجتماع مع المقدم فتصدق  
الموجبة الجزئية اللزومية هناك ولا يلزم منه عدم صدق السالبة السلبية اللزومية الا بمعنى ليس البتة  
اذا كان العدد زوجا على وضع كونه فردا كان فردا مثلا ولا محذور فيه فتأمل ( قوله والا ) بان كان الحكم  
على بعض الاوضاع الممتنعة ( قوله لم يصدق ) كما ذكره القطب فى شرحه للشمسية ( قوله اذا قيدها )  
اى الاصغر والاكبر فى النتيجة بتبعية تقيدهما فى المقدمتين ( قوله تحققه ) أى تحقق احدهما

للاخر فى بعض الاوضاع الممكنة ( قوله ومن البين ) أقول من هنا إلى قوله فان قلت إنما يحسن ايراده  
دفعاً لما يقال لم فسدت المقدمتان والنتيجة على تقدير تقييد الاصغر والا كبر بقيد وحده وصحتا وصحت  
النتيجة هلى تقدير تقييدهما بقيد مع الآخر وسوق كلامه لا يوافق ( قوله فلا يصدق ) الفاء داخلة على  
النتيجة . وقوله ومن البين الخ دليل المقدمة الواضحة. وقوله الاتى إذ الحكم الخ دليل ملازمة الشرطية  
المطوية ( قوله والا لم يصدق ) أى لو عمم الاوضاع من الممتنعة لم يصدق الخ اذ من الاوضاع حينئذ  
مالا يجتمع عليه المقدم مع التالى كعدم التالى فلا يصدق الموجبة السلبية اللزومية ومنها مالا يعاند  
التالى صدق المقدم عليه كوضع صدق الطرفين فلا تصدق السالبة السلبية اللزومية ومن هذا يعلم أنه  
لو عممت لم يصدق حكم كلى عنادى موجبا أو سالبا أيضا ( قوله بخلاف ما اذا الخ ) مرتبط بقوله فلا  
يصدق أى لا يصدق مطلوب الكاتبى وهو موجبة الخ بخلاف نتيجة الدليل فيما إذا الخ فتكون غير مطلوبة

وكذا اذا لم يقيدا بقيد لان المقدمتين حينئذ انما تصدقان إذا انصرف المطلق الى المقيد  
لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال ولا شك في استلزامه للآخر جزئيا  
بل كلياً هذا \* فان قلت لعل مراد الكاتبى ما ذكرتم \* قلت كل من النقيضين كما انه باعتبار  
فرضه مع الآخر شئ \* كذلك بدون ذلك الفرض هو شئ \* والثابت بالشكل الثالث حينئذ  
هو اللزوم الجزئى بينهما بالاقتدار الاول لا بالاقتدار الثانى فلا ثبت اللزوم الجزئى بين كل  
شيئين كما ادعاه فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى

( قوله فى استلزامه ) أى استلزام تحقق أحدهما مع الآخر للآخر مع ذلك الاحد استلزام المحال للمحال.  
وهذا الاستلزام هو مقتضى الشكل الثالث على تقدير التقييد المذكور والمدعى غيره فلا تقريب ( قوله  
فان قلت ) منع لقوله فى المتن وهو غير المطلوب الذى هو مقدمة من مقدمات سفسطية الدليل المذكور  
بمنع دليله أعنى قوله اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئى الخ . والجواب اثبات للمدعى بتغيير الدليل ( قوله  
مراد الكاتبى ) ومطلوبه ومدعاه ( قوله ما ذكرتم ) أى اثبات اللزوم الجزئى بين النقيضين بمعنى ان تحقق  
أحدهما مع الآخر الذى هو نفس المقدم المحال مستلزم للآخر مع ذلك الأحد فبتم التقريب ( قال لم  
يقيدا ) أى الأصغر والا كبر صراحة ( قال بقيد ) أى لا بقيد وحده ولا بقيد مع الآخر أو فى ضمن  
المجموع ( قال انما تصدقان ) قد يمنع الحصر لجواز صدقهما إذا كان المطلق باقيا على اطلاقه وكونه

ولا يبعد ربطه بقوله كما هو مقتضى أو بقوله اذ المطلوب ( قوله من أوضاع الخ ) أى ليس من الاوضاع  
المتنوعة لمقدم النتيجة الذى هو ممكن كما هو كذلك عند عدم تقييد الأصغر والا كبر بالقييد الثانى  
( قوله ما ذكرتم ) أى فبتم التقريب ( قوله قلت كل ) قد يقال هذا الجواب إنما يناسب لو كان مراد  
الكاتبى أن بين كل شيئين بأى اعتبار اخذا لزوما جزئيا وأما إذا كان مراده أن بينهما لزوما جزئيا  
ولو على بعض الاعتبارات فلا ( قوله فلا يثبت ) أى ضمنا ولو قال بدل قوله كل شيئين النقيضين  
لكان أوفق بقوله اذ المطلوب الخ ( قوله فلا يتم ) لان المدعى ذو شقين والدليل يثبت أحدهما فيكون  
أعم ( قال وكذا إذا ) أقول بيان سفسطية ماقاله الكاتبى بما ذكر مأخوذ من الشبهة الموردة على  
جزئيات الشكل الاول نظير ما سبق وهو مندفع بنظير جوابنا هناك من ابقاء الأصغر والا كبر على  
اطلاقهما وأخذهما لا بشرط شئ فانه حينئذ لا يرد شئ . فالحق فى جواب الكاتبى منع كلىة كبرى  
دليله مستنداً بجواز أن يكون ثبوت النقيضين محالاً فيستلزم محالاً آخر وهو عدم اللزوم بين الكل  
والجزء . واما الجواب بأن استلزام المجموع للجزء إنما يكون لو كان لكل من اجزائه دخل فى اقتضاء

الثاني فهما مقيدان به معنى والا لبطل انعكاس الموجبة الكلية اللزومية الى الموجبة الجزئية اللزومية وسيتضح

### ﴿ فصل في التناقض ﴾

وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا

لا بشرط شئ فتأمل ( قال فهما ) أى الاصغر والا كبر ( قال معنى ) وحقيقة فليس تالى المقدمتين اعم من مقدمهما بحسب الحقيقة ( قال والا ) أى وان لم ينحصر صدق المقدمتين فى الانصراف إلى القيد الثانى والتقييد به معنى بل صدقنا بدون ذلك لكان الاصل اعنى كلا من المقدمتين صادقا مع كذب العكس فيبطل بذلك قاعدة انعكاس الموجبة الكلية اللزومية لظهور التخلّف فى تينك المقدمتين ( قال اختلاف القضيتين ) لا المفردين ولا المفرد والقضية ( قال بالايجاب ) الباء للتحقق فالظرف مفعول مطلق للاختلاف أى اختلافا متحققا بالايجاب الخ أو للملابسة فصفة أو حال من القضيتين ( قال والسلب ) لا بالحمل والشرط والاتصال والانفصال والعدول والتحصيل وغير ذلك ( قال لذاته ) أى لا بخصوص المادة كما فى كيتين أو جزئيتين مختلفتين كيفا إذا كان موضوعهما اخص أو مساويا ولا بواسطة الامر المساوى كلا أو جزءا

ذلك الجزء وهنا ليس كذلك ففيه ان استلزام الكل للجزء بديهى وان لم توجد تلك المدخلة فتأمل ( قال لم يقيدا ) بان أخذنا لا بشرط شئ ( قال والا لبطل ) أى وان لم ينحصر صدقهما فى انصرافه اليه بأن صدقنا عند عدمه لبطل ضابط انعكاس الخ لصدقهما حينئذ وكذب عكسهما ( قال وهو اختلاف ) قال المصنف فى بعض كتبه قولهم اختلاف القضيتين جنس فاختلف المفردات والمفرد والقضية ليس بداخل فى المحدود حتى يحتاج إلى الاخراج وقولهم بالايجاب والسلب ليس للاحتراز بل لتحقيق مفهوم التناقض فهو مستغنى عنه بقوله بحيث يقتضى الخ لأنه يخرج الاختلاف بالحمل والشرط والعدول والتحصيل انتهى ملخصا . اقول أراد بالجنس ماهو كالجنس أو الجنس باعتبار مفهوم اجمالى يمكن التعبير به عنه والا لانجه أن الجنس من المفردات والمذكور مركب لكنه يتجه على قوله وقولهم بالايجاب الخ انه لو لم يذكره لزم كون سلب السلب تقيضا له لصدق التعريف حينئذ عليه فيلزم أن يكون للسلب تقيضان لأنه يصدق عليه مع كل من سلب السلب والايجاب انه اختلاف القضيتين بحيث الخ فالحق أنه للاحتراز عن سلب السلب ولو سلم أنه ليس له فاغناء اللاحق عن السابق غير محذور كاغناء قوله بالايجاب والسلب عن قواه القضيتين ( قال بحيث يقتضى ) أى يكون الاختلاف متلبسا بحالة هى الاتحاد والاختلاف الاتيان يقتضى ذلك الاختلاف بها أو تلك الحالة لذاته الخ ( قال لذاته ) احتراز عن نحو زيد انسان زيد ليس بنطاق مما يكون ذلك الاقتضاء فيه بواسطة تساوى

وكذبهما معا. ويشترط التناقض في الكل باتحاد القضيتين في المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به. وقهوردها الملحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي المحصورات معهما باختلافهما في كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع أو المقدم أعم نحو كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة \* وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون

ولا نحو هذا انسان هذا ليس بناطق أو بمتعجب فالتنافي في الاولين بواسطة الكل ان اعتبر كون الناطق في قوة الانسان وبواسطة الجزء ان اعتبر كون الانسان في قوة الناطق بخلاف الامر الاعم فانه لا تنافي بين ايجاب القضية وسلب لازمها الاعم نحو هذا حيوان هذا ليس بجسم لرفعهما في نحو الحجر أو سلب ملزومها الاخص خلافا لعصام نحو هذا جسم هذا ليس بحيوان لصدقهما في نحو الحجر ( قال باتحاد ) الظاهر ترك الباء هنا وفيما يأتي وادخال في على التناقض ( قال المحكوم عليه ) موضوعا أو مقدما إلا ان التقييد بالذكرى يلائم الاول ( قال المحكوم به ) محمولا أو تاليا ( قال في الكيف ) مستغنى عنه بما ذكره صريحا في التعريف ( قال فيما كان ) أى في قضيتين ( قال أعم ) أى من المحمول أو التالى

محموليهما . وعن نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان مما تعارف عندهم أنه فيه لخصوص المادة وان اندرج حقيقة في الواسطة ( قال باتحاد ) الباء بمعنى في والمعنى على القلب أى يشترط في التناقض في الكل اتحاد النخ \* والنسكتة فيه المبالغة في الشرط ببلوغه الدرجة القصوى في اللزوم بحيث صار المشروط شرطا له ( قال الذكرى ) الاولى تركه ليشمل المحكوم عليه المقدم بسهولة بل لو قال باتحاد القضيتين في نسبة بين بين واختلافهما النخ لكان اخصر واولى ( قال معهما ) أى مع الاتحاد والاختلاف المارين \* وقد يقال تخصيص الاختلاف في الكمية بالمصورة وعدم تخصيص الاختلاف في الجهة بالموجهة تحكم فالاولى اما تقييد الثانية بالموجهة أو اطلاق الاولى مع أنه يوم جريان الجهة في كل قضية \* بل الاولى أن يقول واختلافهما في كمية المحكوم عليه إن كانت لكذب النخ ويترك الاختلاف في الكيف للاستغناء عنه بما في التعريف والجهة اكتفاء بقوله الآتى وإما بحسب الجهة ( قال المحكوم عليه ) قد يقال اختلاف الكمية ينافي اشتراط الاتحاد في الموضوع الذكرى لانه لفظ الكل والبعض \* ويدفع بان الموضوع في الحقيقة ما اضيف اليه وانما ذكرنا لبيان كمية افراده . نعم لو كانا جزئيين لكانا موضوعين ذكرين لكن لا كلام فيها ( قال لكذب ) دليل المقدمة الرافعة وهى الشرطية مطويتان ( قال أو المقدم )

فالمناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس وللموجبة الكلية (١) هو السالبة الجزئية وللسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية \* وأما بحسب الجهة فالمناقض للضرورية هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف وللدائمة هو المطلقة العامة وللمشروطة العامة

(١) ( قوله هو السالبة الجزئية ) قد أشرنا الى أن مرادهم من السالبة الجزئية ههنا أعم من رفع الايجاب الكلى الذى هو النقيض الحقيقى للايجاب الكلى كما لا يخفى

(قال فللمناقض) أى الحقيقى فى الاول والمجازى فى الاخيرين ( قال المخصوصة ) حملية أو شرطية ( قوله قد أشرنا ) أى فى الحاشية فى بحث ليس كل ونحن قد أشرنا هناك إلى ما فيه ( قال فللمناقض للضرورية ) أى الحقيقى فيما عدا الثانية والرابعة والمجازى فيهما ( قال فى السكيف ) والسكيم أيضاً إن كانت من المحصورات ( قال وللمشروطة العامة ) سواء كانت مشروطة بشرط الوصف أو فى وقت الوصف

أى فيه أو فيهما فلا يلزم خلو الصفة أو الصلة عن العائد ( قال وبالعكس ) فيه رد على من زعم أن النقيض الحقيقى للسلب سلبه لا الايجاب لأن نقيض الشيء رفعه \* ووجه الرد أنه لو كان كما قال لانتقض تعريف التناقض جمعا ولما كان التناقض نسبة متكررة لأن نقيض الايجاب السلب ونقيضه سلبه وهلم جرا . على أن سلب السلب عين الايجاب وانما التغاير بينهما بالاعتبار فلا معنى لجعل احدهما نقيضا للسلب دون الآخر ( قوله أعم من الخ ) يعنى أنه يراد بها مفهوم يشمل رفع الايجاب الكلى اعنى السالبة الجزئية حقيقة أو حكما بأن يكون ملازما لها \* وليس المراد أنها أعم منه بحسب التحقق لأنهما متلازمان فلا يرد ان جعلها أعم منه مناف لجعلها نقيضا مجازيا للموجبة الكلية لأنهم لم يجعلوا نقيضا مجازيا إلا ما هو لازم مساو للحقيقى ( قال فللمناقض ) أى الحقيقى فقوله الاكسى المطلقة العامة أى مساوئها وكذا قوله الحينية المطلقة أو ما يعم الحقيقى وهو فيما عدا الثانية والرابعة والمجازى وهو فيهما . أو المجازى فى الكل بناء على أن امكان الشيء سلب امتناعه لاسلب الضرورة ( قال وللدائمة ) الانفصال بين الدائمة والمطلقة العامة المخالفة لها كيفا حقيقى وبين كل منهما وما هو أخص من الأخرى جمعى لتركيبه من الشيء ومن أخص من تقيضه وبينه وبين ما هو أعم من الأخرى خلوى . ومادة انفقاد كل من الانفصاليين الاخيرين هنا اثنان وكذا فيما يأتى وأما فى سابقه فواحدة بكادة الانفصال الحقيقى فى الكل ( قال هو المطلقة الخ ) أى المخالفة لها فى السكيف ففيه اكتفاء ( قال وللمشروطة ) أى بشرط الوصف وفى وقت الوصف وقال عبد الحكيم بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول أيضا لكذب النقيضيين حينئذ فى

(٢) هو الحينية الممكنة وللعرفية العامة هو الحينية المطلقة وللوقئية المطلقة هو الممكنة الوقئية ولا منتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة \* وأما نقائص المركبات فهو المفهوم المردد بين تقيضى جزئها فنقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

(٢) ( قوله هو الممكنة العامة المخالفة الى آخره ) لا يخفى أن قيد المخالفة في الكيف مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم أن الممكنة العامة أعم الموجهات فكيف يكون تقيضا مباينا للضرورة \* وحاصل الدفع أن الاعم هو الممكنة العامة الموافقة

وقوله الحينية الممكنة أى الممكنة بشرط الوصف أو في وقت الوصف الاولى الاولى والثانية للثانية (قال نقائص المركبات) أى نقائصها المجازية ولذا اختلفنا جنساً واتحدنا كما في السكوية وكيفاً فيها وفي الجزئية ان كان المركبة جزئية (قال فهو) تذكير الضمير اما باعتبار تأويل المرجع بالجمع أو باعتبار الخبر لعدم كونه مشتقاً بحسب المعنى العرفي أو ببطلان الجمعين بالاضافة واللام (قال المفهوم) الكاذب ان كانت المركبة صادقة والصادق إن كانت كاذبة (قال المردد) أى المردد فيه ترديداً واقعاً بين تقيضى الجزئين والحاصل أن النقيض هو تقيضى الجزئين من حيث أنهما وقع الترديد بينهما \* وكتب أيضاً أى ترديداً

مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع مدخل فيها كما في حمل الحيوان على الكاتب وصدقهما فيما لا يكون ضرورياً ويكون له مدخل في الضرورة كما في حمل تحريك الأصابع عليه وكأنه مبنى على عدم سماع الحينية الممكنة بشرط الوصف والا فلا يتم دليله فتأمل (قوله ان الممكنة أعم) اشارة إلى الصغرى والكبرى مطوية تقرير القياس الممكنة أعم من الضرورية وتقيضها لا تكون أعم منها أو يقال الممكنة تجتمع مع الضرورة وتقيض الضرورية لا يجتمع معها أما الصغرى فلأنها أعم الموجهات والاعم يجامع الاخص \* وأما الكبرى فلما مر في تعريف التناقض ويمكن تحريره من الشكل الأول (قوله ان الاعم) منع للصغرى أو الكبرى (قال وأما نقائص) هل تقيض الشخصية المركبة منفصلة مانعة الخلو أو محلية مرددة المحمول كل محتمل. ولذا لم يذكروها (قال فهو المفهوم) أى النقيض الدال عليه النقايس دلالة الجمع على الجنس لأعلى فرده لأن التعريف لا يكون للفرد فالمرجع مذکور معنى نظير قول بن الحاجب المرفوعات وهو ما اشتمل على علم الفاعلية. وارجاعه إلى النقائص بتأويل الجمع مستلزم لكون التعريف للفرد كارجاعه إلى كل واحد واحد \* ويمكن كون اللام والاضافة مبطلين لمعنى الجمعية فيثبت النكته لا يراد الجمع الاشارة إلى تعدد أنواعه كما أنها على سابقه الأيماء إلى كون التعريف جامعا لجميع الأفراد (قال بين تقيضى) يعنى تأخذ تقيضى الجزئين بعد التفصيل ثم تردد بينهما (قال جزئها)

مادام كاتباً لا دائماً قولك إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحينى . وإما بعض الكاتب متحرك الاصابع بالدوام الذاتى \* ويسهل ذلك بعد تحقيق تقاضى البسائط على ما سبق لكن التردد فى تقاضى المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى أن كل فرد لا يخلو أن حكمى تقيضيهما على أن يكون حملية كلية مرددة المحمول لا بالنسبة الى نفس التقيضين القضيتين السكيتين على أن يكون منفصلة مانعة الخلو

خلوياً ( قال مادام كاتباً ) إن كان مادام للشرطية بان تكذب مشروطة خاصة بالمعنى الاول فالأصل صادق والتقيض كاذب بكذب جزئيه وان كان للظرفية بان تكون مشروطة خاصة بالمعنى الثانى فالأصل كاذب بكذب جزئيه الاول والتقيض صادق مؤلف من صادق وكاذب ( قال لادائماً ) أى لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ( قال أما بعض ) هذه المنفصلة مركبة من الشئ ومن اعم من التقيض مطلقاً بحسب السمية ومن وجه بحسب الجهة فان الدوام الذاتى أعم من وجه من الضرورة الوصفية التى هى تقيض الامكان الحينى كما مر والامكان الحينى أعم من وجه من الاطلاق العام التقيض الدوام الذاتى . مادة الاجتماع كل كاتب متحرك الاصابع . مادة افتراق الامكان الحينى كل فلك ساكن مادة افتراق الاطلاق العام كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وأما تقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان الخاص أو بالفعل لادائماً فركب من الشئ وأخص مطلقاً من تقيضه جهة وان كان أعم مطلقاً كما قال بالنسبة الى الخ أى بالنسبة الى حكمى التقيضين السكل فرد فرد ( قال حكمى تقيضيهما ) بمعنى الوقوع واللا وقوع والاضافة إضافة الجزء الى السكل ( قال مرددة المحمول ) ترديداً خلوياً ( قال على أن ) مبنى عليه للمعنى لالنفى ( قال منفصلة ) صادقة إن كانت المركبة كاذبة وكاذبة ان كانت صادقة

أى أو محمولى جزئيهما أو المعنى جزئيهما حقيقة أو حكماً فلا ينتقض بالجزئية ( قال فى تقاضى المركبات ) هذا انما يتجه اذا لم يؤخذ الموضوع فى الجزئين متحداً بتقييمه فى السالبة مثلاً بالثابت له المحمول فى الموجبة والا فطريق الجزئية كالكلية بلا فرق كان يقال إما كل جسم حيوان دائماً أو لاشئ من الجسم الذى هو حيوان بحىوان دائماً فى المثال الآتى ( قال بالنسبة ) أى التردد الواقع بين الوقوع واللا وقوع الذين هما حكمان يقتضى الجزئين بالنسبة الخ ( قال لا يخلو ) أى ولا يجتمع فيه الحكمان أيضاً للانفصال الحقيقى بين الايجاب لسكل فرد وسلب ذلك الايجاب لكن اعتبر فى تقيض الجزئية منع الخلو فقط لما قاله عبد الحكيم من أنه الواجب فى كونه تقيضاً ولا دخل فيه لامتناع اجتماعهما ( قال على أن يكون ) الأوضح فتكون الخ ( قال مرددة المحمول ) فيراد بالاختلاف فى تعريف التناقض أعم مما بين

## (١) كما في نقائض المركبات الكلية

للضرورة في الكيف والنقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف فلا منافات بينهما وكذا الكلام في أن نقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من الدائمة (١) (قوله كما في نقائض المركبات) انما اعتبر في نقائضها ان تكون منفصلة مانعة اخلولا مانعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين وكذبها بكذب أحد الجزئين أو كليهما واذا كان بكذب احدهما كان أحد جزئي النقيض أعنى المنفصلة صادقا والاخر كاذبا لا محالة. واذا كان بكذبهما معا كان كلا جزئي النقيض صادقين معا فلا بد أن يكون الحكم في النقيض على وجه يحتمل صدق أحد الجزئين وصدق كليهما لوجود التمانع الذاتي بين المركبة وتقيضها والحكم على ذلك الوجه لا يكون إلا بان يكون تلك المنفصلة مانعة اخلو بالمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية تأمل

( قال كما في ) استقصائية ( قال نقائض الخ ) قال عصام يكنى في نقائض المركبات الكلية أيضا تلك الحلية الكلية فاعتبارها في الجميع اقرب إلى الضبط واسهل استعمالا في الخلف حيث لا يحتاج الا إلى ابطال قضية واحدة بخلاف ما اذا كان النقيض منفصلة فانه يحتاج إلى ابطال قضيتين (قوله في نقائضها) أي المركبات كلية أو جزئية ( قوله صدق المركبة ) كلية أو جزئية ( قوله واذا كان ) أي كذب المركبة ( قوله تأمل ) كأن وجه الامر بالتأمن ان مانعة اخلو بالمعنى الأخص كما تصدق عن صادقتين كذلك

المتناقضين أو اجزائهما والا انتقض جمعا بنقائض المركبات كلية أو جزئية لأن المتناقضين وان لم يختلفا بالايجاب والسلب لكن اختلف اجزأهما بهما وكذا الاختلاف في الجهة والاتحاد في النوع ولك تخصيص التعريف بالتناقض بين القضية وتقيضها الحقيقي ( قوله في نقائضها ) أي المركبات الكلية لا مطلقا اذ يأتي عنه ظاهر قوله أن تكون منفصلة. وحمل المنفصلة على ما يعم الحلية الشبهة بها وان ايده جريان الدليل في نقائض الجزئية يزيده تعليق الحاشية على نقائض الكلية ولزوم عموم المجاز ( قوله بصدق كل الخ ) أي بسببه أو معه والمغايرة الاعتبارية بين صدق الكل والجزء كافية في السببية والاستصحاب ( قوله على وجه يحتمل ) أي يصح ذلك الحكم مع تيقن صدق الخ فلا تصدق مانعة اخلو بالمعنى الأخص اذ لا يعلم فيها صدق أحدهما أو كليهما اذا قطع النظر عن خصوص المادة لتركبها من الشيء وأعم من تقيضه ( قوله تأمل ) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مانعة اخلو بالمعنى الأخص لم يصح

لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتا لبعض الافراد دائما مسلوبا عن البعض الآخر دائما كما في بعض الجسم حيوان بالفعل لادائما (١) وهو كاذب مع كذب قولنا إما لاشئ من الجسم بحيوان دائما وإما كل جسم حيوان دائما (٢) بخلاف تلك الجملة المرددة المحمول اذ كل جسم لا يخلو عن دوام الحيوانية أو دوام اللاحيوانية فهى صادقة

(١) (قوله وهو كاذب) لما عرفت أن حكمى المركبة متحدان في الموضوع فهذه المركبة تدل على أن بعض الجسم حيوان في وقت دون وقت آخر . ولا يخفى كذبه لان بعضه حيوان دائما والبعض الآخر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة

تصدق عن صادق وكاذب وليس الحكم فيها إلا بامتناع كذب طرفيها سواء كان كل من الطرفين صادقا أو كان أحدهما صادقا والآخر كاذبا فلتسكن فيما إذا كانت المركبة كاذبة بكذب الطرفين مركبة من صادقين وفيما إذا كانت كاذبة بكذب أحدهما مركبة من صادق وكاذب ولذا كانت مركبة من الشئ ومن أهم من النقيض كمية دائما فافهم (قال دائما) أو بالضرورة (قال بالفعل) أو بالامكان الخاص (قال وهو كاذب) في قوة التعليل لصحة المثال (قال قولنا إما لاشئ الخ) هذا مركبة من الشئ ومن أخص من النقيض كمية وجهة فتصدق مانعة الجمع وتكذب مانعة الخلو لصدق الاولى من الكاذبتين وكذب الثانية منهما فلو قيل بأن نقيض الجزئية الكاذبة مانعة الجمع الصادقة وبالعكس لم يحتاج إلى العدول إلى تلك الجملة مع أنها في قوة منفصلات شخصية مانعة الجمع قلنا في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان دائما وإما ليس بحيوان دائما . وظاهر أنها مركبة من الشئ ومن أخص من النقيض فلي تأمل (قال دائما) أو بالضرورة (قال عن دوام) أو عن ضرورتها (قوله في الموضوع) أى في الموضوع الحقيقي (قوله حيوان دائما) فلا يسلب عنه الحيوانية (قوله ليس بحيوان) فلا تثبت له الحيوانية

فما إذا كان رفع المركب برفع أحد جزئيه فقط اذ هى ماحكم فيها بالانفصال في الكذب وعدمه في الصدق كما سبق من المصنف في الحاشية . فاندفع ما قيل إن الحكم فيها بالمعنى الاخص على وجه يحتمل صدقهما وصدق أحدهما اذ تصدق عن صادقتين وعن صادق وكاذب لأنها لا تصدق عن صادق وكاذب والا لكانت بالمعنى الاخص مساوية لها بالمعنى الاعم (قال لان تلك) فيه نشر معكوس (قال فيما كان المحمول) بأن يكون خاصة غير شاملة للموضوع ولازما لبعض مصادقه (قال إما لاشئ) منفصلة مانعة الجمع صادقة لتركبها من الشئ ومن أخص من نقيضه كما وجهه هذا . ولم يقل بأن نقيض المركبة الجزئية مانعة الجمع مع

وبعدمها أخرى ليصدق المركبة الجزئية وانما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضا مفارقا كالقيام والقعود وغيرها . نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بان بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما لعدم اتحادهما في الموضوع الحقيقي وان اتحدتا في الموضوع الذكرى لكن ليس جزء المركبة الجزئية مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان في الموضوع الحقيقي كما هو مقتضى تقييد الحكم عليه باللا دوام كما لا يخفى فتأمل (٢) قوله بخلاف تلك العملية المرددة للمحمول الخ) فان المفهوم المردد بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم وإذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما كما هو مدلول تلك العملية

(قوله ذلك) أى الاتصاف بالمحمول تارة وعدمه أخرى (قوله مفارقا) بخلاف ما إذا كان عرضا لازما كالضحك بالقوة (قوله لكن ليس) استدراك لتوهم أنه لم لا يجوز أن يكون المراد من جزئى المركبة أعم من أن يتفقا في الموضوع الحقيقي والذكرى فيصدقان ويكون كذب تلك المنفصلة لذلك

استلزام صدق كل منهما كذب الاخرى ليتوافق تقييضا الكلية والجزئية في الاشتغال على التريد الخلو والجزئية وتقييضا في كونها عملية \* وأما القول بأن العملية الآتية في قوة منفصلات شخصية مانعة الجمع فانها في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما وهى مركبة من الشئ ومن أخص من النقيض فجعله مانعة الجمع أولا أولى ففيه أما أولا فلان حكم الشئ اجمالا غير حكمه تفصيلا . وأما ثانيا فلان الجهة غير معتبرة في انمقاد مانعى الجمع والخلو والا لم يكن المنفصلة المذكورة لنقيض مثال الكلية شيئا منهما لأن كلا من جزئيهما أعم من وجهه من الآخر جهة فمثال المذكور مركب من النقيضين لما سبق في الخصوصية فتصدق مانعة الخلو بالمعنى الاعم (قوله وبعدمها أخرى) الانسب وبسلبها أخرى لأن الجزء الثانى سالبة لا معدولة لكنه نبه به على تساويهما هنا لاقتضاء السالبة فى المركبات وجود الموضوع (قوله ذلك) أى صدقها والاشارة به إلى الاتصاف بالمحمول تارة وعدمه أخرى مع بعدها محوجة إلى الاستخدام (قوله نعم يصدق) إشارة إلى منشأ زعم القائل بصدق الأصل فى المثال المذكور للمركبة الجزئية وهو عدم الفرق بين الجزئيتين حال التركيب وبينهما حال التفصيل \* وقوله يصدق إشارة الى الواضحة والشرطية اعنى كلما كانتا صادقتين صدقت المركبة مطوبة

كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل جسم حيوانا دائما أو لاحيوانا دائما أو كان بعضه حيوانا دائما والبعض الآخر لا حيوانا دائما فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل للاحتمالات الثلاثة مع كذب الأصل وإنما يصدق الأصل المقيد بالادوام فيما كان المحمول عرضاً مفارقاً نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لادائماً وحينئذ يكذب النقيض بهذا المعنى لأخذ الدوام في جزأيه اذ لو صدق لوقع أحد الاحتمالات الثلاثة اما كون كل انسان كاتباً دائماً أو لاشئ من الانسان بكاتب دائماً أو كون بعضه كاتباً دائماً والبعض الآخر ليس بكاتب دائماً والكل باطل واستفيد مما ذكرنا أن لاخذ نقيض المركبة الجزئية طريقاً آخر وهو جعل المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة بأن يقال في المثال المذكور إما لاشئ من الجسم بحيوان دائماً أو كل جسم حيوان دائماً أو بعضه حيوان دائماً والبعض الآخر ليس بحيوان دائماً وظهر أيضاً أن المراد من الحكمين اللذين وقع التردد بينهما الحكمان المكيفات بكيفية

( قوله بهذا المعنى الشامل ) أى بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما ( قوله واستفيد ) هذا مع قوله وظهر أيضاً نشر معكوس ( قوله مما ذكرنا ) من قولنا السابق سواء كان كل جسم حيواناً الخ ( قوله وظهر ) أى

وقوله لكن إشارة الى منع الملازمة بسند انه ليس جزء الخ ( قوله كان ذلك ) فيه مساهلة والاخصر الأولى أن يقول بدل قوله كان ذلك الحكم صادقا صادق ( قوله سواء كان كل جسم ) لأن الجزء السلبي من تلك العملية رفع الايجاب الكلى فيصدق بالسلب الكلى وهو الشق الثانى وبالايجاب والسلب الجزئيين وهو الشق الثالث ( قوله فيصدق النقيض ) يعنى يصدق النقيض بمعنى أن كل فرد لا يخلو من أحدهما لشموله للاحتمالات الثلاث بخلاف المنفصلة المرددة فيها بين القضيتين الكليتين فانه يخرج عنها الشق الثالث ولذا كانت كاذبة ( قوله وإنما يصدق ) أى اذ فهو علة لقوله مع كذب الأصل ( قوله كاتب بالفعل ) قيد المحمول والجهة محدوفة أو بالعكس ( قوله أولاً شئ الخ ) لم يقل أولاً كاتباً مع اخصر بته وانسب بته بقوله المار أولاً حيواناً لأن كلمة لاهنا للسلب وكل ليس قد يحى لرفع الايجاب الكلى إذا خالفت العبارة الاعتبار فيتوهم لغوية الشق الثالث ولم يبال به فيما مر اتكالا على التصريح بالسلب الكلى فى المتن ( قوله مما ذكرنا ) من أن صادق النقيض لشموله للاحتمالات الثلاث ( قوله ليس بحيوان دائماً ) متنازع فيه للوقوع واللا وقوع ( قوله وظهر ايضاً ) من قوله بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم ( قوله من الحكمين ) صريح فى أن التردد بين الحكمين فى تسمية النقيض عملية مرددة

مع كذب الأصل وتقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والسكم كما ان تقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من اللزوم والعناد والاتفاق ومخالف له في الكيف والسكم جميع ذلك بناء على أن تقيض كل شئ في الحقيقة رفعه وان اطلقوه

من تقييد الحيوانية وسلبها بالدوام (قال من الخارجية) من للتبعيض بناء على تقديم العطفين على الربط فكانه قال من هذه الانواع الثلاثة وللتبيين بناء على العكس (قال تقيض الشرطية) أى كل شرطية (قال وفي النوع) التعرض للموافقة في النوع معن عن التعرض للموافقة في الجنس (قال والعناد) بل وفي خصوص العناد او الاتفاق الانفصالي أيضا (قال له) الاولى لها (قال كل شئ) أى ايجاب بقرينة المقابلة بالرفع (قال رفعه) أى وبالعكس فلا يلزم أن يكون تقيض الرفع رفع الرفع دون الايجاب (قال اطلقوه) أى النقيض

المحمول مساحمة (قال وتقيض كل) أى تقيض ماصدقه فضمير قوله له عائدا إلى المضاف المحذوف لا الى النوع فلا يلزم اتحاد الموافق بالفتح والموافق فيه والعموم المستفاد من كلمة كل معتبر بعد ارتباط قوله موافق الخ بما قبله والا لم يصح قوله في ذلك النوع (قال ومخالف له) هذا كقوله الاتي ومخالف الخ مستغنى عنه بما مر (قال تقيض الشرطية) أى تقيضها الحقيقي فلا يرد أن المركبة السككية تقيض الشرطية المنفصلة كما سبق مع مخالفته في تلك الامور لأنها تقيض مجازى \* وفي قوله جميع ذلك ايماء إلى ذلك (قال وفي النوع) قد يقال التعرض للموافقة في النوع معن عن التعرض للموافقة في الجنس وفيه أنه لو تركه لتوهم أن موافقة النقيضين الاتفاقيتين في الاتفاقية كافية وان كانت احدهما متصلة والأخرى منفصلة (قال من اللزوم) صريح في أن الشرطية لا تكون موجهة وفقا لعبد الحكيم (قال والاتفاق) بل في خصوص انواعه اتصاليا أو انفصاليا وكذا في انواع العناد (قال جميع ذلك) أى المذكور من قوله وتقيض كل الخ (قال كل شئ) أى وجبوى بمعنى مالا يكون في مفهومه سلب شئ \* وليس المراد بالشئ الايجاب لانه لا يشمل نقائص المفردات. والكلام وان كان في القضايا إلا أن ذكر الشئ على وجه العموم. أحسن هذا \* واذا كان الرفع تقيضا له يكون هو تقيضا للرفع لأن التناقض نسبة متكررة (قال في الحقيقة رفعه) لم يقل وبالعكس لان التناقض من النسب المتكررة \* وتوهم كون تقيض السلب سلبه مدفوع بقوله سابقا وبالعكس كما ذكرنا ثم إن المراد برفعه ما يعم رفعه في نفسه وهو في القضية والمفرد إذا أخذ تقيضه بمعنى العدول ورفعته عن شئ وهو في المفرد إذا أخذ تقيضه بمعنى

مجازا على ما يساوى النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام تقيضا للدوام الذاتى مع أن تقيضه الحقيقي رفع الدوام \* وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولا وتخصيلا بحيث لا يصدقان معا على شئ واحد ولا يرتفعان معا عن الوجود فى ظرف الثبوت وان جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان والانسان فيسمى كل منهما تقيضا للآخر كما سبق فى باب الكليات \* وأما النقيضان بالمعنى الأول فلا يجتمعان ولا يرتفعان لاعتنا موضوع وجود ولا عن موضوع معدوم \*

### ﴿ فصل فى العكس المستوى ﴾

وهو تبديل أحد جزئى القضية بالآخر مع بقاء كيف الأصل

( قال مجازا ) اطلاقا لاسم أحد المتلازمين على الآخر فالعلاقة التلازم وانما لم يكن الاطلاق حقيقيا لاعتبارهم فى تعريف التناقض الاقتضاء الذاتى لامتناع الصدق والكذب ( قال الاطلاق العام ) أو الحينى ( قال الذاتى ) أو الوصفى ( قال الدوام ) الذاتى أو الوصفى ( قال أحد جزئى ) الاضافة للاستغراق أى كل واحد من جزئيهما ( قال القضية حملية أو شرطية ) ( قال بقاء كيف ) أى مع بقاء كيفه المحقق وصدقه المفروض ( قال الاصل ) من اقامة المظهر مقام المضمحل

السلب وان عموم السكك معتبر بعد قوله رفعه والافسد المعنى ( قال مجازا ) قضيته اطلاق تقيض زيد انسان على زيد ليس بناطق وليس كذلك \* الا أن يقال لا يطلق عليه لعدم اتحاد المحمول \* ويتجه عليه أنه شرط التقيض الحقيقي \* ولا يبعد القول بأن هذا الاطلاق مخصوص بما إذا لم يوجد التقيض الحقيقي ( قال وقد يطلق ) هل هو بالاشتراك اللفظى أو بوضعه لمعنى يعم القسمين ( قال عن الوجود ) أى عما وجد فى ظرف ثبوتيهما شئ خارجا أو ذهنا فقوله فى ظرف متعلق بالوجود والمراد بالثبوت هو الرابطى ( قال كالانسان ) وهما مرتفعان عن العناء خارجا لذهنا ( قال ولا عن موضوع ) هذا مدار الفرق بين النقيض بهذا المعنى وبينه بالمعنى المازر ( قال فى العكس المستوى ) بالمعنى المصدرى أو بمعنى أخص القضايا الآتية \* والتنصيص على الاول فقط بقرينة التعريف ضعيف لجواز أن يكون فى هو استخدام . وجعل قرينته كون الكلام فى احكام القضايا انما يتم على رأى عبد الحكيم من انها المعانى المصدرية التى هى مأخذ محمولات المسائل لاعلى رأى عصام من أنها مفهوم النقيض والعكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل ( قال وهو تبديل ) أى تبديل وصفه بوصف الآخر مع بقاء عنوانهما بجعل الاول موصوفا بالثانوية وبالعكس فلا يرد تقديم الموضوع فى نحو ضرب زيد لعدم تبديل الصفة ولا تبديل بعض البشر حيوان ببعض الحيوان انسان لعدم بقاء العنوان ( قال جزئى القضية ) الاضافة

وصدقه في جميع المواد (٤) وقد يطلق على اخص القضايا اللازمة للاصل الحاصلة

نقيض الجزئين من الأصل لا مطلق الحكمين (٢) (قوله على اخص القضايا الخ وإنما قال اخص القضايا لأن السالبة الكلية مثلها من القضايا الحاصلة بالتبديل لوازم عديدة هي السالبة كنفسها والسالبة الجزئية وعكسها في عرفهم إنما هو السالبة الكلية التي هي اخص من السالبة الجزئية وكذا لكل من القضايا المنعكسة لوازم عديدة حاصلة بالتبديل أعم من عكوسها بحسب الجهة مثلا قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة يستلزم

(قال وقد يطلق) ان كان الضمير للعكس المستوى فالمراد بالتبديل تبديل أحد الجزئين واطلاق عكس النقيض على اخص القضايا متروك بالمقايضة او لمطلق العكس فالمراد بالتبديل ما هو أعم من ذلك (قوله بالتبديل لوازم) المراد هنا ما فوق الواحد بخلاف الجمع الآتي \* وكتب أيضا باعتبار الكم

للاستغراق والا لا ينتقض التعريف بتبديل كل إنسان حيوان ببعض الحيوان فرس \* والقول بأن مراد المصنف أن يوضع أحد الجزئين موضع الآخر وبالعكس فلا حاجة إلى جعل الاضافة للاستغراق مدفوع بأن المراد لا يدفع الايراد إلا مع قرينة ووجودها هنا ممنوع وجعل المعروف قرينة لا يخلو عن الفساد (قال وصدقه) أي بقاء صدقه المفروض في الفرع بلا واسطة فرع آخر فلا ينتقض جامعية التعريف بعكس القضية الكاذبة وما هيته بعكس السالبة الكلية الضرورية بما هو أعم من عكسها لبقاء الصدق المفروض في الاول وكون الصدق في الثاني بواسطة العكس فلو قال بدل قوله الآتي على اخص الخ على القضية الحاصلة الخ لكني \* بقي أن في القول ببقاء الصدق فيما كان الاصل كاذبا دون العكس مساححة (قال وقد يطلق) مجازا من قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب أو حقيقة بالقلبة لكثرة استعماله فيه وعلى كل في الضمير استخدام تأمل (قال على اخص القضايا) أي مالا اخص منه فلا ينتقض التعريف الضمني للعكس بهذا المعنى جمعا بالموجبة الجزئية في عكس الموجبتين (قال الحاصلة) صفة القضايا كما تشعر به الحاشية فالمراد بالتبديل أعم مما يحصل العكس أو صفة الاخص (قوله لوازم) ما فوق الواحد فالمناسب ترك قوله عديدة (قوله هي اخص) بحسب السمية (قوله وكذا لكل) أفاد بهذا وبقوله المار لأن السالبة الخ أن العدول من قولهم العكس المستوى هو القضية اللازمة للاصل الخ إلى ما ذكره إنما يلزم في عكس السالبة الكلية مطلقا وعكس الموجبة الموجهة وأما فيما عداها فالقولان سيان (قوله لوازم عديدة) أي غير عكسها فلا يرد أن قوله أعم من عكوسها يستلزم كون الشيء أعم من نفسه (قوله من عكوسها) الأوفق بقوله لكل الخ من عكسها أو من عكسه (قوله بحسب الجهة)

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز أحد جزئيهما عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس إلا عكس الحملات والمتصلات اللزومية

قولنا بعض الحيوان إنسان سواء كان حينية مطلقة أو مطلقة عامة أو ممكنة عامة وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة اللتان كل منهما أعم مطلقا من الحينية المطلقة \* وقس عليه البواق

( قال لعدم امتياز ) أى بحسب المفهوم وذلك لان مفهوم المقدم فيها المعاند ومفهوم التالى المعاند والمعاندة من الطرفين وعروض المقدمة لاحدهما والتالوية لآخرهما انما هو بالوضع بخلاف المتصلات اللزومية فان مفهوم مقدمها الملزوم ومفهوم تاليها اللازم وربما يكون الشيء ملزوما لالازما ( قال ولا فائدة ) أقول انتفاء الفائدة هنا ليس الا لانتفاء الامتياز الطبعى فلا فائدة في نفي الفائدة هنا ونفي الامتياز ثمة لكن بقى أن الاتفاقيات قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك متحركا فان المقدم مستصحب للتالى كليا بخلاف التالى ( قال الاتفاقيات ) اما الخاصة فلان مفهومها موافقة التالى الصادق للمقدم كذلك وهى من الطرفين \* وأما العامة فلعدم جواز موافقة التقدير

متنازع فيه للمنعكسة وقوله لوازم وقوله أعم ( قال ولا اعتبار ) أى اولا عكس لها لان المراد بالتبديل ماله تأثير في المعنى لان مباحثهم بالنظر اليه والقول بالتغاير ممنوع ان أريد التغاير مع التأثير وغير مفيد ان أريد التغاير مع عدمه ( قال لعكس ) مستويا أو عكس تقيض ( قال المنفصلات ) الاولى والاخصر أن يزيد والاتفاقيات الخاصة ويترك قوله ولا فائدة في عكس الاتفاقيات وقوله المفيد لما قاله عصام من أن وجه عدم الفائدة فيها عدم امتياز الجزئين بالطبع \* ثم إن طرفى الاتفاقية متوافقان في الصدق وليس بينهما استصحاب فليس المقدم مستصحب للتالى فضلا عن كليته والا لوجببت العلاقة بينهما لانها امر بسببه يستصحب المقدم التالى على ما قاله عبد الحكيم فتكون لزومية \* فما قيل إن الاتفاقية قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجودا كان الفلك متحركا فان المقدم مستصحب للتالى كليا دون العكس وهم ( قال ولا فائدة ) يتجه عليه أن موافقة التالى للمقدم فيها ليست كعكسها لجواز كون التالى اعم فيفيد عكس الموجبة السكلية فيها \* والقول بأن الصادقتين متوافقان من غير تفاوت لأن الأمور الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المتحققة معها في نفس الأمر انما يصح إذا كانا متساويين تأمل ( قال في عكس الاتفاقيات ) فيه إشعار بأن العكس صحيح فلا بد أن يخصص بالاتفاقيات الخاصة لئلا يتجه أن عكس الاتفاقية العامة غير صحيح لجواز موافقة التالى الصادق لتحقيقا للمقدم

فالموجبة كلية كانت أو جزئية لا تنعكس إلى موجبة كلية لصدق الأصل بدونها فيما كان المحمول أو التالى أعم نحو كل إنسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضى . ولا يصدق عكسهما الكلى بل إلى موجبة جزئية فقط فن الدائميتين والعامتين تنعكسان إلى حينية مطلقة . فاذا قلت كل إنسان أو بعضه حيوان باحدى الجهات الأربع من الضرورة والدوام مادام الذات أو مادام الوصف ينعكس الشكل إلى قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان . ومن الخاصتين إلى حينية لادائمة .

التحقيق حيث لم يصدق وان جازالعكس ( قال فالموجبة ) حملية أو شرطية ( قال فيما كان ) أى فى أصل ( قال فن الدائميتين ) ولا تنعكس شىء من تلك الأربع إلى نفسها ولا إلى الاخرى لصدق قولنا كل كاتب حيوان بتلك الجهات الأربع وكذب بعض الحيوان كاتب باحداها لكن هذا فى المشروطة إذا كانت بالمعنى الثانى ( قال إلى حينية ) جزئية ( قال إلى قولنا بعض ) فانه لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه اعنى لاشىء من الحيوان بانسان دائماً مادام حيواناً فاذا ضم كبرى إلى الاصل صغرى ينتج لاشىء من الانسان أو ليس الانسان بانسان دائماً مادام الذات أو مادام الوصف ( قال إلى حينية ) جزئية مثلاً إذا صدق كل منخسف أو بعضه مظلم بالضرورة أو بالدوام مادام منخسفاً لادائماً صدق بعض المظلم منخسف بالفعل حين هو مظلم لادائماً \* أما الجزء الاول منه فلانه لو لم يصدق لصدق تقيضه اعنى لاشىء من المظلم بمنخسف دائماً مادام الوصف فاذا ضم كبرى إلى الجزء الاول من الاصل صغرى ينتج لاشىء من المنخسف أو ليس بعضه بمنخسف مادام الوصف وهو محال \* وأما الجزء الثانى فلانه لو

المفروض الصدق بخلاف العكس ( قال كلية ) ولو حكمية فيدخل الشخصية فيها إذا كان محمولها كلياً وكذا الجزئية فتشمل المهمة ( قال موجبة جزئية ) ولا يرد بعض الانسان زيد لأن عكسه بعض المسمى بزيد انسان لأن التحقيق عدم صحة حمل الجزئى لازيد انسان فلا حاجة إلى جعل فقط للحصر بالنسبة إلى الكلية فقط ( قال فن الدائميتين ) أفاد بذلك أن الحملية لا تنعكس مالم تكن موجبة لجواز تحققها فى ضمن الموجبة الغير المنعكسة كالممكنة مع كذب العكس فيها على ما قاله أبو الفتح ( قال تنعكسان ) الأخصر الاولى تنعكس ( قال إلى حينية ) لا الى ما هو أخص لصدق كل كتيب انسان باحدى الجهات الأربع دون عكسه الموجبة بما هو أخص من الاطلاق الحينى ( قال ومن الخاصتين ) الاولى هنا وفيما يليه ترك من ( قال الى حينية لادائمة ) مشعر بان لادوام الاصل كلية أو جزئية تنعكس سالبة جزئية مطلقة عامة . ويتجه عليه أن عكس السالبة الكلية سالبة كلية وانها اذا كانت مطلقة عامة لا تنعكس

ومن الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة إلى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين (١) على مذهب الشيخ في عقد الوضع \*

(١) ( قوله على مذهب الشيخ في عقد الوضع الخ ) فيه اشارة الى انعكاسهما على مذهب

لم يصدق لصدق تقيضه أيضا اعنى كل مظلم منخسف دائما فبضمه صغرى إلى الجزء الاول من الاصل كبرى ان كان كلية ينتج كل مظلم مظلم دائما وهو باطل لتقييد ثبوت الاظلام فى الاصل باللادوام وبالعكس ان كان جزئية ينتج بعض المنخسف منخسف دائما وهو أيضا باطل لان نفي الدوام عن الاظلام يستلزم نفيه عن الانحساف أيضا ( هذا ) وكأن من لم يكتف بضم تقيض الثانى إلى الجزء الاول من الاصل غير معترف باستحالة النتيجة بل ضمه إلى الجزء الثانى أيضا ليحصل نتيجتان متنافيتان وقال ان الجزء الثانى من العكس إذا كان الاصل جزئيا لايجرى فيه دليل الخلف بل يثبت بدليل الافتراض فاعلمه أراد بالحال المأخوذ فى تعريف الخلف ما هو محال مع قطع النظر عن الاصل ( قال ومن الوقتيتين ) بسيطتين أو مركبتين ( قال إلى مطلقة عامة ) أى دون حينية مطلقة هى أخص منها لصدق كل منخسف مضى باحدى الجهات الخمس مع كذب بعض المضى منخسف حين هو مضى ( قال للممكنتين ) لصدق قولنا كل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين مع كذب بعض مركوبه حمار بالامكان العام كالجهة الأخص لكن مقتضى ماسبق من أن الحمار داخل فى مركوب

كما يأتى إلا أن يخص بما يكون مستقلا لاقيداً لقضية أخرى ( قال ومن الوقتيتين ) أى بسيطتين أو مركبتين \* والاولى ومن الوقتيات ليشمل الاربع بلا تعميم ( قال إلى مطلقة عامة ) صريح فى أن الجزء الثانى من مركبات هذه القضايا غير منمكسة وهو كذلك للخلف . وقد يعلل بأنه سالبة ممكنة عامة أو مطلقة عامة وهما لا تنمكسان . وفيه أن حكم الشئ انفرادا غير حكمه اجتماعا وعدم انعكاسهما عند الاستقلال والانفراد والا لم ينمكس الجزء الثانى من الخاصتين أيضا ( قال للممكنتين ) أى الخارجيتين بناء على رأى المصنف ( قال على مذهب الشيخ ) انما يتم الفرق بين مذهبي الشيخ والفارابى إذا كان مذهبه فى عقد الوضع اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل بحسب نفس الأمر لأنه حينئذ لا يتم ما أورد لاثبات عكس الممكنة من العكس والخلف لتوقفه حينئذ على انتاج الصغرى الممكنة فى الشكل الاول الممتنع عند الشيخ . وأما إذا كان مذهبه الاتصاف بالفعل بحسب فرض العقل فلا لان الامكان والفعل الفرضى متلازمان والصغرى الممكنة تنتج فى الشكل الاول عندهما ( قوله إلى انعكاسهما ) أما إلى الدعوى الاولى فلأن المتبادر من القيد كونه احترازا وأما إلى الثانية والثالثة فلأن الفارابى استدل على انعكاس

والسالبية الكلية تنعكس الى نفسها فن الدائمتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية ومن الخاصةتين الى عرفية عامة كلية مقيدة بالادوام الذاتى

الفارابى فى عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس السالبة الضرورية الى نفسها متلازمان وان الممكنة تنتج فى صغرى الشكل الاول على مذهب الفارابى

السلطان فى الحقيقة والذهنية وجوب تقييد الممكنتين بالخارجيتين ( قوله الممكنة العامة ) أى الموجبة كلية أو جزئية ( قوله متلازمان ) أى وجوداً على رأى الفارابى وانتفاء على رأى الشيخ فيجوز على رأى الفارابى دون الشيخ اثبات انعكاس كل من الممكنة العامة الموجبة والسالبة الضرورية إلى نفسها بدليل العكس المتوقف على انتهاج الممكنة فى صغرى الشكل الاول على رأى الفارابى دون الشيخ ( قوله ينتج فى الخ ) أى فيجوز اثبات انعكاس كل من القضيتين المذكورتين بدليل الخلف المتوقف على انتاج الممكنة فى صغرى الشكل الاول على رأى الفارابى دون الشيخ ( قال إلى دائمة كلية ) ولا تنعكس الضرورية ضرورية على مذهب الشيخ لصدق لاشئ من مركوب السلطان بحمار بالضرورة مع كذب لاشئ من الحمار بمركوب السلطان بالضرورة \* واما على رأى الفارابى فالاصل كاذب ولذا كذب العكس ضرورية ومن هذا المثال يعلم عدم انعكاس المشروطة بالمعنى الثانى كنفسها أيضاً تبصر ( قل مقيدة بالادوام ) مثلاً إذا صدق لاشئ من المنخسف بمضى بالضرورة أو بالادوام الوصفين

الممكنتين تارة بأنه لو لم يصدق فى عكس قولنا كل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين بعض مركوبه حمار بالامكان العام لصدق تقيضه وهو ينعكس الى ماينافى الأصل اعنى لاشئ من الحمار بمركوبه بالضرورة وأخرى بضم نقيض العكس التى هي سالبة كلية ضرورية بالكبروية الى الاصل لينتج المحال . ومنع الدعوى المدالة راجع الى مقدمة معينة من دليلها ومايقبل المنع من الاول انعكاس النقيض ضرورية . والثانى كون الاصل صغرى لان بواقى المقدمات محل الوقاق ( قوله متلازمان ) أى وجوداً فقط ان جعل قوله الاآتى على مذهب الخ متنازعا فيه لمتلازمان ولتنتج وجوداً وعدما ان جعل قيداً للثانى فقط ( قال والسالبة الكلية ) جملة أو شرطية ويدخل فيها الشخصية فانها تنعكس كلية اذا كان محمولها كلياً والا فشخصية ( قال الى نفسها ) أى مثلها كماً وكيفاً ولم يقل إلى سالبة كلية لانه أخصر مع ظهور المراد ضرورة امتناع عكس الشئ الى نفسه ( قال الى دائمة كلية ) قيد الكلية هنا وفما يأتى مستدرك ( قل الى عرفية عامة ) هل هذه القضية بسيطة . أو مركبة أولاً ولا . الاقرب الثالث

في البعض وهذه هي القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسالبة الجزئية لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة الموافقة لهما

لادائما أى كل منخسف مضى \* بالفعل صدق لاشئ \* من المضى \* بمنخسف بالدوام الوصفى لادائما في البعض أى بعض المضى \* منخسف بالفعل \* أما الجزء الأول منه فلانا نضم تقيضه اعنى بعض المنخسف مضى \* بالفعل حين هو مضى \* صغرى الى الجزء الاول من الاصل كبرى ينتج بعض المضى \* ليس بمضى \* حين هو مضى \* وهو محال \* واما الجزء الثانى فلانا نضم تقيضه أيضا اعنى لاشئ \* من المضى \* بمنخسف دائما كبرى الى الجزء الثانى من الاصل صغرى ينتج لاشئ \* من المنخسف بمنخسف دائما وهو أيضا محال ( قال في البعض ) لافى الكل بأن تكون كلية . وكتب أيضا قال في البعض لكذب اللادوام فى الكل إذا كان موضوعه أعم كلا دوام العكس فى المثال الذى ذكرنا فانه يكذب فيه أن يقال كل مضى \* منخسف بالفعل لأن بعض الكواكب ليس بمنخسف دائما وان كان الانخساف غير مختص بالقمر تأمل ( قل وهذه ) أى الدائمات والعامتان والخاصتان مع قطع النظر عن كونها سالبة تأمل ( قال التسع ) وهى الوقتيات الأربع والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لصدق قولنا لاشئ \* من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع مع كذب لاشئ \* من المنخسف بقمر بكل منها كالأخص ( قل الموافقة لهما ) كقولنا فى عكس بعض المنخسف ليس بمضى \* بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما بعض المضى \* ليس

( هذا ) ولم يقل إلى عرفية خاصة كلية لأن الموجود فيها اللادوام فى الكل وهو كاذب فيما كان الموضوع أخص من المحمول كقولنا فى عكس الجزء الثانى من لاشئ \* من المنخسف بمضى \* بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما كل مضى \* منخسف بالفعل لصدق تقيضه وهو بعض المضى \* ليس بمنخسف دائما . ولم يقل إلى عرفية خاصة جزئية لأنه مع منافاته لقوله تنعكس الى نفسها يتجه أنها بالنظر الى الجزء الأول لا يكون أخص القضايا اللازمة للاصل لصدق السلبية وهى أخص من الجزئية ( قال المنعكسة السوالب ) الاولى ترك السوالب لثلا يحتاج إلى الاستخدام فى هذه بأن يراد بها الدائمات والعامتان والخاصتان مع عدم ملاحظة كونها سوالب أو يجعل السوالب صفة القضايا . بل الاولى وهذه الست هى السوالب المنعكسة ( قال للبواقي ) لصدق لاشئ \* من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع وكذب لاشئ \* من المنخسف بقمر بأى جهة قيدت ( قال لا عكس لها ) لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام دون العكس ( قال إلا فى الخاصتين ) لأن قولنا بعض المنخسف ليس بمضى \* بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما يقتضى تنافى وصف الاضاعة والانخساف الصادقين على ذات الموضوع كل منهما فى وقت فكما يجوز سلب أحدهما عنه لادائما بل عند كون الآخر موجودا يجوز سلب الآخر كذلك ( قال تنعكس فيهما )

في الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا مستويا أو عكس تقيض ثابت بالخلف ونحو أن يضم تقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافي الاصل . وعدم انعكاسها رأسا أو الى ماهو اخص من عكوسها ثابت بالخلف في بعض المواد \*

بمنحسف بالدوام الوصفي لادأما ( قال القضايا ) أى كلها بسيطة أو مركبة ( قال إلى عكوسها ) أى الى نفسها إن كانت بسيطة والى كل من جزأيه ان كانت مركبة \* وكتب أيضا أو إلى اعم من عكوسها ( قال ثابت بالخلف ) لا يخفى أن ثبوت لادوام عكس الخاصتين الجزئيتين السالبتين وان كان بدليل الخلف بأن يضم تقيضه بالكبروية الى لادوام الاصل بالصغروية إلا أن ذلك الدليل لايجرى في الجزء الاول منه فينبغى استثناءه وقس على ذلك نظيره في عكس النقيض وكذا لايجرى في انعكاس السالبة عكس تقيض كما يأتى ( قال تقيض العكس ) أى نفسه ان كان بسيطا وكل من جزئيه ان كان مركبا ( قال إلى الاصل ) أى نفسه ان كان بسيطا أو احد جزئيه فقط على ما ذكرنا أو كل من جزئيه أيضا على ما ذكرنا ( قال لمنافي ) كأن ذكر منافي الاصل بطريق التمثيل والا فاستحالة اكثر النتائج لادخل لها

بيان الجزء الايجابى من الحصر ( قال في الكيف ) مستدرك كالايجاب في عكس الموجبة فلو قال بدل قوله الموافقة الخ الجزئية لكفى ( قال أو عكس تقيض ) أقول دليل الخلف لايجرى في عكس تقيض القدماء . أما في السالبة فلمدم تكرر الاوسط ان كانت كلية وذلك لعدم صحة جعلها صغرى أو كبرى لتقيض العكس ان كانت جزئية \* وأما في الموجبة حمالية أو شرطية فلمدم صلوح تقيض العكس لكونه سالبة جزئية لكبروية الشكل الاول وصغرويته وكذا لايجرى في بعض افراد عكس تقيض المتأخرين إلا أن يقال إن في تعميم العكس تغليباً \* والمراد بنقيض العكس في تعريفه أعم من الحكى فيشمل لازم التقيض ( قال بالخلف ) مبنى به لاستلزامه الباطل على تقدير عدم حقية العكس أو لأنه استدلال على المطلوب من ورائه على قياس دليل الخلف ( قال وهو أن يضم ) أى الخلف هنا لا مطلقا فلا يرد أن هذا تعريف بالاخص لأن الخلف اثبات المطلوب بإبطال تقيضه \* واعلم أن هاهنا دليلين آخرين العكس والافتراض . والمصنف لم يذكر الأول لان بيان انعكاس السوالب به يتوقف على معرفة عكس الموجبات وبالعكس فاثبات عكس الكل به مستلزم للدور ولا الثانى لأنه مخصوص بالموجبات والسوالب المركبة لاقتضائه وجود الموضوع أو لانه مستلزم للدور بحسب الظاهر أو لأنه قياس من الشكل الثالث ظاهراً واثبات انتاجه موقوف على العكس ( قال رأسا ) أى بالكلية وفي جميع المواد كما في السالبة الجزئية فيما عدا الخاصتين

فان قلت فلا عكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس في قولنا كلما تحقق التقيضان تحقق احدهما . نعم على تقدير كون تحقق أحدهما مع الآخر يصدق عكسه الجزئي لكن ذلك التقدير من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن \* قلت لما كان تالى الاصل مقيدا بقيد مع الآخر او في ضمن المجموع كما عرفت (١) كان ذلك التقدير من اجزاء المقدم

بالاصل . فلو قال منتج للمحال كما قال غيره ليعم الكل لكان أظهر ( قال فان قلت ) كانه نقض شبيهى باستلزام تلك الدعوى خلاف ما قرره سابقا من ثبوت العكس للموجبة اللزومية ( قال فلا عكس ) أى رأسا للموجبة مع أنه خلاف ما قررتم سابقا ( قال أيضا ) أى كالعكس رأسا للقضايا التى ثبت تخلف عكوسها في بعض المواد ( قال في قولنا الخ ) وكذا في قولنا كلما كان زيد فرسا كان حيوانا فانه وان صدق العكس على تقدير حيوانية زيد مع صاهليته إلا أن ذلك من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع مقدم العكس ويحجب بما يأتى ( قال نعم ) منع لقوله بدون العكس ( قال مع الآخر ) أى أو في ضمن المجموع ( قال يصدق ) أى يصدق عكسه الجزئي بأن جعل ذلك التقدير من أجزاء المقدم لامن الأوضاع ( قال لكن ) اثبات لما هو الممنوع ( قال الممتنعة الاجتماع ) أى فيكذب ذلك العكس الجزئي ( قال المقدم الممكن ) انما يكون المقدم ممكنا اذا قيد بقيد فقط على رأى المصنف أو كان لا بشرط شيء أيضا على رأينا ( قال قلت )

( قال فان قلت ) معارضة تقديرية بقياس استثنائي غير مستقيم . تقريره لو كان عدم الانعكاس ثابتا بالتخلف لزم عدم انعكاس الموجبة المتصلة اللزومية لكن التالى باطل . أما الملازمة فلصدق الاصل الخ . وأما بطلان التالى فلأنه خلاف ما قرره سابقا من انعكاسها . ويمكن جعله منعا مجازيا أو نقضا شبيها باستلزام الفساد ( قال كلما تحقق ) قد يقال تحقق التقيضين محال فيجوز أن يستلزم محالا وهو عدم بقاء اللزوم عند فرض وقوعه لجواز استلزام المحال للمحال فيكون القضية اتفاقية وقد مر أنه لا فائدة في عكسها . لكن انما يتم إذا قيل بعدم صحة انعكاسها . والقول بأن ذلك مخصوص بما كان بينهما علاقة ووجودها هنا ممنوع لا يتمشى على ظاهر كلام المصنف في بحث النسب من عدم الاختصاص به ( قال نعم على تقدير ) منع ملازمة دليل المعارضة بمنع دليلها اعنى قوله لصدق الخ وقوله الاكفى لكن ذلك اثبات المقدمة الممنوعة ( قال مع ذلك المقدم ) أى مقدم العكس وكونه ممكنا على تقدير كون تالى الاصل مقيدا بقيد فقط ( قال قلت ) منع لقوله بدون العكس في دليل الملازمة المطوية كقوله المار نعم الخ إلا أنه لا يمكن حينئذ اثبات الممنوعة ( قال كان ذلك ) أى فيكون كل من العكس والاصل صادقا ولا يلزم التخلف في هذه المادة ( قال من أجزاء المقدم ) أى أجزاء مقدم

المحال لا من الاوضاع المتنعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا اشكال  
(فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان او عكس تقيض لازما للاصل فقي  
العكس الاعم من بين هذه القضايا العكس الاخص منها أيضا ومهما لم ينعكس الاخص لم  
ينعكس الاعم

فلا وجه لتوقف الكاتب في هذه الامور كما لا يخفى (١) (قوله كان ذلك التقدير الخ) المستفاد  
من قيد مع الآخر هو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه أن ذلك  
التقدير عين المقدم المحال لا من اجزائه

جواب بمنع قوله بدون العكس بعد اشارة السائل الى توجه المنع عليه والى جوابه يكون ذلك التقدير من  
الايضا المتنعة الاجتماع \* حاصله أن ذلك الجواب انما ينفع اذا كان تالى الاصل مقيدا بقيد فقط لكن  
حينئذ يكون الاصل كالعكس كاذبا بخلاف ما اذا كان مقيدا بقيد مع الآخر أو في ضمن المجموع فانه  
حينئذ يكون من اجزاء المقدم ويكون العكس كالاصل صادقا \* ثم إن هذا الجواب مبني على ما سلفه من  
أن التالى لا يكون اعم من المقدم حقيقة أصلا ولا فالحق في الجواب أن يقال إن تالى الاصل ان كان  
مأخوذا بشرط لاشئ أى بشرط أن لا يكون مع الآخر فالاصل كالعكس كاذب أو لا بشرط شئ فالعكس  
كالاصل صادق وان ذلك التقدير وان كان ممتنعا في نفسه لكن ممكن الاجتماع مع المقدم كما لا يخفى  
(قال بقيد مع) لا مقيدا بقيد فقط (قال من اجزاء) المراد بالجمع ما فوق الواحد وبالمقدم مقدم العكس  
والجزء الآخر لتحقيق أحدهما (قال المحال) فيكون ذلك العكس صادقا (قال مع المقدم الممكن) حتى  
يكون العكس كاذبا (قوله ذلك التقدير) أى كون تحقق أحدهما عين المقدم المحال غاية الأمر أنه قيد  
بقيد مع الآخر (قال للاصل) أى وكان الاصل الاعم لازما للاصل الاخص (قال انعكس الاعم)  
إلى قضيته (قال انعكس الاخص) أى الى تلك القضية (قال منها) أى من بينها (قال ومهما لم الخ)

العكس الذى هو تالى الاصل . والمراد بتاليه في قوله لما كان تالى الخ تاليه بحسب الظاهر . أو معناه لما كان  
جزء تالى الاصل مقيدا بجزئه الآخر وهو قيد مع الآخر . فلا يرد أن كلامه يقتضى كون القيد مدلولاً  
تضمينياً للدال على القيد وهو منافي لما قالوا من أن دلالة العمى على البصر التزامية (قال لا من الاوضاع)  
أى ليلزم كذب العكس (قوله فلا يتجه عليه) مبنى الانجاء حمل التقدير على تحقق أحدهما مع الآخر  
لاعلى معية تحققه لتحقيق الآخر هذا . ولا يخفى أن الكون مع الآخر وصف لأحد جزئى المقدم وهو  
تحقق أحدهما ولا بدع في كون أحد جزئى الشئ صفة للآخر (قال فقي انعكس) في التفريع بحث اذ

## ﴿ فصل ﴾

فى عكس النقيض هو عند القدماء جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف . وحكم الموجبات من الحليات والشرطيات ههنا حكم السوالب فى العكس المستوى (١) وبالعكس فالموجبة السكالية تنعكس الى نفسها فقولك كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا كل لاهيوان هو لا انسان ولا عكس للموجبة الجزئية

(١) (قوله وبالعكس) اى وحكم السوالب ههنا حكم الموجبات فى العكس المستوى

عكس نقيض للشرطية الاولى ( قال المحكوم به ) محمولا أو ناليا ( قال المحكوم عليه ) موضوعا أو مقدما ( قال الصدق ) المفروض ( قال والكيف ) المحقق \* وكتب أيضا لم يتعرض لبقاء السك لاوجودا ولا عدما لبقائه فى الموجبات دون السوالب ( قال وحكم الخ ) أى كما وجهة وقبول انعكاس ( قوله أى وحكم السوالب ) إشارة الى أنه ليس المراد بقوله وبالعكس أن حكم السوالب فى العكس المستوى حكم الموجبات هنا كما يتبادر فانه لا فائدة فى هذا المعنى ( قال فالموجبة ) حملية أو شرطية \* وكتب أيضا مفرع عن قوله وحكم الموجبات الخ وقوله الآتى والسالبة كلية كانت الخ مفرع عن قوله وبالعكس ( قال ينعكس إلى قولنا الخ ) والا لصدق نقيضه أعنى ليس بعض اللا حيوان بلا انسان ويلزمه بعض اللا حيوان

لا يلزم من لزوم العكس للأصل انعكاس الاخص إلى قضيته عند انعكاس الأعم اليها لجواز أن لا يكون الأعم لازما للاخص إلا أن يقال هاهنا مقدمة مطوية لظهورها وهى أن الأعم لازم للاخص ( قال فى عكس النقيض ) أى بالمعنى المصدري كما هو الظاهر أو بمعنى القضية الحاصلة من التبديل فحينئذ يكون فى الضمير استخدام \* ثم إنه لم يذكر إطلاقه على تلك القضية اما لاندراجها تحت ما مر فى العكس المستوى أو لعلم به بمقايضة ( قوله أى وحكم السوالب ) فيه مساحة لان عكسه قولنا حكم السوالب فى العكس المستوى حكم الموجبات هنا ( قال فالموجبة ) فى التفريع نشر مرتب ( قال كل لاهيوان ) والا لصدق نقيضه ويلزمه بعض اللا حيوان انسان ونضم صغرى إلى الأصل كبرى ينتج بعض اللا حيوان حيوان وكذا لو لم يصدق فى عكس كل لاهيوان لا انسان كل انسان حيوان لصدق نقيضه ويلزمه بعض الانسان لاهيوان فنضمه إلى الأصل لينتج المحال . هذا فى الحلية . وأما فى الشرطية المتصلة فلأنه لو لم يصدق فى عكس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة لزم انتفاء اللازم مع وجود الملزوم وهو ينافى اللازم ( قال للموجبة الجزئية ) لصدق بعض اللا انسان حيوان دون

الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى عرفية عامة جزئية. والسالبة كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور

( قوله على التفصيل المذكور ) في انعكاس كل موجهة الى موجهة اخرى حيث قلنا فن الدائميتين

انسان فنجعل هذا اللازم صغرى والأصل كبرى ينتج بعض اللاحيوان حيوان وهو محال أو نعكسه عكسا مستويا الى بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان ( قال ولا عكس ) للموجبة وكذا لا عكس للتسع الغير المنعكسة السوالب أعني الوقتيات الاربع والوجوديات الثلاث والممكنتين لصدق قولنا كل قر لا منخسف باحدى الجهات التسع مع كذب كل منخسف لا قر باحداها كالاخص ( قال الجزئية ) حملية أو شرطية ( قال والسالبة ) حملية كانت أو شرطية ( قال الى سالبة ) فقولنا لاشئ من الانسان بحجر ينعكس إلى قولنا بعض اللاحجر ليس بلا انسان والا لصدق نقيضه أعني كل لاحجر لا انسان ونعكسه عكس نقيض إلى كل انسان حجر وهو ينافى الاصل ولا يجري فيه دليل الخلف كما لا يخفى ( قال على التفصيل ) ومنه أن لا تنعكس الممكنتان من الموجبة عكسا مستويا فلا تنعكسان من السالبة عكس نقيض أيضا فانه يصدق قولنا لاشئ من الحمار بلا مركوب السلطان بأحد الامكانين ويكذب بعض مركوب السلطان ليس بلا حمار باحدى الجهتين كالاخص ( قال المذكور ) للموجبات في عكس المستوى ( قوله موجهة أخرى ) فيه تغليب أو المراد ولو بالاعتبار فلا يتجه أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة إلى نفسها لا الى موجهة أخرى ( قوله فن الدائميتين ) ومن الخاصتين إلى حينية لادائمة ومن الوقتيات الاربع والوجوديات الثلاث الى مطلقة ولا عكس للممكنتين عند

عكسه ( قال الى سالبة جزئية ) أما في الحملية فلانه لو لم يصدق في عكس لاشئ من الحجر أو ليس بعضه بانسان ليس بعض الانسان بلا حجر لصدق نقيضه أعني كل لا انسان لاحجر وينعكس بعكس النقيض إلى كل حجر انسان وهو ينافى الاصل . وأما في الشرطية فلانه إذا صدق قد لا يكون أو ليس البتة إذا كان العالم مضيئا فالليل موجود صدق قد لا يكون إذا لم يكن الليل موجودا لم يكن العالم مضيئا والا لصدق نقيضه المنعكس بعكس النقيض إلى ما ينافى الاصل ومنه يعلم أن اثبات عكوس السوالب مطلقا متوقف على اثبات عكوس الموجبات ( قال على التفصيل ) مرتبط بقوله تنعكس في الموضعين ( قوله في انعكاس ) وجودا وعدما فيشمل عدم انعكاس الممكنتين السالبتين والتسع الغير المنعكسة سوابها ( قوله الى موجهة أخرى ) أى مغايرة للاولى مغايرة حقيقية ولو باعتبار التبديل فلا يرد أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة

وعند المتأخرين هو جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف

الشيخ ( قال وعند المتأخرين ) وجه العدول عن طريق القدماء ورود المنع على ما ذكره في عكس الحملات الموجبات من لزوم صدق ما ادعوا لزومه للتقيض من عدم صدق العكس بسند ان التقيض لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة المحصلة ان كان معدولة المحمول بان كان الاصل محصلة الموضوع ككل انسان حيوان أو لاحجر ولا الموجبة المعدولة المحمول ان كان محصلة المحمول بأن كان الأصل معدولة الموضوع ككل لحيوان لا انسان بل الانتقاض بموجبة محمولها من المفاهيم الشاملة ككل انسان ممكن عام فانه صادق مع كذب كل لا يمكن عام لا انسان وسالبة موضوعها من تقاض تلك المفاهيم كلا شيء من الا يمكن العام بلا انسان فانه صادق مع كذب بعض الانسان ليس بممكن عام كالمنفي على ما ذكره في موجبات الشرطيات من أن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم بسند أنه قد يكون انتفاء اللازم محالا فلا يلزم منه انتفاء الملزوم بل وجوده لجواز استلزام المحال للمحال \* وأجيب عن إيراد الشرطيات ببداية استلزام انتفاء اللازم لان انتفاء الملزوم والحملات بأخذ تقيض موضوع الأصل في العكس سلبيا لا عدوليا فيكون العكس موجبة سالبة المحمول وهي على ما اعترف به الخصم أعني المتأخرين وعليه السيد وعبد الحكيم لا تقتضي وجود الموضوع وان اقتضته على رأى المصنف كما يكون التقيض سالبة سالبة المحمول وهي لكون سلب السلب لا يفاير الايجاب إلا باعتبار دون نفس الأمر في قوة الموجبة المحصلة إلا أن هذا الجواب لا يجزى فيما كان الاصل معدولة الموضوع أو بتخصيص الحكم بما عدا المفاهيم الشاملة وقائضها على قياس تخصيصهم تقيضى المتساويين . قال عبد الحكيم وحينئذ يكون لتقيض المحمول افراد موجودة فيتلازم السالبة المعدولة والموجبة المحصلة . وفيه اشارة إلى

ليس الى قضية أخرى ولا حاجة الى التغليب أو حمل المغايرة على ما يعم الاعتبارية ( قال وعند المتأخرين ) عدلوا عن طريقة القدماء لعدم تمام ادلتهم المارة في الحملات الموجبات لورود المنع عليها مستندا بأن تقيض العكس لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة لا المحصلة ولا المعدولة المحمول والنقض بموجبة محمولها من المفاهيم الشاملة ككل انسان أو شيء ممكن عام وسالبة موضوعها من تقائضها وليس محمولها من المفاهيم الشاملة كلا شيء من الا يمكن العام بلا انسان أو بلا شيء لأنهما صادقتان مع كذب العكس لاقتضائهما وجود الموضوع في الاول وسلب العام عن الخاص أو أحد المتساويين عن فرد الآخر في الثانى وفي الشرطيات لان قولهم انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ممنوع لجواز كونه محالا ومستلزما لمحال آخر وهو وجود الملزوم لا انتفاؤه . وأجيب عن إيراد الحملات تارة بأخذ التقيض سلبيا لا عدوليا

حتى تكون عكس قولك كل انسان حيوان قولك لا شئ من اللاحويان بانسان \* وحكم الموجبات ههنا ايضا حكم السوالب في العكس المستوى لكن بدون العكس فالموجبات منعكسة الى ما انعكست اليه بالعكس المستوى

أن هذا الجواب يغنى عن الاول فتأمل ( قل وحكم الموجبات ) كما وجهه وقبول انعكاس \* وكتب أيضا حمليات أو شرطيات ( قل بدون العكس ) أى بالنسبة إلى قبول الانعكاس ولا فحكم السوالب هاهنا كما وجهه حكم موجبات العكس المستوى فيما تنعكس ( قل فالموجبات ) أى من الحمليات وكذا الكلام في قوله وأما السوالب ( قل منعكسة ) أى بعكس النقيض للمتأخرين ( قل الى ما انعكست الخ )

ليكون العكس موجبة سالبة المحمول وهى لا تقتضى وجود الموضوع عند المتأخرين والنقيض سالبة سالبة المحمول وهى تكون سلب السلب في حكم اليجاب في قوة الموجبة المحصلة . وأخرى بتخصيص الحكم بما عدا المفهومات الشاملة وتقاطفها بتخصيص تقيضى المتساويين بها والشرطيات ببداية ذلك الاستلزام \* أقول يتجه على الثانى مع عدم الإلزام له لاعتد المنطقية انه إنما يتم لو انحصر افراد موضوع السالبة في الموجودة والاول انه لا يتمشى فيما كان الاصل معدلة الموضوع ككل لاجوان لانسان . وعليهما أنهما لا يوافقان مذهب المصنف من اقتضاء الموجبة السالبة المحمول وجود الموضوع وعدم تخصيص تقيضى المتساويين بها . وعلى الاخير أن دعوى البداية في محل النزاع غير مسموعة والظاهر عندى الجواب عن النقيضين بأن العكس في الاول صادق لكفاية التمدد الذهني ولو فرضا لبراد كلمة كل كما سبق في بحث النسب والاصل في الثانى كاذب لصدق تقيضه أعنى بهض الاممك الدام لانسان لكفاية ما مر . عن ابراد الشرطيات بأن ذلك مخصوص بما إذا كان بينهما علاقة كنداقية زيد وحاريتة ولا دلالة هنا \* بقى أن فساد الدليل لكونه ملزوم الدعوى لا يستلزم فسادها وتقتض الحكم لا يوجب تغييره لجواز تخصيصه بما عدا مواد النقض فكيف يكون وجهها للعدول ( قل حتى يكون ) . فمرع عما هو دلة ناقصة لأن بقاء الحكم لم يعلم بعد ( قل ههنا أيضا ) أى في عكس تقيض الأجزاء ( قل بدون العكس ) أى في قبول الانعكاس لأن القابل له من السوالب الكلية ههنا ثمانية وفي موجبات العكس المستوى ثلاثة عشر ( قل فالموجبات ) اقم المظهر مقام المضمحل لان المراد بها ههنا الحملات وفي ما مر ما يعم المتصلة الزمنية . ولم يعم ههنا مع الاغناء عن قوله الآتى والشرطية الخ ليكون كلامه صريحاً في رد السكاتي مع أنه غير صريح في أن الموجبات الكلية المنعكسة ست والجزئية المنعكسة ثنتان فلو قل فموجبات السوالب المنعكسة منعكسة الخ لكان أوضح ( قل الى ما انعكست الخ )

واما السوالب فكلية كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصتين الى حينية لاداعة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة والشرطية الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ولا عكس للبواقى من الحملات والشرطيات \*

والعامتين الى حينية مطلقة الى آخره ( قوله والشرطية الموجبة الكلية الى آخره وتوقف السكاتى فى انعكاسها مبنى على زعم اللزوم الجزئى بين النقيضين وقد عرفت فساد ( قوله ولا عكس للبواقى من الحملات والشرطيات )

أى ان كانت تلك الموجبات من الست المنعكسة السوالب وغير منعكسة أصلا ان كانت من التسع الباقية لصدق كل قر لا منخسف باحدى الجهات التسع وكذب لاشئ من المنخسف بقمر باحداها ( قال الوقتيتين ) بسيطتين أو مركبتين ( قال والشرطية ) أى اللزومية إذ مر أنه لاعبرة بالانعكاس الاتفاقيات ومطلق المنفصلة ( قوله مبنى على زعم ) فانه حينئذ لا يتم القول باستحالة ما يستلزمه دليل الخلف من النتيجة. مثلا إذا قيل لو لم يصدق فى عكس كذا كان الشئ انسانا كان حيوانا ليس البتة إذا لم يكن حيوانا كان انسانا فالصدق قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا فاذا ضم صغرى إلى الاصل كبرى ينتج قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان حيوانا وهو محال اتجه منع استحالته لثبوت اللزوم الجزئى بين النقيضين ببرهان من الشكل الثالث ( قال ولا عكس ) أى على رأى المتأخرين فى عكس النقيض ( قال للبواقى ) بواقى الحملات هى الدائمات والعامتان والمطلقة العامة والممكنات وبواقى الشرطيات هى السالبة الكلية والموجبة والسالبة الجزئيتان اللزوميات ( قال من الحملات ) . قال بعضهم لصدق لاشئ

أى انعكست السوالب بالعكس المستوى اليه ( قال واما السوالب ) تفصيل لقوله بدون العكس وإشارة الى أن ما انعكست اليه السوالب هنا مثل ما انعكست اليه موجبات العكس المستوى كما وكيفما وجهة فذلك القول بالنظر إلى عدد القضايا المنعكسة ( قال ومن الوقتيتين ) الاولى الوقتيات ( قوله مبنى على زعم الخ ) أى زعم عدم تمام ما استدلوا به على الانعكاس من الخلف وهو أنه لو لم يصدق فى عكس نحو قولنا كذا كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا سالبة كلية لصدق نقيضه وهو قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا فاذا ضم صغرى إلى الاصل انتج المحال وهو اللزوم الجزئى بين النقيضين لأنه ينتج عليه منع استحالته على زعمه المذكور هذا \* واقول لو قيل بأن عكسها سالبة جزئية لجرى دليل الخلف فيها ولم يمكن منع استحالة النتيجة لانها اللزوم الكلى بين النقيضين فاللايق تردد السكاتى فى أن عكسها كلية أو جزئية لافى أنها تنعكس أولا ( قال ولا عكس للبواقى ) هى فى الحملات الدائمات والعامتان والمطلقة العامة

### ﴿ الباب الرابع في صور الأدلة والحجج ﴾

الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعداً يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى

انما لم تنعكس الموجبة الجزئية الشرطية ههنا الى نفسها الصديق الاصل بدون العكس في قولنا قد يكون اذا كانت الارض مضيئة يلزم أن تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا

من الخلاء ببعد باحدى الجهات الفعليات ولا شئ من الحمار بلا مركوب السلطاب بأحد الامكانين وكذب بعض ماليس ببعد خلاء باحداها وبعض ماهو مركوب السلطان حمار بأحدهما انتهى. أقول مثال الخلاء يغنى عن مثال الحمار ومن نظائر المثال الأول لاشئ من شريك الباري بحجر ولا يتم الكلام فيه وفي نظيره الا إذا كان كل منهما خارجية أو حقيقية (قوله في قولنا) وكذا في قولنا قد يكون إذا كان الشئ حيوانا لم يكن انسانا فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يكون إذا كان الشئ انسانا كان حيوانا (قال في صور) أى فى مسائل موضوعاتها الحقيقية الدلائل والحجج من حيث الصور (قال والحجج) تفسير (قال مؤلف) لم يكتف عن القول بالتأليف لثلا يلزم أخذ المعرف في التعريف ولا بالعكس لثلا يتوهم تبعيضية من (قال فصاعدا) لادخال الاستقراء فانه قلما يكون من مقدمتين والقياس المركب

والممكنان . وقد يقال الفعليات منها تنعكس مطلقة عامة بدليل العكس لأنه لو لم يصدق في عكس لاشئ من الانسان بفرس باحدى الجهات الخمس بعض ماليس بفرس انسان بالفعل لصدق تقيضه وهى تنعكس الى لاشئ من الانسان بلا فرس دائما ويلزمه كل انسان فرس دائما ولذا ذهب بعض إلى أن حكم السوالب في عكس تقيض الفريقين كحكم موجبات العكس المستوى . والقول بأن السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة مدفوع بأخذ النقيض سلبيا لاعدوليا كما مر فتأمل (قوله انما لم تنعكس) لم يذكر دليل عدم انعكاس السالبة الكلية والجزئية (قوله الى نفسها) أى نظيرها في الجزئية . ولو قال الى سالبة جزئية لكان أولى (قوله بدون العكس) أى فيما كان المقدم أعم مطلقا من تقيض التالى (قال في صور الأدلة) أى فى مسائل موضوعاتها الذكورية الأدلة والحجج المنطقيتان من حيث الصورة أو موضوعاتها الحقيقية الأدلة والحجج الطبيعيتان من تلك الحثيثة فصيح عدها الباب جزءا من الكتاب الموضوع لبيان المنطق بمعنى المسائل (قال من قضيتين) عدل عن قول بعضهم من مقدمتين تحاميا عن الدور (قال فصاعدا) زاده لادخال القياس المركب باعتبار مجموع اجزائه في تعريف الدليل (قال يكتسب) لم يقل يحصل أو يلزم من التصديق الخ لثلا يحتاج الى التقييد بقيد النظر. ثم إنه أفاد بنسبة الاكتساب الى التصديق ان الكاسب والمكتسب من العلم لا المعلوم فالمنطق يبحث عن احوال الاول

ولو في الادعاء ظاهراً سواء كان له استلزام كل تلك القضية بالذات أو بواسطة مقدمة أجنبية أو غريبة أو لم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين أو الظن كما في الامارات أو غيرهما كما في السفسطة

قد لا يلزم لطلوع الشمس وجود النهار (قوله ولو في الادعاء الى آخره) هذا القيد لئلا يخرج الأدلة الفاسدة مادة أو صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله ظاهراً لئلا يخرج المغالطات التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليب الخصم بل ولئلا يخرج القياس الشعري لان الشاعر كالمغالط يدعي في الظاهر تحصيل التصديق بما أورده\* والحق أنه ليس بدليل حقيقة

فانه كما أن كل واحد من الأقيسة التي هي اجزأؤه من افراد الدلائل كذلك مجموعها عند المصنف على ما يأتي في الحاشية في الفصل الثالث من أن تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعداً . وفيه رد على عبد الحكيم حيث قل تبعاً للتفتازاني انه لا يصدق على المجموع بل على كل واحد واحد ولا ينافي الأول كون الكبرى الثانية من القياس المركب اجنبية وخارجة عن الدلائل لان ذلك ليس بالنظر الى المجموع بل بالنظر الى القياس الاول منه بالنسبة الى النتيجة الاخيرة فانهم ( قل في الادعاء ) كلمة في الاعتبار المدخول أي ولو باعتبار الادعاء بحسب الظاهر ( قل بالذات ) هذا في القياس البسيط بالنسبة الى النتيجة اللازمة في كل مادة سواء كان جزءاً من القياس المركب أولاً ( قل أو بواسطة ) هذا في القياس الاول من القياس المركب بالنسبة الى النتيجة الثانية وفي قياس المساواة الذي هو اسم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الاخيرة كما سيصرح به المصنف ( قل كما في الامارات ) الكاف هنا كالذي قبلها والتي بعدها استقصائية ( قوله فنأمل ) اعلمه إشارة الى أن تقسيم

وجعل المعروف والحجة واجزأئهما موضوعة مبنية على اقامة المتعلق بالفتح موضع المتعلق ( قل ولو ) الغاية متوجهة إلى كل من المقيد والمقيد ( قل في الادعاء ) ظرف مجازي . أو كلمة في الاعتبار المدخول ( قل كما في البراهين ) أي انواع البرهان من اليقينية الست والنظريات اليقينية المكتسبة منها كما هو الظاهر ( قوله وجود النهار ) واذا كذب هذا كذب قولنا قد لا يكون إذا طلعت الشمس كانت الارض مضيئة ( قل كما في السفسطة ) أشار بالكاف الى القياس الشعري فليست استقصائية ( قوله لئلا يخرج ) بناء على أن المتبادر من الاكتساب ماهو في الواقع ( قوله مع عدم ) قيد الأدلة به لان المتبادر من الادعاء ماهو بحسب الحقيقة لا مايعم الظاهري والا لم يحتاج الى قوله ظاهراً ( قوله يدعي في الظاهر ) انما يتم هذا لو لم يرد الشاعر بقوله الخمر يا قوتة سيالة مثلاً التشبيه والمجاز كما في زيد أسد بل اراد الحكم الخيالي بناء على أن النفس أطوع له من الحكم العقلي والا فهو يدعي التصديق حقيقة ( قوله والحق أنه ) أي

وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى ونتيجة له \* وقد تطلق النتيجة على أخص القضايا اللازمة له \* والقضية التي يتوقف \*

بل مجاز فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل ( قوله وقد تطلق النتيجة ) على أخص القضايا اللازمة له ( كما في باب المختلطات حيث قالوا النتيجة تابعة للصغرى أو الكبرى ولم يقتصر واهل اطلاقها على أخص القضايا اللازمة كما اقتصر في اطلاق العكس اذ قد يستنتج أعمها من دليل يستلزم الاخص بخلاف العكس فتدبر

القوم الدليل بل القياس الى الصناعات الخمس التي منها القياس الشرعى ظاهر بل صريح في أخذ المقسم بحيث يشمل الشرعى أيضا ( قال وتلك القضية ) سواء كانت لازمة للدليل أولا وعلى الاول سواء كانت أخص القضايا اللازمة أولا ( قال ونتيجة له ) أى للدليل فالنتيجة غير مختصة بالقياس ( قال وقد تطلق ) بالاشتراك اللفظي ( قال على أخص ) المناسب لكلمة قد على أعمها الخ ( قوله كما في الخ ) أى اطلاق النتيجة على أعم القضايا اللازمة المستفاد من كلمة قد كما في باب الخ ( قوله فتدبر ) إشارة الى أن هذا وإن اندفع به الاعتراض على مختلطات الشكل الثالث بأن كلا من الدائمتين الصغريين مع كل من

المذكور من الادلة الفاسدة والمغالطات والقياس الشرعى ليس بدليل فيلزم ترك قوله ولو في الادعاء ظاهرا ( قوله فتأمل ) وجهه أن الخروج انما يجب اذا أريد بالمعرف الدليل الحقيقي وأما اذا أريد به ما يعم الصورى كما يؤيده بجهنهم عن المغالطات والشعريات فلا دخال واجب وكلام المتن مبنى عليه ( قال المكتسبة ) فيه تجوز أو المراد المكتسب عليها فلا ينافى التعريف المار للدليل ( قال النتيجة على الخ ) مشعر بأن اطلاق النتيجة على أعم القضايا المكتسبة من الدليل هو الكثير واطلاقها على اخصها قليل وهو مخالف لما قاله عبد الحكيم تبعا للسيد والشارح المطالع من انها لا تطلق إلا على أخص القضايا اللازمة للدليل وما سيأتى في باب المختلطات مبنى على التجوز. ويؤيده ما اصطلمحوا عليه في باب العكس ولعل لفظ الأخص واقع من النساخ والواقع من المصنف الاعم ويؤيده قوله في الحاشية كما في باب الخ لان جملة مثالا لا اطلاقها على أعم القضايا المأخوذ صريحا أولى من جملة مثالا لا أعمها المستفاد من كلمة قد ( قوله كما في باب ) الكاف استقصائية ( قوله على اطلاقها ) لم لا يجوز أن يكون ما قالوا بيانا للاطلاق على الاخص بزعمهم فيكون اقتصارا عليه ( قوله إذ قد يستنتج الخ ) علة لقوله ولم يقتصر واقلوه كما اقتصر الخ على الترتيب وهذه العلة صريحة في أن اطلاق النتيجة على أعم القضايا اللازمة قليل وعلى أخصها كثير خلافا لظاهر المتن ( قوله فتدبر ) إشارة الى دفع ما أورده شارح المطالع على مختلطات

صحته على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزءاً منه كالصغرى والكبرى أو خارجة عنه كالمقدمة الأجنبية أو الغريبة والحكم الضمني بإيجاب الصغرى في الشكل الأول وكلية كبراه ونحوهما وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها لظهورها أو يشار إليها بلفظ

(قوله أو يشار إليها بلفظ) كالقيودات المشيرة إليها وكلفظة اذا الدالة على وقوع المقدم ولفظة لو الدالة على انتفاء التالى ولذا يكتفى في الاقيسة الاستثنائية بشرطية واحدة كما في قوله تعالى ( لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ) عن الرفع بدلالة أداة الشرط على الانتفاء لانها لا انتفاء الاول

السبع الغير المنعكسة السوالب ينتج أخص مما ذكره كما سيأتى إلا أن استنتاج الاعم من الدليل المستلزم للأخص لا يستلزم اطلاق النتيجة اصطلاحاً على الاعم لجواز أن يكون ذلك الاستنتاج مبنياً على زعم عدم استلزام الدليل للأخص \* وكتب أيضاً وجهه أن دليل الخلف مثلاً في باب العكس وان أفاد انعكاس القضية الى أعم القضايا اللازمة أيضاً إلا انهم انما أوردوها لاثبات أخصها ( قال صحته ) أى الدليل والمراد بها ما سنده في قوله وصحة الدليل ( قال مقدمة ) وهى بهذا المعنى مقدمة بالمعنى الاعم ( قال والحكم الخ ) أى ككون الصغرى موجبة وكون الكبرى كلية المحكوم به كل من الكونين حكماً ضمناً تأمل ( قال القضايا ) الصريحة ( قال الاجزاء ) للدليل ( قوله وكلفظة اذا ) وكذلك لما ( قوله على وقوع ) أى على وضعه ( قوله انتفاء الخ ) أى رفعه ( قوله الاول ) الغير المعلوم عند الخصم

الشكل الثالث حيث قال ان الصغرى الضرورية والدائمة مع الفعليات الخمس أعنى الوقتيتين والوجوديتين والمطابقة العامة ينتج حينية لادائمة في الثلاثة الأول ولا ضرورية في الرابعة وحينية مطلقة في الاخيرة \* وهى أخص مما يتبع الكبرى لكنه انما يدفعه إذا كان الاطلاق على الاعم عرفياً وهو ممنوع عنده حيث قل من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة أخص الجهات اللازمة ( قال مقدمة له ) الاولى ترك له لاشعاره بدخوله في الاسم ولايهامه الدور في تعريف المقدمة وكذا في قوله نتيجة له ( قال كالصغرى ) إشارة الى المقدمة الشرطية والاستثنائية أو الكاف استقصائية أو الربط مقدم على العطف ( قال والحكم ) قال الجلبى يكفى لابراد الكاف التمثيلية كون مدخوله مما يؤخذ منه المثال انتهى فلا يرد أن الحكم الضمنى ليس بقضية فلا يصح التمثيل لانه في قوة صغرى دليله هذا موجبة وكبراه كلية المحكوم بهما حكماً ضمناً . وأما تأويله بكون الصغرى موجبة والكبرى كلية المحكوم به كل من الكونين حكماً ضمناً فلا يخرجها عن المسامحة ( قل وقد تطوى ) فالمراد بالمؤلف في تعريف الدليل أعم من الحكمى ( قل أو يشار إليها بلفظ ) عطف على

وصحة الدلائل مشروطة بصحة مادته وصورته \* أما صحة الصورة فبأن تكون مستجمعة  
لشرائط نذكرها بعد \* وأما صحة المادة فبأن تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل  
من العلم بها مع الصورة الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح

لانتفاء الثانى فى مقام الاستدلال فاعلم (١) (قوله كما فى الاستدلال باحد المتضايين الخ)  
لانهما متكافئان ذهنا وخارجا فلا يعلم أحدهما قبل الآخر علما تصوريا أو تصديقا وانما  
يعلمان معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم صحة هذا الاستدلال فى بعض كتبه

( قوله الثانى ) المعلوم بالضرورة أو النظر ( قوله فى مقام الخ ) فى شرح العقائد النسفية للتغنازلى  
وحواشيه ان كلمة لو بحسب اللغة تستعمل تارة لافادة أن انتفاء الاول فى الماضى المقرر سبب لانتفاء  
الثانى فيه كذلك وتارة للاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول من غير تعيين زمان إلا أن الاستعمال  
الاول أشيع وكلامه فى شرح التلخيص ظاهر فى أن الاستعمال الثانى منطوق ولذا اعترض عليه المحقق  
الشريف قد سره بان القرآن لم ينزل إلا على لغة العرب دون الاصطلاح بل هذا الاستعمال أيضا  
من اللغة إلا أن الاشيع هو الاول ( قال وصحة الدلائل ) صحة الدليل عبارة عن استلزامه للنتيجة وهو  
غير صحق المادة والصورة كما بينه المصنف فلا يتجه أنهما ليستا خارجتين عن صحة الدلائل فكيف  
يصح جعلهما شرطا لها مع أن الشرط خارج عن المشروط ( قال فبأن تكون ) الباء هنا وفيما يأتى للتحقق  
( قال صادقة ) صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا فى شرح المواقف \* وقد يقال أو ادعائيا أو زعميا  
حتى يشمل الشعر والمغالطة من الصناعات الخمس ( قال فلا يصح ) هذا مفرع مما قبل الحثية والمعطوفان

الظهور بتقديران. أو على يطوى فالمراد السكلى بدون الإشارة لثلا يلغو الشق الاخير. ولو قال أو الإشارة  
اليها لكان أحسن ( قوله الاستثنائية ) أى التى شرطية متصلة فلا يتجه منع التقريب مستندا بأن  
الدلائل لا يجرى فيما إذا كانت منفصلة ( قوله عن الرفع الخ ) أى للإشارة الى المقدمة الرافعة بلفظ  
لو ( قال فبأن تكون ) كلمة بأن بمعنى كأن صرح به الجلال المحلى فلا يتجه أن بيان صحته به قاصر  
لأن تكرر الاوسط منها لا من أن الشرط الخ \* وقد يجعل الباء للتحقق أو للسببية فيكون مدخوله علة  
ناقصة ( قال لشرائط نذكرها ) أى لانتاج القياس فلا ينافى عدها اجزاء الصورة ( قال وأما صحة المادة )  
هى المقدمتان بلا ملاحظة الترتيب وتحقق الشرائط فيهما ( قال فبأن تكون ) الباء للتحقق أو السببية كما مر  
والكلام مبنى على تحقق المعرف فى التعريف أو سببيته فلا يلزم اتحاد الظرف والسبب مع المظروف  
والمسبب ( قال صادقة ) أى صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا فى شرح المواقف وفيه تنبيه على أن

المادة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التي لا يمكن أن تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين إلا من اليقين ولا المادة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي تدور عليها دورا معية (١) كما في الاستدلال باحد المتضايقين على الآخر أو علمت بعده (٢) كمواد الادلة المشتملة على المصادرة بلا دور باطل أو لم يعلما أصلا كمواد الادلة التي تدور عليها دورا باطلا اذ العلم الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب

فتأمل (٢) (قوله كمواد الادلة المشتملة على المصادرة الخ)

مفرعان منها (قال كالمادة) السكاف هنا وفي النظيرين الاتيين استقصائية (قال أو علمت) أي علم الدليل المشتمل عليها فافهم (قال كمواد) أي ك بعض موادها وهو ما كان عين المدعى دون بعضها الآخر أيضا (قال الأدلة) أي الادلة المشتملة على المصادرة بدور باطل تأمل (قال المشتملة) اشتغال الموصوف على الصفة (قوله فتأمل)

الشعر والمغالطة ليسا من افراد الدليل حقيقة ولذا لم يقل أو ادعائيا أو زعميا فلا قصور في كلامه (قال كزوجية الخ) أي كالقضية المأخوذة منها المجعولة مقدمة واضحة مثلا لقياس ينتج قولنا العالم حادث ففيه تسامح (قال ولا المادة) هذا كما قبله متفرع عما قبل الحيثية لان المراد بالمناسبة فيه أعم من الذاتي والعلى وما يأتي متفرع عن الحيثية ويمكن جعل ما هنا وما يأتي متفرعا عنها على النشر المعكوس لتفرع الاول عن قوله إلى العلم بالمطلوب . والثاني عن قوله من العلم . (قال لا يمكن) مشعر بأنه لو امكن العلم بها علما كذلك صحت وان لم يكن بالفعل فلو قال التي لا تعلم الخ لكان اخصر وأولى (قال في البرهان) أي في قياس يكون المطلوب منه انتاج اليقين وهو البرهان (قال سواء علمت معه) إشارة الى أن النفي في قوله لا تعلم متوجه إلى كل من المقيّد والمقيّد (قال تدور عليها) أي تتوقف على المطلوب والتأنيث باعتبار الدعوى (قال بأحد المتضايقين) أي بدليل يشتمل أوسطه على أحد الخ (قال كمواد الادلة) هي التي يتوقف العلم بها على العلم بالمدعى بدون العكس بأن كان له دليل آخر يمكن اثباته به كما في الحاشية \* ومن هذا ظهر أن النفي في قوله بلا دور باطل متوجه إلى المقيّد والمقيّد معا فلا يتجه أن هذا عين الشق المار لان الدور منحصر في التقدمي والمعنى والاول باطل بخلاف الثاني فاذا لم يشتمل على الباطل اشتمل على غيره (قال المشتملة) صفة المواد وفيه اشعار بأنه لا دخل في المصادرة للصورة وهو كذلك ففي قولهم هي توقف الدليل على المدعى فحوز (قوله فلا يعلم) الفاء داخلة على محمول النتيجة والكبرى مطوية (قوله وانما يعلمان) إشارة الى أن قوله فلا يعلم أحدهما عموم السلب في لباس سلب

فالدليل أربعة أقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجي تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدمة الاجنبية هي مقدمة خارجة

هذا مبني على أن المصادر توقف الدليل على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخرا عن العلم بالمدعى. فبطلان تلك الأدلة لفقد هذا الشرط لا لاستلزامها الدور الباطل كما وهم لأن مجرد توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما إذا انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل أو لم ينعكس كما إذا كان له

كأن وجهه أن العلم بها عقيبه لأمه فيصح الاستدلال بهذا الشق (قوله توقف الدليل) توقف الكل على الجزء (قوله هذا الشرط) أي تقدم العلم بالدليل على العلم بالمطلوب (قوله توقف العلم) أي في نفس الأمر تأمل (قوله انعكس التوقف) أي في نفس الأمر (قوله انحصر) أي في نفس الأمر لا باعتبار الجعل (قوله أو لم ينعكس) أي بحسب نفس الأمر وإن انعكس بحسب الجعل (قال فالدليل) قدم أن الدليل عند المصنف يصدق على مجموع أقيسة القياس المركب كما يصدق على كل واحد منها وعلى سائر الأقيسة البسيطة (قال مستلزم للنتيجة) أي كليا وإن كانت كل من المقدمتين أو أحدهما كاذبة كقولنا زيد حمار وكل حمار ناطق أو حيوان (قال القياس) أي القياس البسيط سواء لم يكن جزءا أو كان جزءا من القياس المركب كالأقيسة التي جزء منه لكن باعتبار النتيجة اللازمة لها بالذات (قال المقدمة الاجنبية) المشتملة على الأكبر بقرينة ما يأتي

العموم وإن النفي فيه متوجه إلى قيد القبلية (قوله فتأمل) إشارة إلى دفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون تقدم أحد المتضايفين على الآخر بالذات كافيا للاستدلال به على الآخر بأن اللازم المعتبر في الدليل استعقابي وهو يقتضي تغاير زمانى العلم بالمطلوب والدليل نعم لو اعتبر اللازم المعنى بأن اعتبر بين المعلومين لكان له وجه فافهم (قوله هذا مبني) أي تحقق المصادر بدون الدور الباطل واستلزامها لفساد الدليل (قوله توقف العلم) أي بحسب نفس الأمر فلا يرد أن الاستدلال على قولنا هذا جوهر بأنه ما قام به العرض وكل ما قام به العرض جوهر صحيح وإن عرف العرض بما قام بالجوهر لأن هذا التوقف جملي لا واقعي لجواز تعريفه بما لا يقوم بذاته (قوله كما إذا انحصر) الكاف هنا استقصائية بخلاف الآتية (قال فالدليل) الفاء للتفريع عن قوله سواء كان له استلزام الخ (قال أربعة أقسام) قضيته بطلان قولهم يحصر الدليل في القياس والاستقراء والتمثيل لأن المستلزم بواسطة المقدمة الاجنبية أو الغريبة من المقسم دون الأقسام إلا أن يقال باندراجها في القياس بتعميمه من القياس الحكيم (قال صدق المقدمة) قد يقال كما أن كذب مقدمة القياس أو أحدهما ليس مانعا عن الالتزام السكلي وإن كذبت النتيجة فليكن

عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه فى كل مادة كما فى قياس المساواة  
كقولنا الدرة فى الحققة والحققة فى البيت فالدرة فى البيت بواسطة صدق أن ظرف الظرف  
ظرف (١) فى الظروف الخارجية

دليل آخر صحيح ولا دور فيه وهو ظاهر (١) (قوله فى الظروف الخارجية متعلق بالصدق  
وقيد به للإشارة الى أن تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض الظروف) ذهنا كما كان

(قال غير لازمة) بطريق الاكتسبات (قال لاحدى) أى لشيء منها (قل القضايا) مافوق الواحد  
(قال فى كل) رفع للإيجاب الكلى إشارة الى أن تلك المقدمة غير لازمة إذا كانت كاذبة (قل قياس  
المساواة) وسيأتى فى الفصل الثالث وجه التسمية به عند عبد الحكيم وعصام \* وكتب أيضا الذى  
هو اسم للقياس الاول لكن بالنسبة إلى النتيجة الأخيرة (قال بواسطة الخ) سواء انضمت إليه أولا فإن  
بمجرد المنضم إليه لا يستلزم كليا إلا بواسطة كون تلك المقدمة صادقة وأما المجموع فلا فرق بين كونها صادقة أو  
كاذبة فى كاية الاستلزام الذاتى وهو ظاهر وسيأتى ذلك فى الحاشية المنوطة على قوله الآتى وقسم غير مستلزم  
كليا فكل واحد من اقيسة القياس المركب بالنظر إلى النتيجة بالذات ومجموعها من القسم الاول والقياس  
الاول منه بالنظر إلى النتيجة الأخيرة منه من القسم الثانى (قال ظرف الظرف) الاوفق للقياس أن يقال  
بواسطة صدق أن مظهر مظهر مظهر فى الظروف الخارجية كما أن الاوفق لهذا أن يقال فى

كذب المقدمة الاجنبية غير مانع هنا عنه وان كان ما يستلزمه كاذبا فلو ترك لفظ الصدق لكان اولى (قال  
عن الدليل) أى عن الدليل الذى ثبت له الاستلزام الكلى بواسطة وهو القياس الاول بالنسبة إلى النتيجة  
الأخيرة وأما عن مجموع الاقيسة بالنسبة إليها فلا (قال غير لازمة) السلب المستفاد من الغير عموم السلب  
بالنسبة إلى قوله لاحدى الخ وساب العموم بالنسبة إلى قوله فى كل مادة لا عموم السلب بالنسبة إليه أيضا  
لأن المقدمة الاجنبية إذا كانت صادقة كانت لازمة وان لم يكن لزومه لخصوص احداها (قال كما فى قياس  
المساواة) اسم للقياس الاول بالنسبة إلى النتيجة الأخيرة وداخل فيما عطف عليه لاستلزامه نتيجة غير  
موافقة للمطلوب فى الاطراف لكن افردته بالذكر لانفراده باسم مخصوص (قال بواسطة) فيه احتباك  
حيث حذف بواسطة صدق أن مظهر مظهر مظهر بقرينة المثال وقولنا البيت ظرف الحققة  
والحققة ظرف الدرة بقرينة قوله ان ظرف الخ (قوله ذهنا) أقول الذهن من الظروف الخارجية أى  
الموجودة فى الخارج فيلزم صدق المقدمة الاجنبية فى المثال المذكور وجعل نسبة الظروف نسبة العام  
إلى الخاص لا المظروف الى الظروف يستلزم عدم صدق المقدمة الاجنبية فى مثال المتن . نعم لو قال فى

وكما في الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الأطراف كقولنا كل انسان جسم لأنه جسم إن وكل حيوان حساس فإنه إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الأكبر كما إذا كان سيق هذا الدليل لدعوى أن كل انسان رومى كما تكذب في قياس المساواة في نحو

المثال كقولنا البيت ظرف الحق والحق ظرف الدرة فالبيت ظرف الدرة ( قال وكما في الادلة ) المراد بها القياسات الاولى من الأقيسة المركبة وبالنتيجة الغير الموافقة ماهو نتيجتها بالذات وبالمطلوب ماهو نتيجة القياس الاخير ( قال لنتيجة ) لازمة بالذات ( قال غير موافقة ) رفع للايجاب الكلى ( قال المدعى ) وهو نتيجة القياس الاخير من القياس المركب ( قال وقد تكذب ) وذلك إذا كان موضوع تلك المقدمة أعم من الأكبر \* وكتب أيضا هذا بيان لفائدة الصدق في قوله المار بواسطة صدق المقدمة الاجنبية كما أن قوله الآتى كما تكذب الخ بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ ( قال تلك المقدمة ) أى الاجنبية المشتملة الخ بقرينة ماصر فى كلامه نوع احتباك ( قال على الأكبر ) أى

المظروف الخارجى اكان فيه نظير تلك الاشارة ( قال وكما في الادلة ) المراد بها ماعدا القياس الاخير من اقيسة القياس المركب وبالنتيجة الغير الموافقة نتيجتها ( قال غير موافقة ) أى غير موافقة له فى جميع الاطراف سواء كانت موافقة له فى بعضها أم لا ( قال كقولنا كل انسان ) مثال للمطلوب والدليل لا للثانى فقط فلا مساحة فيه ( قال جسم ) أقول يمكن الاستدلال عليه بأن كل حيوان حساس وكل حساس نام أو جسم فالنتيجة فى الصورة الاولى لا يوافق المطلوب فى شئ من طرفيه والدليل يستلزمه بضم مقدمتين احدهما بالصغروية والاخرى بالكبروية وفى الثانية لا يوافقه فى الاصغر فقط والدليل يستلزمه بضم قولنا وكل انسان حيوان صغرى اليه ومن هذا يعلم أن قوله الآتى المشتملة على الأكبر ناظر إلى خصوص المثال وان ادخال الاشتمال عليه فى تعريف المقدمة الاجنبية فاسد إذ قد تشتمل على الاصغر وانها تكون واحدة ومتعددة ( قال بواسطة صدق ) صدق المقدمة الاجنبية فى هذا القسم فيما تم تقريره وكذبها فيما لم يتم بان كانت النتيجة أعم مطلقا أو من وجه من المطلوب أو مبايناله لكن إذا كان المدعى موجبة كلية ( قال وقد تكذب ) بيان لفائدة الصدق فى قوله بواسطة صدق قولنا وكل حساس الخ كما أن قوله كما تكذب الخ بيان لفائدته فى قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ ويظهر منهما فائدته فى قوله بواسطة صدق المقدمة الخ ( قال أن كل انسان ) أو دعوى أن كل انسان ابيض ( قال كما تكذب ) كان معلوميته فى ضمن قوله فى الظروف الخارجية ساغ جعله مشبها به فلا حاجة إلى جعل الكاف للقران ( قال فى قياس المساواة ) أقول فى شرح المقاصد الموجود فى الموجود فى الشئ إنما يوجد فيه إذا كان الموجودان متاصلين

اجتماع النقيضين في الذهن والذهن في الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغربية هي (١) مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة لها في الأطراف

في قولنا اجتماع النقيضين موجود في الذهن والذهن موجود في الخارج فانهما صادقتان

على ما هو اكبر في النتيجة الاخيرة ( قل اجتماع النقيضين ) قد يقال انما تكون تلك المقدمة في نحو هذا المثال كاذبة لو كانت هكذا وكل موجود ظللا في الموجود أصيلا في الخارج موجود أصيلا في الخارج لم لا يجوز أن يكون المحمول هكذا موجود ظللا في الخارج لأن الوجود في الخارج بواسطة الذهن لا بدونها مع أن هذا القياس من الغير المتعارف الذي اختلف فيه محمولا المقدمتين فليس بقياس المساواة لأن اتحادهما شرط التسمية به كما سيأتى ( قل في الذهن ) موجود ظللا ( قل في الخارج ) موجود أصيلا \* وكتب أيضا ينتج أنه موجود ظللا في الموجود أصيلا فعلم مما ذكرنا أن كلامه فيما إذا أريد باجتماع النقيضين صورته المعلومة وأما إذا أريد به صورته العلمية فالمقدمة الاجنبية كالنتيجة صادقة قطعا لأن وجودها في الذهن أصيلى ( قال مستلزم ) للنتيجة بالذات ( قال غير موافقة ) رفع للايجاب الكلى ان

ويكون الموجودان هويتين كوجود الماء في الكوز الموجود في البيت بخلاف وجود المعدم في الذهن الموجود في الخارج لأن الحاصل من المعدم في الذهن صورة والوجود غير متأصل ومن الذهن في الخارج هوية والوجود متأصل فظهر من هذا عدم اتحاد محمول الصغرى والكبرى في هذا المثال فلا يكون قياس المساواة لان اتحادهما شرط فيه على ما سيصرح به المصنف الا أن يراد بالاتحاد أعم من الصورى وان المقدمة الاجنبية والنتيجة ليستا صادقتين لانتفاء الشرطين لا يقال إنهما صادقتان إذا أريد باجتماع النقيضين صورته العلمية لأن العلم من مقولة الكيف لانا نقول ذكر ابن سينا في الشفاء أن المستحيل لا يحصل له صورة في العقل بل تصوره انما هو على سبيل التشبيه فكيف يكون من الكيف الذى هو من الموجودات العينية فتأمل ( قال المقدمة الغربية ) صادقة أو كاذبة . وقد يقال الفرق بينها وبين المقدمة الاجنبية حيث اعتبر صدقها تحكما الا أن يجاب بأن الغربية لكونها لازمة لاحدى مقدمات الدليل نزلت منزلتها بخلاف الاجنبية ( قال لاحدى القضايا ) قال عبد الحكيم المقدمة الغربية مالا تكون لازمة لاحدى مقدمتى القياس أو يكون لازمة ويكون طرفها مغايرين لطرفى كل واحد من المقدمتين انتهى وظاهره وجوب مغايرة كل من طرفيها لكل من طرفي المقدمتين وليس كذلك لوجوب موافقتها بطرف غير ملزومها والا لم يتألف منهما قياس منتج ( قال غير موافقة ) سلب كلى بالنظر إلى قوله لها ورفع

وهو الأدلة المستلزمة بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم لأنه حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فإنه إنما يستلزمه بواسطة عكس نقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الأول (٢) وقسم غير مستلزم كلياً وان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على أن حصول الظن بالشئ من الشئ لا يتوقف على الاستلزام الكلى بينهما

مع كذب النتيجة (١) (قوله هي مقدمة خارجة) احتراز بقيد الخروج عن الأجزاء مثل الصغرى والكبرى وبقيد لزوم في كل مادة عن المقدمة الأجنبية وبقيد عدم موافقتها للقضايا في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل في الموضوع والمحمول والمقدم والتالى فان شيئاً منها ليس بمقدمة غريبة \* نعم قد يطلق المقدمة الغريبة على المقدمة الأجنبية مجازاً تأمل (٢) (قوله وقسم غير مستلزم كلياً الى آخره)

كان ضميرها للقضايا كما يشعر به كلامه في الحاشية ولللبس الكلى إن كان للاحدى الملزومة للمقدمة الخارجية فافهم (قال وان استلزم) استلزماً جزئياً (قال العلم به) بمعنى اليقين (قال من الشئ) أى

الاجاب الكلى بالنظر إلى قوله في الاطراف إن كان ضميرها للقضايا اذ لو كان للاحدى لكان سلباً كلياً بالنسبة الى قوله في الاطراف (قال وهو الأدلة) أى جنس الأدلة الخ \* ولو قال الدليل المستلزم بواسطة الخ لكان أولى (هذا) واعترض عبد الحكيم بأن الفرق بين المستلزم بواسطة عكس النقيض وبينه بواسطة العكس المستوى أى حيث اخرجوا الاول عن تعريف القياس دون الثانى نحكم \* وقد يجاب بأن اخراجه لعدم تكرار الاوسط فيه وبعد الانتقال منه إلى النتيجة باقياس إلى الثانى (قال عكس النقيض) أى عكس نقيض القدماء كما يشعر به امثلتهم لأعم منه ومن عكس نقيض المتأخرين \* وهل على تقدير ثبوت الاستلزام به في حكم العكس المستوى أو عكس نقيض القدماء كل محتمل لموافقته للاصل في طرف دون آخر (قال نحو كل انسان) أقول يمكن الاستدلال عليه بأنه حيوان وكل لا احساس لا حيوان فيكون الدليل من المستلزم بواسطة مجموع المقدمة الأجنبية والغريبة لأنه بعد ضم عكس نقيض الكبرى الى الصغرى إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق وكل احساس جسم (قال ليرتد) علة لقوله يستلزمه والمفعول له حصول (قوله الموافق للاصل) توصيف في معنى التعليل وفي قوله في الموضوع الخ اقامة المظهر مقام المضمحل (قوله تأمل) إشارة الى أن قوله نعم دفع المناقاة بين ما ذكره المصنف وما نقلناه عن عبد الحكيم وكذا بينه وبين ما قالوا من تقسيم الغريبة إلى الأجنبية وغير الأجنبية لكن الاصل في كل من التعريف والتقسيم كونه للمعنى الحقيقي لا لأعم منه ومن المجازى (قال غير مستلزم) أى لا يلزم من تحقق الدليل تحقق النتيجة لزوماً

كما في الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم  
هذا مبنى على حمل الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي لا على مطلق الاستلزام  
الأعم من الكلي والجزئي والالم يخرج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام لثبوت الاستلزام  
الجزئي لهما قطعاً مع أنهم أخرجهما بقيد الاستلزام وأخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته  
لا بقيد الاستلزام وجرينا ههنا على ما قالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الأجنبية من قسم  
المستلزم الكلي مع أنه ليس بمستلزم كلياً بل بواسطة خصوص المادة

من العلم والظن بالشيء\* (قل كما في الظن) كأن السكاف للتنظير بناء على أن استقبال السحاب المظلم  
دليل أصولي. وإذا أردت إبراده في صورة الدلائل المنطقي تقول كلما استقبل السحاب المظلم يطر لكنه  
استقبل فيمطر\* لا يقال إن كلية الشرطية كاذبة لحصول التخلف كثيرا لانا نقول إنما تكون كاذبة إذا  
كانت يقينية وأما إذا كانت ظنية فلا كقولهم كل حائط ينتشر منه التراب ينهدم وقولهم كل طائف  
بالليل سارق (قوله بقيد الاستلزام) بل بقيد لذاته كقياس المساواة (قوله مع أنهم) أي مع أنهم فرقوا  
بينهما وبين قياس المساواة بأن أخرجهما الخ فقوله وأخرجوا قياس المساواة في حيز مع (قوله بقيد  
الاستلزام) لا بقيد لذاته (قوله قياس المساواة) أي مثله\* وكتب أيضاً الذي هو القياس الأول  
لكن بالنظر إلى النتيجة الأخيرة كما مر (قوله المستلزم بواسطة) من القياس الأول من القياس المركب  
الصادق بقياس المساواة نظراً إلى النتيجة الأخيرة (قوله ليس بمستلزم) أي قبل ضم المقدمة الأجنبية  
وأما بعد ضمها فاستلزامه الكلي ليس بخصوص المادة يدل عليه قوله ويعمموا المستلزم الخ (قوله بل  
بواسطة) بأن يكون المقدمة الأجنبية المشتملة على الأكبر في قياس المساواة والقياس المركب صادقة

كلياً وإن استلزم العلم واليقين به الظن بها استلزاماً كلياً فهذا مبنى على أن تقسيم الدلائل باعتبار الاستلزام  
النفسي كما يشعر به قوله المار سواء كان له استلزام الخ وليس المعنى أنه لا يلزم من العلم بالدليل العلم بالنتيجة  
لزوماً كلياً وإن استلزم العلم به الظن بها لزوماً جزئياً لا بقاء قوله بناء على أن الخ عنه ولأن لزوم الظن  
في الاستقراء والتمثيل من العلم بمقدماتها كلياً لا جزئياً (قال كما في الظن) كان السكاف للتمثيل وتقدير  
الدليل هذا سحاب مظلم وكل سحاب مظلم ممطر\* ولا يتجه منع كلية الكبرى مستنداً بجواز حصول  
التخلف لأنه إنما يتم إذا كانت الكبرى يقينية\* ونحن ندعى ظنيتها على أنه يمكن أن يراد بالمطر ممكن  
الامطاد لكنه لا يناسب دعوى ظنية النتيجة لكونها قطعية حينئذ (قوله هذا مبنى) أي جعل هذا  
القسم الشامل للاستقراء والتمثيل قسماً للقسم الأول الذي هو القياس باعتبار انتفاء كلية الاستلزام  
مبنى الخ إذ لو عمم لكان قسماً له باعتبار انتفاء الاستلزام الذاتي (قوله وأخرجوا قياس الخ) أي ومثله

فالصواب لهم أن يحملوا الاستلزام على الكلّي المتبادر ويخرجوا به الاستقراء والتمثيل ومثل قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة \* أو أن يحملوه على مطلق الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى . اللهم الا أن يحملوه على الاستلزام الكلّي ويعمموا المستلزم كلياً من المستلزم وحده أو مع ضمنية مقدمة أخرى كما أشار إليه أبو الفتح لكن عدم ذلك الاستلزام الكلّي في الاستقراء والتمثيل محل نظر ظاهر إذا الاستقراء مع ضمنية اتفاق جميع الأفراد والتمثيل مع ضمنية عملية الجامع مستلزمان كلياً وان لم يستلزما وحدهما كقياس المساواة ولا يخلص الابان يراد بالاستلزام الاستلزام الكلّي المقطوع وحده أو بضمنية مقدمة ولا يكتفى القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس المساواة فليتأمل

( قوله فالصواب ) أى فالصواب لهم عدم التفريق بين الاستقراء والتمثيل وبين قياس المساواة بأن يخرجوا الكل بقيد الاستلزام ان ارادوا به الاستلزام الكلّي وبقيد لذاته ان ارادوا به مطلق الاستلزام ( قوله ومثل قياس ) اشار بالمثل الى القياس الاول من القياس المركب ( قوله ويخرجوا الكل ) أى الأمور الأربعة ( قوله اللهم ) استثناء بالنظر الى قوله مع أنه ليس بمستلزم كلياً ( قوله على الاستلزام الكلّي ) ليخرج الاستقراء والتمثيل ( قوله ضمنية ) بيانية ( قوله محل نظر ) حاصله أن الضمنية في الكل ان جعلت من أوضاع المقدم يكون الاستلزام في الكل جزئياً وان جعلت من اجزاء المقدم يكون الاستلزام في الكل كلياً من غير فرق ( قوله بالاستلزام ) في تعريف القياس ( قوله فيتأمل ) كانه اشارة الى أنه قد يمكن القطع بحكم ضمنية الاستقراء اذا كان جزئيات موضوع القضية المستقرأة محصورة لكن حينئذ يكون الاستقراء تاماً لا ناقصاً وكذا بضمنية عملية الجامع في التمثيل كما اذا كانت

وقوله الآتى . ومثل قياس المساواة . أى وقياس المساواة في كلامه احتباك \* ويمكن شمول الآتى لقياس المساواة بطريق الكناية كما في مثلك لا يبخل وكذا ما هنا بعد حذف المضاف لكن لا قرينة عليه وجعل ما يأتى قرينة خلاف المعهود ( قوله فالصواب لهم ) أى الصواب عدم الفرق بين هذه الثلاثة فيما يخرجها بأن الخ ( قوله ومثل قياس ) العطف مقدم على الربط ( قوله ويخرجوا الكل ) فيه أنه حينئذ لا يخرج شيئاً من الاستقراء والتمثيل به لثبوت الاستلزام الجزئى الذاتى فيهما فينقض مانعية تعريف القياس بهما ( قوله اللهم الا ) أى فالصواب أحد الشقين ليكون مخرج الثلاثة الاول واحداً ولا تكون مختلفة في القيد الخارج الا أن الخ ( قوله ولا يمكن ) لجواز مخالفة الافراد الغير المستقرأة للمستقرأة في الاول وكون خصوص الاصل شرطاً أو الفرع مانعاً في الثانى ( قوله فليتأمل ) اشارة الى أن توجيهه ليس

الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتتبع أكثر جزئياته كقولك كل حيوان غير التماسيح يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأن الانسان كذلك والفرس وغيرهما رأينا من الحيوانات كذلك

العلة منصوطة الا أنه يحتمل ان يكون خصوص المقيس عليه شرطا او خصوص المقيس مانعا ( قل ومن هذا ) قديقال إن القسم الرابع منحصر في الاستقراء والتمثيل فالمناسب ان يقول وهذا القسم إما استقراء أو تمثيل إلا أن يقال إن منه ما هو فاسد الصورة فانه غير داخل في تعريف القياس ولذا أخرجوا الضروب العقيمة عن الأشكال بل مما هو داخل فيه من المغالطة ما هو فاسد المادة صرح به عبد الحكيم ( قال الحكم ) بمعنى النسبة التامة الخبرية ( قل جزئياته ) أي جزئيات طرفه الذي هو الموضوع \* ثم المراد بها الجزئيات الاضافية ( قل غير التماسيح ) قيد الموضوع بما عدا التماسيح لانه بعد ما علم أن الحكم متخلف عنه يكون الحكم الكلي غلطا لا ظنيا مستفادا من الدليل \* ومن لم يقيده به نظر الى ما قبل العلم

بمخلص أيضا لانه لا يلزم من عدم امكان القطع بحكم الضميمة فيهما عدم الاستلزام الكلي الا يرى أن قولنا زيد يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق مستلزم استلزاما قطعيا لقولنا زيد سارق مع كون المقدمة الثانية ظنية الا أن يراد بقطعية الاستلزام قطعية النتيجة ( قال الاستقراء الناقص ) المراد به ما ألف من قضايا مشتملة على الحكم على الجزئيات لاثبات الحكم على الكلي. وفي قوله وهو استخدام فلا يرد أن عده قسما من الدليل يناه في هذا التعريف لان الاستدلال صفة المستدل لادليل ( قال وهو الاستدلال ) تعريف الشئ بمتملقه بالكسر فيكون مجازا أو الاستقراء مشترك لفظي بينه وبين الحجة الموصلة الى الحكم الكلي الخ وقس عليه التمثيل ( قال على الحكم ) أي الحكم على الكلي فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا قاله عبد الحكيم فضمير جزئياته راجع الى الكلي ويمكن ان يراد بالحكم الكلي القضية الكلية اطلاقا لاسم الجزء الأخير الذي هو النسبة التامة الخبرية على الكل ويقال بحذف المضاف أي جزئيات موضوعه أو يراد به معناه الحقيقي وبضميره تلك أو المحكوم عليه استخداما وفي الكل تكلف ( قال بتتبع أكثر الخ ) أي يزعم المستدل خلافا لعبد الحكيم ولا يلزم من ذلك عدم صحة الحكم الكلي على الكلي لأن تتبعها صار سببا للظن بالحكم الكلي \* ثم ان قيد فقط ملحوظ فلا ينتقض التعريف منعا بالاستقراء التام لأن تتبع الجميع يستلزم تتبع الأكثر. والمراد بالجزئيات الحقيقية لأن المتتبع أفراد الانسان والفرس مثلا وأكثريتها باعتبار الأنواع الصادقة عليها فما قيل المراد بها الاضافية وهم إلا أن يراد تتبعها بتتبع جزئياتها الحقيقية ( قل مما رأينا ) مشعر بان المتتبع

ومنه التمثيل المسمى عند النفعاء قياسا وهو أثبات حكم في شئ لوجوده في مثله بعلية الجامع بينهما كقولنا العالم كالبيت في التأليف والبيت حادث فالعالم حادث واثبتوا علية الجامع إما بالدوران وهو ترتب الشئ على ماله صلوح العلية وجوداً وعدمًا ويسمى الشئ الأول دائراً والثاني مداراً كان يقال

بالتخلف ( قال التمثيل ) وهذا التمثيل مثل الاستقراء الناقص في افادة الظن وإنما أفاد الظن لانه لا يلزم من اشتراك شيئين في معنى واحد وهو التأليف في المثال المذكور اشتراكهما في جميع المعاني ( قال شئ ) مقيس ( قال في مثله ) الأولى في آخر وكتب أيضا مقيس عليه ( قال كالبيت ) إلا ان الاجزاء المؤلف منها في الأصل هو الخشب والاحجار والتراب وفي الفرع هو الجواهر الفردة ثم ان صحة المثال مبنية على أن المراد بالعالم معنى لا يشمل البيت تأمل ( قال علية الخ ) قال عبد الحكيم تخصيص إثبات العلية بهما لكونهما أشهر الوجوه المثبتة للعلية ( قال بالدوران ) أى بالقياس المأخوذ في وسطه الدوران \* وكتب أيضا قال عبد الحكيم وقد يعبر عنه بالطرد والعكس أى الاستلزام وجودا وعدمًا ( قال وجودا ) أى رابطيا ( قال وعدمًا ) أى رابطيا \* وكتب أيضا كل منهما تمييز عن نسبة الترتب الى معموليه أعنى الشئ والموصول والترتب الوجودى اشارة الى الطرد أعنى كل ماله وجد ماله صلوح العلية وجد الشئ المعلوم والترتب العدمى الى العكس أعنى كلما انتفى الشئ المعلوم انتفى ماله صلوح العلية \* وإنما سعى هذا عكسا لأنه

هو الجزئيات الحقيقية إلا أن يراد رأينا أفرادها ( قال ومنه التمثيل ) لم يقل والتمثيل لثلا يرد أن القسم الرابع منحصرفيه وفي الاستقراء الناقص فلا معنى لعدما بعضا منه ويحتاج الى جعل فاسد الصورة من هذا القسم كما قيل أو تقديم الربط على العطف كما يقال ( قال اثبات حكم ) أى الحكم بثبوت حكم لا جعل الحكم ثابتا وإلا لم يوافق القول بان القياس منبىء عن الحكم لا مثبت له ( قال لوجوده ) أى لوجود مثله ضرورة أن الواحد الشخصى لا يقوم بمحلين. والمراد بقوله في مثله فى أمر آخر يكون مثله بعدا لاثبات ففقيه مجاز الاول ( قال بعلية ) أى بسبب كون الجامع علة وهذا مرتبط بالاثبات أو بقوله مثله ( قال العالم كالبيت ) أى ما يعلم به الصانع مأخوذاً لا بشرط شئ ولا يقدح فى القياس اندراج البيت فيه لعدم ملاحظته كما لا يقدح اندراج الاصغر فى موضوع الكبرى فى الشكل الأول ( قال وهو ترتب الشئ ) يسمى الترتب وجودا بالطرد وعدمًا بالعكس والاول فى قوة كما وجد ماله صلوح العلية وجد الحكم والثانى فى قوة كلما انتفى الحكم كما تشير اليه عبارة جمع الجوامع الدوران أن يوجد الحكم عند وجود الوصف وينعدم عند عدمه لأن مدخول عند مضمون المقدم وما قبله تال ( قال صلوح العلية ) مشعر بان مجرد التلازم وجودا وعدمًا غير كاف فى الاثبات بل لابد من المناسبة وهو مناف لعدا اصوليين

علة الحدوث هو التأليف لأنه يدور عليه وجودا كما في البيت وعندما كما في الواجب تعالى وإما بالترديد كأن يقال علة الحدوث هو إما التأليف أو الامكان والثاني باطل بصفات الواجب تعالى فتعين الأول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان دون الامارة \* واعلم أن نتيجة الدليل تابعة له لاخس مقدماته بالمعنى الاعم

عكس تقيض كما هو عكس مستولفة لما أريد بالطرذ (قال علة الحدوث) أى حدوث البيت المقيس عليه (قال يدور) الكبرى هنا مطوية تقرير القياس هكذا التأليف أمر يدور عليه الحدوث وجودا وعندما وكل أمر يدور عليه الحدوث وجودا وعدماعلة الحدوث فالتأليف علة الحدوث (قال علة الحدوث) المقيس عليه (قال والثاني باطل) بتخلف الطرد وكتب أيضا وقد يبطل الاول أيضا بتحقيق الحدوث بدون التأليف في الجواهر الفردة (قال البرهان) كأن المراد بالبرهان ماعدا الاستقراء والتثليل وبالامارات نفسها (قال الدليل) بمعنى القياس لا بالمعنى الاعم تأمل (قال لاخس) بدل له \* وكتب أيضا ان كان فيه لاخس وإلا فقد يوافق الشريف في الحكم كما في الضربين الاولين من الشكل الاول وقد لا يوافقه فيه كما في

كلا منها ومن الدوران مسل كما مستقلا (قال يقال علة الحدوث) أى علة الحدوث الزمانى لشيء عند الحكماء هي التأليف ولو لما يتعلق به تعلق التدبير والتصرف فلا يرد ان العقول والنفوس الفلكية والانسانية والجواهر الفردة مع عدم تألفها حادثة لأن الاوليين قديمتان بالزمان ومتعلق الثالثة مؤلف \* على أن حدوثها الزمانى ممنوع والرابعة منفية عندهم ولو بنى المثال على رأى المتكلمين لم ينتج إلا الرابعة وهي تندفع بما سنذكره (قال لانه يدور) صغرى الشكل الاول وكبراه مطوية (قال وأما) هذا الانفصال ليس جميعا لجواز اثبات العلمية بهما ولا خلويا لأن له طرعا آخر لكن خصهما بالذكر لكونها أشهر طرقه كما قاله عبد الحكيم (قال علة الحدوث) اشارة الى قياس استثنائى تقريره لولم يكن علة الحدوث وهو التأليف امكن ان هي الامكان لكن ليست هي الامكان (قال الاول) قيل قد يبطل بتحقيق الحدوث بدون التأليف في الجواهر الفردة. وأقول المراد بالتأليف اعم من كون الشيء مؤلفا أو مؤلفا منه وقد سبق منا جواب آخر ببناء المثال على مذهب الحكماء (قال ان الاستلزام الخ) إنما يتم التفريع لوحات الامارة على الاستقراء والتثليل والبرهان على ماعداها وهو مخالف لما مر (قال مقدمات البرهان) أى من الشرائط الضمنية فيه فالمراد بالمقدمة المعنى الاعم (قال أن نتيجة الدليل) أى الذى يستلزم النتيجة لذاته لا بالمعنى المار لئلا ينتقض بالاستقراء الناقص لعدم كون النتيجة فيه تابعة لاخس مقدماته فافهم (قال لاخس مقدماته) أى مالاخس منه فلا يرد النقص بما لاأخس فيه كالركب من موجبتين كليتين ولا يرد الضر بان الاولان من الشكل الثالث لموافقة نتيجهما للاخس الذى هو العكس المستوى فسقط القول بان المعنى ان كان

كيفاً وكماً وعلماً

### ﴿فصل﴾

القياس دليل

(قوله كيفاً وكماً وعلماً) فإن وجد في المقدمات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضاً وان وجد جزئية كانت جزئية وإن وجد ظنية كانت ظنية ايضاً وكثيراً ما تكون تابعة لها في اثنين منها أو في السك \* وانما قال بالمعنى الاعم ادهى كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء في هذه الامور تكون تابعة للمقدمات الخارجة كالعكس المستوى في الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذ النتيجة فيهما جزئية كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضاً لا تكون النتيجة قطعية مالم يكن الاستلزام السكلى قطعياً كما

الضربين الأولين من الشكل الثالث (قوله منها) أى من الأمور الثلاث أعنى الكيف والعلم والسك (قوله الاجزاء) التى هى مقدمات بالمعنيين (قوله كالعكس المستوى) قد يناقش بان العكس مطلقاً ليس مقدمة بشئ من المعنيين أما بالمعنى الاخص فظاهر وأما بالمعنى الاعم فلانها كما مر قضية توقف صحة الدليل على صدقها والعكس ليس كذلك وإن توقف العلم بصحته بمعنى الاستلزام للمطلوب عليه \* وفرق بين توقف الصحة وتوقف العلم بالصحة عليه (قوله وكذا عكس) فى المستلزم بواسطة المقدمة الغريبة (قوله قطعياً) قد يقال إن قطعية النتيجة بقطعية المستلزم أعنى القياس لا بقطعية الاستلزام السكلى فان الاستلزام السكلى قطعى فى مطلق القياس وان كانت إحدى مقدمتيه ظنية أو كاذبة

فيه الاخص والافتقار يوافق الشريف فى السك وقد لا يوافقهما كما فيهما (قال كيفاً وكماً) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة لمنع الخلط وكذا قوله وعلماً (قوله تابعة للقضايا) قد يقال فلتجعل على ما هى أجزاء حلاً أو ما لا يدخل فيها عكس المستوى ولا يحتاج الى حملها على المعنى الاعم (قوله كالعكس المستوى) هذا مقدمة بالمعنى الاعم لان المراد بتوقف الصحة فى تعريفها المار توقفها من حيث الذات أو العلم ويؤيده اطلاق عبد الحكيم المقدمة الغريبة عليه فلا يرد أنه ليس مقدمة بالمعنى الاخص وهو ظاهر ولا بالمعنى الاعم لانه موقوف عليه للعلم بالصحة لا لنفسها (قوله وكذا عكس) هذا مشعر بان الدليل فى قوله نتيجة الدليل بالمعنى الاعم وليس كذلك إلا أن يجعل استطرادياً (قوله قطعياً) أقول قطعيته مقدمة ضمنية هى مقدمات هذا الدليل من اليقينيات لا كون ذلك الاستلزام مجزوما به وهى تؤول الى قطعية ذى الاستلزام وهو مقدمات القياس بقرينة قوله كما فى البراهين فلا يرد ان قطعية النتيجة بقطعية

## يستلزم النتيجة لذاته

في البراهين والاستلزام مقدمة خارجة عنها ( قوله يستلزم النتيجة لذاته ) ليس مرادهم من فوطهم لذاته ههنا نفي الواسطة في الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس ونتيجة غير معلوم بل مرادهم نفي الواسطة في الاثبات أى لا يكون

( قال يستلزم ) أى لزوما نفسيا لا علميا ولذا ترك قول غيره متى سلمت ( قال لذاته ) قال عبد الحكيم المنفى في التعريف بقيد لذاته هو الواسطة في الثبوت لافي الاثبات فلا يخرج عنه الأشكال الثلاثة المحتاجة الى مقدمة غريبة يثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الاثبات إلا أن الفرق بين الاستلزام بواسطة العكس المستوى وبينه بواسطة عكس النقيض حيث أخرجوا المستلزم بواسطة الثانى عن التعريف دون المستلزم بواسطة الاول تحكم لم يظهر لى الى الآن وجهه انتهى وإنما يتم ما ذكره لو لم يكن لنتيجة شكل من الاشكال الاربعة واسطة في الثبوت والمصنف كما يشعر به كلامه هنا في الحاشية منع ذلك لجواز تحققها في بعض النتائج كما في قولنا زيد انسان وكل انسان ضاحك فزيد ضاحك بناء على أن ثبوت الضاحك لزيد بواسطة ثبوت المتعجب له فقال المنفى في التعريف هو الواسطة في الاثبات وحكم بكون المقدمة الاجنبية واسطة في اثبات النتيجة الثانية للقياس الاول كما

المستلزم لا الاستلزام الكلى وإلا لم يكن القياس المؤلف من الخطايبات مستلزما استلزاما قطعيا وليس كذلك ( قوله والاستلزام ) أى الاستلزام القطعى مقدمة ضمنية خارجة عن البراهين ( قال دليل يستلزم ) ظاهره أن الاستلزام هنا نفسى ويمكن حمله على العلمى وهو حينئذ استعقابى لامعنى لتغاير زمانى العلمين \* ثم إنه لا ينتقض التعريف بما عدا الشكل الاول إما لأن إطلاق القياس عليه بالمجاز كما يستفاد من كلام السيد والتعريف للقياس الحقيقى وإما لأن قيد بعد تفطن كيفية الاندراج أو نحوه ولم يحفظ فيه \* بقى أنه لم يقل متى سلمت لانه لا حاجة اليه سواء أعتبر في التعريف استلزام المعلوم للمعلوم أو العلمى للمعلم خلافا لعبد الحكيم فى الثانى ( قوله ليس مرادهم ) رد على المحقق عبد الحكيم حيث حكم بان المنفى فى التعريف هو الأولى لا الثانية ولا يخرج عنه الاشكال الثلاثة وكأنه مبنى على أن المراد بالاستلزام هو العلمى لا النفسى فلا نزاع بينهما معنى فتأمل ( قوله فان انتفأها ) لم يقل لوجودها بين بعض الاقيسة ونتيجته لان المعلوم هنا عدم العلم بانتفأها ولا يلزم منه الوجود \* وما قيل أنها متحققة فى قولنا زيد انسان وكل انسان ضاحك لأن استلزامه لزيد ضاحك مبنى على أن ثبوت الضاحك له بواسطة المتعجب فنوع اذ اللازم منه كون التعجب واسطة فى عروض الضحك لزيد وابن هذا من كونه واسطة فى لزوم النتيجة للقياس ( قوله أى لا يكون ) يعنى ليست الواسطة المنفية الواسطة فى الاثبات مطلقا بل التى هى

والمراد من الاستلزام الذاتي أن لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية أو غريبة وان كان بواسطة أخرى كالعكس المستوى في الأشكال الغير البينة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجة وصورتها معا أو صورة نقيضها يسمى قياسا استثنائيا والمشتمل على صورتها مستقيما كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنسه متغير

المقدمة الاجنبية أو الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلى وان كان العكس المستوى لبعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض الأشكال

أن العكس المستوى واسطة في اثبات النتائج للأشكال الثلاثة وادعى تخصيصها اصطلاحا بالمقدمة الاجنبية والغريبة حتى لا يخرج الأشكال الثلاثة وهذا أيضا إنما يتم لو لم يكن مقدمات دليلي الخلف والافتراض اجنبية فتأمل ( قوله واسطة في الخ ) في كون المقدمة الاجنبية واسطة في الاثبات دون واسطة في الثبوت تأمل ( قال والمراد ) أى اصطلاحا كما في تنمة أبى الفتح ( قال وصورتها ) المراد بصورة النتيجة مجرد انضمام أحد طرفيها بالآخر لا النسبة التامة وإلا فالنسبة في النتيجة تامة وفيما اشتمل عليه القياس ناقصة وقس على ذلك صورة النقيض ( قال مستقيما ) ولا يوجد هذا القسم في استثنائى اشتمل على مانعة الجمع ولا القسم الثانى في ما اشتمل على مانعة الخلو وأما المشتمل على الحقيقية فيوجد فيه كل منهما كما سيعلم كاه في الفصل الآتى ( قال متغيرا ) تغيرا دائما ( قال لكنسه متغير ) دائما مادام الذات \* وكتب أيضا

مقدمة اجنبية أو غريبة والمراد بالغيرية عكس النقيض اصطلاحا كما صرح به في الفصل المار فلا يرد أن العكس المستوى ومقدمات الخلف والافتراض وسائط في الاثبات فيخرج الأشكال الثلاثة عن تعريف القياس لانها عند المصنف ليست شيئا منهما ( قال مقدمة اجنبية ) كأن المقدمة الاجنبية منحصرة اصطلاحا في قياس المساواة وفي الأدلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كما هو ظاهر ما رفل يرد أن مقدمات دليلي الخلف والافتراض اجنبية فلا يدخل ماعدا الشكل في التعريف \* ودفعه بتسليم كونها اجنبية واعتبار قيد فقط بعدها غير حاسم لاستلزامه خروج الضرب الرابع من الشكل الثانى والضرب السادس من الثالث عن التعريف لعدم جريان دليل العكس فيهما ( قال على مادة ) لو قال ان اشتمل على هيئته النتيجة يسمى قياسا استثنائيا وإلا فاقترانيا لكفى لان المادة لا حاجة الى ذكرها لازوما في كل قياس ( هذا ) والهيئته بمعنى الترتيب الواقعيين طرفي النتيجة وإن خالفها كيفما فيشمل صورتها وصورة نقيضها ( قال وصورتها ) أى هيئتها صورة لاحقيقة وكذا الكلام في قوله وصورة نقيضها فلا يلزم المصادرة في الاستثنائى المستقيم ولا التصديق بالنقيضين في غير المستقيم ( قال على صورتها ) عطف على قوله أن

فهو حادث وهو على صورة تقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا لم يكن متغيراً لكنه متغير فيكون حادثاً والمقدمة التي قد تصدر بكامة لكن مقدمة استثنائية مطلقة وواضحة في المستقيم ورافعة في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها فقط يسمى اقترانيا كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدا اصغر والمحكوم به حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حدا اوسط لتوسطه

(قوله قد تصدر الخ اشار باداة التقليل الى انها كثيرا مالا تصدر بها في المباحث في الكتب (قوله والمقدمة الاخرى شرطية) لانها لا تكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها قد تكون حملية وقد تكون شرطية فتسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام ببعض افراده كما لا يخفى

لمشاهدة الحركات والاضواء والظلمات (قال لم يكن متغيرا) حذرا من التسلسل (قوله من قبيل) وبعبارة اخرى من قبيل تسمية الشخص باسم الكلى كنسبية زيد بالانسان (قوله العام) وهو الشرطية (قال لان العالم) الاولى ترك لان (قال الصغرى) توصيفا للكل بصفة الجزء لا تسمية للأول باسم الثاني وإلا لما غيروا الاسم وكذا الكلام في قوله الكبرى (قال لتوسطه) تخصيص التوسط بهذا المعنى بالشكل

اشتمل بحسب المعنى والعطف على معمولي عاملين مختلفين بلا تقديم الجور وفيه ركابة ويمكن عطف على نائب فاعل يسمى فالاولى أن يقول مستقيم بالرفع وحينئذ يحسن المعطف في قوله الآتى وعلى صورة الخ أيضا (قال وعلى صورة) الاولى وصورة الخ (قال مقدمة استثنائية) وتسمى صغرى أيضا والشرطية كبرى كما قاله بعض (قال مطلقا) أى في المستقيم وغيره (قوله باداة التقليل) منبه به على أن الاصل كون قد الداخلة على المضارع للتقليل فلا ينافيه كونه في قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين للتحقيق لما منع ويمكن جعل تصدر ماضيا فيخلو عن تلك الاشارة (قوله قد تكون) كما اذا تألفت الشرطية من شرطيتين وحملية وكانت المقدمة الاستثنائية هي الشرطية (قال لان العالم الخ) أى بعد دعوى أن العالم حادث (قال والمحكوم عليه) موضوعا أو مقدا وكذا المحكوم به أعم من أن يكون محولا أو تابليا (قال حدا اصغر) إما بطريق المجاز المرسل أو الاستعارة (قال حدا اكبر) أى فيه وقوله والمحكوم به عطف على نائب فاعل يسمى والعطف مقدم على الربط فلا يلزم عدم ارتباط التالى بالمقدم بالنسبة الى المعطوف ولا العطف على معمولي عاملين مختلفين على غير شرطه وكذا الكلام في سابقه ولاحقه

بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للبواقى أو لتوسطه بين العقل والنتيجة ولذا يطرح عند اخذها \* والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط بالآخرين حملا أو وضعاً

(١) (قوله ولذا يطرح عند اخذها الى آخره) كما هو شأن الوسائط \* وفيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة من القياس الاقترانى

الاول بناء على أن المراد توسطه بهما لافى الجملة وإلا فهو متوسط بينهما فيما عدا الشكل الرابع ( قال بالآخرين ) الاصغر والأكبر ( قال حملا ) أى لكل من الآخرى كما فى الشكل الثانى أو لأحدهما الاصغر كما فى الشكل الاول أو الأكبر كما فى الرابع وكذا قوله أو وضعاً أى لكل منهما كما فى الشكل الثالث أو لأحدهما الأكبر كما فى الشكل الاول أو الاصغر كما فى الرابع فاروى كلامه لمنع الخلط ( قال أو وضعاً )

( قال والمقدمة التى ) أى فى الاقترانى فلا يلزم تسمية الشرطية صغرى وكبرى ( قال صغرى ) لاشتراكه على الاصغر والتسمية لكل بصفة الجزء قاله عبد الحكيم لابسم الجزء حتى يتجه أن الاسم لا يغير والتعبير بها دون الاصغر للتمييز بين اسمى الشكل والجزء وقس عليها الكبرى ( قال والجزء المتكرر ) أى حقيقة كما فى الشكل الثانى والثالث أو حكماً وصورة كما فى الشكل الاول والرابع ( قال لتوسطه ) أو لتوسطه بين الطرفين فى الشمول لكونه اعم من الاصغر وأخص من الأكبر فى اغلب اشرف المطالب وهو الموجبة السكلية ( قال بين طرفى ) تأكيد أو فى قوله توسطه تجريد ولو قال لوقوعه بين الخ لكان اسلم ( قال فى الشكل الاول ) أن أريد التوسط حالاً وفى جميع الاشكال أن أريد مطلق التوسط ولو ما لا ( قال المعيار للبواقى ) إشارة الى وجه اعتبار الشكل الاول فى وجه التسمية وحمل البواقى عليه ( قال أو لتوسطه ) فالأوسط مأخوذ على هذا من الوساطة وعلى الاول من الوسط ( قال بين العقل ) أى القوة المدركة لمن رتب القياس وليس المراد به الجوهر المجرد الغير المتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف اذ لا معنى لتوسطه هنا ( قال والهيئة ) والتحقيق أن القياس باعتبار الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والأكبر من جهة كونه موضوعاً أو محمولاً يسمى شكلاً وباعتبار كمية وكيفية مقدمتيه المقترنيتين يسمى قرينة وضرباً كما قاله المحقق التفتازانى فعلى هذا اطلاق الشكل والضرب على الهيئة المذكورة كاطلاقهما على الاقتران مجاز ( قال من اقتران الحد ) هذا لا يجرى فى غير المتعارف الا بالتجاوز فى الحمل والوضع ( قال حملاً ووضعاً ) تمييز عن نسبة الاقتران الى الحد الأوسط أى من جهة المحمولية كما فى الشكل الثانى أو الموضوعية كما فى الشكل الثالث أو من جهتهما كما فى الاول والرابع

يسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى كيفا وكما ضربا \* وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتملا (١) على الاصغر والا كبر

### ﴿ فصل ﴾

#### القياس الاستثنائي (٢) مطلقا لا يتركب

(قوله وان لم تشتملا (١) الى آخره) كما في صغرى الاستقراء وكبراه وكما في كبرى المستلزم بواسطة عكس النقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من المنفصلة ذات حمليات بعدد أجزاء الانفصال (٢) (قوله القياس الاستثنائي الى آخره) قدمناه على الاقتراني على عكس ما في المتون

وتاليا أو مقدما (قال شكلا) قد يقال الشكل على القياس باعتبار الهيئة الحاصلة من اقتران الاوسط كما يطلق الضرب عليه باعتبار اقتران الصغرى بالكبرى بل قال بعضهم لا معنى للشكل والضرب الا هذان (قال على ما بعدها) لم يقل على المقدمة الثانية ليشمل المقدمة الثالثة وما بعدها في الاستقراء مثلا (قال على الاصغر) ناظر الى المقدمة الاولى (قال والا كبر) ناظر الى ما بعد الاولى (قوله كما في صغرى) أى كما في المقدمة الاولى من مقدمات الاستقراء (قوله وكبراه) أى المقدمة الثانية والثالثة منها وسيأتى في فصل اللى والانى أنه يجوز أن يقال في مثال الاستقراء كل أهل هذه القرية مجوم

فكلمة أو لمنع الخلو ويمكن جملة حالا من الحد الأوسط وكذا من الأخيرين (قال كيفا وكما ضربا) وكذا نفس الاقتران يسمى شكلا وضربا مجازا (قال وقد يطلق الصغرى) هل تطلق الصغرى على شرطية القياس الاستثنائي والكبرى على مقدمته الاستثنائية حينئذ أم لا (قال وان لم تشتملا) سلب كل او في قوله على الأصغر الخ نشر مرتب (قوله كما في صغرى) كأن الكاف بالنظر إلى المعطوف عليه استقصائية (قوله وكبراه) أى كالمقدمة الثانية والثالثة وما بعدها في الاستقراء وقد يقال هذا لا يوافق المثال المار له لاشتمالها على الأكبر فيه الآن يراد به بعض افراده كما يقال كل أهل هذا البلد متعفن الا خلاط لأن زيدا مجوم وعمرا كذلك وغيرهما من ادله كذا (قوله ذات حمليات) الظاهر وحمليات ثم مذكروا انما يتم فيما كانت التأليفات بين الحمليات وجزاء الانفصال مختلفة النتيجة وأما اذا كانت متحدة فيها فلا كما في قولنا الكلمة لفظ لأنه اما اسم أو فعل أو حرف وكل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف

من حملتين بل من حملية وشرطية أو من شرطيتين وهو بجميع أقسامه بين الانتاج وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة لزومية أو عنادية وكون احدى مقدمتيه كلية باعتبار الازمان والاوزان (١) ان لم يتحد حكمهما (٢) في الوقت والوضع والافيننتج بدون كلية شئ منهما كقول المنجم اذا اقترن السعدان

لانه بجميع أقسامه بين الانتاج بخلاف الاقتراني ولانه محتاج اليه في اثبات انتاج ماعدا الشكل الاول بالخلف والعكس والاقتراض فتأمل (قوله كلية باعتبار الازمان والاوزان) (١)

لأن زيدا متعفن الاخلاط وعمره وبكره وخالد كذلك (قال من حملتين) أى صفتين وإلا فقد يتركب من حملتين أولاهما مرددة المحمول كما سيأتى من مثال الاستثنائى من مانعتى الجمع والخلو (قال أو عنادية) عنادا حقيقية أو جمعياً أو خلويًا (قال احدى) على سبيل منع الخلو (قوله غير كافية) هذا مبنى على أن المراد بالازمان ذوات الازمان لامع فرض كونها زمان أمر مقدر حتى يكون تعدد الازمان بتعدد الاوزان فيكون الازمان أهم من المحققة والمقدرة (قال بدون كلية) بأن كانت المقدمتان شخصيتين (قال كقول المنجم) وكقوله إنا أن يقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا أو يكون سلطان

لفظ فالكلمة لفظ (قوله لأنه بجميع) خلافا لابن الحاجب حيث قال في مختصره والتحقيق أنه نظرى الانتاج كالأشكال الثلاثة (قوله فتأمل) وجهه ان التوقف في الاثبات بالاقتراض ممنوع كيف وقد قالوا ان الاقتراض يكون بقياسين \* أحدهما من الشكل المطلوب اثبات نتيجه لـكن من ضرب اجلى والآخر من الشكل الاول وكذا في العكس كيف ويقال فيه عند الاثبات متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى مثلا ومتى صدقت معه صدقت النتيجة وهذا القدر كاف ولا حاجة فيه إلى جعل النتيجة مقدمة شرطية وضم الواضحة إليها إلا أن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط فيمكنه التوقف في الخلف (قال من حملتين) لثلا يكون النتيجة أو نقيضها مقدمة من مقدماتها فيلزم المصادرة أو التصديق بالنقيضين \* ولا ينافي هذا ما يأتى من نحو هذا الشئ إما حجر أو شجر لكنه شجر فيكون لا حجراً لأن المراد بالحملية ما ليس في حكم المنفصلة وهذه الحملية في حكمها بل قد تؤول بها (قال أو من شرطيتين) أى قبل انحلال الشرطية وإلا فلا يمكن تركيب هذا القسم من أقل من ثلاث شرطيات أو شرطيتين وحملية (قال موجبة) وإلا لزم سلب اللزوم أو العناد فلا يلزم شئ لا من وجود المقدم أو التالى ولا من عدمه (قال لزومية) إذ لو كانت اتفاقية لتوقف العلم بصدقها على العلم بصدق التالى فلو توقف العلم به كما هو المطلوب في الحملية على العلم بصدقها لدار (قال كلية)

في هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعه فيكون غالبا إن شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء عن المقدم ينتج انما قال باعتبار الازمان والاضاع مع أن كلية الشرطية لا تكون الا باعتبارها لان المقدمة الاستثنائية قد تكون حملية وقد عرفت أن كلية الحملية باعتبار الافراد لا باعتبارها فلم يقيد بذلك لتوهم أن الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الازمان والاضاع وكلية تلك الحملية باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط كلية كليهما باعتبار الازمان والاضاع وعطف الاضاع على الازمان للإشارة إلا أن الكلية باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكلية باعتبار الاضاع الممكنة الاجتماع معهما ايضا (٢) (قوله إن لم يتحد حكمهما إلى آخره) هكذا قالوا ولا يخفى أنهم لو عمموا الكلية باعتبار الازمان والاضاع ههنا مما هو كلية حقيقة أو حكما لتشمل الشخصية

الاسلام مغلوبا لكنهما اقترنا في هذا الزمان والوضع فلا يكون مغلوبا إن شاء الله تعالى (قال في هذه) السنة زمان معين (قال مع طلوع) وضع معين (قال لكنه) أي الشأن (قال فيه) أي في القياس الاستثنائي والا لاحتمل كون الزوم أو العناد على وضع والاستثناء على آخر فلا يتحقق الانتاج (قوله وليس كذلك) أي لأن الاستثنائية جزء الشرطية أو بمنزلة فتكون تابعة لها في كون كليتها باعتبار الازمان والاضاع (قوله بل الشرطية) الاولى بل الشرط كون الكلية لأي منهما باعتبار الخ (قوله باعتبار الازمان) أقول بوجه أنه إذا اعتبر جميع الازمان فقط حصلت الكلية لكن لا تكفي وليس كذلك فالأولى أن يقول إلى أن اعتبار الازمان فقط في الكلية غير كاف بل لابد فيها من اعتبار الخ ثم إن في هذا رداً على القائل باستلزام عموم الازمان لعموم الاضاع ووجه الرد جواز كون الزوم متحققاً في جميع الازمان غير متحقق في بعض الاضاع الممكنة \* نعم عموم الازمنة يستلزم عموم الاضاع الحاصلة فيها لا مطلقا كما هو المصحح للكلية (قوله لو عمموا) وعندي أن هذا التعميم فاسد لاستلزامه انتاج القياس إذا كانت إحدى مقدمتيه شخصية والأخرى مهملة لأنه يصدق عليه حينئذ أن احدهما كلية باعتبار الازمان والاضاع فيلزم أنه ينتج قول المنجم إذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لكنهما اقترنا وليس كذلك . نعم لو قولوا يشترط كلية احدهما حقيقة أو كليتها حكيمه لصح لكن لا فرق بينه وبين ما ذكره في التفصيل (قال وإلا فينتج) ولا بد حينئذ أن تكون المقدمتان شخصيتين لأن المراد بالاتحاد كون الحكم على وضع وفي زمان معينين (قال في هذه السنة) زمان معين وقوله مع طلوع تعيين للوضع فيكون القضيتان شخصيتين (قال ينتج) من

عين التالي دون العكس واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم دون العكس \* وقد تقدم مثالها المؤلف من شرطية وحملية وأما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت أنه كلما لم يكن حادثاً لم يكن متغيراً يثبت أنه كلما كان متغيراً كان حادثاً (١) لكن ثبت الشرطية الواقعة مقدماً فثبت الواقعة تالياً ولكن لم يثبت الواقعة تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أى الجزئين ينتج تقيض الآخر كما نرى بالجمع

كما عموماً الكلية من الشخصية فى كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده ( قوله لكن ثبت الشرطية الواقعة الى آخره )

( قل دون العكس ) أى إذا كانت لو استدلالية وأما إذا لم تكن فيجوز العكس كقول الشاعر  
ولو طار ذو حافر قبلها      لطارت وإلكنه لم يطر  
وكذلك لولا على هلاك عمر ( قال ثبت أنه الخ ) هذا التالي عكس تقيض للمقدم ( قال لكن ثبت )  
واضحة ( قال فثبت ) نتيجه ( قال لكن لم ) الرافعة كاذبة كالنتيجة ( قال فلا يثبت ) نتيجة ( قال ينتج تقيض )

اسناد صفة الكل إلى متعلق الجزء بالعكس لأن المنهج هو القياس المستثنى فيه عين المقدم ( قال واستثناء ) أى فيتحقق فى المتصلة المستقيم وغيره ( قال ينتج تقيض ) نقض بقولنا كلما كان هذا انساناً فهو ضاحك بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك لكونه صادقاً مع كذب النتيجة \* وأجاب المحقق التفتازانى بأنه يجب فى أخذ النقيض رعاية الامور المعتبرة فى تناقض القضايا فيكون تقيض التالي ما ليس بضاحك دائماً . وأقول هذا الجواب إنما يصح إذا جعل الدوام جهة والمحمول هو الضاحك بالفعل أو بالامكان وأما إذا جعل قيد المحمول فلا لصدق الرافعة . ويتجه أيضاً أن قولنا كلما كان هذا انساناً فهو ضاحك بالامكان لكنه ليس بضاحك بالضرورة صادق مع كذب النتيجة فالحق الجواب بأن هذا القياس فاقد لشرط هو كون الشرطية لزومية لأنها إنما تكون كذلك لو كان للمقدم مدخل باحدى الطرق المارة فى التالي وهنا ليس كذلك ( قال كلما ثبت أنه ) يتجه أن هذه القضية مؤلفة من حيلتين غاية الامر تحقق شرطيتين فيهما إلا أن يقال قوله ثبت أنه خارج عن المرام جئى به لمجرد ربط الكلام ( قوله والشرطية أيضاً ) المؤلفة من حيلتين لا مطلقاً فلا يرد أن التأويل فى المقدمة الاستثنائية كافى فى التألف من الجملة والشرطية فلا حاجة إلى قوله لأنه بمعنى الخ مع أن فيه إشارة إلى أن التأويل فيها يستلزم التأويل فى الشرطية ( قوله هى عكس ) عند القدماء ( قال ينتج تقيض الخ ) لا عينه لا امتناع اجتماعهما ( قال كرامة الجمع ) الكاف هنا وفى قوله كرامة الخلو للقران أو للتشبيه بناء على أن استنباط الحكمين المذكورين

نحو هذا الشيء إما حجر أو شجر لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس  
بججر واستثناء تقيض أيهما ينتج عين الآخر كما نعة اخلو نحو هذا الشيء إما لا حجر  
أو لا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً أو لكنه شجر فيكون لا حجراً

### ﴿فصل﴾

الاقترااني إن تركيب من حمليات صرفة يسمى اقترانيا حمليا كما تقدم والا فشرطيا  
سواء تركيب من متصلتين نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا (١) غير لازم لذات الواجب تعالى

فيه اشارة الى انه من حيث المعنى مؤلف من الحملية والشرطية ايضا لانه بمعنى أنه كلما ثبت  
هذه الشرطية ثبتت تلك الشرطية التي هي عكس تقيضها ههنا لكن ثبتت الاولى فيثبت الثانية  
أو لكن بطلت الثانية فيبطل الاولى (قوله كان ممكنا (١) غير لازم لذات الواجب تعالى احتراز

فيكون غير مستقيم (قال عين الآخر) فيكون مستقيما (قال فصل) في تقسيم مطلق الاقترااني أولا  
إلى الحملي والشرطي ونانيا إلى المتعارف وغير المتعارف (قال ممكننا غير لازم) لو قال غير قائم بذاته  
تعالى لم ينتجه ان صدق الصغرى متوقف على كون الواجب موجوداً بدون العالم اما لكونه مختاراً فيه  
كما هو الحق لا موجباً كما زعمه الفلاسفة أو لكون التغير مستلزماً لسبق العدم فيلزم المصادرة في النتيجة

منهما بمعونة ملاحظة المعنى الاضافي اسهل من استنباطهما من الحقيقة لاحتياجه إلى تفسيره بهما (قال  
لكنه حجر) مقدمة رافعة كما يشعر به مامر وعبرة التفتازاني في التهذيب مشعرة بأنها واضحة وهي بحسب  
المعنى اللغوي دون الاصطلاحي فلا تنافي بينهما (قال عين الآخر) لارفعه لئلا يلزم ارتفاع الجزئين  
(قال كناية اخلو) فللمنفصلة الحقيقية أربع نتائج ولكل من مانعتي الجمع والخلو نتيجتان ويتألف من  
الأولى الاستثنائي المستقيم وغيره ومن الثانية غير المستقيم فقط ومن الثالثة المستقيم فقط (قال لكنه  
حجر) مقدمة واضحة (قال كان العالم) قبل ينتجه عليه أن صدق الصغرى متوقف على كون الواجب  
موجوداً بدون العالم إما لكونه تعالى مختاراً فيه أو لكون التغير مستلزماً لسبق العدم فيلزم المصادرة  
في النتيجة \* أقول فيه اما أولاً فلان الموقوف عليه لعدم لزومه له تعالى امكان وجوده بدون العالم لأن  
المقابل للضرورة هو الامكان وأما ثانياً فلان كونه مختاراً لا يوجب كونه بدون العالم لجواز كون تقدم  
القصد على الایجاد والایجاد على الوجود ذاتياً . وأما ثالثاً فلأن المصادرة غير لازمة لانها إنما تكون  
بأخذ نفس الأكبر أوسط مثلاً أو ما يتوقف عليه لا تفصيله ألا يرى أن الاستدلال على قولنا هذا

وكما كان ممكنا كذلك كان حادثا ينتج أنه كلما كان متغيرا كان حادثا أو من منفصلتين نحو الشيء، أما أن يكون واجبا بالذات أولا يكون والثاني أما أن يكون ممكنا بالذات أو ممتنعا بالذات ينتج أن الشيء أما أن يكون واجبا بالذات أو ممكنا بالذات أو ممتنعا بالذات أو من متصلة وحملية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم

عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك الصفات ليس مقتضى ذاتها بدهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنات لازمة لذاته تعالى وهي قديمة (قوله غير لازم)

تأمل ( قوله على مذهب الاشاعرة ) من أن صفاته تعالى زائدة على الذات لا عينها (قوله ليس مقتضى) حتى يحتز عنها بقوله ممكنا ( قوله وهي قديمة ) فلو لم يذكر قيد غير لازم لذات الواجب لاقتضى القياس حدوث الصفات وفيه أن مفاد الكبرى لزوم حدوث العالم لا مكانه كما يدل عليه عود ضمير كان في مقدمها وتاليها إلى العالم وصفاته تعالى ليست منه أما إذا عرف بأنه ما يعلم به الصانع فلأنها لا يعلم بها الصانع كما لا يخفى وصرح به في حواشي العقائد النسفية وأما إذا عرف بأنه ماسوى الله تعالى فلأنها ليست غير الذات وما سواه على رأى الاشاعرة والكلام في مذهبه فذلك القيد غير محتاج اليه هنا وان احتيج اليه في مثال القسم الثالث أعنى المركب من المتصلة والحملية ( قال إن الشيء إما الخ ) حملية

انسان بأنه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان صحيح بلا مرية ( قوله لازمة لذاته ) فلو لم يقيد الممكن بعدم الزوم لذات الواجب لانتج منع الملازمة الكبرى مستنداً بالتخلف في الصفات لأن نسبة الامكان إلى خصوص العالم غير معتبرة في الزوم وانما المعتبر نسبتها إلى مطلق الشيء والا لكان قولنا كلما كان زيد حيوانا كان انسانا لزومية كلية صادقة فلا يرد أن مفاد الكبرى لزوم الحدوث للعالم لا مكانه وصفاته تعالى ليست منه \* نعم لو جعلت اتفاقية اتم لكن تكون النتيجة كذلك وكلام المصنف ناظر الى تحصيل اللزومية التي هي أشرف ( قال أو من منفصلتين ) أى حقيقة أو حكما كما في هذا المثال فان كلا من الصغرى والكبرى حملية مرددة المحمول في قوة منفصلة حقيقية ( قال ممكنا بالذات ) ذكره بالذات هنا غير محتاج اليه لأن الممكن لا يكون إلا ذاتيا وإلا لزم انقلابه واجبا أو ممتنعا لكن ذكره موافقة للسابق واللاحق ( قال أو من متصلة وحملية ) أشار بالترتيب الذكرى هنا وفي القسم الأخير الى أن المطبوع فيهما كون المتصلة صغرى كما أنه أشار بالمثل ههنا الى أن المطبوع اشتراك الحملية مع تالى الصغرى وبالترتيب في الرابع الى أن الغالب في الامثلة تقديم المنفصلة لا الى أن كونها صغرى هو

فهو حادث ينتج عنه كلما كان متغيرا كان حادثا أو من منفصلة وحملية نحو الموجود اما واجب بالذات أو مالا يقتضى ذاته شيئا من الوجود والعدم وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج أن الموجود إما واجب بالذات أو ممكن أو من متصله ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشئ واجب بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود وما لا يقتضى ذاته الوجود اما ممكن أو ممتنع ينتج عنه كلما لم يكن الشئ واجب بالذات فهو اما ممكن أو ممتنع فالاقتران الشرطى خمسة اقسام وكل من الاقتران الحلى والشرطى ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به أو عليه فى الصغرى سواء لنفس الصغرى (١)

---

احتراز عن صفات الواجب تعالى لأن وجودها ليس مقضى ذواتها بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون وممكننا مع انها قديمة قوله سواء لنفس الصغرى (١)

مرددة المحمول كسائر ما جعله مثالا للمنفصلة فى ما يأتى وذلك فى قوة أن يقال اما أن يكون الشئ واجبا بالذات أو يكون لا واجبا بالذات واما ان يكون اللا واجب بالذات ممكن بالذات أو ممتنعا بالذات فالشركة فى الجزء الناقص الذى هو محمول فى تالى الصغرى وموضوع فى مقدم الكبرى (قال أو من متصلة وحملية) اشار بالترتيب المذكور هنا وفى القسمين الآتين إلى أن المطبوع كون المتصلة هنا وفى القسم الأخير والمنفصلة فى القسم الذى بينهما صغرى (قال وكل ممكن) الاوسط منها جزء ناقص من الصغرى وتام من الكبرى وكذا فى مثال القسم الرابع كما يعلم ذلك بعد رجوع صفراء إلى المنفصلة الصرفة (قوله ليست مقتضى) أى حتى تكون واجب الوجود (قال ينتج أنه كلما لم الخ) هذه النتيجة متصلة مؤلفة من حملية ومنفصلة حقيقية وان كانت المنفصلة حملية مرددة المحمول (قال وكل من الخ) تقسيم لمطلق الاقتران المطبوع لعدم فرقهم بين كونها صغرى وكبرى كما يشير اليه (قال ينتج أنه) هذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة ونالها نتيجة التأليف بين تالى الصغرى ونفس الكبرى (قال نحو الموجود) أى بالوجود المحمول فلا يتجه منع كلية الكبرى الآتية بنحو العمى ويمكن تعميمه من الرابطى فيراد بالممكن فيها ما أمكن وجوده المحمول أو الرابطى (قوله احتراز عن) متضمن لامرين دخولها فيما قبل قوله غير لازم وجوب اخراجها عنه وقوله لأن وجودها علة للأول وقوله مع أنها علة للثانى وقس عليه مامر (قال الشئ) بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه لا الموجود وإلا لم يصح قوله ومالا الخ (قال فالاقتران) أى أقسامه الأولية (قال سواء لنفس) أقول معنى كون الشئ محكوما به أو عليه لا آخر كونها طرفى نسبة واحدة فلا معنى لكون الأوسط محكوما به أو عليه لنفس الصغرى أو لاحتد طرفها وكذا لتأويلها بأن المراد لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة احد طرفيها \* ويمكن توجيهه بأن المعنى فى نفس الصغرى أو فى احد

أو لأحد طرفيها فهو اقتراني متعارف كالامثلة المذكورة وان لم يكن كذلك بل من متعلقات أحدهما فغير متعارف\* أما الحملى فكقولنا الدرة في الصدف

ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركتين في جزء تام كما في الحملى المتعارف وقوله أو لأحد طرفيها ناظر الى كونهما مشتركتين في جزء ناقص كما في الاقتراني الشرطى المتعارف

الى المتعارف وغير المتعارف ( قال محكوما به ) هذا في الشكل الاول والثاني ( قل او عليه ) في الشكل الثالث والرابع ( قل سواء لنفس ) أى سواء كان محكوما عليه أو به لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة أحد طرفيها مثال الثانى اما أن يكون هذا العدد فرداً أو يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد فان الزوج محكوم به لنسبة أحد طرفى الصغرى اعنى الثانى ( قوله كما في الحملى ) الكاف هنا وفيما يأتى استقصائية ( قل بل من الخ ) أى بل كان الاوسط ( قل فغير متعارف ) سواء اتحد فيه محمولا للصغرى والكبرى كقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك أو اختلفا كمثال المصنف . لا يقال إن من قبيل الثانى قولنا الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج ان الانسان مساو للجسم لانا نقول إنما لا ينتج لعدم تكرار الحد الاوسط لأن المراد بالناطق فى الصغرى المفهوم من حيث هو وفى الكبرى الما صدق بخلاف ما اذا بدلنا الكبرى بالقضية الطبيعية كالصغرى

طرفيها أو لنفس أصغر الصغرى لكن يتجه على الأول أنه لا يحسن التقابل لصدق الشق الأول على الثانى إلا أن يحملا على كونه جزءاً أولياً أو ثانوياً فيها وعلى الثانى أنه لا يجزى فى الشق الثانى فلو قال لنفس الاصغر أولاً لكان أخصر وأولى ( قال فهو اقتراني ) الأخصر الاوفق فمتعارف ( قوله كما في الحملى ) أشار بالكاف الى نحو قولنا كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما مما هو شرطى متعارف والصغرى والكبرى فيه مشتركتان في جزء تام فليست الكاف هنا استقصائية وان كانت كذلك فى قوله الا ترى كما فى الاقتراني ( قال وإن لم يكن ) لم يقل وان كان من متعلقات الخ مع أخصريته لافادة الحصر فى القسمين ( قال بل من متعلقات ) هذا صادق بالشق الثانى أعنى قوله أو لأحد الخ فتختل مانعته تعريف غير المتعارف فلو قل بدل قوله من الخ وهو من الخ لكان أولى ( قال فغير متعارف ) اتحد فيه محمولا للصغرى والكبرى كما فى المثال المار لقياس المساواة أولاً كمثال المصنف\* قيل لا يقال إن من قبيل الثانى الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج الانسان مساو للجسم لانا نقول عدم الانتاج لعدم تكرار الاوسط ولو بدلنا الكبرى بقولنا والناطق فصل لا ينتج الانسان مساو للفصل وأقول فيه نظر لان تبديل الكبرى بما ذكره يجعلها طبيعية مع أن من شرائط الشكل الاول كلية

وكل صدف جسم فالدرة في الجسم وأما الشرطي فكقولهم كلما كانت الأرض ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط الافلاك ينتج لذاته أنها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك ويتألف من الاشكال الأربعة بشروطها كالمعارف

(١) قوله ويتألف من الاشكال الاربعة الى آخره ( فان الاوسط ان كان متعلق محمول الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول نحو هذا غلام رجل وكل رجل انسان فهذا غلام انسان ويشترط بايجاب الصغرى وكلية الكبرى لتختلف الانتاج في قولنا غلام المرأة

بأن نقول والناطق فصل ينتج أن الانسان مساو للفصل ( قل وكل صدف ) اذا بدلت الكبرى بقولنا وكل مافي الصدف مافي الجسم يرجع الى المعارف ( قل ثقيلة مطلقة ) احتراز عن كرتي الهواء والماء فان الاولى ثقيلة بالقياس الى كرة النار وخفيفة بالنسبة الى كرة الماء والأرض والثانية ثقيلة بالنظر الى كرة النار والهواء وخفيفة بالقياس الى الأرض ( قل ينتج لذاته ) رجوعه الى المعارف بتبديل الكبرى بقولنا وكل مافي مركز العالم في مافي وسط الافلاك ( قوله متعلق محمول الخ ) أو محمول أحد طرفيها ( قوله في قولنا غلام الخ ) ناظر إلى اشتراط ايجاب الصغرى \* وكتب أيضاً وفي قولنا ليس إذا كان الشيء غلام المرأة كان غلام الرجل وكل رجل الخ ( قوله محمول الصغرى ) أو محمول أحد طرفيها ( قوله نحو هذا ) ونحو كلما كان هذا غلام رجل كان غلام انسان ولا شيء من الحجر بانسان فليس البتة إذا كان هذا غلام رجل كان غلام حجر ( قوله غلام المرأة ) هذا وقوله التالي له وفي قولنا ناظر الى اشتراط اختلاف

الكبرى ولو كان غير متعارف كما سيصرح به المصنف. ولو سلم صحة كونها كبراه فصدق النتيجة ممنوع كيف ومرجع التساوي صدق موجبتين كليتين مطلقتين من الجانبين وهنا تكذب ان لصدق تقيضهما ولان الجواب لا يجري فيما اذا بدلنا الكبرى بقولنا والناطق جوهر مع تكرار الاوسط \* والذي يظهر لي الجواب بالقول بشرط انتاج القسم الثاني بصدق المقدمتين عند الارجاع الى القسم الاول كما في مثال المتن حيث تصدق والصدف في الجسم والمقدمة الثانية فيما ذكر كاذبة عند الارجاع فليحذر ( قل وكل صدف ) ولو بدلنا الكبرى بقولنا والصدف في الجسم لكان قياس مساواة منتجا للنتيجة المذكورة لكان لا بلذات ( قل مطلقة كانت ) مركز العالم نقطة في كرة العالم تساوي الخطوط الخارجة منها الى سطحها المستدير فالعنى على القلب أى كان مركز العالم فيها والوسط بفتح العين لاسكونه بناء على القول بأن الساكن متحرك والمتحرك ساكن ( قوله فان الاوسط ) قد يقال يجوز العقل كونه محمول الصغرى ومتعلق موضوع الكبرى وكونه متعلقا لهما فلم يذكره إلا أن يجاب بأنه جمل مذار الفرق بين المعارف وغيره في الصغرى اشرفها وتختلف الانتاج في الاحتمالين الباقيين وكذا في بقى الاشكال ( قوله لتختلف الانتاج )

واعلم أن غير المتعارف ان اتحد فيه محمولا الصغرى والكبرى

ليس بـغلام رجل وكل رجل ان او منذ كر فالحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب وفي قولنا غلام الرومي غلام انسان وبعض الانسان أبيض أو أسود والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كان متعلق محمول الصغرى محمولا في الكبرى أيضا فهو الشكل الثاني نحو هذا غلام رجل ولا شيء من المرأة برجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشترط باختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى للتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان وكل انسان أو فرس حيوان فالحق في الأول الايجاب وفي الثاني السلب . وفي قولنا غلام المرأة ليس بغلام رجل ولا شيء من المؤنث أو الفرس برجل فالحق في الأول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام حيوان وبعض الجسم أو الجماد ليس بحيوان \* وان كان متعلق موضوع الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل انسان وكل رجل حيوان فغلام بعض الحيوان انسان \* ويشترط بايجاب الصغرى وكلية احدي المقدمتين وان كان متعلق موضوع الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو

المقدمتين في الكيف ( قوله وفي قولنا ) ناظر الى اشتراط كلية الكبرى ( قوله وفي قولنا ) وكذا في قولنا إذا كان هذا غلام المرأة كان غلام حيوان وبعض الجسم الخ ( قوله موضوع الصغرى أو موضوع أحد طرفيها ) ( قوله فغلام بعض الحيوان ) الا وفق لهذه النتيجة جعل الحيوان محمول الصغرى والانسان محمول الكبرى ( قال أن غير المتعارف ) قسما أحدهما ما اختلف فيه محمولا صغراه وكبراه والثاني ما اتحد فيه فان اتحدا الخ ( قال ان اتحد ) لم يتعرض لعديله بأن يقول وان اختلفا

نشر مراتب كقولنا الآتي للتخلف في قولنا الخ قوله في الكبرى أيضا أى كما في المتعارف والاولى تركه ( قوله فغلام ) أقول يؤخذ منه أن ضابطة أخذ النتيجة في الشكل الثالث جعل موضوع الصغرى موضوعا وأضافته الى محمول الكبرى بعد ادخال السور الجزئي عليه وجعل محمول الصغرى محموله إذ لو أضيف موضوع الصغرى الى محمولها بعد ادخال السور وجعل محمول الكبرى محموله لزم التخلف في نحو غلام المرأة انسان وكل امرأة مؤنث إذ لا يصدق غلام بعض الانسان مؤنث وفي الشكل الرابع جعل موضوع الصغرى موضوعا مضافا الى موضوع الكبرى المدخل عليه السور وجعل محمول الصغرى محموله إذ لو أخذت باضافة موضوع الصغرى الى محمولها المدخول للسور وجعل موضوع الكبرى محموله للتخلف في نحو قولنا بنت الرجل حيوان وكل ذكر من بنى آدم رجل فاندفع الاعتراض عليه بأن

فله نتيجتان احدهما باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والاخرى باستقاط أحد المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لافيا كذبت فذلك التباس بالنسبة الى النتيجة الثانية

غلام انسان حيوان وكل رومى انسان فغلام بعض الرومى حيوان ويشترط بايجاب مقدمتيه

فله نتيجة واحدة لظهوره ( فوله فغلام بعض الرومى ) الموافق للقياس فغلام بعض الحيوان رومى ( قال فله نتيجتان ) قد يقال ان من الغير المتعارف الذى اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين للفرس وهو له نتيجتان احدهما الانسان مساو لمباين الفرس والاخرى الانسان مباين للفرس بواسطة صدق المقدمة الاجنبية أعنى وكل مساو لمباين الفرس مباين للفرس مع أن كلامه هذا وقوله الآتى كالذى اختلف فيه المحمولان مشعران بأن نحو ما ذكرنا له نتيجة واحدة \* وكتب أيضاً كسائر القياسات الاولى من القياسات المركبة ( قال الى النتيجة الثانية )

الموافق لقياسى الشككين أن يقول بدل النتيجة فغلام بعض الانسان حيوان وغلام بعض الحيوان رومى والى هذا اشار بقوله فليتأمل ( قوله وكل رومى ) أقول اذا بد لنا الكبرى بلا شئ من الحجر بحيوان انتج غلام بعض ما ليس بحجر حيوان فتكون النتيجة موجبة فى جميع ضروب الشكل الرابع وقولهم انها نابعة لأخس مقدمات الدليل كيفما محمول على نتيجة القياس المتعارف أو على التبعية باعتبار النسبة التامة أو الناقصة المأخوذة من قيود الكلام وظاهر أنه لو أخذت النتيجة فيما اختلفت المقدمتان كيفاً وفق ترتيب القياس أو جعلت النسبة التامة سلبية لزم العلم فى بعض الامثلة \* ومما مر علم أن المراد بالكبرى هو المقدمة الثانية لا المقدمة المشتملة على الاكبر وكذا حكم الشكل الثالث ( قال فله نتيجتان ) اعترض بأن من غير المتعارف الذى اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين للفرس وله نتيجتان احدهما الانسان مساو لمباين الفرس والاخرى الانسان مباين للفرس بواسطة صدق المقدمة الاجنبية وهو كل مساو لمباين الفرس مباين للفرس مع أن كلامه مشعر بأن له نتيجة أقول صدق المقدمة الاجنبية هنا لخصوص المادة الا يرى أن قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين للنوع ينتج لذاته الانسان مساو لمباين النوع ولا ينتج الانسان مباين للنوع لكذب كل مساو لمباين النوع مباين للنوع ضرورة حمل النوع على الانسان ( قال باثبات الخ ) أى بذكر كليهما مضافاً أحدهما إلى الآخر وليس المراد بالاثبات ادراك وقوع النسبة ( قال أحد المحمولين ) سواء كان الاول أو الثانى والقول بأن المحذوف هو الاول مما لا وجه له. على أنه يتجه عليه أن اللائق حينئذ أن يقول المصنف

يسمى قياس المساواة وأما بالنسبة الى النتيجة الاولى فندرج في القياس المستلزم لذاته كالذى  
اختلف فيه الجمهور لان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير

مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفاً مع كلية احدهما هذا في الحملات وقس عليه الشرطيات  
وعليك باستخراج امثلة التخلّف عند فقد احد الشروط المذكورة فليتأمل (قوله لا بطريق  
النظر والاكتساب الخ) واما القياس بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته  
فهو ما يستلزمها بطريق

أى التى سقط فيها أحد المحمولين وقضية ذلك أنه لا يسمى قياس مساواة بالنظر إلى ما ليس فيها شئ من  
المحمولين كقولنا الانسان مباين للفرس اللازم لقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك  
بواسطة صدق المقدمة الاجنبية فى كل مادة أعنى كل مساو لمساوى الضاحك مباين للفرس وبأى اقتضاء  
عبارة أخرى لما ذكرناه أيضاً (قال يسمى) أى خارج عن القياس المستلزم لذاته (قال قياس المساواة)  
اضافة الكلى إلى ما يوجد فى بعض أفراد عبد الحكيم وإلى ما يتوقف عليه انتاج افراده عند  
عصام الدين حيث قال ما حاصله فانه يتوقف انتاجها على مساواة الاصغر والاوسط وعدم تفاوتهما فى  
النسبة بشئ إلى غيرهما مبدءاً محمول الكبرى فى الشكل الاول ومتعلقه (بالكسر) كمساواة الماء والكوز  
وعدم تفاوتهما فى النسبة بالمظر وفيه الى البيت فى مثال الماء مظروف الكوز والكوز مظروف البيت  
(قال فندرج) أى ولا يسمى قياس المساواة (قال كالذى) أى كغير المتعارف الذى الخ (قال فقولنا  
الواحد الخ) هذا ما اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى وأما ما اختلفا فيه فكقولنا الواحد نصف الاثنين

أول المحمولين أو المحمول الأول (قال إلى النتيجة) صادقة أو كاذبة (قال المساواة) قال عصام سعى قياس  
المساواة لأن انتاجه يتوقف على مساواة ملزوم ج وملزوم ملزومه فى النسبة إلى ج بالملزومية أى فى قولنا  
أملزوم ب وب ملزوم ج ومن لم ينتبه قال سعى به باعتبار الفرد المعتبر فيه المساواة انتهى ويؤيد الاول  
جريانه فى الشكل والثانى استنباط وجه التسمية من نفس القياس بالنسبة إلى بعض الافراد (قال بالنسبة  
إلى نتيجة الخ) قبل قضيته أنه لا يسمى قياس مساواة بالنسبة إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى  
القياس الاول كالمقدمة الاجنبية وهى قولنا الواحد ربع الاربعة . أقول هى كذلك حيث يفهم من  
عدمهم للمقدمات الاجنبية فى قياس المساواة أنها ما فيه مقدمة ذكر فيها المحمول المكرر ثلاثاً ونسب  
ثلاثاً إلى ما نسب اليه ثانياً وما أفاده عصام أن انتاج قياس المساواة متوقف على مساواة الاصغر والاوسط  
فى النسبة بشئ هو مبدءاً محمول الكبرى فى الشكل الاول الى آخر هو متعلقه بالكسر فتكون النتيجة

متعارف مستلزم لذاته أن الواحد نصف نصف الأربعة وقياس مساواة بالنسبة الى نتيجة أن الواحد نصف الأربعة لكنه غير منتج له لكذب المقدمة الأجنبية القائلة بأن نصف النصف نصف لأنه ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس إنما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة على أداة التشبيهة بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبذ كالخمر والخمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته أن النبذ كالخمر وتمثيل بالنسبة الى دعوى أن النبذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر على غير المستلزم لذاته لقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كما في القياسات الخفية

النظر والاكتساب لما سبق الإشارة اليه من أن الاكتساب معتبر في مفهوم مطلق الدليل وقد أخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات الخفية في البديهيات

والاثنا عشر ربيع الثانية فهو أيضا قياس غير متعارف منتج لذاته أن الواحد نصف ربيع الثانية وبواسطة صدق قولنا في كل مادة وكل نصف ربيع الثانية ثمن الثانية أن الواحد ثمن الثانية وهذا نظير ما مر من قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مبين للفرس (قال الى نتيجة أن الخ) قضيته أنه لا يسمى قياس المساواة بالنظر الى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى القياس الاول كالمقدمة الأجنبية وهي قولنا الواحد ربيع الأربعة بواسطة صدق قولنا من غير خصوص المادة كل نصف نصف الأربعة ربيع الأربعة فحينئذ تعريف قياس المساواة قياس غير متعارف اتحد فيه محمولا الصغرى والكبرى وكان المقدمة الأجنبية كالنتيجة الأخيرة مشتملة على محمول الكبرى الاولى (قال فقولنا النبذ الخ) ورجوعه الى المتعارف بتبديل الكبرى بقولنا وكل ما هو كالخمر فهو كالخمر (قال الى دعوى) تفنن حيث لم يقل الى نتيجة فانه يقال لها النتيجة بالمعنى الاعم (قال ان النبذ) وقياس أول من القياس المركب

وكذا المقدمة الأجنبية مشتملة على محمول كبرى القياس الاول لأن مراده بالكبرى كبرى القياس الاول لا الثانى الحاصل من ضم المقدمة الأجنبية الى نتيجته (قال النظر والاكتساب) فالقياس على هذا أعم من وجه من الدلائل المار وأعم مطلقا من القياس المار إن كان معنى قوله لا بطريق الخ غير معتبر فيه النظر بأن يكون مأخوذاً لا بشرط شئ ومباين لهما ان كان معناه معتبراً فيه عدم النظر بان كان مأخوذاً بشرط لا شئ (قوله أن الاكتساب) صغرى قياس المساواة وكبراه مشار اليها بقوله وقد أخذ الخ وأقدمه الأجنبية مطوية (قوله الخفية) فلا يتصور فيه النظر

## ﴿ فصل ﴾

القياس الاقترانى المتعارف حمليا كان أو شرطيا ان كان الحد الأوسط فيه محكوما به فى الصغرى ومحكوما عليه فى الكبرى فهو الشكل الأول أو بالعكس فهو الشكل الرابع أو محكوما به فيهما فهو الشكل الثانى أو محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث والشكل الأول منها لكونه على نظم طبيعى بين الانتاج والبواقى نظرية ثابتة بالخلف والعكس أما الخلف فهو ابطال صدق الشكل النظرى بدون نتيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدمتيه لينتظم قياس معلوم الانتاج لما ينافى المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع

فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات الخفية وبين الادلة أن القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها سائحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدريج (١) قوله محكوما به فى الصغرى) سواء كان لنفس الصغرى كما إذا اشترك المقدمتان فى جزء

بعد انضمام وكل ماهو كالحرام فهو حرام الى النتيجة الاولى بالنسبة الى تلك الدعوى (قال لما ينافى) من النقيض كما فى ضروب الشكل الثانى وأخص منه كما فى الضربين الأولين من الشكل الثالث (قال اجتماع الخ)

(قوله لكونها) استدلال بالاخص على الاعم فلا مصادرة (قال القياس الاقترانى الخ) قيده بلمتعارف لثلا يكون التعريف الضمنى لكل من الاشكال الاربعة بالاخص (قوله كما إذا اشتركتا) المتبادر منه كونه ناقصا منهما فالكاف فى قوله كما إذا اشتركتا الخ إشارة الى ما اشتركتا فى جزء تام من احدهما ناقص من الأخرى لاستقصائية كما فى قوله المار كما إذا الخ (قال على نظم) من نسبة المقتضى بالفتح الى المقتضى (قال أما الخلف) أى الخلف فى هذا الباب لا مطلقا وإلا لكان تعريفاً بالاخص نظير ما مر فى العكس وقس عليه قوله الآتى وأما العكس الخ (قال فهو ابطال) أى اثبات ان صدق الشكل النظرى بدون نتيجته باطل بضم الخ (قال لا ينافى) نقيضا أو أخص كما فى الضربين الاولين من الشكل الثالث ولذا لم يقل لما يناقض والا نسب بهذا أن يقول بدل النقيضين المتنافيين لكن للإشارة إلى لزوم اجتماع النقيضين على الثانى ضرورة ان تحقق الاخص يوجب تحقق الاعم اختار النقيضين عليهما (قال احدى مقدمتيه) أى سواء كانت صغرى أو كبرى وعلى التقديرين الانضمام بالصغروية أو الكبرى فيشمل الضرب الثانى من الشكل الثانى لأنه إذا عكست المقدمة السالبة فى قولنا لاشئ من الجسم بسيط وكل قديم بسيط

النقيضين وأما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم إحدى مقدمتيه إلى عكس الأخرى مستويا أو أحد العكسين إلى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة أو لما ينعكس إليها أو بعكس الترتيب بأن يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك واحد العكسين تام أو لا حد طرفيها كما إذا اشتركتا في جزء ناقص على نحو ما سبق

على التقديرين (قال أو أحد) وذلك في الضرب الرابع والخامس من الشكل الرابع نحو كل انسان أو بعضه حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس فانه اذا عكس كل من مقدمتيهما يرجعان إلى الشكل الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس (قال العكسين) ثنية العكس بالمعنى المصدري (قال قياس معلوم) أقول القياس المنتظم مما ذكره انما ينتج نفس النتيجة لا ما ينعكس إليها كما أن المنتظم بعد عكس الترتيب إنما ينتج ما ينعكس إليها لا نفسها فالظاهر ترك أو لما ينعكس إليها بالنظر إلى الاول وترك لتلك النتيجة بالنظر إلى الثاني تأمل (قال أو بعكس الترتيب) أي بعد عكس إحدى المقدمتين وذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني والخامس من الشكل الثالث \* أولا وذلك في الضروب الثلاثة الاول والثامن من الشكل الرابع نحو كل انسان حيوان وكل ضاحك أو بعضه انسان فبعض الحيوان ضاحك ولا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق أو بعضه انسان فلا شيء من الحجر أو ليس بعضه بناطق (قال أو أحد العكسين) الظاهر أن يقول وعكس إحدى المقدمتين أو كليهما أو عكس الترتيب بل الاولى أن يذكر الانعكاس بدل العكس وكأنه أراد بأحد العكسين واحداً من عكس الترتيب والعكس المستوى لمقدمة واحدة وبكليهما العكس المستوى

وضمنت الكبرى بالصغرى إلى العكس أنتج ما ينعكس إلى النتيجة المطلوبة وكذا الخامس من الشكل الثالث \* فاندفع ما قيل القياس المنتظم مما ذكره ينتج نفس النتيجة لا ما ينعكس إليها فالظاهر ترك قوله أو لما ينعكس إليها (قال مستويا) أي أو بضم عكس أحدهما إلى عكس الأخرى \* والاخصر الأوضح بضم عكس إحدى المقدمتين إلى الأخرى أو إلى عكسها (قال أو بعكس) انفصال خلوى لاجتماع العكسين في الضرب الثاني من الشكل الثاني (قال لينتظم) أي قياس معلوم الانتاج لامع التقييم بأحد الأمرين بناء على ارتكاب الاستخدام في اسم الإشارة إذ لفظ الضمير في تعريفه للتصوير لا للتقييم كما قاله بعض نظير الانسان في تعريف اللفظ بما يتلفظ به الانسان فلا يرد ما قيل المنتظم بعد عكس الترتيب إنما ينتج ما ينعكس إليها لا نفسها فالظاهر ترك قوله لتلك النتيجة بالنسبة إليه إذ لم يذكر لاصريها ولا ضمناً حتى يترك (قال أو أحد العكسين الخ) أي واحد من العكس المستوى لاحدى المقدمتين وعكس الترتيب أو عكس كليهما المقدمتين هو الخ فالكلام من ثنية المشترك اللفظي لأن العكس الاول

أو كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل من الاشكال الاربعة شروط  
أما الشكل (١) الاول فشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج  
ايجاباً وسلباً عند عدم احدهما فضروره الناتجة للمحصولات الاربعة مرتبة على وفق  
ترتيب شرف النتائج \* الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد  
تقدم مثاله من الحلى والشرطى \* الثانى من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية  
نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى

(١) قوله فشرط انتاجه كيفاً ايجاب الصغرى الخ ( اما ايجاب الصغرى فليندرج الاصغر  
فى نفس الاوسط \* واما كلية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط فى حكم الاكبر ايجاباً  
وسلباً اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر فى حكم الاكبر بداهة \* كذا  
قالوا وهو دليل لى للاشتراط المذكور \* وقولنا لاختلاف النتائج اشارة

لكل من المقدمتين بطريق الاستخدام ( قوله فى حكم الاكبر ) لم يقل فى نفس الاكبر كما قال فى نفس  
الاوسط لأن اندراج افراد الاوسط فى نفس الاكبر يستلزم كون الكبرى موجبة كما أن اندراج الاصغر  
فى نفس الاوسط يستلزم كون الصغرى موجبة ( قوله للاشتراط ) فان الاشتراط المذكور معلول  
الاندراجين ( قوله اشارة ) كانه قل اشارة لان دلائل الاشتراط حقيقة هو وجوب اتحاد النتائج وهو  
كلا اشتراط معلول لان اندراج كما أن الاختلاف وانتفاء الاشتراط معلولا عدم الاندراج فلا استدلال بأحد

بمعنى القضية بقرينة قوله بضم وقوله الى عكس الخ والثانى بالمعنى المصدري بقرينة قوله بأن يجعل الخ  
وحملهما على المعنى المصدري بعيد وفى قوله كلاهما استخدام ولا يبعد حمل كليهما على العكس المستوى  
وعكس الترتيب ( قال هو معنى ) اى اصطلاحاً فلا يرد أن الارتداد صفة الشكل بخلاف العكس ولو  
بالمعنى المصدري فلا يصح الحل لانه بحسب اللغة ( قل كلية الكبرى ) ولو حكىة فتشمل شخصية  
الكبرى على مذهب من جوز حمل الجزئى ( قوله فى نفس الاوسط ) أى لافى الحكم به فقط والا لم  
يحتاج الى اشتراط ايجابها ( قوله فى حكم الاكبر ايجاباً ) أى متعلق ايجاب أو سلب . أو المراد بهما الوقوع  
واللا وقوع كما هو أحد اطلاقاتهما ( قوله اشارة ) قال اشارة لأن اختلافهما ليس معلولا للاشتراط لتحققه  
عند عدم الشرط وليس معلولاً علة واحدة لأن الاختلاف معلول عدم الاندراج والاشتراط معلول  
الاندراج فلا يكون البرهان انياً إلا أن اختلافهما عند عدم أحدهما يستلزم اتحاد النتائج عند وجودها

بالاختيار ولاشئ من الصادر بالاختيار بقديم ينتج أنه لاشئ من الخلق بقديم ونحو كما  
كان صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج أنه ليس البتة اذا  
كان صادرا بالاختيار كان قديما \* الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية  
كمثال الضرب الاول اذا جعل الصغرى موجبة جزئية \* الرابع من مختلفتين في الكيف  
والكم والكبرى سالبة كلية ينتج

الى دليله الاينى ولا ينافى ذلك كونه بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير  
وكل متغير حادث نتيجته لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم  
باستلزامه بديهيا والحكم باشتراطه نظريا مع أنه يمكن أن يكون ذلك تنبيها لا دليلا

المعلولين على الآخر ( قوله يكون ذلك ) أى كل من الدليلين اللحن والاينى ( قوله لا دليلا ) حقيقة  
( قال بالاختيار بقديم ) الا على ما عليه الامدى من أنه يجوز أن يكون تقدم القصد على اليجاد كتقدم  
اليجاد على الوجود والواجب على القصد فى أن الشكل بالذات ( قال سالبة كلية ) مستغنى عنه

وهو والاشتراط معلولا الاندراج ( قوله إلى دليله ) أى الى شرطيته قياس استثنائى غير مستقيم هو  
برهان ائى ( قوله لأن العالم ) أى بعد قولنا العالم حادث وإلا لزم استدراك قوله لان ( قوله ذلك تنبيها )  
أو دليلا لبداهة الاستلزام اذ لا يلزم من كون الشئ بديهيا كون بداهته بديهية كما أن نظرية الشئ  
لا تستلزم كون نظريته نظرية ( قال فرضوبه الناتجة ) مقتضى كلام المختار حيث قال نتجت الناقصة على  
مالم يسم فاعله تنتج نتاجا ونتجها أهلها من باب ضرب عدم استعمال الناتجة وما قاله عصام الدين من أن  
نتج لا يستعمل إلا مجحولا مبنى عليه لكن كلام شمس العلوم على ما نقله عبد الحكيم ظاهر فى استعمالها  
وعبارة المصنف مبنية عليه ( قال من موجبتين كليتين ) تقض بنحو القائل برؤية فرعون قائل  
بجسميته والقائل بجسميته صادق لصدق المقدمتين دون النتيجة \* وفيه أن المراد بمحمول النتيجة هو  
الصادق فى القول بالجسمية لانها بعم الربوبية وإلا لكذبت الكبرى لانحدار مجموعها معه فالنتيجة صادقة  
( قال كلية ) مستدرك ( قال بالاختيار بقديم ) أى ذاتا وفقا وزمانا خلافا لمن جوز كون تقدم القصد  
على اليجاد كتقدم اليجاد على الوجود فى أنه بحسب الذات لا الزمان أيضا ( قال جزئية ) حقيقة  
أو حكما فتشمل المهمة ( قال اذا جعل ) إشارة الى أن فى قوله كمثال مساححة وكذا ما يأتى ( قال موجبة  
جزئية ) متعلق الجعل باعتبار صفة فلا يلزم تحصيل الحاصل \* ولو تركه لكان أولى وكذا ما يأتى ( قال  
سالبة كلية ) لم يكتف بما قبله لئلا يتوهم أن المراد به عدم الاتفاق فى مجموع الكيف والكم الصادق

سالبة جزئية كمثل الضرب الثانى اذا جعل الصغرى موجبة جزئية \* واما الشكل الثانى  
فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه فى الكيف وكمية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما  
ايضا فضرو به النانجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى  
الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولا شئ من القديم بمؤلف فلا  
شئ من الجسم بقديم \* الثانى من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شئ من الجسم بسيط وكل  
قديم بسيط فلا شئ من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف أو بعكس المقدمة السالبة  
وحدها فى الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة

( قال اختلاف مقدمتيه ) فسقط ثمانية أضرب ( قال وكمية الكبرى ) فسقط أربعة أضرب ( قال شرف  
النتائج ) شرف النتائج يقتضى تقديم الاولين على الاخيرين ولا يقتضى تقديم الاول على الثانى ولا  
الثالث على الرابع بخلاف شرف الصغرى فانه يقتضى تقديم كل على ما بعده ( قال بالخلف ) بأن يضم  
نقيض النتيجة بالصغرى الى الكبرى لينتج ما يناقض الصغرى فيقال فى الاول بعض الجسم قديم  
ولا شئ من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بمؤلف ويقال فى الثانى بعض الجسم قديم وكل قديم بسيط  
فبعض الجسم بسيط ( قال ومع عكس ) أى بعكس المقدمة السالبة حتى يصير شكلا رابعا مع عكس

بالاختلاف فى أحدهما إذ ليس نصا فى الاختلاف فى كل منهما فاندفع القول بان قوله أو كبرى سالبة  
كلية مستغنى عنه \* نعم لو قل فى الكيف وفى الكم لا تجزئ ( قال سالبة جزئية ) اعترض بان قولنا بعض  
النوع انسان ولا شئ من الانسان بنوع قياس صادق المقدمات مع كذب النتيجة \* وأجيب بأن الصغرى  
ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول صادقا على الموضوع صدق الكلى على جزئياته \* وأقول  
يمكن الجواب بأن الكبرى كاذبة لصدق نقيضه أعنى بعض الانسان نوع لأن الانسان أعم من الذى  
هو نوع ومن الذى هو شخص فليتأمل ( قال أربعة مرتبة ) والاحتمالات العقلية ستة عشر تسقط منها  
ثمانية بالشرط الاول وأربعة بالثانى فتبقى منها أربعة حاصلة من ضرب الصغريين السالبين فى كبرى  
موجبة كلية وضرب الصغريين الموجبتين فى كبرى سالبة كلية ( قل والصغرى ) قد يقال شرف  
الصغرى يوجب تقديم كل على ما يليه دون شرف النتيجة لان نتيجة الأولين سالبة كلية والاخيرين  
سالبة جزئية فاعتبار شرف الصغرى يغنى عن اعتبار شرف النتيجة \* ثم إنه اعتبر هنا شرف الصغرى  
وفى الثالث شرف الكبرى لمشاركة الشكل الثانى فى ترتيب الصغرى مع الاول ومشاركة الثالث معه  
فى الكبرى ( قال من كليتين ) الاخصر منهما ( قال بالخلف ) بجعل نقيض النتيجة لا يجابه صغرى  
الشكل الاول وكبرى القياس لكليتها كبراه لينتج نقيض الصغرى ( قال وحدها ) أى بلا عكس

في الثاني \* الثالث من المختلفتين كيفاً وكلاً الصغرى موجبة جزئية كئثال الضرب الاول  
 هذا \* الرابع منها والصغرى سالبة جزئية كئثال الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية  
 بالخلف وبعكس الكبرى في الاول \* وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى  
 وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف بدون احدهما ايضاً فضروبه الناتجة للجزئيتين فقط  
 ستة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها \* الاول من  
 موجبتين

الترتيب حتى يصير شكلاً أول ( قال من المختلفتين كيفاً ) ذكر اختلاف الكيف بتبعية اختلاف الكم  
 والا فقد علم ذلك من اشتراط انتاج هذا الشكل باختلاف المقدمتين كيفاً ( قال بالخلف ) أى في الضربين  
 ( قال ايجاب الصغرى ) فسقط ثمانية اضرب ( قل وكلية احدى ) فسقط ضربان آخران ( قل والكبرى )  
 لما كان موافقة الشكل الثاني للشكل الاول في الصغرى وموافقة هذا الشكل له في الكبرى روعي  
 ثمة شرف الصغرى وهنا شرف الكبرى ( قال مع شرف ) شرف الضروب يقتضى تقديم كل على  
 ما يليه إلا الثالث والرابع بالنسبة الى الخامس وشرف الكبرى يقتضى تقديمهما عليه ( قل الاول من  
 الخ ) تقديم هذا الضرب على ماعداء الثالث والخامس بالنظر إلى شرف كل من النتيجة والكبرى

الترتيب لكفاية عكس الكبرى في الرد إلى انشكل الاول وانتاج النتيجة المذكورة ( قل في الثاني )  
 لم يكتف فيه بعكس الصغرى لأنه يكون القياس حينئذ من الشكل الرابع والمعتبر فيه كونه من  
 الاول ( قل جزئية ) مستغنى عنه بما مر من اشتراط كلية الكبرى كما أن الاختلاف في الكيف  
 مستغنى عنه بقوله اختلاف مقدمتيه كيفاً . ومثلها الجزئية في قوله الآتى سالبة جزئية ( قال بالخلف )  
 فيها ( قل في الاول ) لافى ثابتهما لأن عكس كبراه موجبة جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول  
 وصغراه لكونها سالبة لا تصلح لصغروية ولا يجرى فيه عكس الصغرى ثم عكس الترتيب والنتيجة  
 وهو ظاهر ( قل وكلية احدى ) ولو في ضمن المجموع كما في الضرب الاول ( قال الاختلاف ) برهان أنى  
 وأما برهانه الذى فهو نظير ما ذكره في الحاشية على الشكل الاول ( قل ستة مرتبة ) حاصلة من ضم  
 صغرى موجبة كلية إلى الكبرى أربع وصغرى موجبة جزئية إلى الكبرى بين الكليتين الموجبة  
 والسالبة ( قال والكبرى مع الخ ) أى جميعها كما في تقديم الخامس على السادس أو بعض منها كما في  
 غيره \* هذا والتعبير في الكبرى بالواو وفيما بعده بجمع يوم التحكم فلا خصر الاولى والكبرى وانفسها  
 ( قل الاول من الخ ) شرف الضرب يقتضى تقديمه على البواقي وان وجد فيه شرف النتيجة والكبرى

كليتين نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج موجبة جزئية  
لا كلية (١) لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر \* الثاني من كليتين والكبرى سالبة  
نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج  
سالبة جزئية لا كلية (٢) لما تقدم \* الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية  
\* الرابع من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية \* وانتاج هذه  
الاربعة ثابت بالخلف

(١) (قوله لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر) كما في قولنا كل انسان حيوان وكل انسان  
ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل بعضه (٢) (قوله لما تقدم) من جواز كون الاصغر  
اعم كما في قولنا كل انسان جوهر ولا شئ من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لا شئ من الجوهر

والضرب \* وعلى الثالث بالنظر إلى الضرب فقط وعلى الخامس بالنسبة إلى الكبرى أيضاً (قال الثاني  
من الخ) تقديمه على التالين بالنظر إلى الضرب فقط وعلى الاخيرين بالنسبة إلى الكبرى أيضاً (قال  
الثالث من الخ) تقديمه على الرابع والسادس بالنسبة إلى الامور الثلاثة وعلى الخامس بالنسبة إلى الكبرى  
فقط (قال جزئية) كمثل الضرب الاول (قال الرابع من الخ) تقديمه على الباقيين بالنسبة إلى الكبرى  
فقط (قال سالبة كلية) كمثل الضرب الثاني (قال بالخلف) بأن يضم تقيض النتيجة في تلك الضروب  
بالكبروية إلى الصغرى الا أن القياس المنتظم ينتج في الضربين الاولين ما هو أخص من تقيض

بالنسبة إلى بعضها (قال كليتين) أو حكيتين فتندرج فيه الشخصيتان كالقياس المشار اليه  
بقوله تعالى ( قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس ) النازل في رد قول اليهود  
ما أنزل الله على بشر من شئ إذ تقديره موسى عليه السلام بشر وهو أنزل عليه الكتاب ( قوله فلا  
يصدق ) لامتناع ايجاب الاخص لكل أفراد الاعم لاقتضائه عدم كون العام عاماً ( قال الثاني من الخ )  
أشرف من الاخيرين في الكبرى ومما قبلهما في الضرب ( قوله فلا يصدق فيه ) لامتناع سلب الاخص  
عن فرد الاعم كلياً ( قال الثالث من الخ ) شرف الكبرى يقتضي تقديمه على البواقي ( قال الرابع  
من الخ ) قدمه على تاليه لأن كبراه أشرف ( قال والكبرى سالبة ) لو قال والكبرى كلية لكفى  
للاستغناء عنه بما مر في الشرط ( قال ثابت بالخلف ) هو هنا أن يجعل تقيض النتيجة لكلية كبرى  
الشكل الاول وصغرى القياس لا يجابها صغراً لينتج تقيض الكبرى فيما عدا الضربين الاولين وأخص

وبعكس الصغرى \* الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف  
وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة \* السادس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى  
سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط \* وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه ايجاب  
مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفاً مع كلية احدهما للاختلاف فضرره وبه الناجبة  
لما عدا الموجبة الكلية ثمانية \* الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم  
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدم (١) الثاني من موجبتين

بفرس وان صدق بعض الجوهر ليس بفرس (١) (قوله لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم

الكبرى وفي الاخيرين منها ما هو تقيضها كالضربين الباقيين (قال الخامس من الخ) تقديمه بالنظر  
إلى الامور الثلاثة (قال والكبرى جزئية) كمثل الضرب الاول إذا جعلت الكبرى جزئية (قال  
الكبرى سالبة) جزئية كمثل الضرب الثاني (قال ايجاب مقدمتيه) سقط به اثنا عشر ضرباً كل من  
الصغريين السالبتين مع كل من الكبريات الاربع فهذه ثمانية وكل من الكبريين السالبتين مع كل من  
الصغريين الموجبتين فهذه أربعة (قال مع كلية) سقط بها ضربان الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين  
الموجبتين فبقى ضربان فقط (قال أو اختلافهما كيفاً) كالشكل الثاني (قال مع كلية) كالشكل الثالث

منه فيهما (قال وبعكس الصغرى) ليصير شكلاً أول (قال وبعكس الكبرى) فيصير شكلاً رابعاً  
وبعد عكس الترتيب ينتج من الشكل الاول ما ينعكس الى النتيجة ولا يجرى فيه عكس الصغرى  
لأن كبراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول (قال والكبرى) الاخصر والكبرى جزئية  
(قال بالخلف) أى لا بعكس الصغرى لأن كبراه جزئية لا تقع كبرى الشكل الاول ولا بعكس  
الكبرى ثم عكس الترتيب لانها سالبة لا تقبل الانعكاس ولو قبلها لم تصلح عكسها لصغرية الشكل  
الاول (قال فضرره بالناجبة) لم يذكر جهة ترتيبها لأنه لا يكفي فيه شرف الصغرى والكبرى والنتيجة  
(قال ثمانية) إذ يسقط بقوله ايجاب المقدمتين اثنا عشر ضرباً وبقوله مع كلية الصغرى اثنان فلا يبقى  
من الستة عشر المتصورة إلا اثنان وعاد بقوله أو اختلافهما في السكيف ثمانية من السواقط فصارت  
الضرور عشرة وسقط بقوله مع كلية احدهما اثنان من الثمانية العائدة فبقى ثمانية أضرب فافهم (قال  
من موجبتين) جعله أولها لاشتمال كل من مقدمتيه على شرفي الايجاب والكلية (قوله من جواز كون)  
فيمتنع حمل الاكبر عليه كلياً (قال الثاني من) شرف النتيجة وكذا الضرب يقتضى تأخيرها عن  
الثالث لان شرف الكلية أولى من شرف الايجاب لكن قدم عليه لمشاركته للأول في ايجاب المقدمتين

والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية \* الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ونتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة \* الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتد الى الشكل الاول \* الخامس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضاً \* السادس منهما والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني \* السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث \* الثامن منهما والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة \* ويمكن بيان الخمسة الاول

#### كما في المثال المذكور لان بعض الحوادث عرض لاجسم

( قال ينتج سالبة كلية ) نحو لاشئ من المؤلف بقديم وكل جسم مؤلف فلا شئ من الجسم بقديم ( قال سالبة جزئية ) نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بقديم ( قال من المختلفتين ) كمثل الرابع ( قال والصغرى سالبة ) جزئية كمثل الثالث ( قال ليرتد الى ) أى الى رابع الشكل الخ ( قال والصغرى موجبة ) كمثل الرابع ( قال ليرتد الى ) رابع الشكل الخ ( قال الخمسة الاول ) وفي أحكام الاختلاط ( قال الثالث ) قدمه لمشاركته للاولين في الرد الى الشكل الاول بعكس الترتيب على أن نتيجته أشرف من نتيجة مابعده ( قال كلية ) مستدرك ( قال الرابع ) قدمه على مابعده لأكلية مقدمتيه ( قال سالبة ) لاسالبة كلية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر وامتناع سلب الاخص عن الاعم كلياً كما في قولنا كل انسان جسم ولا شئ من الحجر بانسان ( قال بعكس ) لابعكس الترتيب لان كبراه لكونها سالبة لاتقع صغرى الشكل الاول وكذا في الخامس ( قال الخامس ) قدمه على السادس والسابع لارتداده الى الشكل الاول أولاً وبالذات بخلافهما وعلى الثامن لان نتيجته عين نتيجة الشكل الاول ونتيجة الثامن عكسه ( قال السادس ) شرف الشكل المردود اليه يقتضى تقديمه على السابع وشرف الاشمال على الايجاب الكلى يقتضى تقديمه وتقديم السابع على الثامن ( قال بعكس الصغرى ) أى إذا كانت احدى الخاصتين ولا يجرى فيه الارتداد الى الشكل الاول بعكس الترتيب أو عكس المقدمتين لعدم تحقق شرط انتاجه حينئذ وكذا في الضرب السابع ( قال الى الشكل الثالث ) المنتج للنتيجة المطلوبة ( قال الثامن منهما ) لا يجرى فيه عكس المقدمتين وهو ظاهر ( قال ويمكن بيان ) لا الثلاثة الأخيرة أما السابع والثامن فلان كبراهما جزئية وهى لاتقع كبرى الشكل

بالخلف\* وقد حصر القدماء ضروبه الناتجة فيها ذهبوا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا \*

فصل في المختلطات \* الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية الصغرى بأن لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما

قد سماها الميبيذى في دعوى جريان الخلف في الضرب السادس لان الموجبة السالبة التي هي نتيجة دلائل الخلف فيه ان لم تعكس لا توافق صفرا في الموضوع والمحمول وان عكست فلجزئية العكس لا يناقض تلك الصغرى ( قال بالخلف ) المنتج لما ينعكس إلى ما ينافي المقدمة التي لم تضم اليها نقيض النتيجة وذلك البيان بأن يضم نقيض النتيجة كبرى إلى صغرى القياس فيما عدا الثالث من الخمسة أو يضم صغرى إلى كبرى القياس في الثلاثة الأخيرة منها \* وخص القطب في شرح الشمسية الضم في الشق الاول بالضر بين الاولين منها ( قال لكن ) ضروب هذا الشكل في الخ ( قال فعلية الصغرى ) والاجاز أن لا يسرى الحكم بالا كبر دلى ما هو أوسط بالفعل إلى ذات أصغر ثبت له الاوسط بالامكان في الشكل الاول كما في كل حمار مركوب السلطان بالامكان وكل مركوب السلطان فرس بالضرورة فانه يكذب كل حمار فرس باحدى الجهات أو ثبت هو بالامكان للاوسط في الشكل الثالث كما في كل مركوب السلطان مركب الراعى بالامكان وكل مركوب السلطان فرس بالضرورة فانه يكذب بعض مركوب الراعى فرس باحدى الجهات ( قال ممكنة ) عامة أو خاصة \* وكتب أيضاً فسقط ٣٠ من الاختلالات المتصورة

الاول ولو ضم نقيض النتيجة إلى صفراهما لم ينمقد الشكل الاول وأما السادس فلان النتيجة الحاصلة من ضم نقيض النتيجة صغرى إلى كبرى القياس موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية وهو لا ينافي الصغرى التي هي سالبة جزئية لاجتماعهما في حمل الاخص على الاعم المطلق ( قال بالخلف ) هو ضم نقيض النتيجة إلى احدى المقدمتين لينتظم قياس من الشكل الاول نتج لما ينعكس إلى ما ينافي المقدمة الاخرى ( قال وقد حصر ) وقالوا ان الثلاثة الأخيرة عقيمة لاختلاف النتائج وذكروا أمثلة له مقدمتها السالبة ليست من الخاصتين وقال الاخراء أنها ناتجة لكن يشترط في انتاجها كون السالبة المستعملة فيها احدى الخاصتين ومنشأ الخلاف انعكاسهما على رأى الاخراء دونهم ولذا قال ذهبوا الخ ( قال فعلية الصغرى ) انما يتجه إذا اعتبر اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل في نفس الامر وأما إذا اعتبر بالفعل بحسب الغرض كما هو تحقيق مذهب الشيخ أو بالامكان كما هو مذهب الفارابي فيجوز كونها ممكنة ( قال بأن لا تكون ) لم يقل بأن كانت مطلقة الخ للنص على ما يخرج بشرط الفعلية من الممكنة العامة والخاصة ( قال بل مطلقة ) مستدرك نعم لو لم يذكر قوله بأن لا الخ لدفع به لوهم وجوب كون الصغرى مطلقة عامة

فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفتان بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت احداها فهي في الشكل الاول كالصغرى

التي هي ٢٢٥ الحاصلة من ضرب ١٥ في نفسها فبقى ١٩٥ (قال احدى الوصفيات) وذلك ١٤٣ اختلاطا حاصلة من ضرب ١٣ صغرى أعنى ماعدا الممكنتين في ١١ كبرى أعنى ماعدا الوصفيات الاربع (قال كالكبرى) أما في الشكل الثالث فبالخلف والعكس المذكورين في المطلقات\* وأما في الشكل الاول فلبدها اندراج الاصغر في حكم الاكبر بالجهات المعبرة له فان مفاد الصغرى أن الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل ومفاد الكبرى أن كل ماثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعبرة فيها فيكون الاصغر محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة\* واعترض بأن كلا من الدائميتين الصغريين في الشكل الثالث ينتج مع الوقتيتين والوجودية اللادائمة حينية لادائمة ومع الوجودية اللا ضرورية حينية لاضرورية ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين حينية مطلقة وتلك الحينيات أخص مما يتبع الكبرى وذلك لانه إذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً وكل انسان متنفس باحدى الجهات السبع يصدق بعض الحيوان متنفس حين هو حيوان فانه لا تصاف الاوسط في الصغرى بالاصغر وانصافه في الكبرى بالاكبر لا بد من اجتماع وصفى الاصغر والاكبر حيناً\* ولو قيل بدل الكبرى لاشئ من الانسان بمتنفس بالفعل يصدق بعض الحيوان ليس بمتنفس حين هو حيوان لوجوب عدم اجتماع الوصفين في الاوسط حيناً ما وقد أشار المصنف إلى دفع هذا الاعتراض بقوله المار أول الباب وقد يطلق النتيجة على أخص القضايا اللازمة مع الحاشية عليه كما مر (قال وان كانت احداها) وذلك ٥٢ اختلاطا حاصلة من ضرب ٤ كبريات في ١٣ صغرى (قال كالصغرى) في التحرير لدلالة الكبرى

(قال فان لم يكن) الاخصر فان كانت كبراهما غير المشروطتين والعرفتتين فهي كالكبرى جهة أو احداها فهي الخ (قال كالكبرى) إنما يتم اذا كانت النتيجة بمعنى سايلزم من الدليل مطلقاً كما أشار إليه فيما مر وأما إذا كانت بمعنى أخص القضايا اللازمة له فلا لأن الصغريين الدائميتين من الشكل الثالث تمتجان مع الوقتيتين والوجودية اللادائمة حينية لادائمة ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين حينية مطلقة ومع الوجودية اللا ضرورية حينية لاضرورية وكل من هذه النتائج أخص مما يتبع الكبرى (قال من غير فرق) تأكيد لما قبله سواء كان معناه من غير فرق بين ماعدا الوصفيات الاربع أو بين الشكل الاول والثالث أو بين الكبرى والنتيجة (قال كالصغرى) لدلالة الكبرى حينئذ على أن دوام الاكبر بدوام الاوسط والاوسط ثابت للاصغر فيكون الحكم بالاكبر على الاصغر كاليجاب

وفي الشكل الثالث كعكس الصغرى محذوفاً عنهما قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المخصوصة

( قوله محذوفاً عنهما ) أى عن الصغرى وعكسها ( قوله المخصوصة ) بالصغرى أى غير المشتركة بينها وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الاول وبمعكسها في الشكل الثالث مع انه الظاهر اذ ليس في شيء من عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لا ضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت في باب العكس فقيد اللادوام ناظر الى الصغرى في الشكل الاول والى عكسها في الثالث وقيد اللاضرورة والضرورة ناظران الى الصغرى فقط \* ثم ان المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى

حيث ان على أن دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر كان ثبوته الاصغر بحسب ثبوت الاوسط له إن دائماً فدائم وان ضرورياً كما في المشروطتين فضرورى أو في وقت وفي وقت ( قال كعكس الصغرى ) بالخلف والعكس المذكورين ( قال محذوفاً عنهما ) كان الاوضح الاخصر أن يقول إن النتيجة فيها كالكبرى بساطة وتركباً وفي الشكل الاول يحذف عنها الضرورة المخصوصة بالصغرى ( قال قيد اللادوام ) وانما يحذف قيد اللادوام واللاضرورة لأنهما سالبتان لاشتراط صغرى الشككين بالايجاب فلو لم يحذف القيدان لكان مع الكبرى قياساً آخر ولا دخل للسالبة في الشككين ( قال والضرورة ) يتوهم من صنيعة أن القيدين الاخيرين موجودان في عكس الصغرى أيضاً إلا أنهما محذوفان في النتيجة مع أنه لا يتصور وجودهما فيه فالاولى وعن الصغرى قيد اللاضرورة والضرورة \* وكتب أيضاً أى الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وانما تحذف لان الاصغر مما يثبت له الاوسط وما ثبت له الاوسط إذا لم يكن في الكبرى ضرورة جاز انفكاك الاكبر عنه فالاصغر جاز

الاوسط له في الجهة ( قال وفي الشكل الثالث ) تبعية نتيجته للكبرى أو لعكس الصغرى مثبتة بالخلف والعكس المذكورين في المطلقات ( قال واللاضرورة ) وانما يحذف قيد اللادوام واللاضرورة لأنهما سالبتان لاشتراط صغرى الشككين بالايجاب فلو لم يحذف لكانا مع الكبرى قياساً آخر منهما ولا دخل للسالبة في صغرها كما قالوا \* وقد يقال إن حال الشيء وحده مخالف لحله مع الغير. الا يرى ان السالبة الجزئية المطلقة العامة مع عدم انعكاسها إذا انضم إلى إحدى العامتين تنعكس ( قال والضرورة ) وجه حذفها أن الكبرى إذا لم تكن ذات ضرورة جاز انفكاك الحكم بالاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فلا يكون الحكم به على الاصغر ضرورياً لانه مما ثبت له الاوسط ( قوله ناظر الى الصغرى ) لكن عبارة المتن يوم خلافه فلو قال فيه بدل قوله واللاضرورة الخ وعن الصغرى قيد اللا ضرورة

بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى (١) قيد اللادوام والافيضم اليه لادوام الكبرى فالمجموع جهة نتيجهما فنتيجة المؤلف من المشروطتين مشروطة في الشكل

مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذا اذا تألف من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك (١) (قوله قيد اللادوام الخ) هكذا قالوا وتركوا قيد اللا ضرورة ههنا اذ الكلام في كون الكبرى

انفكك الاكبر عنه فلم تسر الضرورة إلى النتيجة (قال ان لم يوجد) بأن كانت احدى العامتين (قال وإلا) بأن كانت الكبرى احدى الخاصتين (قل لادوام الكبرى) أما في الشكل الاول فلبداهة اندراج الاصغر بواسطة الاوسط في حكم الاكبر المقيد باللا دوام وأما في الشكل الثالث فلأن لادوام الكبرى مع الصغرى قياس آخر كبراه غير الوصفيات الاربع فنتيجته تابعة للكبرى فتكون لادوام النتيجة بعينه (قال فالمجموع جهة الخ) لا يقال هذه القاعدة تقتضي في الشكل الاول أن تكون نتيجة الصغرى الضرورية مع المشروطة الخاصة ضرورية لادائمة ومع العرفية الخاصة دائمة لادائمة كنتيجة الصغرى الدائمة مع احدى الخاصتين فتكون النتيجة في تلك الضروب الاربعة كاذبة لانا نقول لا بأس بذلك لعدم انتظام القياس الصادق المقدمات من احدى العامتين مع احدى الخاصتين كما في قولنا كل انسان ناطق بالضرورة أو دائماً وكل ناطق كاتب بالضرورة لادائماً أو بالادوام لادائماً (قال من المشروطتين) العامتين أو الخاصتين أو المختلفتين (قال مشروطة) أي عامة ان كانت الكبرى بسيطة وخاصة ان

والضرورة المخصوصة بها لكان أحسن (قال فالباقي) أقول المراد بالباقي مطلق الجهة الحاصلة بتبعية الصغرى أو عكسه سواء أجرى فيه حذف احدى المذكورات بان كانت . أولاً بان لم تكن ففيه مسامحة والا لاتبه أن مقتضى كلامه أن يكون نتيجة المؤلف من صغرى مطلقة عامة وكبرى مشروطة خاصة مطلقة عامة لانه لعدم اسقاط أحدها منها لا يبقى منها حتى يضم اليه لادوام الكبرى فيخالف ما فصله بقوله فنتيجة الخ (قال ان لم يوجد) الاخصر الاوضح ان كانت الكبرى احدى العامتين والا الخ (قال لادوام الكبرى) التي هي احدى الخاصتين (قال فنتيجة المؤلف) ونتيجة المؤلف من صغرى احدى الدائمتين وكبرى احدى الخاصتين ضرورية لادائمة أو دائمة لادائمة في الشكل الاول . ولا قدح في كذب هذه النتيجة لعدم انعقاد قياس صادق المقدمات في هذه الصور الاربع كما صرح به شارح المطالع (قل المشروطتين) عامتين أولاً (قال مشروطة في الشكل) عامة ان كانت الكبرى عامة

الاول وحينية مطلقة في الشكل الثالث . ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية في الشكل الاول وحينية مطلقة في الثالث أيضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى المشروطة الخاصة وجودية لادائمة فيهما \* واعلم أن الباقي بعد حذف الضرورة المخصوصة من الضرورة الذاتية دوام ذاتي . ومن الضرورة الوصفية دوام وصفي . ومن الضرورة الوقتية اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشرة اطلاق منتشرى \* والباقي بعد حذف اللادوام

احدى الوصفيات الاربع وليس فيها قيد للاضرورة بل في الخاصتين منها قيد اللادوام فقط ولا يخفى أنهم لو قالوا في الشكل الاول محذوفاً عن الصغرى قيد اللاضرورة مطلقاً

كانت مركبة ( قال وحينية مطلقة ) ان كانت الكبرى بسيطة والافينية لادائمة فالاولى ترك مطلقة وكذا قوله الآتي حينية مطلقة ( قال والكبرى العرفية ) سواء كانتا عامتين أو خاصتين أو مختلفتين

والا لخاصة ( قال وحينية مطلقة ) كان الاطلاق هنا للتعميم لا للتقييد فلا يرد أنه يستلزم أن تكون نتيجة المؤلف من المشروطتين الخاصتين حينية مطلقة لان المراد من المشروطتين أعم من العامتين والخاصتين والمختلفتين مع أن نتيجهما حينية لادائمة ( قال عرفية في الاول ) لانها الباقية بعد حذف الضرورة الوصفية من الصغرى وكذا اللادوام فيما كانت مشروطة خاصة ( قال وحينية في الثالث ) أعم من أن تكون حينية مطلقة بأن كانت الكبرى بسيطة أو حينية لادائمة بأن كانت مركبة ( قال وجودية لان كلا من الصغرى وعكسها مطلقة عامة فاذا ضم اليه لادوام الكبرى صارت وجودية لادائمة ( قوله ولا يخفى ) أقول لا مرية أنهم لو قالوا كذلك لزم أن يكون نتيجة المؤلف من الصغرى المشروطة العامة والكبرى العرفية الخاصة عرفية عامة وليس كذلك لان أخص القضايا اللازمة العرفية الخاصة بل يلزم أن ينتج المؤلف من المشروطتين المختلفتين والكبرى خاصة مشروطة عامة ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى المشروطة الخاصة مطلقة عامة مع أن نتيجة الاول مشروطة خاصة والثاني وجودية لادائمة على أن مقصودهم الاشارة إلى أن لادوام النتيجة هو لادوام الكبرى لا الصغرى لأن لادوامها سالبة ولا دخل لها في صغرى الشكل الاول ولو قالوا كما ذكره لكان مشعراً بأنه لادوام الصغرى ( قوله اللا ضرورة مطلقاً ) يوم امكان وجود اللاضرورة في الكبرى حينئذ وليس كذلك ( قل دوام وصفي ) مشعر بان معنى حذف الضرورة تبدلها بمخالفة لها في النوع أعم منها بدرجة لا ما يتبادر من جعل القضية المقيدة بها غير موجهة والمعتبر العموم المطلق لا الوجهي ولذا لم يكن الباقي بعد حذف الضرورة الوصفية الدوام الذاتي ( قل اطلاق وقتي ) ولم يكن الباقي الاطلاق العام لانه أعم من الاطلاق الوقتي إذ هو

واللا ضرورة الذاتيتين جهة البسيطة المقيدة بهما \* الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الجهة  
أمران كل منهما أحد الأمرين \* الأول صدق اللادوام الذاتي على صفرا بان تكون ضرورية  
أو دائمة مطلقتين أو كون كبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب وهي الدائماتان  
والعامتان والخاصتان \* الثاني ان لا تستعمل الممكنة فيه إلا مع الضرورية المطلقة أو مع  
الكبرى إحدى المشروطتين العامة والخاصة \*

وقيد الضرورة واللا دوام المخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من  
قولهم والا فيضم اليه لا دوام الكبرى

وقوله عرفية أى عامة ان كانت الكبرى بسيطة وخاصة ان كانت مركبة ( قال على صفرا ) أى  
والكبرى غير الممكنتين لان حكمهما يأتى فيحصل من ضرب الصغريين الدائميتين في ١٣ كبرى  
٢٦ ضربا ( قل من القضايا الست ) أى والصغرى ما عدا الممكنتين والدائميتين فيحصل من ضرب ٦  
كبريات في ١١ صغرى ٦٦ ضربا والمجموع الحاصل بالشرط الأمر الأول ٩٢ كما ان الساقط ٧٧  
ضربا حاصلة من ضرب ٧ كبريات أعنى ما عدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة في ١١ صغرى أعنى  
ما عدا الممكنتين والدائميتين . ثم وجه الاشتراط أنا اذا قلنا لاشئ من المنخسف بمضى باحدى جهات  
الصغريات الساقطة وكل قر مضى باحدى جهات الكبريات الساقطة كان الحق الايجاب \* واذا قلنا بدل  
الكبرى وكل شمس مضيئة كان الحق السلب ( قل الممكنة ) عامة أو خاصة ( قال مع الضرورية )  
صغرى أو كبرى ( قال إحدى المشروطتين ) فيحصل ٨ اضرب ومجموع الضروب المنتجة ١٠٠ وأما

الاطلاق العام المقيد بوقت معين وقس عليه الاطلاق المنتشرى ( قل جهة البسيطة ) فلحذف هنا  
على معناه المتبادر والا لكان الباقي بعد حذف اللادوام هو اللا ضرورة نعم لا يتصور المعنى الاول  
بالنسبة الى اللا ضرورة لانها امكان عام وليس في الجهات ما هو أعم منه ( قل أمران كل منهما ) دليل  
اشتراطهما اختلاف النتائج عند فقد أحدهما على ما فصل في التحرير وغيره ( قال الاول صدق ) الاخصر  
كون صفرا ضرورية ( قال أو دائمة ) وحينئذ لا يكون الكبرى ممكنة لما يأتى ( قال أو كون كبراه )  
انفصال خلوى بخلاف الانفصال في الشرط الثاني فانه حقيقى قلله والذى قدس سره ( قل من القضايا  
الست ) يوم أنه يشترط حينئذ كون الكبرى موجبة وليس بمراد ( هذا ) ولم يقل من السوالب المنعكسة  
اثلا يشعر باشتراط كونها سالبة ( قل لا تستعمل ) يعنى اذا كانت الممكنة العامة أو الخاصة صغرى كانت  
كبراه ضرورية أو إحدى المشروطتين وان كانت كبرى كانت صفرا ضرورية فلاختلاطات المنتجة

وأما نتيجته

الساقطة بهذا الامر الثاني فهو ٨ ضربا حاصلة من ضرب الممكنتين الصغيرين في ١٢ كبرى أعني الممكنتين والضرورية ومن ضرب الممكنتين الكبيرين في ١٢ صغيرى أعني ماعدا الممكنتين والضرورية ومجموع الضروب العقيمة ١٢٥ \* ثم وجه الشرط الثاني أما في الصغيرين الممكنتين مع ماعدا الدوائم الثلاث من الكبريات الساقطة فللمثال المذكور في الأمر الأول . ومع الدائمة والعرفية العامة منها فلانا اذا قلنا كل رومى اسود بالامكان ولا شئ من الرومى باسود باحدى الجهتين فالحق الايجاب أو لا شئ من التركي باسود فالحق السلب ومع العرفية الخاصة فلانها عرفية عامة مع قيد اللادوام \* وقد قالوا ان انتاج المركبة مع قضية أخرى منوط بانتاج أحد جزئها معها وعدم انتاجها منوط بعدم انتاج شئ من جزئها معها . والعرفية العامة قد عرفت حاتها واللاادوام موافقة للممكنة كيفا ولا دخل للمتقين كيفا في الشكل الثاني \* وأما في الكبيرين الممكنتين مع ماعدا الدائمة من الصغيريات الساقطة فللمثال المذكور في الأول أيضا ومع الدائمة فلانا اذا قلنا كل رومى أبيض دائما ولا شئ من الرومى بابيض بالامكان

في الشرط الثاني ثمانية ( قال وأما نتيجته ) استدلال على كون النتيجة دائمة أو كالصغرى بالخلف والعكس المذكورين في المطلقات . مثلا إذا صدق كل انسان متنفس بالفعل ولا شئ من الحجر بمتنفس بالضرورة أو دائما صدق لا شئ من الانسان بجحر دائما وإلا فيصدق تقيضه فنضمه صغرى إلى كبرى لينتج ما ينافي الصغرى أو بعكس الكبرى إلى لا شئ من المتنفس بجحر لينتج المطلوب من الشكل الاول واعتراض بان هذه القاعدة وان اقتضت كون نتيجة الدائميتين الصغيرين مع السوابب التسع الغير المنعكسة دائمة إلا أنه قام البرهان على العقم لصدق قولنا كل لون كسوف سواد بالضرورة أو دائما ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التبريع لادائما مع كذب النتيجة باى جهة كانت وأجيب بأن المراد بلون الكسوف اما لون مطلق الشئ مقيداً بوقت الكسوف وان لم يكن منكسفا ولا كاسفا أو لون خصوص المنكسف أو الكاسف مقيداً بذلك الوقت أولا فعلى الاول تكذب الصغرى كلية وعلى الثانى تكذب كلية وجزئية لان لون الشمس ليس بسواد دائما وعلى الثالث تكذب الوقتية الكبرى لان لون القمر الكاسف سواد دائما \* أقول في الجواب نظر \* أما أولا فلأن كذب الدائميتين الصغيرين على الاول كلية لا يحسم مادة الاشكال لعودد فيما كانتا جزئيتين \* نعم يمكن الجواب عليه بأن الكبرى كاذبة كلية لان لون الحبشى سواد دائما وكليتها شرط في هذا الشكل \* وأما ثانيا فلأن لون القمر ليس بسواد لما قالته الحكماء من أنه جرم كمد صيقل \* وأما ثالثا فلجواز أن يراد بلون الكسوف اللون الخيل في الكاسف عند النظر اليه وقت الكسوف فتصدق المقدمتان كلية ولذا خص الانتاج

فدائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه والا فسكالصغرى محذوفا عنها  
 قيد اللادوام والا ضرورة

فلحق الایجاب أولا شئ من الهندی بابيض فالسلب ( قال فدائمة مطلقة ) دليل كون النتيجة دائمة أو  
 كالصغرى الخلف والعكس المذكوران في المطلقات مثلا اذا صدق كل انسان متنفس بالفعل ولا شئ  
 من الحجر بمتنفس بالضرورة أو دائما فلا شئ من الانسان بحجر دائما والا فيصدق بعض الانسان  
 حجر بالفعل فنضمه صغرى الى الكبرى لينتج بعض الانسان ليس بمتنفس بالضرورة أو دائما هذا  
 خلف أو نعكس الكبرى الى لا شئ من المتنفس بحجر فينتج المطلوب \* ثم انه اعترض الميبدى بان  
 هذه القاعدة وان اقتضت كون نتيجة الدائمین الصغریین مع السوالب التسع الغير المنعكسة دائمة إلا  
 أنه لم يقيم برهان على ذلك. بل انما قام البرهان على العقم لصدق قولنا كل لون كسوف سواد باحدى  
 الجهتين ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التربيع لاداما لانعدام لون الكسوف في  
 هذا الوقت وكذا سائر الجهات مع كذب بعض لون الكسوف ليس بلون كسوف بالامكان كالجهات  
 الاخص انتهى \* أقول المراد بلون الكسوف إما لون مطلق الشئ مقيداً بوقت الكسوف وان لم يكن  
 منكسفاً ولا كاسفاً أو لون خصوص المنكسف أو الكاسف مقيداً بذلك الوقت أولاً. فعلى الاول تكذب  
 كل من الدائمین الصغریین كلية وعلى الثانى تكذبان مطلقا كلية أو جزئية لان لون الشمس ليس  
 بسواد دائماً. وعلى الثالث تكذب الوقتية الكبرى لان لون القمر الكاسف سواد دائماً فتأمل ( قال  
 صدق الدوام ) وذلك في ٥٢ ضرباً بان كانت الصغرى ضرورية والكبرى احدى ١٥ أو دائمة والكبرى  
 احدى ١٣ أعني ما عدا الممكنتين فهذه ٢٨ أو بان كانت الكبرى ضرورية والصغرى احدى ١٣  
 أعني ما عدا الدائمین أو دائمة والصغرى احدى ١١ أعني ما عدا الممكنتين والدائمین فهذه ٢٤ والمجموع  
 ٥٢ ( قل والا فسكالصغرى ) وذلك في ٤٨ ضرباً بان كانت الكبرى احدى المشروطتين اللتين  
 من الست المنعكسة السوالب والصغرى احدى ١٣ أعني ما عدا الدائمین فهذه ٢٦ ضرباً أو كانت احدى  
 الوقتيتين والصغرى احدى ١١ أعني ما عدا الدائمین والممكنتين فهذه ٢٢ والمجموع ٤٨ ( قل قيد اللادوام )

بما كانت الكبرى التي من هذه التسع موجبة والصغرى سالبة وحكم بعقم العكس كما في شرح المطالع  
 ( قل فدائمة ) ان قيل ان كان ثبوت الاوسط لاحد الطرفين كسلبه عن الآخر ضرورياً كان الطرفين  
 متباينين ضرورة فنتيجة الضروريتين ضرورية لادائمة قلنا هذا انما يتم ان حصل من ذلك منافاة  
 ضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر ولم تحصل والحاصل هنا هو المنافاة بين ذاتي الطرفين ( قل  
 قيد اللادوام ) وجه حذف الاولین المسمیين بقیدی الوجود أن الصغرى المقيدة بأحدهما ان كانت

والضرورة مطلقاً (١) سواء كانت مخصوصة بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفية او وقتية او منتشرة \* الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة \* احدها فعلية المقدمات . وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة

(١) ( قوله وسواء كانت وصيفة الى آخره ) ترك الضرورة الدائمة لان الكلام فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتى على شىء من مقدمتيه فلا يتصور ذلك كما لا يخفى

حذف القيدىن الاولين المسميين بقيدى الوجود كما فى التحرير لان الصغرى المقيدة بأحدهما ان كانت مع كبرى بسيطة كان قيد الوجود موافقاً لها فى الكيف أو مع مركبة فلم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد وجودها لان قيدى الوجود إما مطلقتان أو ممكنتان أو ممكنة ومطلقة ولا انتاج منها فى هذا الشكل ( قال فعلية المقدمات ) بان لا يستعمل فيه الممكنة لافى الصغرى ولا فى الكبرى أما فى الصغرى فلان الحق هو السلب فى كل ناهق مركوب السلطان بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة والايجاب فى كل صاهل مركوبه بالامكان وكل فرس صاهل بالضرورة. وأما فى الكبرى فلان الحق هو السلب أيضاً فى كل مركوب السلطان فرس بالضرورة وكل حمار مركوبه بالامكان والايجاب اذا بدلت الكبرى بقولنا وكل صاهل مركوبه هذا اذا كانت الممكنة موجبة \* وأما اذا كانت سالبة فلما يأتى فى الشرط الثانى من وجوب انعكاس السالبة فى هذا الشكل \* وكتب أيضاً فسقط ٥٦ وبقي ١٦٩ حاصلة من ضرب ١٣ صغرى فى نفسها كبرى وهذا الشرط شامل لكل الضروب والثانى لما عدا الضربين الاولين وان لم يكن فيه فائدة بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة أعنى السادس والسابع والثامن لما سبق من اشتراط كون السالبة المستعملة فيها من الخاصتين فالأولى تخصيص الشرط الثانى بالثالث والرابع والخامس ( قال المستعملة فيه ) أى مع كبرى بسيطة كان قيد وجودها موافقاً كيفاً أو مع مركبة لم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد وجودها لان قيدى الوجود فى المقدمتين اما مطلقتان أو ممكنتان أو مطلقة وممكنة ولا انتاج فى هذا الشكل منها لفقد الشرطين المارين كذا فى التحرير ( قال والضرورة مطلقاً ) وانما تحذف لان الصغرى المشتملة على الضرورة اما مشروطة أو وقتية أو منتشرة وكبرها احدى الوصفيات الاربع لان المفروض عدم صدق الدوام الذاتى على شىء منهما وأخص الاختلاطات منها هو الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورة فيهما لا تتمدى إلى النتيجة كباين فى المطولات ( قال أمور خمسة ) أى باعتبار جميع ضروبه لا مطلقاً إذ لا تجتمع الخمسة فى ضرب واحد منها مثلاً ( قال فعلية المقدمات ) بان لا تكون ممكنة عامة أو خاصة إذ لو كانت احدهما ممكنة لاختلفت النتائج ( قال كون السالبة ) مستغنى عنه بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة بما مر عن المصنف من اشتراط كون السالبة المستعملة فيها من الخاصتين

وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث أو العرفى العام على كبراه  
\* ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة \* وخامسها كون صغرى

في ستة ضروب منه سواء كانت صغرى أو كبرى ( قال منعكسة ) بأن كانت تلك السالبة من الست  
المنعكسة ان كانت كلية وذلك فيما عدا الضرب السادس والسابع من الضروب المشتملة على السالبة ومن  
الخاصتين ان كانت حزمية وذلك في ذينك الضربين فسقط ٩١ من ١٦٩ حاصلة من ضرب ٧ سواب  
أعنى ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة في ١٣ موجبة أعنى ماعدا الممكنة \* وبقى ٧٨ حاصلة  
من ضرب ٦ في ١٣ ثم وجه هذا الشرط حقيقة الايجاب أما اذا كانت تلك السالبة صغرى فكما في  
قولنا لاشئ من القمر بمنخسف باحدى جهات السواب الغير المنعكسة وكل ذى محاق قرر بالضرورة \* وأما  
اذا كانت كبرى فكما في قولنا كل منخسف فهو ذو محق بالضرورة ولا شئ من القمر بمنخسف باحدى  
جهات تلك السواب . ويتجه أنه لا يتم هذا الوجه ما لم يظفر بصورة يتبين فيها حقيقة السلب ( قال  
على صغرى ) التى علم بالشرط الثانى وجوب كونها من الست المنعكسة ( قال الضرب الثالث ) وهو لاشئ \*  
من ب ج وكل اب ( قال أو العرفى العام ) فسقط ٢٨ وهى حاصلة من ضرب ٤ صغريات أعنى ماعدا  
الدائمتين من الست المنعكسة في ٧ كبريات أعنى ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة السواب  
من ٢٨ وبقى ٥٠ حاصلة من ضرب الدائمتين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات هى الوصفيات الاربع  
في ٦ كبريات هى تلك الست المنعكسة . ثم وجه هذا الشرط حقيقة الايجاب في قولنا لاشئ من المنخسف  
بعضى بالاضاءة القمرية باحدى جهات الصغريات الساقطة وكل قرر منخسف باحدى جهات الكبريات  
الساقطة . وفيه مامر آتفا \* وكتب أيضا تفنن حيث عبر عن الدائمتين والوصفيات الاربع تارة بالمنعكسة  
السواب وتارة بالعرفى العام ( قال الضرب السادس ) قد مر انه لا رتداد الى الشكل الثانى بعكس الصغرى

لاختلفت النتائج ( قال صدق الدوام ) استدل عليه بأنه إذا انتفى الامر ان كانت الصغرى من الوصفيات  
الاربع والكبرى من التسع الغير المنعكسة السواب وأخص هذه هو الصغرى المشروطة الخاصة مع  
الوقتية عقيم فالبواقى كذلك \* واعترض بأنه انما يتم لو أورد صورة يمتنع فيها الايجاب وأخرى يمتنع فيها  
السلب ولم يظفر بالاولى . وما قالوا من أن كل ضرب اشتمل على سلب فنتيجته سالبة فيكتفى بالثانية  
ممنوع إذ الشيخ كثيراً ما استنتج الموجبة من السالبة وبالعكس ( قل الذاتى ) فيمتنع كون صفراء من  
العامتين أو الخاصتين فضلاً عما هو أعم منها ( قل أو العرفى العام ) بأن تكون من القضايا التى تنعكس  
سوابها ( قال السادس ) لان بيان انتاجه بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الثانى فتكون صفراء

الضرب الثامن احدى الخاصتين و كبراه مما يصدق عليه العرف العام \* واما النتيجة فهي في الضربين

لا بد أن تكون صفراه احدى الخاصتين فيحصل من ضربهما في ٦ كبريات ١٢ ضربا كالثامن . ثم وجه هذا الشرط انه للارتداد المذكور لا بد أن يتحقق فيه شرط الشكل الثاني \* وقد مر انه اذا لم يصدق الدوام الذاتي على صفراه لم أن يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب ( قال الضرب الثامن ) وذلك لان انتاجه معلوم بارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة \* وقد علم ان ذلك الشكل انما ينتج السالبة الخاصة اذا كانت كبراه من الخاصتين و صفراه من الست المنعكسة \* أما اذا كانت من الوصفيات الاربع منها فظاهر . وأما اذا كانت من الدائمتين فالنتيجة وان كانت ضرورية لادامة أو دأمة لادامة وهما كاذبتان لكذب احدى مقدمتي القياس إلا أن العرفية الخاصة أعم منها فتصدق وتنعكس الى النتيجة المطلوبة . مثلا إذا قيل بعد الرد الى الشكل الأول بعض متحرك الاصابع انسان بالضرورة ولا شيء من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة مادام انسانا لادامة فبعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع دائما مادام الوصف لادامة فالخاصة صادقة مع كذب احدى المقدمتين فينبغي أن يكون صفري هذا الضرب من الخاصتين لكونها كبرى الشكل الأول وكبراه من الست المنعكسة لكونها صفري ذلك الشكل \* وكتب أيضا الأولى ترك التعرض لاشتراط صفري هذا الضرب

احدى الخاصتين كما مر لتقبل الانعكاس وكبراه موجبة تنعكس سالبها لما مر أنه يشترط في ذلك الشكل إذا لم يصدق الدوام على صفراه كون كبراه مما تنعكس سالبها ( قال الضرب الثامن ) لان ظهور انتاجه بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة فيلزم كون مقدمتيه بحيث إذا عكس الترتيب انتجتا سالبة خاصة لتنعكس إلى النتيجة . والشكل الاول انما تنتجها إذا كانت صفراه من الست المنعكسة السوالب بان يصدق عليه العرف العام وكبراه احدى الخاصتين \* بقي أن كبرى الضرب السادس والثامن متحدتان في الشرط . والتعرض لكون صفري الثامن من الخاصتين مستغنى عنه . على أن التعرض له دون كون صفري السادس منهما تحكم فلو جعل الشروط أربعة وقال الرابع كون كبرى الضرب السادس والثامن مما يصدق عليه العرف العام لكفى ( قال في الضربين ) في شرح المطالع ما حاصله أنه ان لم تكن صفراها احدى الوصفيات الاربع فالنتيجة كمعكسها وان كانت احداها فهي كمعكس الكبرى محذوفا عنه قيد وجود الكبرى ومضموما اليه لادوام الصفري ان كانا انتهى . والسر فيه أن نتيجتهما عكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب فلو لم تكن كما ذكر لم تكن

الاولين كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتى على صفراهما او كان القياس من الست المنعكسة السوالب وإلا فمطلقة عامة . وفى الضرب الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتى على احدى مقدمتيه والا فكهكس الصغرى . وفى الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام الذاتى على كبراهما والا فكهكس الصغرى محذوفا عنه

بما ذكره للعلم بهذا الاشتراط مما سبق قبل هذا الفصل كما لم يتعرض لاشتراط صغرى الضرب السادس وكبرى الضرب السابع بمثل هذا الشرط لذلك بل لو قال بدل ما ذكره فى الشرطين الاخيرين ورابعها كون كبرى الضرب السادس والثامن من القضايا المنعكسة وجعل الشرط أولا أمورا أربعة لكان أخصر وأوضح وأولى ( قال الاولين ) اللذين ضروبهما بحسب الجهة ١٦٩ كما مر ( قال على صفراهما ) والعكس حينئذ المطلقة ( قال القياس ) بمقدمتيه ( قال من الست ) وذلك ٥٠ ضربا حاصلة من ضرب الدائمتين الصغريين فى ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات أعنى ما عدا الدائمتين من الست المنعكسة السوالب فى ٦ كبريات هى الست المنعكسة ( قال المنعكسة السوالب ) والعكس حينئذ الحينية المطلقة أو اللادائمة ( قال فمطلقة عامة ) وذلك ١١٩ ضربا حاصلة من ضرب ٧ صغريات من الغير المنعكسة السوالب أعنى ما عدا الممكنتين فى ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات أعنى ما عدا الدائمتين من المنعكسة السوالب فى ٧ كبريات من تلك الغير المنعكسة ( قال الضرب الثالث ) الذى ضروبه بحسب الجهة ٥ كما مر ( قال على احدى ) وذلك ٣٤ ضربا حاصلة من ضرب الصغريين الدائمتين فى ١٣ كبرى ومن ضرب الكبريين الدائمتين فى الوصفيات الاربع ( قال والا فكهكس ) وهو إما عرفية عامة أو عرفية لادائمة فى البعض . وكتب أيضا وذلك فى ١٦ ضربا حاصلة من ضرب الوصفيات الاربع فى نفسها ( قال الرابع ) كل ب ج ولا شئ من اب ( قال والخامس ) بعض ب ج ولا شئ من اب ( قال على كبراهما ) وذلك ٢٦ ضربا حاصلة من ضرب الدائمتين الكبريين فى ١٣ صغرى ( قال والا ) بان كانت الكبرى من الوصفيات الاربع ( قال فكهكس ) وهو اما حينية مطلقة أو لادائمة أو مطلقة عامة والنتيجة اما حينية مطلقة أو مطلقة عامة \* وكتب أيضا وذلك ٥٢ ضربا حاصلة من ضرب الوصفيات الاربع من الكبرى فى ١٣ صغرى ( قال محذوفا عنه الخ ) ودليل ما ذكر فى كل من الضروب الخمسة هو الطرق المذكورة فى المطلقات كأن يقال فى الضربين الاولين من الضرورية المطلقة مع المطلقة العامة اذا صدق كل

عكسها ( قال وفى الضرب الثالث ) لان بيان نقيضته بالرد الى الشكل الثانى وقد مر أن نتيجه دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكهكس الصغرى و صفرا عكس صغرى هذا الشكل فتكون النتيجة

اللا دوام . وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثانى الحاصل بعد عكس الصغرى . وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس الكبرى . وفي الثامن كنتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت

كاتب انسان بالضرورة وكل ناطق أو بعضه كاتب بالفعل فبعض الانسان ناطق حين هو انسان كعكس الصغرى اذ عكس الترتيب ينتج كل ناطق أو بعضه انسان بالضرورة وينعكس الى المطلوب وضم نقيض النتيجة بالكبروية الى الصغرى ينتج لاشئ\* من الناطق بكاتب دائماً وينعكس الى ماينافى الكبرى وفي الضرب الثالث من الضرورية مع المشروطة العامة إذا صدق لاشئ\* من متحرك الاصابع بفرس بالضرورة وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فلا شئ\* من الفرس بكاتب دائماً إذ عكس الترتيب ينتج لاشئ\* من الكاتب بفرس بالضرورة وينعكس الى المطلوب\* وفي الضرب الرابع والخامس من تينك المقدمتين إذا صدق كل كاتب أو بعضه متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً ولا شئ\* من الفرس بكاتب بالضرورة فبعض متحرك الاصابع ليس بفرس دائماً إذ عكس المقدمتين بان يقال بعض متحرك الاصابع كاتب حين الوصف لادائماً ولا شئ\* من الكاتب بفرس دائماً ينتج المطلوب ( قال وفي الضرب السادس ) بعض ب ليس ج وكل اب \* وكتب أيضاً الذى ضروره المنتجة ١٢ كالضرب الثامن كما مر ( قال عكس الصغرى ) فان كانت الكبرى احدى الدائميتين من الست المنعكسة فالنتيجة دأمة أو احدى الوصفيات الاربع منها فعرفية عامة ( قال وفي السابع ) كل ج ب وبعض ليس ب \* وكتب أيضاً الذى ضروره المنتجة ٢٦ حاصلة من ضرب الخاصتين الكبيرتين فى صغرى ( قال كنتيجة الشكل الثالث ) فهى اما حينية لادائمة أو وجودية لادائمة ( قال وفي الثامن ) لاشئ\* من ب ج وبعض اب ( قال كعكس نتيجة الخ ) فهى عرفية خاصة

هنا كعكسها وقس عليه الضرب الرابع والخامس ( قال اللا دوام ) لانه اشارة إلى مطلقة عامة سالبة لايجاب الصغرى وهى لا تنتج فى هذا الشكل لوجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه ولان القياس منها ومن الكبرى عقيم لتركبه من السالبتين ( قال الشكل الثانى ) لارتداده اليه بعد عكس الصغرى وقس عليه الاتيين ( قال كنتيجة الشكل الخ ) فان كانت كبراه من الست المنعكسة السوالب فالنتيجة حينية لادائمة أو ماعداها فوجودية لادائمة ( قال وفي الثامن ) عدد اختلاطه كالضرب السادس اثني عشر حاصلة من ضرب الخاصتين صغرى فى الست المنعكسة السوالب كبرى لكن النتيجة فى السادس دائمة ان كانت كبراه احدى الدائميتين وعرفية عامة ان لم تكن وفى الثامن عرفية خاصة مطلقاً

## ﴿ فصل \* (١) ﴾

في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت أنها خمسة أقسام \* القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلاثة أنواع لان الحد الاوسط اما أن يكون جزءاً تاماً من كل منهما اى مقدماً بكماله او تالياً بكماله في كل منهما. وإما ان يكون جزءاً ناقصاً من كل منهما بان يكون محكوماً عليه او به في المقدم او التالى . وإما ان يكون جزءاً تاماً من احدهما وناقصاً من الاخرى بان يكون احد طرفي احدهما شرطية متصلة او منفصلة \* النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد ضروبه إلا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة كل ضرب لآخر مقدمته في الكيف والسكم والجهة من اللزوم

( قال فصل في الاقترانيات ) سيأتى من المصنف أن مسائل العلوم قضايا حملات موجبات ولا يخفى أن الأدلة الكثيرة الوقوع في العلوم من الاقترانى الحلى أو الاستثنائى فذكر المصنف للاقترانيات الشرطية ليس له كثير جدوى ( قال الشرطية ) تسمية المركب من الشرطيتين بالشرطى حقيقة ومن الحلية والشرطية مجاز من تسمية الكل باسم الجزء الاعظم هذا ولان اطلاق الشرطية على المنفصلة كاطلاق الشرطى على المركب من الحلية والشرطية مجاز بخلاف اطلاقها على المتصلة . جعل المركب من المتصلتين أول الاقسام فقال القسم الاول ( قال خمسة أقسام ) أى وتعريفها وترتيب أقسامها أيضاً فظهر أن قوله الاول ما يتركب من متصلتين كمنظائره الآتية مستغنى عنه ولو قال القسم الاول ثلاثة أنواع لكفى الا أنه لم يعمد ماسبق لم يعتمد عليه ( قال من كل منهما ) أى المتصلتين فيكون الحد الاوسط قضية ( قال أو تالياً ) كلمة أو لمنع الخلو فيشمل الشكل الاول والرابع . وفي ادخال فى هنا ومن فيما مر على قوله كل منهما تفنن وإشارة إلى أن التعبير بنى هنا أحسن وقس عليه ما يأتى ( قال واما أن يكون ) الاخصر أو ناقصاً منه ( قال محكوماً عليه ) أى مقدماً أو موضوعاً ففيه إيماء الى أنه لا يلزم من كونه جزء جزء أن يكون مفرداً بان يكون المتشاركان حملتين لجواز أن يكونا شرطيتين فيكون جزء الجزء قضية ( قال أو به ) اشار بالتعميم إلى شموله للاشكال الاربعة ( قال فى المقدم ) ظرفية الكل للجزء ( قال وهو المطبوع ) أى بخلاف الاخيرين من الانواع الثلاثة ( قال فى شرائط ) متعلق بالفرق أو بغير فرق أو بالقياس فتدبر ( قال الا الثلاثة الاخيرة ) لتوقفها على المشروطة الخاصة وهى لا توجد فى الشرطيات ( قال لآخر مقدمته ) أى ان وجد الآخر بأن كان بين المقدمتين تفاوت أو المراد بالآخر مالا آخر منه ( قال من اللزوم )

ان تركيب من اللزوميتين او الاتفاق ان تركيب من الاتفاقيتين او المختلفتين\* وفي خصوص الاتفاق وعمومه إلا في صورتين احدهما ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثاني\* وثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركيب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان ما آله الى القياس الاستثنائي المشروط بها كما يأتي فان كان من الضروب الناتجة (١) للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدمتين لزومية وأن يكون الاوسط تاليا في اللزومية

(١) (قوله فان كان من الضروب الناتجة الى آخره) هذا مترتب على ما قبله

بيان الجهة ودفع ما يتوهم من أن المراد بالجهة ماسبق من الضرورة والدوام والامكان يعني أن المعتبر في الموافقة جهة في العمليات ماسبق وفي المتصلتين اللزوم والاتفاق . ثم ان هذا موافق لما ذهب اليه عصام من أن الشرطية كالحلمية يكون موجهة مخالف لما قاله عبد الحكيم من أن اللزوم والعناد والاتفاق أقسام النسبة التامة الشرطية لا قيودها. ولو قال في اللزوم لكان أخصر وامكن حمله على المذهبين (قال ان تركيب من اللزوميتين) قد يقال هذا يفيد وجدان الاخص في الصور الثلاث مع أنه لا يوجد إلا في الاخيرة ولوجمل ان في الموضوعين استثناء فإيانيا لا ندفع لكنه خلاف الظاهر (قال من الاتفاقيتين) ويكفي في الانعقاد منهما الامتياز الوضعي فلا يتجه أن اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينها فلا يتميز الاشكال الاربعة فلا تنعقد منهما (قال وفي خصوص) يشعر بان الاتفاق المقيّد بالعموم أو الخصوص ليس بجهة فينافي ما قبله فالاولى ابراد من بدل في (هذا) وهل نتيجة المركب من الاتفاقية العامة والخاصة عامة أو خاصة الظاهر الاولى (قال المنتج للسلب) وهو ماعدا الضربين الاولين (قال من المختلفتين) أي في اللزوم والاتفاق (قال لانتاجه) أي لانتاج ذلك القياس كلية اللزومية سواء انتج الايجاب أو السلب (قال فان ما آله) لانه راجع إلى الاستدلال بصدق اللزوم مع الشيء على صدق اللازم معه أو بكذب اللازم معه على كذب اللازم معه الذي يؤدي بالقياس الاستثنائي (قال فان كان) مفرع على قوله فان ما آله (قال من الضروب الناتجة الخ) وهي الضرب الثاني والرابع من الاول وجميع ضروب الثاني والاخيران من الثالث (قال وأن يكون الموجبة) الاخصر كون اللزومية موجبة والاوسط تاليا فيها (قال لزومية) والا فلا ينتج لانه حينئذ تكون الموجبة اتفاقية والسالبة لزومية والاتفاقية حاكمة بموافقة أحد الطرفين للاوسط واللزومية بعدم الملازمة بين الاوسط والطرف الآخر وهي لاتنافي الموافقة بينهما المستلزومة لموافقة الطرفين لأن موافق الموافق موافق فلا يصدق سلب الموافقة (قال تاليا في اللزومية)

وان كان من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها اصران \* احدهما ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية \* وثانيهما احد الاصرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة

فان موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من اللزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مآله الى قياس استثنائي بان يقال كلما كان شيء من الاصغر والا كبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي هو الاكبر أو الاصغر لكن المقدم حق

إذ يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه بخلاف ما إذا كان مقدما اذ الاتفاقية حينئذ تبين عدم موافقة الملزوم وهو الاوسط مع شيء وهو لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه لجواز كونه اعم كما أشار اليه في الحاشية ولجواز استحالة الملزوم وتحقيق اللازم في الواقع ( قال وان كان ) او قال أو للايجاب الخ الكفى ( قال في اللزومية ) إذ حينئذ يكون الاوسط ملزوماً ويلزم من موافقته مع شيء موافقة اللازم معه بخلاف ما إذا كان تالياً فانه حينئذ يكون لازماً ولا يلزم من موافقته مع شيء موافقة الملزوم معه كما مر ( قال ان يكون الاتفاقية خاصة ) لان المطلوب إنما يحصل إذا تحققت موافقة الملزوم مع شيء وهي متحققة في الاتفاقية الخاصة لانها تدل على تحقق الاوسط في الواقع وهو ملزوم فيتحقق اللازم بخلاف العامة ( قال وقعت صغرى ) يعنى أن الاتفاقية العامة ان كانت صغرى يجب أن يكون الاوسط تالياً فيها لان الاوسط حينئذ يكون متحققاً في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم فيها فيكون موافقاً للاصغر اتفاقية عامة ولا يجوز أن يكون مقدماً لجواز كذب الاوسط ولازمه وصدق الاصغر والقضية المنعقدة من الاكبر الغير الواقع والاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية ( قال أو كبرى الشكل الخ ) يعنى إذا كانت كبرى يكون الاوسط مقدماً فيها لانه يوجب صدق التالى فيها وهو الاكبر وعدم منافاته للاصغر فانه لو كان منافياً للاصغر وهو لازم ومناف لللازم مناف للملزوم كان منافياً للاوسط فلم تنعقد الاتفاقية من الاوسط والا كبر هذا هف ولا يكون تالياً لانه حينئذ يكون صادقا كالاصغر ويجوز كون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالاً فلا تصدق النتيجة لزومية ولا اتفاقية ( قوله فان موافقة ) ناظر الى الضروب الناتجة للايجاب وقوله الا تى وعدم الموافقة ناظر الى الضروب الناتجة للسلب ففيه نشر معكوس ( قوله ويكون مآله ) عطف السبب ( قوله موافقا للملزوم ) الذى هو الاوسط ( قوله الذى هو الاكبر ) ان كان موافق الاوسط هو الاصغر كانت اللزومية كبرى والاتفاقية صغرى والقياس من الشكل الاول أو الثالث ( قوله أو الاصغر ) ان كان موافق الاوسط الاكبر كانت اللزومية صغرى الشكل

وقعت صغرى (١) الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا \* قيل المؤلف من الاتفاقيتين أو المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا يكون قياسا \* والجواب عنه بان المعبر في القياسية هو الاستلزام الذاتي لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس \* والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف من الاتفاقيتين

ومتى لم يكن احدهما موافقا لللازم الذى هو الاوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق (١) قوله وقعت صغرى الشكل الاول الى آخره ) فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصغرى الثالث ولم يتعرض للشكل الثانى لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب ولا للشكل الرابع اذ الشرط وقوع الاوسط مقدما فى الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرر فى محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا . وعدلنا عما قالوا لتوضيح

الثالث مطلقا أو الشكل الرابع ان كانت الاتفاقية خاصة ( قوله عما قالوا ) حيث لم يقل أو عامة يكون الاوسط تاليا للاصغر أو مقدما للاكبر فيها إذ يحتمل فى بادى الرأى الصغرية للشكل الاول والثانى والكبروية للاول والثالث ويحتاج فى الاخراج إلى التأمل ( قال قيل المؤلف ) صغرى الشكل الاول وكبراه مطوبة والفاء فى قوله فلا يكون داخلة على محمول النتيجة \* والجواب الاتى منع كلية الكبرى ( قال إذ النتيجة ) لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بوجود الاكبر فى نفسه المستلزم للعلم به مع كل أمر واقع والمعتبر فى الاتفاقية الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر وإلا لم يحصل الجزم فى الكلية لعدم العلاقة الموجبة له ففهوم الكبرى أن الأكبر موجود فى نفسه على كل تقدير مع سائر الامور الواقعة ومنها الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوماً قبل القياس ( قال لان الترتيب ) ولان العلة الغائية من القياس هى الايصال إلى المجهول التصديق فاذا انتفى انتفى القياس وقد يقال العلة الغائية قد تختلف ( هذا ) ولو قال لان الافادة لازم النظر وهو معتبر الخ لكان أولى ( قال ليس بنظر ) كون النظر هو الترتيب ضعيف كما مر فلو قال لانه لا نظر فيه لكان أخصر وأولى ( قال الناتج للسلب ) بخلاف الناتج للايجاب فانه لا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس فيه على العلم بوجود الاصغر والا كبر الواقع فهما معلوما الاجتماع بلا التفات إلى الوسط ( قال فانه مفيد ) لان الاوسط صادق فى نفسه لايجاب احدى

العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما حقق في موضعه \* واما ما أورده الشيخ من الشك على المؤلف من الزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فمدفوع بمثل ما قدمنا من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لا بما اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة التزاما لانها صادقة (١) تحقيقا والتزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على الزومية كذبت كلية لان الفردية من أوضاع العددية فلا يلزم الزوجية على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج

(١) (قوله لأنها صادقة التزاما وتحقيقا) لان فرض وقوع شيء يستلزم

المقدمتين فلا بد من كذب طرف السالبة وعدم توافق الطرفين (قال غير منعقد) لئلا يلزم صدق الاوسط وكذبه معاً (قال في الشكل الثاني) اما في الشكل الاول فغير مفيد. اما إذا كانت الكبرى موجبة فلما مر من معلومية النتيجة قبل القياس. واما إذا كانت سالبة فلأن الاكبر لكذبه لا يوافق شيئاً أصلاً وكذا الشكل الثالث لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر معاً في الواقع إن كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر إن كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة (قال وعقيم) اما في ضربى الايجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلا يوافق الاصغر. واما في الباقية فلجواز صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قال في ضمن الفردية) وان قيد بقيد في ضمن الزوجية فسدت الصغرى وان قيد فيها بالاول وفي الكبرى بالشأن صدقت المقدمتان ولم يتكرر الاوسط أو بالعكس كذبت المقدمتان مع عدم تكرره وعلى التقادير لا اشكال (قال صادقة) فان من يرى الاثنين فرداً يلتزم أنه زوج أيضاً أقول لعل الشيخ أراد انها حين تقييد الاوسط بقيد في ضمن الزوجية كانت كاذبة بحسب نفس الامر أو أن فردية الاثنين لكونها محالاً تستلزم عدم كونها عدداً بناء على جواز استلزام المحال للمحال فلا يتجه ما قاله المصنف. لا يقال على الاول يلزم المصادرة لاخذ الاكبر في الاوسط. لانا نقول ان لزمت فهي مشتركة الورود لانه على جواب المصنف يلزم أخذ الاصغر في الاوسط تأمل (قال ولا بما قيل) ضعفه شارح المطالع بوجهين فانهما ماسيذكره المصنف وأولهما انا نختار أن الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عدداً كان موجوداً بالزوم وكلما كان موجوداً كان زوجاً بالزوم فلو انتج الزوميتان انتج القياس تلك الكبرى لزومية (قال لان الفردية) يعنى انما تصدق الكبرى كلية لو لمزمت زوجية الاثنين من عدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وهو ممنوع لأن الفردية الخ (قال وان حملت)

من كون الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنى  
لامطلق العددية ليكون الفردية من أوضاعها الممكنة الاجتماع معها النوع الثانى ينمقد فيه  
الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد

فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا فى الواقع أى عددا منقسما بمساويين يلزم أن  
يكون عددا فى ضمن زوجيتها قطعاً لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطابق بداهة . وما قيل  
انما تصدق تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لا شىء من العدد بخمسة  
زوج فى الواقع ففيه أن بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير  
يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضنا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بأن  
الخمس زوج وكل ماهو زوج ولو فرضنا عدد ينتج من الاول انها عدد . فلا يلتفت الى ما قيل  
لو كانت الخمسة زوجا يلزم أن لا تكون عددا فى الواقع فليتأمل

بمجرد توسيع الدائرة وإلا فلا وجه لذكر هذا الشق لتخصيص الاشكال بالمؤلف من اللزوميتين  
فلو تركه وقال بدل قوله المار ان حملت الخ ان كلية الكبرى فمنوعة لان الخ لكان أولى ( قل لان  
مقدم ) حاصل رد الجواب اختيار الشق الاول بأنه ان أراد أن الفردية من الاوضاع الممنوعة فغير مفيد  
إذ المعتبر الاوضاع الممكنة أو انها من الاوضاع الممكنة فمنوع كيف والفرد مساو لنقيض الزوج  
والمنفصلة المركبة منهما حقيقة ( قل ليكون ) غاية المنفى ( قوله فرض لوازمه ) سواء كانت أجزاء كما  
فى المثال الآتى أو خوازيج ( قوله يلزم أن يكون ) فيصدق لو كانت الخمسة زوجا كان عددا وكذا  
صغرى القياس المذكور فى المتن ( قوله ثبوت المقيد ) أى بحسب المعنى كما أشار اليه بقوله أى عدداً  
فالمراد بالمقيد الزوج وبالمطلق العدد . ولو قال ثبوت المزوم بدون اللازم لكان أوفق إلا أنه عدل عنه  
تنبيها على جهة اللزوم ( قوله انما تصدق ) لو تم هذا لزم أن لا يصدق كلما كان زيد فرسا كان حيوانا  
( قوله لکن لا شىء ) الاوفق الاولى لا شىء من الخمسة الزوج بعدد ( قوله فعلى ذلك التقدير ) الاخصر  
فاذا ضم بالكبروية إلى قولنا الخمسة زوج انتج من الخ ( قوله إلى ما قيل ) المدعى هنا لزوم عدم عددية  
الخمس الزوج وفيما مر عدم لزوم عدديتها فلا يرد أن قوله فلا الخ مستغنى عنه بقوله وما قيل الخ والى  
الفرق بينهما أشار بالتأمل ( قل النوع الثانى ) هو ما يكون الاوسط جزءا غير تام فيهما ( قل باعتبار  
الاجزاء ) يعنى أن الحد الاوسط حينئذ ليس مقدما ولا تاليا بل جزء منهما أو من أحدهما ( قل فله

تلك الاشكال اما بين مقدمى مقدمتين او بين التالين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدمها متصلة مؤلفة من الطرف النير المشارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتالياها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين فى النتيجة كوضعهما فى القياس من كونهما مقدما أو تاليا كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجودات ينتج انه قد يكون إذا صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا إذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجودات. وهذه النتيجة لا تتوقف على اشتمال الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالى من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التالين مشروطة بالإيجاب المقدمتين

أصناف) الاخصر الاحسن وأصنافه أربعة لأن انعقادها اما الخ ( قال تلك الاشكال ) إشارة الى أن الاصناف الحاصلة للنوع الثانى باعتبار ضرب الاشكال فى الاصناف ستة عشر لانعقاد كل من الاشكال الاربعة فى كل من الاصناف الاربعة ( قال متصلة جزئية ) مركبة من متصلتين ( قال مقدمها متصلة ) أى فتكون أصغر قال للصغرى مرتبط بالطرف والواضح من الصغرى وقس عليه قوله للكبرى وذلك الطرف قولنا كلما كان كل انسان حيوانا فى المثال الآتى ونتيجة التأليف كل رومى متغير إذ هى نتيجة القياس المركب من تالى الصغرى ومقدم الكبرى من الشكل الاول والطرف الغير المشارك من الكبرى بعض الموجودات ( قال وتالياها ) وهى الاكبر ( قال من كونهما مقدما ) يعنى لو كان الطرف الغير المشارك من الصغرى مقدما فيها فيوضع فى الاصغر مقدما مثلاً ( قال وهذه النتيجة ) أى هذه المتصلة الجزئية تعم المشتمل وغيره ( قال بحسب الكمية ) الاخصر كمّاً وكيفاً وجهة ( قال المشتمل ) أى الشكل المنعقد من المتشاركين المشتمل على شرائطه مشروط الخ ( قال بكون المتصلة ) أى التى شاركت تالياها مع تالى الاخرى أو مع مقدم الاخرى والخاص أن مشاركة التالى تكون موجبة فقط سواء كانت كلتا المقدمتين أو احدهما ومشاركة المقدم تكون موجبة وسالبة ( قال فالمشاركة ) تفريع على قوله مشروط ولا يخفى أن مفاد مدخول الفاء أن المشروط فيه المشاركة لا المشتمل وأنه يشترط فيما كانت المشاركة بين المقدم والتالى ايجاب احدهما لاعلى التعيين وليس كذلك فلاخصر الاحسن أن يقول لكن المشاركة فى المشتمل بين التالين مشروطة بإيجاب المقدمتين والمقدم والتالى بالإيجاب ذى التالى

وبين المقدم والتالى بايجاب احدهما بين المقدمتين غير مشروطة بايجاب شىء وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة بامر بن . احدهما كلية احدى المتصلتين ، وثانيهما بعد رعاية التوى الآتية أن يكون احد المتشاركين بنفسه أو بالكلية المفروضة مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية \* ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع أحد المتشاركين منتجة للمشارك الآخر إذا اتفقت المتصلتان فى الكيف ومع أحد طرفى الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة إذا اختلفا ومن الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين فى الصنفين الاولين الا أن الصنف الرابع يذبح تلك المتصلة كلية فيما إذا كانت المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه أو بكليته مع نتيجة التأليف أو عكسها السكلى منتجا لمقدم الكبرى كما فى المثال المذكور إذا فرض (١)

(١) ( قوله إذا فرض مقدم الكبرى الخ ) بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى

وبين المتقدمين الخ أترك قوله فللمشاركة الى قوله غير المشتمل \* ويمكن الجواب بان الاشتراط فى المشاركة الكائنة فى المشتمل راجع إلى الاشتراط فيه وأن المراد بأحدهما التالى بقرينة ما قبل التفريع ( قال وبين المقدم ) الاولى ترك البين فى البين ( قال وغير المشتمل ) أى على شرائط الانتاج ( قال القوى الآتية ) بعيد هذا بقوله منها ومنها ( قال أن يكون ) يعنى يشترط فيه كون الحاصل من ضم أحد المتشاركين بنفسه ان كان كلياً أو بفرض كليته ان لم يكن إلى نتيجة التأليف بين المتشاركين بعد فرض كونهما منتجا أو إلى عكسها السكلى فرضا وان لم تنعكس كلياً قياساً منتجا الخ ( قال مع نتيجة ) حال من الاحد أى منتظماً مع الخ وفى نسبة الانتاج إلى الاحد تجوز فلو قال ونتيجة الخ لكان أخصر وأولى ( قال نتيجة التأليف ) أى تأليف المتشاركين منتظمة مع الخ على قياس مامر ( قال مع أحد المتشاركين ) وهو تالى احدى المتصلتين إذ المشاركة حينئذ فى التالى ( قال اذا اتفقت ) ظرف الاشتراط ( قال ومع أحد ) يعنى يشترط فى الصنف الثانى إذا اختلفت المقدمتان فى الكيف أن يكون نتيجة التأليف مع أحد طرفى الموجبة من المتصلتين منتجة الخ ( قال مشروط بأحد ) أى باستنتاج مقدم المتصلة الكلية من أحد المتشاركين بنفسه الخ أو استنتاج تالى السالبة من نتيجة التأليف مع أحد طرفى الموجبة كما فى شرح المطالع . ومن هذا يعلم أن المراد باستنتاج الصنف الثانى استنتاج القسم الثانى منه فقط خلافاً لما يوهمه ظاهر المتن ( قال كلية ) أى موجبة كلية فيما إذا الخ اذ على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاصغر صدق الاكبر ( قال إذا فرض ) قيد المثال ولو قال إذا

مقدم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة فيما قبل وبعد) منها أن جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت أو سالبة في قوة كليته فتى صدقت ومقدمها جزئي صدقت ومقدمها كلي . ومنها أن كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة أو السالبة في قوة جزئيته . ومنها أن جزئية تالي السالبة الكلية أو الجزئية في قوة كليته . ومنها أن كلية تالي الموجبة الكلية أو الجزئية في قوة جزئيته (النوع الثالث) له ثمانية أصناف لان الشرطية التي هي أحد جزئي إحدى المتصلتين اما متصلة أو منفصلة مقدم الصغرى أو الكبرى أو تالي إحداها . وينعقد بين

جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيونا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي متغيرا كان بعض الموجود حادثا لان تالي الصغرى اعنى قولنا كل رومي جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعنى قولنا كل رومي متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى أعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق

جعل مقدم كبراه حملية الخ لكان أوضح (قال حملية جزئية) أى لا كلية لأن القياس المؤلف في المثال المار من تالي الصغرى ونتيجة التأليف لكونه من الشكل الثالث لا ينتج الكلية (قوله التأليف المفروضة) قال ذلك لان القياس المؤلف من المشاركون من الشكل الاول ولم يتحقق فيه كلية الكبرى (قال نافعة) كما أشار ويشير اليه (قال إن جزئية) أما في الموجبة فلأن المقدم السكلى ملزوم للجزئي والجزئي ملزوم للتالي فلما قدم السكلى ملزوم له . وأما في السالبة فلأن الجزئي أعم من السكلى وإذا لم يستلزم الأعم شيئا أصلا لم يستلزمه الاخص أصلا وإلازم وجود الاخص بدون الأعم هف (قال فتى) بيان لمعنى القوة هنا (قال مقدم المتصلة) أما في الموجبة فلان اللازم بالازم الجزئي للخاص لازم كذلك للعام والا لم يستلزمه الخاص . وأما في السالبة فلأن الخاص إذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام إذا لم يستلزمه العام استلزمه الخاص (قال في قوة كليته) لان العام إذا لم يلزم من شئ لم يلزم الخاص منه وإلا لزمه العام (قال في قوة جزئية) لان الجزئي لازم للسكلى ولازم اللازم لازم وفي التعميم في القوتين الاخيرتين من الكلية والجزئية ايماء إلى رد من خصصهما بالكلية لتحققهما في الجزئية (قال لان الشرطية) يعنى أن مابه الاشتراك لكونه جزءا تاما من احداها ناقصا من الاخرى جزء أولى من الاولى فتكون مركبة من حمليتين وجزء ثانوى من الاخرى فتكون مؤلفة من شرطيتين أو من حملية وشرطية يكون مابه الاشتراك جزئيا وتلك الشرطية الخ (قال مقدم الصغرى) أى كل من المتصلة والمنفصلة يكون لها

المشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة في الكل متصلة أحد طرفيها متصلة أو منفصلة كما قولنا كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان التامع بينهما وكما امكن التامع يلزم امكان اجتماع النقيضين ينتج أنه كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان اجتماع النقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من الحلية والمتصلة في شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستعرفها ( القسم الثاني ) ما يتركب من منفصلتين وله أيضا ثلاثة أنواع \* النوع الاول ما يكون اشتراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة أصناف لانه مؤلف من حقيقتين أو من حقيقة مع مانعة الجمع أو مع مانعة الخلو أو مانعتي الجمع أو مانعتي الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدي المقدمتين وكلية

أحد الاحوال الاربعة فيكون ثمانية أصناف ( قال بضروبها ) وهي في الشكل الرابع خمسة لاثمانية وفي البواقي كما مر وقد مر من المصنف ما يفيد أن الاختلاط باعتبار اللزوم والعناد والاتفاق ( قال أحد طرفيها ) أي اذا كان أحد جزئي احدي المتصلتين متصلة فاحد طرفيها متصلة أو منفصلة فمتصلة ( قال ينتج أنه ) يعني أن النتيجة في هذا المثال شرطية متصلة والحلية التي هي مقدم الصغرى مقدمها والمتصلة التي مقدمها مقدم تالي الصغرى وتاليها تالي الكبرى تاليها ( قال اجتماع النقيضين ) هما كونهما واجبين وعدمه أو قدرتهما وعجزهما أو وجود أو إيجاد أو امكان العالم وعدمه ( قال ثلاثة أنواع ) وجه الحصر فيها كما مر ( قال وله ست ) حاصلة من اعتبار كل من الحقيقة ومانعتي الجمع والخلو مع نظيرتها واحدي مقابلتها فلو قل بدل قوله لانه الخ لانهما اما حقيقتان أو مانعتا الجمع أو مانعتا الخلو أو مختلفتان لكن في ( قال مع مانعة الجمع ) الاولى ومانعة الخ ( قال أو مانعتي الجمع ) عطف على مدخول من والمراد المانعة الجمع بالمعنى الاخص بقرينة المقابلة وقس عليه قوله أو مانعتي الخلو ( قال ولا يتميز ) ولا الصغرى عن الكبرى كما لا يتميز الاصفر عن الاكبر لأن التمايز بينهما انما يكون إذا وجد التمايز بين الحدود وهو منتف ههنا وكلامه يشعر بالتمايز في المؤلف من غير المتجانسين وليس كذلك \* قال شارح المطالع وهو على ستة أقسام وكيف ما كان لا يتميز بعض الاشكال عن بعض انتهى . لكن كلامهم في بيان نتيجة المختلفتين يرجح ما ذكره المصنف ( قال الكل ) أي كل من الاصناف الستة ( قال احدي المقدمتين ) سواء كانت الاخرى موجبة أولا فغير المنتج هنا السالبتان فقط ( قال وكلية ) لم يقل وكليتها لانه لا يلزم أن

احدهما ومنافاة السالبة للموجبة المستعملتين فيه بان لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من أنواع المنفصلة مع موجبته لاعم موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع أو الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتها واما النتائج فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما أن يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا أو يكون العالم قديما والبتة اما أن يكون العالم قديما أو حادثا ينتج أنه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس البتة اما أن يكون فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا\* وفي الصنف الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية

يكون المقدمة الموجبة هي المقدمة الكلية (قال ومنافاة) لو قال وتنافي السالبة والموجبة المستعملتين لكان أولى لكن نسب المنافاة إلى السالبة لشرف الإيجاب (قال فيه) أى في كل من الاصناف أى في كل قياس منها (قال ينتج سالبة) أى ينتج المختلفتان كيف إذا اتحدتا نوعا لامتناع وقوع الانفصال الحقيقي ولا وقوعه بين أمرين بعينهما وكذا في مانعتي الجمع والخلو (قال لاعم موجبة) أما عدم انتاج الحقيقية السالبة مع موجبة مانعة الجمع أو الخلو فلجواز ان يكون بين امرين منع الجمع أو الخلو ويصدق بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف العكس المستثنى بقوله الا السالبة الخ لاستحالة الانفصال الحقيقي بينهما مع سلب منع الجمع أو الخلو بينهما . واما عدم انتاج سالبة كل من مانعتي الجمع والخلو مع موجبة الاخرى فلان سلب كل لا ينافي إيجاب الاخرى فظهر ان الاقسام المنفية الانتاج ستة والمستثنى منها اثنان (قال الا السالبة) فان سالتهم مع الموجبة الحقيقية منتجة (قال لامتناع) أى لوجود التنافي المذكور فيه (قال واما النتائج) أى الاصناف الستة (قال من الطرفين) أى باعتبار جعل كل من الطرفين مقدما والاخر تاليا . وفيه تنبيه على عدم التمايز بين الاشكال وبين صغراها وكبرائها في الصنف الاول (قال ومنفصلة سالبة) لان كلا من المتصلتين يستلزم سالبتي مانعة الجمع والخلو لجواز الجمع والخلو بين اللازم والمزوم وصدقهما مستلزم لصدق السالبة الحقيقية . واعترض بان الملازمة بين الشئتين لا يقتضى جواز الخلو عنهما لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة \* ثم ان في قوله ومنفصلة الخ ايماء الى رد من قال ومنفصلتين سالتين مانعتي الجمع ومانعتي الخلو وحقيقتين لعدم امتياز مقدمها عن تاليها بالطبع . والقول بالتعدد الوضعي بعيد . لا يقال المتصلة كذلك لانا نقول لمزومية أحد الطرفين للآخر مغايرة لمزومية الآخر له بالطبع أيضا (قال وانه ليس البتة) مثال للسالبة الحقيقية ومقابلتها (قال وفي الصنف الثاني الخ) هذه الثلاثة هي المؤلفات من غير المتجانسين ولتمايز

مقدمها من غير الحقيقية في الثانى ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة اجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلف من الطرفين في الخامس ومن نقيضى الطرفين في الرابع \* والمؤلف من موجبتين احدهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع ان كانت الجزئية في الرابع حقيقية والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة اجمع وكالخامس فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مانعة الخلو \* والمؤلف

الاشكال لا يفتج الا متصلة واحدة ( قال من غير الحقيقية ) اى وتاليها من الحقيقية لاستلزام طرف مانعة اجمع نقيض الاوسط المستلزم لطرف الحقيقية أو عينه ولا يكون مقدمها من الحقيقية والالم تصدق النتيجة كلية ( قال ومن الحقيقية ) اى وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف الحقيقية نقيض الاوسط وهو يستلزم طرف مانعة الخلو ولا ينعكس لما مر ( قال في السادس ) اى وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف مانعة اجمع نقيض الاوسط واستلزام طرف مانعة الخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مانعة اجمع لما نفعه الخلو ولا ينعكس لثلاث تكذب النتيجة كلية ( قال الرابع والخامس ) هما من المتجانسين ولا يتمايز الاشكال فيهما ( قال جزئيتين ) لا كليتين لجواز كون كل من الطرفين أو نقيضهما أعم من وجه من الآخر فلا تصدق الملازمة الكلية كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشئ لا حيوانا أو لا شجرا ودائما اما ان يكون لا شجرا أو لا حجرا وكقولنا هذا الشئ اما حيوان أو شجر واما شجر أو حجر ( قال كل منهما ) اى من النتيجتين ( قال نقيضى الطرفين ) اى الاصغر والاكبر ( قال احدهما ) اى فقط لوجوب كلية الاخرى ( قال فهو في النتيجة ) حاصل ما في شرح المطالع ان نتيجة المؤلف من موجبتين احدهما جزئية متصلتان موجبتان جزئيتان في جميع الاصناف وهما مؤلفتان من نقيضى الطرفين في الرابع مطلقا وفي الثانى ان كانت الجزئية هي الحقيقية وفي السادس ان كانت الجزئية مانعة الخلو ومن نفس الطرفين فيما عداها انتهى. ففي كلام المصنف خلل ولو قال كالرابع في الرابع مطلقا وفي الثانى ان كانت جزئية حقيقية وفي السادس ان كانت مانعة الخلو وكالخامس فيما عداها لكان اخصر وأوضح وصوابا ( قال مانعة اجمع ) مقتضى ما في شرح المطالع ان يقول هنا مانعة الخلو وفي الآتى مانعة اجمع بعكس ما ذكره ( قال من الاصناف ) هذا ومعطوفه بيان لما عداها اذ النفي المستفاد من عدا بالنسبة الى السادس متوجه الى القيد كما هو الاصل في الكلام المقيّد ( قال الاربعة ) كان الحكم هنا بكون النتيجة في الصنف الثانى والثالث والسادس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين يخالف الحكم بان النتيجة في غير المتجانسين واحدة لتمايز الاشكال فيه فتأمل

من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جزئيتين  
لا حل التعيين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس في  
البواقي احدهما على التعيين مقدمها من مانعة الجمع في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن  
السالبة في الرابع ومن الموجبة في الخامس ( النوع الثاني ) ما يكون اشتراكهما في جزء  
ناقص من كل منهما وهو المطبوع \* ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة بضروبها

( قال من الموجبة ) الكلية كلناهما أو احدهما ( قال ومنتج في الاول ) وذلك لانه ان كذبت  
المتصلتان صدق تقيضاهما فيكون كل من الطرفين ملزوما مساويا للآخر فتكذب السالبة المنفصلة  
لمعاندة الاوسط لأحد الطرفين المستلزمة لمعاندة الآخر له لتساويهما فيلزم العناد بين جزئي السالبة  
( قال لاعلى التعيين ) ولم ينتج احدهما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاند الشيء وما  
لا يعانده كالانسان المستلزم للفرس كليا مع أنه يعاند اللاناطق بخلاف اللانفرس ( قال مقدم احدهما )  
أى احدى النتيجةين المأخوذتين لاعلى التعيين بمعنى ان النتيجة ليست واحدة منهما على التعيين  
( قال ومن مانعة الجمع ) لا يخفى ان انتاج الثاني والثالث مشروط بعدم كون الحقيقية سالبة والا لم ينتج  
كما برهن عليه في شرح المطالع فبيان المصنف قاصر ( قال ومن الحقيقية ) لثلا يلزم كذب السالبة الغير  
الحقيقية . ولا يجوز العكس بان يكون مقدمها من الحقيقية في الثاني ومن مانعة الخلو في الثالث لجواز  
كون تقيض الاوسط الذى هو طرف الحقيقية اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو  
فيصدق سالبنا منع الجمع والخلو مع الموجبة الحقيقية ولا تصدق السالبة المتصلة ( قال ومن السالبة )  
لثلا يلزم كذب السالبة ولا يكون مقدمها من الموجبة فيه لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف  
السالبة وامتناع سلب ملازمة الاخص ( قال ومن الموجبة ) أى لامن السالبة لجواز كون طرف  
الموجبة اعم من طرفها مع صدق استلزام الاخص للاعم كليا هذا . ثم انه ترك المؤلف من السالبتين  
لانه عقيم إذ يشترط في انتاج السلك ايجاب احدى المقدمتين . واستدل عليه في الاول بانه يجوز  
ان لا يعاند الشيء الواحد كل جسم للمتلازمين كالانسان والناطق ولا للمعاندين كالانسان واللا انسان  
فيصدق السالبتان مع ان الحق التلازم في الاول والتعاند في الثاني ( قال في جزء ناقص ) بان يكون  
جزأ الجزء التام سواء كان موضوعا أو محمولا ( قال وهو المطبوع ) لا الاول والثالث فوجه جعل سابقه نوعا  
أول لمناسبته للنوع الاول من الصنف الاول ( قال بين المتشاركين ) أى في كل الاقسام الخمسة  
ويستفاد منه ان تميز الصغرى عن الكبرى بحسب الجزأين المتشاركين ( قال الاربعة ) أى من

وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعداً اما من نوع او من أنواع . ويشترط في انتاجه أمور أربعة ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق مانعة اخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل المنعقد الواحد أو المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة اخلو بذلك المعنى أيضاً مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك ان وجد ذلك الجزء والا فمن نتائج التأليفات . وله اصناف خمسة لا مزيد عليها \* الاول ما يشارك جزء واحد من احدهما جزءاً واحداً من الأخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات أجزاء ثلاثة . الطرفين الغير المشاركين ونتيجة التأليف كقولنا إما ان يكون كل جسم متغيراً أو لا متغيراً . واما أن يكون كل متغير حادثاً أو بعض الممكن قديماً ينتج انه اما ان يكون كل جسم حادثاً أو لا متغيراً او بعض الممكن قديماً . الثاني ما يشارك جزءاً من احدهما جزئين من

الاقتراي الحلي ( قال وربما يجتمع ) الاولى تأخيره عن بيان الاصناف الخمسة ( قال واحد منه ) أى من النوع الثاني في الاقتراي الشرطي الانفصالي ( قال شكلان ) كما في مثال الصنف الثالث ( قال فصاعداً ) كما في الرابع في المثال الآتي ( قال من نوع الخ ) تعميم للشكلين فصاعداً ومراده بالشكل هو الطبيعي وبالنوع الشكل المنطقي أى سواء كان القياسان فصاعداً من شكل واحد كما في مثال المصنف للصنف الثاني اذ التأليف فيه من تالى الصغرى مع مقدم الكبرى قياس حلى من الشكل الاول وكذا مع تالى الكبرى أو من اشكال كما في المثال الآتي منا للصنف الرابع . أو بالشكل المنطقي وبالنوع الضرب أى اما من ضرب واحد من ضروها أو من اضرب لكنه ينتج عليه مع انه خلاف المصطلح انه بعد اعتبار تغاير الشكلين لا معنى لهذا التعميم فتدبر ( قال الاعم عليهما ) أى بان يكونا حقيقتين أو مانعاً اخلو بالمعنى الاخص او مختلفتين احدهما حقيقة والآخرى مانعة اخلو ( قال واشتمال الشكل ) الاخص واشتمال المتشاركين على الخ . لا يقال هذا أوضح وانسب بنسبة الاشتمال لانا نقول لما علم ان انعقاد الاشكال باعتبارها وبينهما علم انها الشكل ( قال من نتيجة التأليف ) أى من المشاركين ( قال التأليف ) جمع تأليف والاوضح التأليفات ( قال مشاركة ) مستغنى عنه بما مر في الشرائط ( قال منفصلة ) لان المقدمتين مانعتا اخلو فيكون احد طرفي كل منهما واقعا فالواقع ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة التأليف والا فالواقع احد الطرفين الغير المتشاركين فالواقع لا يخلو عن نتيجة التأليف وعن احدهما ( قال كل جسم متغير ) المؤلف من المتشاركين اعنى مقدمي المقدمتين قياس حلى من الشكل الاول من الضرب الاول ( قال جزءاً من الخ ) أى فقط ( قال جزئين ) أى شكل

الآخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة . الطرف الغير المشارك ونتيجتي التأليفين كقولنا  
 اما ان يكون كل جسم لا متغيرا او متغيرا واما ان يكون كل متغير حادثا او كل متغير  
 قديما ينتج اما ان يكون كل جسم لا متغيرا او حادثا او قديما . الثالث ما يشارك جزء من  
 احدهما جزءا من الاخرى والجزء الآخر من الاولى جزءا آخر من الثانية ينتج باعتبار  
 المشاركتين منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول \* الرابع ما يشارك كل  
 جزء من احدهما كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هي نتائج التأليفات  
 الاربعة \* الخامس ما يشارك جزء من احدهما كل جزء من الاخرى والجزء الآخر من  
 الاولى أحد جزئي الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج

منهما من الاخرى ولا يشارك الجزء الاخير من الاولى لشيء منهما من الاخرى فالمجتمع فيه قياسان  
 ( قل ونتيجتي ) لان الواقع ان كان الجزء الغير المشارك فهو احد اجزاء النتيجة او الجزء المشارك فالواقع  
 من المنفصلة الاخرى اما هذا الطرف او ذك فيصدق نتيجة التأليف فالواقع اما الطرف الغير المشارك  
 او احدى نتيجتي التأليفين ( قال جزء من احدهما ) يؤخذ منه ان المجتمع فيه شكلان فقوله الاتي  
 كما انتج الخ تشبيهه في مجرد كون النتيجة ذات اجزاء ثلاثة ( قل كما انتج الاول ) مثاله اما كل  
 انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل ناطق ضاحك واما كل حيوان متحرك بالارادة ينتج اما  
 كل انسان ناطق واما كل ناطق ضاحك واما كل حجر متحرك بالارادة باعتبار أحد المشاركون وينتج  
 باعتبار الآخر اما كل انسان ضاحك واما كل حجر حيوان واما كل حيوان متحرك بالارادة والمتألف  
 من المشاركون اقترانيان حمليان من الشكل الاول وذلك لان الواقع ان كان الجزء الغير المشارك فهو  
 أحد اجزاء النتيجة والا فالواقع من المنفصلة الاخرى اما المقدم أو التالي وأيا ما كان تصدق احدى  
 نتيجتي التأليفين ( قال ما يشارك ) فيكون المجتمع فيه اربع اقيسة ( قال ذات اجزاء ) مثاله اما كل  
 انسان ناطق واما كل ناطق فرس واما كل فرس انسان واما كل ناطق حيوان ينتج اما بعض الناطق  
 فرس واما كل انسان حيوان واما كل ناطق انسان واما بعض الفرس حيوان والمجتمع في هذا المثال  
 قياسان من الشكل الاول وقياس من الشكل الثالث وآخر من الرابع \* ووجه الانتاج ان الواقع من  
 المنفصلة الاولى اما الجزء الثاني أو الاول وعلى كل فالواقع معه من الثانية أحد جزئيه فيصدق احدى  
 نتائج التأليفات الاربعة ( قال منفصلتين ) مثاله اما كل انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل  
 حيوان حساس واما كل حيوان انسان ينتج اما كل انسان ناطق واما كل حجر حساس واما كل حجر

الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما في جزء تام من احدهما وناقص من الاخرى بان يكون أحد طرفي احدهما شرطية متصلة أو منفصلة ويشترط انتاجه باشتراكين على تأليف منتج من أحد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الخلو بالمعنى الاعم والنتيجة أيضا موجبة مانعة الخلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة فحكمها مع المنفصلة البسيطة حكم القياس المركب من المنفصلتين المتشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والنتائج وقد سبقت فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل أحد جزئي النتيجة كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا واما أن لا يكون العدد كذا . واما ان يكون العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج أنه اما كلما كان العدد زوجا كان منقسما وبالعكس واما أن لا يكون العدد كذا . وان كانت متصلة فحكمها معها حكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجيء فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كلما كانت

انسان وهي احدى المنفصلتين . والثانية اما بعض الناطق حيوان واما كل حجر انسان واما كل حيوان حساس واجتمع هنا قياسان من الشكل الاول وقياس من الرابع كما هو مقتضى الاخذ من تعريف الصنف الخامس وذلك لان الجزء المشترك لاحدهما من احدى المنفصلتين ان كان واقعا فهو احد اجزاء النتيجة وإلا فيقع الجزء المشترك للجزئين فيقع معه من الاخرى احدهما فتصدق احدى نتيجتي التأليفين ( قال بان يكون احد طرفي ) أي المقدم والتالي وهذا تصوير للنوع الثالث أي لا يتصور هذا النوع إلا بان الخ ( قال المتشاركون ) أي المقدم أو التالي من احدى المنفصلتين ونفس الاخرى لا الصغرى والكبرى فما به الاشتراك مقدم أو تال من احدهما وجزء من احدهما من الاخرى ( قال من أحد الاشكال ) فتنعقد تلك الاشكال باعتبار المتشاركون ( قال الشرطية ) متصلة أو منفصلة ( قال والنتيجة ايضا ) لانه لما اشترط كون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الخلو كان الواقع غير خال عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنتج لنتيجة التأليف لان الواقع ان كان الاول فذاك والا تحققت الشرطية مع المنفصلة البسيطة فتصدق تلك النتيجة فلا يخلو الواقع عنهما ( قال أحيد جزئي النتيجة ) وجزؤها الاخر هو الجزء الغير المشترك ( قال ينتج أنه اما ) الظاهر أن يزيد بعد قوله وبالعكس قولنا وایس البتة اما أن يكون العدد زوجا أو منقسما ( قال معها ) أي المنفصلة التي هي الطرف الاخر من القياس ( قال كقولنا دائما ) المشترك فيه وهو النهار موجود جزء الجزء من الصغرى لانه جزء مقدمها

الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما أن يكون النهار موجودا أو الليل موجودا ينتج (١) اما أن يكون الشمس طالعة أو الليل موجودا واما أن يكون الشمس مظلمة ( القسم الثالث ) ما يتركب من الحلية والمتصلة ولا يمكن المشاركة بين الحلية والشرطية إلا في جزء تام من الحلية وناقص من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها بين المتشاركين وله انواع أربعة لأن المتشارك للحلية اما تالى المتصلة والحلية كبرى وهو المطبوع أو صغرى واما مقدم المتصلة والحلية كبرى أو صغرى والنتيجة في الكل متصلة تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والحلية الكبرى في الاول وبالعكس في الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج أنه كلما كان العالم متحيزا كان حادثا وشرط انتاجهما أن يكون تأليف هذه الحلية مع ذلك التالى منتجا ولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجا (٢) ولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة

(١) (قوله ينتج أما أن يكون الخ) هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدمها منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليها حلية كما هو مقتضى الشروط الآتية (٢) (قوله منتجا ولو بالقوة لتالى السالبة ان كانت الخ) كقولنا كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون إذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى

وجزء الكبرى لانه مقدمها ( قال تام من الحلية ) لا متناع كون شئ من طرفى الحلية قضية فالمشاركة اما بالموضوع أو بالمحمول ( قال بين المتشاركين ) باعتبار الحد الاوسط فيهما وهما الجزء التام من الشرطية المتصلة مقدمها أو تاليها وتام الحلية ( قال للمتصلة في الكيف ) لان الاقيسة المنتجة لها صغراها موجبة فتتبع كيفياتها الكبرى ( قال والحلية الكبرى ) لو قال بين تالى المتصلة صغرى والحلية كبرى الخ لكان افيد واحسن ( قال أو بالعكس ) أى بين الحلية صغرى وتالى المتصلة كبرى هذا \* ثم إن قوله بين الى قوله فى الثانى مستغنى عنه بما سبق من وجوب مراعاة حال الحلية فى التأليف فتأمل ( قال كان العالم ) أى الجسمانى ويدخل فيه الفلك الأعلى اما لأن التحيز أعم من التمكن أو لكون المكان بعدا ( قال لنتيجة التأليف ) مستدرك وكأنه ذكره موافقة للشق الثانى فى التصريح بالنتيجة ( قال ان كانت المتصلة موجبة ) لانه كلما صدق المقدم صدق التالى مع الحلية وكلما صدق صدقت نتيجة التأليف \* اما

ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصله مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم  
الصغرى والحملية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها تالى المتصلة كقولنا العالم  
متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا  
ولا يشترط فيهما احتمال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتملا على تأليف منتج بالفعل  
أو بالقوة بناء (١) على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة أو سالبة  
كلية أو جزئية والا فيشترط امران أحدهما كلية المتصلة وثانيهما كون الحملية

المتصلة السالبة أعنى قولنا بعض الحيوان قديم وإن كان حملية جزئية إلا أنها في قوة السكائية بناء  
على القوى السابقة فهي كلية مع الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم وإذا  
جعل هذه النتيجة كبرى للحملية السكائية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم  
وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقي (١) (قوله بناء على القوى الخ) قيد القوة لا الفعل

الكبرى فظاهرة وأما صدق الحملية مع المقدم لأنها صادقة في نفس الامر فيكون صادقا على ذلك  
التقدير . هذا في المتصلة الموجبة . وأما في السالبة فلأنه كلما صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحملية  
لأنها صادقة في الواقع وكلما صدقتا صدق تالى السالبة حين تحقق الشرط فكلما صدقت نتيجة التأليف  
صدق تالى السالبة فنجعلها كبرى للمتصلة القائلة بأنه ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدق  
التالى ينتج ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدقت نتيجة التأليف كذا في شرح المطالع  
ثم انه اعترض الشيخ بأنه لا يلزم من صدق الحملية صدقها على تقدير صدق المقدم والا لا نتج قولنا  
كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم بذاته ببعده وهو يستلزم سلب  
الشئ عن نفسه \* وأجاب تارة بفرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا لصدق الحملية . وفيه أن عدم  
المنافاة لا تقتضى صدقها على تقدير صدقها لجواز عدم المنافاة مع عدم بقاء صدقها معه . وأخرى بمنع  
كذب النتيجة إذ وجود الخلاء لما كان محالا جاز استلزامه الحال . وفيه أنه دفع للنقض بقوله والا الخ  
وأما المنع المشار اليه بقوله بأنه الخ فباق ( قال الصغرى ) الاولى ايراد الصغرى والكبرى منكرا لامعرا  
( قال وبالعكس ) أى من الحملية صغرى ومقدم المتصلة كبرى ( قال فان اشتملا على تأليف ) إقامة المظهر  
مقام المضمر فلو قال فان اشتملا عليه ولو بالقوة الخ لكان أولى ( قال أو بالقوة ) كما اذا بدلنا الشرطية  
السابقة بقولنا كلما كان بعض المتغير حادثا كان الفلك حادثا فانه حينئذ يكون المتشاركان على تأليف  
منتج بالقوة لما سبق من أنه اذا صدقت المتصلة كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى . وقس عليه

مع نتيجة التأليف أو مع كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا وكل فرس حيوانا ينتج كلما كان (١) كل انسان فرسا كان كل رومى حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من الحلية والمنفصلة سواء كانت الحلية كبرى أو صغرى وهو على نوعين \* النوع الاول ما ينتج حلية واحدة وهو

(١) ( قوله ينتج كلما كان كل انسان فرسا الخ ) هذه النتيجة متصلة موجه كلية مقدما نتيجة الشكل الثانى المنعقد ههنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب إذ لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحلية معها كما نحقق فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة الكلية المذكورة فى القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحلية الصادقة مطلقا مقدم تلك المتصلة ومقدمها يستلزم تاليها فنتيجة التأليف يستلزم تالى المتصلة وهذا الاستلزام

( قال نتيجة التأليف ) لانه متى صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحلية ومتى صدقنا صدق مقدم المتصلة وكلما أو ليس البتة إذا صدق مقدمها يلزم تاليها ( قال أو مع كلية عكسها ) لأنه إذا صدق عكس نتيجة التأليف صدقت وكلما أو ليس البتة إذا صدق عكسها صدق تاليها أما الصغرى فلان العكس لازم فصدقه مستلزم لصدق الاصل جزئيا. وأما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الحلية لما مر وكلما صدقا صدق مقدم المتصلة بحكم القوى السابقة وكلما أو ليس البتة إذا صدق مقدم المتصلة صدق تاليها ( قال كلما كان ) مثال النوع الثالث لما يكون المتشارك غير مشتملين على تأليف منتج وقد انتجت الحلية مع النتيجة المفروضة مقدم المتصلة الكلية. ومثال النوع الرابع مما لم تشتملا عليه مع انتاج الحلية والعكس الكلى المفروض للنتيجة مقدم تلك المتصلة قولنا كل فرس حيوان وكلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا المنتج لقولنا كلما كان كل فرس انسانا كان كل رومى حساسا ( قوله بل المفروضة ) فيه اشعار بان المراد بفرضية النتيجة عدم اشتغال المقدمتين المنتجتين لها على شرائط الانتاج ( قوله المقدم ) أى كون مقدم المتصلة منتجة بالفتح من الحلية والنتيجة المفروضة فالاستنتاج بمعنى الانتاج مصدر مجهول ( قوله بواسطة الحلية ) أى بواسطة انضمام الحلية بالكبروية اليها ( قوله الصادقة مطلقا ) أى من غير اشتراط الصدق بامر فهو قيد الصادقة. ويمكن جعله قيد يستلزم ( قوله وهذا الاستلزام ) أى وطرفا هذا الاستلزام معه عين النتيجة أو المراد أنه عين استلزام نتيجة

المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحملات بعدد اجزاء الانفصال كل حملية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحملات اقيسة متغايرة في الاوسط متحدة (١) في النتيجة التي هي تلك الحملية اما من شكل او من اشكال مختلفة وشرط انتاجه أن يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحملات الكبريات وبالعكس كقولنا اما أن يكون العالم جوهرًا او عرضًا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث

﴿ تنبيه ﴾ القياس المقسم وأمثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصلة النتائج كما سيأتى بناء على أن المنفصلة مع كل حملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك كما يأتى \* النوع الثانى ما ينتج شرطية واحدة أو متعددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحملية واحدة أو حمليات متعددة مشاركة لجزء

عين نتيجته القياس ههنا (١) ( قوله متحدة في النتيجة ) وذلك الاتحاد بان يتحدد محمولات الكبريات الحملات

الخ فلا يتعجه منع صحة الحمل مستنداً بأن النتيجة كل فلا يحمل على جزئه الذى هو الاستلزام ( قال اجزاء الانفصال ) لأنه ان زادت أو نقصت لا يكون قياساً مقسماً \* اما على الاول فلان الحملية الزائدة ان لم تشارك شيئاً من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس وتكون النتيجة منفصلة والا فان شاركته فيما يشارك فيه أخرى فاما مع الاتحاد فى السكم والكيف والوضع والجهة فلا فرق بين الحمليتين أو بدونه فيحصل باعتبار المشاركين نتيجتان وان لم تشارك فيه تحصل من المشاركين نتيجتان فلا تكون النتيجة حملية واحدة واما على الثانى فلنظير مامر بأن يقال الزائدة من اجزاء الانفصال ان لم تشارك شيئاً من الحملات الخ قال متغايرة الخ اشارة إلى شرطين لحصول القياس المقسم الاول التغاير فى الاوسط لانه لو اتحد قياسان فيه وهما متحدان فى طرفى النتيجة لزم تعدد النتائج ان لم يتحد فى الوضع والكيف والسكم والجهة وعدم التمايز بين الحملات ان اتحدت فيه \* والثانى الاتحاد فى النتيجة وهو مستغنى عنه بما مر \* واعلم ان ههنا شرطين آخرين . الاول اشتراك اجزاء الانفصال فى أحد طرفى النتيجة فانه لو لم يكن أحدهما مذكوراً فى بعضها فان ذكر ذلك البعض فى النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبياً عن القياس . والثانى اشتراك الحملات فى الطرف الآخر من النتيجة بعين ذلك الدليل

من اجزائها أو لأجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء أو اقل منها أو اكثر بان يشارك حملتان أو اكثر لجزء واحد . وله ثلاثة أصناف لأن المنفصلة فيه اما مانعة الخلو أو مانعة اجمع أو حقيقية \* وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها في الكل \* فالصنف الاول يشترط انتاجه بكون المشاركة منتجة (١) مشتملة على شرائط الانتاج فينتج منفصلة موجبة مانعة الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد كقولنا إما أن يكون هذا العدد عدداً منقسماً أو فرداً وكل منقسم زوج ينتج اما أن يكون هذا زوجاً أو فرداً وحينئذ

(١) قوله منتجة أى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى فيما كان في القياس متصلة ولا متصاة ههنا في القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى

(قال موجبة) والا جاز كذب اجزائها فلا يصدق شئ منها مع احدي الحليات فتكذب النتيجة (قال كلية) لاجزئية لانه يجوز حينئذ اختلاف الحلية والمنفصلة زماناً فلا يجتمعان في الصدق فلا ينتج (قال بالمعنى الاعم) الشامل للحقيقية ومانعة الخلو بالمعنى الاخص ولا يجوز ان يكون مانعة اجمع بالمعنى الاخص لجواز كذب اجزاء الانفصال فيها فلا يلزم اجتماع صدق أحد اجزائه مع احدي الحليات حتى تصدق النتيجة (قال الصغريات) هذا يقتضى كون كل جزء صغرى وهو بعيد كما يقتضى الا ترى كون كل حلية كبرى إلا أن يقال المراد الصغريات والكبريات في الاقيسة الحليات الحاصلة فيه أو يراد بالصغرى والكبرى ماله دخل في الصغرى والكبرى \* ولو قال ايجاب اجزاء المنفصلة الصغرى لكان أحسن (قال وبالعكس) أى يشترط ايجاب الحليات الصغريات وكلية اجزاء الانفصال الكبريات واعلم أن الدليل على الانتاج حين تحقق الشرائط أن الواقع لا يخلو عن طرف من اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من تلك الحليات وينتج المطلوب (قال بجزءه) الاولى ايراد اللام بدل الباء كما يدل عليه قوله أولاً اجزاء وقوله الا ترى لجزء الخ (قال اما بعدد الاجزاء) تفصيل للتعدد الذى هو صفة الحليات لا الذى هو صفة الاجزاء والا لقال بعدد الحليات ولا ورد قوله بان يشارك عقب قوله أو اقل منها (قال بان يشارك) تصوير للاكثرية وتنبية على أنه لا يمكن ان تتحقق إلا عند تلك المشاركة بخلاف المساواة والاقلية (قال بكون المشاركة) أى القياس المؤلف من المتشاركين (قال مشتملة) تفسير المنتجة ولو ترك المفسر بالفتح لكان أولى (قوله بناء على الخ) قيد المنفى وقوله لان الخ علة المنفى (قال مانعة الخلو) لان الكلام في مانعة الخلو الموجبة (قال من نتيجة التأليف) ونتيجة التأليف في

يكون القياس بسيطا . واما متعددة إن كانت المشاركة متعددة بان يشارك حمليّة واحدة لجزئين فصاعدا أو حمليّات متعددة لجزء واحد أو لمتعدد فينبذ هو باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى اما مؤلفة من نتائج التآليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فؤلفة (١) منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد الحمليّات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر أو أقل منها كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة

(١) قوله والا فؤلفة منها ( أى من نتائج التآليفات ) قوله ومن ذلك الجزء ( الغير المشارك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك حمليّة أو حمليّتان لجزئين منها . وبقى هناك جزء لم يشاركه حمليّة كما لا يخفى \* )

المثال الآتى هذا العدد زوج والجزء الغير المشارك فيه هذا العدد فرد وقوله اما واحدة تفصيل للمنفصلة ( قال بان يكون ) تصوير للمشاركة الواحدة يعنى ليس مدار المشاركة الواحدة على كون الحمليّة واحدة إذ ربما تكون الحمليّة واحدة والمشاركة متعددة ألا يرى أن قوله فى مثال المتعدد كل عدد كم حمليّة واحدة مع أن المشاركة متعددة . ثم ان العدد مشترك بين الزوج والفرد فكانه قال وكل زوج كم وكل فرد كم ومن هذا تبين أن الحمليّة الواحدة المشاركة لجزئين مؤلفة بمحمليّتين ( قال حمليّة واحدة ) أى بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهى متعددة بقدر الاجزاء ( قال أو حمليّات ) المراد بالجمع ما فوق الواحد وكلمة أو لمنع الخلو ان أريد بالتعدد أعم من الاعتبارى والحقيقى لتحققهما فيما يشارك حمليّة لجزئين ولمنع الجمع ان أريد به الحقيقى ( قال مساويا ) أقول هذا لا يتصور فى الشق الاول إلا أن يراد بقوله عدد الحمليّات الحمليّات المتعددة ولو بالاعتبار لكن تمثيله بما ذكره لا يقلل باى عنها ويتصور فى الثانى كان يكون المنفصلة ذات جزئين والحمليّات ثنتين مشاركتين لاحدهما فقط وكذا فى الثالث وهو ظاهر . وأما الاقلية فيتصور فى الثلاثة . أما فى الاول فظاهر . وأما فى الاخيرين فبان تكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا والحمليّات ثنتين مشاركتين لاحدها أو لاثنتين منها . وأما الاكثرية فيتصور فى الاخيرين دون الاول وتجويز كون المنفصلة ذات اجزاء أربع والحمليّات خسا واحدة منها مشاركة لجزئين وكل من الاربع البواقى مشاركة لجزء لا يقدح فيه لانه من اجتماع الاول والثالث لا الاول فقط ( قال اما أن يكون ) مثال لما يشارك حمليّة واحدة لجزئين كما سبقت الاشارة اليه ( قال باعتبار البساطة ) النتيجة الاولى مؤلفة من نتيجة تأليف قولنا هذا العدد زوج مع الحمليّة على هيئة الشكل الثالث

قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو هذا العدد فردا وقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو بعض الفرد كما أو أكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما أن يكون هذا العدد منقسما أو لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد وكل لا منقسم كم ينتج (١) باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج أو فرد وقولنا هذا اما زوج أو كم وقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد أو كم. وربما يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ تجعل المتحدتان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة

(١) قوله ينتج باعتبار التركيب الخ) فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحملية الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج القول الاول . وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى للحملية الثالثة ينتج القول الثانى . وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى لكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف الكم على الفرد فى القول الثالث بالواو الواصلة لا باو الفاصلة بخلاف عطفه على

والجزء الغير المشارك أعنى هذا العدد فرد والثانية مؤلفة من نتيجة تأليف التالى معها ومن المقدم والثالثة من نتيجة التأليفين فقط لعدم وجود الجزء الغير المشارك ( قل باعتبار التركيب ) وباعتبار البساطة هذا العدد اما زوج أولا منقسم وقولنا هذا العدد اما منقسم أو فرد وقولنا هذا العدد اما منقسم أو كم فلهذا القياس نتائج ست والمثال لما يزيد عدد الحمليات على عدد الاجزاء بحملية واحدة واجتمع فيه الشق الثانى والثالث لان الحمليتين الاوليين مشاركتان لاجزاء متعددة . من الانفصال وانتهتيا مشاركة مع الثالثة لجزء واحد ولا يخفى أن هذه النتائج انما تكون إذا كانت الحملية الزائدة مشاركة لجزء من اجزاء الانفصال والابان لم يشارك شيئا منها يكون حكم الاكثر كحكم المساوى إذ تكون الزائدة اجنبية ملغاة لا مدخل لها فى الانتاج ( قوله ينتج القول الاول ) الحاصل بعد الترديد بين اثنتين ( قوله القول الثانى ) أى يحصل من اعتبار المتشاركتين حمليتان يحصل القول الثانى بالترديد بينهما وقس عليه قوله ينتج القول الثالث ( قوله وعطف الكم ) أقول السرفى ذلك ان الكم الملحوظ هنا هو المتحقق فى ضمن الفرد كما هو مفاد الكبرى فهو فى قوة الفرد فعطفه على الزوج بكلمة أو الفاصلة صحيح دون عطفه على الفرد فلا يتجه ما يتوهم من ان الكم أعم من الزوج والفرد فالتفريق بين العطفين تحكم

وغير المتحدة أو الجزء الغير المشارك جزءا آخر منها\* والصنف الثانى غير مشروط بكون المشاركة منتجة لكن اذا كانت منتجة فيما كانت المشاركة واحدة انتج (١) سالبة جزئية متصلة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك كقولنا إما أن يكون هذا الجسم حجرا أو شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة ينتج متصلات متعددة كذلك كما إذا بدلنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون إذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف (٢) في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه أن تكون نتيجة التأليف المفروضة مع العملية

الزوج في القول الثانى (١) قوله انتج سالبة جزئية الخ أى وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع (٢) قوله

( قال أو الجزء الغير المشارك ) أى ان كان . ثم كلمة أو لمنع الخلو ان أريدت النتيجة باعتبار التركيب ولمنع الجمع ان أريدت باعتبار البساطة ( قال سالبة جزئية ) لانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون إذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير المشارك والا لصدق نقيضه وهنا مقدمة معلومة الصدق وهى كلما صدق الطرف المشارك صدق نتيجة التأليف فجمعها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الشكل الاول استلزام الطرف المشارك للطرف الغير المشارك وكان بينهما منع الجمع هذا خلف ( قال نتيجة التأليف ) ولا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشارك وتاليها نتيجة التأليف لان نتيجتها لازمة للطرف المشارك فيجوز كونها أعم وجمعها مع الطرف الغير المشارك ( قوله غير تابعة للمنفصلة ) أى لا يلزم أن يكون تابعة أو المراد غير تابعة في الصورة المذكورة فلا يتجه عليه مخالفة الفرع لنقيض الفرع عليه المحذوف بقرينة ان التأكيدية ( قال متعددة ) أى حقيقة أو حكما كما يدل عليه المثال ( قال كذلك ) أى مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك وبرهانه يظهر مما ذكرنا ( قل بعض الحجر ) نتيجة الشكل الثالث ولذا كانت جزئية ( قل حتى لا ينتج ) هذه النتيجة صادقة هنا ولا ينفيه صدق قولنا كلما كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا لانه انما يصدق موجبة كلية اتفاقية والنتيجة سالبة لزومية ( قل في بعض المواد ) هذا البعض مخصوص بما يكون التعدد حقيقيا كما هو الظاهر من

للجزء المشارك من المنفصلة فينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كمقولات (١) اما ان يكون هذا الشئ متحيزا أو جوهرًا مجردا وكل جسم متحيز ينتج اما أن يكون هذا الشئ جسما أو جوهرًا مجردا أو متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس

للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا (١) قوله ينتج اما أن يكون الى آخره) لان المشاركة للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعني قولك هذا الشئ متحيز وهو مع الجملة القائلة بان كل جسم متحيز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدمتين كيف فلا ينتج لكننا نفرضه منتجا لقولنا هذا الشئ جسم ونضمه الى تلك الجملة لينتج من الشكل الاول ان هذا الشئ

المثال المورد في الحاشية . وهل كل ما يكون التعدد فيه حقيقيا يكون مادة للتخلف أم لا . الظاهر الثاني وكأن في قوله اشارة إلى هذا حيث لم يقل للتخلف فيما كانت متعددة حقيقة ( قوله كما في قولنا ) أى مما كان محولا للحمليتين متساويين ( قوله فانه يكذب ) واذا بدلنا محمول الجملة الاولى بالناطق ومحمول الثانية بالصاهل كان كل من المتصلتين السالبتين صادقة ( قل فينتج ) لان الطرف المشارك لازم لنتيجة التأليف لانه كلما صدقت نتيجة التأليف صدقت هي والجملة معا وكلما صدقتا صدق الطرف المشارك إذ المفروض أنها مع الجملة منتجة إياه والطرف الغير المشارك مناف له ومناف اللازم مناف الملزوم فينافى نتيجة التأليف ( قل اما واحدة ) تفصيل للمنفصلة ( قل واحدة كقولنا الخ ) أى بالمعنى المار كما أن التعدد في مقابله أعنى او متعددة أعم من الصور المارة ( قوله ونضمه الخ ) أى نجعله صغرى وتلك الجملة كبراه ( قل أو متعددة ) قل شارح المطالع وان كانت المشاركة مع الجزئين انتج منفصلة مانعة الجمع من نتيجتي التأليفين لان الطرفين لازمان للنتيجتين وتنافى الاوازم يستلزم تنافى الملزومات وهناك نظر وهو أن القياس على تقدير المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين اخريين من أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر وكل واحد منهما أخص من المنفصلة التى من نتيجتي التأليفين فانه إذا تحقق منع الجمع بين أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر يتحقق منع الجمع بين النتيجتين

مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك أو من نتائج التأليفات  
 سواء كانت الحملية واحدة (١) كقولنا إما أن يكون الإله الواحد موجودا أو الإله المتعدد  
 موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا إما أن يكون الإله الواحد  
 واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا إما أن يكون الإله الواحد موجودا أو المتعدد واجبا  
 وباعتبار (٢) التركيب قولنا إما أن يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد واجبا

متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج (١) قوله  
 كقولنا إما أن يكون الخ) هذه الحملية مشاركة لكل من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل  
 الثانى بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفما لكننا نفرض كلا منهما قياسا منتجا باعتبار مشاركتها  
 للجزء الاول ينتج ان الإله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاول  
 ان الإله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية فى ذلك الشكل الثانى وباعتبار  
 مشاركتها للجزء الثانى ينتج أن المتعدد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الاول أن  
 المتعدد موجود وهو الجزء الثانى المشارك لها فى هذا الشكل الثانى فقد تحقق شرط الانتاج  
 ههنا (٢) قوله وباعتبار التركيب الى آخره) وبرهان هذا الانتاج أنه قد انتج باعتبار البساطة  
 قولنا إما ان يكون الإله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا منفصلة مانعة الجمع كما عرفت

لان منافى اللازم منافى الملزوم بخلاف العكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار أولى انتهى . ومن هذا  
 يعلم وجه مخالفة المصنف لغيره فتأمل ( قل من ذلك ) أى من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك  
 والظاهر أن الشق الاول مبنى على وجود الجزء الغير المشارك والشق الثانى مبنى على عدم وجوده فظير  
 ما سبق ( قل واحدة ) أى بحسب الظاهر فلا ينافى تعدد المنفصلة المتفرع عن تعدد المشاركة بالصور  
 المارة ( قوله كلا منهما ) أى من القياسين المنتظمين من ضم الحملية التى هى قولنا وكل واجب الوجود  
 موجود إلى جزئى المنفصلة حال كونهما كبيرين ( قوله الشكل الثانى ) الغير المشتمل على شرائط الانتاج  
 والاولى ترك قوله فى ذلك الشكل الثانى بل الانسب أن يقول وهو الجزء الاول المشارك من المنفصلة  
 وقس عليه الآتى ( قوله هذا الانتاج ) أى انتاج القياس لنتيجة التأليفين ( قوله واذا ضم الحملية )  
 أى كل واجب موجود ( قوله إلى هذه المنفصلة ) أى اذا جعلت المنفصلة صغرى والحملية كبرى  
 يعود إلى ما شاركت الحملية لجزء فينتج منفصلة مشتملة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ

أو متعددة (١) كقولنا اما أن يكون الاله الواحد قديماً أو المتعدد موجوداً وكل واجب قديم وكل مجرد موجود \* جميع ما ذكر في الصنفين إذا كانت المنفصلة موجبة. وأما إذا كانت سالبة فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع العملية وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة . فالضابط في نتيجة الصنفين أنها منفصلة تابعة للمنفصلة في الحكم والكيف والجنس أعني المنفصلة والنوع أعني مانعة الخلو ومانعة الجمع إلا إذا كانت المشاركة منتجة فيما كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت \* والصنف الثالث ان كانت المنفصلة فيه موجبة ينتج ما أنتجه

وإذا ضم العملية المذكورة إلى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة أيضاً (١) قوله أو متعددة كقولنا الى آخره) فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجباً أو المتعدد موجوداً وقولنا اما ان يكون الاله الواحد واجباً أو المتعدد مجرداً لوجود شرط استنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع العملية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجباً أو المتعدد مجرداً المثل ما عرفت

النتيجة الاولى من حيث أنه جزء غير مشارك وكذا إذا جعلت العملية صغرى للمنفصلة الثانية (قوله ينتج قولنا) أى بضم العملية الاولى إلى المنفصلة كما أن الثانية حاصلة من ضم العملية الثانية إلى المنفصلة (قوله واجباً) الظاهر ذكر تقديم بدل الواجب لئلا يتحد بالنتيجة الثالثة (قوله قولنا اما أن يكون) هذه النتيجة مؤلفة من نتيجتي التأليفين (قل الموجبة في الاشتراط) لو تركه إلى قوله لكن وقل بالعكس لكن (قال باستنتاج الجزء) أى يكون نتيجة التأليف مع العملية منتجة للجزء المشارك (قال لكن النتيجة فيهما) أما في سالبة مانعة الجمع فلا أنه لو لم يصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشارك ونتيجة التأليف لازم للطرف المشارك ومنافى اللازم منافى الملزوم فلا تصدق السالبة المانعة الجمع هـ. وأما في مانعة الخلو فلا أنه لو لم يصدق سلب منع الخلو بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشارك كان تقيض ذلك الطرف ملزوماً لنتيجة التأليف وهى ملزومة للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فتكذب سالبته (قل كانت المشاركة) فان النتيجة لا تكون تابعة للمنفصلة في الجنس فضلاً عن النوع (قل موجبة ينتج) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص

الصنفان الأولان بشروطهما فيما كانت المنفصلة فيهما موجبة وإلا فلا ينتج \* القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والمتصلة وله أيضاً ثلاثة أنواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله أربعة أصناف لان المتصلة اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين فالأوسط اما مقدمها أو تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدمتين وإيجاب احدهما وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة أو سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة أيضاً اما موجبة فشرط انتاجه أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة الخلو أو تاليها ان كانت مانعة الجمع أو سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كما قولنا كلما كان العالم حادثاً كان موجوده فاعلاً مختاراً . واما أن يكون موجوده فاعلاً مختاراً أو فاعلاً موجباً ينتج اما أن يكون العالم حادثاً أو يكون موجوده فاعلاً موجباً مانعة الجمع وان كانت المتصلة سالبة فالشرط أحد الامرين . اما كلية المتصلة أو كون الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الخلو أو مقدمها ان كانت مانعة الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الخلو

( قال والا فلا ينتج ) لان سالبته أعم من سالبتها ولازم الاخص ليس بلازم للاعم دائماً كذا قالوا وفيه تأمل لانه إنما يثبت عدم انتاج نتيجتهما لاعدم الانتاج مطلقاً ( قال فله أربعة أصناف ) ولا يلاحظ في المشاركة ههنا إلا حال مقدم المتصلة وتاليها لعدم امتياز مقدم المنفصلة وتاليها فلذا قال لان ( قال فالأوسط اما الخ ) فان كانت المنفصلة كبرى لم يتميز الشكل الثالث عن الرابع طبعاً إذ الاوسط ان كان مقدم المنفصلة فهو على نهج الثالث وان كان تالياً فهو على نهج الرابع ولا تميز بينهما فيها بالطبع وان كانت صغرى لم يتميز الاول عن الثالث ( قال أو تاليها ) فان كانت المتصلة صغرى لم يتميز الشكل الاول عن الثاني لعدم الامتياز بين مقدم المنفصلة وتاليها أو كبرى له يتميز الثاني عن الرابع لما مر ( قال فالشرط بالعكس ) أى يشترط أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو ( قال والنتيجة فيهما ) أما في موجبة مانعة الخلو فلان امتناع الخلو عن الشئ والملزوم موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم . وأما في سالبتها فلان جواز الخلو عن الشئ واللازم يستدعى جواز الخلو عن الشئ والملزوم . وأما في موجبة مانعة الجمع فلان امتناع اجتماع الشئ مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع الملزوم وأما في سالبتها فلان جواز الجمع بين الشئ والملزوم يستلزم جواز الجمع بينه وبين اللازم ( قل في الكيف والنوع ) أى في كونها مانعة الجمع أو الخلو ( قال مانعة الجمع ) لامانة الخلو

الكلية فان كانت المتصلة أيضا كلية ينتج القياس نتيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة في الكم والكيف كقولنا ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالبيان موجود ودأما أما أن يكون الليل موجوداً أو الارض مضيئة ينتج ليس البتة أما أن يكون الشمس طالعة أو الارض مضيئة وان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع أو مانعة الخلو الجزئية نتج سالبة جزئية مانعة الخلو ﴿ تنبيه ﴾ اشتراط انتاج الموجبتين بكون الاوسط مقدم المتصلة في مانعة الخلو أو تاليها في مانعة الجمع إذا التزم موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج بدون ذلك الشرط (١) موجبة متصلة جزئية مؤلفة من تقيض الاصغر وعين الاكبر فيما يتركب من مانعة الخلو من

(١) قوله بدون ذلك الشرط الخ) يعنى سواء كان الاوسط مقدم المتصلة أو تاليها في كل من مانعتي الخلو والجمع فالمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قد يكون إذا كان العالم حادثا لم يكن موجوده

لجواز أن يكون العالم قديما وموجوده فاعلا مختاراً بان يكون تقدم القصد على الابداع وتقدم الابداع على الوجود ذاتيا لازمانيا كما سبق نقله عن الآمدى (قال ينتج القياس الخ) وبرهانه الخلف وهو ضم لازم تقيض النتيجة إلى لازم المنفصلة ليلزم كذب السالبة المتصلة وكذا برهان انتاج المتصلة الجزئية مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع الجزئية وانتاج غير مانعة الخلو الكلية سالبة جزئية مانعة الخلو (قال سواء كانت) إشارة الى توجه النفي إلى المقيد والمقيد ليفصح برفع كل و برفع المجموع كان يكون المنفصلة مانعة الجمع الجزئية فالخاصل منه ثلاثة شقوق (قال مانعة الجمع) كلية أو جزئية (قال بكون الاوسط) لو قال بما مر إذا الخ لكفى (قال فان لم يلتزم) الاخصر والا فينتج بدون موجبة الخ (قال بدون ذلك الشرط) يعنى لو كانت المنفصلة مانعة الخلو والحد الاوسط تالى المتصلة أنتجت متصلة جزئية من تقيض الاصغر وهو مقدم المتصلة وعين الاكبر أعنى طرف مانعة الخلو لاستلزام تقيض الاوسط لهما وهما يفتجان من الثالث استلزام تقيض المقدم لطرف مانعة الخلو لو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم المتصلة أنتجت متصلة جزئية مؤلفة من عين الاصغر وهو تالى المتصلة وتقيض الاكبر أى تقيض طرف مانعة الجمع لاستلزام الاوسط ايها وانتاجهما من الثالث استلزام التالى لتقيض طرفها (قوله يعنى سواء) إشارة الى أن قوله بدون ذلك الشرط نفي الاشتراط لا اشتراط النفي فيكون المؤلف من الموجبتين

عين الاصغر وتقيض الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع . وأما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت موجبة انتج نتيجة الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئا ( النوع الثانى ) ما يكون الاوسط جزءا ناقصا من كل منهما وله ستة عشر صنفا لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو أو مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة أو سالبة والمتصلة اما صغرى أو كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدمها أو تاليها وينعقد الأشكال الاربعة بضروبها فى كل منها والكل ينتج نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ودائما اما أن يكون كل حادث ممكنا أو يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان

فاعلا موجبا ان حملت المنفصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا قد يكون إذا لم يكن العالم حادثا كان موجوده فاعلا موجبا ان حملت على مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدم المتصلة

مأخوذاً لا بشرط شئ لا مأخوذاً بشرط لاشئ ( قوله على مانعة الجمع ) أى بالمعنى الاعم ولذا أمكن حملها على مانعة الخلو فلا يرد أنها منفصلة حقيقية فكيف تحمل عليها ( قال الباقيتين ) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص ( قال شيئا ) لانه ليس كلما يلزم الاخص يلزم الاعم هذا . وقد يقال هذا الدليل يدل على أنها لا تنتج نتيجة لاهل أنها لا تنتج أصلا فلا تقرب ( قال اما مانعة الخلو ) لم لم يذكر المنفصلة الحقيقية \* فان قلت لم يذكره لان المراد بما نعى الجمع والخلو هما بالمعنى الاعم فتشتملان عليها قلت هذا الدليل جار فيما سبق فلم بينها فيه بخصوصها \* وقد يقال انها متروكة البيان بالمقايسة ( قال متصلة مركبة ) وذلك بان يؤخذ الطرف المشارك من المتصلة منضمّا إلى المنفصلة حتى يكون قياسا مركبا من حملية ومنفصلة ويستنتج منه ثم يضم الطرف الغير المشارك من المتصلة إلى المنفصلة التى هى نتيجة ذلك وبيان الانتاج أن يقال كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع المنفصلة وكلما صدقت نتيجة التأليف ( قل من المنفصلة ومن متصلة ) وذلك بان يؤخذ الطرف المشارك من المنفصلة منضمّا إلى المتصلة حتى يكون قياسا مؤلفاً من حملية ومتصلة ثم يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم الى الطرف الغير المشارك من المنفصلة وهو فى حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة فان المتصلة ههنا تقوم مقام

العالم متغيرا فداً ما أن يكون العالم ممكناً أو غير الواجب واجباً وقولنا ما أن يكون غير الواجب واجباً وما كلاً كان العالم متغيراً كان ممكناً وحكمه باعتبار النتيجة الأولى حكم القياس المركب من الحلية والمتصلة في الشرائط والنتائج بناء على أن المنفصلة فيه بمنزلة الحلية وباعتبار النتيجة الثانية حكم القياس المركب من الحلية والمنفصلة بناء على أن المتصلة بمنزلة الحلية ( النوع الثالث ) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما وناقصاً من الاخرى فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركتين وان كان جزءاً من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة والمنفصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركتين .

### ﴿ فصل ﴾

القياس مطلقاً ان تألف من مقدمتين فقط يسمى قياساً بسيطاً ككثر الامثلة

### ( فصل القياس مطلقاً )

الحلية كما أن المنفصلة فيما سبق في حكمها ويقال في بيان الانتاج الواقع اما الطرف الغير المشترك أو الطرف المشترك فان كان الاول فهو أحد جزئي النتيجة أو الثاني والمتصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما وهو الجزء الآخر فلا يخلو الواقع عنهما ولهذا التفصيل قال المصنف وحكمه باعتبار الخ ( قال واما كلاً ) الظاهر أن يزيد وقولنا ما أن يكون غير الواجب واجباً ( قال باعتبار النتيجة ) قد يقال الاظهر العكس بان يكون باعتبار الاولى في حكم المركب من الحلية والمنفصلة وباعتبار الثانية في حكم الحلية والمتصلة ( قال من الاخرى ) وانما يتصور هذا النوع لو كان أحد طرفي احدي مقدمتيه شرطية مشاركة مع المقدمة الاخرى في جزء تام . هذا والحد الاوسط جزء تام اما من المتصلة أو المنفصلة فان كان جزء تاماً الخ ( قال كان حكمه حكم القياس ) فيكون مثله في الشرائط والنتائج وبراهينهما ( قال الشرطيتين ) كقولنا كلما كان العالم متغيراً فالواجب مختار ودائماً اما كلما كان الواجب مختاراً فغير الواجب ممكن وأما الواجب موجب ينتج دائماً إما كلما كان العالم متغيراً فغير الواجب ممكن واما الواجب موجب ( قال ومن نتيجة التأليف ) مثاله كلما كان العالم متغيراً فاما

المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من أكثر منهما فقياسا مرلبا وهو اما مركب من اقترانيين فصاعدا او من استثنائيين فصاعدا (١) او من الاقتراني والاستثنائي

(١) قوله أو من استثنائيين فصاعدا لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعدا كما أن الانسان كما يصدق على زيد وحده يصدق على مجموع زيد وعمرو وذلك لأن الوحدة والكثرة عارضتان للماهيات

( قال من اقترانيين ) قياسين ( قال من استثنائيين ) قياسين ( قال الاقتراني ) لم يشر بالترتيب المذكور هنا الى ترتيب القياسين والا لم ينحصر التقسيم بخلافه في قوله الاتي والمؤلف من الاقتراني والاستثنائي الخ حيث أشار به الى ترتيبهما ان لم يقل أحد بتسمية خلافه بالخلفي ( قوله لان تعريف القياس ) أى التعريف المذكور في المتن وكذا إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضايا الخ بخلاف ما إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضيتين الخ ( قوله على مجموع القياسين ) أى وان لم يكن لاحدهما دخل بالآخر بان لا يكون نتيجة الاول مقدمة من مقدمة الثانى بل سيق كل منهما لمطلوب على حدة كما يقتضيه التنظير ( قوله على مجموع زيد ) هذا نظير ما في الحواشى الخيالية من أن العالم كما يصدق على كل جنس

الواجب مختار واما العقول قديمة ودائما اما العقول قديمة أو الواجب مرید ينتج كلما كان العالم متغيرا فكما كان الواجب مختارا فالواجب مرید ( قال وان تألف ) الاخصر والا فقياسا الخ ( قال أو من الاقتراني ) سواء قدم الاقتراني على الاستثنائي كما في القياس الخلفي والحقى أولا ولو قال أو من مختلفين لكان أخصر وأولى لعدم توهم كون الترتيب المذكور إشارة الى ترتيب القياسين ( قوله لان تعريف الخ ) أى بأى تعريف كان والقول بان تعريفه بقول مؤلف من قضيتين يستلزم الخ لا يصدق على القياس المركب مندفع بان ذكر القضيتين بطريق التمثيل والاكتفاء باقل ما يكتفى به ونظيره تعريف المجوز لكون المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة فأكثر بقضية حكم فيها بالتنافى بين قضيتين أو بسلبه ( قوله على مجموع ) أى المرتبط أحدهما بالآخر بان تكون نتيجة الاول مقدمة من مقدمتى الثانى ولا يأبى عنه التنظير لانه باعتبار مجرد الصديق بلا ملاحظة الارتباط وعدمه \* وما قيل إن مجموعهما أعم من غير المرتبطين بان سيق كل منهما لمطلوب على حدته ففيه أنه حينئذ لا ينحصر في مفصول النتائج وموصولها الخروج نحو قولنا هذا انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان والعالم متغير وكل متغير حادث عنهما مع دخوله في المقسم ( قوله لان الوحدة ) مشعر بأنه لو كانت الوحدة لازمة للماهية لم يصدق على مجموع القياسين وهو ممنوع كيف وهو واحد اعتبارى \* نعم لو حملت الوحدة على الحقيقية لم ( قوله عارضتان )

وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجته فضمت الى مقدمة أخرى ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا الشبح جسم

لا لازمتان لما فحينئذ نقول مجموع الاستثنائيين فرد محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترايين وعلى مجموع الاقتراي والاستثنائي فلا بد وأن يكون من أقسام القياس المركب والا لبطل تعريف القياس منعا فلا يرد أن القوم أهملوا المركب من الاستثنائيين فلا يكون من أقسام القياس المركب

يعلم به الصانع كذلك يصدق على مجموع الاجناس ( قوله لا لازمتان ) أى حتى لا تصدقا إلا على واحد واحد على تقدير لزوم الوحدة وإلا على المجموع على تقدير لزوم الكثرة ( قوله فرد محقق ) أى للقياس المعروف ( قوله وأن يكون ) أى مجموع الاستثنائيين ( قوله والا لبطل ) أى وان لم يكن من أقسام القياس المركب مع ظهور أنه ليس من أقسام القياس البسيط وقد انحصر القياس فيهما أو المراد وان لم يكن فردا محققا للقياس ( قال وعلى كل ) أى من التقادير الثلاثة ( قال النتائج ) اللام هنا وفى قوله الآتى وأما مفصول النتائج ابطال الجمعية فان المراد بالنتائج ماعدا النتيجة الأخيرة وذلك قد يكون نتيجة واحدة ( قال فضمت الى الخ ) بان جعلت المضمومة مقدمة والمضمومة اليها مقدمة أخرى ليحصل الخ \* وكتب أيضا أى بالصغروية أو بكونها مقدمة استثنائية فلى الاول تكون مقدمة وعلى الثانى مؤخرة ( قال ليحصل ) بمجموعة المضمومة والمضمومة اليها ( قال كقولنا هذا الشبح الخ )

الاولى مفارقتان عن الماهية الخ ( قوله فحينئذ نقول ) نوطئة لقوله فلا يرد ( قوله والا لبطل ) لامتناع كونه قياسا بسيطا ( قوله أهملوا ) بان لم يبينوا أحكامه واقسامه كما بينوها فى المركب من الاقتراي والاستثنائي فلا يتجه أن أهملهم له يقتضى كونه فردا مجوزا فينافى ماسبق وأنه لا بأس بخروجه عن القياس لجواز أن لا يكون تعريفه حداً تاماً فلا ينتقض بالفرد المجوز ( قال اما موصول النتائج ) المراد بها ما فوق الواحد ان أريد بها ما يعم النتيجة الأخيرة وكذا فى قوله مفصول النتائج ولا ينتقض الحصر فيهما بالمثل الآتى لمفصولها حيث وصلت نتيجة وفصلت أخرى لان المراد بالفصل عدم الوصل والنفي متوجه إلى النتائج فيكون مفصولها واللام هنا وفيما يأتى مبطل الجمعية ان أريد بها ماعداها كما هو ظاهر كلامه فى الحاشية الآتية ( قال ان أوصل الخ ) الاخصر المناسب بالمعرف ان وصل بكل الخ ( قال فضمت الى الخ ) لفظا كمثل المصنف أو تقديراً كان حذف منه قوله ثم هذا حيوان ( قال هذا الشبح جسم ) فيه تسامح فلو قال هذا الشبح انسان الخ لكان أولى ويمكن جعله مثالا لمجموع

(١) لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب. واما مفصول النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجة كقولنا لان هذا الشبح انسان وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم وامثاله كما اشرنا اليه والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقتراني والاستثنائي ان تألف من الاقتراني والاستثنائي الغير المستقيم يسمى عندهم

(١) (قوله كقولنا هذا الشبح جسم الخ) هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف من اقترانيين. وأما المؤلف من الاستثنائيين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كلما كان انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلما كان حيوانا كان جسما لكنه حيوان فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعني قولنا فهو حيوان ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقتراني والاستثنائي والمثال الآتي للخلفي والحقى مفصولان لفصل الاقتراني الشرطي فيهما عن نتيجة ولظهور الكل تركناه في المتن (٢) قوله (والالصدق) الخ هذا المثال مطابق لما حققه الرازي في شرح المطالع من أن

في اثبات هذا الشبح جسم (قوله من اقترانيين) حليين (قوله نتيجة القياس) أي وكذا المقدمة الواضحة التي هي النتيجة المضمومة إلى الشرطية الثانية ليحصل قياس بسيط آخر أعني قوله لكنه حيوان تأمل (قال والاستثنائي) مقتضى كلامه أن قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان

المطلوب والقياس (قال وهو المطلوب) مستدرك (قال ان فصل) لو قال هنا إن تركت نتيجة بعض البسائط وفيما مر ان ضم الى كل الخ لكان أولى تحاميا عن توهم الدور فيهما وعن توهم أن المراد بالفصل ذكرها بعد القياس الاخير فيما هنا (قال كقولنا لان) أي في الاستدلال على الدعوى المارة لان الخ ولو ترك قوله لان لكان أولى (قوله والمفصول المؤلف) أي كل منهما من اقترانيين حليين (قوله من استثنائيين) مستقيمين (قوله القياس الاول) نبه به على أن حذفها كاف ليكون القياس مفصولا ولا حاجة فيه إلى حذف المقدمة الواضحة والا لبطل حصر القياس المركب في القسمين لخروج المثال المذكور إذا حذفت نتيجة القياس الاول فقط عنهما. فمن قال وكذا يحذف المقدمة الواضحة أعني قوله لكنه حيوان فقد أدخل بكلامه. وكذا تأويل النتيجة بما يعم الواضحة على أنه يأتي عنه ظاهر قوله أعني قولنا الخ (قوله والمثال الآتي) الأولى والمثالان الاثنان أو افراد المحمول (قوله لأن لفصل الاقتراني) ولو ذكرت نتيجة القياس الأول بعده لكانا موصولين (قال ان تألف) الأولى ان كان الاستثنائي فيه

قياسا خلفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثانى او الثالث بدون صدق نتيجته  
والا لصدق (٢) تقيض النتيجة مع صدق كل من المقدمتين منتظما مع احدهما على هيئة  
شكل معلوم الانتاج لما ينافى المقدمة الاخرى وكما صدق التقيض كذلك يلزم صدق  
المقدمة الاخرى وكذبها معا هذا خلف أى باطل وان تألف من الاقترانى والاستثنائى

### الخلفى قياس مركب من اقترانى مركب

حيوانا كان حساساً لكنه ليس بحساس قياس خلفى ولذا صح حصر المركب من الاقترانى والاستثنائى  
فى الخلفى والحقى مع أنه ليس كذلك لوجوب الكون المتصلة الاولى من متصلتى الاقترانى منعقدة من  
المطلوب المعروف بانه ليس بثابت وتقيض المطلوب يشهد به ما نقله فى الحاشية من تحقيق الرازى فى  
شرح المطالع وما نقله عنه عبد الحكيم أيضاً بان يقال فى ذلك المثال لو لم يكن هذا الشيء ليس بانسان  
لكان انسانا وكما كان انسانا الخ لا يقال كون الدعوى عدم انسانية الشيء يقتضى اعتبار هذه المتصلة  
صغرى الاقترانى لانا نقول إذا اعتبر هذه المتصلة صغرى فالمثال المذكور يصير بها فرداً آخر من قياس  
الخلف مركباً من اقترانين واستثنائى كما أن قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان  
قياس بسيط غير مستقيم وإذا اعتبر تلك المتصلة بالصغروية معه يصير بها قياسا خلفيا ( قال قياسا  
خلفيا ) نسبة الكل الى الجزء لان مفهوم الخلف جزء مقدمة من المقدمات وكذا الكلام فى قوله  
الاتى قياسا حقيقيا ( قال والا لصدق ) أى وان امكن صدق أحد الشكلين بدون صدق النتيجة ( قال  
المقدمة الاخرى ) الغير المضموم اليها التقيض ( قال وكذبها معا ) ينتج ان أمكن صدق أحد الشكلين  
بدون صدق النتيجة يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبها معا ( قوله مركب من ) كان يقال فى اثبات  
ليس كل انسان فرسا لو لم يصدق ليس كل انسان فرسا لصدق كل انسان فرس وكل فرس صاهل ينتج  
لو لم يصدق ليس كل انسان فرسا لصدق كل انسان صاهل لكن التالى باطل فالمقدم مثله ثم لا يخفى أنه  
لا فرق بين ما فى الشرحين لافى هذه المادة ولا فى مادة أخرى إلا باعتبار كبرى القياس الاول فانها

غير مستقيم يسمى الخ ( قال قياسا خلفيا ) نسبة الكل إلى جزء نائب الجزء باعتبار الاستعمال الشائع  
لان قولهم هذا خلف قائم مقام المقدمة الرافعة لأنه نفسها وهو ظاهر وكذا الكلام فى قوله الاتى قياسا  
حقيقيا ( قال منتظما مع الخ ) فى قوة الدليل للملازمة الكبرى وان كان بحسب الظاهر تنمة الاوسط  
( قال صدق المقدمة ) أما صدقها فلا يكونها من المقدمات المفروضة الصدق للشكل الثانى أو الثالث . وأما

المستقيم فينبغي ان يسمى قياسا حقيقيا وان لم يسموه باسم كقولنا كلما كان

من متصلتين احدهما قائلة بأنه لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه . وثانيتهما قائلة بأنه كلما صدق نقضيه يلزم المحال واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك القياس الاقتراني الشرطي ومن حملية قائلة ببطلان اللازم فلا عبرة بما ذكره في شرح الشمسية من ان الخلفي قياس مركب من قياسين احدهما اقتراني مؤلف من متصلة وحملية والاخر استثنائي بل ذلك القياس الاقتراني دليل المتصلة الثانية القائلة بأنه كلما صدق نقضيه يلزم المحال

على ما في شرح الشمسية كل فرس صهال كما ذكرنا وعلى ما في شرح المطالع كلما كان كل انسان فرسا كان صهالا ولا بأس بذلك ولذا قال عبد الحكم وهما اعتبر الحلية قطعا لطول المسافة ( قوله من متصلتين ) لزوميتين ( قوله احدها ) وهي التي لا تكون إلا بينة بذاتها ( قوله وثانيتهما قائلة ) وهي قد تكون بينة وقد تكون مكتسبة ( قوله نتيجة ذلك الخ ) فتكون مكتسبة بالقياس الاول ( قوله ومن حملية ) مكتسبة أو بديهية ( قوله في شرح الشمسية ) أي تبعا لصاحب الشمسية ( قوله الاقتراني ) بل القياس الحاصل من مقدمتي التأليف من ذلك القياس الاقتراني تأمل ( قال أن يسمى قياسا الخ )

كذبهما فلمناقتهما لننتيجة ذلك القياس البديهي الانتاج ( قوله قائلة بأنه الخ ) أي قائلة بذلك ولو تأويلها ولذا لم يقل احدها أنه الخ فلا يرد أن قضية كلامه هنا أن نحو قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان حساسا لكنه ليس بحساس ليس بقياس خلفي خلافا لكلامه في المتن فيبطل حصر القياس المركب من الاقتراني والاستثنائي في الخلفي والحقى لأن المقدمة الاولى في قوة لو لم يكن هذا الشيء ليس بانسان لكان انسانا إلا أنه اقام الموجبة مقام السالبة السالبة المحمول في المقدم لكونها في قوتها واللازم مقام المزوم في التالي لئلا يتحد مع المقدم تأمل ( قوله وثانيتهما ) قضية قوله الاكسى ذلك القياس الاقتراني دليل الخ أن هذه المقدمة نظرية ليست إلا . الا أن يحمل الدليل على ما يعم التنبيه وأما المقدمة الاولى فبديهية ( قوله فلا عبرة ) أي لأنه وان كان بحسب الظاهر قطعاً للمسافة بالاختصار الا أنه في الحقيقة تطويل حيث طويت المقدمة الاولى من المتصلتين المارتين لبداهتها والثانية بقرينة دليلها وهو ذلك الاقتراني والمطوى في حكم المذكور ( قوله دليل المتصلة ) أقول إذا توقف اثباتها على ذلك القياس احتيج إلى القول بطل بعض المقدمات في صنيع كل من الشرحين واقامة الدليل مقام الدعوى أقوى في التعويل من ذكرها بلا دليل فما في شرح الشمسية أخرى للاعتبار مع اشتاله على الاختصار ( قال فينبغي ) فيه اشعار بأنه لم يسم حقيقيا . وأما أنه لم يسم باسم أصلا فلا ولذا

الشكل الثاني صادقاً صدق معه عكس كل من مقدمتيه منتظماً بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج لنتيجته وكلما صدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة لكن صدق الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعاً (الباب الخامس)

في مواد الأدلة اعلم أولاً ان طرفي النسبة الخبرية من الوقوع أو الالاقوع ان تساويا عند العقل من غير رجحان اصلاً فالعلم المتعلق بكل منهما يسمى شكاً وان ترجح احدهما بنوع من الاذعان والقبول يسمى العلم به تصديقاً واعتقاداً فذلك الاعتقاد ان كان جازماً بحيث انقطع احتمال الطرف الآخر بالكلية

لا بمجرد اشتماله على مفهوم الحق حتى يتجه أن اللائق على ما ذكره المصنف تسمية الاستثنائي المستقيم البسيط قياساً حقياً أيضاً بل لان الشيء إذا قسم إلى قسمين وكان لأحدهما اسم مخصوص باعتبار لم يوجد في الآخر ينبغي أن يكون الآخر اسم آخر مخصوص كذلك (قال صدق معه عكس) لم يقل صدق معه عكس الكبير منتظماً مع الصغرى مع أنه أخصر وأظهر ليشمل الضرب الثاني \* ثم المراد بالشكل الثاني ماعدا الضرب الرابع منه (قال في مواد الأدلة) أي في مسائل موضوعاتها الحقيقية الأدلة من حيث المواد (قال في النسبة) ثبوتية أو اتصالية أو انفصالية والمراد بطرفيها قسمها (قال أو الالاقوع) الظاهر الواو الواصلة (قال من غير رجحان) تفسير تساويا (قال بنوع من الاذعان) أي بتعلق نوع من الانواع الاربعة للاذعان أعني الظن والتقليد والجهل المركب واليقين (قال واعتقاداً) واذعاناً وقبولاً وحكماً (قال جازماً بحيث) تفسير جازماً (قال انقطع احتمال) أي عند الحاكم وان لم ينقطع في

قال وان لم يسموه باسم فلا يرد أن ذلك مستغنى عنه بذكر فينبغي (قال الشكل الثاني) قد سبق أن الضرب الرابع منه لا يجري فيه دليل العكس بل هو ثابت بالخلف فالمراد بالشكل الثاني ماعداه (قال بعض المقدمات) وهو الصغرى في الضرب الاول والثالث والكبرى في الثاني. والمراد ببعض العكوس عكس الكبرى فيهما والصغرى في الثاني (قال وكلما صدق) نظرية أشار إلى دليلها بقوله منتظماً الخ وكذا الصغرى ودليلها ان العكس لازم للأصل وصدق الملزوم موجب لصدق اللازم (قال في مواد الأدلة) أي في مسائل مشتملة على تلك المواد اشتمال الشكل على الجزء أو على ما صدقه (قال من الوقوع) بيان لطرفي النسبة فكلمة أو بمعنى الواو كما في قو الشاعر \* لنفسى تقاها أو عليها فجورها (قال بنوع من الاذعان) أي بقمم من الاقسام الاتية للاذعان والتصديق بان تعلق به ذلك النوع (قال جازماً) من قبيل من (ماء دافق) أي مجزوماً بمتعلقه (قال احتمال الطرف) أي تجوز العقل للطرف الخ

وثابتا بحيث لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقا للواقع يسمى يقينا أو غير مطابق فيسمى  
جهلا مركبا أو غير ثابت فيسمى تقليدا أو غير جازم فيسمى ظنا . والعلم المتعلق بنقيض  
المظنون يسمى وهما وبنقيض المجزوم الذي هو ما عدا المظنون تخيلا \* فقد ظهر أن الشك  
والوهم والتخيل تصورات لا تصديقيات

نفس الامر ( قال وثابتا بحيث ) تفسير ثابتا ( قال أو غير مطابق ) في المعطوف بأو نشر على غير  
ترتيب اللف فلاول عطف على الاخير من المتعاطفات بالواو والثاني على الثاني والثالث على الاول  
( قال أو غير ثابت ) مطابقا أولا وكذا قوله أو غير جازم ( قال بنقيض المظنون ) أو أخص من نقيضه بان  
يكون كل من متعلق الظن والوهم حكما كليا وكذا مساوى نقيضه وقس على ذلك نقيض المجزوم  
( قال وبنقيض المجزوم ) باقسامه الثلاثة ( قال الذي هو ) كاشفة ( قال تخيلا ) فينقسم إلى أقسام  
ثلاثة ( قال واليقينية ) الواو ابتدائية لاعاطفة لعدم تفرع مدخولها مما سبق ( قال تكنسب منها ) بلا  
واسطة أو بها

( قال بحيث لا يزول ) أى يمتنع زواله به وليس المعنى يعسر زواله والا انتقض باعتقاد المقلد . ولو قال  
بالتشكيك لكان أخصر وأولى ( قال ومطابقا ) بكسر الباء ويجوز الفتحة ( قال يسمى يقينا ) قضيته أن  
اليقين اعتقاد بسيط وهى كذلك عند الاجمال وأما عند التفصيل فلا لأنه اعتقاد الشئ بأنه كذا مع  
اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا ( قال أو غير مطابق ) بيان مقابل القيود المأخوذة في تعريف اليقين بالنشر  
المعكوس \* وهل يدخل فى الجهل المركب الاعتقاد الغير المطابق الغير الثابت أولا . كلام المصنف مشعر  
بالثاني كقول الحكماء أنه لا اختلاف بينه وبين العلم بمعنى اليقين إلا بالمطابقة ( قال أو غير ثابت )  
مطابقاً أولا ( قال الذى هو ) صفة المجزوم إشارة إلى شموله للتقليد وسابقه \* وما يقال إنه حينئذ ينتقض  
تعريف التخيل بالظن مندفع بان تعلق الظن بنقيض المجزوم حال الجزم ممتنع والا لكان كل من  
الطرفين راجحاً ومرجوحاً . وقد يجعل صفة للنقيض وهو فاسد لاقتضائه كون المتيقن مثلاً نقيض  
المجزوم ( قال تصورات الخ ) هذا مبنى على أنه لا بد فى الحكم من الرجحان وهو غير موجود فيها  
وقد يقال ان الواهم حاكم بالطرف المرجوح والشاك حاكم بمجواز كل من النقيضين بدلا عن  
الاخر والتخيل حاكم بان نقيض المجزوم مخيل \* والجواب ان الكلام فى الوهم بمعنى ادراك الطرف المرجوح  
لا فى الحكم بذلك إلا ادراك فانه أحد الاقسام الأربعة للتصديق وكذا فى الشك والتخيل

فالقضية (١) اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجهولة جهلا مركبا واليقينية اما بديهية او نظرية تكتسب منها \* اما البديهيات فست \* الاولى الاوليات وهي التي يحكم بها كل عقل سليم قطعاً أى جازماً ثابتاً

(١) قوله (فالقضية الى آخره) الفاء للتفريع لان القضية بالفعل مشروطة بتعلق التصديق بها وقد علم أن التصديق منحصر في الاربعة فيلزم انحصار القضية في الاربعة ايضاً \* نعم قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازى لانه قضية بالقوة لا بالفعل والكلام في الثانى

(قال فست) ان قلت الوهميات في المحسوسات كقولنا هذا الجسم أو كل جسم في جهة ومتجزه من البديهيات مع عدم اندراجها في شئ من الاقسام ولذا جعلت في المواقف قسمين سابعا قلت انها مندرجة في المشاهدات ويصدق عليها تعريفها لحكم العقل بها بواسطة القوة الباطنة التي هي الوهم فيكون من الوجدانيات وكأن من جملها قسمين سابعا خص الوجدانيات بما يكون ادراكها بمحصول انفسها والوهميات بما يكون ادراكها بمثلها كما فرق بينهما بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح مختصر الاصول على ما نقله عنه عبد الحكيم (قال قطعاً) أى حكماً قطعياً (قال أى جازماً) لوجه ترك قيد المطابقة

(قال اما يقينية) نسبة الكل إلى متعلق الجزء بالكسر ولو قال بدل قوله أو مظنونة الخ أو ظننية أو جهلية لكان أخصر وأنسب (قال تكتسب منها) أى ترجع بالاكتساب إلى البديهية بلا واسطة أو بها لثلاث يلزم الدور أو التسلسل (قوله فيلزم انحصار) لأن انحصار المتعلق بالكسر في أمور يستلزم انحصار المتعلق بالفتح في متعلقاتها (قوله كأطراف) أشار بالكاف إلى المغالطات والقضايا الشعرية ان أريد بالتصديق ما هو بحسب الحقيقة لا أعم مما بحسب الظاهر (قوله والكلام في الثانى) قد يقال لو كان الكلام فيه لزم أن يكون بيان الجزء الثانى من القضية المركبة متروكاً وكذا المقدمة المطوية من القياس لأن كلا منها قضية بالقوة . ويمكن الجواب عنهما بأن مراده بالقضية بالفعل ما يتعلق به التصديق عند التكلم باجزائه في أى وقت كان وهو كذلك بخلاف اطراف الشرطية وعن الثانى بأن القضية المطوية قضية بالفعل وما هو بالقوة ذكرها (قال فست) المشهور في أمثاله فسقته وقد يتوهم أنه غلط كذلك لما قاله أبو حيان من أنه إذا لم يذكر المميز اطراد التاء للمؤنث وعدمها للمذكر وجاء العكس (قال عقل سليم) احتراز عن الصبيان والجانين وذى البلادة المتناهية (قال ثابتاً) مطابقاً للواقع

بمجرد (١) تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين او ارتفاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء \* الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة مشاهدة الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار او كل نار حارة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيات او بالقوى الباطنة كالحكم بان لنا جوعا او عطشا او غضبا وتسمى وجدانيات وهي لا تكون يقينية

(١) قوله ( بمجرد تصورات الخ ) أى هى مجردة عن المشاهدة والقياسات الخفية (٢) قوله او كل نار حارة ) وههنا اشكال قوى هو أن الحرارة المشهورة هى حرارة هذه النار الملموسة لا حرارة كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم فى بعض افراده فيكون حكما استقرائيا والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف يكون تلك

لواقع ( قال بها العقل قطعا ) أى بعد تصورات الاطراف مع النسبة . وكذا الكلام فيما يأتى ( قال مشاهدة الحكم ) المراد بالمشاهدة مطلق الاحساس والمراد بالحكم المحكوم به أو النسبة التامة إلا أن احساسها باحساس الطرفين تأمل ( قال أما بالقوى ) أى الحس ( قوله الحرارة المشهورة ) المشاهدة

( قال أو ارتفاعهما ) أى ان أخذ النقيضان بمعنى السلب لا العدول والا جاز ارتفاعهما عن المعدوم ( قال والكل أعظم ) أى الكل المقدارى أعظم من جزئه المقدارى ( قوله والقياسات ) أى التى فى قضايا قياساتها معها والمتواترات والحدسيات والمجربات ( قال مشاهدة ) أى احساس المحكوم به والمراد الاحساس الخالى عن تكرار مشاهدة ترتب الحكم عن التجربة وإلا انتقض التعريف بالمجربات ( قال بأن هذه ) هذان المثالان من الملموسات والأخير من المبصرات ( قال بالقوى الباطنة ) صيغة الجمع للمشكلة فالمراد جنس القوى الباطنة أو واحدة منها وهى الوهم فانه يختلف فى أن هذه القوة ماذا . أهى احدى القوى المدركة المشهورة أم لا قال الامام كل من القوانين محتمل . والظاهر على الاول أنها الوهم كما نقله عبد الحكيم ( قال وجدانيات ) قضية ما فى شرح المواقف ان النسبة بين الوجدانيات والحسيات عموم من وجه لاجتماعهما فى مدرك الحس الباطن وافتراق الاولى فيما نجده بنفوسنا لا بالآلاتها كشعورنا بنواتنا وبأفعالها والثانية فى مدركات الحواس الظاهرة فعلى هذا قوله يسمى فى الموضعين بمعنى يطلق لا يوضع ( قال لا تكون يقينية ) أى من حيث أنها من المشاهدات وان كانت يقينية لتواترها لو كان أو اقامة البرهان عليها ( قوله هذه النار ) فى وقت مخصوص

لمن لم يجدها في وجدانه \* الثالثة قضايا قياساتها معها وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها

الكلية يقينية \* والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس اذا شاهدت الحكم في أفراد نوع واحد فاض عليها من جانب المبدأ الفياض علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من أفراد ذلك النوع كما في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في أفراد جنس حيث لا يفيض عليها العلم القطعي بالكلية لجواز أن يكون هناك فصل يضمن اليه في أفراد آخر ويقتضي خلاف الحكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان يحرك فكما الاسفل غير التماسح فتأمل

ظاهرا ( قوله والجواب ) هذا الجواب يقتضي أن يكون الموضوع الذكري في القضية المستقرة جنسا أو مايساويه أو عرضاً عاما وفي الكلية المشاهدة نوعاً أو مايساويه أو أخص ( قوله إذا شاهدت الحكم ) أي باحدى القوى الظاهرة أو الباطنة ( قوله في أفراد نوع واحد فاض الخ ) مدار فيضان العلم القطعي بالحكم الكلي بعدم احساس جزئيات كثيرة هو الوقوف على العلة عند السيد قدس سره في شرح المواقف لا كون تلك الجزئيات من أفراد نوع واحد ( قوله كما في حرارة الخ ) وكما في تحرك الفلك الاسفل لكل انسان مثلاً ( قوله فتأمل ) كأن وجهه أن هذا الجواب انما يتم لو لم يكن الاصناف مختلفة الاحكام ولم يكن نحو كل جسم في جهة متمحيه من المشاهدات كما مر وليس كذلك ( قال أو بالقوى الباطنة ) أي باحداها وهي الواهمة ( قال في وجدانه ) قد يقال ان الحسيات أيضاً كذلك حيث لا فرق بين ما ذكره من أمثلة الوجدانيات وبين أن في أبداننا حرارة وخيشومنا رائحة كريهة وذاتقتنا حرارة من أمثلة الحسيات كما لا فرق بين نحو أن هذه الحية عدو الانسان وأن لها لونا كذلك مما لا ينسبه الحاكم إلى نفسه ( قال وتسمى فطريات ) ولكون تصور الطرفين كافيا للجزم فيها كما في الاوليات إلا أنه فيها بواسطة وفي

( قوله فاض عليها ) فيكون موضوع القضية الكلية المشاهدة نوعاً أو فصلاً المساوي أو خاصة شاملة أولاً وموضوع القضية المستقرة جنساً أو فصلاً بعيداً أو عرضاً عاماً ( قوله في كل فرد ) فالحسيات حقيقة وبالذات هي القضايا الشخصية وأما القضايا الكلية فمقلية . لا يقال لو كانت عقلية لما هربت الحيوانات العجم عن كل نار بعد احساسها انما مخصوصة لانا نقول ذلك لعدم تمييزها بين الامثال لا لترتب الاحكام الكلية عن احساسها ( قوله فتأمل ) وجهه أن هذا انما يتم لو كانت الاصناف متحدة في الاحكام وهو ممنوع كيف وللرجل خواص يمنع وجودها في الاثني وبالعكس فالاولى أن يقول كما في شرح المواقف ان الحكم بأن كل نار حارة مستفاد من الاحساس بجزئيات كثيرة مع الوقوف على العلة ( قال الثالثة قضايا ) قد يقال هذا القسم قريب من الاوليات لان تدور

العقل قطعاً بواسطة القياس الخفى اللازم لتصورات أطرافها كالحكم بزوجية الأربعة  
لا تقسامها بمتساويين \* الرابعة المتواترات وهى التى يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس  
خفى حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده

الاوليات بلا واسطة كانت قريبة من الاوليات وعددها فى المواقف قسماً ثانياً من البديهيات لاننا  
( قال القياس الخ ) توصيف القياس هنا وفيما يأتى بانخفاء حصوله مرتباً لصاحب الحكم مع أنه لا يشعر  
به قاله عبد الحكيم ( قل الخفى اللازم ) أى وسطه لزوماً بينا بالمعنى الاخص ( قال لا تقسامها بمتساويين )  
هذه الصغرى من الاوليات كالكبيرة . واعترض بأنه لا معنى للزوجية إلا الاقسام بمتساويين . وأجاب  
عبد الحكيم تارة بأن الاقسام أعم من الزوجية لتحقيقه فى المقادير كالخط والسطح . ويتجه عليه أنه  
لا يصح حينئذ كلية كبرى القياس الخفى أعنى وكل منقسم بمتساويين زوج إلا بارادة وكل عدد منقسم  
وتارة بأن الزوجية هى كون العدد مشتملاً على عددين لا ينفصل أحدهما عن الآخر وهو غير الاقسام  
( قال وهى التى يحكم ) أى القضايا الشخصية التى الخ فتأمل ( قال بحيث يمتنع عنده ) قال القاضى فى  
حاشيته على جمع الجوامع أن الامتناع على ما صرح به جمع من المحققين عادى فاقول بأنه عقلى وهم أو  
مؤول بأن العقل يحكم بالامتناع بالنظر إلى العادة والا فبالنظر إلى التجويز العقلى لا يمتنع الكذب وان

الأطراف فهما كاف فى حكم العقل وان توقف هنا على القياس الخفى فلو ذكره عقيب الاوليات لكان  
حسناً ( قال بواسطة القياس الخ ) أى الذى يحصل لصاحب الحكم مع عدم شعوره به ( قال لتصورات الخ )  
أى والنسبة أو المراد تصور أطرافها من حيث أنها أطرافها ( قال لا تقسامها الخ ) اعترض عصام بأن  
الزوجية هى الاقسام بمتساويين فيكون الأوسط عين الأكبر \* وأجاب عبد الحكيم تارة بأنها كون  
العدد مشتملاً على عددين لا يفضل أحدهما على الآخر وهو غير الاقسام بمتساويين وأخرى بأن  
الاقسام بمتساويين أعم منها لتحقيقه فى المقادير كالخط والسطح \* وأقول يتجه على الجوابين أنه حينئذ  
لا تصح كلية الكبيرة لان المراد بالمغايرة هى المتحققة بكون الاقسام أعم منها مطلقاً ليحصل التوافق  
بينهما خلافاً لمن خصه بالثانى وتقدير الموصوف أى كل عدد منقسم كـ على ما فر منه فالأولى الجواب  
بأنه لا محذور فى جعل تفصيل الأكبر أوسط كما فى قولنا هذا انسان لانه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق  
انسان لكفاية التغير الاعتبارى هنا كما بين الحد والمحدود ( قال بواسطة قياس خفى ) أى استثنائى  
كما يأتى أو اقترانى بأن يقال هذا خبر جمع يمتنع توافقهم على الكذب وكل خبر كذلك فمضمونه صادق  
( قال بحيث يمتنع ) أى عادة لا عقلاً \* ثم ضابط كون الخبر متواتراً وقوع العلم بعده بحيث لا يحتمل

تواطؤهم على الكذب كحكم من لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس \* الخامسة المجربات وهى التى يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس خفى حاصل دفعة عند تكرار مشاهدة ترتب الحكم على التجربة كالحكم بان شرب السقمونيا يسهل الصفراء وهى لا تكون يقينية عند غير المجرب الا بطريق التواتر \* السادسة الحدسيات وهى التى يحكم بها العقل قطعاً بواسطة (١) القياس الخفى الحاصل دفعة بالحدس الذى هو ملكة الانتقال (١) الدفعى

(١) قوله بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة بالحدس الخ ( وهذا القياس الخفى فى الحدسيات وقضايا قياساتها معها يكون على أنحاء مختلفة كدلائل الاحكام لان لكل حكم دليلاً متغيراً للدليل الآخر بخلاف القياس الخفى فى المجربات والمتواترات فانه فيهما

بلغ العدد ما بلغ ( قال باحدى الحواس ) مقتضى اطلاق الحواس ونفى صحة مجرد تواتر العقليات صحة التواتر فى الوجدانيات كالحسيات ( قال على التجربة كالحكم الخ ) مثل فى شرح المواقف بما ذكره المصنف وبالحكم بان الضرب بالخشبة مؤلم أيضاً وقال عبد الحكيم فى ايراد المثالين من قبيل الفعل إشارة الى أن المجربات لا تكون إلا من قبيل التأثير والتأثر ( قال هو ملكة الانتقال ) اضافة السبب ( قال الى المطالب ) التى هى من تلك القضايا الحدسيات ( قوله لان لكل حكم ) علة للمقال ( قوله للدليل الآخر )

النقيض . واعترض بأن للتواتر مدخلا فى افادة العلم فائبات التواتر بالعلم يستلزم الدور . وأجيب بأن نفس التواتر سبب نفس العلم والعلم سبب العلم بالتواتر . ويتجه عليه أنه بمجرد حصول العلم بحكم العقل بالتواتر وان غفلنا عن العلم بالعلم إلا أن يقال لا يلزم عن الغفلة عنه عدم حصوله للعالم ( قال وحيث اشترط ) إشارة الى أن القضايا المتواترات شخصيات ( قال الغير المحسوسة ) مخالف للقياس فلو قال الحسية أو المحسوسة لكان أولى ( قال الحواس ) المتبادر من اطلاق الحواس هى الظاهرة لكونها متفقاً عليها والمراد بالعقليات الغير المحسوسة بها ولو وجدانيات فلا يرد أنه يقتضى صحة التواتر فى الوجدانيات وهو فاسد ( قال المجربات ) وهى لا تكون إلا من قبيل التأثير كما سيشير اليه فلا يقال جربنا أن السواد هيئة قارة قاله عبد الحكيم ( قال مشاهدة ) المراد بها مطلق الاحساس ولو بالحواس الباطنة فان الترتيب من المعانى الجزئية المدركة بالوهم أو اضافة الترتيب إلى الحكم لمبدأ الصفة الى الموصوف ( قال بالحدس ) عدل عن قولهم الحدس سرعة الانتقال من ادلباى الى المطالب لأن فيه مسامحة إذ السرعة من

من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة الاصلية كما في صاحب القوة

على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان اتفاقا لمادام ترتب الحكم على التجربة  
لكنه دام. وفي الثاني لو كان كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم اتفقوا وللإشارة اليه نكر  
القياس الخفي فيهما اذ التنكير يدل على الوحدة النوعية وعرفه باللام في الحدسيات وقضايا  
قياساتها معها اذ اللام انما تدخل على النكرات بعد تجريدها عن معنى الوحدة كما تقرر  
في محله (١) (قوله ملكة الانتقال الدفعي الى آخره) اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة  
السبب الى المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية مجازي  
باعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادئ كالملكة فتأمل

الظاهر الاضافة لا التوصيف (قوله على نحو واحد) وفي شرح المواقف أن السر في تعدد القياس الخفي  
الحاصل في الحدسيات واتحاده في المجرى بات أن السبب في الاولى معلوم الماهية والسببية وفي الثانية  
مجهول الماهية وان كان معلوم السببية (قوله كالملكة) الكف استقصائية والمعنى ان ذلك القسم هو الملكة

لوازم الحركة فيلزم وجودها في الحدس وهو ممنوع لجواز سنوح المبادئ والمطالب للذهن دفعة بلا تقدم  
طلب وارتكبوها المسامحة لتحصيل المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى إذ هو لغة بمعنى السرعة  
في السير (قوله على نحو واحد) أى وحدة شخصية خلافا لما سيصرح به المصنف لاتحاد الاوسط في  
جميع المواد كما أشار اليه بقوله فانه في الاولى الخ وباعتباره يتصف الدليل بالموحد والتعدد لأن حقيقة  
وسط مستلزم للمطلوب كما صرح به السيد قدس سره فلا يرد أنه ان أريد الواحدة بالوحدة الشخصية  
يتجه أن موضوع المقدم في كل فرد غيره في آخر أو الوحدة النوعية يرد أن القياس الخفي في الاولين كذلك  
(قوله اتفاقا) أى أو هذا الحكم مترتب على التجربة دائما وكل مترتب كذلك لا يكون اتفاقا فعلى  
هذا القياس الخفي في المجرى بات اقترانى حملى من الشكل الاول وقس عليه المتواترات (قوله القياس)  
ان كانت اللام من الحكاية ففي قوله نكر تجريد أو من المحكى ففي قوله عرفه تجريد أو في ضميره  
استخدام والا لزم تحصيل الحاصل (قوله دون العكس) لأن الانتقال انما يكون بعد حصول الملكة  
والعلة لا تكون كذلك (قوله فتأمل) وجهه أن قضية التشبيه أنه يجب حصول الملكة بممارسة المبادئ  
وأن هذا القسم ليس منها وكل منهما ممنوع كيف والملكة الخلقية كمصمة الانبياء لا تحصل بها. ولا  
يعارضه قول الحكماء كل ملكة كانت حالا لملح على المكسبة كما نقله عبد الحكيم عن الشفاء \* والحق

القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة عند تكرر مشاهدة اختلاف تشكلاته النورية عند قربه من الشمس وبعده وهى أيضا لا تكون يقينية لغير المتحدرس الا بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفى أو غيره وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت بديهية بالنسبة الى المتحدرس \* واما النظريات فهى القضايا التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجا \* واما التقليدية فهى القضايا التى يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسمع منه الغير البالغ

( قال كما فى صاحب الخ ) كاف كما هنا وفيما يأتى استقصائية ( قال الى جميع المطالب ) النظرية ( قال اختلاف ) كحصول صورة الشئ أى تشكلاته المختلفة ( قال النورية الخ ) الحاصلة ( قال النظريات ) اليقينية ( قال فهى القضايا ) الصادقة ( قال وترتيب ) تفسير ( قال فهى القضايا ) الصادقة أو الكاذبة كما يأتى ( قال جزماً بمجرد ) غير ثابت ( قال الغير البالغ ) كأن المراد بعدم بلوغه حد التواتر

أن القسم الثانى ملكة بخلاف الاول لأن صاحب القوة القدسية مجرد عن المادة وعلم المجرد ليس بكيف بخلاف الملكة فلو قال بدل قوله حاصل الخ وهو الحاصل بممارسة المبادئ ملكة لكان أولى ( قال للنفس ) أى للمدرك ( قال كما فى صاحب ) أشار بالكاف الى غيره بالنسبة الى بعض المطالب أو الى صاحب تلك القوة بالنسبة الى بعضها ( قال كما فى غيره ) الكاف للأفراد الذهنية ( قال كالحكم بأن ) قد يقال هذا الحكم ظنى لا قطعى إذ لا يلزم من مشاهدة الاختلاف الا فى ذلك كيف ويجوز أن يكون نور القمر من أمر يدور اختلافه مع اختلاف القرب والبعد . ويؤيده ما قاله البهائى من أنه يجوز أن يكون نصف كرة القمر مضيئاً ونصفه مظلماً بذاته ويدور على نفسه بحركة مساوية لحركة فلكه . نعم لو جعل منشأ الحدس وقوع الخسوف كلما توسطت الارض بينه وبين الشمس لكان له وجه ما ( قال مشاهدة ) ظاهر فى أنه لا بد فى القسم الثانى من الحدسيات من تكرر الاحساس وكلامه فى شرح الانبوية صريح فى لزومه فيها مطلقاً وهو الموافق لشرح المواقف لكن قال عبد الحكيم الحق ان الحدسيات لا تحتاج الى المشاهدة فضلاً عن تكررها فان المطالب العقلية قد تكون حدسية \* بقى أن المراد بالمشاهدة اما مطلق الاحساس ولو بالوهم أو إضافة الاختلاف الى الموصوف حقيقة وإلا لانبج أن الاختلاف أمر اعتبارى لا يصلح متعلقاً للرؤية والمشاهدة ( قال أو غيره ) أى غير الاستدلال كالتواتر أو غير ذلك القياس الخفى فتوله غيره معطوف على الاستدلال أو على ذلك ( قال وترتيب ) أى المقدمات

حد التواتر حكم من في شاهق الجبل جزماً بوجود الواجب تعالى بالاستدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع من شخص أو شخصين وهذه القضية بديهية عند المقلد زعماء النظرية يستدل عليها بخبر الغير للتنافي (١) بين التقليد والاستدلال عليه ولأن الاستدلال بخبر

(١) (قوله للتنافي بين التقليد والاستدلال عليه) أى الاستدلال عليه بغير تقليد آخر لانه لا ينافي

أعم من أن يكون من جهة قلة العدد أو من جهة كون الخبر أمراً معقولاً لا محسوساً كمثل المصنف حتى لا يبقى الوسطة إلا أن الأولى على هذا ترك قوله من شخص أو شخصين (قال بوجود الواجب) أو بنبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير أن يتواتر عنده حاله . وفي التمثيل بما ذكره إشارة الى أن المقلد الذي لا يصح إيمانه عند الأشعري ومتأخري المفتزلة هذا لا من نشأ في دار الاسلام ولو في الصحارى وتنبه على آثار وجوده وتواتر عنده حاله عليه السلام وإن لم يقدر على التعبير ومجادلة الخصوم ورفع الشبهة خلافاً لقدمائهم حيث قالوا بأنه أيضاً مقلد لا يصح إيمانه وأما الجمهور فعلى صحة إيمان المقلد مطلقاً وإن كان النظر المتكلمي فرض كفاية والعامي فرض عين فيحصل الاتم بتركه (قال بلا استدلال) أى لأعلى طريقة المتكلمين ولا على طريقة العوام (قال عند المقلد زعماء) فيكون البديهييات عنده

اليقينية المرتبة تدريجاً فالعطف تفسيري حقيقة (قال جزماً بوجود) أى بأنه تعالى موجود أو بأن محمداً عليه السلام نبى من غير أن يتواتر عنده معجزته (قال بلا استدلال) أى لا تفصيلاً ولا إجمالاً (قال من شخص) مقتضى هذا أنه لو سمع من كثيرين لكان الحكم متواتراً فيجوز التواتر في العقليات فلو قال بمجرد السماع من الغير لكان أخصراً وأولى . ويمكن أن يقال إن ذكر الشخص والشخصين على سبيل التمثيل لا التقييد (قال وهذه القضية) فتسكون هذه سابع البديهييات . والقول بأن هذه نظرية يستدل عليها بخبر المقلد بالفتح بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر كذلك مجزوم الصدق وهذا الاستدلال لا ينافي التقليد من دفع بأن هذا قياس خفي حاصل دفعة فلا يقتضى كون المقدمة نظرية . نعم لو ثبت احتياجه إلى ترتيب المقدمات لاتبه (قال بين التقليد) أى تقليد من سمعه منه والاستدلال على الحكم المسموع بخبر ذلك المقلد بالفتح (قال ولأن الاستدلال) يعنى لو سلم عدم التنافي فالنظرية بالمعنى المقصود وهو افادة الحكم الجزمى فلا تحصل بالاستدلال لأن الخ هذا . ولو حل الاستدلال في قوله والاستدلال عليه على ما يفيد الجزم لم يحتج إلى ما ذكره في الحاشية (قوله بغير تقليد) الاخصر الأولى أى الاستدلال بذلك التقليد (قوله قد يكون) قد يمثل له بأن صلاة

الآحاد لا يفيد الجزم أصلاً \* وأما الظنيات فهي القضايا المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها العقل حكماً راجحاً مع تجويز نقضها مرجوحاً كالحكم بكون الطواف بالليل

الاستدلال بتقليد آخر إذ قد يكون الحكم التقليدي مقدمة من دليل حكم تقليدي فالثابت بهذا الدليل تقليد آخر حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير إليه حيث نقول التقليد يفيد مثله

سبعاً ما بعها التقليديات \* قد يقال لا نسلم أنها بديهية عنده بل هي نظرية يستدل عليها بخبر المقلد « بالفتح » بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر هذا شأنه مجزوم الصدق كما أن خبر النبي عليه السلام نظري يستدل عليه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق . ولا نسلم منافاة هذا الاستدلال للتقليد وإنما المنافي له الاستدلال عليه بنحو دليل المقلد « بالفتح » ولا نسلم أن الاستدلال بخبر الآحاد إذا كانوا ممن يعتقد بهم لا يفيد الجزم . كيف لا وإذا أفاد مجرد خبر الآحاد الجزم فلا استدلال به أيضاً مفيد \* وكتب أيضاً أى ونظرية حقيقة عند المقلد بالفتح ( قوله الحكم التقليدي ) قد يقال صلاة زيد فاسدة لانها صلاة من لقي الكلب رطباً من غير تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فإن المدعى تقليدي كالكبرى ( قال فهي القضايا ) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي ( قال والامارات ) لا يبعد أن يكون المراد بالامارات الاستقراء والتمثيل والخطابة التي تألف كل منها من قضايا هي أمور ذهنية وبالقرائن الامور الخارجية التي هي مواد تلك القضايا وعناصرها كالطواف بالليل وانتشار التراب واستقبال السحاب الرطب في الخارج لظن سرقة أحد وانهدام الجدار ونزول المطر ( قال يحكم بها العقل ) أى يدركها العقل ادراكاً راجحاً فذكر الحكم مع التوصيف بالرجحان مبنى على التجريد ( قال مرجوحاً كالحكم ) أى

زيد صلاة من لاقى الكلب بلا تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فإن المدعى تقليدي كالكبرى ويتجه عليه أنه ان أريد بالتقليدي ما سمع بخصوصه من المقلد بالفتح فكون المدعى تقليدياً ممنوع أو ما سمع ولو ضمننا باعتبار ما يندرج فيه فلا نسلم أن الاستدلال بتقليد آخر الا أن يحمل التغير على ما يعم الاعتبارى ( قال والامارات ) كانه عطف تفسير وإشارة الى أن القرائن أعم من الداخلة والخارجة فيشمل الاستقراء والتمثيل ومواد تلك القضايا الظنية \* والمراد بأخذها منها أخذ الحكم بها منها فلو قال فهي قضايا يحكم بها العقل للقرائن والامارات حكماً الخ لكان أخصر وأظهر ( قال حكماً ) الاخصر الاولى تركه ( قال مع تجويز ) تجويزاً مطابقاً للواقع أولاً ( قل بكون الطواف ) سواء أخذت كلية فتكون مستقرئة أو شخصية فتكون نتيجة القياس المنتظم من ضم صغرى سهلة الحصول الى القضية الكلية المستقرئة أعنى وكل طواف بالليل سارق \* وأما إذا أخذت جزئية أو مهمة فتكون القضية

سارقاً وجميعها نظريات \* واما الجهلية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب بالوهم (١) قطعاً اما بزعم البداة أو بواسطة الدليل انفاسد مادة أو صورة بزعم البرهان حككم الحكماء بقدّم العالم فبعضها بديهيّة زعموا وبعضها نظرية فالجهليات لا تكون الا كاذبة كما أن اليقينيّات لا تكون الا صادقة \* واما التقليديّات والظنيّات

(١) (قوله العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم بحكم غير مطابق

كالحكم بكون كل طواف بالليل سارقاً فالتمثيل بالحكم المكتسب بالاستقراء الناقص فان تلك القضية مستقرة أو كالحكم بكون أحد سارقاً بواسطة كونه طوافاً بالليل وكون كل طواف بالليل سارقاً فالتمثيل بالحكم المكتسب بقياس كبراه مستقرة فافهم (قال وجميعها) أقول انما يتم هذا لو لم يكن الظن مستفاداً من الحس الغير التام بسبب البعد أو ضعف الحاسة وكذا لو لم يكن مستفاداً من الحدس الغير القوى أو التجربة الغير الواصلة إلى حد يفيد الجزم والسماع من جمع يجوز العقل اتفاهم على الكذب أو كان تحصيل القياس منها مع كون مقدماته ظنية اختيارياً والكل في حيز المنع قال عبد الحكيم في حواشي التحرير ويدخل في المظنونّات التجريبيّات والمتواترات والحدسيّات الغير الواصلة إلى حد الجزم وفي حواشي شرح المواقف إذا لم يكن الحدس قوياً لا يكون الحدسيّات قطعيات ولذا حكم البعض بأنها قطعيات (قال نظريات) مكتسبة بالاستقراء أو التمثيل أو الخطابة (قال اما بزعم) صلة المقدر أعني وانما يستدل (قال بزعم البرهان) صلة المقدر أعني وانما يستدل به

يقينية لاظنية (قال وجميعها نظريات) قد يقال التجريبيّات والمتواترات والحدسيّات الغير الواصلة الى حد الجزم من المظنونّات على ما قاله عبد الحكيم وكذا الحسيّات الغير الواصلة اليه بسبب البعد أو ضعف الحاسة فلا يتم قوله وجميعها نظريات . أقول ادراج هذه الاربعة في البديهيّات انما هو على تقدير وصولها على حد الجزم فادراج الغير الواصلة اليه في الظنيّات لا يقتضى عدم كونها نظريات لعدم كونها من البديهيّات ولا مما صدقات تلك الاربعة المعدودة منها والا لكان التعريف المارة لها غير جامعة لعدم صدقها عليها (قال وأما الجهلية) معنى كون الجهل مركباً استلزامه لجهل آخر فاعتقاد الحكماء ان العالم قديم جهل مركب لجهل المدرك بما في الواقع وجهله بانه جاهل فليس المعنى أن مفهومه مركب حتى يرد أن مفهومه بسيط لانه ادراك الشئ على خلاف هيئته (قال اما بزعم) أى وذلك الحكم القطعي اما بسبب زعم النخ (قال أوصورة) لمنع الخلو (قال بزعم البرهان) أى زعم المستدل أن دليله برهان مع كونه مغالطة في الواقع (قال وبعضها نظرية) لم يقل زعماء لان نظريته محققة لكن التأدية زعمية (قوله قالوا العقل) بيان لفائدة قوله المشوب النخ (قال الا كاذبة) فلذا جمعت هي آخر الاقسام واليقينيّات

فبعضها صادقة والبعض كاذبة ( ثم القضايا ) باعتبار تركب الأدلة منها سبعة أقسام \* منها اليقينية بديهية كانت أو نظرية كما سبق \* ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم بان الظلم قبيح أو عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل (١) ولو غير مرتبة الاجزاء أو غير مجمعة في الوجود عند المتكلمين \* واما الحكماء فقد اشرطوا في بطلانه الترتيب والاجتماع \* ومنها المسلمات بين المستدل وخصمه أو بين أهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم الاصول \* ومنها المقبولات المأخوذة عن يحسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء

للاواقع (١) قوله كالحكم ببطلان مطلق التسلسل ) فيه اشارة الى أن المشهورات قد تجامع المتيقن لان بطلان ذلك متيقن عند المتكلمين

( قال بان الظلم قبيح ) من القبح بمعنى استحقاق الذم عند العقلاء لا بمعنى استحقاق الذم عند الشارع عاجلا والعقاب آجلا ( قال ولو غير مرتبة ) تفسير المطلق ( قال والاجتماع ) أى الوضعى أو العقلى ( قال وعن العلماء ) المأخوذ عن الانبياء يقينية مكتسبة بالبرهان وعن العلماء تقليديات

أولها ( قال فبعضها ) كانه ترك مثال كاذبة الاولى وصادقة الثانية احتياكا . على ان مثال الثانية صادقة اذا أخذت جزئية ( قال والبعض ) لم يقل والباقي كاذب لثلايتهم كون الكاذب أكثر فى كل منها ( قال عند جميع الناس ) استغراق عرفى لان اعتراف جميع أفراد الانسان فى أى قرن وأى أقليم كان بضمون قضية ممتنع عادة فالمراد افراد الانسان الكائنة فى قرن أو أقليم أو بلدة ( قال كالحكم ) أى اذا كان القبيح من القبح العقلى الذى هو استحقاق الذم عند العقلاء والافه من الشق الثانى ( قال أو عند طائفة ) أى مثلا فيشمل ما تطابق عليه أكثر الناس كقولنا الله واحد ( قال ولو غير الخ ) هذا مع المعطوف عليه المقدر تفسير المطلق ( قال الترتيب ) طبعاً كما فى سلسلة العلل والمعلولات اذ بينها ترتيب طبعى أو وضعياً كما فى الابعاد فانه لا احتياج بين اجزائها ( قوله تجامع المتيقن ) نظرياً كمثل المصنف أو بديهياً أولياً كقولنا الواحد نصف الاثنين أو غيرهما ( قال كتسليم ) بناء على أن تلك المسائل مبرهنة فى موضعها ( قال مسائل علم الأصول ) لوقال مسائل أصول الفقه لكان أولى ( قال من الانبياء ) قال فى المواقف المقبولات ما تؤخذ من يحسن الظن فيه انه لا يكذب انتهى . وهو ظاهر فى أن المأخوذة من الانبياء ليست منها لان صدقهم قطعى . والحق انها قضايا يقينية نظرية مستفادة من برهان هو انه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق خلافا لما أفاده المصنف . الا أن يحمل على القضايا

عليهم الصلوات والسلام وعن العلماء \* ومنها المظنونات كما تقدم \* ومنها الخيلات وهي التي يتخيل بها ليتأثر نفس السامع قبضاً أو بسطاً مع الجزم بكذبها كالحكم بان الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة موهوعة \* ومنها الموهومات وهي القضايا التي يحكم بها الوهم قطعاً في غير المحسوسات قياساً على المحسوسات كحكم البعض بأن كل موجود فله مكان وجهة

( قال قبضاً ) ان افادت هجاء ( قال أو بسطاً مع الجزم ) ان افادت مدحا ( قال بكذبها ) أي بعد اعتبار الحكم فيها والا فهي تصورات وان كانت في صورة القضايا ولذا قال وهي التي يتخيل بها ولم يقل يحكم بها فلما نسب أن يقول في المثال كالتخيل بأن الخمر الخ \* بقي أن هذا القيد مخالف لما قاله عبد الحكيم والسيد من أن الخيلات أعم من أن تكون مسلية أو غير مسلية صادقة أو كاذبة وملائم لما سبق من أن التخيل متعلق بنقيض ماعدا المظنونات إلا أنهم لم يدعوا ماسبق ولذا لم يذكروا هنا الموهومات بمعنى متعلقات الوهم النقيض للظن كالمشكوكات فحينئذ يكون الاقسام ثمانية بل تسعة ( قال كالحكم ) فيه نشر معكوس ( قال بأن الخمر ياقوتة الخ ) الخمر يذكر ويؤنث وقوله ياقوتة مبنى على لغة هذا انسانة قاله الاستاذ القرطبي . وقوله سيالة صفة ياقوتة لا خبر بعد خبر . وقوله مرة ان كان بكسر الميم فهي بمعنى الصفراء وموهوعة اسم مفعول وان كان بضم الميم فهي صفة مشبهة ضد الحلو والتأنيث بتقدير الموصوف أي قدرة مرة وموهوعة اسم فاعل كذا أفاد ذلك الاستاذ رحمه الله ( قال يحكم بها الوهم ) أي العقل المشوب بالوهم كما مر ( قال في غير المحسوسات ) أي بأحكام مخصوصة بالمحسوسات كما افاده قياساً على

الغير المتعلقة بالأحكام التبليغية بناء على أن كذبهم فيها جائز عقلاً وان لم يقع نقلاً كما أشار اليه عبد الحكيم ( قال يتخيل ) فيه شائبة الدور والأخصر الأولى التي تتأثر في نفس السامع الخ ( قال بكذبها ) نسبة الكذب اليها باعتبار كونها قضية صورة أو بعد اعتبار الحكم والا فهي تصورات لا توصف بالصدق والكذب . ثم كلامه هنا مخالف لما قاله في شرح الأثرية من أن الخيلات أعم من أن تكون صادقة أولاً ( قال ياقوتة ) من قبيل انسانة فتانة ( قال مرة ) المرة بضم الميم ضد الحلو وبالكسر الصفراء والتهويع ( في كردن ) (١) قاله عبد الحكيم . وعلى كل فالموهوعة اسم مفعول . ويمكن جعلها اسم فاعل لكنه في التوصيف اسناد مجازي لان الموهوع بالكسر حقيقة هو الشخص والمرة سببه . والقول بانه على الأول اسم فاعل وعلى الثاني اسم مفعول تحكم ( قال يحكم بها الخ ) أي يحكم الوهم بأحكام المحسوسات على ما ليس من شأنه الاحساس ولذا تكون كاذبة ( قال بأن كل الخ ) قد يقال الوهم لا يدرك الا المعاني

قياساً على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على المحسوسات أعم مما (١) بالذات أو بالواسطة فالموهومات هي الجهليات \*

(١) (قوله اعم مما الذات) كما في قياس نفس الحكم (قوله بالواسطة) كما في قياس دليله على المحسوس فيكون الحكم يقدم العالم موهوماً لأن العقل لا يحكم بحكم غير مطابق الا بمتابعته للوهم بناء على ذلك القياس \* وهذا التعميم لئلا يختل حصر مقدمات الأدلة في السبعة بمثل الحكم يقدم العالم من غير قياسه على المحسوسات فتأمل

المحسوسات \* والمراد بغير المحسوسات ما ليس من شأنها ان تدرك باحدى الحواس الظاهرة والباطنة كالجردات سواء كان معها أمور محسوسة كمثل المصنف أولاً كالحكم بأن كل مجرد له مكان (قال قياساً على ما شاهدوه) أى لما لم يشاهدوه من أفراد الموضوع وهى الجردات على ما شاهدوه منها (قال والمراد بالقياس) أى من الحكم فى غير المحسوس بناء على القياس على المحسوس فان التعميم لكل من الحكم والقياس فى عبارته مسامحة (قال فالموهومات) تفريع من التعميم يعنى إذا كان المراد أعم يكون ذكر الموهومات ذكر الجهليات المركبة فلا حاجة إلى زيادة قسم آخر هى المشبهات المعروفة بأنها قضايا كاذبة شبيهة باليقينية أو المشهورة أو المسئلة أو المقبولة لاشتباه لفظى أو معنوى (قوله كما فى قياس دليله) أى مقدمة من مقدمات دليله (قوله غير مطابق) ظناً كان أو جهلاً مركباً تأمل (قوله بمثل الحكم) المراد بمثله كل حكم غير مطابق ليس فى غير المحسوس كالحكم يقدم كل فلك وبتأليف كل جسم من الهيولى والصورة وكالحكم بالاحكام القهية الاجتهادية اللامطابقة أو كان فى غير محسوس لكن لا يحكم مختص بالمحسوس حتى يكون مبنيًا على ذلك القياس كالحكم يقدم العقول (قوله فتأمل) كأن وجهه أن

الجزئية فيمتنع منه الحكم الكلى \* والجواب أن المدرك والخاص هو النفس والوهم آله إلا أن الوهم سلطان القوى فتستعمله فى غير المحسوسات أيضاً كذا قالوا (قوله كما فى قياس الخ) الكاف هنا استقصائية كما يأتى (قوله موهوماً لأن) من مقدمات دليله ان أثر القديم قديم وهو مبنى على موافقة الأثر مع المؤثر فى القدم قياساً على موافقتهما فى الحدوث كما يشاهد فى الاجسام (قوله فتأمل) وجهه انه لا حاجة إلى هذا التعميم لجواز أن يكون الحكم يقدم العالم من المشهورات فلا يختل حصر مقدمات الأدلة فى السبعة اذ يصدق عليها التعريف المار \* لا يقال يندرج فيه الحكم بأن كل موجود فله مكان فليكن مقدماتها ستة لاسبعة لأننا نقول المراد بالطائفة المأخوذة فى المشهورات ما يعتمد به ولو باعتبار الكثرة والقائل به ليس معتداً به كما هو معلوم فى محله (قال فالموهومات الخ) فى حصر كل من طرفى القضية فى الآخر تنبيه على

وهذه الاقسام السبعة (١) متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن أو المقلد أو المظنون أو المجهول مشهوراً أو مسلماً أو مقبولاً . وقد يكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مخيلاً عند أخرى الا أن المقدمة قد تؤخذ في الدليل من حيث كونها يقينية أو من حيث كونها مشهورة أو مسلمة أو مقبولة الى غير ذلك \*

(١) (قوله وهذه الاقسام السبعة متصادقة ) فلا بد من اعتبار قيود الحثيات في تعريفات الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهاناً أو من حيث كونها مشهورات أو مسلمات فيكون جدلاً أو من حيث كونها مقبولات فتسمى خطابة وهكذا فلا يرد أن ادلة مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع

القول ببناء عدم مطابقة كل حكم على ذلك القياس يشبه الامانة المعروضة على السموات والارض فانا إذا فتننا كثيراً من تلك الاحكام لانجد فيها ولا في مقدمات دليلها حكماً على غير المحسوس فضلاً عن أن يكون بحكم مختص بالمحسوس . ولا نسلم أن غلط الوهم منحصر على ذلك القياس فانه ربما يغلط في المحسوس صرح به الجلبى وعبد الحكم كما يحكم بصداقة من لا صداقة له ( قال الاقسام السبعة ) فيه احتباك حيث ترك ذكر تصادق كل من الاقسام الاربعة السابقة مع تلك الاقسام السبعة بقرينة صدر الدليل وترك دليل تصادق أكثر الاقسام السبعة بقرينة ذكر تصادقها وذكر تصادق كل من الموهوم والمتيقن مع الخيل فلا ينتج أن الكلام في تصادق الاقسام السبعة نفسها فالصواب الاكتفاء عن المقلد بالمقبول وذكر الموهوم بدل المجهول تأمل ( قال عند طائفة ) يؤخذ منه أن المطابقة المأخوذة في اليقينيات أعم مما هو بحسب الواقع أو بحسب الزعم \* ويتجه عليه أنه على هذا يندرج الموهومات في اليقينيات فتكون الاقسام ستة لا سبعة ( قال مخيلاً عند النخ ) أى بشرط افادة كل من الموهوم والمتيقن قبضاً أو بسطاً ( قال كونها يقينية ) فيكون الدليل برهاناً كما يأتي ( قال أو مسلمة ) فيكون الدليل جدلاً كما يأتي ( قال أو مقبولة ) فيكون الدليل خطابة ( قوله كونها مقبولات ) أو مظنونات ( قوله وهكذا فلا يرد )

أن القضايا الكاذبة الشبيهة باليقينية أو المشهور أو غيرهما داخلية في الموهوم وفي الجهل المركب ( قال بل المتيقن ) كأن المراد بالمتيقن المجزوم به ولو جهلاً مركباً مجازاً فلا يرد أن كلامه يقتضى أن المطابقة المأخوذة في اليقينيات أعم من الواقعي والزعمي فيلزم اندراج الموهومات في اليقينيات فيكون الاقسام ستة ( قال الا أن المقدمة ) بيان لطريق امتياز كل من البرهان والجدل والخطابة عن الاخيرين ( قوله فلا يرد أن أدلة النخ ) هذا الابرار نقض لجامعة تعريف البرهان بقياس من الشكل الثالث . تقرير أدلة مسائل

## ﴿ فصل ﴾

في الصناعات الخمس ) الدليل قياساً كان أو غيره ان كان جميع (١) مقدماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث انها يقينية يسمى برهاناً كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذي هو أكل المعارف

أن مسائله مطالب يقينية فكيف تثبت بها . وحاصل الدفع أن تلك الادلة وان كانت من المقبولات المنقولة عن النبي عليه السلام الا أن مقدماتها معتبرة فيها من حيث انها متواترات يقينيات فتأمل فيه (١) قوله ( ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم ) لا يقال هذا

تفريع من كون الاقسام متصادقة وامتيازها بالحيثيات ( قوله إلا أن مقدماتها ) أقول التواتر في تلك المقدمات لا يفيد إلا العلم بصدور الفاظها من النبي صلى الله عليه وسلم دون العلم بمدلولاتها . ولو فرض كونها من الأمور المحسوسة مع أنها أمور عقلية لايجرى فيها التواتر فينبغي أن يقول الا أن مقدماتها معتبرة من حيث انها مثبتة بالبرهان أعني أنها خبر من ثبت صدقه بالمعجزات الخ لا من مجرد أنها منقولة ممن يعتد فيه حتى تكون خطابة تأمل ( قال الدليل قياساً ) جعل الدليل مقسم الصناعات دون القياس حتى يدخل الامارة التي هو الاستقراء والتمثيل في الخطابة ( قال يقينية من حيث ) أى بديهية أو نظرية ( قال يسمى برهاناً ) أقول ترك التسمية بما فيه ياء النسبة وذكر التسمية بما ليست فيه فيما عدى الشعرى وعكس ذلك في الشعرى احتباك وتمنن \* وكتب أيضاً وبرهانياً أيضاً ( قوله لا يقال هذا )

الكلام من أفراد البرهان وهي خارجة عن تعريفه فقوله أن أدلة اشارة الى الكبرى وقوله مع ان الخ اشارة الى الصغرى \* والجواب منع الكبرى مستنداً بتحرير جزء من التعريف ( قوله فتأمل ) وجهه ان المراد بتواترها تواترها من حيث أن الفاظها صادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبقيتينها كون صدق معانيها مثبتاً بقياس برهاني هو أن هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق فلا يتجه أن قوله يقينيات مما لا حاجة اليه ولا أن المتواتر الفاظ المقدمات لا المدلولات فكيف تكون مقدمات البرهان ( قال الدليل قياساً ) خالف غيره حيث أخذوا في تعريف الصناعات الخمس القياس ( قال جميع مقدماته ) قد يقال المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل فمعرفتها متوقعة على معرفة الدليل فلوا انعكس دار . والجواب أن المتوقف على المقدمة دليل مخصوص وما توقفت هي عليه مطلق الدليل فلا دور ( قوله لا يقال ) نقض لما نعى التعريف الضمى للبرهان بأنه صادق الخ ( قال الذي هو ) اشارة الى أن البرهان

صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من قضايا يقينيات كقولنا الانسان يحرك فكه الاسفل والفرس وغيرها غير التماسح كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلى من مقدماته فيلزم ان يكون برهاننا وليس كذلك لانا نقول لكن اللزوم الجزئى على بعض الاوضاع وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدمات صحته قطعاً مع أن كون هذا الوضع ذلك البعض مضمون لا متيقن وقد شرط فى البرهان أن يكون جميع مقدماته بالمعنى الاعم يقينية ولذا خرج هو وامثاله عن تعريف البرهان

أى تعريف البرهان ( قوله صادق على الخ ) إشارة الى صفرى الشكل الثالث ( قوله من مقدماته ) حتى يقال ان هذه المقدمة غير يقينية فيخرج الاستقراء بسببها عن تعريف البرهان ( قوله فيلزم أن يكون ) تفرع من النفي لا المنفى ( قوله وليس كذلك ) إشارة الى كبرى الشكل الثالث ( قوله لانا نقول ) منع لصفرى دليل صفرى دليل النقض ( قوله لكن اللزوم ) وان لم يكن الاستلزام الكلى من مقدماته لكن اللزوم الخ ( قوله الجزئى على بعض ) المحقق على الخ ( قوله وان هذا ) عطف على اسم لكن \* وكتب أيضاً الظاهر عندى أن يقول بدل هذا وان هذا البعض من الاوضاع متحقق وبدل قوله مع أن كون الخ مع أن كون هذا البعض منها متحققاً مضمون لا متيقن فانه يقال فى المثال المذكور إذا تحقق تحرك الفك الاسفل لتلك الانواع على وضع اتفاق الباقي تحقق لكل حيوان لكونه تحقق لها على ذلك الوضع فتحقق لكل حيوان ( قوله يقينية ) لأن شرط كل من الصناعات الخمس أن لا يكون فيه ماهو أدون مما اعتبر فيه وان كان فيه أعلى والمظنون أدون من اليقيني ( قوله ولذا خرج هو )

أشرف الصناعات باعتبار الفائدة ( قوله المؤلف ) أى لانه مؤلف فالتوصيف إشارة الى دليل الصدق لا الاحتراز ( قوله من مقدماته ) بالمعنى الاعم حتى يقال ان تعريف البرهان لا يصدق عليه ( قوله فيلزم ) متفرع عن قوله هذا صادق أو من النفي فى قوله وليس الاستلزام الخ ( قوله لانا نقول ) منع لصفرى دليل صفرى النقض ( قوله الجزئى ) يعنى أن للاستقراء الناقص مقدمتين أخريين احدهما أن اللزوم الجزئى على بعض الأوضاع وهو وضع اتفاق الجزئيات الغير المستقرأة مع الجزئيات المستقرأة \* وثانيهما كون هذا الوضع الذى قارنه الحكم الاستقرائى الكلى فى نفس الامر ذلك البعض والثانى مضمون لجواز مخالفة ما لم يستقرأ للمستقرأة . هذا والاخصر الاظهر أن يقول لكن اللزوم الجزئى على بعض الاوضاع من

والا فان كان بعض مقدماته من المشهورات أو المسلمات من حيث أنها كذلك يسمى جدلا  
كقولك هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع العاجز  
عن ادراك البرهان وما للاقناع

ودخل في الخطابة فتأمل فيه

أى الاستقراء الناقص (قوله فتأمل فيه) كأن وجهه أن دخول ما ذكره في الخطابة انما يتم لو لم يكن من  
مقدماته ماهو جهلى وتخيلى وكذا لم يكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة أو كانت مقدماته  
مقدمة أخرى مظنونة غير مشهورة ولا مسلمة (قال والا فان كان) أى وان لم يكن جميع المقدمات  
المذكورة يقينية من تلك الحثية سواء كان جميعها يقينية لكن لامن تلك الحثية فهذا يظهر مجامعة  
الجدل مثلا للبرهان بحسب الصدق أو لم يكن شئ منها يقينية أو كان بعضها يقينية وبعضها لا (قال  
أو المسلمات) أى ولم يكن بعضها الآخر ادون منهما سواء كان منهما أيضا أو أعلى فقس عليه (قال  
يسمى جدلا) وجدليا أيضا (قال هذا الفعل قبيح) في ذكر المطلوب تارة على صورة الدعوى كما في  
هذا المثال وتارة على صورة النتيجة كما في مثال المار تفتن كما في ترك الفاء في يسمى تارة وذكرها أخرى  
(قال وكل ظلم) الكبرى من المشهورات كما مر والصغرى تحتل أمورا لكن الممثل له يقتضى أن  
لا تكون مما هو ادون من المشهورات والمسلمات (قال واقناع العاجز) كأن الواو بمعنى أو (قال وما للاقناع)

مقدمات صحته وهو مضمون لا متيقن لجواز عدم تحققه (قوله فتأمل) وجهه أن المراد بأمثاله كل دليل  
مركب من المضمون والمقطوع فقط وقوله دخل في الخطابة دخوله فيها من حيث أن مقدماته مأخوذة  
من جهة كونها مظنونة فلا يتجه أن دخوله في الخطابة انما يتم لو لم يكن من مقدماته ماهو جهلى أو تخيلى  
والا لكان سفسطة أو شعرا وكذا لو لم تكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة والا لكان  
جدلا لان الشق الاول هنا ممتنع والثانى لا يقدح في كونه خطابة (قال مقدماته) سواء كان البعض الآخر  
مساويا لها أو أعلى اذ الشرط عدم كون البعض الآخر ادون منهما (قال أو المسلمات) لمنع الخلط  
(قال هذا الفعل) الأولى كقولك هذا الفعل ظلم وكل الخ (قال لانه ظلم) هذه الصغرى وان كانت محتملة  
ليكونها موهومة أو مخيلة لكن ينبغى أن لا تكون هنا ادون من المسلمات والمشهورات والا لم يكن  
الدليل جدلا (قال الزام الخصم) أى اسكانه سواء كان الخصم معللا فيكون الغرض الخافه أو سائلا  
فيكون الغرض الزامه فلا يتجه أن كلامه يقتضى كون الجدلى مجيبا فقط وهو متاف لما صرحوا به من  
أنه قد يكون سائلا (قال واقناع العاجز) أى أو اقناع الخ قالوا الواصلة بمعنى أو الفاصلة \* وهذا  
الشق هو المشار اليه بقوله تعالى وجاد لهم بالحقى هى احسن (قال وما للاقناع) وما للازام يسمى دليلا

يسمى دليلا اقناعيا أو من المقبولات أو المظنونات من حيث أنهما كذلك يسمى خطابة كقولك هذا الرجل الطواف ينبغي أن يحتار عنه لأنه سارق وكل سارق ينبغي أن يحتار عنه والغرض منه ترغيب الناس (١) فيما ينفعهم وتنفيهم عما يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ

(١) قوله (ترغيب الناس الى آخره) فان قلت قد يستدل شخص بامارة على حكم ظني من غير اظهاره على أحد فلا يترتب عليه هذا الغرض قلت الغرض المذكور اكثر

أى الجدل الذى الغرض منه الاقناع (قال دليلا اقناعيا) أى وما اللازم يسمى دليلا الزاميا والنسبة فى كل منهما نسبة المغيا الى الغاية (قال كقولك هذا) لو قال كقولنا هذا الرجل سارق لأنه طواف بالليل وكل طواف بالليل سارق لكان الكبرى نصافى كونها من المظنونات ثم الصغرى الذى ذكرها المصنف ان كانت مكتسبة من هذا القياس فهى أيضا ظنية قطعاً والا فتحتمل أن تكون من المشاهدات أو من المتواترات أو من الجهليات مثلا (قال هذا الرجل الطواف) بالليل (قال والغرض منه) الضمير عائد إلى المسمى بالخطابة (قال وتنفيهم) كأن الواو بمعنى أو (قال والامارة قسم منها) كون الامارة قسما من الخطابة مبنى كما عرفت على أن من مقدمات صحتها أمرين اللزوم الجزئى على بعض الاوضاع وكون هذا الوضع هو ذلك البعض والثانى منهما مظنون وقد عرفت منا ما فيه وكذا كون الدليل النقلى قسما منها انما يتم إذا لم تعتبر مقدماته من حيث انها مثبتة بالبرهان ان توقف بجميع مقدماته على النقل من الخبر الصادق ولم تكن منها ما هو أدون من المقبول والمظنون ان توقف ببعضها على ذلك

الزاميا (قال يسمى دليلا) قضية ترتيب المصنف ان الجدل اشرف من الخطابة وهو مذهب بعض والراجح العكس كيف ونفع الجدل خاص بأحد الخصمين غالبا بخلاف الخطابة وما يكون نفعه اعم أشرف فلو قدمها على الجدل لكان اولى (قال اقناعيا) نسبة الموصوف الى الصفة ان كان الاقناع مصدر المعلوم والمغيا الى الغاية إن كان مصدر المجهول (قال هذا الرجل) الاولى كقولك هذا الرجل الطواف بالليل سارق وكل الخ (قال لأنه سارق) الظاهر ان صغرى هذا القياس من المظنونات وكبراه من المشهورات (قال ترغيب الناس) كلامه فى شرح الاثرية مشعر بأنه قد يكون الغرض منها اقناع العاجز عن ادراك البرهان وهو مناف لما هنا ولسأرا الكتب (قوله عليه) أى على دليله الذى هو فرد من أفراد الخطابة هذا الغرض فلا يصح قوله والغرض الخ (قوله الناس أعم) قد يقال المتبادر من الناس ما يكون أكثر من شخص واحد فالأولى الاقتصار على الجواب الاول أو يقول المراد بالترغيب

وكل من الدليل الثقلي والامارة قسم منها \* أو من الخيلات من حيث أنها مخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر .

لو لم يكن نية الجوزاء خدمته \* لما رأيت عليها عقد منتطق  
أو من الموهومات من حيث (١) أنها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرقة  
الضالة الواجب تعالى له مكان وجهة لانه موجود وكل موجود له مكان وجهة فالدليل

لا كلى . على أنه يمكن ان يقال الناس أعم من المستدل وما من فكر بل فعل يصدر عن  
العاقل الا أنه جلب نفع أو دفع ضرر وأما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فمع أنه  
يوجب اختلال انحصار الصناعات في الخمس لا يقتضيه تعريف الخطابة (١) قوله ( من  
حيث انها موهومات ) هذه الحيثية لا خراج الشعر لما عرفت أن المقدمة الموهومة عند  
طائفة مخيلة عند أخرى لكن الدليل المركب منها من حيث إنها موهومة سفسطة  
ومن حيث انها مخيلة شعري فقيود الحيثيات المعتمدة في مفهومات الصناعات للتقييد لا

( قوله أعم من المستدل ) لانه مخصوص بغير المستدل ( قوله وما من فكر ) ومن هذا يظهر أن الترغيب  
والتنفير كما يترتب عن الخطابة كذلك يترتب عما عداها وان لم يقصده المستدل ( قال عقد منتطق )  
والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب وكأن المصنف لم يتعرض له لامكان أخذه من تعريف

أعم من أن يكون بالقوة أو بالفعل وكذا التنفير ( قوله الا أنه ) نعم . لكن لانسل اتحاد الاول مع الترغيب  
والثاني مع التنفير . على أنه لو تم لم ترتب هذا الغرض عما عدا الخطابة فلا يكون للتخصيص وجه وجيه  
( قوله لا يقتضيه ) بل يقتضى الدخول لثلاثا يكون تعريفا بالأعم ( قال من الدليل ) أى اذا كانت مقدماته  
أو بعضها الادون منقولة عن شخص معتقد فيه واعتبرت من حيث انها منقولة عنه والا فلا واما كون  
الامارة منها فقد منّا تحريره ( قال فيسمى ) والغرض منه انفعال النفس بقبض أو بسط ليصير مبدء فعل  
أوترك أو غيرهما ولا ينافيه ما قيل من ان الغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب لانهما من لوازم  
القبض والبسط فيكون الغرض في الجملة ( قال شعريا ) وشعراً ايضاً ( قال لو لم يكن ) قياس استثنائي غير  
مستقيم شرطيته من الخيلات ورافعته المطوية من اليقينيّات ( قال وكل موجود له ) كون هذا الدليل  
وهما باعتبار كبراه ( قوله لا خراج الشعر ) خص الاخراج به لان التباير الاعتبارى بينها وبين الشعر  
فقط كما هو الظاهر أو الاكتفاء .

الفاسد مادة أو صورة على إطلاقه سفسطة وأعظم منافع معرفتها التوقى عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة والغرض منها تغليب الخصم وإسكاته ومن يستعملها في مقابلة

للتعليل فلا يرد أن أخذ المستدل المقدمة الموهومة في السفسطة قد لا يكون لاجل أنها موهومة كاذبة بل لزعم أنها يقينية فلا وجه لقيد الحيثية ههنا تأمل فيه

المخيلات ( قوله لاجل أنها ) أى لاجل العلم بأنها موهومة كاذبة ( قوله بل لزعم أنها ) مقتضى قوله السابق لإخراج الشران يقول بل لزعم أنها مخيلة ( قوله تأمل فيه ) كان وجهه أن عدم صحة التعليل مبنى على كون التعليل بحسب العلم بأن يقال معنى قولهم في تعريف البرهان من حيث أنها يقينية من حيث العلم بأنها يقينية. وأما إذا كان بحسب الواقع فلا فيجوز أن يكون أخذ المستدل المقدمة الموهومة بسبب كونها موهومة في نفس الأمر مع عدم شعوره به ( قال لانه موجود ) الصغرى يقينية مكتسبة والكبرى وهمية ( قال على إطلاقه ) أى سواء علم المستدل فساد أولاً أو سواء كان قياساً أو غيره ( قال سفسطة ) فقول عبد الحكيم لا يشمل السفسطة ما هو فاسد الصورة بخلاف المغالطة محمول على السفسطة بالمعنى الأول \* وكتب أيضاً بالمعنى الأعم ( قال معرفتها التوقى ) أى تصور مفهومها أو اتسامها تأمل ( قال بفساده ) أى من حيث المادة أو الصورة ( قال يسمى مغالطة ) وهى أخص مطلقاً من السفسطة بالمعنى الثانى ومن وجه منها بالمعنى الأول ( قال والغرض منها ) أى غرض المستدل من الاستدلال بجزئيات المغالطة \* وأما غرض صانع هذه الصنعة فهو التوقى ( قال ومن يستعملها ) ليس المراد بالاستعمال فى مقابلة الحكيم والجدلى

( قوله فلا يرد ) تفريع على النفى أو قوله للتقييد ( قوله تأمل فيه ) وجهه أن كون الحيثية للتعليل فاسد سواء كان بحسب العلم أو الواقع . أما الأول فلما ذكره المصنف . وأما الثانى فلان تعليل أخذها فى المغالطة بكونها وهمية بحسب الواقع يقتضى كون الأخذ عالمًا بكونها وهمية بحسبه فينأى كونها مأخوذة لزعم أنها يقينية \* بقی أن التقييد كذلك إلا أن يراد به كونه قيداً بحسب نفس الأمر لكن يتجه أنه فليحمل التعليل على كونه علة بحسبه فلا فساد فى شئ \* منهما ( قال أو صورة ) منع انخلو ( قال على إطلاقه ) أى علم المستدل بفساده أولاً أو استعماله فى مقابلة الحكيم أو الجدلى . وأما حمل الإطلاق تعميماً من القياس وغيره فمع الاستغناء عنه بقوله فاللدليل الخ غير ملائم لما بعده ( قال وأعظم منافع ) المنفعة الثمرة المترتبة على الشئ \* وإن لم يقصد والغرض ما يقصد من الشئ \* وإن لم يحصل فيبينهما عموم وجهى فلا يرد أن هذا مناف لكون الغرض منها تغليب الخصم فقط ( قال ومن يستعملها ) بأن كانت المقدمات

الحكيم سوفسطائي وفي مقابلة الجدلي مشاغبي\* واما الغرض من السفسة في غير صورة  
المغالطة فزعم تحصيل العلم ( تنبيه ) أقوى العلوم الجازم الثابت ثم الغير الثابت وأضعفها  
الغير الجازم وكل منها (١) يفيد مثله وما دونه في القوة ولا يفيد ما فوقه

(١) قوله ( وكل منها يفيد مثله وما دونه الى آخره ) فاليقين يفيد اليقين والتقليد والظن  
كما اذا كان بعض المقدمات يقينية والبعض الآخر تقليدية أو ظنية والتقليد يفيد التقليد والظن  
وأما الظن فلا يفيد الا الظن

المباحثة معهما بالفعل بل المراد بالاستعمال في مقابلة الاول أن يكون المقدمات شبيهة باليقينيات وفي  
مقابلة الثاني أن تكون شبيهة بالمشهورات والمسلمات فعلى هذا لا تكون مغالطة واحدة سفسة ومشاغبة  
ولا شخص واحد بالقياس الى مغالطة واحدة سوفسطائية ومشاغبا (قال مشاغبي) المشاغبة «بايك ديكرشور  
انكيختن» قاله عبد الحكيم (قال أقوى العلوم) أى التصديقية تأمل (قال الجازم الثابت) الاولى أن  
يقول الجازم الثابت ثم الغير المطابق ثم الغير الثابت ولم يقل ثم الغير الجازم بدل قوله وأضعفها الخ مع انه  
أخصر وأوفق لاقتضاء ذلك بقاء علم آخر قوى \* وكتب أيضا وسواء كان يقينيا أو جدليا مركبا (قال  
ثم للغير الثابت) وهو التقليد (قال الغير الجازم) وهو الظن (قال مثله وما دونه) أى ان كان معه مثله  
فقط في اليقين أو مثله أو ما فوقه فيما عداه \* وكتب أيضا ان كان معه مادونه فقط (قال في القوة) متنازع  
فيه للمثل وما دونه (قوله يفيد اليقين) أى اذا كان جميع المقدمات يقينية وكذا يفيد الجهل المركب  
اذا كان البعض يقينية والبعض الآخر جهلية (قوله والتقليد يفيد) وكذا الجهل يفيد الجهل والتقليد

شبيهة باليقينيات (قال سوفسطائي) والدليل حينئذ يسمى سفسة بمعنى الحكمة الموهمة فهي اسم  
للمقسم والقسم كالتصور وعلى الثاني يسمى مشاغبة وهي لغة تهيبج الحرب (قال الجدلي) بأن تكون  
المقدمات شبيهة بالمشهورات او المسلمات (قال الجازم) لو قال الجازم الثابت المطابق ثم غير المطابق ثم الخ  
لكان افيد (قال وأضعفها) لم يقل ثم غير الجازم لئلا يفيد وجود علم قوى اضعف من هذا القسم  
لا يقال الشك علم قوى اضعف منه لانا نقول هو تصور والكلام في التصديق (قال يفيد مثله) أى  
بنفسه او مع ما فوقه \* وقوله مادونه أى بشرط انضمام مادونه اليه وهذا لا يتصور في القسم الاخير إذ  
ليس في التصديقات ادون منه كما لا يتصور الانضمام مع ما فوقه في اليقينيات (قوله كما اذا كان) الكاف  
استقصائية (قوله يفيد التقليد) إن كان جميع المقدمات تقليدية او بعضها منها وبعضها ما فوقها

## ﴿ فصل ﴾

الدليل ان كان الجزء المتوسط (١) بين العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلمى كالاستدلال بتعفن الخلط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا أو في الذهن فقط

(١) قوله ( ان كان الجزء المتوسط الى آخره ) لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان الاستدلال بالتعفن مثالا لمى سواء قرر اقترانيا أو استثنائيا كما أشرنا في المتن وعبارة الاوسط انما تنطبق على الاول \* لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره اقترانيا فيشمل الكل

والظن ان كان بعض المقدمات جهلية والاخر جهلية أيضا أو تقليدية أو ظنية ( قال الدليل ان كان ) قد خالف غيره حيث جعل مقسم اللعى والأنى مطلق الدليل دون البرهان \* وكتب أيضا مطلقا قياسا أو استقراء أو تمثيلا ( قال كان الجزء ) المراد به ماهو حد أوسط في القياس الاقتراني الحملى أو الشرطى أو مقدمة استثنائية في الاستثنائى سواء كانت واضحة أو رافعة ( قال علة لها ) أى علة للتصديق بنسبة المحكوم به الى المحكوم عليه باعتبار الذهن ولتقييد النسبة باعتبار الخارج وان لم يكن علة لثبوت المحكوم به في نفسه ولذا كان الاستدلال بثبوت الحيوان على ثبوت الجسم للانسان لميا كما قاله عبد الحكيم في بحث النوع الاضافى وكذا الميبدى هنا وقال الحيوان علة لثبوت الجسم للانسان وان لم يكن علة لثبوت الجسم في نفسه ( قال بتعفن الخ ) هذا جزء متوسط حد أوسط في الاقتراني الحملى وواضحة أو رافعة في الاستثنائى وقس عليه أمثاله ( قال أو بوجود النار ) هذا جزء متوسط واضحة أو رافعة في الاستثنائى كما سيظهر وقس عليه أمثاله ( قوله اقترانيا ) أى حمليا لاشروطيا كما يظهر مما سند كر على قوله لانا نقول الخ ( قوله أو استثنائيا ) مستقيما أو غير مستقيم

( قال الدليل ) قياسا أو استقراء أو تمثيلا سواء كان برهانا أو غيره من الصناعات الخمس \* وفيه رد على السكاكبي وغيره حيث جعلوا المنقسم الى الانى واللعى هو البرهان ( قال المتوسط ) سواء كان حدا اوسط كما في الاقتراني او كما في الاستثنائى ( قال في الذهن ) قال عبد الحكيم اى علة للتصديق بثبوت الاكبر للاصغر انتهى وظاهر كلامه ان الانى واللعى انما يتحققان في قياس اقتراني حملى يكون موجبة المقدمات الا أن يحمل الاصغر والاكبر على المحكوم عليه وبه ويراد بالثبوت وقوع الثبوت اولا وقوعه اعم من الحقيقي والحكمى ليشمل الاتصال والانفصال ( قال والخارج ) اى علة لتحقيق النسبة المعتبرة في النتيجة باعتبار الخارج ( قال فلمى كالاستدلال ) لسكاه في إفادة اللعية اى العلية لكونها بحسب الخارج والذهن معا ( قوله انما تنطبق ) الحصر بالنسبة الى الاطلاق الحقيقي فلا يتجه منع الحصر

بأن يكون علمه علة (١) لعلمها فقط فأنى سواء كان معلولاً مساوياً لها (٢) فى الخارج كالاستدلال  
بالخى على التعفن وبوجود الدخان على النار نهراً أو كانا معلولى علة واحدة كالاستدلال  
بالخى على الصداخ وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع اقترانياً

لأننا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً كما فى الاستدلال بوجود النار على الدخان  
وبعكسه وللإشارة إليه مثلنا بهما (١) قوله ( بأن يكون علمه علة الى آخره ) فسر العلية

( قوله بوجود النار ) لا يقال قد يمكن جعل وجود النار أوسطاً ووجود الدخان أكبر فى الاقترانى الشرطى  
كان يقال كما وجد العنصرى اليابس الحار وجد النار وكما وجد النار وجد الدخان لأننا نقول  
الاستدلال حينئذ ليس على وجود الدخان بل على اتصال وجود الدخان بالاصغر ( قال كانا معلولى )  
أى الجزء المتوسط والنتيجة ( قال قرر الجميع ) المراد بالجميع جميع الاقسام أعنى اللعى وقسمى الانى  
لاجميع الأمثلة المذكورة حتى ينافى مانى الحاشية من أنه قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً كما فى  
الاستدلال بوجود النار على الدخان وبعكسه فلمعنى سواء قرر مثال جميع الاقسام ( قال اقترانياً ) أى

مستنداً بجواز ان يعمم الاوسط من الحقيقى والحكمى . بقى ان عدم اطلاقه حقيقة على الجزء المتوسط  
فى القياس الاستثنائى انما يتم اذا لم تطلق الصغرى والكبرى على مقدمتيه والا فتعريف الاوسط  
منطبق عليه ( قوله قد لا يمكن تقريره الخ ) اقول فيه نظرم وجهين . الاول ان الاستدلال فى الحقيقة  
إنما هو بالملزمة بينهما مع تحقق الملزوم وهذا يمكن أدائه بالقياس الاقترانى بأن يقال الدخان لازم للنار  
الموجودة وكل لازم لها موجود والثانى ان ما ذكره مناف لما قالوا من ان الاستثنائى عائد فى الحقيقة  
الى الاقترانى وهو بجميع اقسامه عائد الى الشكل الاول بل الى الضرب الاول منه \* وما يقال إن كلا من  
الشكل الاول والقياس الاستثنائى بدهى فى إعادة احدهما الى الآخر تحكم مندفع بأن للبدهى مراتب  
متفاوتة ويجوز كون الشكل الاول اجلى منه ( قال علمه علة ) أى العلم المتعلق به علة للتصديق المتعلق  
بالنتيجة ( قال فأنى ) النسبة هنا للكل الى صفة الجزء وفيما سبق للكل الى الجزء فان الآن بمعنى  
الثبوت والام بمعنى العلة فى نفس الامر كما قاله أبو الفتح لكن اذا أريد بالدليل المعقول ( قال مساوياً  
لها ) متنازع فيه لقوله معلولاً وقوله ومساوياً ( قال على التعفن ) انما تتم المساواة لو أريد بالتعفن مرتبة  
مخصوصة منه كما تحقق وجد الخى والا فالتعفن اعم منه ( قال نهراً ) قيل فى إفادة الاستدلال لافى  
صحته وكذا قوله المار لايلاً ( قال كالاستدلال بالخى ) أى بالوجود الرابطى أو المحمولى لاحدهما على وجود  
الآخر كذلك بطريق القياس الاستثنائى أو الاقترانى ( قال سواء قرر الجميع ) أى جميع الاقسام

أو استثنائيا أو غيرها \* وأيضا الدليل

الذهنية بالعلمية بين العلمين لثلا يلزم الفساد لان مثل قولنا هذه الماهية المتعلقة كلية لانها  
حاصلة في الذهن بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلى دليل لمي مع أن علمية الحصول  
للـكلية ذهنية اذ لا وجود للـكلية الا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع الشامل للوجودين

حمليا كما في أمثلة الحمى أو شرطيا كما في غير ذلك ( قل أو استثنائيا ) كما في أمثلة الدخان مستقيما كان يقال  
كلما وجدت النار وجد الدخان لكنه وجدت النار أو غير مستقيم كان يقال كلما لم يوجد الدخان لم توجد  
النار لكنه وجدت النار ( قل أو غيرها ) انما قال أو غيرها لان المقسم الدليل الشامل للاستقراء  
والتمثيل لكنه انما يتصور القسمان في الاستقراء اذا لم يجب اشتغال مقدماته على الاكبر كان يقال كل  
من أهل تلك القرية محوم لان زيدا متعفن الاخلاط وعمرأ وبكرأ وخالدا كذلك وبالعكس بأن يجعل  
التعفن محمول المدعى والحمى محمول المقدمات \* واما أمثال القسمين في التمثيل فكان يقال زيد كمرو  
في التعفن وعمرأ ومحوم أو زيد كمرو وفي الحمى وعمرأ متعفن الاخلاط الا أن ما ذكر في تعريف التمثيل  
وابتبات علمية الجامع يقتضى أن يكون الجامع علة بحسب الواقع لا العلم فقط فلا يتحقق الا في غير  
التمثيل تأمل ( قوله يلزم الفساد ) أى في جامعية تعريف اللى ومانعية تعريف الانى ( قوله لانها )  
صغرى ( قوله وكل ما حصل ) كبرى ( قوله أن علمية الحصول ) في الذهن بالتعريف ( قوله ذهنية )  
فقط ( قوله هو الواقع ) أى ما ليس في ضمن العلم والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاعم

المارة من اللى وقسمى الانى او جميع الامثلة السابقة بناء على ما ذكرنا او على التعليل ( قال او غيرها )  
من الاستقراء والتمثيل ومثالهما كان يقال كل أهل هذا البلد محوم لان زيدا متعفن الاخلاط وعمرأ  
كذلك وبكرأ كذلك أو يقال زيد كمرو في التعفن وعمرأ ومحوم \* وقد سبق أنه قد تطلق الصغرى  
على المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتملا على الاصغر والاكبر كما في صغرى الاستقراء  
وكبراه فلا حاجة الى انضمام وكل متعفن الاخلاط محوم الى المقدمات المذكورة في الاستقراء لعدم  
لزوم اشتغالها على الاكبر ( قوله مثل قولنا ) الاخصر الاولى لان مثل قولنا هذه الماهية حاصلة الخ  
( قوله مع أن علمية ) اشارة الى كبرى الشكل الثالث وقوله المار « دليل لمي » اشارة الى صغراه ( قوله  
ذهنية ) لا خارجية فيدخل في تعريف الانى ويخرج عن تعريف اللى لان المعتبر فيه العلمية بحسب  
الخارج والذهن ( قوله بالخارج ) جواب بتحرير جزء من التعريف ( قوله هو الواقع ) هذا هو الخارج

(١) ان توقف على حكاية كلام الغير فنقلى والا فعقلى (خاتمة) أسامى العلوم كالمناطق والكلام  
والنحو وغيرها قد تطلق

لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجى \* والمراد بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم  
الشامل للتصور أيضا (٢) قوله (معلولا مساويا الخ) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساو  
أو أعم والاعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كاستدلال بمطلق الحرارة على  
وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول أو مساوية لها وعلى  
التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم تحتج الى تقييدها (١) قوله (ان توقف على حكاية

(قوله الاعيان المختصة) والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاخص (قوله بخلاف العلة الخ) وهى  
العلة التامة أو الجزء الاخير (قال ان توقف) أى بجميع مقدماته كقولنا تارك المأمور به عاص وكل  
عاص مستحق العقاب أما الاول فلقوله تعالى أف عصيت أمرى وأما الثانى فلقوله تعالى (ومن يعصى الله  
ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها أبدا) أى ببعضها كقولنا الوضوء عمل وكل عمل يجب فيه النية .  
أما الاول فظاهر . وأما الثانى فلقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) (قال والا فعقلى)  
يتوقف بشئ من مقدماته (قال قد تطلق) كما فى قولهم فلان يعلم النحو قال عبد الحكيم ان لم تعتبر

بالمعنى الاعم . وقد يقال عطفه على الذهن مشعر بارادة المعنى الاخص المقابل للذهنى . على أنه ينتقض  
تعريف اللغى بجميع أفراد الانى الا أن يراد به تحقق الشئ فى الواقع بذاته لا بصورته (قوله بالمساوى)  
دون العلة (قوله أو أعم) هذا بحسب الظاهر واما بحسب التحقيق فالمعلول لا يكون أعم كما يشعر به  
قول الحكماء يجب وجود العلة عند وجود المعلول ان لم تكن علة معدة (قوله لا يصح) أى كليا اذ  
الاستدلال الجزئى به صحيح (قوله على وجود النار) قد يقال إنه علة للحرارة المختصة لا لمطلق  
الحرارة (قوله العلة الموجبة) بأن تكون تامة أو مستلزمة لها (قوله اما اخص مطلقا) فيه أنه يلزم  
وجود المعلول بدونها وهو ممتنع (قوله ولذا لم تحتج) بل لو قيدها بالمساوى لكان كاذبا باعتبار مفهومه  
(قال كلام الغير) أى باعتبار جميع المقدمات قريبة أو بعيدة أو بعضها \* لكن قد يقال الشق الاول  
ممتنع لان من المقدمات البعيدة صدق الخبر وهو لا يثبت الا بالعقل . نعم لو خصت بالقريبة لتحقيق  
الشقان . مثال الاول قولنا تارك المأمور به عاص لقوله تعالى أف عصيت أمرى وكل عاص يستحق العقاب  
لقوله تعالى (ومن يعصى الله ورسوله فان له نار جهنم) والثانى قولنا هذا تارك المأمور به وكل تارك له  
عاص \* وبعضهم سمى الثانى مركبا من العقلى والنقلى (قال قد تطلق) قال عبد الحكيم فى حواشى

على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على الملكية الحاصلة من تكرار تلك الادراكات حقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكية وبالمعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة التي تضبطها جهة وحدة

كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزءاً من الدليل كما في قولنا لان الله تعالى قال كذا أو خارجاً موقوفاً عليها كما اذا كانت الحكاية دليل بعض مقدماته

تعدد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثاني باعتبار المحال كما في العرف كان علماً شخصياً وان اعتبر ذلك كان علماً جنسياً انتهى ويتجه أن علم الجنس اضطرارى ودخول اللام عليه كالصرف والنحو والمنطق ينافيه (قال على المسائل) اللام هنا وفيما يأتي للاستغراق المجموعى (قال وقد تطلق) بالاشتراك اللفظي \* وكتب أيضاً كما في قولهم في تعريف كثير من العلوم (علم بأصول) قال عبد الحكيم ان هذا الاطلاق شائع بالقياس الى الاول وان كان الاطلاق الاول أيضاً حقيقة عرفية (قال على الادراكات) مجموع (قال وقد تطلق) هذا الاطلاق عند عبد الحكيم مجازى (قال حقيقة العلم) أشار بتفريعه عن الاطلاقات المذكورة الى أنها حقيقة اعتبارية حاصلة باعتبار وضع الاسم بازائها واطلاقه عليها (قال مجموع المسائل) فمعرفة العلوم بحسب حدها وحقيقتها لا تتصور الا بتصور تلك الادراكات أو الملكية أو المسائل اذ ليس معنى تصور الشئ بمحده إلا تصوره بجميع أجزائه محمولة أولاً

التحريير ان لم يعتبر تعدد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثاني باعتبار المحال كما في العرف كان علماً شخصياً وان اعتبر ذلك كان علماً جنسياً انتهى . وما يقال إن دخول اللام عليه ينافيه مندفع بان دخوله مطرد في الاعلام المنقولة عن الوصف كما قرر في محله (قال وقد تطلق) في اعادته إشارة الى أن الاطلاق بالاشتراك اللفظي (قال مجموع المسائل) بان حصلت تلك المسائل أولاً ثم وضع اسم العلم بازائها كما في التحرير . واعترض بان مسائل المعلوم تتزايد بتلاحق الافكار فكيف حصلت قبل الوضع . والجواب أن المراد بتحصيلها ملاحظتها اجمالاً بعنوان القانون العاصم عن الخطأ في الفكر وان كان بعضها حاصل بالثبوت . بقى أن جعل المنطق اسماً لها يستلزم أن لا يكون علماً شخصياً وان لم يعتبر تعدد المسائل بتعدد المحال لانها معدومة بعدم بعض أجزائها والتشخص من لوازم الوجود . ولا الوضع خاصاً في بعض الاعلام الشخصية فينبغى القول بوضعها لمفهوم كل صديق على البعض والكل . الا أن يقل إنه يكفي وجود ذلك في خمسة علوم المبادئ العالية وخصوص الوضع

ذاتية هي الموضوع كالمعلومات للمنطق وعرضية هي الغاية كالعصمة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له لذاته أو لمساويه بأن يجعل هو أو عرضه الذاتي

كذا قاله القطب. واعترض بأننا لا نسلم أن حقيقة العلم ما وضع الاسم بازائه وأطلق عليه. ولومسلم فلا نسلم أن أسامي العلوم موضوعة لما ذكر لجواز أن يكون وضعها لمفهوم اجمالي صادق على ما ذكر والتعريفات المذكورة للعلوم كتعريف المنطق بأنه قانون باحث عن أحوال المعلومات إلى آخره تفصيلات للامر الاجمالي وحدود أسمية له ( قال التي تضبطها ) أى تعريف يؤخذ باعتبار الجهة وحدة ذاتية وجهة وحدة عرضية ( قال جهة وحدة ) إضافة السبب إلى المسبب ( قال ذاتية ) المراد من الذاتي هنا ما كان جزءا من المسئلة ( قال عن عوارضه ) أى عن خوارجه المحمولة لاعن ذاتياته ( قال الذاتية ) لا الغريبة ( قال اللاحقة ) هذا القسم يقال له العرض الاول وهو ما ليس له واسطة في العروض والقسم الثانى يقال له العرض الغير الاول وهو ماله ذلك \* وكتب أيضا من الحقوق بمعنى الثبوت وكتب أيضا تعريف للعوارض الذاتية ( قال أو لمساويه ) جزءا أو خارجا نخرج اللاحق لامر أعم جزءا أو خارجا أو لامر أخص وهى هذه الاعراض الغريبة ( قال بأن يجعل هو ) أشار بالتفسير إلى نفي ما يتبادر من

فى الاعلام أ كثرى ( قال ذاتية ) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله عرضية ( قال كالعصمة ) اللام هنا وفى المعلومات للعهد الذكرى ( قال يبحث فيه ) الضمير عائد إلى العلم والعموم المستفاد من كل معتبر بعد ارجاعه إليه أى ما يبحث فيه أى علم كان فلا يرد أن الضمير اما عائد إلى كل أو إلى علم وعلى كل يفسد المعنى اذ ليس موضوع كل علم مبحثا عنه فى كل علم ولا فى علم مبهم. ولم يقل موضوع العلم تنصيحا على أن التعريف غير مختص بموضوع علم دون آخر. ثم أن البحث بمعنى حمل شئ على آخر ففيه تجريد ليرتبط بقوله عن عوارضه ( قال عن عوارضه ) أى جميع خوارجه المحمولة بمعنى أن أى خارج ذاتى له يستخرج إلى الفعل يبحث عنه فلا ينتقض تعريف الموضوع منعا بمساويه لان من عوارضه الموضوع ولا يبحث عنه يجعله محولا للمساوى ( قال أو لمساويه ) جزءا أو خارجا مساواة بحسب التحقق فلا يخرج عن تعريف العرض الذاتى مثل الملون المحمول على الجسم بتوسط السطح المبين له حملا للمساوى له تحققا نخرج اللاحق لخارج أعم أو أخص وهما غريبان اتفاقا واللاحق بواسطة الجزء الاعم جنسا أو فصلا وفى غرابته. خلاف ( قال بأن يجعل ) يعنى ليس المراد من التعريف كون موضوعات المسائل نفس موضوع العلم ومحولاتها نفس عوارضه الذاتية والا لانتجه أن موضوعات كثير منها غير موضوع العلم وانه

أو نوع أحدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتى أو نوعه وهو فى بعض العلوم أمر واحد كالكلمة فى الصرف وفى البعض الآخر أمور متعددة متناسبة فى أمر يعتد به عند أهل ذلك الفن فالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة فى الإيصال فى المنطق فمسائل (١)

(١) قوله ( فمسائل كل فن الى آخره ) أشار بالفاء الى أنه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر أما كونها حمليات موجبات فلما أشار بالتفسير من أن البحث فيه بمعنى الحل ايجابا كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة أى الثابتة . وأما كونها ضروريات مطلقات فلأن العوارض الذاتية التى هى محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع أو لاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع علة لها بالذات أو بالواسطة

التعريف من أن يكون موضوعات المسائل نفس موضوعات الفنون ومحمولاتها نفس عوارضها الذاتية وإن فى نسبة الحقوق وإضافة العوارض والذات والمساوى الى ضمير الموضوع مسامحة . والمراد ما يبحث فيه عن عوارض نفسه أو نوعه أو عرضه الذاتى أو نوع عرضه الذاتى اللاحقة لتلك الأمور لذاتها أو لمساويها ( قال أو نوع أحدهما ) أى الموضوع وعرضه الذاتى ( قال ويحمل عليه ) أى على المذكور ( قال عرضه الذاتى ) ناظر الى الموضوع وعرضه الذاتى \* وقوله أو نوعه ناظر الى نوع أحدهما ( قال فى الإيصال ) الذى هو أمر معتد به لانه محمول الفن ( قوله أشار بالتفسير ) وهو « قوله بأن يجعل الخ » ثم الإشارة الى كون البحث بمعنى الحل ظاهر وأما الى كونه بمعنى الحل ايجابا فلان الحل المسند الى العوارض الذاتية لا يتصور أن يكون سلبا ( قوله ذات الموضوع ) المراد بذات الموضوع فى بحث العوارض الذاتية نفس مفهوم الموضوع لانفس الافراد ولا حقيقتها بخلاف ذات الموضوع فى قولهم فى تعريف الضرورية ما دام ذات الموضوع موجوداً فإن المراد به نفس الافراد. وذلك المفهوم قد يكون عرضا مفارقا بالفعل أو

مامن علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بأنواعه كقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول المنطقية كل حد تام موصل الى السكنه فيكون بحثا عن الاعراض الغربية للحقوق بواسطة أمر أخص ( قال أو نوع أحدهما ) أى الموضوع والعرض الذاتى والمراد بالنوع هو الاضافى والاصناف مندرجة فيه بتعميمه من الاعتبارى والفصول مندرجة فى ذوات الفصول أو فى العوارض الذاتية تجوزا فلا يبطل الحصر على تقدير حمل التريديد على الخلو ( قال ويحمل عليه ) أى على أحد الأمور المذكورة المفهوم من أو فلا حاجة الى التأويل بالمذكور ( قال متناسبة ) أى مشاركة فى الغاية والا تعدد العلم بتعددتها ( قوله من أن البحث فيه ) حيث فسر الحقوق بالحل المسند الى العوارض الذاتية ( قوله وأما كونها الخ ) بيان وجه التفريع واما بيان لمية اختيار الحملات على الشرطيات فهو أن الغرض الاصلى من تدوين العلوم معرفة

كل فن حليات موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها في ذلك الفن

فيكون ثبوتها له أو لعرضه الذاتي أو لنوع أحدهما ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البتة. وأما كونها كلييات فلا نهم انما بحثوا عن تلك المسائل ودونوها لتسكون قوانين يستنبط منها أحكام جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لينتظم قياس من الشكل الأول ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كان يقال هذا الدليل قياس من الشكل الاول أو الثاني مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلا بد من أن يقع تلك

بالامكان فاللازم مما ذكر كون المسائل مشروطة عامة كقولهم كل فاعل مرفوع فان المرفوعة ثابتة لافراد الفاعل مادامت فاعلا لامفعولا أو مضافا اليه . على أنه انما يتم ما ذكره لولم يكن قولهم كل فلك متحرك بالاستدارة وكل قر منخفض وقت الحيلولة من مسائل الحكمة والهيئة وهو تعالى خالق لافعال العباد ومرسل الانبياء ومعذب أهل النار ومنعم أهل الجنة من مسائل الكلام ( قوله واما كونها ) لا يخفى أن كليات المسائل معلومة من الغرض من تدوينها لامن تعريف الموضوع كما يظهر من الدليل فالنظر الى الامور السابقة فقط ( قوله الاول والثاني ) انتاج جزئيات الشكل الاول بديهى لاحاجة الى استنباطه من قولنا كل شكل أول منتج كما لاحاجة الى استنباط حرارة نار مخصوصة محسوسة من قولنا كل نار حارة ولذا لم يحتج انتاج ذلك القياس المنتظم الى الاستنتاج من القول الاول فالاول ترك لفظة

حكم الافراد لا الاوضاع مع أخصارية العملية وسهولته في الاستنباط ( قوله فيكون ثبوتها ) أقول بعد تسليم اتحاد ذات الموضوع هنا مع ما في تعريف الضرورية انما يتم لو كان اللام في قوله لذاته داخله على العلة التامة ولم يكن المساوى عرضا مفارقا وكان قولهم لذاته لنفي الواسطة في الثبوت. وفي الكل نظر لانهم حملوا قولهم لذاته على معنى لاستعداد مخصوص بذاته لاعلى كون الذات علة تامة له وعلى نفي الواسطة في العروض كما سيصرح به وجدت الواسطة في الاثبات أو في الثبوت أولا ومثلوا لاحق بواسطة المساوى بالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب . على أنه مثل في حاشية التهذيب لضم الصغرى السهلة الحصول الى المسئلة بقوله زيد مصل بالفعل وكل مصل يحرم عليه العمل الكثير المفسد للصلاة مادام معصيا لادائما وهو صريح في جواز كون المسئلة مشروطة أو عرفية خاصة ( قوله موجودا البتة ) كان هذا بيان لمية كونها كلييات لا بيان تفرعه عن التعريف ( قوله فلا نهم ) أقول يمكن استنباط الاحكام بضم مقدمة واضحة سهلة الحصول الى مقدمة شرطية كان يقال كلما كان هذا الدليل قياسا من الشكل الثاني كان منتجا لكنه قياس من الشكل الثاني ( قوله من الشكل الاول ) مقتضى هذا أن انتاج

(١) ان كانت نظرية فيؤول بها ما وقع في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات الكليات الغير الضروريات وقد جعل المبادئ جزأ من العلم تسامحا وهي اما تصورية هي تعريفات الموضوعات ( ٢ ) واجزائها وجزئياتها \*

المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج وكبراه لا تكون الا كلية (١) قوله ( ان كانت نظرية الخ ) يشير الى أنها لا يجب أن تكون نظريات بل قد تكون بديهية كنتاج الشكل الاول والاستثنائي في هذا العلم فانهما من المسائل قطعاً وليس في تعريف موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات أو بديهيات لان الحقوق أعم من النظرى والبدهى وقولهم لذاته لنفى الواسطة في العروض لالغى الواسطة في الاثبات حتى يقتضى كون بعضها بديهية

الاول وكلة أو ( قوله نظريات أو الخ ) أقول نعم لكن من قال بنظريتها لم يقل إن نظريتها معلومة من ذلك التعريف بل قل إن المسائل هي قوانين يحتاج في العلم بأحكام جزئياتها الى الاستنباط هنا وقولنا كل شكل أول أو كل قياس استثنائي منتج ليس كذلك ( قل من العلم ) بمعنى المدركات لا الادراك أو الملكة والا فالمعول جزءا هو ادراك المبادئ أو الملكة الحاصلة ( قل هي تعريفات ) لم يتعرض لتعريفات المفاهيم التي تألف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها كما تعرض فيما يأتى لدلائل

الشكل الاول نظرى فينافى ما في الحاشية الآتية ويتجه عليه أنه يستلزم التسلسل لان القياس المنبث بالكسر هنا قياس من الشكل الاول فيحتاج الى قياس آخر وهكذا الآن يقال إنه بالقياس الى الشكل الاول تنبيه. ولو قل قياس من الشكل الثانى لكان أخصر وأظهر ( قوله بل قد تكون بديهية ) تورد في العلم اما لازالة خفائها أو ابيان لميتها كما قاله السيد قدس سره أو ابيان أقيمتها وسبب تحققها في الخارج وفي هذا رد على ما قاله التفتازانى من أن المسئلة لا تكون الانظرية لانها قانون يحتاج العلم بأحكام جزئياتها الى الاستنباط منها ( قوله كنتاج الشكل ) أى كالتضيصة المأخوذة منه وهي الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائي منتج فلا يرد أن هذا مركب ناقص فكيف يكون من المسائل التي هي قضايا حمليات ( قوله وليس في ) نبه به على أن قوله يبرهن جملة مستأنفة ولذا قيده بقوله ان كانت نظرية وليس مفرعا عن التعريف لاعلى أن القائل بنظريتها يأخذها من التعريف ( قوله كونها نظريات ) أى كون جميعها اذ نظرية بعضها معلومة من قوله مساويه ( قوله لالغى الواسطة ) ولا لنفى الواسطة في الثبوت ( قوله كون بعضها ) أى والبعض الآخر وهو ما يكون مساويه نظرية

وتعريفات المحمولات التي هي العوارض الذاتية حدوداً كانت أو رسوماً \* وأما تصديقية  
هي الحكم بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها . وتلك

(٢) قوله ( تعريفات الموضوعات الى آخره ) سواء كانت موضوعات المسائل أو موضوع  
العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى في الحكمة الطبيعية التي موضوعها الجسم  
الطبيعي المؤلف من الهيولى والصورة . وأما تعريف الجزئيات فكتعريف موضوع

المقدمات التي تألف منها دلائل المسائل ( قال هي الحكم ) اشارة الى أن من عد الموضوعات جزءاً من  
العلم أراد به الحكم بموضوعية الموضوع وأنه لا تنافي بين كونه مقدمة العلم وكونه جزء من العلم مساحمة  
لزيادة الاهتمام وإن المراد بالمبادئ التصديقية ما يتركب منها الأدلة وما يتوقف عليه الشروع على وجه  
يتميز به المسائل تميزاً ذاتياً معتداً به لا ما يتوقف عليه التصديق بالمسائل حتى يندرج فيه التصديق  
بوجود الموضوع ويكون هذا مراد من عد الموضوع جزءاً \* ثم أن في قوله هي الحكم الخ مساحمة . والمراد  
هي موضوعية موضوع العلم المحكوم به كما لا يخفى ( قال والقضايا التي ) أي دلائل القضايا التي أن كانت

( قال والسوال ) وهي تؤول بالمعدولات لا بالموجبات السالبة المحمول لأنها لا تقتضي وجود الموضوع  
فيكون محمولها أعم من موضوع الفن إلا أن يبنى على رأى المجوزين لكون العرض الذاتي أعم أو على  
رأى المصنف من اقتضاها وجود الموضوع ( قال والموجبات ) عدم التعرض لتأويل الشخصيات مع  
وقوعها في علم الكلام مشعر بأنها من المسائل حقيقة فالمراد بالكلييات أعم من الحكمية ( قال جزءاً من  
العلم ) والمبادئ تابعة له في المعاني المارة إذ لا مانع من حملها على الإدراكات أو المدركات أو المملكة  
فحمل العلم هنا على المدركات تخصيص بلا مقتضى ( قال الموضوعات ) أي بالذات أو بالواسطة فلا يرد  
أن كلامه قاصر حيث لم يتعرض لتعريفات المفهومات التي تتألف منها تلك التعريفات على تقدير  
نظريتها لأن تعاريفها تعاريف للموضوعات بالواسطة \* وقس عليه قوله الآتي ودلائل المسائل ( قوله  
كانت موضوعات ) إلا نسب بما هنا وبالتعميم المار في تعريف الموضوع ترك قوله وجزئياتها ولذا تركه  
العلامة في التهذيب ( قوله أو موضوع العلم ) الأولى موضوعات العلوم ( قال هي الحكم ) أي نفس  
التصديق بها أو القضية المحكوم فيها بموضوعيته ففي كلامه مساحمة ( قال بموضوعية الخ ) وكذا بوجوده  
لأن ثبوت الاعراض الذاتية لشيء موقوف على وجود ذلك الشيء في ظرف الثبوت \* والمراد بالمبادئ  
التصديقية ما يتوقف عليه الشروع في المسائل لا ما يتألف منها دلائل المسائل فقط والا لم يصح عد

القضايا اما بديهية بذاتها وتسمى علوما متعارفة (١) أو نظرية يذعن بها المتعلم ويقبلها بحسن

المسئلة التي كان موضوعها نوع موضوع العلم (١) قوله (أو نظرية يذعن الى آخره) هكذا قالوا ولي ههنا بحثان قويان \* الاول أن ههنا قسما ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل ولم يسموه باسم \* الثاني ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية ظنية. ولوسلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون تقليديا عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية لا تكون مقدمة البرهان وقد وضع اقليدس اصولا وموضوعا لتكون مقدمات البراهين. الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدح في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل للمتعلم من الادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم اليقين زعمى لا في الواقع فتأمل فيه جدا

نظرية \* وكتب أيضا لم يتعرض لدليل الحكم بالموضوعية

التصديق بموضوعية الموضوع منها \* لا يقال عد الحكم بها وبوجوده منها ينافى عد الموضوع جزءا على حدة من الفن اذ لا يراد به نفس الموضوع لانه من أجزاء المسائل ولا تعريفه لانه من المبادئ التصورية فلا بد أن يراد به أحدهما لانا نقول يمكن ارادة أحد الاولين وعدة جزءا على حدة لشدة الاعتناء مع أنه لا تنافي بين كونه باحد المعنيين الاخيرين من المبادئ التصديقية وعدة جزءا لذلك وانما ينافى لو كان العد حقيقة (قال أو نظرية) أى يقينية نظرية لكونها مقدمات البراهين (قال ظن للمستدل) أى ظنا قويا قريبا من الجزم قاله أبو الفتح في حواشى تحفة الرئيس وبهذا يمكن الجواب عن البحث الثانى فى الحاشية (قوله قسما ثالثا) أقول الجواب عن الاول أنه ان أراد بقوله ثابتة بالدليل ثبوته به عند المتعلم فتحقق هذا القسم ممنوع كيف والمتعلم من حيث أنه متعلم ليس من شأنه الاستدلال على ما هو مبادئ للعلم الذى يتعلمه أو عند المعلم فتحققه مسلم لكونه عين الشق الثانى لان المراد النظرية عند المعلم لا المتعلم والالم يصبح انقسامه الى الاصول الموضوعية والمصادر. وعن الثانى بعد تسليم وضع الاصول الموضوعية لتكون مقدمة البراهين عند المتعلم أن الوضع باعتبار علمه بها عن دلائلها فى علم آخر لانها لا بد أن تبين فيه على وجه كونها مسائل لا باعتبار الاخذ من المعلم لكن هذا الاعتبار يخرجها عن كونه متعلما فتأمل (قوله وادعاء المتعلم الخ) علة قوله ولا بأس أو عطف على قوله كونها فيكون جوابا ثانيا عن البحث الثانى حاصل أو لهما حمل البرهان على ما هو عند المعلم فقط وثانيهما حمله على الزعمى

ظن المستدل وتسمى اصولاً موضوعة أو بالشك والانكار الى ان تبين في محلها وتسمى مصادرات ولا يجب أن تكون تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل عام آخر \* وان لا يكون من مسائل علم مدون أصلاً وبما ذكرنا ظهر أن قول الشيخ الرئيس ابن سينا (مهمات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات) غير مختص بالعلوم الحكمية كما وهم \* وليكن هذا آخر الكلام بحمد العزيز العلام \*

(قال وتلك القضايا) وكذا مقدمات دلائل تلك القضايا (قال أو بالشك) عطف على يدعن بتقدير يأخذها والا فعطفها على بحسن ظن يوجب مجامعة الشك للاذعان والقبول (تم)

(قال أو بالشك) عطف على قوله بحسن ظن بعد حمل الاذعان والقبول على إدراك النسبة التامة الخبرية مطلقاً بالتجريد أو على الاذعان الفرضي أو تضمينها معنى الاخذ على حد علقها تبناً وما باردا فلا يلزم مجامعة الشك للاذعان . وأما العطف على يدعن بتقدير يأخذها ففيه أن عطف العامل المحذوف الباقي معموله على العامل المذكور من خصائص الواو صرح به ابن مالك في الفيته (قال الى أن تبين) قيد المتعاطفين (قال ولا يجب أن تكون) لثلا يلزم الدور أو التسلسل على القول بوجوب كون مسائل العلم نظرية (قال وبما ذكرنا) من أن مسائل كل علم حمليات موجبات كليات ضروريات (قال مهمات العلوم) هذه القضية مهمة فلا يتجه أن قولنا الكلي الطبيعي موجود في الخارج من المسائل وفقاً مع أنها مهمة ولا يصح الحكم بكونها كلية \* قال المحشى المدقق هذا آخر ما أراد إبراده العبد المحتاج الى لطف مولاه عمر الغفاري المردوخى الشهير بابن القره داغي من حواشي هذا الكتاب جعله الله تعالى منتفعاً به في الدنيا ويوم يقوم الحساب بحمرة من أوتى الحكمة وفصل الخطاب \* وذلك بتاريخ الف وثلاثمائة وثلاثين من هجرة سيد المرسلين \* صلى الله عليه وعلى آله وجميع النبيين صلاة  
تنجيئنا من عذاب القبر وعذاب يوم الدين آمين والحمد لله رب العالمين

جائماً تقاريط عدة لهذا الكتاب من كبار العلماء . منهم العلامة الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ معهد الاسكندرية . والفاضل الشيخ الحسيني الظواهري والمحقق الشيخ محمد الترجماني المدرس بمكرى من بلاد الاكراد . ومنعنا من نشرها عدم وجدان الفراغ الذي تشغله فنعتذر لحضراتهم

لقداً عطيت حقوق إعادة طبع حاشيتاه على البرهان

لناشره الشيخ فرج الله ركن الكردى ابن القوادغى  
٤٧ ذوالحجة سنة ١٣٤٦ هـ

## ﴿ جدول الخطأ والصواب ﴾

صحيفة سطر	خطأ	صواب	صحيفة سطر	خطأ	صواب		
٦	١٣	الجنس العالى	الجنس له تعالى	٢٤	١٩	من العلاقة	من العلاقات
»	١٦	المحدود	الممدود	٢٦	٤	وتمثيلية	وتمثيله
٩	١١	وشاهد	والمشاهدة	»	٨	كالنداء بين	كالندائين
١٠	١٣	وزكاه	والزكاه	٢٧	١٥	المستعمل	المستعمل
١١	١٥	من الموضوع	على الموضوع	٢٨	١٠	لذات المبهم	لذات المبهم
١٢	١١	قال مكتسب	وكتب أيضا	»	٢٣	الماضى الذى	الماضى الذى
١٣	٢٠	مرتب أصلا	مرتب اصالة	٢٩	١٩	الى الخبر	الى الجنس
١٤	٨	المصنف	الصنف	٣٦	١٨	لا لامتناع	لا لمتنع
»	١٣	بان المنع	بان المعنى	٣٩	١٣	المفارق لها	المفارقة لها
١٥	٩	مستغنى عنه بذكر	مغن عن ذكر	»	١٧	فى الاصيل	فى الاصيل
»	١١	طو	طويتا	»	١٩	بعد كونه	بعد كونه
»	١٥	حجة	صححة	»	٢٠	استلزامه الوجود	استلزام الوجود
»	١٩	أواقضاء	أو اتقاء	٤٠	١٠	تقدير لا وجودها	تقدير وجودها
١٦	١٤	فى الحصول	الحصول	٤١	٨	المعقول للاول	المعقول الاول
١٦	١٨	ليس بجزئى	ليس بجزء	٤٢	١٨	فيكون	ويكون
١٧	٢٥	وضع الشئ	وصفى الشئ	٤٤	٨	ذكر اللامتناع بعد قول	ذكر اللامتناع بعد قوله
١٩	١١	فى العقد	فى القصد	٤٥	١٠	التنويه	التنوير
»	١٤	لها دائما	لها دائما	»	٢١	أمر اكليا	أمر اظليا
٢٠	٥	لانها	لازما	»	٢٦	مطلقا	مطلق
»	١٧	أعن	أعنى	٤٦	١٨	أو بتبديله	أو تبديله
٢١	١٧	فوق الفصل	فوق الفعل	٤٧	١٧	لتعلق الحمرة	كمتعلق الحمرة
٢٢	٩	بترك الباء	ترك الباء	٤٨	١٨	الى وجوده الطبيعى	الى وجود الطبيعى
»	١٥	أو الاصلاحى	أو الاصطلاحى	٤٩	١١	الجسم	الجسمة
»	١٧	بان المراد	من أن المراد	»	١٨	زيدا	زيدا بالחסوس
»	٢٢	الايهام	الايهام	»	٢٤	ممنوع	ممنوعة
٢٣	٧	الدخول	المدخول	٥٠	١٠	روايته تعالى	رؤيته تعالى
»	١٣	مطلوب الى	مطلوب لى	»	١٥	جزئيته	جزئية
»	١٧	عن الحقيقة	من الحقيقة	»	١٥	وعند	أوعند
»	١٩	الدخول	المدخول				

صحيفة سطر	خطأ	صواب	صحيفة سطر	خطأ	صواب
٥١	٢١	أقسام	٧٧	٢٤	قال للجسم (أى قال للجسم النام) (أى
»	٢١	عدا النسبة	٧٨	١١	لان مميزه لا أن مميزه
٥٢	١١	كان المار	٧٩	٢٣	السائل السؤال
٥٣	١٧	هى النائم	»	٢٣	قال للناطق النخ (أو) (أى قال للناطق (أى
»	١٩	بناء رطاية	٨٠	١١	من بارى من البارى
٥٣	٢٠	أمكنه	٨٠	١٥	قوله وكتب أيضا أى طوائف
٥٥	١٤	ناطقا			الى قوله قال عين الحقيقة ليس
»	٢١	والسبب			من حواشى البنجوينى وانما هو
٥٦	١٥	جزئية ومطلقة			من حواشى النفاضل القزلى على
»	١٧	ويرى أن			التهذيب كتب هنا سهوا
»	٢٠	أو عموم وخصوص مطلقا	٨٠	١٧	افرادها افرادها
		أو بينهما عموم وخصوص مطلق	»	٢٠	بالبسطة بالبسط
٥٧	٢٠	الافتراق الاول	٨١	٢٥	تعريف تعريف
»	٢٢	وخصوص مطلقا	٨٢	١٦	التعريف المذكور تعريفها المذكورة
٥٨	١١	دليلها	»	١٥	مقول كثيرين مقول على كثيرين
»	٢٤-١٩-٨	المساواة	٨٧	٢١	قال على ما وقوله على ما
٥٩	١٤	قال والمرجع	»	٢٢	ولا التعريف بالاخص . ولا ان
٦١	٢١	ويكون ( قال بان لا الخ تصوير			التعريف الا لى
		ويكون قوله بان لا الخ تصويرا	»	٢٤	ويمكن ويمكن
٦٢	٢٢	وافتراق بانها	٩٠	١٢	للكيف للكتيف
٦٣	١٦	مثلا كلما كان آدم مثلا كلما . مثلا كلما	»	١٧	الحق الجوازاذ قال الحق الجواز أن
٦٥	١٦	للرومى الرومى	٩٢	٢٣	العرض عاما العرض عرضا عاما
٦٦	١٣	طرفى غير العناديات	٩٣	١١	السبب الجزئى السلب الجزئى
٦٨	١٧	من الرسوم	٩٨	١٢	محدود محدود
٧٠	١٠	الكلى المحمول	»	٢٥	لا الاصلاحى لا الاصطلاحى
»	١٤	ما به يحاب	١٠١	٨	الفصل السابق الفصل السافل
٧١	١١	وكتب أيضا معرف أى	»	١٦	بفعل سافل بفصل سافل
»	٢١	كبراه الخ تقريره	١٠٥	١٨	والاصناف والا فالاصناف
٧٣	٦	أنه لا يحتاج	١٠٦	٩	لفصولها لفصلها
٧٤	١٠	أى مجموعها فردين	١٠٧	١٦	المطلق المطلقة
»	١٦	تقنيطا	»	٢٣	زمان فى زمان

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٠٨ ٥ لعدم الفرنسية كعدم الفرنسية		١٠٨ ٥ لعدم الفرنسية كعدم الفرنسية	
٢١ « لزوم الشيء الآخر لزوم شيء لا آخر		٢١ « لزوم الشيء الآخر لزوم شيء لا آخر	
١١٠ ٢٠ لو انحصر به انحصر التعريف		١١٠ ٢٠ لو انحصر به انحصر التعريف	
لو انحصر التعريف		لو انحصر التعريف	
٢٤ « لو عم لو صمم		٢٤ « لو عم لو صمم	
١١١ ١٢ في اليقينيّات في البين اليقينيّات		١١١ ١٢ في اليقينيّات في البين اليقينيّات	
١٤ « اعتبرا حيث اعتبرا من حيث		١٤ « اعتبرا حيث اعتبرا من حيث	
١١٢ ٦ بمجرد بمجرد		١١٢ ٦ بمجرد بمجرد	
١٢ « وان امتنع وان لم يمتنع		١٢ « وان امتنع وان لم يمتنع	
٢٠ « من معنى من معني		٢٠ « من معنى من معني	
١١٣ ٧ مثالا مثالا		١١٣ ٧ مثالا مثالا	
١١٤ ١٩ تعريف العرف تعريف المعرف		١١٤ ١٩ تعريف العرف تعريف المعرف	
١١٥ ١٨ أو بمعنى المكتسب أو المكتسب به		١١٥ ١٨ أو بمعنى المكتسب أو المكتسب به	
١١٦ ١٠ السادس الثالث		١١٦ ١٠ السادس الثالث	
١١٧ ٨ من الفرض من العرض العام		١١٧ ٨ من الفرض من العرض العام	
١٢٢ ٦ أو رسما أو رسوما		١٢٢ ٦ أو رسما أو رسوما	
١٢٣ ١٠ عن مجموعها عن مجموعهما		١٢٣ ١٠ عن مجموعها عن مجموعهما	
١٢٤ ١٩ تعريف حقيقيّ تعريفه حقيقيّ		١٢٤ ١٩ تعريف حقيقيّ تعريفه حقيقيّ	
٢٣ « اجتماعية اجتماعية		٢٣ « اجتماعية اجتماعية	
٢٤ « الفرد الواحد فرد الواحد		٢٤ « الفرد الواحد فرد الواحد	
١٢٥ ١٧ بالمجموع بالمجموع		١٢٥ ١٧ بالمجموع بالمجموع	
١٢٧ ١٦ اجلي الا أن اجلي لا أن		١٢٧ ١٦ اجلي الا أن اجلي لا أن	
١٢٩ ١٩ وأشار الى وأشار الى		١٢٩ ١٩ وأشار الى وأشار الى	
٢١ « المذكورة المذكورة		٢١ « المذكورة المذكورة	
١٣٠ ٨ من جهة واحد من جانب واحد		١٣٠ ٨ من جهة واحد من جانب واحد	
٩ « بخلاف بخلاف		٩ « بخلاف بخلاف	
١٣٢ ١٥ الى التغيير الى التفسير		١٣٢ ١٥ الى التغيير الى التفسير	
١٣٣ ١٥ بديها بديها		١٣٣ ١٥ بديها بديها	
١٣٥ ٢٠ كونه في الاحكام كونه في الاحكام		١٣٥ ٢٠ كونه في الاحكام كونه في الاحكام	
١٣٦ ٢٣ يقول وانك يقول انك		١٣٦ ٢٣ يقول وانك يقول انك	
١٣٧ ٢٥ أو المنفصلة أو المنفصلة		١٣٧ ٢٥ أو المنفصلة أو المنفصلة	
١٣٨ ١١ قيدها قيدها		١٣٨ ١١ قيدها قيدها	
١٣٨ ٢٠ نسبة بين		١٣٨ ٢٠ نسبة بين	
١٤٩ ٥ التسمية التسمية		١٤٩ ٥ التسمية التسمية	
١٥٠ ١٣ بدل من في القضية بدل في القضية		١٥٠ ١٣ بدل من في القضية بدل في القضية	
١٥٢ ١٢ لا كواهيولاها لا كونه هيولاها		١٥٢ ١٢ لا كواهيولاها لا كونه هيولاها	
١٥٣ ٦ كما هو لما هو		١٥٣ ٦ كما هو لما هو	
١٥٤ ١٩ ببعضه ببعضه		١٥٤ ١٩ ببعضه ببعضه	
١٥٦ ١٢ في المتباينتين في متباينتين		١٥٦ ١٢ في المتباينتين في متباينتين	
١٥٨ ١٧ المصنف امان المصنف أو من		١٥٨ ١٧ المصنف امان المصنف أو من	
١٦٦ ٦ أو حاضرين على أو حاضرين أو مستقبلين على		١٦٦ ٦ أو حاضرين على أو حاضرين أو مستقبلين على	
١٦٧ ٢٤ ماهيته له ماهية له		١٦٧ ٢٤ ماهيته له ماهية له	
١٦٩ ٢٢ الغرض منها الغرض فيها		١٦٩ ٢٢ الغرض منها الغرض فيها	
١٧٠ ١٤ وخلف عقد وظرف عقد		١٧٠ ١٤ وخلف عقد وظرف عقد	
١٧١ ١٧ أن المحقق أن في نسبة المحقق		١٧١ ١٧ أن المحقق أن في نسبة المحقق	
١٧٣ ٢٤ الانصاف الاتصاف		١٧٣ ٢٤ الانصاف الاتصاف	
١٧٤ ٨ الا من الا أنه من		١٧٤ ٨ الا من الا أنه من	
١٧٥ ٢١ ما لكونه حال كونه		١٧٥ ٢١ ما لكونه حال كونه	
١٧٥ ٧ فالمانع ما المانع		١٧٥ ٧ فالمانع ما المانع	
١٧٧ ١٠ أو الحمار والحمار		١٧٧ ١٠ أو الحمار والحمار	
١٧٩ ١٤ الفرابي الفرابي		١٧٩ ١٤ الفرابي الفرابي	
١٨٠ ٢٤ الاولين الاولين		١٨٠ ٢٤ الاولين الاولين	
١٨١ ١٠ طرف السب حرف السلب		١٨١ ١٠ طرف السب حرف السلب	
٢٣ « مدخول مدخول		٢٣ « مدخول مدخول	

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٨ ١٨٢	الاهتمام	الاهتمام	١٨ ١٨٢
٢٢ ١٨٣	أحدهما وثانيتهما	أحدهما وثانيتهما	٢٢ ١٨٣
١٥ ١٨٤	من الاولين	من الاولين	١٥ ١٨٤
٢٥ ١٨٥	عقد المحمل	عقد الجمل	٢٥ ١٨٥
١٦ ١٨٦	أى فتصدقات	أى فتصدقات	١٦ ١٨٦
١٠ ١٨٧	هنا بوجوده	هنا (قال بوجوده)	١٠ ١٨٧
١٩ »	لا حقيقة	لا حقيقة	١٩ »
٢١ »	أصلا فردا	أصلا فرضا	٢١ »
١٩ ١٨٨	وضع الموضوع	وصفى الموضوع	١٩ ١٨٨
٢١ ١٨٩	حكما محكوما به	حكما ومحكوما به	٢١ ١٨٩
١٧ ١٩٠	يهدم قوله	يهدم قولهم	١٧ ١٩٠
١٨ ١٩١	وجمل أحدهما	أوجمل أحدهما	١٨ ١٩١
١٤ »	أى الايجاب	أى لا يوجب	١٤ »
٢٤ »	لا المحمول	لا المحمول	٢٤ »
٢١ ١٩٢	تقرر أنه جواز	تقرر الخ جواز	٢١ ١٩٢
٢٣ »	الجوب	الجواب	٢٣ »
٢٤ »	لحمل الكلام	بحمل الكلام	٢٤ »
٢٢ ٣٢١	اختلافهما	اختلافها	٢٢ ٣٢١
٢٤ »	اختلافهما	اختلافها	٢٤ »
١٢ ٣٢٢	الى شرطيته	الى شرطية	١٢ ٣٢٢
٢٣ ٣٢٥	لكلية كبرى	لكليته كبرى	٢٣ ٣٢٥
١٤ ٣٢٨	مركب	مركوب	١٤ ٣٢٨
١٩ »	نتج	منتج	١٩ »
٢٦ »	به لوهم	به توم	٢٦ »

## الفهرست

﴿ المقدمة وفيها بحثان . البحث الاول ﴾

صحيفة	صحيفة
١١	تعريف العلم وانقسامه الى تصور وتصديق
١٢	انقسام العلم الى بديهي ونظري . الخ
١٤	الموصل الى كل من التصور النظري والتصديق . النظري يسمى معرفة الخ .
١٤	بيان الاحتياج الى المنطق
١٥	موضوع المنطق وغايته .
١٦	البحث الثانى فى تعريف الدلالة
١٧	تقسيم الدلالة الى وضعية وطبعية وعقلية
٢٠	وتقسيم الوضعية الى مطابقة وتضمنية والتزامية
٢٤	تقسيم الدال بالوضع الى مفرد ومركب
٢٤	تقسيم المفرد والمركب الى حقيقة ومجاز الخ
٢٦	تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية
٣٠	تقسيم اللفظ الى المشترك والمنقول الخ
٣٤	الباب الاول فى المعانى المفردة
٣٤	فصل فى السكى والجزئى
٣٨	المعقول الاول ٤٠ المعقول الثانى ١١٣
٤٢	السكى المنطقى والطبيعى
٤٦	عدم وجود السكيات الخ
٤٩	تقسيم الجزئى الى المادى والمجرد
٥١	النسب بحسب الحمل بين السكيات
٥٨	النسب بين الجزئيات
٥٩	النسب بحسب التحقق
٦٦	النسب بحسب المفهوم
٦٩	الذاتى والعرضى ٧٤ المطلوب بكلمة ما
٧٧	المطلوب بكلمة أى ٨٠ السكيات الخمس
٩٠	أقسام الذاتيات
٩٨	عدم تركيب الماهية من أمرين متساويين
١٠٣	أقسام العرضيات
١٠٤	الخاصة الشاملة وغيرها
١٠٧	تنبيه فى اللزوم الخارجى والذهنى
١١٠	اللزوم البين وغيره
١١٣	اللزوم المعتبر فى الدلالة الالتزامية

٢٨٨	مقدمة الدليل	١١٤	الباب الثاني في القول الشارح
٢٨٩	صححة الدليل مشروطة الخ	١١٩	التعريف حقيقي وتنبيهي
٢٩١	الدليل أربعة أقسام	١٢٥	التعريف حقيقي واسمي
٢٩٨	الاستقراء ٢٩٠ التمثيل	١٢٦	فصل في شرائط المعرفة
٣٠١	فصل في تعريف القياس	١٣٥	الباب الثالث في القضايا وأحكامها
٣٠٣	تقسيم القياس الى الاستثنائي والاقتراضي	١٣٧	تقسيم القضية الى الحتمية والشرطية
٣٠٦	فصل في القياس الاستثنائي	١٣٨	أجزاء القضية ١٥٠ الموضوع ذكرى وحقيقي
٣١٠	فصل في الاقتراضي	١٥٤	في تقسيم الحتمية الى المحصولات وغيرها
٣١٣	الاقتراضي المتعارف وغير المتعارف	١٥٩	فائدتان في لام التعريف وكلمة كل
٣١٧	قياس المساواة	١٦٥	تقسيم الحتمية الى الخارجية والحقيقية والذهنية
٣١٩	تقسيم الاقتراضي الى الاشكال الاربعة	١٦٨	الذهنية حقيقية وفرضية
٣٢١	الدليل على انتاج غير الاول	١٧٣	الوجود المعتبر في الخارجية وغيرها
٣٢١	شرائط الشكل الاول وضروبه	١٧٦	النسب بينها
٣٢٣	شرائط الثاني وضروبه	١٨٠	فصل في المدول والتحصيل
٣٢٤	شرائط الثالث وضروبه	١٩٧	فصل في الموجهات واقسامها
٣٢٦	شرائط الرابع وضروبه	٢١٠	النسب بين الموجهات البسائط
٣٢٨	فصل في المختلطات	٢١٩	تنبيه في اطلاقات الضرورة .
٣٢٨	الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة	٢٢٢	الوجوب بشرط المحمول
٣٣٣	الشكل الثاني شرطه بحسب الجهة	٢٢٥	أقسام الضرورات والامكان
٣٣٦	الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة	٢٣٠	فصل في أقسام المتصلة والمنفصلة
٣٤١	فصل في الاقترايات الشرطية	٢٣٤	تقسيم المنفصلة الى الحقيقية وممانعة الجمع الخ
٣٥٧	القسم الاول ثلاثة أنواع	٢٣٩	الركلية والجزئية والاهمال في الشرطيات
٣٥٩	القسم الثاني ثلاثة أنواع	٢٤١	تحقق صدق القضايا
٣٥٧	القسم الثالث أربعة أنواع	٢٥٠	اللزوم الجزئي بين حكمين الخ
٣٥٩	القسم الرابع نوطان ٣٦٠ تنبيه القياس المقسم	٢٦٠	فصل في التناقض ٢٦١ شروط التناقض
٣٦٨	القسم الخامس ثلاثة أنواع	٢٦٢	تقائض الموجهات
٣٧١	فصل في تقسيم القياس الى البسيط والمركب	٢٧٠	فصل في العكس المستوي
٣٧٣	المركب قسمان : موصول النتائج ومفصولها	٢٧٣	عكس الموجهات
٣٧٥	القياس الخلفي والحقي	٢٧٧	دليل انعكاس القضايا
٣٧٧	الباب الخامس في مواد الادلة	٢٨٠	فصل في عكس النقيض
٣٧٩	البديهييات ست ٤٠٠ فصل في اللمى والاني	٢٨٢	عكس النقيض عند المتأخرين
٤٠٣	خاتمة في اطلاقات أسامي العلوم	٢٨٥	الباب الرابع في صور الادلة والحجج

(تمت)

سبق في أول هذا الكتاب كتبنا ترجمة المؤلف . ثم بعد بضع سنين اطلعنا على ترجمة أخرى له في كتاب ( سجل عثمانى ) في مشاهير العثمانيين صفحة « ٣٧٢ » فاستحسننا إلحاقها بالكتاب مع بقية الخطأ والصواب و بعض تقاريط علماء الأعلام

( بقية الخطأ والصواب )

صحيفة	سطر	خطأ	صواب	صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٣٢٩	٢٠	أواحديهما	أواحديهما	٣٧٧	٢٣	قو الشاعر	قول الشاعر
٣٢٩	٢١	لخله مع	لخله	٣٧٩	٢٢	غلط كذلك	غلط وليس كذلك
٣٢٣	٣٤	الممكنة	الممكنة	٣٨١	١٠	بعدم احساس	بعد احساس
٣٢٦	٩	في الكبرى	في الكبرى	» » »	١١	الفلك	الفلك
» » »	٢١	وكبرها	وكبرها	» » »	١٣	ومتجزه	ومتجزه
٣٣٩	١٤	الجهة ٥	الجهة ٥	٣٨٢	١٠	لا ينفصل	لا يفضل
٣٤٦	١٢	ممنوعة	ممنوعة	٣٨٣	١٤	علة للقال	علة للقال
٣٤٧	٢٣	الفاء	الفاء	» » »	٢٤	من ايلباي	من المبادي
» » »	٢٥	بالايحاب	بالايحاب	٣٨٤	١٥	بالموحد	بالوحدة
٣٥١	٩	السلبية	السلبية	٣٨٥	٢٢	تكون	تكون
» » »	٢٦	الثلاثة	الثلاثة	٣٨٦	٩	وتنبيه	وتنبيه
٣٥٨	١١	لأنها	لأنها	» » »	٢٢	فلا تحصل	لا نحصل
٣٦٠	١٨	وإن لم تشاركه	وإن لم تشاركه فيه	٣٨٧	١٧	الكب بلا	الكب رطبيا بلا
٣٦٧	١٨	وقال بالعكس	وقال بالعكس	٣٨٨	١٤	بأنها قطعيات	بأنها من الظنيات
٣٧٢	٨	ان لم	ان لم	» » »	٢١	الحكام	الحكام
» » »	١١	من مقدمة	من مقدمة	٣٩٤	٢١	وثانيها	وثانيها
» » »	٢٢	على حدته	على حدة	» » »	١٢	والثاني مظنون	والثانية مظنونة
٣٧٥	٧	الكون	الكون	٣٩٩	٩	ومشاغبيا	ومشاغبيا
» » »	٨	المعروض	المعروض	» » »	١٢	أوجدليا	أوجدليا
				٤٠٠	١٩	أولا كا	أولا كا

## ترجمة المصنف من السجل العثماني

( اسماعيل افندى )

هو من بلدة « كلنبه » درس على علماء عصره مثل مستجى زاده عثمان افندى . ومحمد افندى الشهير بآياقلى كتيبخانه . وبرغ في العلوم الرياضية والحكمة فألف كتباً ورسائل عدة في المنطق وغيره من العلوم الرياضية . وفي سنة ١٢٠٤ هـ تعين قاضياً لمدينة ( بنى شهر ) ، إلا أنه استقال من هذا المنصب السامى لتأثره من كتاب عتاب وارد له من شيخ الاسلام بالآستانه . وبعد مدة وجيزة من ذلك توفى سنة ١٢٠٥ هـ . ومن الأدلة الواضحة على تضلعه في العلوم الرياضية والمنطقية ، تهافت الناس على تأليفاته القيمة في تلك العلوم لغاية الآن ، وقيامه بوضع رسالة في الوغارتيا في ليلة واحدة وتقديمها إلى أحد كبار المهندسين الأوربيين الذى زعم في إحدى سياحاته للشرق بأنه لم يبق به من يعنى بالعلوم الرياضية ويعرفها حق المعرفة . وقد أعجب المهندس المذكور به وبذكائه واعترف له بالفضل والسبق فبادر إلى تصويره وأخذ صورته الشمسية معه . ويقال إن هذا العالم الكبير قضى حياته كلها في فقر مدقع وضنك مستمر ، حتى أنه لما أرادوا رسمه وتصويره نزعوا منه فروته البالية وألبسوه فروة نيمنة من فراوى الديوان العالى السلطاني فقال عند ذلك ( الحمد لله الذى أرانى اليوم الذى صرت فيه لاثقاً للخلع الشاهانية ) انتهى .

وورد في قاموس الأعلام في مادة ( كلنبه ) و ( كلنبورى ) إنه من كبار العلماء العثمانيين الترك المتأخرين . له مؤلف قيم في علم آداب البحث والمناظرة . ولم نعثر على تفاصيل ترجمة حياته .

( كلنبه ) - مركز ناحية صغيرة يبلغ سكانها ٢١٤٧ نسمة من نواحي بلدة ( قرق أغاج ) بسجنق صاروخان في مقاطعة ( أزميز ) الشهيرة سابقاً بولاية ( آيدين )

### ﴿ التقاريط ﴾

تقريظ علامة عصره وفريد دهره الشيخ عبد المجيد اللبان

( شيخ كلية الأصول بمصر )

« بسم الله الرحمن الرحيم »

الحمد لله الذى دلت على عظمته آيات خلقه . ونطقت بربوبيته دقائق صنعه . أحده خلق

الإنسان علمه البيان . والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذى المنطق الفصيح .

وعلى آله وصحبه ذوى الرأى الرجيح

\*( أما بعد )\*

فقد اطلعت على كتاب البرهان . في علم الميزان . مؤلفه العلامة المحقق الشيخ اسماعيل الكلبوي .  
أكرم الله مثواه . ورحمه رحمة واسعة تليق بكرمه فوجده جم الفوائد . غزير المعنى . محكم المبنى .  
أخذ من أمهات الكتب المنطقية جل مباحثها مع سهولة وعذوبة وترفع عن الحشو والتعقيد  
ينفع المبتدى . ويغنى المنتهى . ويفرس نبت المنطق الحق في نفس قارئه بطريقة تقوى بيانه .  
وتدعم حججه . وقد زادته حواشيه الموشاة بأبهج القواعد رونقا وجمالا وسنا وضياء . فكان  
طريقا واضحا لمن يريد سلوك سبيل فن المنطق على وجه لا يعتوره سأم ولا ملل . فجزى الله  
مؤلفه خيرا . ووفق ناشره الأستاذ الشيخ فرج الله زكي الكردي دائما الى خير الاعمال .  
وهده الى صراطه المستقيم . آمين

تحريرا في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٤٩ : ١٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ عبد المجيد اللبان

تقرير العالم العلامة والمحقق الفهامة الشيخ محمد الترجاني الكردي

المدرس بمكرى من بلاد الاكراد مانصه

بسم الله الرحمن الرحيم

أتلى إلى كتاب كريم ذو نبأ عظيم هو كتاب المتخصص وجهد المتخصص خزانة المدرس وكنز  
المتمس لا يبقئ مسألة . ولا يذمر معضلة . يجمع مسائل الشفاء في المنطق ويتدفق منه الفهم والبرق . يتضمن  
ما في الكشف والمطالع وأهم ما فصل في الجوامع خلاصة آراء الاعلام . واسطة عقداً أفكار ذوي  
الافهام . كيف لا وهو صنيع بنان ونتيجة عرفان مولانا المحقق الكلبوي . أحاط بالعلوم وبرع  
وحشر في كتاب البرهان ما أفاد ونفع ولذلك قرر تدريسه في المناسرات العراقية ومعاهدها الدينية  
واهتم به تدريسا وتعليقا وتنافسوا فيه قراءة وتحقيقا . ومن أجل ما طرز به حواشيه ونور به نواصيه  
تدقيقات الفريد العلامة ذي المثل السائر والذكر الطائر مولانا عبد الرحمن البنجويني وتحقيقات  
خاتمة الحكماء . وشيخ العلماء ، عامر ربوع العلم في العراق ناشر بساط العلوم الحكيمة في الآفاق ، رديف  
العلامتين عبد الحكيم والقره باغي مولانا الشيخ عمر القره داغي . أدام الله وجوده وزاد صعوده  
ولقد أشرقت تلك الطوالع الشمسية من مطالع المطبوعات المصرية ييمن همة ذي الاثر الجلى  
﴿ الشيخ فرج الله الزكي ﴾

فبشرى لطلاب العلوم الحقيقية وناشدى المعارف المنطقية فتلك جنة علم قطوفها دانية لا تسمع  
فيها لاغية أعدت للمجتهدين ولمن حاول التسنم إلى ذروة اليقين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله .  
حرره الفقير محمد الترجاني المدرس بالمكرى

حقوق إعادة طبع هذا الكتاب محفوظة لناشره **فرج الله زكي**

بموجب خط المؤلف المذكور أدناه

لقد أعطيت حقوق إعادة طبع حاشيتنا هذه على البرهان

لناشره الشيخ **فرج الله زكي الكندي** ابنه **القوي**  
٤٧ ذوالحجّة ١٣٩٢ هـ

ان نسخة حق المؤلف محفوظة لناشره

بموجب خط المؤلف المذكور أدناه

لقد أعطيت حقوق إعادة طبع حاشيتنا هذه على البرهان

لناشره الشيخ **فرج الله زكي الكندي** ابنه **القوي**

٤٧ ذوالحجّة ١٣٩٢ هـ